

الكتاب السنوي لعلم الاجتماع

المعد الاول

اكتوبر ١٩٨٠

جامعة القاهرة — كلية الآداب
قسم الاجتماع

اشراف
دكتور محمد الجوهري



دار المعارف

١٤٠
المستخرج

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهري — قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة

نشرة سنوية تصدر في أكتوبر من كل عام ، ويفتح صفحاتها
لإسهامات المستفيدين بعلم الاجتماع على امتداد الوطن العربى
من أجل تطوير رؤية أصيلة لواقعنا الانمعاى ، والوصول الى
بلورة أفضل للمشكلات الاجتماعية وإسهام علم الاجتماع في حلها .

المعد الأول : أكتوبر ١٩٨٠

ترسل البحوث والدراسات والمكتاتبات باسم :

الأستاذ الدكتور محمد الجوهري — كلية الآداب جامعة القاهرة

الجيزة — جمهورية مصر العربية .

الاحمداء

الى روح استاذنا الكريم
الدكتور مصطفى الخشاب
في الذكرى الثانية لرحيله عنا .
تحية واجلالا ووفاء

محتويات الكتاب

الكلمة الافتتاحية :

- ٧ علم الاجتماع في مصر ورسالة هذه المجلة — دكتور محمد الجوهري

التسم الأول

٢٢١ الدراسات والبحوث :

- قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع . رؤية نقدية
١٩ دكتور محمود الكردي
- مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر . دراسة
نقدية .
٤٦ دكتور صلاح بسيوني
- التنمية الذاتية واستراتيجيتها .
٨١ دكتور سعد جمعة
- حول دراسة البناء الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل
الراسمالية .
١١١ احمد زايد
- البناء الطبقي في الريف المصري . ملاحظات نقدية
١٣٣ محمد عبد النبي
- مفهوم التوازن الاجتماعي وصلته بقضية السلام الاجتماعي
١٦١ دكتورة سامية الخشاب
- دراسة عادات الطعام وآداب المائدة في الوطن العربي
١٧١ دكتورة علياء شكرى
- الجريمة في مجتمع المملكة العربية السعودية : حجمها
وانجاهاتها .
١٩٣ دكتور ابراهيم ابو الغار
- الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري
٢٢٧ دكتور السيد الحسينى
ودكتورة جهينة العيسى
- انثروبولوجى في العنبر . دراسة ميدانية للتنظيم والتفاعل
والعلاقات في عنبر جراحة رجال بمستشفى كينجزتون
٢٥٥ دكتور نبيل صبحى حنا بانجلترا .

القسم الثانى

- ٢٨٥ دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات :
- ١ -- نموذج للتفاعل الفكرى لتحليل الصراع الثقافى فى العلاقات الدولية - تأليف : جلين وآخرون
- ٢٨٧ عرض : دكتور محمد الجوهري
- ٢ -- التراكم العالمى - تأليف : اندريه جندر فرانك
- ٣٠٩ عرض : أحمد زايد
- ٣ -- مجتمع الانجاز - تأليف دافيد ماكلياند
- ٣١٥ عرض : محمد كمال التابعى سليم
- ٤ -- الجيش والاشتراكية فى العالم الثالث - تأليف : بسام طيبي
- عرض : دكتور سمعد جمعة
- ٥ -- المعسرفة والبناء الاجتماعى . مدخل لوجهة النظر الكلاسيكية فى علم الاجتماع المعرفى - تأليف : ب. هميلتون
- ٣٣٣ عرض : محمد عبد النبى
- ٦ -- النظرية الاجتماعية والاسرة - تأليف : مورجان
- ٣٤١ عرض : دكترة سامية الخشاب
- ٧ -- مفهوم الادراك فى علم الجريمة - تأليف ر. هنشل وزميله
- ٣٤٥ عرض : عبد الله الصادق ابراهيم
- ٨ -- حدود علم لفولكلور - تحرير ويليام باسكوم
- ٣٥١ عرض : عبد الله لؤلؤ
- ٩ -- الشعوذة - تأليف : لوسى مير
- ٣٥٧ عرض : على محمد المكاوى .
- ١٠ -- سوسيولوجيا المجتمعات النامية - تأليف : هوجنلت
- ٣٦٣ عرض : دكتور محمود الكردى

القسم الثالث الأبواب الثابتة

- أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا
الكتاب ٢٦٩
- ثانيا : المؤتمرات والندوات العلمية ٣٧١
- ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراة المسجلة والمجازة
بأقسام الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات المصرية خلال
عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ . ٢٨٨
- رابعا : قائمة بالكتب التي صدرت حديثا (عام ١٩٨٠) في علمي
الاجتماع والانثروبولوجيا في مصر . ٤٠١
- خامسا : مشروعات بحثية تجريها أقسام الاجتماع بالجامعات
المصرية . ٤٠٥

مقالات وبحوث باللغة الانجليزية

الكلمة الافتتاحية

علم الاجتماع في مصر ورسالة هذه المجلة

نحن لا تبغى من وراء هذه الافتتاحية أن نكتب كلاما معادا ، أو نردد عبارات الأمانى والتمنيات المهبذة التى تكتب فى مثل هذه المناسبات . كما أننا لا نريد الادعاء بأن هذه الدورية هى الانتاخذ من كل ملمة نزلت بعلم الاجتماع أو هى طوق النجاة للمشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر . إنما الهدف من وراء هذه الافتتاحية أن نفهم رسالتها ونتعرفا على إمكانياتها وحدودها فى ضوء رؤية معينة لتاريخ علم الاجتماع فى مصر ، فبدون معرفة هذا لا تكتمل معرفة ذاك .

لقد دخل علم الاجتماع الى مصر من الباب الفرنسى ، وفى تاريخ مبكر تحسنا عليه كثير من البلاد النامية ، ولو سار هذا العلم سيرته الصحيحة المناسبة على أرض مصر لتصدرت دراسات علم الاجتماع فى مصر كائنة الدراسات السوسولوجية فى بلاد العالم الثالث . ولكن الأمور سارت للأسف سيرة أخرى . وكان أول الأخطاء فى مسيرة هذا العلم وأبرزها أن أول الأعلام التى كتبت كتابا أكاديمية فى هذا العلم بلغتنا العربية على أرض مصر قد خلطت مؤسفا بين الترجمة والتأليف . وارتبط بهذه الظاهرة وسار معها (بل تكامل تكاملا تاما) أن اتجهت تلك الأعلام الى كتابة الكتب ، لأنها الأسرع والأسرع والأكثر أمانا ، فتبعادت مع الزمن عن البحث الميدانى لواقع المجتمع المصرى .

ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك الى سير علم الاجتماع فى حلقة مفرغة ، نالتخصيص والترجمة واخراج الكتب يدفع صاحبه بعيدا عن مشقة العمل الميدانى (وهو دارس مجتمع !) ، ثم أن نقص الخبرة الميدانية - بل وانعدامها كلية فى أحيان كثيرة - يدفع صاحبه الى الانكباب على تأليف الكتب الدراسية .. وهذا بدوره يزيد بعدا عن البحث .. وهكذا تكتمل الدائرة وتحكم حصارها حول أصحاب هذا العلم .

ولو أن هذا حدث فى ميدان منفزل من ميادين المعرفة ، أو فى تخصص بعيد عن اهتمام الناس ، أو فى موضوع من الموضوعات التى ابلاها الكتاب ، لجاز أن يمر دون أن يحدث أثرا ، أو يخلق مشكلة . ولكن الأساسة أن هذا التطور المؤلم قد حدث فى حقل من أكثر حقول المعرفة الإنسانية الحالية

حربية واشدها اتصالا بحياة الناس اليومية والصقها بالانسان الحديث والزمن لكل نظام مستنير وعصرى من نظم الحكم . وهكذا نجد انه مع تخلف هذا الجيل الذى تحدثنا عنه عن مواكبة التطورات الحديثة ، سواء على المستوى العالمى او على مستوى استيعاب الواقع المحلى وتعبيراته والتنظير له ، اقول مع تخلف هذا الجيل اتسع حقل علم الاجتماع : فزاد عدد الطلاب الدارسين ، وزادت اقسام الاجتماع بالجامعات ، وزاد عدد المواد السوسولوجية التى تدرس لأصحاب التخصصات الأخرى (كالإقتصاد ، والسياسة ، والقانون ، والجغرافيا ... الخ) .

ولكن الليل لا يمكن أن يظل حالكا دون مانهية ، ولابد أن تتشع بعض ظلمات الليل خيوط ولو واهية من نسوء الفجر . وبدأت المحاولات الأولى للإصلاح وتعديل المسار بعد انقضاء نحو عشرين عاما على تأسيس أول قسم لعلم الاجتماع فى مصر . وكانت البداية متواضعة اشد التواضع .. مجرد محاولة الفصل الواضح بين ماهو مترجم وماهو مؤلف ، وأصبح هناك بعض « الدكاترة » ممن لا يستنكبون أن يكتبوا اسماءهم على « كتب مترجمة » فى ميدان علم الاجتماع . وكثر عدد هؤلاء الناس ، وشهدت كل جامعة نفرا منهم ، وتعددت العناوين المترجمة وبدأ الناس يعتقدون التمييز بين المترجم والمؤلف ، فاصبح الكاتب يجتهد فى الالتزام بذلك (قدر الامكان) ، وأصبح القارئ يتوقع من الكاتب أن يبين له ذلك بصدق .

أما البحوث الميدانية فظلت امداء طويلا على تخلفها ، بل وتعرضت فى بعض الأحيان للمسح والتشوية . حيث اندفعت بعض رسائل الماجستير والدكتوراه الى استخدام تقنيات البحث الميدانى دون تدقيق أو اتقان . وعجزت فى أغلب الأحوال عن الربط الناجح والكفؤ بين النظرية والبحث . اذ كان الباحث ينطلق الى موضوعه دون رؤية نظرية مسبقة . ثم ينعمس خلال البحث فى « مفردات » موضوعية وجزئيات ، ولا يرى الغاية التى يمشى وسطها من كثرة الأشجار حوله . فيخرج فى النهاية بنتائج جزئية ، لاتساهم فى بلورة أى اطار ، ولا تقدم اضافة لبناء العلم ، ولا ترفع علم الاجتماع او اهله درجة الى أعلى .

ونلاحظ من ناحية أخرى أنه لم تكن هناك جهة حكومية او مؤسسة خاصة تبذل تشجيعا حقيقيا للبحث الاجتماعى الميدانى . فالجميع لم يكونوا يضعون أهل هذا العلم فى مكانه رفيعة ، تدفعهم الى أن يسندوا اليهم مهام اجراء البحوث واقتراح الحلول .

ثم أن الدولة فى توسعها المفاجئ منذ أواخر الخمسينات وحتى عهد

تريب في التعليم الجامعى لم تكن تحتاج من الجامعات الا الى المدرس صاحب الكتب الدراسية ، الذى يمكن ان يلاحق حركة التوسع الرهيبية في اعداد المتعلمين جامعا . ولم تنظر بجدية الى امكانية استثمار هذه الكفاءات في اجراء بحوث ميدانية . ولم تلتفت الى ان الاساذ الجامعى صاحب الخبرة الميدانية الناقصة (خاصة في فرع كعلم الاجتماع) سيكون بالضرورة والقطع مؤلفا لكتب سيئة ومنخلقة ومستعارة من واقع آخر ومن فكر مؤلفين آخرين . فالدولة بكل مؤسساتها قصرت تقصيرا خطيرا في واجب تشجيع البحث ، ولكن - للانصاف - ليس عليها وحدها يقع عبء هذا الخطا . اذ يتحمله معها اهل علم الاجتماع انفسهم .

ويمكن ان نضيف هنا انه لو كان في مصر العدد الكافى والملائم من المجلات الثقافية او العلمية المتخصصة لتبيا لبعض الأقلام الجادة الفرصة المناسبة لكتابة البحوث ونشر الدراسات ، وحل المشكلة ولو حلا جزئيا . ولكن فقر الحياة الثقافية المصرية طوال جانب كبير من تاريخها المعاصر من هذه المجلات ، بل وخلو الساحة الثقافية منها خلوا كاملا أحيانا ، دفع التلة التى تكتب الى سلوك طريق تأليف الكتب . فالكتاب هو في غيبة المجلة الواسعة الانتشار الشكل الوحيد الذى يمكن ان يجد طريقه الى النور ، خاصة اذا كان مكتوبا لطلاب الجامعة . ولاشك ان ازدهام مدرجات الجامعات شجع الكثرة على سلوك هذا الطريق ، وحجب عن الغالبية رؤية حجم المشكلة على حقيقتها ، ودفع المترددين دفعا الى السير على نفس الدرب . . وانعكس كل ذلك في مزيد من الابتعاد عن البحث الميدانى ، اى الابتعاد عن رؤية الواقع المصرى ، والتفكير له ، والترتيب عليه .

وكان من المحتمل ، ومن المتوقع ، ان تساهم أجهزة الحكم المحلى ، وخاصة المحافظات في تشجيع البحث العلمى الاجتماعى على الواقع المصرى . فمحافظة الشرقية او سوهاج مثلا لايمكن ان نفيد شيئا اذا درس طلابها قانون المراحل الثلاث لكونت ، او قانون الانتحار لدوركايم ، او مشكلات النمو الحضرى في امريكا . . اللهم الا اذا كانت هذه الدراسات من اجل قيمتها المنهجية فقط ، ومن اجل الوقوف على نقاط الضعف والقوة المنهجية فيها انطلاقا منها الى اجراء دراسات على الواقع المحلى . والمحافظة المعنية هي صاحبة المصلحة في هذا ، ولكن هل هي قصرت لاتها لم تجد الباحث الذى يقنعها بالاتفاق على شيء له قيمة ، ام ان الباحث هو الذى قصر لأنه لم يستطع ان يكشف للمسؤولين عن وجهة احتياجهم الحقيقى اليه ؟ الله يعلم الحقيقة الكاملة ، ولكننا نستطيع ان نقرر في ثقة ان المحافظات لم تساهم بالشكل المتوقع في تطوير أقسام الاجتماع بالجامعات الاقليمية التى

انشئت بها ، وهى حتى لو كانت قد تعاونت مع تلك الأقسام على نحو أو آخر ، فان هذا التعاون كان بالقطع دون المستوى المطلوب (❖) .

وماذا عن دور القطاع الخاص ؟ اذا قلنا ان الموظف الحكومى (حتى ذلك لذى يقدم خدمة) يمتد أنه يعرف كل شىء أفضل حتى من اصحابه ، وحتى لو انتهت جهوده الى طريق مسدود واخفقت وذهبت اعتمادات المشروع سدى ، فهذا لا يحركه كثيرا ، لانه يتلقى مرتبه الشهرى بنفس الانتظام مضافا اليه العلاوات والبدلات ، وهو يعرف كيف « يطفى » نفسه جيدا ليلقى بالملائمة فى النهاية على أى طرف أو على ظرف آخر . اما القطاع الخاص سواء كان جمعية خيرية جادة تقدم خدمة قومية أو مؤسسة اقتصادية خاصة .. أو غير ذلك ، فهو يحسب وقع خطراته بكل دقة ، ويود لو تتوفر له قبل كل مرحلة المعلومات الكافية التى يطلبها من مختلف عناصر الموقف كدراسات السوق ، أو الموضات ، أو اتجاهات الراى العام ، أو التغيرات الاقتصادية الاجتماعية ... الخ . وقد ساهم القطاع الخاص كما نعلم بقوة دفع هائلة فى تطوير علم الاجتماع فى الغرب ، خاصة فى الولايات المتحدة . فلماذا لم يفعل عندنا ؟

الحقيقة ان القطاع الخاص لم يتم بعد الى الحد الذى يمكن معه ان يعطى دفعة قوية للبحث فى حقل علم الاجتماع ومن المتوقع ان يلعب دورا خطيرا خلال العشرين سنة القادمة . فلا بد ان نحرص من الآن على ان يدخل هذا القطاع الى مجال التأثير فى علم الاجتماع والتأثر به من المدخل الصحيح ، وعلى النحو الذى يساهم فى النهوض به لا الاجهاز عليه . فنحن نسجل فى هذا المقام باستنكار ودهشة نشاط البحوث ذات التمويل الأجنبى بعد الانفتاح ، حيث أجريت بعض البحوث التى حظيت بتمويل وافر،

❖ انا ارسم هنا خطوطا عامة ، ولا اتصد أبدا للتقليل من جهد أحد ، أو انكار الفضل على أصحاب الفضل . فليس من أجل هذا نعمل . ولكنى اتيه الى ان البحث الميدانى الناجح لا يمكن ان يتم الا اذا أنجزه باحث معد اعدادا نظريا كئوا . فمدون القدرة النظرية والرؤية الثابتة ، وبدون الخيال السوسبولوجى (ان يستطيع الباحث ان يفسح يده على الصياغة السوسبولوجية للمشكلة أو الموضوع الذى يدرسه مطيا . وبدون هذه القدرات لن يستطيع ان يترجم مايراه الى مصطلح علمى له ملولاته وله مفزاه . فان كان البعض قد أجرى دراسات على بعض هذه المحيطات ، وتبين له ، او تبين للقائمين على تلك المحيطات ، انه لم يخرج بجديد ، أو أنه لم يقدم شيئا ملموسا ، فذلك يؤيد ما أريد ان أوضحه ، ولاينته . لان الاعداد النظرى القاصر لن يخرج لى الا باحثا ميدانيا عاذرا قليل الفائدة . .

واهتمت ببعض الموضوعات والقضايا التي لا يبدو واضحا انها تهدف مصلحة قومية ، او على الأقل لا يبدو انها سوف تساهم في النهوض بهذا العلم في بلادنا .

ولعل الملاحظات السابقة توضح بكل جلاء ان علم الاجتماع يحتاج الى نافذة يطلع الناس من خلالها على نشاط البحوث . فتكون بذلك عامل تشجيع للبحث الميداني من حيث انها تتيح فرصة نشر ما يجري من بحوث واعلام الناس بنتائجه ، كما انها تحفز الآخرين الى السير في نفس هذا الاتجاه .

لقد ابدت حتى الآن ملاحظات على دور علم الاجتماع ووضعه في المجتمع المصري ورسالته التي أنجزها أحيانا قليلة وقصر فيها أحيانا كثيرة . واعتقد أيضا أن تركيز النظر على العلم نفسه ، وعلى هيكله التنظيمي سوف يقودنا الى نفس النتيجة ، ولكن من سبيل آخر ، وبواسطة شواهد جديدة تماما .

ان الملاحظ ان علم الاجتماع في تطوره الأكاديمي التنظيمي قد شهد مراحل توسع ضخمة ، تركز أكثرها خلال السبعينات ، حيث انشئ عدد كبير من أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية الإقليمية الجديدة ، وفي جميع الجامعات العربية الجديدة تقريبا . فعلى طول مصر أصبحت أقسام الاجتماع تمتد من أسوان حتى الاسكندرية مرورا بكل العواصم التي توجد بها جامعات . وعلى امتداد رقعة الوطن العربي ظهرت أقسام الاجتماع من الكويت وبغداد والدوحة والامارات شرقا حتى فاس والرباط غربا ، مرورا بكل الجامعات الكبيرة او الصغيرة (حتى الجامعات الدينية كجامعة الأزهر وجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) .

وقد عمل هذا الظرف على تخريج أعداد كبيرة — بالجملة أحيانا — من حملة الدكتوراه من تلك الأقسام ، ربما لسد حاجة تلك الأقسام ، وربما كنوع من التعويض عن قصورها . وأصبح أغلب هؤلاء ممن تم اعدادهم في الوطن — أو خارجه — يعانون من مشكلات كمية وكيفية تتعلق بنوعية الأعداد الذي تلقوه ، اعنى من حيث سرعة انتاجهم أو طبيعة تكوينهم . فكثيرون منهم يفتقرون الى التأهيل النظري الملئم (لان استكمال هذه النقطة يستغرق وقتا وباعا طويلا) . ثم ما إن يتخرج الباحث الجديد ويحصل على شهادة الدكتوراه حتى ينغمس الى أذنيه في العملية التعليمية في الجامعة

وينصرف انصرافا شبيه كاهل عن البحث العلمى (الاميريقى) (*) .

وتاكيدى على البحث العلمى يعنى انه ليس ترغا ولا يمكن ان يكون كذلك ، لعدة اعتبارات أسوقها فيما يلى :

— فهو السبيل الوحيد لبلورة الرؤية المصرية فى هذا العلم بدلا من النقل الأبله عن تجارب الآخرين ومجتمعات الآخرين وظروفهم .

— وهو سبيل العمل المخلص — لمن يريد — لخدمة مجتمعه والاسهام فى حل مشكلاته .

— وهو الوسيلة الفعالة لرفع شأن العلم نفسه ورفع شأن المشتغلين به فى أعين أبناء مجتمهم .

— وهو — لفهم البعض — السبيل الحقيقى لتكوين المعلم الجيد . فلا تدريس لعلم الاجتماع بلا خبرة ميدانية تدعم تلك المبادئ النظرية وتثريها وتقدمها للطلاب ملموسة محسوسة منهومة .

من أجل تلك الاعتبارات الاجتماعية العامة ، ومن أجل ظروف البناء التنظيمى لعلم الاجتماع فى مصر ، ولكى يتمكن هذا العلم من التصدى للمشكلات التى يعانى منها المشتغلون به ، من أجل ذلك يحتاج علم الاجتماع فى مصر الى طائفة متنوعة من الجهود التنظيمية ، التى يمكن أن نجمل بعضها منها فيما يلى :

— يحتاج علم الاجتماع عندنا الى رصد وتسجيل الحركة التى تمت الآن على مسرح هذا العلم ، على نحو يسمح بتقييمها والحكم على ما فيها من نواحي قوة وضعف متهددا لتصحيح المسار ، وتركيز الجهود.

(*) من الظواهر الشاذة التى أصبحت مألوفة نتيجة هذا الوضع أن أصبح الكثيرون ينجزون رسالتى الماجستير والدكتوراه فى خمس سنوات أو نحو ذلك (مع وجود سنة تمهيدية للماجستير واضطلاع العيد عادة بأعباء التدريس والامتحانات على بعض الاعمال) ، وأصبحت بعض الجامعات الاقليمية تنتج أقساما للدراسات العليا وتسجل رسائل للماجستير والدكتوراه ، وليس بها سوى مدرس واحد ، ولا يوجد من هو أعلى منه درجة (وتسجل الرسالة باسم استاذ من قسم آخر .. وهكذا) . وأصبح «الدكتور» يتخرج فى علم الاجتماع وهو لا يملك ناصية أى لفظة اجنبية واحدة على الاكمل . وأمر آخر غير هذا لا مجال للخوض فيها هنا .

وقد شهد هذا المجال جهوداً طيبة تمثلت في صدور عدد من البليوجرافيات، كان أزهى ثمارها « دليل الانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية » (❖) . وقد شهد ميدان دراسة الفولكور العربى قائمة مماثلة ، نشرت تجارياً فى عام ١٩٧٨ ونفذت . وتحت الطبع طبعة جديدة لها تغطى الفترة السابقة (توقف جميع الاولى عند عام ١٩٧٢) وتتيح فرصة نشر الكشافات الهامة التى لم تتح فرصة نشرها فى الطبعة الاولى . وهناك ايضا القائمة البليوجرافية التى نشرها جهاز تنظيم الاسرة والسكان .. الخ .

والمفروض أن الدورية التى تستهل اليوم عامها الاول سوف تهتم اكبر الاهتمام بملاحقة الجديد فى الانتاج العلمى فى حقل علم الاجتماع ، فتعرف به ، وتحاول أن تكتب عنه تقييماً وتقريراً لكل ما فيه من فضل ، وتوجيهها الى ما فيه من خطأ . كما أنها تستهدف تقديم خدمة بليوجرافية أخرى — غير رصد الكتب الجديدة — بنشر أسماء وبيانات الرسائل (الماجستير والدكتوراه) التى تسجل أو تجاز فى علم الاجتماع فى الجامعات المختلفة .

— كما يحتاج علم الاجتماع الى جهود جادة للاهتمام بحركة تنظيم المؤتمرات واختيار الموضوعات الدقيقة المتخصصة ، واختيار المتحدثين ووضع معايير للأوراق التى تقدم ومستوى المشاركة ... الخ . فلا يعقل أن يعقد مؤتمر حول موضوع واسع كل السعة ، فتأتى اعمال متفجرة لاتجمعها وحدة ولايربطها فكر ولاهدف ، وبالتالي لاتنتهى الى نتائج ولاتستطيع أن تطور الموضوع الذى تنصدى له . ورغم كل شيء فانه يرجع الفضل الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى إتاحة الفرصة لعقد عدد كبير من مؤتمرات علم الاجتماع ، واستضافة مؤتمرات الهيئات الأخرى . ولايمكن أن ننسب كل التقصير فى الموضوعات أو مستوى المعالجة أو نوع المشاركة الى المركز والقائمين عليه . انما يتحمل وزر هذا افراد الاسرة السوسيولوجية أنفسهم ، وبارتفاع مستواهم يمكن أن يرتفع مستوى تلك المؤتمرات .

ولعل المناقشات وعروض الكتب واخبار المؤتمرات ، باختصار كل ما يشر على صفحات هذه الدورية أن يساهم فى بلورة بعض الموضوعات التى تحتاج الى أولوية خاصة سواء فى مجال البحث أو المناقشة فى اطار مؤتمر أو حلقة دراسية محدودة . ونرجو أن تتوفر لهذه الدورية فى

(❖) قام باعدادها الدكتور محمد فتحى عبد الهادى لحساب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٩ . (لم توزع تجارياً) . وتحت الطبع الآن طبعة جديدة منها موسعة وممتدة فى مداها الزمنى بحيث تغطى الفترة منذ صدور السابقة .

المستقبل القريب امكانيات ملاحقة المؤتمرات السوسيوولوجية العالمية ، وذلك عن طريق تبادل هذه الدورية مع الدوريات العالمية التى تنشر بانتظام اخبار تلك المؤتمرات وبرامجها ونتائج المؤتمرات التى عقدت بالفعل .

— ونؤكد أيضا أن علم الاجتماع يحتاج الى تنشيط وتشجيع حركة التأليف الجماعى وفقا للأساليب العصرية . وأقصد هنا ألا يجمع زبد وعمره فصلا لكل منهما بين دفتى كتاب واحد . حيث جرت العادة أن ينطلق الجهد المشترك من رغبة فى تجميع أعمال متفرقة لعدد من الزملاء . ولكن المطلوب أن يجتمع الزملاء أولا ، ويمثل الموضوع نفسه نقطة البداية . فيدور حوله الحوار ، وتنسق من أجل انجازه الجهود . ثم يعرض كل جهد فردى على الجماعة ليجاز ويناقش ويمتد (بقدر الامكان) فيخرج العمل الجماعى الجديد فى مجموعة اقوى من أى جهد يمكن أن ينجزه فرد واحد بمفرده من أعضاء هذا الفريق . ويصدر العمل حاويا لخبرات متنوعة ، ومهارات متعددة ، وعاملا من أجل خلق الوحدة الفكرية أو الالتقاء الفكرى بين المشتغلين بهذا العلم طلابا أو باحثين أو حتى اساتذة .

وربما تستطيع هذه الدورية أن تبشر بهذا الاسلوب الجديد (هر فى الحقيقة جديد علينا فى مصر نقط ، ولكنه الاسلوب المعتمد لكافة الاعمال العلمية المشتركة فى البلاد المتقدمة شرقية أو غربية) . والكلام المنشور عن مشروع دراسة المجتمع المصرى — فى باب الأنشطة الجارية فى هذه الدورية — يمكن أن يعد نموذجا يدل على صحة ما نقول ، وأداة لحفز الزملاء الى تجربة هذا الاسلوب والانتفاع بزمائهم ، وتبادل الخبرات مع جماعات العمل الأخرى .

— لقد أدت الزيادة الهائلة فى انتاج حملة الدكتوراه فى علم الاجتماع فى مصر ، أدت الى أن أصبحت نسبة الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج أو الذين أتحت لهم فرصة طويلة للاحتكاك بالخارج قليلة بشكل مثير لنقل حقيقى . نفى أغلب الجامعات المصرية (والعربية أيضا) أصبحت نسبة الحاصلين على الدكتوراه فى الداخل ولم تتح لهم فرص احتكاك طويل بجامعات اجنبية أكثر من ثلاثة أرباع مجموع أعداد هيئات التدريس الجامعية .

وهذا التطور نحن لانستطيع أن نوقفه تماما ، ولا ان نقبل الكفة لصالح زيادة نسبة المؤهلين فى الخارج من جديد ، فمعلقة التاريخ لا تعود أبدا الى الوراء . ولكننا نستطيع أن نعالج آثاره الضارة ونبرز جوانب القوة فيه . ومن أهم عوامل تلانى مظاهر القصور فى التكوين الحالى لهيئات التدريس فيما

يتعلق بالاحتكاك الخارجى تستطيع اداة كهذه الدورية ان تقدم للقارىء نافذة على الفكر الاجنبى فى علم الاجتماع فيتعرف من خلالها على الاتجاهات العالمية الجديدة ، أو على تيارات البحث الحديثة . وذلك من خلال عروض الكتب ، ثم من خلال توجيه بعض الزملاء الى الكتابة عن موضوعات بعينها ، أو تشجيع الكتابات التى تبدأ على استحياء فى البداية لخوض مجالات جديدة: كالدراسة المنشورة فى هذا العدد والتى تقدم محاولة فى ميدان الأنثروبولوجيا الطبية . فتشجيع الكتابة فى المجالات الجديدة جهد يمكن ان تبذله هذه الدورية .

* * *

النتيجة التى يخلص اليها معنا القارىء ان علم الاجتماع فى مصر يحتاج — من بين ما يحتاج اليه — لتحقيق نهضة جديدة الى تأسيس دورية علمية لتنظيم نشر الانتاج العلمى . وقد رأينا ان هناك الكثير الذى تستطيع ان تنجزه لتحقيق هذا الغرض . وعليها — ان ارادت ان تنجح وان تستمر وان تحقق رسالتها — ان تحترم التخصص . وأن تكون انتقائية فيما تنشر لكى تحافظ على المستوى ، وتشجع الجهود الجارية ، ونقترح أنشطة وجهودا جديدة ، وتجتهد فى ملاحقة الجديد فى الانتاج العلمى باللغة العربية وتعمل على تقييمه وتعترف بالانتاج العلمى فى علم الاجتماع . وعليها كذلك ان تتيح الفرص للانتاج العلمى المتمرس سواء فى التأليف أو البحوث بالتعاون بين المشتغلين بعلم الاجتماع وأبناء التخصصات الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والقانون وعلم النفس والسياسة والاعلام ... الخ . وهذا هو بعض ما ستحاول تحقيقه هذه الدورية التى نقدم اليوم للقارىء العربى أول أعدادها .

* * *

وأخيرا أرجو الا اكون قد جانبت الصواب فى رسم صورة الوضع الراهن لعلم الاجتماع فى مصر . . فلعلنى لم أسرف فى التشاؤم بالنسبة لمستقبل هذا العلم . فالتشاؤم هو مهرب العاجزين واداة الضعفاء القاعدين أما المجتهدون العاملون فليس أمامهم الا ان يتغاطوا ، لأنهم أول من يعرف ان هناك عملا يؤدي ، وان هذا العمل يتحلى بقدر من الكفاءة والاخلاص سوف يجعله اداة مؤكدة لتغيير الوضع الراهن مهما بدا فسادا ، والانتقال الى مستقبل زاه أكثر نجاحا وتوفيقا ولكننا نرى انه يحسن بأولئك العاملين لو أنهم تأملوا الصورة الحالية مليا — رغم مرارة ذلك — لكى يستطيعوا رسم خطواتهم بثقة وأمان .

كما أرجو ألا أكون قد أسرعت في إثارة تفاؤل القارئ بهذه الدورية الجديدة ، فهي لن تغير ما هو قائم بين يوم وليلة ، ثم هي لن تغير وحدها .
 إنما يجب أن يمتد العمل مخلصاً دؤوباً على كل الجبهات . ولعلنى أوضحت بما فيه الكفاية على الصفحات السابقة أن هناك تقدماً على جبهات أخرى ، وأن هذه الجبهة كانت متصدعة ، فآلينا على أنفسنا أن نتكاتف مع زملائنا المخلصين ونقيمها وندعمها . . . وهي ترفع الصرح الذي يظلمنا جميعاً ، ولذلك ينبغي علينا جميعاً أن نشارك في دعمها والارتفاع بها وتنميتها .

والله يهدي الى سواء السبيل . .

القاهرة في أول أكتوبر . ١٩٨٠

محمد الجوهري

الدراسات والبحوث

- قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع . رؤية نقدية
دكتور محمود الكردي
- مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر . دراسة نقدية
دكتور صلاح بسيوني
- التنمية الذاتية واستراتيجيتها .
دكتور سعد جمعة
- حول دراسة البناء الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل الرأسمالية .
أحمد زايد
- البناء الطبقي في الريف المصري . ملاحظات نقدية ورؤية واقعية
محمد عبد النبي
- مفهوم التوازن الاجتماعي وصلته بقضية السلام الاجتماعي
دكتورة سامية الخشاب
- دراسة عادات الطعام وآداب المائدة في الوطن العربي
دكتورة علياء شكرى
- الجريمة في مجتمع المملكة العربية السعودية . حججها واتجاهاتها
دكتور ابراهيم أبو الغار
- الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري .
دكتور السيد الحسيني
- ودكتورة جهينة العيسى
- انثروبولوجى في العنبر . دراسة ميدانية للتنظيم والتفاعل
والعلاقات في عنبر جراحة رجال بمستشفى كينخزتون باتجلترا
- دكتور نبيل صبحى حنا



قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع رؤية نقدية

دكتور محمود الكردى (*)

مقدمة :

لعل موضوعا لم يشغل بال علماء الاجتماع المعاصرين — على اختلاف تخصصاتهم ، وتنوع اهتماماتهم ، وتباين ايدولوجياتهم — قدر ما شغلهم موضوع « التخلف ، والتنمية » .

فقد وجد فيه كل منهم مجالا رحبا يمس بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، دائرة اهتمامه ، ويثرى — بطبيعة الحال — نطاق التخصص الذى فيه يبحث .

وقد توافرت هذه « الأرضية المشتركة » نتيجة طبيعة الموضوع ، وخصائصه . فرغم تعدد الرؤى لقضية التخلف والتنمية ، وتباينها — بل وتناقضها أحيانا — إلا أنها مسألة تلح على كل دارس متخصص فى العلوم الاجتماعية بعامة ، وكل باحث فى فرع من فروع علم الاجتماع بخاصة . فهى قضية المجتمع ككل ، فى ضوءها يتعرف على تاريخه السسيو اقتصادى ، ومن خلالها تناقش إمكاناته المادية الحالية ، والمستقبلية ، وبواسطتها تتناول كل الانساق الاجتماعية : ترومية ، وقرابية ، وقانونية من ناحية ، وفيزيقية ، وايكولوجية ، واقتصادية من ناحية أخرى ، فضلا عن تعرضها لدراسة الانماط المجتمعية الكبرى : الريفية ، والحضرية ، والبدوية .

ومن هنا تولد اهتمامنا بدراسة هذه القضية من حيث علاقتها بعلم الاجتماع ، وفحص هذه العلاقة ذاتها ، سعيا وراء التعرف على سلبياتها ، وإيجابياتها ، وبحنا عن الدور الحقيقى الذى لعبه علم الاجتماع — ولا يزال — فى قضية التخلف على وجه التحديد ، وما إذا كان يسعى مخلصا الى مناهضتها ، أو أنه يعمل جاهدا على تكريسها ، أو أنه لم يزل يتخبط بين هذا وذاك منساقا بجهالة أحيانا ، أو متعمدا التفضيل أحيانا أخرى .

ولمناقشة هذه المسألة نبداها بتحليل المنظور التاريخى — الجغرافى

(*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

لمفهومي : التخلف ، والتنمية ، ثم نستوضح الجوانب السوسيو اقتصادية لاهتمامات العلوم الاجتماعية عموماً بهذه المسألة . وفي النقطة الرئيسية الثالثة نناقش قضية التخلف في علم الاجتماع بين التأثير الايديولوجي ، والتحليل الموضوعي ، ثم نعرض للاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع لفهم هذا الموضوع ، ونخصص النقطة الخامسة لتناول وضع علم الاجتماع في بلدان العالم الثالث ومدى تأثيره بهذه القضية ، ونستهدف اخيراً تقويم وضع دراسات التخلف والتنمية في علم الاجتماع في مصر ، وفي الخاتمة نعرض للخطوات المستقبلية لدراسات التخلف والتنمية في مصر . ويشيء من التفصيل نتعرض فيما يلي لمعالجة كل من هذه النقاط .

أولاً : المنظور التاريخي — الجغرافي لمفهومي : التخلف ، والتنمية :

لأنقصد من التحليل التاريخي — الجغرافي للمفاهيم الواردة في تراث هذه القضية ، أن نبحث عن أصولها اللغوية ، أو دلالاتها اللغوية ، أو ظلال معانيها وما الى ذلك ... فهذا تورط لاتسمى اليه بطبيعة الحال ، فوق انه لايدخل أصلاً في مستهدفات موضوعنا . وإنما تحدد متصفنا من ذلك في « تنقية المفهوم » الذي صار في وقت من الأوقات كئنه — وفي حد ذاته — أحد مكونات المشكلة ، وأبرز عناصرها . فقد أصاب الماهيم المتواترة في هذه القضية — وبخاصة مفهومي : التخلف ، والتنمية — خلط واضح ، وتشويش لم ينجح فقط عن خطأ في تناول ، أو جهالة في المعالجة ، وإنما تم في كثير من الأحيان عن قصد ، وتمد (١) .

ولعل المنظور « التاريخي — الجغرافي » لهذين المفهومين ، يكشف عن الأطر الواقعية لهما ، ويسهم بشكل مباشر في تقديم التفسيرات المنطقية المنسقة مع واقع المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة . ومخطيء من يفصل بين هذين المفهومين فيتناول كلا منهما على حده ، فهما في الواقع « قضية واحدة » ذات بعدين ، ومن ثم ينبغى دراستها على ذات المستوى من تناول .

لو اردنا تحليلًا تاريخيًا لهذا المفهوم ، فائنا بالضرورة سننترق الى تاريخ تكون مناطق التخلف في العالم ، فذاك بعد رئيسي يكشف عن الأسباب الحقيقية للتخلف ، كما يحدد النتائج الواقعية له .

وقد ذخّر تراث العلوم الاجتماعية بعمامة ، وعلم الاجتماع العربي وخاصة ، بتأويلات تؤكد الظاهرة ، وتكرسها ، وأشاروا — صراحة ، أو خفية — بأن التخلف أنها هو تخلف عنهم ، بل قد غالى البعض بأنه تخلف من الحضارة الأوروبية ، ولم يخلج البعض الآخر حين حدها في حضارة غرب أوروبا فقط !

وحتى نتعرف على الأصول التي استند إليها مفهوم التخلف حتى صار مفهوما مستقرا ، ينبغي أن نبحث في الأساس التاريخي لتكون مناطق التخلف في العالم ، فمن خلالها تكون المفهوم ، وتبلور . ويمكننا أن نميز في هذا الصدد بين فترتين تاريخيتين :

الأولى : تبدأ مع القرن السادس عشر وتمتد أكثر من ثلاثة قرون (حتى بدايات القرن التاسع عشر) وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة شبه كاملة للأوروبيين على محيطات العالم ، وبحاره ، ومضايقه .

ورغم أن هذه الفترة الطويلة سببها لم تسجل تدفقا تكنولوجيا واضحا — مثلما حدث بعد ذلك — إلا أن أنشطة الإبحار ، والصيد ، وتجارة العبيد قد ازدادت نموا ، ولعبت دورا فعالا في فرض أنماط جديدة للسيطرة ، وتنوع أشكال الاستغلال وصوره .

وبينما لم يجد الأوروبيون أية صعوبة في توسعهم داخل قارة آسيا ، كانت المقاومة الوحيدة التي واجهوها في قارة أفريقيا متمثلة في تلك الأمراض المهلكة التي كانت تتمتع بهم ، وتتغذى عليهم أثناء غاراتهم ، وفدوحاتهم (٢) .

وكان أسلوب التجارة عموما — وتجارة العبيد خصوصا — هو المجال الذي استطاعت به الدول الأوروبية آنذاك (وعلى رأسها بريطانيا ، وفرنسا ، وهولندا) أن تفوض سيطرتها على شعوب العالم . ففوق المائد المادى الهائل الذي حققتة تجارة العبيد مثلا في ذاك الوقت متمثلا في استخدام أولئك العبيد في إنتاج الحاصلات الزراعية (وبخاصة في أمريكا في غضون القرن الثامن عشر) ، كان هناك ما هو أهم من ذلك ، فقد أحدث القهر النفسى ، والاجتماعى والاقتصادى الذى تعرض له العبيد تأثيرات خطيرة وبعيدة المدى لم يزل يعاني من آثارها أبناء الدول المتخلفة حتى اليوم .

ويمكن القول بان فترة التوسع الاوربي — والتي امتدت حتى بدايات القرن التاسع عشر — قد اتخذت مجالا آخر وذلك بتحقيق سيطره الجنس الأبيض على أمريكا ، وحظر تجارة العبيد .

اما الفترة الثانية : فقد بدأت تقريبا من منتصف القرن التاسع عشر واستمرت حتى عام ١٩٦٠ وكانت بدايتها شاهدة على وتوسع كل مناطق قارات : آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية (تقريبا) تحت حكم الدول الاستعمارية . وتبع ذلك ظهور المبتكرات التكنولوجية الحديثة التي شهدها القرن التاسع عشر (وبخاصة اختراع آلة الاحتراق الداخلى) . كما لعبت الاكتشافات الطبية الرائدة — وأبرزها « الكينين » — دورا حيويا في جعل الاوربيين قادرين على البقاء احياء رغم ضغوط الامراض الوبائية المهلكة في مستعمراتهم المنتشرة في تارتى : آسيا ، وأفريقيا .

وكانت السنوات الفاصلة بين الحربين العالميتين (١٤ — ١٩١٨) ، ٣٩ — ١٩٤٥) فرصة لظهور أنماط من التغيرات يمكن تلخيصها في اثنين :

— كان النمط الأول نمثلا في زيادة تبعية تلك الشعوب للدول المسيطرة عليها ، وبخاصة نتيجة وعود الأخيرة للأولى دائما بمنحها حريتها واستقلالها بعد انتهاء الحرب ، اذا ما هي مدت اليها يد المعونة .

— أما النمط الثانى فقد كان واضحا في ظهور حركات المقاومة داخل تلك المستعمرات . ورغم انها كانت في جوهرها ضعيفة ، واحيانا متخاذلة ، الا أن نموها المتزايد قد اقلق كثيرا من تلك الدول . وعلى سبيل المثال فقد استطاعت الهند بحركات المقاومة المشتعلة فيها ان تحصل على استقلالها في عام ١٩٤٣ وتبعتها بعد ذلك معظم الأجزاء الأخرى التي كانت محتلة في آسيا . ومحق — في الواقع — من أطلق على عام ١٩٦٠ « عام أفريقيا » اذ أن ذلك العام — وقبله بقليل ، وبعده ، ايضا — قد شهد حصول مجتمعات كثره في أفريقيا على استقلالها (برغم تفاوت درجات الاستقلال ، وأشكاله) .

ويتيح لنا التحليل التاريخى السالف فرصة التعرف على البدايات الأولى لفكرة استغلال مجتمع لآخر وكيف أن ظروف كل منهما تؤهل لذلك ، وتشجعه . فمن رغبة عارمة في السيطرة ، والاستغلال ، وامتلاك وسائل ذلك : مادية كانت أو فكرية (أو الاثنين معا) بالنسبة للطرف الأول . . .

الى جهالة مطلقة بأبسط قواعد الحقوق الانسانية مع امراض فتاكة لا يعرفون لها علاجاً ، فضلاً عن فقر يرزحون فيه ذلك فيما يتعلق بالطرف الثانى . . وعلاقة كهذه لا بد أن تؤدى — ليس فى القرن الخامس عشر ، أو التاسع عشر فقط ، بل وفى القرن الحالى ، وما يليه — الى المظاهر سالفة الذكر وذلك اذا ماتوافرت مقوماتها .

وقد كان واضحاً بجلاء أن تكون مناطق التخلف فى العالم قد سار مواكبا لحركة الاستعمار العالمى ، ومتزامنا معها .

أما المنظور الجغرافى لمفهوم التخلف فقد استبان من خلال كثير من الدراسات التى تقع فى نطاق الجغرافيا ، أو فى مجال الايكولوجيا البشرية ، وتحاول ايجاد صلة أو علاقة بين الموقع الجغرافى للمجتمعات ، وبين درجة تخلفها ، أو تقدمها .

ولعل نظرية « الحتمية الجغرافية » Geographic Determinism هى الموجزة لثل هذه الفكرة ، والمفسرة لتلك العلاقة . فهى ترى أن المناخ Climate هو السبب الرئيسى للتخلف ، وأن نشاط الإنسان مرتبط بذلك فحينما يكون المناخ معتدلاً ، أو متقلباً (مثلاً نحو البرودة النسبية) فإن ذلك يزيد من كمية غاز (الأوزون) Ozone الذين يعيشون فى المناطق الحارة — حيث تزيد نسبة الرطوبة فى الغالب — فى الهواء الذى يرفع من قدرة الإنسان على بذل النشاط والجهد . أما يعيشون بفترة أقل على العمل ومن ثم تنخفض معدلات انتاجيتهم ، وينعكس ذلك على مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية .

ولم تقف افتراضات النظرية عند هذا الحد ، بل حاولت أيضاً أن تقسم مجتمعات العالم الى اقسام ترى بعضها متقدماً ، والآخر متخلفاً وذلك على أساس الوضع الجغرافى لها . حتى أنها ذهبت الى حد أبعد من ذلك بأن اعتبرت الجهات الاصلية الأربع هى المحاور المحددة لفكرة « التقدم — والتخلف » . وعلى ذلك — وتبعاً لمضمون النظرية — فقد كان التقدم ، والنمو والرئاهية من نصيب جهتي الشمال ، والغرب الجغرافيين ، أما الجنوب ، والشرق فقد شاء قدرهما أن يكونا متخلفين (٢) !

وإذا أردنا تحليلاً موجزاً لهذه الفكرة ، فإنها فوق مجانيتها المنطقى العلمى ، لا تطابق الواقع استقراءً للتاريخ . فالمدنيات الاولى لم تنشأ فى المناطق المعتدلة ، أو المائلة نحو البرودة — كما تدهى النظرية — ولكنها

ظهرت في الشرقين الأدنى والأسط ، وفي بعض مناطق البحر المتوسط .

ومما يؤكد فساد المزاعم التي اتبنت عليها هذه النظرية أيضا ، أن الأوربيين أنفسهم — وهم من صاغوها — قد اتوا الى هذه المناطق المختلفة مناخا — كما يدعون — ومع ذلك قد نشطوا في استغلالها ، وتعميرها دون أن يتف المناخ عقبة في سبيل ذلك ، فما بال أبناء المنطقة أنفسهم وهم قد تكيفوا مع مناخها ، وأنماط المعيشة فيها .

ولا يفنى تحليل مفهوم التخلف في ضوء منظور « تاريخي — جغرافي » أن ذلك كاف للتعرف على كل عناصره ومكوناته — فله نوق ذلك جوانب : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، ونفسية — وأما كان التحليل من خلال هذا المنظور ضروريا كي نبدأ به تناول هذه القضية حيث يمكن بواسطته التعرف على الركائز العامة ، والدعائم الكلية لهذه الظاهرة .

وانطلاقا من ذلك يمكننا اقتراح تعريف لمفهوم التخلف نحاول جاهدين أن يمتد ليشمل تشخيص الظاهرة ، ثم تحديد عوامل تكوينها ، وإبراز أهم مؤشراتنا ، وتوضيح آثارها .

« فالتخلف ظاهرة تصيب بعض المجتمعات ، وتعنى ببطء الحركة في تحقيق النمو الذاتي لها (وليس في اللحاق بغيرها) . وهي تنبع أصلا من تأثيرات تفاعلية خارجية (وليست متصلة في كيان المجتمع بيولوجيا أو وراثيا) ، تتجسد في : سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة ، وضعف التركيب الاجتماعي والاطار الثقافي القائم ، وعدم كفاية النظام السياسي في تحقيق استقرار المجتمع . وتنجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادي (والتبعية أشهرها) ، وتخلخل البناء الاجتماعي — الثقافي (وتقليدية نسق القيم أوضحها) ، وتناوؤ النظام السياسي (وفقدان التربية السياسية أظهرها) . »

ثانيا : التحليل السوسي اقتصادي لاهتمامات العلوم الاجتماعية بمسألة التخلّف ، والتنمية :

رغم أن قضية التخلّف والتنمية قد صارت موضوعا لاهتمام كافة منوفا المعرفة سواء بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، فان هناك علوما بميها انشغلت بها انشغالا واضحا فاندرت لها مباحث خاصة ، أو فروعاً مستقلة .

واذا كانت العلوم الاجتماعية — بمعناها الشامل — قد أخذت على عاتقها تمحيص هذه القضية وتحليلها ، فان بعض هذه العلوم قد تبني مسألة « التخلّف ، والتنمية » واعتبرها موضوعاً رئيسياً من بين موضوعات اهتمامه ، بل ان فروعاً من هذه العلوم قد استغلت لتناقش موضوعاتها ، وتخصصت لتعالج قضاياها .

ونعتبر علوم : الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة امثلة واضحة لهذه الفروع من العلوم الاجتماعية التي تولت مناقشة هذه القضية بشكل متسع ، ومتعمق في ذات الوقت . وسعى كل علم من هذه العلوم الى دراسة نفس الموضوع ولكن من زاويته الخاصة ، ودائرة اهتمامه النوعية . فتولى مثلاً علم الاقتصاد دراسة المسألة الاقتصادية للتخلّف والتنمية ؛ كما تولى علم الاجتماع معالجة الموضوع الاجتماعي لذات القضية ، وكذلك فعل علم السياسة .

ولم يكن واردا في الأذهان أن نعالج مسألة التخلّف بشكل تجزيئي مفتت بحيث يتولى كل علم من هذه العلوم الثلاثة تناول القضية من زاويته الخاصة ، وانما كان الهدف أن تناقش القضية « ككل متكامل » من خلال هذه العلوم وغيرها . وتكون وظيفة كل علم محصورة في تعميق كل بعد أو جانب ، بحيث يتكامل ذلك مع مايفعله علم آخر ، وثالث ، وهكذا ...

وحقيقة الأمر ، ان ذلك لم يحدث تماماً في تناول هذه المسألة — رغم ما في ذلك من مخاطر — فلم تزل الموضوعات مجزأة مفتتة ، لايربط بينها رابط أو صلة ، وتتصل بالعلم الذي يعالجها أكثر من اتصالها بالقضية ذاتها .. ولذا جاء كثير من مباحثها غير متكامل ، وغير معبر — وهذا هو الأهم — عن جوانب القضية التي هي متكاملة اصلا .

ورغم اهتمام العلوم الاجتماعية بدراسة مسألة التخلّف والتنمية ،

الا ان هذا الاهتمام لم يسر بشكل متواز ، وانما تولت بعض فروعها اعطاء جرعة اكبر في اتجاه دراسة هذه القضية .

ويقف علم الاقتصاد شاهدا على ذلك ، فقد استثمرت مباحث هذا العلم لفترة طويلة (تركزت بين الاربعينيات ، والمئتينيات من هذا القرن) تتناول قضية التخلف ، والتنمية من الوجهة الاقتصادية البحتة . فانفردت موضوعات عديدة ، سعى بعضها الى تشخيص الظاهرة ، وتولى بعض آخر تفسيرها ، فضلا عن الموضوعات التي تخصصت في رسم الطرق واقتراح الأساليب لتجاوز التخلف ، وتخطيط التنمية .

ولم تكن الدراسات الأخرى المتصلة بموضوع التنمية — وبخاصة الجوانب الاجتماعية ، والسياسية — غير جزء ملحق بالدراسات الاقتصادية وذلك استكمالا للموضوع ليس الا ، دون أن يكون لها مضمون واضح ، أو تستند الى تحليل يدعمها ، ويبرز أهميتها .

ولا نستطيع أن ندعى أن التناول القاصر لابعاد قضية التخلف والتنمية تدجاء هكذا دون تعمد ، أو قصد (أى أنه كان نتيجة جهالة بالجوانب الحقيقية للقضية ، وأوزانها النسبية) ، وانما تم ذلك في كثير من مواضعه في التراث المتوافر — سواء كان غربى المصدر أو شرقية — بقصد ويتعمد وذلك بغرض إيهام الدول المتخلفة بأن المسألة لاتخرج عن بعدها الاقتصادي المادى ، وطالما أنها — أى تلك الدول — تعانى من فقر مادى (وقد يكون مظهرها ، وليس حقيقيا) فان فرصتها في تحقيق النمو الذاتى لها ضئيلة ، ان لم تكن منعدمة .

ومن هنا كان التجاهل المتعمد للجوانب الاجتماعية ، والسياسية واردا في تحليل هذه القضية وذلك حتى لا تلتفت الدول المتخلفة الى أوضاعها المتصلة بهذه الجوانب وتسعى الى اصلاحها الأمر الذى يترتب عليه فقدان سيطرة الدول الاستعمارية — صاحبة ذلك التراث — على تلك المناطق المتخلفة من العالم حيث دأبت على استغلالها .

ولم يكن من قبيل المصادفة ان تبدأ الأبعاد الاجتماعية والسياسية لقضية التخلف والتنمية في الظهور منذ بداية الستينيات ، فقد بدأت في هذا

العقد موجة التحرر العالمى — وبخاصة فى افريقيا — الأمر الذى كشف.
الأهمية الحيوية لهذه الأبعاد .

كما أن هناك عاملا آخر كان له أهمية نسبية فى هذا الصدد ، ذلك أن منيت كثير من الخطط التنموية بدول العالم الثالث بالفشل الذريع — فى الستينيات والسبعينيات — نتيجة تركيزها فقط على الجوانب الاقتصادية وإهمالها لما عداها من الجوانب . ولعل تجربة « بيرو » خير شاهد على ذلك (٤) .

ثالثا : قضية التخلف فى علم الاجتماع : بين التأثير الإيديولوجى ، والتحليل الموضوعى :

مخطئ من يعتقد أن العلوم الاجتماعية يمكن لها أن تعالج قضاياها بمعزل عن إطار مجتمعى شامل يحدد هويتها ، ويوجه مسارها ، وي طرح حلولها . فهى ليست علوما جامدة يمكن أن تبحث معليا دون الالتفات إلى ما يجرى فى المجتمع ، وخارجه ، وإنما هى قد نشأت أصلا لتعالج قضايا الإنسان فى مجتمع بشرى شامل ، ثم فى مجتمع له خصوصياته المميزة ، وملامحه الفريدة .

وإذا كان ذلك منطبقا على العلوم الاجتماعية بعامة ، فإنه أكثر انطباقا على علوم : الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة .

وعندما نتناول موقف علم الاجتماع من هذه القضية (حيث تقع دائرة بحثنا) يتبين بجلاء أن مسائل علم الاجتماع وقضاياها متأثرة لاربع — أردنا ذلك أو لم نرد — بالأيديولوجية السائدة فى المجتمع . وينبع هذا التأثير من طبيعة العلم — نقصد علم الاجتماع — ذاته ، فهو يبحث فى العلاقات الاجتماعية ، والظواهر المجتمعية السائدة ، وهذه العلاقات ، والظواهر لابد أن تسير منسجمة مع الإطار المجتمعى الشامل ، وإلا صار هناك خلل يتمثل فى حدوث هوة بين ما يدين به المجتمع من أفكار ومعتقدات ، وما يحققه بالفعل من إنجازات وأعمال .

وإذا كان علم الاجتماع بعامة يرتبط ارتباطا وثيقا بالأيديولوجية السائدة فى المجتمع ، فإن موضوعا مثل « التخلف » والتنمية « يعد شديدا

الارتباط بها ينتمى اليه المجتمع من أيديولوجية . ولعل السبب في ذلك يرجع الى وجود موضوع مشترك يربط بين هذا ، وذلك ويمثل ذلك فيما يسمى « بالعلاقات الدولية » International Relation . وهو البحث الذى يهتم بتدارس الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دول العالم مع ما يستتبع ذلك من تأثيرات ايجابية ، أو سلبية ، وما تتعرض له من تغيرات ، وما يمكن التنبؤ به من أوضاع مستقبلية لهذه العلاقات (٥) .

وقد تصطبغ كل موضوعات علم الاجتماع بصيغة أيديولوجية ، وقد يتأثر موضوع — أو أكثر — بها . ولعل موضوع « التخلف ، والتنمية » من أكثر الموضوعات التصاقا بها ، ويؤدى ذلك بطبيعة الحال الى ضرورة وضع تصور هذا الموضوع ، وتحليل عناصره ، وفحص مؤثراته اعتمادا على هذه الأيديولوجية .

وقد يعتقد البعض أن تآثر علم الاجتماع بعمامة ، ومسألة « التخلف ، والتنمية » بخاصة ، بالأيديولوجية السائدة في المجتمع ، أمر يتعارض مع التحليل الموضوعى الواجب لهذه المسألة (٦) .

ورغم أن هذه قضية قد ثار حولها جدل لم ينته بعد ، إلا أننا نعتقد أن التعارض فيما بينهما — أو التناقض كما يدعى البعض — هو أمر شكلى مرضته الانقسامات الشديدة بين المنتمين للأيديولوجيات المتباينة للدرجة التى حدث بهم أن يتصوروا بأن التآثر بالأيديولوجية يقع في طرف ، والتحليل الموضوعى يتخذ مكانا في الطرف الآخر .

وخلاصة القول أنه ليس هناك ثمة تعارض بين المجالين طالما أن الاختيار الأيديولوجى يتم بوعى وإدراك كاملين ، ويسر بشكل يتواءم مع ظروف المجتمع : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى انبثاق تحليل موضوعى للظاهرة موضوع الدراسة .

وحتى يتم التحليل الموضوعى لمسألة التخلف والتنمية وفق ما سبق — وبغض النظر عن الانتماء الأيديولوجى — ينبغى أن تناقش — هذه المسألة — في ضوء عديد من المتغيرات نذكر منها ما يلى :

١. — فحص الاطار الشامل لمناطق التخلف في العالم :

طبيعى أن يلعب البعد التاريخى دورا هاما في الكشف عن تكون

مناطق التخلف في العالم ، فالتخلف حالة لم تظهر هكذا بين عشية وضحاها .
وانما كان لها دائها اطار قاريضى يضمها وتفسر كل ظواهرها من خلاله .

وفي ضوء هذا الاطار التاريخي - الذى أمكن تحديده فيما سبق -
في فترتين تاريخيتين متميزتين - كانت حركة الاستثمار العالى تطعب
الدور البارز في نشأة مناطق التخلف في العالم ، وفي السيطرة عليها
ولستقلالها ، وكان نظام التجارة هو الأسلوب الذى تلجأ اليه الدول
الاستعمارية في فرض هذه السيطرة فضلا عن عمليتي : الانتاج ، والتسويق
حيث سعت القوى الاستعمارية الى استقلال المواد الخام والمنتجات
الزراعية للدول المتخلفة لاستخدامها في عمليات التوسع الصناعي ، والانتاج
الكبير القائمة في دولهم المتقدمة .

ولاريب ان التراث الغربى - وبخاصة في العلوم الاجتماعية - قد
لعب دورا خطيرا في التمهيد لفكرة التخلف ، واذكائها ، ونشرها وذلك
لتكريسها وجعلها مقبولة ليس فقط في دول العالم النامى ، وانما ايضا -
وهذا هو الأخطر - في الدول المتخلفة ذاتها .

٢ - تحليل الهيكل الاقتصادى :

اعتمدت دراسات عديدة على عناصر تقليدية في تحليلها للهيكل
الاقتصادى - سواء في الدول المتقدمة او المتخلفة - ولعل أهمها متوسط
الدخل الفردى (٧) . ورغم مايتسم به هذا المعيار من قصور ، ونقص ،
الا انه المعيار الرئيسى في الحكم على مدى تقدم المجتمع أو تخلفه . ويمكن
أن يصير معبرا عن اوضاع المجتمع وكتانيا للحكم عليه اذا ما اضيفت اليه
معايير أخرى ومقاييس مثل : التغذية ، الملابس ، والمسكن ، والصحة
العامة ، الطاقة ، النقل ، نسبة قاطنى المدن ، وسائل الاتصال العامة .
وهناك محاذير عديدة ترتبط باستخدام هذه المعايير لعل أهمها :
التغيرات التى تطرا على مستويات المعيشة حتى في المجتمع الواحد خلال
فترات متلاحقة ، فضلا عن اختلاف انماط الاستهلاك ، وتفاوت الاسعار
... الخ .

٣ - دراسة التركيب الاجتماعى :

لاحتاج هنا لاثبات فعالية التركيب الاجتماعى في نشأة التخلف -

تفلك أمر بديهى — وانما ستكون مناقشتنا لهذا العنصر محاولة لاجراء تحليل موضوعى متكامل يفسر علاقة علم الاجتماع بهذه الظاهرة . فالدول المتخلفة جميعا تعاني من خلل فى ابنيتها الاجتماعية ، ولا يبدو هذا الخلل بين عناصر البناء الاجتماعى فحسب فى كل مجتمع ، وانما أيضا بينه ككل من ناحية ، وبين بقية الجوانب المجتمعية من ناحية أخرى .

ويمثل ذلك الخلل بوضوح فى التركيب الطبقي بها ، فممكننا ان نميز فى كل مجتمع بسهولة ووضوح بين طبقتين متميزتين : اقلية ضئيلة (قد لاتزيد عن ٥ ٪ من اجمالى السكان) مستغلة بكل مصادر الثروة فى المجتمع ومسيطرة بالتالى ومستغلة لبقية افراده ، واغلبية ساحقة (هى بقية النسبة) متدنية فى مستواها المعيشى ولا يحقق معظمها الحد الأدنى من المعيشة الادمية وبخاصة من حيث : الغذاء ، والملبس ، والسكن . والعلاقة القائمة بين هاتين الطبقتين تفصح عن نفسها — بطبيعة الحال — من خلال الهوة العميقة التى تفصلهما ، فالحوار الدائر بينهما يحدد فى ضوء سيطرة واستغلال من طبقة ، وقهر وتبعية من أخرى (٨) .

٤ — التعرف على النظام السياسى :

لا شك ان استقرار الوضع السياسى فى مجتمع من المجتمعات يعد مؤشرا كافيا لاستقرار أوضاعه الأخرى وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية . ولا يمكن ان تستقر أوضاع المجتمع سياسيا دون أن تتضح ملامح — ولو عامة — لاستراتيجية سياسية يسمي المجتمع من خلالها الى تحقيق اهدافه الكلية . كما ان المؤسسات السياسية — على اختلاف اشكالها — ينبغى ان تمارس دورا حقيقيا فى انجاز اغراض تلك الاستراتيجية المستهدفة . ولا يمكن ان يتم كل ذلك فى غيبة عن مسألة الاعداد السياسى لأفراد المجتمع وتدريبهم على نوعية المشاركة السياسية المطلوبة .

٥ — تحليل التفاوتات بين البلدان المتخلفة ذاتها :

من الأخطاء الفادحة التى تقع فيها التصنيفات المختلفة للدول — حيث توضع عددا من الدول فى مجموعة واحدة اعتمادا على تشابهها فى بعض المتغيرات ، أو وقوعها فى مدى معين — أنها تتناسى ، أو تتجاهل التفاوتات — وأحيانا التناقضات — فيما بين دول كل مجموعة ، سواء كانت متقدمة ،

أو، مختلفة . فالتفاوت (أو التباين أو الاختلاف) أمر بديهى يؤيده المنطق ، كما يفرضه الواقع فى الدول بعامة : وفى المختلفة منها بخاصة . ويتخذ التفاوت فيها بينا أشكالاً عديدة لعل أوضحها الشكل الاقتصادى ، وذلك أمر يمكن ملاحظته بين الأفراد ، والطبقات ، والجماعات ، والإقاليم . الخ .

ويمكننا أن نميز بين نمطين من التفاوتات : يتعلق الأول منهما بتلك التى يمكن ملاحظتها بين البلدان المختلفة بعضها البعض ، بينما يرتبط الثانى بها يمكن رؤيته داخل المجتمع المتخلف ذاته من مظاهر للتباين والاختلاف بين فئاته وطبقاته .

٦ — ادراك خصوصية نماذج التخلف :

رغم أن الخصائص العامة للتخلف مشتركة — فى كثير من عناصرها — بين معظم بلدان العالم المتخلف ، إلا أن هناك سمات خاصة تميز بعض المجتمعات بشكل يفرز مثل تلك التفاوتات التى سبق تناولها . ومن هنا كانت مسألة ادراك خصوصية التخلف فى كل مجتمع على حده أمراً حيوياً ولازماً تفرضه الأوضاع الواقعية لهذه المجتمعات .

ويفيد هذا الادراك — المفترض — فى إجراء تحليل موضوعى لظروف التخلف فى المجتمع من الوجوه التاريخية ، والحضارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية لهذا المجتمع بالذات دون التقيد بما تفرضه الأطر النظرية من خصائص عامة أو مشتركة (يمكن الاسترشاد بها فقط وليس تطبيقها كما وردت) . ويؤدى هذا بالتالى الى اقتراح سبل تجاوز التخلف بالمجتمع بنموذج خاص أيضاً للتنمية لا يكون مستورداً أو جاهزاً للتطبيق على الدول المختلفة بعامة .

٧ — ضرورة التقويم الموضوعى لخبرات التنمية فى دول العالم الثالث :

تسير تجارب التنمية وخبراتها فى الدول المختلفة — التى تتلمس طريقها نحو النمو — فى غيبة شبه كاملة عن الاسس الموضوعية التى ينبغى أن توضع لمثل تلك الخبرات . وأول هذه الاسس يتجلى فى القيام بعملية متابعة وتقويم مستمرة للكشف عن مدى النجاح الذى تكون

قد حققت . فبدون هذه العمليات تصير خطط التنمية بمثابة برامج مؤقتة ان اصابها النجاح مرة ، فان الفشل هو قرينها الدائم .

رابعاً : الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع لفهم موضوع التخلف ، والتنمية :

ان احدا لايعلم تماماً ، وعلى وجه الدقة ، ما اذا كان التراث الغربى في كافة العلوم — وبخاصة الاجتماعية منها — هو الذى « مهد » لنشر التخلف كحكرة يتناقلها العلماء في بحوثهم ، ويسعى الى مناقشتها السياسة في لقاءاتهم ، ومؤتمراتهم ، كما تضع الحكومات حيالها الخطط التفصيلية وتقترح البرامج التنفيذية بشأنها .. او ان ذلك التراث هو الذى « دعم » هذه الفكرة — بعد ان كانت قد نشأت بالفعل — وساهم في بلورتها ، وتعديلها حتى صارت مقبولة للبعض . أو أنه — أى التراث — تد لعب دورا هنا وهناك على حد سواء .

وهناك عديد من النظريات التى قيلت في تفسير ظاهرة التخلف بعضها كان تقليدياً — علماً (مثل نظريات مراحل النمو الاقتصادي ، الحتمية الجغرافية ، الثنائية التكنولوجية والاجتماعية ، العوامل الاجتماعية — الثقافية) ، وبعضها تحليلياً — جزئياً (الحلقة المفرغة ، القوة الدافعة ، الديمقراطية ، النمو غير المتوازن) ، أو ان الآراء الواردة لم ترق الى مستوى النظرية فلا تزيد عن كونها اتجاهات ، وآراء متناثرة (مثل افكار كل من : كورنتس ، ميردال ، لوش ، هيجنز .. الخ) .

وبدون التعرض لتفصيلات مثل هذه النظريات والآراء ، نانه يمكن القول بان ايا منها لم يعط تفسيراً واقعياً لظاهرة التخلف . وبصفة عامة يمكننا ابداء المآخذ التالية على مجموعة الآراء والنظريات التى قيلت في تفسير ظاهرة التخلف (٩) :

١ — ان معظم تلك النظريات تد أسرف في اطلاق الأحكام التى لاتستند الى دلائل واقعية . ويلحظ ذلك بوضوح في مجموعة النظريات العامة (مراحل النمو ، والثنائية) .

٢ — ان التحيز الشديد ، والتعصب أحياناً واضحان اشد الوضوح وبخاصة في نظرية الحتمية الجغرافية .

٣ - أن بعض النظريات قد وقعت في شرك « النماذج » Modelling (أى بناء النماذج) غير مكثفة بتصورها ، وندارسها ، وإمكانية تطبيقها على بعض المجتمعات وفي ظروف خاصة ، وانها منساقسة - بعد صياغتها - إلى تقديرها لدرجة العبادة (نظرية الثنائية التكنولوجية والاجتماعية) .

٤ - أن معظم النظريات ينقصها الخبرة المعتمدة على التحليل الامبريقي للمجتمعات ، غلبت كلها تصورية - فلسفية تسعى الى اخضاع ظروف المجتمعات - شديدة التباين - الى مسار واحد .

٥ - أن مسألة الدوران الميكانيكى واضحة في كثير من النظريات (وان كانت أكثر وضوحا في نظرية الحلقة المفرغة) . وقد سم بأن تصور اصحابها يسير في خطى منطقية تبدأ من نقطة ، وتتشابك مع أخرى ، لتصل الى ثالثة ، ورابعة ، .. ، وهكذا غلبت بل لازم أن تنتهى كما بدأت .

٦ - اتسم بعض الأفكار الواردة بسمة تنأى كثيرا عن الموضوعية ، بقدر ما تعتمد عن العلمية ذلك انها بدأت بالابمان بفكرة ما ، ثم التعصب لها والتحيز ، ثم محاولة ضغط مسألة التخلف فيها بشكل تعسفى غير منطقي .

ولاشك انه في توافر بعض « نماذج » من التراث المتواتر في علم الاجتماع ، مايساعد على فهم مسألة التخلف ، والتنمية من وجهة نظر هذا العلم .

- امدا « ر . بندكس » Bendix بتحليل لمفاهيم ثلاثة متواترة في استخدامها لبحث كثير من قضايا التخلف والتنمية وهى : « التصنيع » ، « التحديث » ، « التنمية » وذلك ضمن كتابه « بناء الامة . والمواطنة : دراسات في نظامنا الاجتماعى المتغير » (١٠) .

● ويذهب في تعريفه للتصنيع الى انه عبارة عن التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التكنولوجيا .

● اما رؤيته للتحديث فتتحدد في تلك التفسيرات الاجتماعية ، والسياسية المصاحبة للتصنيع في كثير من دول الحضارة الغربية (١١) .

● في حين ان تعريفه للتنمية قد صيغ - كما يذهب - للإشارة الى التغيرات التى تولدت عن كلا المصطلحين السابقين .

ويسمى بـندكس الى البحث عن « قوة دافعة » Momentum/تؤثر في أحداث الأمم ، وتسهم في تنويع الأبنية الاجتماعية القائمة ، بحيث يقود ذلك الى المرور في مسارات التنمية ، حتى ولو ادى ذلك ان تمر المجتمعات بنفس النغرات التكنولوجية التي سبقتها غيرها اليها .

وتمتلىء آراء بـندكس بـمآخذ عديدة سواء من حيث الاطار العام لفكرة ، او بالنسبة لتفصيلات العناصر التي وردت بدراسته .

فقد تشكك كثيرا في قدرة المجتمعات الآخذة في النمو على « بناء دولها » ، وهو ايضا لم يخف عدم ثقته بها من حيث هذا الجانب ، وان هذه الدول تحتاج دائما من يساعدها على تنمية مجتمعاتها . كما انه احلأ خطأ فاحشا حينما حاول أن يضع شرطا محددا لنجاح الأمم (التي يطلق عليها « الناهضة ») ويتحدد في انه ينبغي أن نبذل جهودا مضمينة لبناء أممها مثل تلك الجهود التي بذلتها دول الحصار الغربية في القرنين الماضيين .

وكان تحديد « بـندكس » للمفاهيم الثلاثة السابقة ، قاصرا عن توضيح المعنى الحقيقي لكل منها ، وانها هو قد استقراه من خلال مجتمعه ، ودون أن يبذل جهدا في التحليل .

وكانت السنوات العشر الأخيرة — على الأقل — خير شاهد على التفجر الجذرى الذى اصاب الدراسات السسيولوجية في مجال التخلف والتنمية . فقد ظهر عديد من الدراسات التى اهتمت بتناول هذه القضية في العالم ككل وفي مجتمعات العالم الثالث بصفة خاصة .

وتتبع أغلب هذه الدراسات ونعتمد على الفكر الماركسي المحدث Neo — Marxist حيث سعت الى تقديم تحليلات تتسق والواقع الفعلى لطبيعة المجتمعات المتخلفة ، والظروف التاريخية التى مرت بها والاسباب التى اتبعتها الدول الأخرى لفرض سيطرتها وممارسة استغلالها .

واصبحت ظاهرة التخلف نتيجة ذات سمة ديناميكية متعددة الأبعاد ، ولا تقوم الا من خلال تفاعل بين طرفين .

— ومن النماذج الشهيرة المثلة لذلك الاتجاه تبرز الدراسة التى قدمها « فوسـتر — كارتر » Foster — Carter وعنوانها : « الاتجاه الماركسي المحدث في التنمية ، والتخلف (١٢) » .

ويتعرض في هذه الدراسة الى مناقشة مفهومى : التنمية ، والتخلف في ضوء مايراه من واقع العالم الثالث واعتمادا على الآراء المطروحة في ذلك الاتجاه .

وكانت البداية التى أصر على أن تكون منطلقات لدراسته متمثلة في ضرورة اقتناء أصول المفهومات الواردة في هذه القضية التى تبدأ بالتحليل النقدي لكل النظريات « البرجوازية » التى أسهمت في « تضليل » الأفهام عن جوهر تلك القضية وحقيقتها ، بل ينفي أن تتطرق — هذه الخطوة الأولى أيضا — الى مناقشة كل « كلمة » تكون قد وردت لوصف « خصائص » البلاد المختلفة وسماتها .

وهناك أنصار لهذا الاتجاه نذكر منهم على سبيل المثال :

— « جالى » Jaleo حيث هاجم مكررة « العالم الثالث » ذاتها واعتبرها من الأفكار الخبيثة — وإن لم تبد كذلك — لتقسيم الدول الى « عوالم » متميزة ، ووضع فواصل بينها .

— أما « بتلهيلم » Bettelheim فنقد أشار في كتاباته الى « الخداع » الذى يتميز به مفهوم التخلف وبخاصة عندما يصدر من قبل من هم أشد الناس حرصا على إبقائه ، وتدعيمه .

— في حين أن « روديس » Rhodes ينتقد بشدة ثنائية : « التقليدى — الحديث » التى أصبحت شائعة الاستخدام دون فهم كامل لدى من يستخدمها ، وإن كانت واضحة المقصد عند من أخرجها ، وإذاعها .

— على أننا نرى « فرانك » Frank يثور — في كتاباته — ثورة عارمة (تبلغ مداها عام ١٩٦٠) عندما هاجم بعنف مفهوم التخلف ، بل وتعدى النقد التقليدى للمفهوم الى تشبيه العلاقة بين الدول المتقدمة ، والآخرى المتخلفة بمن يشهر سلاحه دائما مهددا ، ومذكرا في ذات الوقت « أنا الذى جعلتك متخلنا ! I underdeveloped you » .

ويحدد الاتجاه المحدث مفهومى : التنمية والتخلف تحديدا ينشئ عن الأصول النظرية للاتجاه كما يتسق — على حد تعبيرهم — مع الواقع الفعلى للمجتمعات .

● فالنتيجة في نظرهم هى « التحول التقدمى ، والمتابع الذى يصيب مختلف

أنماط الواقع الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع » .

● أما **التخلف** فيتصورونه على النقيض من ذلك فهو « الركود الذى تتعرض له كل جوانب المجتمع بشكل يؤدي الى تعويقة عن تحقيق أهدافه » .

ويحدد انصار هذا الاتجاه « الأسلوب » الذى يتحول به المجتمع من حالة التخلف ، الى وضع التنمية فى « الثورة » ويقصدون بها العملية التى يقوم بها المجتمع (ممثلا فى طبقة الاغلبية التى دائما ما تكون « محرومة » من حقوقها الأساسية) لتغيير الأوضاع القائمة « بالقوة » . فالصراع هو السمة التى تميزها كما انه — فى ذات الوقت — الدافع اليها ، ويشترط بذلك ان يكون لدى أفراد هذه الطبقة وعى بأوضاعهم ، وادراك لمصالحهم .

خامسا : علم الاجتماع فى بلدان العالم الثالث ، وقضية التخلف والتنمية :

لم تخل دراسة فى التنمية — أو تكاد — من الحديث عن عوامل التخلف، ومسبباته . وأيا كانت نوعية تلك العوامل فانها لا تخرج كثيرا عن مضمون الاتجاهات النظرية سالمة الذكر . ويعتمد كثير من محلى قضايا التنمية فى العالم الثالث على العوامل التى يرونها مسببة للتخلف ، فى امدادهم بتصوير — ولو مبدئى — للآثار الفاجية عنه ، وب نماذج — مقترحة — للتخلص من هذه الحال . وكان التحيز فى ايراد بعض العوامل واضحا حيث عمدت بعض الكتابات الى محاولة « تعويق » المجتمعات المتخلفة عن بذل أية جهود للتنمية ، وذلك بحجة ان ابناء تلك المجتمعات « غير قادرين » بمكوناتهم الاقتصادية والاجتماعية — الثقافية عن تحقيق ذلك ، الامر الذى يحتاجون معه الى من يقدم لهم العون والمساعدة . ومن هنا كانت الدعوة صريحة — واضحة (فى ظل تحليل علمى يبدو — لغير المدقق — سليما) للتدخل فى شئون المجتمعات بحجة مساعدتها على تجاوز هذه الحال . ولكن الواقع يشهد بأن هذا التدخل يعمد الى تأكيدها ، وتكريسها ، وليس الى التخلص منها ، وتجاوزها .

وبينما خفت حدة ذلك التحيز — بل قل التواطؤ — ظهرت بعض الكتابات الأخرى التى ركزت على ضرورة الاهتمام بعامل وحيد تحقيقا للتنمية ، ومناهضة التخلف . وكان العامل الاقتصادى هو القاسم المشترك

دائما حيث دعت الدراسات المتوافرة في هذا المجال الى ان مشكلة تلك المجتمعات الاقتصادية في الأساس ، نلو امكنا التدخل ايجابيا في 'البياكل الاقتصادية للمجتمعات المتخلفة ، فان مشكلاتها سوف تحل جميعا (١٤) .

وهناك تصنيفات عديدة تبناها العلماء والباحثون في قضية اقتصادية للعوامل المسببة للتخلف ويمكننا - مع الوفرة المتزايدة لتلك التصنيفات - أن نستخرج أهم العناصر المشتركة التي وردت في معظمها ، وتتحدد في ثلاثة رئيسية هي :

١ - عوامل ذاتية : ويركز بعض العلماء على هذه العوامل ، مذهب الى القول بأن التخلف سمة داخلية تتبع أولا من الفرد : ثم تنعكس ثانيا على البيئة المحيطة حتى تنتشر في المجتمع فتصبح هي السمة القالبة ويسرفون في تحليلاتهم للدرجة التي يشابهون معها بين الإصابة بالمرض وحالة التخلف وهو ليس مرضا عاديا وانما مرض يورث ، ولا سبيل بالتالي الى الشفاء منه . واضح - بطبيعة الحال - أن اصحاب هذا الاتجاه هم أفضل من هيا للقوى الاستعمارية الطريق . ومجده لفرض سيطرتها على كثير من المجتمعات وممارسة استغلالها . ولكنها لم تتوقف - حتى اليوم - عن تلك السيطرة ، وهذا الاستغلال ، هي فقط استبدلت أسلوبا بأخر ، وابتكرت وسائل مستحدثة بعد أن اكتشفت أن أساليبها ووسائلها قد صارت فجأة ، عقيمة .

٢ - عوامل بيئية : خرج انصار هذا الاتجاه بتحليل مخالف ، حيث رأوا أن البيئة المحيطة ببناء المجتمع هي السبب الرئيسي في تخلفه بما تتضمنه من عوامل تؤدي الى استمرار هذه الحالة . وكانت العوامل الطبيعية - ممثلة في الموضع الجغرافي ، والسطح ، والمناخ ... الخ - هي الاطار التقليدي الذي طالما اعتمد عليه البيئيون في تبرير مظاهر التقدم ، واوضاع التخلف في بلدان العالم ككل .

ولم يكن تخصيصهم لجهتي الشمال والغرب الجغرافيين كمناطق للتقدم ، واصرارهم بأن جهتي الجنوب ، والشرق هما المثلتان لمناطق التخلف في العالم ، سوى اصدق تعبير عن ذلك .

وخرج بعضهم عن حدود هذه التفسيرات الطبيعية ، الى نطاق « الايكولوجيا » حيث زادوا بأن العيب لا يتمثل فقط في البيئة التي لا توجد بخيراتها حيث قدر لها ذلك - وانما أيضا في تلك العلاقة التبادلية القائمة بين

الانسان والبيئة . فهو بغير قادر — لظروف عديدة — على استغلالها رغم امكان ذلك ، الامر الذى يزيد من تخلفه لأسباب ناشئة عن سلبية العلاقة بينه وبين بيئته .

ولا يعدو هذا الاتجاه الا ان يكون تخفيفا للاتجاه الذاتى السابق ، حيث لا يقصرون التخلف هنا على الانسان وحده (حتى لاتبدو الصورة قاتمة) وانما يدخلون معه عنصرا آخر يتمثل فى البيئة بشكل يعد تحديا لتلك المجتمعات حتى اذا فشلت جهودها فى التنمية ، يصير ذلك مبررا لتعها بالتخلف .

٣ — عوامل خارجية : يستند مؤيدو فكرة العوامل الخارجية المسببة للتخلف الى الاستقراء التاريخى لمناطق التخلف فى العالم ، فضلا عن اعتمادهم على تحليل الاوضاع الحالية لها (١٥) . فقد انتهوا — أولا — الى دحض الأفكار السابقة على ذلك ، فاثبتوا ان التخلف ليس سمة ذاتية ، والا مامو تبرير ذلك النشاط ذهنى الملحوظ الذى يصيب بعض هؤلاء « المتخلفين » عندما يتنقلون الى مجتمعات أخرى ؟

واذا قيل — اجابة على ذلك — اذن الاتجاه البيئوى صادق فى التفسير ، فان الرد البسيط على ذلك ، يتلور فى تساؤل آخر مؤداه :

وما هو تفسير ذلك النمو اللافت الذى يحدث فى « ذات البيئة » ندما ينتقل اليها أولئك الذين اتهموا الانسان تارة ، وشككوا فى بيئته تارة أخرى ؟

ومن هذا المنطلق بداوا — ثانيا — فى بناء تصورهم حول امكانية وجود عوامل خارجية عنهم وعن بيئتهم تكرر فى المسببة لظاهرة التخلف ومشكلاته . وان هذه العوامل تتمثل فى موجات السيطرة المستمرة التى تمارسها بعض القوى العالمية ، وما ينجم عنها من نمو علاقات استغلال واضحة للانسان ، والبيئة على حد سواء .

ولايعنى ذلك ان المجتمع المتخلف ليس له دور فيما يبئلى ، وتأتيه دائما مصائبه ، وويلاته من خارجه دون ان يكون مسئولا عما يحدث ، وانما يشهد الواقع بأنه اذا لم تكن الظروف المجتمعية مهية لنشأة التخلف ، ونموه ، فان العوامل الخارجية تكون حينئذ ضعيفة التأثير ، حيث تواجه دائما مقاومة حيالها . ويلقى ذلك مسؤولية كبرى تجاه المجتمعات المتخلفة

حيث أهمها الفرصة سانحة لنمو ذاتي لها ، اذا ما افانقت واستردت وعيها المفقود .

ويقترب هذا التحليل كثيرا مع الواقع الذي تشهده المجتمعات والذي يمكن من خلاله استنباط العوامل التي أدت الى التمييز بين مجتمع متقدم هنا وآخر متخلف هناك .

أما الآثار الناجمة عن التخلف فيمكننا أن نوجزها في مجموعتين :

الترى : آثار ضرية — معنوية لمن أوضحها : التأثير الثقافى الذى يتمثل فى بدائية المحتوى الثقافى للمجتمع ، وانتشار الخرافات والأساطير ، وسيطرة الروح الاتكالية . كما أن هناك التأثير النفسى للتخلف — وهو متعاظم الأهمية — حيث تسمى من خلاله الدول المستعمرة المسيطرة الى ايها الدول المتخلفة بأن قدراتها محدودة ، وانها لن تستطيع تنميتها حتى وان أرادت ، الأمر الذى يزيدها ضعفا ووهنا ويهدم البقية الباقية من شخصيتها ، وكيانها .

الثانية : آثار مادية : وهى واضحة مرئية فى ذلك الخل الذى يصيب الهيكل الاقتصادى ، والتدنى لشديد الذى تتعرض له مستويات المعيشة من : انخفاض مستوى التغذية ، وزيادة الإصابة بالامراض ، وسوء حالة السكن ... الخ ، الأمر الذى يؤدي الى تآكل المجتمع ، واهترائه من الداخل .

سادسا : دراسات التخلف والتنمية فى علم الاجتماع فى مصر :
رؤية تقويمية :

لما كان علم الاجتماع أحد الأقطاب الرئيسية التى تهتم بقضية التخلف والتنمية ، فان الدراسات المنخفضة عنه فى هذا الشأن يعول عليها كثيرا .

وطبيعى أن يتأثر علم الاجتماع ودراساته المختلفة بالأيديولوجية السائدة فى المجتمع — كما سبق التوضيح — ولذلك فان علم الاجتماع الذى نشأ فى أحضان الرأسمالية مثلا ، يعد بمثابة البوق الذى يروج لأفكار هذه الأيديولوجية ، هادفا الى اقناع الأمم والشعوب بها ، والتأثير على أبنائها .

وكان من نتيجة بعض هذه الدراسات أن كرست مفهوم التخلف ودعمته ، وزادت هذه الشعوب تخلفا واحباطا ، كما ملأتها يأسا بالنسبة لأية جهود تبدل لخراجها من هذا المأزق (١٦) .

وإذا أردنا تتبع مسار دراسات التخلف والتنمية في علم الاجتماع في مصر منذ بدأت — حتى قبل أن يكون واضحاً تماماً المقصود بهذين المصطلحين — لأمكننا تصنيفها الى مجموعات ثلاث :

المجموعة الأولى : دراسات مشتقة ، وتجزئية :

وظهرت هذه المجموعة منذ نهاية الخمسينيات وحتى قرب نهاية السبعينيات . وكانت في بدايتها لاتتناول مباشرة قضية التخلف والتنمية ، وإنما تعالج موضوعاً — أو أكثر — من موضوعاتها (مثل : التصنيع ، والتغير الاجتماعي ، والتحضر ... الخ) تسعى في النهاية الى اثبات ما هو مثبت ، والتأكيد على كثير من المسلمات والبدهييات .

وكان معظم هذه الدراسات لا يخرج عن كونه موضوعات سجلت للحصول على درجات علمية بأتساع الاجتماع بالجامعات المصرية خلال تلك الفترة (١٧) .

واتسمت دراسات هذه المجموعة بالتسطح الشديد والاغراق في تناول النظريات المفترية عن واقعنا ومحاولة اختبارها والتحقق من صحتها (وهى مقدما غير صادقة فقد نشأت في بيئة مختلفة تماماً ، فضلاً عن مجانبتها للموضوعية وتحيزها الكامل ، وانحرافها نحو بعض الأفكار التي تكرس فكرة التخلف) .

ولم تكن العلاقة بين مثل هذه الدراسات والتنمية سوى علاقة اسمية — شكلية فقط — وذلك لعدم وجود إطار عام يحدد موقع هذه الدراسات من القضية موضوع الدراسة من جانب ، ولغياب التنسيق بين مراكز البحوث والجامعات من جانب آخر ، الأمر الذي جعل هذه الجهود مشتتة — مبعثرة .

المجموعة الثانية : دراسات امبيريقية ليس لها توجيه فكري معين :

وقد نشأت هذه المجموعة من الدراسات كرد فعل لدراسات المجموعة الأولى فهى لم تحرص على تقييد نفسها بنظرية قائمة أو فكرة مسبقة فتتحمس لها وتتمصب ، وتحاول اختبارها — فذلك ما رفضته مبدأياً — ذلك انها اعتبرت أن البيئة الواقعية لاجتماعنا كفيلا بأن تفرز من الموضوعات والمشكلات التي تستأهل الدراسة والبحث ، ما يغنيها عن البحث في النظريات عن افكار غريبة مستوردة ، غريبة كانت أو غير ذلك .

وكان الهدف الواضح أمام هذه الدراسات هو البحث عن حلول عملية لمشكلات واقعية ، وذلك اعتمادا على وضع مجموعة من الفروض الصحيحة القابلة للقياس . وتنتهي هذه الدراسات الى محاولة تضمين تلك الحلول الواقعية في سياسة تخطيطية — تنموية ، من خلال نموذج تصوري تكون قد وصلت اليه . الا ان هذه الدراسات قد اسرقت الى حد كبير في استخدام تكنيكات البحث المتقدمة ، وأغرقت في التحليلات الاحصائية المعقدة للدرجة التي بعدت بها في كثير من الأحيان عن تحقيق الهدف الرئيسي لها .

المجموعة الثالثة : دراسات شاملة ذات توجيه معين :

وهي دراسات اصولية رائدة تناولت دراسة ظاهرة التخلف والتنمية بفكر شمولي كلى يحاول سبر أغوار هذه "الظاهرة" بحثا عن مؤشرات لها ، وعناصرها ، وعواملها ، وآثارها . ولم يكن هذا فقط للتعريف بها ، وإنما جاء ذلك كمدخل يستخدمه باحث آخرون في معالجة كل قضية على حدة ، أي انها لم تكن أكثر من اطار فكري شامل يستند أساسا الى توجيه فكري خاص .

وكان المدخل لكل من هذه الدراسات هو المميز لبعضها عن الآخر . فكان مدخل معظمها مدخلا تقليديا حيث تولى معالجة قضية التنمية أولا ثم أردف بعد ذلك في ذكر خصائص التخلف ومؤثراته وآثاره . . الخ ، بينما اهتم البعض الآخر بأن يكون المدخل الصحيح لمثل هذه القضية هو التخلف حيث هو المدخل الطبيعي لدراسة قضايا التنمية (١٨) .

خاتمة : (الخطوات المستقبلية لدراسات التخلف والتنمية في مصر) :

طبيعي أن يتطلب موضوع مثل : التخلف ، والتنمية مزيدا من البحوث والدراسات بحيث لا تكون قاصرة على مجال بعينه — مثلها لو حُظ من تركيز على الجانب الاقتصادي — وإنما تتجاوز ذلك الى تناول الظاهرة ككل في البداية — فهي تمثل وحدة لاتنفصم عراها — ثم معالجة كل جانب على حده في ضوء ذلك التوحد المفترض . ومخطيء من يقصور أن يعدا واحدا من أبعاد هذه الظاهرة ككيل باستجلاء صورة التخلف في مجتمع ما . بل هو قد يؤدي الى النقيض أحيانا نتيجة اهتمام المسؤولين في المجتمع بذلك

الجانب — الذى عولج بالدراسة — الأمر الذى يتسبب فى اهمال بقية الجوانب التى قد تفوقه أهمية ، وتأثيرا .

ونحسب مصر فى مسيس الحاجة الى تلك الدراسات والبحوث التى تعالج ظاهرة التخلف بها من جميع النواحي والمجالات . وتحتاج فى البداية الى التسليم بمعاناة مجتمعنا من هذه الظاهرة ، وذلك دون احراج او خسفة ، فأولى خطوات الإصلاح تتمثل فى الاعتراف بالحقائق ، ثم البدء بالنصدي لها ، ومواجهتها أما اذا أردنا التعرف على الخطوات المستقبلية فى دراسات التخلف والتنمية فى مصر فان هناك بعض **المتطلبات الرئيسية** التى ينبغى ان تتواءم مع تلك الخطوات ، وتتلخص فيما يلى :

١ — ان تكون هناك استراتيجية خاصة بالبحث العلمى فى مصر . ففى غيبة مثل تلك الاستراتيجية (التى تضع السياسات ، والقواعد الشاملة للموضوعات الرئيسية التى تستأهل البحث وتستحق الدراسة ، فى فترة زمنية معينة « قبل غيرها ») يصير البحث العلمى وكأنه « ملهاة » غاب مؤلفها ، وتخلى عنها مخطوها ، وانشغل مخرجها !

ونلاحظ وضعا يقترب من ذلك الى حد كبير ، فيما يتعلق بالبحث العلمى فى مصر . ويزداد هذا التوضع خطورة عندما تكون بالفعل مشكلات ملحة يعاني منها المجتمع وتتطلب بالتالى تدخلا سريعا وحاسما (مشكلتا : انخفاض متوسط الدخول ، وارتفاع معدل الأمية مثلا) . فنبغى والحالة هذه ان تكون هناك « أولوية مطلقة » بالنسبة لاجراء الدراسات التى تتعلق بظاهرة التخلف . وقد تجريها الدولة ممثلة فى وزاراتها وهيئاتها العامة ، او الجامعات ومراكز البحوث العلمية ، او الباحثين انفسهم ، او كل تلك القطاعات والأفراد ، سواء تعلقت بالجوانب : الاقتصادية ، او الاجتماعية ، او السياسية ، او الثقافية المكونة لها .

٢ — ضرورة تكوين فريق متكامل للبحث لدراسة اية ظاهرة فى موضوع التخلف والتنمية . فلم يعد الآن باحث فرد يستطيع ان يقوم بدراسة كل الجوانب — المتكاملة والمتفاعلة — المكونة لأية ظاهرة . ويقوم ذلك الفريق اعتمادا على « الاتجاه متفاعل الانساق » *Multi-disciplinary Approach* ، بدراسة حجم مساهمة كل جانب فى أحداث الظاهرة ثم شكل التفاعل القائم بين كل الجوانب مجتمعة .

٣ — يتعين ان تسير مسألة دراسة خصوصية المجتمع المصرى من

الجوانب : التاريخية ، والحضارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والنفسية ، مع التبنى الايديولوجى خطوة بخطوة بحيث يعدل دائما احدهما الآخر .

فقد وافقنا كثير من الدراسات المصرية — وغيرها — فى هذا المجال بمحذرات عديدة اكتنفها الاسراف فى التبنى الايديولوجى ، ومحصه ، وتمحيصه فى الوقت الذى تتغافل فيه ظروف المجتمع الذى من أجله كان هذا التبنى ، اللهم الا اذا كان التشدد بالتعبيرات ، والتعصب الأعمى لايديولوجية هنا أو هناك ، هو المقصد والهدف .

٤ — يستوجب أن تسعى دراسات التخلف والتنمية فى مصر الى المساهمة قدر ما تستطيع فى صياغة استراتيجية للدولة . وأن يزول الخطأ التقليدى الفادح الذى يزعم بأن مهمة علم الاجتماع ، ينبغى أن تتوقف عند الوصف .

ومن هنا ينبغى لعلم الاجتماع بعامة ، ولبحوثه فى التخلف والتنمية بخاصة ، أن يسهم فى السياسة الاجتماعية للدولة ، أو ما يسمى « بعلم اجتماع الفعل » Sociology of Action

ملاحظات ، وهوامش

(١) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ . راجع صفحات المقدمة ، وبخاصة ص ١٥ .

(٢) لم ترد نسبة ما احتل من قارة أفريقيا حتى عام ١٨٧٦ عن ١٠ ٪ من مساحتها راجع في هذا الشأن :

— Cipolla, Carol ; Guns and sails : In "European Culture and Overseas Expansion", Harmondsworth, 1970.

(٣) لتأصيل هذه الفكرة راجع

— Lee, B. H. ; "Climate and Economic Development in the Tropics", Harper and Row, N. Y., 1975.

(٤) في هذه النقطة راجع :

— Trevvartha G. ; "The Less Developed Realm : A Geography of Its Population", John Wiely and Sons Inc., N. Y., 1972.

(٥) لا يخلو مرجع — أو يكاد — في اقتصاديات التخلف والتنمية ، من تناول مسألة « العلاقات الدولية » وعلى سبيل المثال يمكن أن نشير على الإقراء بالمرجع التالى :

— Jalés P., "The Third World in World Economy", Monthly Review Press, N. Y., 1969.

(٦) نتعرض الكتابات التى تتناول موضوع التنمية السياسية الى مسالة الانديولوجيا وعلاقتها بالتنمية .. وفي ذلك أنظر :

— Dode C. ; "Political Development", T. P., London, 1972.

(٧) لعل أبرز المحاولات المعاصرة التى جرت تقسيم دول العالم من حيث لنتهم والتخلف اعتمادا على معيار متوسط الدخل الفردى ، هى المحاولة التى قام بها « جولد ثورب » . ويمكن الاطلاع عليها في :

— Goldthorpe J. ; "The sociology of the third World : Disparities and Involvement", Cambridge Univ. Press, London, 1950.

Feldman, A. ; "New Nations : The Problems of Change", (٨) Through : Beker, H. ; "Social Problems : A Modern Approach" John Wiely and Sons Inc., N. Y., -1966.

(٩) محمود الكردى ، المرجع السابق ، راجع ص ص ٤٢ — ٧٢ .

(١٠)

— Bendix R. ; "Nation - Building and Sitizenship : studies of our Changing Social Order" Doubleday Anchor Inc., N. Y., 1969.

(١١) يصير هذا المفهوم — وفق المعنى المشار اليه — قريبا جدا مما يطلق عليه في الكتابات المحدثنة للتغير الاجتماعي بالتفريق (أى الاتجاه نحو الثقافة الغربية ، ويطلق عليها البعض لفظ التغريب) Westernization

(١٢)

- Foster - Carter, A. ; "Neo - Marxist Approach to development and Underdevelopment" In : De Kadt E., and Williams G. (eds.), "Sociology and Development", Tavistock Publications, London, 1976.

(١٣)

- Frank, A. ; "The Development of Underdevelopment", Monthly Review, Vol. 18, No. 4, September 1969.

(١٤) لتأصيل هذه الفكرة راجع :

- Jalée P. ; "The Third World in World Economy", Monthly Review Press, N. Y., 1969.

- Gamer R. ; "The Developing Nations : A Comparative Perspective", Allyn and Bacon Inc., London, 1976.

(١٦) انظر في هذا الشأن :

- Frank A. ; "Latin America : Underdevelopment or Revolution " ? Monthly Review Press, N. Y., 1969.

(١٧) ظهرت ما يمكن تسميته « بالوحدات المغلقة » في اقسام الاجتماع بمصر (وذلك شأن ما يحدث دائما بالبلدان المتخلفة) في الفترة المشار اليها . . على الخمسينيات مثلا وأوائل الستينيات كان الاهتمام مركزا على دراسات « الآثار الاجتماعية » لآى موضوع اجتماعى ، بينما شهد عقد الستينيات الإمراف في معالجة موضوع « التغير الاجتماعى » لدرجة أنه اعتبر بداية طبيعية لآى موضوع بغض النظر عن مدى ارتباطه به . أما السبعينيات فكانت تفتى بمسألة « التنمية الاجتماعية » ورغم قربها الشديد من موضوع التخلف والتنمية بالمفهوم الاجتماعى إلا أنها كانت تعالج كثيرا بنأى عن الأفكار الرئيسية الخاصة بذلك .

(١٨) يمثل النموذج على ذلك في كتاب :

محمد الجوهري ، علم الاجتماع وتضايأ التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ وطبعته الثانية (مقدمة في علم اجتماع التنمية) دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .

مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر

دراسة نقدية

دكتور محمد صلاح بسيوني (م.د.)

مقدمة :

ان تطوير الريف المصرى تطويرا جذريا شاملا - اجتماعيا ، واقتصاديا ، وعمرانيا - لم يعد رفاهية فكرية أو شعارات سياسية . وانما أصبح واجبا مقدسا ومطلبا حضاريا ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين . ان مشجب « المعركة العسكرية » الذى تراكمت فوقه كل مشكلات المجتمع المصرى قد توارى بعد اتفاقية السلام مع اسرائيل ، وهذه حقيقة يجب ان نستوعبها بشجاعة وننتقظ لتحدياتها .

ومن ثم نصبح معركتنا ، هى المعركة ضد النخلف ،كن صوره والوانه والتي تتجسد بشكل ملموس فى ريفنا العريض . ولكن معروفا دائما ان جذور التنمية القومية تبدأ عادة من تربة الريف المصرى ، وعليه لابد ان تعاد ثمارها أو جانب معقول منها لخصاب حياة هذا الريف وأحداث نهضة حقيقية فى نظمه وقيمه وعلاقاته وإنتاجه ، تتناسب طرديا مع محطيات العصر لكل من يسعى للاستفادة منها وتكييفها بما يتلائم مع ظروفه النوعية .

والبداهة دائما يتقدمها الحماس ، لكنه سرعان ما يفتر عند أول منطفئ ويتلاشى مع اقرب تحد . وهذه للأسف كانت آفة التنمية فى دول لعالم الثالث ، فبعد المد الكبير لخطط وبرامج التنمية الطموحة فى الخمسينات والستينات بهذه البلدان ، احتواها الانحسار فى السبعينات ، وشهدت هذه السنوات الأخيرة انتكاسات متتالية لكثير من تجارب التنمية فى هذه البلدان . وتبع ذلك صحوة ونشاط ظاهران للخبراء والباحثين لتقويم هذا التذبذب فى منحنيات التنمية ، وكان فى مقدمة أسباب هذه الانخفاقات انخراط غالبية هذه الدول عشية استقلالها فى محاكاة الدول الغربية ، وتقليد نماذجها فى التنمية والتحديث Modernization ، وتورطها فى تبنى سياسات وأيديولوجيات ليست نابعة من داخلها أو متمشية مع ظروفها الثقافية والاقتصادية .

* مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة عين شمس .

وبالطبع فإننا لا يمكن أن نعفى من هذه المسؤولية مفضوة العسكريين ، والمتقنين بهذه البلاد المختلفة الذين تأثرت طموحاتهم وبرامجهم بتراث الفكر التنموى العربى ، ونظرياته .

وقضية التنمية الريفية لم تنفصل عن هذا الاطار الاجماعى والاقتصادى والسياسى المتغير الذى اتسم بالديناميكية والتفاعل المتصل بين مختلف التيارات والاتجاهات والعوامل فى هذه البلدان ، ومصر واحدة من ظلائعها ، ولذلك كانت حركة التنمية الريفية تتوقف أو تتعثر إذا اهتز هذا الاطار وانشغلت الدولة ببعض القضايا القومية الخارجية وما أكثرها . وإذا كانت التنمية الريفية — وما زالت متغيرا تابعا — وهذا المنظور التقليدى تحوها لابد أن يتغير .

وأما مسيرة التنمية الريفية فى مصر — وهى التى تعنيت فى هذا البحث — فقد كانت قريبة الشبه من هذا السياق العالمى ، ووجه الاختلاف الاساسى تمثل فى ذلك الايمان الراسخ بأن تنمية الريف المصرى هى المدخل الصحيح والفعال للتنمية القومية ، غير أن هذا الايمان لم يترجم الى استراتيجية طويلة النفس أو ايدىولوجية واضحة المعالم . وعلى الرغم من أن « برنامج العمل الوطنى » كان قد بدا فى صياغة هذه الاستراتيجية وتصورها خطا مدنية إلا أن انقضايا القومية المألحة قد حالت دون تنفيذ ذلك حتى وقتنا الحالى .

وفى نصورى أنه لابد من وقفة تحليلية ناقدة لتجارب التنمية الريفية فى مصر على مدى ربع القرن المنصرم ، ووضع حصاد هذه التجارب للاستفادة به ونحن نتهاى لمرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ مصر المعاصر . ولعل كشف مسببات مسيرتنا فى التنمية الريفية دون موارد هو بداية أساسية ومهمة مصروحه امام الجميع من باحثين وخبراء وسياسيين على السواء .

ولا أزعم أن هذه الدراسة تستطيع الاحاطة بكل ذلك ولكنها فقط محاولة مهيد الطريق أمام تقويم الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر ، والاشارة الى بعض سلبياتها ، وتصوير بعض البدائل والمتطلبات اللازمة لانطلاقة فعالة ، وتحثيق نهضة شاملة للريف المصرى دون تأخير أو ابطاء .

وأود أن أؤكد من جديد أن تنمية الريف سوف تتعثر — مهما خلصت النوايا — إذا لم نواجه مشكلاته المعقدة والمتشعبة بأساليب علمية واضحة المعالم ، ومالم نتيقن أن ذلك يحتاج الى تغيير وتطوير جذرى : من طرق الزراعة ، وثقت الملكية ، وتجزؤ الحيازات ، وتخلف البنية الأساسية الريفية ، وسيطرة فئات وشرائح اجتماعية جديدة على مقدرات الريف . .

الخ . وكلها ظواهر سلبية تمسك الواحدة برقبة الاخرى ، وتحتاج مواجهة مخلصة ومثابرة اذا كانت هناك جدية نحو تنمية الريف المصرى .

وتشتمل هذه الدراسة على بحثين رئيسيين ، يحاول البحث الأول اعطاء خلفية مختصرة عن أهم المالبسات التاريخية والاجتماعية التى تكافقت ضد تطوير الريف وتقدمه ، وعملت على تكريس تخطئه واستغلاله ، ثم الانتقال الى مرحلة جديدة بعد ثورة ١٩٥٢ ومحاولات تغيير الوضع المتردى للريف المصرى ، وبعد ذلك اشارة الى موقف الدراسات والبحوث الاجتماعية من الريف . ويتناول البحث الثانى بالتحليل الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر ويتصدى لمناقشة أبرز السلبيات التى ناهضت مشروعاتها وبرامجها خلال الفترة السابقة ، وما تمخض عنها من نتائج ومشكلات . وفى النهاية نضع بعض المؤشرات لاستراتيجية مستقبلية للتنمية الريفية فى مصر .

امسا عن المنهج فقد حاولنا استخدام منهاج متعدد المداخل interdisciplinary يأخذ فى الحسبان ذلك التداخل والترابط العضوى بين مختلف الظواهر والمتغيرات ، ولعل ذلك ينالهم مع قضية متشعبة وعلى جانب كبير من الأهمية كقضية التنمية الريفية ، وقد دعمنا تحليلنا بالاحصاءات المتاحة كلما أمكنا ذلك سعيا وراء تحقيق الدقة والموضوعية اللذين يفرضهما دائما الأسلوب العلمى فى البحث . ويجب ان اعترف ان الحيز المحدود لهذه الدراسة قد دمنى للإيجاز الشديد فى مواضع مختلفة . ومن ثم فأننى آمل أن تكون هذه الدراسة فاتحة لدراسة أشمل فى المستقبل القريب باذن الله .

المبحث الأول

تحليل الملامح الاجتماعية والاقتصادية الريف المصري

(١)

لاشك ان دراسة الريف المصري دراسة واعية ودقيقة تتطلب اطلاله تاريخية تحليلية لتكوينه الاجتماعى والاقتصادى حتى نتعرف على جذور التخلف الذى لحق به . وقد يناسب ذلك لمحة مركزة لبعض الابعاد المحورية اهمها : البعد التاريخى - والبعد الاقتصادى ، والبعد الديموجرافى ، والبعد السياسى .. حيث تصوغ فى تفاعلها نمط البناء الاجتماعى وحركته الدينامية .

ولعل ابرز ملامح البناء الاجتماعى للريف المصرى — وبخاصة منذ عصر محمد على وحتى يولية ١٩٥٢ — ذلك التفاوت الطبقي الصارخ الذى كان يشكل هرما منبسطا تربعت على قمته قلة محدودة من كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ غدانا فاكثرا (١٢ الف مالك يمثلون ٠.٩٪ من سكان الريف ويملكون ٢٠٤٢.٠٠٠ فدان تمثل ٢٤٪ من اجمالى الارض الزراعية فى مصر فى ذلك الوقت) يقابلها قاعدة ضخمة من المعدمين (٦ مليون نسمة يمثلون ٤٤٪ من سكان الريف) ومن صغار الملاك الذين يملكون مساحات قزمية نقل عن فدان (٢٣٥١.٠٠٠ نسمة يمثلون ١٧٪ من سكان الريف) وهذه الطبقة الدنيا كان يستنزفها العمل اليومى الشاق لصالح الفئة الاولى سواء فى فلاحه الارض أو شق الدرع أو السخرة بالوانها . وبين الطبقتين طبقة اخرى مستغلة هى طبقة الوسطاء التى عملت دوما لارضاء مصالح الطبقة العليا من جانب ولاشباع اطماعها الذاتية من جانب آخر ، وقد ضمت المشايخ واللتزمين والمرايين ومن فى عدادهم . (١)

واما البعد الديموجرافى فيوضح لنا ان الريف المصرى ظل هوالا الفقرات السابقة يمثل الثقل الديموجرافى الاكبر فى المجتمع فقد كان سكان الريف يمثلون ٧٩٪ من جملة سكان القطر سنة ١٩١٧ ، ٧٦.٥٪ سنة ١٩٢٧ ، ٧٥٪ سنة ١٩٣٧ ، ٦٩٪ سنة ١٩٤٧ ، ٦٢.٤٪

سنة ١٩٦٠ ، ٥٩ ٪ / سنة ١٩٦٦ ، ٥٦ ٪ من اجمالي سكان الجمهورية
وفقا لبيانات التعداد العام الأخير لسنة ١٩٧٦ (٢) . واذا كانت هذه
الاحصاءات تشير الى استمرار انخفاض منحى نسبة سكان الريف الى
بقية سكان مصر من تعداد الى آخر فان العامل الرئيسى فى ذلك هو الهجرة
الداخلية فى اتجاه واحد من الريف الى المدينة نتيجة لتخلف الريف وطول
معاناته من المشكلات المتباينة .

واذا التحنا الى الجانب او البعد الاقتصادى فى القرية المصرية نجد
ان الزراعة كانت ومازالت ركيزة اساسية للاقتصاد المصرى مبهى مصدر
السلع الغذائية لسكان الجمهورية وتساهم بالشطر الاكبر من خامات
القطاع الصناعى وكذلك تمثل منتجاتها عصب قطاع التجارة الخارجية .
ويعنى ذلك ان القرية المصرية تسهم بنصيب كبير فى الدخل القومى : ففى
اوائل الخمسينات كان نحو ٥٠ ٪ من هذا الدخل القومى يستمد من
الزراعة . وكان يعمل بها ٧٠ ٪ من قوة العمل ، وكان محصول القطن
يمثل نحو ٧٠ ٪ من حصيلة الصادرات ، ولا تزال الزراعة حتى الان
تؤدى دورا كبيرا فى الدخل القومى (بالرغم من بروز قطاعات هامة جديدة
كالبترول ، والتعدين ، وقناة السويس والصناعات المختلفة) حيث تمد
البلاد بنحو ٥٠ ٪ من حصيلة الصادرات ، وتسهم بنحو ٣٠.٧ ٪ من
اجمالى الدخل القومى وفقا لاحصاءات ١٩٧٥ ، ويرجع هذا الانخفاض الى
ضعف الاستثمارات فى قطاع الزراعة . (٣)

ونأتى للبعد السياسى فى تحليل الوضع السابق للريف المصرى ، عقد
كان من المفترض فى ضوء البعدين السالفين : الديموجرافى ، والاقتصادى
ان يكون للريف المصرى تأثير سياسى كبير على مجريات الأمور مادام له
كل هذا الثقل الديموجرافى وذلك الوزن الاقتصادى على المستوى القومى .
بيد ان الواقع كان يخالف هذا الافتراض على طول الخط . وظل الريف
المصرى لا وزن سياسى حقيقى له فى مختلف القرارات السياسية والسياسات
الاقتصادية والاجتماعية ، وما أقصده هنا هو جماهير النلاحين المعتمدين
وصغار الملاك ، لان الاعيان من عهد ومشايخ القرى المصرية الى جانب
كبار الملاك اى الطبقتين العليا والوسطى فى بناء القرية المصرية التقليدية
كاتبوا يبحثون دائما عن مصالحهم الذاتية ، دون التفات يذكر لمصالح الجماهير
اصحاب المصلحة الحقيقية فى تقدم الريف وازدهاره . ولعل ذلك هو ما يضل

كثيرا من الباحثين عندما يتصورون أن الريف المصرى كان يشارك فى قرارات السياسة الاجتماعية والاقتصادية — فالمشاركة كانت عن طريق هؤلاء المستغلين من كبار الملاك والعمد والمشايخ والمرابين — يضاف الى ذلك أن فاعلية هذه المشاركة كانت موجهة كلية لتثبيت استغلالهم وتوسيعه أى أن كل القرارات التى كانوا يشاركون فيها كانت تخدم بصورة مباشرة مصالح هذه الطبقة المتحالفة ، والتى نشطت ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وبخاصة منذ عصر اسماعيل واستمرت حتى قيام الثورة . ولا يفوتنا أن ننوه ببعض مواقف الرفض من جانب الفلاحين سواء فى صورة الهرب من زراعة الأرض ، أو احراق وتخريب المحاصيل ، أو بعض الانتفاضات ، غير أن معظمها كان سرعان ما يخمد تحت تسلط الحكومة ، والاتطاعيين ، والمرابين ، والعمد ، والمشايخ (٤) .

تلك لمحة موجزة عن ظروف الريف المصرى حتى مطلع الخمسينات وهى صورة غير مكتملة التفاصيل بالطبع لأن حيز هذه الدراسة لا يتسع لذلك . وقد أثرنا فقط الإشارة الى الملامح العامة التى اتسم بها الريف لنبين انه على الرغم من المكانة الاقتصادية والديموقراطية له على خريطة مصر باعتباره كان — ومازال — النبع المتدفق للثروة ، وخامات كثير من الصناعات ومكونات جانب ليس هين من حركة التجارة ، ناهيك عن القوى العاملة المتجددة لتدعيم عيكل العمالة على المستويين الاقليمى والقومى ، الا أنه بالرغم من هذا العطاء الكبير والمنجدد من الريف لم يفقد ظل مهملا حتى ثورة ١٩٥٢ . الا من بعض المحاولات الاصلاحية المحدودة كحركة التعاونيات سنة ١٩٠٨ ، ، وحركة المجالس القروية القديمة سنة ١٩١٨ ، ومشروع المراكز الاجتماعية سنة ١٩٤١ ، وكلها كانت مبادرات من جانب قلة من الوطنيين ولم يكتب لهما النمو والانتساع وظلت هكذا حتى قيام الثورة .

وصفوة القول ان جمهور الفلاحين فى أنحاء الريف كانوا مستضعفين ، ومستغلين ، ومهاتين طوال العهود السابقة من جانب السلطة وكبار الملاك القائمين — الذين توحدوا معها وأصبحت الوجه الآخر لهم — ومن جانب وسطاء هؤلاء الملاك ، والسلطة المباشرين من العمد والمشايخ والمتزيمين والمرابين وغيرهم . وكان الفلاح لذلك مبعدا بشكل يكاد يكون كاملا

عن المشاركة أو التأثير الإيجابي في مقدراته ، بل إن غالبية محاولات الإصلاح التي نالها الريف المصرى كانت دائما لخدمة الفئات والطبقات الأخرى في الريف من غير الفلاحين . وبمرور الوقت ونتيجة لكل هذه الظروف ترسبت لدى الفلاح المصرى مشاعر الظلم والمهانة ، وعدم الثقة في السلطات الحكومية وممثلها في قراهم ، وأهم من كل ذلك عدم التحمس لشرورات التنمية والتطوير والإصلاح ، يثقنا من أنها تستهدف أولا وأخيرا خدمة أفراد الطبقات التي استغلتها طويلا ، ثم عزوفه عن المشاركة الفعالة في مختلف هذه المشروعات أو البرامج (٥) .

(٢)

وجاءت ثورة ١٩٥٢ وتغيرت الأوضاع وتبدلت القوانين توطئة لتغير العلاقات الاجتماعية في المجتمع المصرى ككل وبدأ شكل البناء الطبقي الجامد يتغير في ضوء قوانين الإصلاح الزراعى ، والتمصير ، والتأميم وغيرها من قوانين الاتجاه الراديكالى الذى تبناه النظام السياسى . وبالطبع فقد كان تأثير الريف مباشرا بقوانين الإصلاح الزراعى من ناحية ، وكان تأثير الحضر أو المدن ببقية القوانين أكثر من الريف من ناحية أخرى . وإن كانت النتيجة العامة قد انعكست على التغير البنائى للمجتمع المصرى في مجمله .

غير أننا نعتقد أن دقة التحليل تقتضيها التفرقة بين التخصيص عند تناولنا لمسألة الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية بالريف المصرى ، التى تمثل كما ذكرنا منعطفًا جوهريًا نحو تغيير البناء الاجتماعى التقليدى الذى كان قائمًا . وبعبارة أخرى فائنى أقصد « بالتعميم » ذلك الخطأ الذى يقع فيه كثير من الباحثين عند تصورهم أن الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية كان في جميع قرى الريف المصرى . ومن هنا يأتى التسميم ، وقد كان ذلك ممكنا لو أن ثورة ١٩٥٢ قد نزعَت ملكية كل مساحة الأرض الزراعية في مصر كلها ثم أعادت توزيعها من جديد على جميع الفلاحين . لكن الذى حدث بالفعل في ظل قوانين الإصلاح الزراعى الثلاثة ، من خلال بعض العمليات الحسابية على الإحصاءات المتاحة ، هو أن اجمالى

عدد الأسر التي استفادت من قوانين الإصلاح الزراعى التي صدرت من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٩ على مستوى الجمهورية هو ٣٣٤٧٢٧ أسرة (١٦) تضم نحو ١٦٧٣٦٣٥ فرد أى حوالى ٩ ٪ من مجموع سكان الريف سنة ١٩٦٩ والبالغ عددهم ١٨٨٥٠٠٠ نسمة (٥٨ ٪ من ٣٢٥٠٠٠٠٠ اجمالى سكان الجمهورية فى ذلك الوقت) ، وإذا استبعدنا العاملين بمهن ووظائف وانشطة غير زراعية من سكان الريف والذين تقدر نسبتهم بنحو ١٩ ٪ (٧) أى نحو ٣٥٨٢٠٠٠ فرد ، فسوف تمثل الأسر المستفيدة من الإصلاح الزراعى ١٠٣ ٪ من سكان الريف المتهنين بالفلاحة بالفعل .

والذى أود أن أخلص اليه هو أن ١٠٣ ٪ فقط من الفلاحين هم الذين استفادوا من الإصلاح الزراعى واعادة توزيع الملكية (٨) ، وبقي ٨٩٧ ٪ منهم لم يسهم هذا القانون وفوائده لسبب بسيط وهو عدم وجود اراض اصلاح زراعى أو مساحات مصادرة داخل رمام كل قرية على مستوى الجمهورية . ذلك يصل بنا الى نتيجة مؤداها أن الريف المصرى ظل فى حاجة ماسة الى تميته ، والنهوض به ، واحداث تغيير جذرى فى اساليب انتاجه وعلاقاته وانماط سلوكه ، ومستويات معيشته بما يتناسب مع الحياة الكريمة المتحضرة فى نهاية القرن العشرين . وليس ذلك من نافلة القول لأنه من غير المتصور أن يلف الفقر رقبة الريف المصرى حتى الآن — علما بأننا لا ننفل من المشروعات والخدمات وخاصة فى مجالات التعليم والصحة التى بذلت للنهوض بالريف منذ ١٩٥٢ — ولكننا نعتقد أن التغيير المنشود فى ظل الزيادة السكانية وارتفاع مستويات الطموح يتطلب عملا مكثفا ودعويا واسلوبيا ثوريا — وليس تقليديا — للتخلص من التركة المثقلة من الفقر والتخلف التى ورثها الريف عبر قرون غابرة ، ونظرة سريعة على الاحصاءات المتاحة عن توزيع الدخل فى مصر وبخاصة بين الريف والحضر تؤكد لنا أن الفلاح المصرى مازال عطاؤه بغير حدود لمصر ، على حين لا يحصل على نفس الدخل الذى يحصل عليه الفرد فى الحضر . فنجد أن متوسط دخل الفرد السنوى فى الحضر سنة ١٩٧٥ بلغ ١٥٤٣٣ جنيها بينما لم يتعد دخل المزارع فى الريف ٧٨٨٨ جنيها . ومن ناحية أخرى بلغ متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الحضر فى المدة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٥ نحو ١٣ ٪ بينما لم يزد متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الريف عن ٨٧ ٪ . ولا يخفى على علماء الاقتصاد فى مصر أن توزيع الدخل

القومى يميل دائما لمصالح الحضر ، بالإضافة الى أن نفقات المعيشة والاسعار تزيد في الريف عنها في الحضر (٩) . وبالطبع فإن ذلك يؤدى الى تدهور نسبى في أوضاع الريف المصرى ويتعارض كذلك مع جوهر فلسفة العدالة الاجتماعية بل ويناهض اعتبارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالقضية ستصبح في ضوء ما تقدم ليست قضية التنمية في الريف وإنما ستصبح مجرد القضاء على الفقر خشية الهبوط تحت خط هذا المنر Poverty line . أما مسألة الانطلاق لآفاق التنمية فالخوف أن تظل مجرد أمل عريض أو شعار براق بعيد المنال . وبالقطع فإن تغيير هذا الوضع واحداث تنمية حقيقية في الريف المصرى يتطلب منا جميعا الكثير من العطاء لرد بعض الجميل للريف الذى ينهل منه كل مواطن على أرض مصرنا العظيمة .

ونعتقد أنه لا يختلف اثنان على أن هذا التغيير المطلوب والذي يتحتم أن يقوم على ركائز علمية وتخطيطية دقيقة ، لا يبدأ من فراغ وإنما يحتاج الى سلسلة منظمة ومتنوعة من الدراسات والبحوث الامبيريقية الاصلية لكافة جوانب ومختلف مشكلات الريف المصرى .

(٣)

وما دمتنا قد تطرقنا لهذا الأمر فيجدر بنا الإشارة الى أهم ملامح واتجاهات الدراسات المتاحة عن الريف في مصر حتى الآن ، ومدى ملامتها لخدمة التنمية ومتطلبات التخطيط لها . وعموما فإن الريف المصرى يختلف جوانبه وقضاياها قد أفلح في جذب اهتمام كثير من الباحثين في الجامعات ومراكز البحوث على وجه الخصوص منذ ثورة ١٩٥٢ . وما زال منحنى هذا الاهتمام في تصاعد مستمر . وقد أثر ذلك حصيلة لا بأس بها من حيث الكم ، غير أنها من ناحية الكيف قد نهجت معظمها نهجا أكاديميا يسعى لاختبار فروض نظرية غريبة أو يستهدف وصف ظواهر تجزئية ، أو يجرى وراء المعرفة المبصرة لتأثير بعض المتغيرات المادية على حساب التحليل المتعمق والمتكامل لواقع الريف المصرى (١٠) .

في مقابل ذلك حاولت طائفة محدودة من هذه الدراسات والبحوث الكشف عن حالة التصدع الشاملة التى لحقت بالبناء الاجتماعى للقريّة المصرية عبر تاريخها الضارب في القدم ، أو تشخيص المشكلات الاقتصادية.

والطبقة والثقافية التى تكبل حركة السواد الاعظم من الريفيين ، أو نحت نحواً تحليلياً موضوعياً لتحديد مشكلات الوضع الراهن ، والدعوة الى ضرورة البحث عن مخرج عاجل من قبيضته (١١) .

تلك هى أهم خصائص الدراسات المتاحة بشقيها الإمبريقي والنظري عن الريف المصرى — وإن كان هذا ليس تقويماً شاملاً لها ، لأننا سنفرّد لذلك دراسة تقييمية نقدية فيما بعد . وقد يقال رداً على ذلك أن هذه الخصائص نتائجاً أو رد فعل طبيعى لذلك القصور الشديد فى المعرفة بالدراسات العلمية عن الريف المصرى عبر قرون طويلة إلا من صفحات محدودة فى كتب التاريخ . وبعض المعلومات الأثنوجرافية وإن كانت معظمها لرحالة أو بحاث أجانب كعلماء الحملة الفرنسية ، أو المستشرقين كأوارلين والأب عيروط وجاك بيرك .

وإذا سلمنا بصحة هذا الرد فى البداية فلا يصح أن نوافق على قبوله حتى الآن لتبرير مسيرة الدراسات والبحوث السوسيوولوجية ، والأثروبولوجية عن القرية المصرية بهذه الكيفية دون تغيير فى الهدف والأسلوب . أن الوضع الحالى ليزد الدراسات يجب أن ينطلق فى اتجاه التنمية والنهوض بالريف المصرى بمعنى تحديد مسارات التغيير الشامل الذى نصبو إليه ونسمى لتحقيقه ، والبحث عن النموذج المستهدف ، والعمل على صياغة معالمه وإبراز تفاصيله ، والمساعدة فى رسم استراتيجية تحقيقه . وفى اعتقادنا أن الدراسات والبحوث المتاحة عن القرية المصرية لو تم حصرها ، وتصنيفها ، وتحليلها بأسلوب علمى منظم لأمكننا التعرف على كثير من جوانب البناء الاجتماعى والاقتصادى للقرية المصرية فى وضعها الراهن ، وبالتالي تبدأ الخطوة الأولى فى سبيل تنمية القرية وهى معرفة وفهم وتشخيص الوضع الحالى بكل أبعاده كما نوهنا من قبل ، وإن كان كل ذلك لن يكون بديلاً عن معرفة موضوعية ودقيقة لوضع الريف المصرى الآن فى ظل كافة التغييرات التى لحقت به .

وتصارى القول أن الجامعات ، ومراكز البحوث العلمية ، ومختلف الهيئات والمؤسسات وفى طليعتها أبناء الريف المخلصين (الذين ينتمون إليه بالانخراط اليومى فى مشكلاته وقضاياها سعياً وراء تنميته والنهوض به) مطالبون جميعاً أكثر من أى وقت مضى باتجاز طائفة من المهام المحددة :

أولها تكوين صورة عامة مفصلة عن وضع الريف المصرى الآن من كافة الجوانب وذلك بتحليل الدراسات الموجودة بالفعل وإجراء دراسات وبحوث جديدة موجهة لهذا الغرض . وثانى هذه المهام هو استنباط ذلك النموذج المناسب للريف المصرى فى المستقبل العاجل والآجل مستفيدين بالخبرات العلمية ، والتقنية ، والثقافية ، والتراث الهائل على المستويين المحلى والعالمى ونحن على بعد خطى من اعتاب القرن الواحد والعشرين . وثالثا تحديد الأساليب وتعيين الطرق والوسائل التى تتلاءم مع ذلك النموذج وكل احتمالاته ومختلف متفرعاته . ورابعا الالتزام بما نتفق عليه — بعد اخذ كل الاعتبارات فى الحسبان من البداية — ولا يعنى ذلك الجود . أو عدم المرونة وإنما ما أقصده هو البعد عن ربط المشروعات الاستراتيجية كتمية الريف وتطويره بمسؤولين أو أشخاص أو سياسات معينة مما يؤدى الى تعثر ، وتوقف تنفيذها كما يحدث فى كثير من القطاعات والمجالات .

المبحث الثاني

مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر

(٤)

لا يستطيع مكابر الزعم بأن تجارب وبرامج ومشروعات التنمية الريفية في مصر منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن ، قد بدأت بالفشل ، لان واقع الريف المصرى في نهاية السبعينات وبعد اكثر من ربع قرن يشهد بأن هناك تحولات كبيرة ، وتغيرات بعيدة المدى قد حدثت في البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى التقليدى الذى سيطر على القرية المصرية عبر تاريخ طويل — يمتد أكثر من اربعين قرنا منذ الفراعنة ، ومرورا بالفرس ، واليونان ، والرومان ، والعرب ، الاتراك وانتهاء بأسرة محمد على — ملئ بالفزوات والحروب والاحداث .

نقول أن الريف المصرى شهد في تلك الفترة الوجيزة منذ ثورة ١٩٥٢ مشروعات متنوعة للنهوض به ، وتحسين ظروفه ورفع مستويات معيشته وتغيير اساليب سلوكه ، منها مشروعات الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتعاونية والثقافية ، ومشروعات المياه النقية والكهرباء والمجتمعات الجديدة ، مشروعات الري والصرف واستصلاح الاراضى والائتمان الزراعى وغيرها من المشروعات والبرامج والخدمات .

بيد ان الموضوعية التى تحكم رؤيتنا لحصاد تلك المحاولات التى بذلت وما تزال ، تقتضى وضع ايدينا على السلبات التى جاءت بسبب التنمية الريفية في التجربة المصرية ، انطلاقا من الرغبة الاكيدة في التصدى لهذه السلبات ومحاولة التخلص منها لكي نحقق للريف نهضته المنشودة .

وفي اعتقادنا ان هناك عاملين أساسيين هما المسئولان — أكثر من غيرهما — عن هذه لسلبات أولها ذلك الميراث المتراكم من الاستغلال ، والتخلف ، والاستنزاف للريف وبالتالي أصبح في حاجة الى مرحلة تهيؤ نشطة قبل دفعه لكي يعبر هذا التخلف الذى توحد معه بحكم ملايسات تاريخية . وثانى هذه العوامل تلك الانتداعاة الوطنية من جانب حكومات

الثورة وصفوة المثقفين معا نحو تخليص الريف من ذلك التخلف ، وتعويضه عما فاتته في اقصر مدة مستطاعة وبكل السبل وبكل حسن النية أيضا .

ومن ثم كان طبيعيا ايضا ان تتصارع وتتفاعل فروع هذين العاملين بها يحويه من تناقضات وان يصاحب المنجزات الكبيرة التي تحققت للريف بعض المشكلات والسلبيات التي لا يستهان بها . والتي بسببها مازالت كثير من مظاهر التخلف قائمة في الريف المصرى .

وبالطبع فلسنا هنا بصدد تقويم لمشروعات وبرامج التنمية الريفية منذ ثورة ١٩٥٢ حتى الآن — لأن ذلك خارجا عن نطاق هذه الدراسة — ولكننا نحاول إبراز أهم السلبيات القائمة املا في فتح الطريق نحو علاجها كما نوهنا . ولذلك فسوف نختار مثالين من الخدمات التي حظى بها الريف وهما التعليم والصحة نظرا لكونهما أكثر الخدمات الملموسة والمرتبطة بالحياة اليومية للريفيين فضلا عن المتاح من المعلومات والاحصاءات عن كل منها — رغم تحفظنا المبدئى على هذه الاحصاءات بصورتها المجردة .

فكثيرا ما يقال ان الاحصاءات او الأرقام سلاح ذو حدين ، بمعنى انها قد تبرز — عند عرضها من منظور واحد — صورة وردية ومشجعة لقضية معينة ، ولكن عند التحليل الموضوعى والوعاى لهذه الاحصاءات من زوايا مختلفة وفى ضوء متغيرات محددة يتضح أن هذه الاحصاءات لا تتسق مع ظروف الواقع ولا تتناسب مع بقية العناصر والأطر التي تدور فى نطاقها .

فعندما يقال على سبيل المثال أن احصاءات عام ١٩٧٧ تشير الى أنه يوجد فى مصر ١.٠٢٤٦ مدرسة ابتدائية تتكون من ٩٩٤٧١ فصلا وتضم ١٢٠.٩٣٦ تلميذا وتلميذة ، فإن هذه الأرقام الثلاثة فى حد ذاتها تعكس تقدما ملموسا فى الزيادة المطلقة عند مقارنتها بأى من السنوات السابقة ، ولكن سنة ١٩٥٢ هى سنة الأساس حيث كان هناك ٣٩.٩٠٥ فصلا فقط وكانت تضم فى ذلك الوقت ١.٥٤٠.٢٠٢ تلميذا وتلميذة . لكن الوقوف عند هذا الحد يعد تزيفا للواقع حيث ان احصاءات الجهاز المركزى للتنمية العامة والاحصاء ، ووزارة التربية والتعليم تقول بأن عدد سكان مصر من سن ٦ سنوات الى أقل من ١٢ سنة (وهو سن المرحلة الابتدائية) سنة ١٩٧٧ يقدر بحوالى ٦.٢٨٦.٠٠٠ تلميذا وتلميذة ، وأن المقبلين منهم فى

المرحلة الابتدائية في نفس العام نحو ٢١١٠٠٠ تلميذا وتلميذة (بنسبة ٦٧ ٪ فقط) . وبعبارة أخرى فإن من هم خارج العملية التعليمية في هذه المرحلة « الالزامية » يتدرون بـ ٢٠٧٥٠٠٠ طفلا وطفلة (بنسبة ٣٣ ٪ أى الثلث بالضبط) وهم عدد كبير لأنه يمثل منبعاً خصباً من منابع الامية في مصر (١٢) .

وينسحب نفس الشيء على الخدمات الصحية فلقد كان عدد الوحدات الصحية في الريف سنة ١٩٦٦ هو ١٥٢٥ مجموعة ووحدة صحية (١٣) ، تضم ٨٠٠١ سرير . ووصل هذا العدد في الريف سنة ١٩٧٦ الى ٢٢٣٧ مجموعة ووحدة صحية تضم ٨٣١٨ سرير . وواضح من الزيادة الطفيفة في عدد « الأسرة » أن الوحدات الصحية الريفية التي لا يوجد بها تسم داخلية (أسرة) تمثل نحو ٩٥ ٪ من الوحدات التي انتشرت خلال تلك الفترة وهي عشر سنوات ، ويتضح من ناحية أخرى أن عدد الوحدات منسوبا الى عدد السكان قد تغير تغيرا ايجابيا بمعنى أنه بعد أن كان هناك سنة ١٩٦٦ وحدة او مجموعة صحية لكل ١١٦.١ نسمة (سكان الريف كانوا في ذلك الوقت ٣٥٦١٩١٦٩ نسمة) ، أصبح سنة ١٩٧٦ هناك وحدة او مجموعة صحية لكل ٩١٩١ نسمة .

لكن الأهم من ذلك هو « الأسرة » لأنها المعدل الدولي المتفق عليه لقياس مدى إتاحة الخدمات الصحية للسكان ، والمفارقة هنا هي أن عدد الأسرة في تلك الفترة قد انخفض سنة ١٩٧٦ عنه منذ عشر سنوات فبعد أن كان هناك سرير لكل ٢٢١١ نسمة من سكان الريف ، أصبح سنة ١٩٧٦ هناك سرير لكل ٢٤٧١ نسمة من سكان الريف المصري .

وبالرغم من هذه المفارقات نعود ونقول إن المحك الأساسي هو الكيف وليس الكم بعبارة أخرى فإن المعيار هو مدى فاعلية وكفاءة هذه الوحدات والمجموعات الصحية الريفية المنتشرة جغرافيا على خريطة الجمهورية ، وكلنا يعلم أن مرضا كالبلهارسيا مازال منتشرا في الريف ويفتلك صحة ملايين الفلاحين البسطاء ويكلف خزائنة الدولة مايربو على ٣٠٠ مليون جنيه سنويا (١٤) . تلك هي التكلفة النقدية لكن الاخطرمي التكلفة الاجتماعية التي يعانى منها المجتمع في الصحة والانتاج . ناهيك عن بقية الأمراض المتوطنة الأخرى التي تنتشر في الريف المصري رغم وجود هذا العدد من المجموعات والوحدات الصحية الريفية !

(٥)

تلك خلفية تقودنا الى تحليل الخصائص التى يتسم بها الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر خلال ربع القرن المنصرم منذ ثورة ١٩٥٢ ، والسؤال الذى نطرحه هنا هو : هل تعتبر مشروعات وبرامج الخدمات المتنوعة التى انشئت فى كثير من القرى - منذ قيام الثورة محاولات تنمية جذرية أم اتجاهات اصلاحية ؟ والفرق بينهما على المستويين النظرى والتطبيقى فرق كبير لأن التنمية فى جوهرها تستهدف تغييرا حقيقيا فى العلاقات البنائية والوظيفية التقليدية ونقل المجتمع الى مرحلة متطورة ومتقدمة فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قياسا على المرحلة السابقة . وواضح ان الهدف الاستراتيجى هو تغيير جذرى للوضع المتخلف فى القرية المصرية . على حين أن المحاولات الاصلاحية لا يبنى ان هدفها تحسين الظروف القائمة بقدر المستطاع فى ضوء السياسات والأوضاع والإمكانيات المتاحة . وسأضرب مثالا يوضح ما أقول فبالنسبة للناحية الأولى نجد ان السيد رئيس الجمهورية عندما اتخذ قرارا باعادة بناء قريته ميت أبو الكوم من جديد بالكامل على أسس تخطيطية علمية ترائى كافة النواحي الثقافية والصحية والاقتصادية وتستفيد بأحدث الوسائل والأساليب العلمية والتى بدأ بالفعل فى تنفيذها مع نهاية عام ١٩٧٨ (١٥) . فان هذا النموذج يمثل التغيير الثورى أو الجذرى المقصود .

والذى قدمه الرئيس انور السادات فى برنامج العمل الوطنى فى يوليو ١٩٧١ ونصه : « ان حجر الزاوية فى بناء الدولة الجديدة هى القرية الحديثة . ان هذه المهام كما اتصورها أساسا : اعادة بناء قرى الجمهورية خلال عشرين سنة بحيث يصبح لكل سكان الريف فى نهاية هذه الفترة مساكن صحية جديدة مزودة بالماء النقى والكهرباء وبحيث يكون لكل مجموعة من القرى مركز يتوسطها لتجميع الخدمات التى لا يمكن توفيرها فى كل قرية على حده كتنمية الثقافة ومحطات صيانة الآلات الزراعية والمدارس الثانوية والعالية والمعاهد الفنية والمستشفيات العامة ، ثم وحدات لتصنيع المنتجات الزراعية آليا . ان تكاليف هذا الشروع الثورى الضخم تبلغ حوالى الف مليون جنيه على أساس بناء أربعة ملايين وحدة سكنية جديدة لسكان الريف الذين يبلغ عددهم حوالى عشرين مليون . ان القرية المصرية الجديدة يجب أن تخطط تخطيطا علميا حديثا .. » .

فإذا كان هذا هو تصور برنامج العمل الوطنى للأسلوب الثورى أو التغيير الجذرى للقرية المصرية . نلأشك ان مختلف محاولات انشاء الخدمات كالوحدۃ الصحية أو المدرسة أو مركز الشباب أو حتى الوحدۃ المجمعة أو مشروعات الصناعات الحرفية أو ادخال بعض الآت الزراعية وغيرها تعتبر محاولات اصلاحية .

وقد يفترض البعض بحجة أن الاسلوب الأول أسلوب من المستحيل تطبيقه على جميع قرى الجمهورية فى ضوء امكانياتنا المتاحة فى الوقت الحاضر . وللانصاف فان هذا الاعتراض فيه كثير من الوجاهة لأنه بالفعل يصعب احداث تغيير جذرى فى مرة واحدة ليس فى « ٤٠٤٠ » قرية فقط — كما هو شائع خطأ — وانما ايضا فى سبعة أضعاف هذا العدد من الكفور والعزب والنجوع البالغ عددها على مستوى الجمهورية « ٢٨٢٨١ » بمعنى أن المطلوب هو اعادة بناء « ٣٢٤٢١ » قرية وتوابعها (١٦) . وربما كان ذلك هو ما دفع المسؤولين عند بداية تجربة « اعادة بناء القرية المصرية » فى مطلع السبعينات الى تغيير هذا الشعار الى « تنمية القرية المصرية » حتى لا يوقعهم ذلك دائما فى مشكلات منهجية وتنفيذية (١٧) .

لكننا فى الوقت ذاته نفترض على الاسلوب الاصلاحى بوضعه الحالى لأنه لا ينبع من تصور واضح واستراتيجى لتنمية الريف المصرى على المدى الطويل ، والمتخصص لسلسلة الخدمات والمشروعات التى نالها الريف منذ ١٩٥٢ حتى الآن — بالرغم من التركيز على أهميتها فى جميع موائق الثورة بدءا بميثاق العمل الوطنى فى ١٩٦٢ ، وبيان ٣٠ مارس ، وبرنامج العمل الوطنى ، وانتهاء بورقة اكتوبر فى ١٩٧٤ — يدرك تذبذبها صعودا وهبوطا أو ركودا ، وتجاذب الوزارات والادارات المختلفة لاختصاصاتها . وكل ذلك بالطبع قد أثر تأثيرا سلبيا على كفاءة ومسيرة هذه الخدمات وتلك المشروعات بالريف المصرى .

(٦)

ومادما نحاول تشخيص سلبيات الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر بشكل موضوعى ، معتمدين على معطيات واقعية انفرزتها التجربة بكل مآلها وما عليها على مدى ربع قرن خلى ، فاننا نحاول فيما يلى حصر

أهم هذه السبلات — من وجهة نظرنا — أملا في التغلب عليها واخذها في الحسبان ونحن نصوغ مستقبل الريف المصرى ونحدد خطواته وأبوابه :

١ — **الافتقار الى استراتيجية واضحة للتنمية الريفية :** وتلك قضية اختلف حولها المفكرون والباحث الذين تناولوا قضايا التخطيط والتنمية بعامة والتنمية الريفية على وجه الخصوص في بلدان العالم الثالث ، نظرا لانشغال هذه البلدان عشية استقلالها بقضايا سياسية قومية كبحاربه الاستعمار وتكوين جيوش وطنية وتأسيس صناعات حيوية وغير ذلك من القضايا التي شكلت الخطوط الرئيسية لأيديولوجيات التنمية عندها . وبالبيع فقد نحى التفكير في استراتيجية منفصلة للتنمية الريفية جانبا ولو مؤقتا في غمرة مرحلة التحول التي تبعت الاستقلال بما انطوت عليه من متغيرات محلية ودولية . وقد نتج عن ذلك غياب استراتيجية واضحة للتنمية الريفية في معظم هذه البلدان بالرغم من قيمتها الحيوية في توجيه خطوات التنمية (١٨) . ولم نشذ مصر كثيرا عما سبق في بداية الثورة ولكنها بدأت في توجيه الاهتمام بالريف بعد قوانين الإصلاح الزراعى كما اشرنا سلفا وبدأت حكومة الثورة في انشاء مشروع الوحدات المجمع في ابريل ١٩٥٤ ولقد كان المستهدف انشاء ٨٦٣ وحدة مجمعة على مستوى الجمهورية . ولكن الذى تم انشاؤه حتى الآن هو ٣٣٠ وحدة مجمعة فقط وتوقف المشروع حتى وقتنا هذا . وقد أخذ على ما نفذ من هذا المشروع المخالفة في مبادئه ومشارته بشكل لا يتكافأ مع الإمكانيات المادية المتاحة من جانب ويمرقل عمليات التنمية الريفية ويتعد عن أهدافها الحقيقية من جانب آخر . وهناك كثير من المآخذ على مشروع الوحدات المجمع لا يتسع هنا المجال لعرضها (١٩) .

٢ — **برامج التنمية الريفية واقدة دائما من أعلى :** ظلت برامج ومشروعات التنمية الريفية طوال المراحل السابقة تخطط وتصمم بشكل نملى على المستوى المركزى دون مراعاة لاية اعتبارات ثقافية او بيئية نوعية ودون دراسات ميدانية للتعرف على تلك الفروق بين قرى الجمهورية . فتصميم المدرسة بالطوب الأحمر والمسلح الذى يبنى فى القاهرة هو نفس النموذج الذى يبنى بقرية فى اتامى الصعيد وفى شمال البلاد . ونفس الوضع يحدث فى الوحدات الصحية على مستوى الجمهورية دون تطوير او تعديل لهذه المنشآت لتناسب مع الظروف المناخية على الأقل . زد على ذلك أن

الريفيين لا يشعرون تجاه هذه الخدمات بأنها جزء منهم يحب تدعيمها والمحافظة عليها لغياب مشاركتهم في اختيارها والتخطيط لها وتنفيذها . وهذه قضية على جانب كبير من الأهمية . وتجربة الوحدات مازالت ماثلة أمامنا .

ولا يخفى على أحد من المهتمين بالأرض الزراعية في مصر أن العوامل الرئيسية التي تسببت في ضياع مساحات كبيرة من هذه الأراضي هو اختيار موقع Location هذه الخدمات — سواء الوحدات المجمعية الصحية أو الجمعيات الزراعية أو الوحدات الاجتماعية — خارج كردون القرية القديم مما دفع بالسكان ، وخاصة الطبقة الوسطى في القرية ، إلى الإسراع ببناء منازل جديدة حول هذه الخدمات لما ينالها من تعبيد طريق أو دخول مياه أو كهرباء لها قبل بقية نواحي القرية . علما بأن هناك كثير من القرى يتاح بوسطها أو في جانب منها أماكن بور كبيرة قديمة ، أو مقابر مهدامة ، أو أرض وقف كان يمكن الاستفادة المزدوجة بها لصالح الخدمات والسكان معا . لكن النظرة قصيرة المدى وعدم تقدير خطورة ضياع الأرض الزراعية تحت زحف المباني الجديدة حول هذه الخدمات وزيادة تخلف الكتلة السكنية الأصلية . . كل ذلك اتسمت به غالبية برامج التنمية الريفية (٣٠) .

٣ — نماذج التنمية الريفية يغلب عليها طابع النقل والتقليد : التنمية الريفية هي جزء من التنمية القومية . وقد كانت عقدة البلاد المتخلفة عشية استقلالها محاكاة الغرب وتقليد نماذجه واقتفاء أثره في المشروعات والبرامج التي تناسب عادة ظروف وخواص هذه الدول الغربية المتقدمة . وقد ساعد على ذلك أن صفوة المثقفين في البلاد المتخلفة تلقوا تعليمهم وتشكلت أفكارهم — سواء في الداخل أو الخارج — في ظل نظريات وثقافات غربية فكأثروا نتاجا آمينا لهذا التكوين .

ومن هنا كان تخطيطهم لمشروعات التنمية الريفية ينبع دائما من رغبتهم الأكيدة في محاكاة النماذج الغربية ، ولذلك كان كثير منهم يجاهر بضرورة خلق قرى مصرية كالقرى السويسرية وريف مصر كالريف الإنجليزي . كان كل ما هو وطني بالضرورة متخلف يجب استبداله بنموذج غربي (٣١) ، وهذه قضية على جانب كبير من الخطورة إذا تركت تحكم مفاهيم وأفكارا بعض المسؤولين عن التنمية الريفية في مصر وبخاصة في القرى ذاتها

لأنها تعمل على توجيه الموارد والطاقات في غير طريقها السليم (٢٢) .

٤ - اسقاط العوامل الاجتماعية والثقافية من الحساب : وهذا خطأ آخر وقع فيه المخططون للتنمية الريفية في مصر وغاب عن تفكيرهم الاهمية البالغة للعوامل الثقافية Cultural factors في التنمية من قيم وتقاليد ومعايير وأنماط سلوك وتراث كامل يحترم بل ويقدر في احيائ كثيرة . ومن ثم يصبح تقدير وزنه في التنمية الريفية ووضعها في الاعتبار من بديهيات التعامل مع الريف بشكل أو بآخر . ويجب التفرقة بين اغفال اهمية هذه العوامل عند تشييد مصانع للصلب أو السيارات أو الاسمدة على المستوى القومي وبين فاعلية وتأثير تلك العوامل الثقافية عند انشاء وحدة صحية أو مدرسة أولية أو دار حضانة أو مركز صناعات أو حرف بالقرية (٢٣) .

وبعبارة أخرى فان العوامل الاجتماعية والثقافية هي مفتاح النجاح للتنمية القومية بوجه عام وللتنمية المحلية الريفية على وجه الخصوص . وقد اعترف بذلك صفوف من المنظرين والخبراء العالميين البارزين في مجال التنمية وفي مقدمتهم بينجامين هيجنز B. Higgins وجونار ميردال B. Myrdal وجان تينبرجن J. Tinbergen وتشارلس كيندلبرجر C. Kindleberger

والأمر المحير حقاً هو أننا كثيراً ما تقع في نفس الخطأ ونكرره وكأننا لا نتعلم دروساً من تجاربنا . ومثال ذلك تصميم المنازل الريفية لفلاحين في القرى النموذجية بمديرية التحرير ، ومنازل النوبيين المهجرين بمنطقة كوم أمبو بمحافظة أسوان وكلها لم تراعى الخصائص الاجتماعية والسمات الثقافية المميزة للسكان (الجدد) (٢٤) . ويجب ألا يفتقر إلى الإذهان أن طمس هذه السمات الثقافية النوعية على امتداد الريف المصري ستؤدي إلى تنمية بل على العكس ستعرقل هذه التنمية .

ونحن لا ننكر أن هناك بعض القيم وأنماط السلوك والتقاليد التي لا تتماشى مع التنمية ومتطلباتها لكننا يجب أن نتعامل معها بحرص وبرزر سلبانها بالتجربة ونقدم في الوقت ذاته ما يتبادلها من قيم وأنماط سلوك وتقاليد ايجابية كروح التعاون والجماعية في العمل وروح العائلة وغير ذلك كثير . ان بدايات كثير من مشروعات التنمية الريفية بدأت دائماً بدون جذور تربطها بتلك العوامل الثقافية وذلك امر يجب الانتباه اليه في

المشروعات المستقبلية وبخاصة مع الانتشار الكثيف والمتنوع لأساليب الاتصال الجمعية (المسوعة والمقرؤة والمرئية) ، وزيادتها لوعى جماهير الفلاحين من جانب ورفع مستويات طموحهم من جانب آخر . وهنا تبرزا مسألة المشاركة الاجتماعية التى يجب أن يتغير مفهومها . فقد أثبتت التجربة أنها تتم بشكل صورى ومن خلال مجموعة محترمة داخل كل قرية تتألفون بتغير المواقف السياسية والاجتماعية فى الزيف ، وبالتالي أصبحت المشاركة لا تعبر عن جوهرها الحقيقى ولا تعكس رأى أو مطالب أو أولويات القاعدة العريضة من الفلاحين البسطاء وإنما تعبر عن رغبات وأطماع هذه الفئة الانتهازية داخل القرى .

هـ — التناول الجزئى للمشكلات وإهمال الخبرات السابقة : فعلى الرغم من الترابط والتداخل والاعتماد المتبادل بين نظم وظواهر المجتمع الريفى بشكل ملموس ، فإن محاولات التنمية لم تحاول النظر الى هذا البناء الاجتماعى المعقد بشئ من الاهتمام . وقد نتج ذلك بالطبع من ندرة الدراسات السوسولوجية والانثروبولوجية الميدانية المرتبطة مباشرة بالتنمية وبرامجها ومشروعاتها هذا من جانب . ومن الجانب الآخر هناك عدم اقتناع من القائمين على هذه المشروعات والخدمات الريفية بالتعاون والتنسيق بين أجهزتهم داخل نطاق القرية الواحدة أما بسبب خلافاتهم — والتى كثيرا ما تكون شخصية — أو بسبب قصور فى التشريعات والقوانين التى تحكم عمل كل خدمة على حدة .

ولعل الوحدات المجمعية كانت مبنية أساسا على هذا التصور المتكامل ، غير أن التجربة وتفاعلاتها أثبتت أن مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والزراعية لم يكن من رابط بينها غير التجاور المكاني داخل منشآت الوحدة المجمعية . وقد ساعد على ذلك تبعية كل خدمة من تلك الخدمات لوزارتها مباشرة ماليا ووظيفيا فتضاربت الاختصاصات وتعارضت الصلاحيات . وادى كل ذلك الى هبوط كفاءة هذه الخدمات بدرجة كبيرة .

كما أن المسئولين وخبراء التنمية الريفية فى مصر لم يهتموا بتقويم مشروعات التنمية أولا بأول للكشف عن أوجه القصور والمشكلات التى تقابلها ومحاولة علاجها ، ولم تكن هناك جدية فى اجراء ذلك التقويم

والاستفادة بنتائجه في تعديل أو تغيير بعض أساليب العمل التقليدية . إن روح التجديد والتطوير في ضوء ما يستجد من متغيرات وعوامل يجب أن تميز مسيرة التنمية الريفية في المستقبل .

ومن ثم فإن تناول الجزئي لمشكلات الريف المعرى لن يساعد على حلها بالشكل المنشود ، لما بين المشكلات من تداخل وتشابك وعليه فإن تناول المتكامل لها هو الأسلوب المناسب لعلاجها وتلاشي ظهورها فيها بعدد .

٦ - التفتت المساحى والتجزؤ الحيازي في الأرض الزراعية :

بالرغم من كثرة الحديث في السنوات الأخيرة عن ميكة الزراعة المصرية وادخال الاساليب الحديثة والاستفادة من منجزات التكنولوجيا العالمية في مجال الزراعة عموما ، فإن تحقيق هذا الأمل يصطدم دائما بمشكلات التفتت التي تنسم بها الأرض الزراعية في مصر . ويعنى ذلك غلبة الملكيات القزمية وضالة حجمها وبالتالي انخفاض إنتاجيتها وتعذر استخدام الأدوات الزراعية الحديثة على نطاق واسع واقتصادى فيها .

ويشير الاحصاءات المتاحة الى حقائق مثيرة حول تفتت الملكيات الزراعية في مصر . ويبين الجدول التالى (٢٦) ذلك ، حيث نجد طبقا لبيانات ١٩٦١ أن ٩٤ ٪ من ملك الجمهورية يمتلكون مزارع تتراوح بين بضعة قرايط وقل من خمسة افدنة وتبلغ نسبة أراضيهم ٥٢١ ٪ من اجمالى مساحة الأرض الزراعية على مستوى الجمهورية .

» جدول رقم (١) يوضح توزيع الملكية الزراعية ويبين حجم الملكيات الصغيرة على خريطة الملكية في مصر «

حجم الملكية بالفدان	عدد الملك	النسبة لاجمالي ملاك الجمهورية	المساحة بالفدان	النسبة لاجمالي مساحة الأرض الزراعية
اقل من فدان	٥٩٤٠٠٠	٪ ٢٨,٧	٣٢٢٠٠٠	٪ ٥,٩
١ — ٢ فدان	٣١٨٠٠٠	٪ ٢٠,٧	٤١٩٠٠٠	٪ ٧,٧
٢ — ٥ فدان	٢٠٠٧٠٠٠	٪ ٣٤,٧	٢٤٣١٠٠٠	٪ ٢٨,٥
٥ — ١٠ فدان	٨٠٠٠٠	٪ ٢,٦	٥٢٦٠٠٠	٪ ٨,٦

أما فيما يتعلق بتجزؤ الحيازات الزراعية فقد أظهرت نتائج التعداد الزراعى سنة ١٩٦١ أن عدد الحيازات التى تقل عن فدان واحد بلغت ٤٣٤٠٠٠ حيازة بنسبة ٢٦٤٪ من جملة عدد الحيازات على مستوى الجمهورية . وبلغ عدد الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنة بوجه عام ١٣٨١٠٠٠ حيازة بنسبة ٨٤٪ من جملة عدد حيازات الجمهورية . وهناك ثلاثة أنواع من الحيازات الأولى : حيازات ملوكة تبلغ ٦٢٢٠٠٠ حيازة بنسبة ٣٨٪ من جملة حيازات الجمهورية وتبلغ مساحتها ٢٦٧٨٠٠٠ فدان بنسبة ٤٣٢٪ من مساحة الأرض الزراعية . والثانية : حيازات مؤجرة وتبلغ ٥٢٤٠٠٠ حيازة بنسبة ٣١٩٪ من جملة الحيازات ، وتبلغ مساحتها ١٢١١٠٠٠ فدان بنسبة ١٩٪ من مساحة الأرض الزراعية والنوع الثالث : هو حيازات مشتركة (ملوكة ومؤجرة) تبلغ ٤٩٦٠٠٠ بنسبة ٣٠٪ من جملة الحيازات ، وتبلغ مساحتها ٢٣٠٦٠٠ فدان بنسبة ٣٧٢٪ من جملة مساحة الأرض الزراعية فى مصر (٢٧) .

ولا ينوقف تجزؤ الحيازات الزراعية عند هذا الحد بل إن ظاهرة التناثر Scattering بمعنى تشتت قطع الأرض التى تضمها الحيازة الواحدة ظاهرة شائعة فى الريف المصرى ، وهى الأخرى تؤدى الى ضياع جهد المزارع وتبدد طاقته وتكلفه كثيرا وتخفض أيضا من الإنتاجية ولذلك يصبح حجم الانتاج لا يتناسب مع حجم الملكية . ويبين الجدول التالى جانبا من هذه الصورة المختلفة لتناثر قطع الأرض التى تضمها الحيازة الواحدة . ويكفى معرفة أن الحيازات التى تتراوح بين ثلاث وتسع قطع من الأرض تمثل ٥٢٢٪ من مساحة الأرض الزراعية بالجمهورية لاستجلاء خلوصة التشتت أو التناثر الحيازى وكذلك تفتت الملكية على كفاءة الانتاج الزراعى الذى يمثل عصب حياة الريف . وبإثره من القدم النسبى لهذه البيانات المشار إليها والتى أتاحت لنا ، فإن الإحصاءات الحديثة سوف تعطى أكثر تفتتا وتشتتا من السابقة بسبب طبيعة البناء الاجتماعى وبخاصة النسق القرابى وقواعد الميراث وغير ذلك من العوامل الاجتماعية التقليدية التى تزيد هذا التفتت فى الملكية وذلك التشتت فى الحيازة بالريف المصرى .

جدول رقم (٢) يوضح مساحة وعدد الحيازات مقسما تبعا لعدد القطائع في كل حيازة على مستوى الجمهورية وفقا للتعداد الزراعى لسنة ١٩٦١ (٢٨) .

عدد قطع الأرض بالحيازات	مساحة الحيازات	النسبة	عدد الحيازات	النسبة
حيازات تضم قطعة أرض واحدة	١١٣٠٠٠٠	% ١٨,٣	٥٤٢٠٠٠	% ٣٣,١
حيازات تضم قطعتين .	١١٦٣٠٠٠	% ١٨,٧	٤٢٢٠٠٠	% ٢٥,٧
حيازات تضم ثلاث قطع .	١١١٦٠٠٠	% ١٨,١	٣١١٠٠٠	% ١٨,٦
حيازات تضم من ٤ — ٩ قطع	٢١١٤٠٠٠	% ٣٤,١	٣٤٢٠٠٠	% ٢٠,٨
حيازات تضم ١٠ قطع فأكثر	٦٧٥٠٠٠	% ١٠,٩	٢٥٠٠٠	% ١,٥
الجملة	٦,١٩٨٠٠	١٠٠	١,٦٤٢٠٠٠	٩٠٠

وعموما فان قراءة الاحصاءات المتاحة لا تحتاج لعناء كبير لادراك تلك العقبات الملموسة التى توقف بالفعل تحسين وزيادة وتنويع الانتاج باستخدام الاساليب والأدوات التكنولوجية الحديثة فى هذا المجال .

والأمر الإيجابى المفت هو بداية استشعار المسؤولين السياسيين والتنفيذيين لخطر مثل هذه المشكلات وغيرها . ويحضرنى هنا تلخيص السيد وزير الزراعة لمشكلات الزراعة المصرية فى : « تعرض لقرية لكثير من المشكلات بسبب ارتفاع مستوى الماء بالارض وانتشار حالات الملوحة القلوية والاسراف فى الري وسوء الصرف ، وصغر الحيازات ، وبدائية الأساليب الانتاجية ، والفقر فى المحاصيل ومستلزمات الانتاج ، وغموض السياسة الزراعية وخاصة التركيب المحصولى والسياسة السعرية لها ، وعدم مسايرة الأجهزة الارشادية للسياسة الزراعية ، وقوانين زراعية مهكرة » (٢٩) . ولسنا فى حاجة بعد ذلك للتذكير بالارتباط الجدلى بين علاج هذه المشكلات وبين تنمية ريفية حقيقية .

٧ - ضعف الأجهزة الادارية وقصور التشريعات المحلية : لابد من الاعتراف بأن المشكلات الادارية والتشريعية تمثل عنق الزجاجة لكثير من برامج التنمية الريفية . ولابد من الاعتراف ايضا بانتشار « الفساد الادارى » فى المؤسسات والأجهزة المختلفة بالقرية والذى يقصد به عموما استغلال الوظيفة العامة للصالح الشخصى . ويتخذ ذلك صورا متنوعة منها المحسوبية والوساطة والرشوة والاختلاس سواء كان ذلك بشكل شخصى مباشر أو من خلال بعض لتشكيلات غير الرسمية كالشلال والبلديات والإصدقاء وما شابه ذلك (٣٠) . ولدينا مثال واضح لذلك هو مشكلات وانحرافات الجمعيات التعاونية الزراعية التى لا تنتهى (٣١) . صحيح أن هناك بعض الأجهزة وبعض الموظفين على مستوى عال من المسئولية والأمانة والمثابرة ، لكن مجموعة كبيرة ايضا تسوق كثيرا من التبريرات لأعمالها غير المسئولة التى تؤدى الى التقليل من كفاءة أجهزة القرية . ولقد ساعد على ذلك تنازع الاختصاصات وقصور التشريعات وتضارب القوانين التى تعمل فى ظلها هذه الأجهزة ، وثباين تبعيتها وتفر هذه التنمية وتذبذبها ، وتشهد مرة أخرى تجربة الوحدات المجمة وأجهزتها على ذلك .

ولا نغالى اذا قلنا ان هذه الشريحة من الموظفين والمسؤولين عن اغلب

أجهزة ومؤسسات الخدمات بالريف قد أصبحت تشكل قسوة ونفوذاً مؤثراً وغالباً ما تميل نحو اغتياض وأعيان الريف لخدمة مصالحهم . وبالطبع فإن ذلك على حساب القاعدة العريضة من الفلاحين المعدمين والفقراء في الريف المصري .

٨ - ضعف التنظيم السياسي والجهامي في الريف : لمسنا في بداية

هذه الدراسة أن تاريخ السلطة مع الفلاح المصري تاريخ حافل بالأضهاد والقهر والاستغلال ، مما ترتب عليه الريبة وعدم الثقة في ممثلي هذه السلطة والخوف من التعاون معهم . وقد توارث هذا الاتجاه السلبي جيلاً بعد جيل ، وترسب هذا الشعور نحو كل من يوضع في موقع المسؤولية التي يتبناها نفوذاً أو سلطة . ولما كانت في قمة وظائف وأدوار قيادات المجتمعات المحلية عموماً التصدي للمشكلات والقضايا التي تهم مجتمعاتهم (٢٢) ، فإن القيادات الجديدة التي ظهرت على التوالي منذ بداية الثورة قد واجهت صعوبات جمّة في تحريك الريفيين للمشاركة في مشروعات وبرامج التنمية الريفية ، وإن كانت المسؤولية تقع على عاتق هذه القيادات أساساً .

ولاشك أن تعدد القيادات الرسمية الجديدة في الريف (كناظر المدرسة والمشرّف الزراعي والطبيب والأخصائي الاجتماعي ..) وتعدد القيادات السياسية (كالصعدة ورئيس المجلس القروي ورئيس التنظيم السياسي القائم) أدى كل ذلك إلى اعتقاد جماهير الفلاحين للحماس اللازم للتفاعل مع تلك القيادات . وقد ساعد على ذلك التناقض الظاهر بين هؤلاء القادة ، لأسباب شخصية وحسابيات ليست ذات قيمة .

- جميع

وقد أدى أيضاً ذلك التغير المستمر في التنظيم السياسي على المستويين القومي والمحلي ، ابتداءً من هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ثم الأحزاب أخيراً ، إلى الإحجام عن مشاركة كثير من الفلاحين في العمل السياسي بالريف . وقد افرز ذلك في كثير من القرى فئة أصبح كل اهتمامها الفوز في المناصب السياسية بالقرية مهماتغير التنظيم السياسي . وقد أفقدت ذلك كل تغيير مضمونه الحقيقي ، لأن هذه الفئة أصبحت تتربع على كثير من مواقع العمل السياسي بالريف . ولا يجب أن ننسى مشكلة الأمية وشيوعها في الريف وتدعيمها لخوف الريفيين من المشاركة في العمل السياسي وإفساح المجال للسياسيين المحترفين في القرية للقفز على كل سلطة جديدة .

وقد أدى هذا الوضع الى ان أصبحت هناك وجوه تقليدية في كل قرية
تشارك في أغلب التنظيمات والاجهزة التي تدخل في نطاقها — برغم منع
بعض التشريعات للجمع بين مناصب متعددة — فعوض الحزب السياسى هو
نفسه عضو بمجلس ادارة الجمعية الزراعية ، وفي الوقت ذاته عضو في
الوحدة المدنية ، وعضو في مجلس ادارة جمعية تنمية المجتمع . وهكذا
تداخلت هذه العوامل وازعفت التنظيمات السياسية وأفرغتها من جوهرها
الحقيقى الذى يستهدف أساسا خدمة جماهير الريف وقيادتها نحو دفع
مشروعات وبرامج التنمية الريفية قدما الى الامام . ولا يقل عن ذلك خطورة
عدم وجود أيديولوجية واضحة وسياسة محددة تحكم عمل هذه التنظيمات
داخل القرية .

٩ — عدم الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية او الهيكلية
Infra — structure في التنمية الريفية : وهذه ركيزة رئيسية —
في نظر الاقتصاديين وخبراء التنمية — من ركائز احداث تنمية حقيقية سواء
قومية او اقليمية او محلية . ومن ثم فان تنفيذ الريف المصرى بشبكات
الطرق المعبدة والكهرباء والمياه النقية ووسائل المواصلات الاساسية كانت
يجب أن تكون المدخل المبدئى لتغييره وتطويره وتنميته ، لانه بالرغم من
المحاولات المحبودة في هذا الخصوص ، الا انه ما تزال كثير من القرى
وتوابعها لم تتمتع بواحدة أو أكثر او بجميع هذه المرافق والمشروعات
الاساسية .

وليس هناك أى خلاف حول الدور الذى يمكن أن تلعبه الطرق والمياه
والكهرباء في نقل القرية المصرية الى مرحلة اجتماعية واقتصادية متقدمة ،
لأن رصف طريق بين القرية والمدينة سوف يؤدي الى تنشيط العلاقات
الاقتصادية على الأقل بينهما ، والى تيسير الاستفادة بمختلف خدمات ومرافق
المدينة اذا تعذر وجودها في القرية ، ودخول الكهرباء (والذى اقصده تيار
الضغط العائى وليس ماكينات السولار) الى القرية يؤدي مباشرة الى
كهربة كثير من الادوات التى تستخدم في الزراعة مثل ماكينات الري بدلا من
السواقي البدائية ، وماكينات الدرس وغيرها ، وتؤدي الكهرباء أيضا الى
تشجيع وتنويع الانتاج في القرية وفتح الطريق أمام تصنيع الريف . هذا
فضلا عن استخدام كثير من الاجهزة الحديثة في المنازل والمتاجر ومنشآت
القرية على اختلافها . وكل ذلك يحدث تغيرا عميقا في كافة النواحي

الاقتصادية والثقافية وغيرها . ولا يخفى على كثير منا كيف يؤدي في مقابل ذلك عدم وجود طريق معبد أو عدم وجود شبكة كهرباء الى زيادة درجة تخلف القرية وعزلها عن الأحداث والتغيرات التى تقع فى المجتمع الأكبر (٢٢) .



تلك فى اعتقادنا أهم المثالب التى اتسمت بها التنمية الريفية فى مصر فى الحقبة السابقة منذ ١٩٥٢ . ولا يعنى ذلك بالطبع — كما نوهنا من قبل — انه ليست هناك ايجابيات كثيرة وانجازات ملموسة فى هذا المجال . لكن الذى نقصده هو أنه بقدر ما تم من انجازات بقدر ما كانت هناك اخفاقات وقصور نتج عن عدم أخذ مختلف الاعتبارات والعوامل فى الحسبان ، والتمادى فى نقل النماذج الأجنبية فى التنمية الريفية والسير على نفس خطاها ، دون ابتكار أو تطوير نماذج تنمية ملائمة تحد من اسلوب اسقاط التنمية من أعلى فكريا وتخطيطيا وتنفيذا .

وصفوة القول أن كل ما سبق قد أفرز نتائج متوقعة فى مقدمتها البطء الشديد فى التنمية الريفية ، بل وتدهور كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الريف . والأمر عندنا لا يقاس بمظاهر التحديث Modernization (٢٤) — السطحية — من سلع وأدوات تتمتع بها ، وسلوكيات تمارسها « فئات محدودة » داخل القرى المصرية . وإنما المعيار هو مدى تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الغالبية العظمى من الريفيين البسطاء (المعدمين وصغار الملاك الذين تقل ملكياتهم عن خمسة أندنة) من جانب ، وبقية الفئات الأخرى فى القرى من جانب آخر . أضف الى ذلك عدم تغير أساليب السلوك التقليدية المخلفة ، وثبات كثير من القيم العتيقة التى تشكلت وترسبت فى ظل عهود القهر والاستغلال عبر سنوات غابرة . كما أن أسلوب التفكير مازال مقيدا بكثير من الانحرافات — السحر والاساطير والمعتقدات الخاطئة — التى لا تبت الى جوهر الاديان السماوية بصلة ، مازالت هذه النواحي الثقافية كما هى دون تغيير يذكر . والخطأ بالطبع لا يقع على الريفيين ، وإنما المسئول عن هذا كله هم المثقفين والمخططين والسياسيين على السواء الذين انشغلوا عن جوهر المشكلة فى الريف المصرى ، واسقطوا من حساباتهم أهم الأبعاد الحيوية فى

تنمية القرية المصرية ، وهو « البعد السوسولوجى » الذى يدعاه التخلف الاقتصادى ، وانخفاض المستوى الصحى ، وضعف التنظيم السياسى . وكلها ابعاد متداخلة ومترابطة بطبيعة جدلية .

* * *

ولاشك ان تنمية القطاع الريفى — بكل ثقله الديموجرافى والاقتصادى والثقافى والسياسى — تحتاج الى استراتيجية جديدة تحكم مسار المستقبل بالنسبة لهذا القطاع . واذا جاز لنا صياغة خطوط عريضة او مؤشرات لهذه الاستراتيجية المستقبلية للتنمية الريفية فى مصر ، فاننا نطرح المتطلبات التالية :

١ — ضرورة الفهم العلمى النواعى لعناصر البناء الاجتماعى الريفى — من علاقات اجتماعية ، وثقات وطبقات ، وقيم ومعتقدات ومعايير — سواء التى تدعم التنمية او التى تعوقها . حتى يمكن رسم الاستراتيجية المستقبلية على أسس واقعية .

٢ — حتمية رفع كفاءة المستوى المتدهور للخدمات فى الريف وبخاصة الخدمات الصحية ، والتعليمية ، والتعاونية على التوالى . لانه لا يخفى اننا على الوضع المتردى لهذه الخدمات فى غالبية القرى لاسباب متعددة ومعروفة . وبعد ان كانت القضية قبل الثورة مسألة « عدد وكم » هذه الخدمات الموزعة على الريف ، أصبحت الآن قضية « كيف وكفاءة » أكثر من اى اعتبار آخر .

٣ — رفع المستوى الثقافى والفكرى لدى سكان الريف — سواء عن طريق المؤسسات التعليمية الرسمية ، او من خلال اساليب الاتصال الجمعية (المسوعة والمرئية والمقرؤة) . والاخرة هى اخطارهم شائنا وعليها عبء كبير فى ذلك . وهذه النقطة فى غاية الأهمية اذا علمنا انها المفتاح الى كثير من نجاحات التنمية ، اذا تم تكثيفها واحسن اختيارها وصياغتها وتوزيعها بها يتسق مع واقع الريف من ناحية ويتواءم مع متطلبات واهداف التنمية من ناحية أخرى .

٤ — التركيز على تعظيم الفائض الاقتصادى فى الريف سواء من النتائج النباتى ، او الحيوانى ، او الداجنى ، وذلك بتغيير التركيب المحصولى

والتوسع الرأسى واتاحة استخدام الأدوات والأساليب الحديثة فى هذه القطاعات . ويرتبط بذلك ارتباطا مباشرا ضرورة علاج مشكلات التجزؤ الحيازى والتفتت والاعتداء على الارض الزراعية كما نوهنا من قبل .

٥ - العمل على تفجير طاقات قطاع الشباب فى الريف باعتباره الشريحة النشطة فى هيكل العمالة اكثر من غيرها من جانب ، وباعتباره صاحب المصلحة فى مستقبل الريف من جانب آخر ، كما ان تدعيم الدور الذى تضطلع به المرأة الريفية بالفعل فى العمل بالريف مطلبا أساسيا لزيادة فاعلية هذا الدور فى التنمية الريفية .

٦ - حماية تصحيح علاقة الفلاح بالسلطة . فما زالت هذه العلاقة تسير فى اتجاه واحد . وما زال الفلاح فى صراع - ظاهر او خفى - مع كل اشكال السلطة فى الريف ، وبخاصة مع التنظيمات السياسية والجمعيات الزراعية . وليس هناك موقفا للتنمية أكثر من انعدام الثقة بين الفلاح وهذه الأجهزة وغيرها بالقرية .

ويرتبط بذلك بالطبع ضرورة تغيير القيادات السيلسية التى تحترف العمل السياسى بالريف منذ قيام الثورة ولديها القدرة على التلون مع كل المواقف والاتجاهات ، دون جدية وبعيدا عن أى مصلحة الا المصالح الذاتية فى اغلب الأحيان .

٧ - كل ما سبق سيفتح الطريق امام المشاركة الحقيقية - وليست الزائفة - للفلاح فى تنمية وتطوير مجتمعة الأصغر ، باعتباره لبنة أساسية فى صرح تنمية وتطوير مجتمعة الاكبر . لقد أسهمت كل المحاولات الاعلامية السطحية التى تناولت المشاركة الاجتماعية للفلاح طوال الفترة السابقة ، فى أحجامه عن المشاركة النشطة والفعالة والمتواصلة فى مشروعات التنمية بالريف وبالتالي أفرغت هذه المشاركة من مضمونها الفعلى . وأصبح الامر يحتاج الى ايقاظ هذا الوعى بالاهمية المتعاطمة لمشاركة الفلاحين فى كل ما يهم مجتمهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا .

ان عطاء الفلاح كان وما يزال بلا حدود ودون كل . بيد أن ذلك يحتاج الى صدق وجدية أشعاره بهذا العطاء ، ورد بعض منه اليه كحق وليس كمنة من أحد . ان الفلاح المصرى برغم ما قامت به الدولة لاصلاح احواله ومعيشتنه مازالت أغلال « ثالوث : الفقير ، والجهل ، والمرض » تطوق عنقه . والمستقبل يتطلب منا اعداد لمعركة ثمرسه وتحد لا يلين لكى نحطم هذه الأغلال ونجث جذورها . ويومها ستتحقق بالفعل التنمية الريفية المنشودة ، ويحيا الفلاح المصرى فى المستوى الانسانى اللائق بكل متاييس العصر .

هوامش ومراجع الدراسة

- (١) راجع في ذلك عدد من الدراسات انثوية ، على سبيل المثال لا الحصر ، منها :
 - د . محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الفصل الثاني . - د . علي بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٢ - ١٩١٤ ، وآثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، من ص ٢٨٤ - ٢٦٥ .
- Gabriel Bear : A History of Landownership in Modern Egypt - (1800 - 1950), Oxford University Press, London. 1962, pp. 50 - 144.
- محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ . - د . محمود موده ، القوة المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سيد زيات ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، من ص ١٢٥ - ١٨٧ . - د . عبد الباسط عبد المعطي ، الصراع الطبقي في القوة المصرية ، دار الثقافة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٧ ، من ص ٤٦ - ٦٨ . - د . محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الفصل الخامس عشر .
- (٢) أنظر : الدكتور فتح الله حلول ، الخصائص الاجتماعية للسكان الريفيين بالاقليم المصري ، منظمة جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ١٩٦١ ، من ص ١٨ - ١٩ . - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية - ج . ع . م ١٩٥٢ - ١٩٦٩ ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٢ . وكذلك الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٦ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٣ .
- (٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ . وأنظر أيضا : مشروع الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الأول - الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، من ص ٦٦ - ١٧٠ . - د . علي الجريلى ، خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ، من ص ٢٦ - ٣٥ .
- (٤) راجع في ذلك تحليلا تاريخيا منفصلا ضمن الفصل الخامس من كتاب د . صر بركات ، مرجع سابق . وأنظر أيضا : نكتور على الدين هلال ، التجديد في الفكر السيمليوي المصري الحديث ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٥ - ٢٦ .
- (٥) أنظر : دكتور على مؤاد ونكتور عبد المنعم شوقي ، محاضرات في التنمية الريفية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، من ص ٦٥ - ٦٦ .
- (٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية - ج . ع . م ١٩٥٢ - ١٩٦٩ ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .
- (٧) د . محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص ١٣ .
- (٨) وليس ذلك أمرا قريبا ولا انتقاصا من اصلاح الزراعي بل يشق مع اعدائه السياسية التي سعى اليها وهي في جوهرها - كما يقول المهتم سيد مرمى - اقتصاد

على الملكيات الكبيرة من ناحية وخلق طبقة مريضة من صغار الملك بعد أن كانوا مخدمين من الناحية الأخرى أى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة ، وبعبارة أخرى على حد قول دارينج ورثر فإن الإصلاح الزراعى فى مصر — من النابدين النظرى والتطبيعى — يميل إلى النموذج الليبرالى فى توسيع قاعدة الملكيات الصغيرة . راجع : د . محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق . وكذلك : فتحى عبد الفتاح : **القرية المصرية بين الإصلاح والثورة (١٩٥٢ — ١٩٧٠)** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٢ — ٣٧ . وانظر :
 — Daren Warriner ; **Land Reform in Principle and Practice**, Oxford University Press, London, 1969 , pp. 31 - 33.

(٩) لزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى دراسة على جانب كبير من الأهمية للندوتورة كريمة كريم عن : **توزيع الدخل بين الريف والحضر فى مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٥)** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ١٠٥ . وراجع أيضا :

— James E. Kocher ; **Rural Development, Income Distribution and Fertility Decline**, The Population Council, New York, 1973, pp. 31 - 43.

(١٠) يمكننا تصنيف الغالبية العظمى من بحوث ورسائل الماجستير والدكتوراة فى الجامعات المصرية تحت هذا الرأى .

(١١) أنظر على سبيل المثال دراسات الدكتوراه : حامد ميسار ومحمد عاطف غيث ومحمود عوده وعبد الباسط عبد المعطى ومحمود عبد الفضيل ، وكذلك دراسات : إبراهيم عامر ، وفتحى عبد الفتاح ، ومحمود حسين عن الريف المصرى والسابق الإشارة إلى بعضها .

(١٢) راجع دراسات المجلس القومى للتعليم عن الأمية والإحصاء السنوى للتعليم الصادر من إدارة الإحصاء بوزارة التربية والتعليم وكتايب المؤشرات الإحصائية والكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ — ١٩٧٦ ، مرجع سبقت الإشارة إليه .

(١٣) يلاحظ أن الوحدات العلاجية فى الريف المصرى تنقسم إلى : (أ) المجموعات الصحية القائمة بذاتها داخل الوحدات المجتمعة وتتميز بأن بها قسم دخلى (أسرة المرضى) ، (ب) الوحدات الصحية الريفية القائمة بذاتها والتى تدخل ضمن المراكز الإحصائية ولكنها لا يوجد بها أقسام داخلية . انظر : **الكتاب الإحصائى السنوى** ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .
 (١٤) لقد أعلن ذلك نقيب الأطباء الدكتور حميد السيد أكثر من مرة فى رسائل الإعلام المصرية .

(١٥) أنظر : « صورة جديدة للعمل الوطنى فى ميت أبو الكوم » تحقيق لمصلح حسن

خطوات تنفيذ مشروع قرية ميت أبو الكوم النموذجية بجريدة الاهرام فى ١٩٧٨/١٢/٢٨ .

(١٦) راجع : **التعداد العام للسكان ١٩٦٠** وذلك رفق بالتقسيم الإدارى فى ضوء ثانوى الحكم المحلى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى قسم الجمهورية إلى ٢٥ محافظة و ٢/١ مدينة و ٤٠٤٠ قرية . وانظر كذلك كل من : دكتور مهندس أحمد خالد ملام ، تنمية القرية المصرية والتخطيط الإقليمى ، مطبعة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨ — ٣١ .

وعبد الفتاح مروح ، المخططة الزراعية السنوية على مستوى القرية ، مذكرة رقم ٧٩٠ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥ - ٧ . وقد أوردت هذه المذكرة عدد التوابيع في كل محافظة من محافظات الجمهورية .

(١٧) شارك كاتب هذا البحث في بداية التخطيط لمشروع « إعادة بناء القرية المصرية » وقد كنت مقرا للجنة التي شكلت لاختيار الترى التجريبية لبدء المشروع في محافظات : بني سويف والمنيا وأسيوط (وتم اختيار قرى أطواب ، ومحمرة ملوى ، وبني مر من تلك المحافظات على التوالي) ، وذلك بتكليف من أمانة الحكم المحلي التي كانت تشرف على هذه التجربة التي اقترحت في « برنامج المسس الوطني » . وكان ذلك خلال شهر يوليو وأغسطس ١٩٧٢ .

- (١٨) راجع في أهمية وجود استراتيجية واسعة ومحددة للتنمية بوجه عام في كل من :
- Benjamin Higgins ; **Economic Development : Principles, Problems and Policies**, North, New - York, 1959, pp. 401 - 402.
 - Irving Lowis Herowitz ; **Three Worlds of Development : The Theory and Practice of International Stratification** Oxford University Press, 1966, p. 395.

(١٩) فالوحدة المجمة تمثل نموذجاً واندا من خارج القرية دون مشاركة القرويين في اختياره أو ابداء الرأي فيه ، ولذلك فتعامل القريين مع الوحدة المجمة أصبح بمثابة التعامل مع جديد مع السلطة بكل ما يكونه لها من عدم ثقة وريبة ، وقد أطلق على الوحدة المجمة اسم « انجيل الابيض » نظراً لضخامة وفخامة المبنى الى جوار بيوت الفلاحين المنزلة ، ومن يقوم بزيارة وحدة مجمة الآن تصيبه الدهشة للحانة المترنية التي أصابت هذه الوحدات فقد تبدل كثير من تصميماتها فمثلاً تم بناء برج الحمام بالطوب النين الى جوار البرج المسلح الذي بقى كتيكور فقط طوال هذه السنوات لأنه لا يصلح لمعيشة الحمام ، وتحولت صالة العرض السينمائي بمداخلها المثالية الى مخازن وتحول سكن الحكيمات الى مشاغل للتكليم والسجاد الى جانب تدهور حالة المنشآت بها فيها المدرسة وخاصة بعد استخدامها كسكن للمهجرين من مدن القناة بعد حرب ١٩٦٧ وحتى دودتهم سنة ١٩٧٥ .

(٢٠) ومارلت اذكر انه في مقدمة الشروط التي طلب من لجان اختيار لتقري السبع عشرة التجريبية لبدء مشروع إعادة بناء القرية المصرية في بولية ١٩٧٢ (وكنت مقرا لاحدى هذه اللجان في الوجه القبلى كما نوهب سلفا ، أن تكون على طريق رئيسي ويفضل أن يكون مرصوفا) وتكون بها وحدة مجمة أو خدات ظاهرة للجميع .. وذلك كي تكون نموذجا مرئيا بوضوح امام الناس في غدهم ررواحهم كما لو كانت التنمية لوحدات جميلة تعرض على الناس هكذا ، وواضح أن كلها أفكار لم يتم على أسس علمية أو دراسات واقعية .

(٢١) أنظر تحليلا وافيا لذلك في : دكتور اسماعيل حبري عبد الله ، **نمو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية)** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢٢) فلا يعقل مثلا أن تذهب أغلب الاعتمادات المالية بسواء من جهاز تنمية القرية حاليا أو من اليونيسيف أو من معونات أجنبية نقدية لشراء اثاث معدنى لماخر سن الكراسى والمكاتب وهناك أوجه اتفاق أخرى أهم من ذلك ولها الأولوية داخل القرية . وقد رأيت بنفسى حجرة رئيس الوحدة المحلية بقرية شبيه المكارية بالشرقية وبها ١٤ كرسى ابديال فوتيل ومكتب فاخر وفير ذلك من الاثاث في الوقت الذى يشكو فيه الوحدة المحلية ذاتها من نقص في الدوايل لحفظ الملفات ونقص في الكراسى الخشبية لموظفيها . وعندما يتم الاستفسار عن ذلك يقال بأنه لابد أن يليق مكتب رئيس الوحدة المحلية بالضيوف من المحافظة ومن القاهرة .

(٢٣) أمضى هنا لمثال واقعى لمسته شخصيا (أثناء قيامى ببحث ميدانى عن الخدمات الصحية بمحافظة قنا ضمن فريق بحث لحساب معهد التخطيط القومى ووزارة الصحة في مطلع عام ١٩٧٢) فقد أنشأت الحكومة مركزا نموذجيا لرعاية الامومة والطفولة بمعاصمة كل محافظة وتم تعميمه بشكل نمطى على مستوى الجمهورية ، دون دراسة سابقة للنواحي الثقافية والاجتماعية التى قد تؤثر على تشغيله ، وعند زيارة فريق البحث لهذا المركز بمدينة قنا وجدنا أن توفقه . هـ سريرا خاصة بحالات الولادة - « المرووش » ترددها على هذا المركز واجراء عمليات الولادة تحت الاشراف الطبى بداخله . ولكن المفاجأة ظهرت عند سؤال الأطباء المترنين على المركز عن معدل شغل تلك الاسرة الخمسين المتاحة على مدار السنة . فكانت الاجابة أنه لا يتم شغل أكثر من « خمسة » أسرة على احسن الاحتمالات أى بنسبة ١٠ ٪ سنويا من الاسرة المتاحة . وبالطبع فان السبب معروف جيدا لعلماء الاجتماع والاثروبولوجيا وهو أن محافظة قنا من المحافظات التى تنقسم بالنوع العرقي والقرابى مثل الاشراف والعرب والهواره وغير ذلك من النواحي الثقافية الاخرى . وكل ذلك دون استخدام هذا المركز النموذجى للامومة والطفولة ، نظرا لان تحديد عدد الاسرة تم في ضوء « عدد » وليس في ضوء « المعدات اثنتانية » المتأداة في هذا المجمع هـ

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن رأى الاقتصاديين انفسهم في أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في التنمية ارجع الى :

- B. Higgins ; **Economic Development**, op. cit., p. 294. — G. Myrdal ; **Economic Theory and Underdeveloped Regions**, Gerald Duckworth, London, 1957, p. 129. — Jan Tinbergen ; **The Design of Development**, Johns Hopkins Press, Baltimore, 1975, p. 5. — C. P. Kindleberger ; **Economic Development**, MacGrow-Hill, Company, New York, 1958, pp. 312 - 313.

(٢٥) أنظر دراساتنا عن التحنيات الاجتماعية لتخطيط التنمية مع التطبيق على مجتمع النوبة الجديدة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاثروبولوجيا — كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٧ . وراجع دراساتنا كذلك عن : تجربة مديرية التحرير في المجتمعات الريفية المخططة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع — كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ .

(٢٦) تمنا بتركيب هذا الجدول اعتمادا على البيانات الواردة في المصدرين التاليين : الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — ١٩٧٦ ، مصدر سابق ،

ص ٦٠ . وعبد الفتاح نرج ، التفتت في المزارع المصرية ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٧٩٤ ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٦ .

(٢٧) راجع الدراسة المفصلة في هذا الموضوع لبديع الفتاح نرج ، المصدر نفسه ، ص ١٢ - ١٥ .

(٢٨) نقلا من المصدر نفسه ، جدول رقم (٢) ص ١١ .

(٢٩) د . محمود محمد داود ، السياسة الزراعية ١٩٧٩ - ١٩٨٢ ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٩ - ١٠ .

(٣٠) انظر : دكتور نزيه نصيب الايوبى ، الثورة الادارية وأزمة الإصلاح في مصر ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٤ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٩ .

(٣١) حتى أن بعض الأعمال الأدبية والفنية قد أخذت من انتهاكات الجمعيات الزراعية مادة خصبة لانتاجها الأدبي كما ينشر في وسائل الاعلام المختلفة .

٣٢ انظر لمزيد من التفاصيل عن الدور السياسى للقيادة في المجتمعات المحلية بوجه عام المرجع التالى :

- Ritchie P. Lowry ; **Influencing Leadership in Community Studies**, in : Arther B. Shostak (ed.) ; **Sociology in Action - Case Studies in Social Problems and Directed Social Change**, Dorsey Press, Homewood, 1966, pp. 104 - 107.

(٣٣) ولقد اتضح لنا - من خلال دراستنا الميدانية بمنطقة شلما بمحافظة كفر الشيخ - أن مرافق الخدمات الأساسية : كالمدارس والوحدات الصحية والمبضبات الزراعية والوحدات الاجتماعية) يتوقف العمل فيها معظم أيام الشتاء في القرى الواقعة بشمال المحافظة على وجه الخصوص ، نظرا لانتقطاع الأعمال بها بسبب عدم صلاحية الطرق الترابية الضيقة مطلقا للاستخدام أيام المطر بهما كانت وسيلة المواصلات - باستثناء الدواب - وبالتالي لا يستطيع الموظفون والمدرسين والإطباء وغيرهم الذهاب إلى هذه القرى .. ولو أن هذه الطرق مرصولة لكن استخدامها بسهولة بها كانت ظروف الشتاء .. وهذا المثال بالطبع يحسدق على كثير من قرى الجمهورية في المحافظات الشمالية وبخاصة الدقهلية والشرقية والغربية وكفر الشيخ والبحيرة .

(٣٤) لمزيد من التفصيل عن « مدخل الحديث » في التنمية الريفية انظر الفصل - الثانى من :

- Norman Long ; **An Introduction to the Sociology of Rural Development**, Tavistock Publications, London, 1977, pp. 9 - 40.

التنمية الذاتية واستراتيجيتها

د . سعد جمعه (*)

أولا : حول نظريات التنمية واستراتيجيتها :

يعد مفهوم استراتيجية التنمية من أبرز المفاهيم المطروحة اليوم في إطار المناقشات الدائرة حول موضوع النمو والتخلف . ويقصد بهذا المفهوم — بصفة عامة — الطريق المؤدى الى تحقيق ارتفاع مستوى المعيشة للجموع البشرية في العالم الثالث ، والتي تعاني من التخلف .

ولقد اهتمت المشرون سنة الماضية ببذل المحاولات العديدة في عرض كثير من الاستراتيجيات التي تستهدف جميعها — بالرغم من اختلافاتها المذهبية والمنهجية — الوصول الى حل لمشكلة التخلف . ومع ذلك يجمع علماء التنمية وخبرائها والمؤسسات المعنية بها على انه لم يتيسر — خلال العقدين الماضيين — الخلاص من ظاهرة فقر الجماهير العريضة . وذلك نتيجة التزايد الرهيب في اعداد هؤلاء الذين لم يصلوا بعد الى الحد الأدنى لمستوى المعيشة الانساني من جهة ، والتفاوت الواضح والحاد في الدخول في الدول النامية ذاتها من جهة اخرى . وكذلك اتساع الهوة — بل وحدتها — بين الدخل القومي في الدول النامية والدول الصناعية من جهة ثالثة . كل ذلك ادى الى تحطيم الجهود الرامية لتحقيق التنمية مما ادى الى العديد من التغيرات في استراتيجيتها ، استدعى بالضرورة تغيرات جذرية في الأسس التي تقوم عليها هذه الاستراتيجيات مما يفرض ضرورة اعادة النظر في نظريات التنمية .

من الحقائق التي لا خلاف عليها ان اى استراتيجية للتنمية لا تستقيم الا اذا كانت مرتكزة على واحدة من نظريات التنمية . ويقدر واقعية هذه النظرية في ايضاحاتها وتفسيراتها للترابطات بين كل من الاسباب والمظاهر والبواعث والخصائص لكل من التنمية والتخلف ، تزداد فرص النجاح التي يمكن للاستراتيجية تحقيقها .

(*) مدرس بقسم الاجتماع — كلية الآداب — جامعة القاهرة .

لقد تميزت الستينيات ، وهى تعتبر بحق بداية انتشار ما يعرف بمفهوم سياسة التنمية ، بظهور العديد من النظريات المرتبطة بهذا المفهوم وفى مقدمتها نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغير الاجتماعى .

وكانت نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغير الاجتماعى تتخذ من الأسس الفكرية لنظريات التحديث منطلقا لتفسيراتها . أى أنها اتخذت لنفسها الأسس الفكرى القائم على الاعتقاد بأن الدول المتخلفة تعيش فى مرحلة نمو سبق أن عاشتها الدول الصناعية . وترى نظريات التحديث أن كلا من أهداف وطرق وامكانيات التنمية لأمريكا وغرب أوروبا ، هى مكونات النموذج الأمثل للتنمية ، وعلى الدول المتخلفة اقتفاء الأثر ، وتطبيق النموذج (١) .

وتذهب نظريات التحديث منهجيا واستنادا الى خصائص المجتمعات الحديثة المتقدمة الى تحديد معالم الدول المتخلفة عن طريق وصفها بحسبات تقليدية تناقض فى مجموعها تلك التى تتصف بها المجتمعات المتقدمة ، وترى نظريات التحديث أن الدول المتخلفة لم تصل الى ما يسمى بالمرحلة الأخيرة للنمو ، والتى وصلت إليها المجتمعات الحديثة المتقدمة ، ولكنها تتواجد فيها يسمى بالمرحلة الانتقالية .

ويعتبر نموذج مراحل النمو لروستو من أشهر النماذج الاقتصادية . وهو يحدد هذه المراحل بخمس هى على التوالى : مرحلة المجتمع التقليدى ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق (بداية التصنيع) ، مرحلة التهيؤ نحو لنضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير (٢) ويعتبر روستو أن غالبية الدول المتخلفة تتواجد — طبقا لنموذجه — فيما بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة ، والتى اطلق عليها المرحلة الانتقالية .

وتنهض أبرز النظريات — وما يستند إليها من استراتيجيات — على فكرة الثنائية . وتعنى هذه الثنائية أن الدولة المتخلفة تضم قطاعات او مناطق ، منها المتقدم أى الحديث (خاصة فى المجالات الرأسمالية) ، الى جانب المتخلف بما يسوده من مظاهر التقليدية أو القطاعية أو تلك التى تعرف بمرحلة ما قبل الرأسمالية . وجدير بالاشارة الى أنه بالرغم من أن كلا من المجالين المتقدم والمتخلف يتواجدان جنبا الى جنب ، إلا أنه لا علاقة بينهما ، بل انهما ينشطان فى اطار من العزلة فيما بينهما . هذا ولقد عملت النظريات القائمة على فكرة الثنائية على وضع القواعد والمعايير التى يمكن على أساسها قياس درجة النمو ، وهى تعتبر أن أول وأهم هذه المعايير هو أن درجة النمو تتحدد ارتفاعا

أو انخفاضاً بقدر ما يسهم به القطاع أو القطاعات المتقدمة في الاقتصاد التوسعي للمجتمع أو الدولة . ونرى هذه النظريات أن امكانية الارتفاع بدرجة هذا الاسهام ومقداره ، انما يتحقق طردياً مع بذل الجهود لازالة عوائق انتقال التكنولوجيا الرأسمالية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة ، ثم العمل على تسهيل انتقالها من القطاعات المتقدمة الى تلك الاقل تقدماً داخل المجتمع المتخلف ذاته . ومن شأن هذا أن يؤدي — من وجهة نظر هذه النظريات — الى تحديث ، وبالتالي نمو تلك القطاعات المتخلفة والاقل تقدماً .

لعله من الواضح أن الاستراتيجيات — على اختلاف رؤيتها — المعتمدة على النظريات الاقتصادية انما تضع في المقام الاول من اهتمامها تحقيق النمو الاقتصادي ثابت الدعائم عن طريق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج وبي مقدمتها : عنصر رأس المال ، والعمل ، بهدف الوصول الى مرحلة الانطلاق والتخلص نهائياً من سيطرة مظاهر الثنائية في الابنية الاقتصادية (٢) .

وينبغي الإشارة الى التباين في تصورات استراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة أساساً على مدى اسهام عوامل الانتاج في عملية التنمية . فبعضها يرى أن مجالات الاستثمارات يجب أن تكون مرتبطة — وبالدرجة الاولى — بالمشروعات الرأسمالية . وذلك لعدد من الاسباب الدولية التي في مقدمتها القدرة على منافسة المنتجات العالمية (٤) . أما البعض الآخر ، فيوصي بتركيز الاستثمارات في المشروعات التي تعتمد على أعداد كبيرة من القوى العاملة . ذلك أن توجيه الاستثمارات الى المشروعات الرأسمالية الحديثة ، له تأثيرات مدمرة على البنية الصناعية والحرفية القائمة بصفة عامة ، وسوق العمل والعمالة الوطنية بصفة خاصة (٥) . هذا بالإضافة الى أن الأخذ بالتوصية الأخيرة انما يكفل التوصل الى الحلول الجذرية لواحدة من المشكلات المحورية ، ألا وهي كيفية التوزيع العادل لعوائد النمو (٦) .

وعلى الرغم من أن كلا من نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التغير الاجتماعي يتقاسمان المنهل الفكري والمذهبي لتفسيراتهما ، إلا أن كلا منهما قد انتحى نحواً متجزاً . فبينما تذهب نظريات النمو الاقتصادي الى أرجاع التخلف الى قلة الأخذ بالأساليب المتقدمة للاستثمار الامثل لعناصر الانتاج المتاحة ، نجد أن نظريات التغير الاجتماعي تمزق التخلف الى الجود النسبي لبناء القيم وسيادة المعايير التقليدية الناجمة عن التأثير الفعال لواحد من معالم

المجتمعات الاستاتيكية ويقصد بها الجمود الصارم . ويقترب هذا الجمود في قوة مقاومته من قوة القانون في مواجهته للمؤثرات الثقافية الغريبة ، مما يؤدي الى اعاقاة مجرى عمليات التغير الحاسبة ، والناجمة عما يعرف بالتنف Acculturation في كل من الانماط السلوكية والثقافية (٧) ويعتمد تلك على قواعد نظريات التحديث في عقدها لمقارنات عديدة في شتى المجالات بين المجتمعات الديناميكية في الدول الصناعية، والمجتمعات الاستاتيكية في الدول المتخلفة .

هكذا نجد أن تأثير الاساس الفكرى لنظريات التحديث المتمثل في تبني فكرة الثنائية ، قد امتد الى العديد من النظريات السوسيولوجية حتى أصبحت ترى في الصناعة الحديثة ذات الهوية غير الوطنية مراكز شعاع طبيعية للثقافة الغربية ، وأحد العوامل الأساسية لتحريك تلك الثقافات الاستاتيكية .

ولم تكن النظريات السياسية بطبيعة الحال بمنى عن التأثير بالأفكار السائدة ، والمحددة لمسار العديد من الجهود لتنمية ما يعرف بالمجتمعات الانتقالية . ويعتبر هنتجت (٨) أحد المنظرين الأوائل الذين اشتبهوا بربط التنمية بالمجال السياسى ، مستعينا بما تضمنته نظريات التحديث من أسس فكرية واتجاهات مذهبية . بل ونجده أكثر تحديدا يطالب بضرورة شعبية المشاركة السياسية كشرط أساسى للتنمية ، وتشكيل انماط السلوك السياسى في اطار مؤسسى . وينادى هنتجت باصرار تام بضرورة تباع النموذج الأنجلو أمريكى للديمقراطية والأخذ به ، باعتباره النموذج الامثل الواجب التطبيق .

ان نظريات التحديث بما لها من أسس فكرية وركائز مذهبية ، حددت مسار تفسيراتها ، والنتائج التى توصلت اليها تدفعنا الى تسجيل بعض ما نأخذه عليها من أنها تصر على صلاحية تطبيق نماذج لنظم الرأسمالية في التصنيع ، في كل المجتمعات ، على الرغم من الاختلافات الجوهرية للأبعاد التاريخية والسياسية والمجتمعة بين كل من المجتمعات التى انتجت هذه النماذج ، وتلك التى عليها ان تأخذ بها . والاكثر من هذا يذهب أصحاب هذه النظريات الى اصفاء الاهمية العظمى على النمو الاقتصادي والتى تصل الى حد التقديس الممثل في اعتقادهم أن هذا

النمو الاقتصادي لابد وأن يعقبه بشكل تلقائي — وبالضرورة — حدوث تأثيرات اجتماعية واسعة ذات أبعاد حاسمة ، يدعون انها « التنمية » والتي تتمثل في تحسين الأحوال المعيشة لكافة قطاعات المجتمع . هذا الادعاء بما يتضمنه من معطيات نظرية واستراتيجية ، وما يجزم به من أن القضاء على الفقر لا يتحقق الا عن طريق النمو الاقتصادي ، ثبت خطؤه لاستناده الى مغالطة واضحة في الربط بين النمو الاقتصادي ، وتحسين احوال المعيشة لكافة افراد المجتمع بصورة مطلقة . اذا ان الواقع المبرر عن الجهودات العديدة والخبرات السابقة يؤكد دون أدنى شك أن الارتفاع في الدخول الناجم عن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة وتلقائيا الى استفادة المجموع الشعبية على نحو يحقق ما يعرف بالاشباع الاجتماعي للاحتياجات (٩) .

ان المشكلة في نظريات التحديث تكمن بالدرجة الاولى فيما قامت به من الفصل القاطع بين العوامل الاقتصادية والسوسولوجية والسياسية والنفسية في معالجتها لقضية التنمية سواء في البحث أو التنظيم أو التطبيق مما ساهم ، مساهمة فعالة في تقويضها . ويتضح هذا الانهيار بجلاء في الفشل الذريع الذي أصاب جهود التنمية في اطار ما يعرف بالعقد الأول للتنمية للأمم المتحدة ، مما استوجب التوصية بالأخذ بالاتجاه التكاملي (١٠) ، والذي يدعو الى عدم اعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية مفردات قابلة للجمع مع بعضها ، أو أن أحد هذه العوامل له الاولوية دون العوامل الأخرى التي يمكن أخذها في الاعتبار عند تحقيق العامل ذي الاولوية . وانما تذهب الدعوة الى التاكيد على أن العوامل السياسية والاجتماعية لا تقل في أهميتها عن العوامل الاقتصادية من حيث إيجاد أسلوب مقارب ومتكامل للتغيير الاجتماعي ، ويتحقق هذا الترابط والتكامل من خلال تفاعل هذه العوامل وتأثيرها المتداخل (١١) .

استكمالا للصورة المعرفية ، وارتباطا بتلك الحقيقة الهامة التي تسم التوصل اليها ، وهي ضرورة الأخذ بالاتجاه التكاملي في معالجة قضية التنمية ، ينبغي الإشارة الى حقيقة أخرى لا تقل في أهميتها وخطورتها عن الحقيقة الاولى وهي أنه لا يوجد لعملية التنمية قانون له صلاحية التطبيق العالمي او صيغة نهائية عامة تستوجب اتباعها لتحقيق التنمية . هذه الحقيقة والأخذ بها يعنى بالضرورة الانصراف عن اعتبار النموذج الغربي

في التصنيع صالحا صلاحية علة للتطبيق . ومن ثم يصبح اخذ التطور التاريخي في الاعتبار ، له أهمية خاصة في تحديد معالم الطريق للتنمية . وأبعادها واتجاهها بالدرجة الأولى على النظام القائم في المجتمع لمزعم تنميته (١٢) . على أن يؤخذ في الاعتبار — في نفس الوقت — رضع الدول المتخلفة من حيث علاقاتها وارتباطاتها مع المجتمعات الأخرى . حقيقة أخرى لا يمكن التغاضي عنها أو اغفالها ، هي أن الدول المتخلفة وقعة في شبكة من سيطرة النفوذ التي لا يمكن أن تسمح لها بالاختيار الحرة مطلقا لنموذج التنمية التابع من ذاتها والمحقق لأهدافها ، هذا النفوذ المسيطر له أبعاد عديدة من الممارسات قد تأخذ شكل الضغط السياسي الخارجي أو التدخل سياسيا في الشؤون الداخلية ، وقد تمتد الى أبعاد من ذلك فتصل الى المحاربة الاقتصادية على مستوى السوق العالمي (١٣) .

لقد كانت هذه الحقيقة دافعا للمراجعة النظرية والتي انبثقت عنها تلك الاستراتيجيات التي تعنى بتوزيع الدخل وتعتبره هدفا أساسيا يمكن تحقيقه عن طريق برامج للتنمية ، والتي تعتمد بدورها الى تحقيق هدفين فرعيين لا يقلان ضرورة عن الهدف الاساسي ، بل انه المحصلة لهما ، ويمثل هذان الهدفان في :

١ — توظيف السواد الأعظم من الإيدي العاملة في النشاطات الانتاجية .

٢ — اشباع الاحتياجات الأساسية للجماهير الشعبية (١٤) .

ولعل أهم ما تتميز به هذه الاستراتيجيات بصفة عامة ، اختلافها عما سبقها من استراتيجيات في الأمور التالية :

١ — اعتبار النظام القائم في الدولة المتخلفة والمراد تنميتها أساسا للتفكير ومقعدة يكن الانطلاق نها لتحديد معالم التنمية لهذا المجتمع .

٢ — استيعابها لواحد من العوامل الرئيسية المتمثل في السياسات الدولية بما لها من تأثيرات معوقة لفاعلية هذه الاستراتيجيات عند الأخذ بها ، حتى أنها لكي تحد من تأثير هذه المعوقات ، تضمنت العديد من التوصيات التي تلخص في :

١ — ضرورة الكف عن فرض مختلف أشكال الحصار وخاصة الاقتصادية منها ، والامتناع عن وضع العراقيل من قبل الدول

الصناعية بصفة خاصة ، بالتي تستهدف الحد من التبادل التجاري بينها وبين الدول المتخلفة .

ب - أن يراعى عند الاتفاقيات الدولية ضمان تحقيق عائد عادل للدول المصدرة للمواد الأولية والذخام .

ج - العمل على تشجيع اقامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة .

د - اتباع وضع وتنفيذ الخطط لتصنيع الدول المتخلفة بما يحقق احلال المنتجات المحلية محل مثيلاتها المستوردة ، والعمل على التوسع في تصدير السلع نصف المصنعة والمنتجة من المواد الأولية المحلية (١٥) .

ومع كل ذلك ، فاننا يمكن ان نتبين افلاس تلك الاستراتيجيات وما تضمنته من تحليل وتشخيص من النتائج السلبية لجهود الأمم المتحدة القائمة على تبني الأساس الفكرى لتلك الاستراتيجيات في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية في اطار ما يعرف بالعقد الثانى للتنمية . ويدلنا ذلك بجلاء على أن تلك الاستراتيجيات قد جانبها التوفيق سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية في التعبير عن واقع الدول المتخلفة .

ان النتائج غير المرضية لجهود الأمم المتحدة في عقدها الثانى للتنمية اثارث العديد من المناقشات والجدال النظرى الذى ركز على ضرورة اعادة النظر بشكل جذرى في تحليل ظاهرة التخلف . ولقد كان لذلك الاتجاه النظرى الذى نشأ في أمريكا اللاتينية ، والمعروف بنظريات التبعية ، دور فريد واسهامات متميزة في اثراء تلك المناقشات . ولعل أهم ما قدمه هذا الاتجاه في اطار المناقشات الدائرة حول قضية التخلف رفضه اتمام لفكرة مراحل التنمية ، وطرحه للاتجاه النظرى البديل المرتكز على النظر الى التخلف والتقدم باعتبارهما وجهين متلازمين لكل متكامل أوجدته التفجرات العالمية ، ومن ثم فان التخلف يمثل جزءا أساسيا مكملا لذلك الشكل المتكامل (التخلف والتقدم) الناجم عن التطور التاريخى للنظام الدولى (١٦) . وعلى ذلك فان التخلف والتقدم يعتبران عمليتين تاريخيتين تسيران في مسار متواز ، وترتبطان ببعضهما ارتباطا وظيفيا .

ان نظريات التبعية التى تستند فكريا ومنهجيا الى نظريات

الامبريالية (١٧) ذات الاتجاهات الحديثة، تتبع نفس الاتجاه في تحليلها للتقدم والتخلف في اطار نظام عالمي يتمثل في العلاقات الدولية غير المتسوية بين الدول القوية المتقدمة ، والتي يطلق عليها المراكز الرأسمالية ، او تلك الضعيفة المتخلفة والتي يعبر عنها بالدول الهامشية . ويمكن ارجاع بداية نشأة هذا النظام العالمي الى عصر الاستعمار القديم ، واقتحام لنظام الرأسمالي للدول المتخلفة وتغلغله فيها منذ ذلك الوقت ، مما أدى الى الكثير من التغيرات ، خاصة في الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية . هذه التغيرات وجهت اساسا - وبالدرجة الاولى الى خدمة المصالح واشباع الاحتياجات المتغيرة والرتبطة بالتغير السريع والدائم للبياكل المجتمعية في المراكز الرأسمالية مما يستتبع بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية في لدول المتخلفة . هذه العملية تعرف بالتبعية الهيكلية structural dependency والتي ينم عن وجودها ما يعرف بالتباين الهيكلى الذى يمكن تحديد معالم (١٨) وجوده في المجتمع من خلال :

— الانتقاد الى الالتحام الضرورى بين القطاعات الاقتصادية لمختلفة خاصة الزراعى والصناعى منها .

— معاناة الدول المتخلفة الكامنة غالبا في عدم امكانها اتمام الدورة الاقتصادية نتيجة استئثار الدول المتقدمة (الرأسمالية) لبعض العناصر الأساسية لاتمام هذه الدورة .

— بقاء الجماهير الشعبية بعيدة عن العمليات الانتاجية والنشاطات المجتمعية الأخرى .

— تحالف بعض القوى الوطنية المثنية غالبا الى الطبقة العليا مع ممثلى القوى الصناعية المتقدمة ، وهيمنة الاولى على مقاليد الأمور في مجتمعاتها المتخلفة ، خاصة في مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يبرر اعتبارها رأس حربة للمراكز الصناعية والمالية . وعلى ذلك نستطيع ان نقول ان انتماء هذه الطبقة الى مجتمعاتها المتخلفة الهامشية هو انتماء جغرافى فقط ، أما انتماؤها الحقيقى والذى يمكن أن نطلق عليه الانتماء الوظيفى فهو للدول المتقدمة .

— اتخاذ شكل الهيكل الانتاجى طابعا يحدد ملامحه واحد من الميكانيزمات الهامة للدورة الاقتصادية ، ونعنى به الطلب .الموجه

الى اشباع احتياجات الطبقة أو الطبقات ذات الدخول المرتفعة من السلع الكمية متأثرين بأنماط السلوك الاستهلاكي السائد في الدول الصناعية المتقدمة . ويتحقق ذلك إما باستيراد تلك الأجزاء من هيكل الانتاج في المراكز الصناعية والمنتجة لهذه السلع الاستهلاكية الكمية ، أو استيراد هذه السلع ذاتها لاستهلاكها مباشرة . ويؤدي هذا في الحالتين - بالضرورة - الى توثيق علاقة التبعية ، وتدعيم السيطرة المباشرة وغير المباشرة للدول المتقدمة على الدول المتخلفة ، مما يجعلها في وضع تكون عاجزة فيه عن ممارسة حقها في تقرير المصير والخضوع للضبط والقيادة من جانب الدول الأجنبية .

— على ضوء ما تقدم ، يتم توجيه استخدامات الموارد القومية المتاحة لانتاج السلع الكمية — في المقام الأول — والقيام باستيراد المواد الأولية غير المتاحة محليا واللازمة لانتاج تلك السلع .

استكمالاً لما سبق ينبغي الإشارة الى أن التباين الهيكلي المعبر اساساً عن التبعية الهيكلية يؤدي الى خلق القنوات التي ينساب من خلالها رأس المال ، والمواد الخام ، والمواد الغذائية ، والأجور من المناطق المتخلفة الى مراكز استقطاب النمو الاقتصادي المتمثلة في المراكز الصناعية داخل الدول المتخلفة وفي المراكز الصناعية والمالية في الدول المتقدمة ، مما يتيح لها النمو السريع ، في الوقت الذي لا تحظى فيه تلك المناطق التي أتاحت هذا النمو وساهمت في تحقيقه إلا باللعنات والجحود ، بل والأكثر من ذلك العمل على تكريس تخلفها وركودها عن طريق استبعادها من المشاركة في الاستفادة مما أسهمت به من جهود في نمو الاقتصاد العالمي .

حقيقة أدركها « كوردوفا » وعبر عنها بعبارة مضمونها : اذا نظرنا على مستوى العالم فسوف نجد أنه كلما ارتفعت درجة النمو في جانب منه ، ازدادت درجة التخلف في الجانب الآخر (١٩) . ومن ثم فإن الأسباب الحقيقية للتخلف لا تكمن في ندرة الموارد الطبيعية ، بل أنها تعود الى أسلوب توزيع هذه الموارد ، والقائم على أسس تدعم التباين الذي يصل الى اللامعالة ، سواء على المستوى القومي أو على المستوى الدولي . ولقد عبر داج همرشلد عن ذلك في تقريره لمكتب العمل الدولي بقوله : « ان

الميكانيزمات الاجتماعية — الاقتصادية على المستوى الدولي سمحت بالشكل الذي يضمن حصول الأغنياء الأثرياء على النصيب الأوفر من الموارد العالمية » (٢٠) .

من كل ما سبق يتضح أنه من الخطأ أن ينظر إلى التخلف باعتباره حالة أو مؤقتا يمكن التغلب عليه أو تجاوزه بمساعدات الدول الصناعية — هذا إذا أتاحت تلك المساعدات أصلا — ولكن التخلف هو عبارة عن عملية لا بد من إيقافها عن طريق تحقيق المطالب والانجازات المستقرة من المناقشات النظرية وتراكمات المعرفة العلمية بإعدادها التاريخية والتي اتخذت من ضرورة إنهاء علاقة تبعية الدول المتخلفة (الهامشية) بالدول الرأسمالية المتقدمة (المتروبوليتانية) ، أساسا لبناء استراتيجية للتنمية أطلق عليها « التنمية الذاتية » (٢١) Laine Development .

ثانياً - استراتيجية التنمية الذاتية :

ينبغي في البداية أن نشير بصفة عامة الى اهم الضرورات الواجب توافرها لامكان تحقيق استراتيجية التنمية الذاتية . هذه الضرورات باختصار هى :

— ضرورة ضمان الاستقلال لعمليات التنمية ، بمعنى عدم السماح لأى تدخل اجنبى يستهدف رسم مسارها أو تحديد ملامحها .
— ضرورة حماية الحرية فى اتخاذ القرار فى شتى المجالات المختلفة سواء داخلية كانت أو خارجية .

— ضرورة العمل على تغيير العلاقات الدولية المتسمة بعدم المساواة والقائمة على أساس العلاقة بين قوى / ضعيف ، غنى / فقير ، متقدم / متخلف بأخرى تستند الى مبادئ المساواة فى الحقوق والواجبات (٢٢) .

هذا ويمكن تحديد الملامح الرئيسية للتنمية الذاتية من خلال أوجه النشاط الآتية :

— حصر شامل لكل الموارد المحلية المتاحة على اختلاف أشكالها ، سواء كانت قوى عاملة ، رأس مال ، مواد خام وثروات معدنية ، وسائل انتاج ومعارف .

— بناء قطاع صناعى يقوم على انتاج السلع الانتاجية والتى تعتمد على الموارد المحلية بصفة أساسية ، بمعنى أن يكون الارتباط وثيقا بين التصنيع والمفتاح محليا من موارد .

— تطوير اساليب الانتاج القائمة وتشجيع ابتكار وسائل الانتاج الملائمة للموارد المحلية من ناحية والمتجاوبة مع الطلب الحقيقى للقاعدة الشعبية العريضة بما يحقق توفير ما يشبع احتياجاتها من ناحية أخرى .

— رفع الانتاجية فى القطاع الزراعى وذلك بالاستخدام الفعال والتكامل لكافة الوسائل المؤدية لذلك ، وعدم الاقتصار على طريق اتخاذ الاجراءات الاملاحية ذات الطابع المؤقت المحدودة التأثير .

— توجيه قطاع التصنيع الاستهلاكي الى ذلك النوع من الانتاج الكبير لمقابلة الارتفاع المتزايد للاستهلاك المحلي (٢٣) .

وينبغي — استكمالاً لما سبق — ان نشير الى ضرورة الاهتمام المركز بأوضاع السوق الداخلية باعتبارها واحدة من الأركان الرئيسية التي بنى عليها استراتيجية التنمية الذاتية والموجهة لكافة انشطتها الاقتصادية للوصول الى اتمام الدورة الاقتصادية ، مما يستدعى الالتزام بتنفيذ ما سبق من نقاط في اطار دقيق من التوافق والتكامل فيما بينها لتحقيق اهداف محددة (٢٤) . ولتوضيح ذلك نعرض لمسار تلك العملية الحيوية فيما يلي : ان التوظيف الأمثل للقوى العاملة المتاحة في النشاطات الانتاجية المتعددة يؤدي الى زيادة القوة الشرائية المحلية ، والذي يعنى بدوره زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية ذات الانتاج الكبير وكذلك الخدمات ، وبذلك يتحقق اتمام الدورة الاقتصادية .

ان تحقيق التكامل والتوافق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالصورة المشار اليها ، يكتنفه الكثير من الصعوبات والمشاكل ذات الأبعاد المتباعدة والناجمة عن اختلاف الأسس البنائية لهيكل هذه الأنشطة الاقتصادية . هذه المشاكل والصعوبات تعتبر بدورها من أهم معوقات ازدهار عناصر الانتاج التي تمثل أحد الأركان الرئيسية للتنمية الذاتية . من أجل ذلك ، نعرض بالمناقشة للطريق الواجب اتباعه لتجنب المشاكل وتخطى الصعوبات وإزالة المعوقات اتمام تحقيقها .

لابد من الإشارة بادىء ذي بدء الى تصور فريدريش ليست الذي وضعه عام ١٨٣٨ لكيفية ازدهار عوامل الانتاج بالتركيز على أهمية التنمية القائمة على التوافق والتكامل بين كل من قطاعي الزراعة والصناعة . نرى « ليست » في تصوره ان نمو قطاع الزراعة وزيادة أهميته لا يمكن ان تتم الا عن طريق ربطه بالقطاع الصناعي . ويتمثل ذلك في حفظ التوازن بين كل من الانتاج والاستهلاك في كلا القطاعين وفي اطار التناسق والتوافق المتبادلين مما يؤدي الى زيادة الترابط الاقتصادي ، بحيث يصبح المجتمع نموذجاً تائماً بذاته ، مستقلاً وصالحاً للبقاء (٢٥) .

ناذاً ما نظرنا الى الدول المتخلفة في الوقت الحاضر نجدها تعاني من سمات العصر الذي تعيشه ، والذي نطلق عليه عصر اقتصاديات

التبعية ،والذى من سماته ليس فقط غياب الترابط والالتحام بين قطاعى الزراعة والصناعة ، بل وايضا التمزق الحاد بين مكونات كل قطاع .

فبالنسبة للقطاع الزراعى نجد ان ذلك الجزء المخصص لانتاج السلع التصديرية يحظى بالاهتمام الشديد للحفاظ على استمرارية رفع فاعليته الانتاجية . أما ذلك الجزء الذى تتركز مهمته فى انتاج السلع الغذائية والمواد الأولية للاستهلاك المحلى فنجدته على درجة كبيرة من الضعف والوهن . وكذلك فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فان الصورة لا تختلف كثيرا ، فيلاحظ ان العناية مركزة على انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية بهدف اشباع الطلب الفعلى لتلك الطبقة ذات الدخول المرتفعة ، فى الوقت الذى يعانى فيه انتاج السلع الاستهلاكية المخصصة للجموع الفقيرة واصحاب الدخول المنخفضة من الاهمال والجمود (٢٦) .

من كل ماسبق يتضح مدى الحاح الحاجة الى ضرورة خلق الالتحام ليس فقط بين الأجزاء المكونة لكل قطاع على حدة ، ولكن ايضا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، خاصة قطاعى الزراعة والصناعة ، علما بأنه لاسبيل الى تحقيق ذلك الا باعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والانتاجية بما يكسب السوق المحلى طابع المجتمع المحيط به . بناء على ذلك فعلى القطاع الزراعى الاضطلاع بالمهام الأساسية المتمثلة فى تحقيق الكفاية فى انتاج كل من السلع الغذائية لتوفير الاحتياجات على المستوى القومى ، والمواد الأولية اللازمة للتصنيع على المستويين المحلى والقومى . أما المهام الأساسية الموكلة لقطاع الصناعة فتتحدد فى زيادة انتاج السلع الانتاجية اللازمة لكل من القطاع الزراعى بما يكفل زيادة فاعليته الانتاجية ، والقطاع الصناعى بما يحقق وفرة السلع الاستهلاكية لاشباع احتياجات السوق المحلى (٢٧) .

ان التحديد الواضح لمهام القطاعات المختلفة والمتصل اتصالا وثيقا باعادة تشكيل الهياكل والأبنية الداخلية فى اطار تحقيق اكبر قدر من الاندماج والتكامل فيما بينها ، يمثل فى حد ذاته قوة دفع هائلة نحو التنمية .

يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن ضرورة الالتحام الفعال بين القطاعات المختلفة بصفة عامة وقطاعى الزراعة والصناعة بصفة خاصة ، ان نشير الى ضرورة التحديد الواضح لواحدة من المعالم الرئيسية لهيكل القطاع الصناعى والمتمثلة فيما يعرف بقاعدة تصنيع الصناعة (٢٨) . والتى يقوم صرحها على صناعة الحديد والصاب ، والآلات والمكينات ، والصناعات

الكيميائية والتعدينية وصناعة انتاج الطاقة - أى تلك التى تعرف بصناعة « الانتاج الاساسى » - الذى يجب توجيه استخدام بعضه لانتاج السلع الانتاجية التى تخدم الانتاج الزراعى والصناعى بهدف تطوير وسائل الانتاج القائمة لرفع انتاجيتها واستحداث مجالات جديدة لانتاج السلع الانتاجية مما يدعم القطاع الصناعى ، اما البعض الآخر فيوجه الى مجالات انتاج السلع الاستهلاكية سواء كانت صناعية او زراعية .

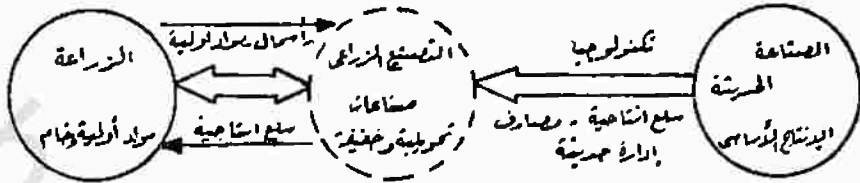
هذا وينبغى التأكيد على ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كأساس لاقامة هذه القاعدة الصناعية ، لما لذلك من مزايا تتمثل فى خفض تكاليف انتاج السلع المصنعة ونصف المصنعة وكذلك تحسين مستويات الانتاج (٢٩) .

ان اقامة القاعدة الصناعية ضرورة لا يمكن اغفالها او التغاضى عنها والا أصبحت عملية التنمية غير ذات موضوع ، مع وجوب توجيه نشاطات هذه القاعدة الصناعية الى انتاج السلع الانتاجية ونصف المصنعة للتسويق المحلى بالدرجة الاولى فى اطار التكامل مع القطاعات المختلفة بهدف انتاج السلع الاستهلاكية لاشباع الاحتياجات الأساسية لجماهير الشعب (٣٠) . وهكذا يتحقق الانحام الضرورى بين كل من الموارد الذاتية وجهاز الانتاج القومى واشباع الاحتياجات الأساسية للقاعدة الشعبية . هذا ما تفتقد تحقيقه الدول المتخلفة حيث ان قاعدتها الصناعية - ان وجدت - تركز جهودها على الانتاج للتصدير ، او انتاج السلع الكمالية للطبقة ذات الدخل المرتفعة او كليهما معا .

ان استراتيجيات التنمية الذاتية لا تستبعد فى اطارها العام استخدام الوسائل الحديثة للانتاج ، لما لها من أهمية خاصة فى تسهيل اتمام عملية الانحام بصورتها الحديثة المتقدمة بين كل من القطاع الزراعى وتصنيع الريف وقاعدة التصنيع على كل من المستوى المحلى والقومى . بل انها تعتبر حجر الزاوية التى يقوم عليه الاندماج التدريجى لمجالات الاقتصاد القومى (٣١) .

ولتوضيح ما سبق نعرض فيما يلى نموذجاً لعملية التنمية الذاتية بما تتضمنه من عمليات الانتشار والانحام بين كل من قطاع الانتاج الزراعى والتصنيع الزراعى والصناعة الحديثة المتقدمة (٣٢) ، ويتكون هذا النموذج من ثلاث مراحل أساسية هى :

المرحلة الأولى :



شكل رقم (١)

في هذه المرحلة تتحدد أدوار القطاعات الاقتصادية . فيمثل قطاع التصنيع الزراعي (الصناعات التحويلية والخفيفة) حلقة الوصل بين كل من قطاع الصناعة الحديثة (الانتاج الاساسي) وقطاع الانتاج الزراعي (انتاج واستخراج مواد أولية وخام) . وبذلك يصبح لقطاع التصنيع الزراعي خاصية ديناميكية في علاقاته بين القطاعين الآخرين . فالعلاقة بينه وبين قطاع الصناعة الحديثة هي علاقة المستقبل فقط لأنه يستمد منه أساليب الانتاج الحديثة المتمثلة في السلع الانتاجية ، المعارف التكنولوجية والإدارة الحديثة ، المطوعة لما يناسب واقع التصنيع الزراعي . وهذا الأخير يقوم بدوره بتزويد القطاع الزراعي بالسلع الانتاجية اللازمة لانتاج واستخراج المواد الأولية والخام ، ويحصل منه في المقابل على كل من رأس المال والمواد الأولية .

وباختصار فإن العلاقة بين قطاع الصناعة الحديثة والتصنيع الزراعي (الصناعة التحويلية) علاقة ذات اتجاه واحد . أما العلاقة بين التصنيع الزراعي وقطاع الزراعة فهي علاقة متبادلة (انظر الشكل رقم ١) . هذا ويعتبر انعاش السوق المحلي واحداً من النتائج الجوهرية لهذه المرحلة .

المرحلة الثانية :

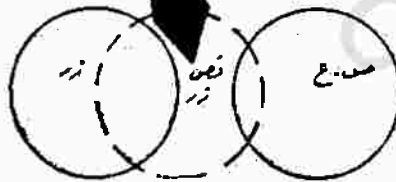
من أهم الخصائص التي تتميز بها المرحلة الثانية انعام عملية الالتحام الجزئي بين كل من القطاع الزراعي والتصنيع الزراعي (الصناعات

التحويلية والخفيفة) على المستوى المحلى . ويتمثل هذا الالتحام في الزيادة المضطردة لما يقدمه قطاع الزراعة من مواد أولية للتصنيع الزراعى والذى يعنى زيادة انتاج السلع الانتاجية من صناعات خفيفة لازمة للقطاع الزراعى كى تساعده على رفع انتاجيته مما يزيد من قوته الشرائية فترتفع نسبته استثماراته التى يوظفها لتمويل قطاع الصناعات التحويلية والخفيفة . كل ذلك يؤدى الى امتصاص القوة العاملة المتاحة واستخدامها بشكل أكثر فاعلية خاصة فى القطاع الزراعى ، واستيعاب جزء منها بعد اعداده وتدريبه للعمل فى قطاع الصناعة التحويلية .



شكل رقم (٢)

المرحلة الثالثة



شكل رقم (٣)

هذا عن العلاقة بين كل من القطاع الزراعى وقطاع التصنيع الزراعى .
 أما العلاقة بين الآخر وقطاع الصناعة الحديثة فتتحول الى علاقة تبادلية
 وتمثل في قيام قطاع الصناعة الحديثة بتزويد قطاع التصنيع الزراعى
 بالتكنولوجيا الحديثة كما هو الحال في المرحلة الاولى . ويصبح قطاع
 التصنيع الزراعى في وضع يسمح له بتزويد قطاع الصناعة الحديثة بالسلع
 نصف المصنعة لاستكمال تصنيعها . انظر الشكل رقم (٢) .

المرحلة الثالثة :

تتميز هذه المرحلة بزيادة الالتحام بين كل من القطاع الزراعى وقطاع
 التصنيع الزراعى وبداية الالتحام بقدر أو بآخر بين الآخر وقطاع الصناعة
 الحديثة ، مما يعنى قيام قطاع الصناعة الحديثة بتزويد التصنيع الزراعى
 بالسلع الانتاجية الثقيلة بما يكفل الارتفاع بمستوى الانتاج وتوجيهه على
 المستوى القومى . ويتيح هذا لقطاع الصناعة الحديثة الاستفادة من منتجات
 قطاع التصنيع .

أما فيما يتعلق بموقف سوق العمل ، فإن قطاع التصنيع الزراعى بما
 يتاح له من توسع يستطيع امتصاص القوى العاملة — بعد اعدادها
 وتدريبها — بقدر مالى من فرص عمل جديدة . وهذا يعتبر في حد ذاته
 تحولا حاسما تتميز به هذه المرحلة ، خاصة وأن الاتجاه الى ميكنة القطاع
 الزراعى — وهو احدى السمات الهامة لهذه المرحلة — يؤدي الى زيادة
 الفائض في العمالة . انظر الشكل رقم (٣) .

هذا وينبغى التأكيد على أن سياسة التنمية الذاتية وهى في سبيل
 تحقيق أهدافها يجب أن تكون على وعى تام بما للتصنيع الزراعى على المستوى
 المحلى من دور أساسى وفاعلية في التأثير على مسار عملية التنمية برمتها .
 ولذا نعرض بإيجاز للمهام الملقاة على عاتق التصنيع الزراعى على المستوى
 المحلى فيما يلى :

- انتاج السلع الانتاجية كمدخلات للقطاع الزراعى .
- توفير خدمات الاصلاح وصيانة الآلات الزراعية .
- تصنيع المنتجات الزراعية .
- تدريب القوى العاملة .

وهكذا يمكن لسياسة التنمية المستندة الى النموذج السابق ان تحقق أهدافها ، بدءا بهدفها الأول والأساسى المحدد بخدمة القطاع الزراعى ، ويكون تحقيق هذا الهدف عن طريق ارساء القاعدة الصناعية الحديثة وخلق قطاع التصنيع الزراعى بمجالاته المختلفة سواء كانت صناعات تحويلية وتدعيم العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة وعلى كانه المستويات سواء او خفيفة ، على شريطة أن توجه كل الجهود الى ما يحقق سلامة التكامل محلية كانت او قومية .

ان الاخذ بهذه الاستراتيجية والنجاح فى تطبيقها يتطلب — بل يتوقف على — وجود اطار سياسى يتحدد ابعاده بصورة أساسية فى ايجاد التنسيق المتبادل ووضع الضمانات الكفيلة بتحقيق وحفظ التوازن بين كل من استقلالية المخطات وحريتها فى المبادرة من ناحية ، وصلاحيات التخطيط المركزى من ناحية اخرى . وذلك بما لا يتعارض مع تحقيق الأوضاع اللازمة للاحتياجات الأساسية للجموع الشعبية (٢٢) .

ثالثا : ملامح التنمية الذاتية ودلالاتها : —

يمكن من العرض السابق تحديد الملامح الأساسية للتنمية الذاتية ، وذلك في إطار الاتجاهات والمناهج العلمية المختلفة . فالتنمية الذاتية تستند أساسا على واحدة من العمليات التراكمية المبنية على التكامل والالتصام المتبادل بين كل من القطاع الزراعى وقطاع انتاج السلع الانتاجية ثقيلة كانت او خفيفة وقطاع انتاج السلع الاستهلاكية ذات الانتاج الكبير . وهذه العملية التراكمية تختلف في مسارها وطبيعتها نتائجها عن تلك التى تعتمد بالدرجة الاولى على عمليات التصدير والاستيراد . وعلى الرغم من الاختلاف البين بين هذين النوعين من العمليات التراكمية الا أن وجودهما معا وفى مرحلة معينة من مراحل التنمية قد يعتبر ضرورة لا غنى عنها . والدليل على ذلك يمكن استقراؤه من التطور التاريخى للدول الصناعية المتقدمة والتى نجحت فى حفظ التوازن بين هاتين العمليتين التراكميتين . ولكننا — ونحن نستند على حقيقة لا تقبل الجدل هى أن واقع الدول المتخلفة يختلف تماما عن واقع الدول المتقدمة — ندعو الى التأكيد بان الاخذ باستراتيجية التنمية الذاتية يجعل من الاعتماد على العمليات التراكمية القائمة على التصدير والاستيراد اعتمادا محددا ومحدودا بحيث تصبح هذه العمليات وسيلة لتحقيق اهداف استراتيجية التنمية الذاتية .

لعله من الضرورى ونحن نتناول التنمية الذاتية أن نشير الى مزاعم هؤلاء الذين يعتبرون التنمية الذاتية بما تتضمنه من مبادئ — وعلى رأسها حق تقرير المصير الاقتصادى او ما نسميه بالحكم الذاتى الاقتصادى — انها اتجاه يسعى نحو اتباع سياسة العزلة التامة . انهم بهذا الزعم يغفلون حقيقة أساسية هى أن التنمية الذاتية والاستراتيجية المحققة لها تستهدف تحويل الاقتصاد التابع « الهامش » Peripherien Economy إلى اقتصاد مستقل عن تلك الأبنية الرأسمالية المتسلطة والسيطرة على السوق العالمى مع الاحتفاظ بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بل وتدعيمها ، ولكن بما يحقق مصالح الدولة النامية (٢٤) .

وجدير بالقول انه شتان بين الاستقلالية والانعزالية . فالاستقلالية الاقتصادية من وجهة نظر التنمية الذاتية ضرورة ملحة لامكان مواجهة

اتجاهات الدول العظمى والكبرى الرامية الى اعاقه الأخذ بسياسة التنمية الذاتية وتطبيقها بما يضمن استمرار خضوع الدول المتخلفة وثبتت دعائم بنيتها الاقتصادية تحت شعار ما أسموه بالتعاون الاقتصادي وتقسيم العمل الدولي .

إننا بذلك لا نحاول تبرئة ساحة الدول المتخلفة ، خاصة انه من خلال الدراسة المتممة للنظم الاقتصادية - الاجتماعية السائدة في معظمها يلاحظ أن الطابع العام لاستراتيجياتها يتميز بوضع العلاقات الاقتصادية الخارجية على قمة الأولويات ، بمعنى توجيه طاقة الاقتصاد القومي بما ينفيق ومتطلبات السوق العالمي بالدرجة الأولى ، مما يعبر عن النقيض التام لاستراتيجية التنمية الذاتية . وعلى ذلك فإن على الدول النامية أن تعمل من جانبها - وفي إطار تحقيق التنمية - على ارساء قواعد تجارتها الخارجية على أساس انها واحدة من النشاطات المكتملة والتنمية للجهود المبذولة في قطاعي الزراعة والصناعة والمحقة لمتطلبات السوق الداخلي وليس العكس (١٢٥) . لأن ذلك يعنى أن تصبح النشاطات الاقتصادية للقطاعات المختلفة موجهة لخدمة التجارة الخارجية .

إن السبيل الى ترشيد التجارة الخارجية هو التدخل المركزى من جانب الدولة (١٢٦) ، والذي يتطلب بدوره وجود جهاز ادارى قوى يضطلع بمهمة اختيار وتحديد السلع التصديرية أو المستوردة طبقا لخطة موضوعية دقيقة هدفها الأول تنمية الكفاءة الانتاجية القومية . الا أن هذا الجهاز الادارى وما ينبغى أن يكون عليه من مستوى عال من الكفاءة والموضوعية والحيادية يتطلب ضرورة وجود القاعدة الاقتصادية - الاجتماعية الراسخة داخل المجتمع ذاته . ولعل افتقار الدول المتخلفة لمثل هذه القاعدة الراسخة يجعل من الصعوبة بمكان تكوين هذا الجهاز الادارى . الا أنه ليس بالمستحيل .

إن استراتيجية التنمية الذاتية تنطلق في احدى خصائصها الاساسية من تبني الدنوة الى اعادة تشكيل الاقتصاديات القومية والاقتصاد العالمى ، وذلك عن طريق تحقيق اتجاه اللامركزية خاصة في المحليات . ومن شأن هذا أن يؤدى الى القضاء على ظاهرة تبعية هذه المحليات لمراكز النمو الاقتصادى داخل الدول النامية التى تعتبر بدورها مراكز تابعة لمراكز النمو الاقتصادى في الدول المتقدمة .

هذه اللامركزية ، تعنى الحاجة الماسة الى اقامة بناء جديد متكامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعليميا . وركزته الاساسية التحرر من التبعية عن طريق اقامة المشروعات — على المستوى المحلى والاقليمى — التى تتمتع باستقلاليتها وتكاملها ولها دورتها الاقتصادية المحدودة Micro . وذلك يجعلها تشكل قوة مؤثرة في تغير العلاقة بين مراكز النمو الاقتصادى ذات البناء التابع ومصادر للثروة الطبيعية داخل الدولة المختلفة مع ضرورة العمل في نفس الوقت على ايجاد وتدعيم الترابط القائم على الالتحام المتبادل بين الاقتصاديات المحلية Micro والدورة الاقتصادية القومية Marco . ويتعين مع هذا ضرورة وضع الضمانات الكفيلة لتجنب ما يمكن ان ينشأ من تحالف استغلالي بين مراكز النمو الاقتصادى ذات الابنية التابعة بهدف اضعاف واعاقة تنفيذ هذه الاستراتيجية (٣٧) .

وكما ان استراتيجيات التنمية الذاتية تؤثر على الاقتصاد القومى ، فان لها ايضا تأثيرها على الاقتصاد العالمى . وتتضح ملامح هذا التأثير في انخفاض حجم التعامل بين المراكز الصناعية المتقدمة والمراكز الاقتصادية التابعة ، والقائم على العلاقة الراسية (من اعلا الى اسفل) واستبداله بمحاولة اقامة التعامل مع الدول المتخلفة ويتم ذلك على اساس العلاقة الأفقية ومعنى بها تلك العلاقة القائمة على الاختيار الحر والمحقة لمبدأ التكافؤ والمعاملة بالمثل ، لتحقيق التكامل على كافة المستويات سواء القومى او الاقليمى او القارى (٣٨) .

ان اتباع هذه السياسة يؤدى الى العديد من النتائج نذكر منها على سبيل المثال ، تقويض تلك العلاقة الفوقية — التحتية المتسلطة بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وما يتبع ذلك من التحول الى اللامركزية الاقتصادية على المستوى العالمى مما يعنى ضرورة تغيير نظام النقد العالمى (٣٩) . كل هذه التغيرات تنعكس آثارها على بناء القوة خاصة في المنظمات الدولية والتى تحتل الدول النامية فيها مواقع لا يمكن وصفها الا بالضعف .

ان التعامل المنشود بين الدول المتخلفة والمبنى على مبدأ التكافؤ ، يتطلب العمل المشترك لتخطيط وتنفيذ مشروعات البنية الاساسية والالزمة لعملية التنمية . هذه المشروعات الاساسية تتضمن تبادل المعلومات ، وتعزيز وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها واقامة قطاع فعال للخدمات بالاضافة الى وضع اسس التعاون لاجراء المسوح الجيولوجية للكشف عن مصادر المواد الأولية والخام . وهكذا يمكن للدول المتخلفة ان تضع سياسة مشتركة لتقسيم العمل فيما بينها (٤٠) .

رابعاً : الضرورات السياسية لاستراتيجية التنمية الذاتية :

ان نجاح استراتيجية التنمية الذاتية يتوقف بالدرجة الاولى على مدى امكانية التعبئة السياسية لأصحاب المصلحة الحقيقية في اجراء عملية التنمية . ولا يضيف هذا القول جديداً الى ما أشار اليه مكتب العمل الدولي في احدى وثائقه من حيث أهمية التعبئة الجماهيرية وضرورتها لنجاح استراتيجية التنمية « . . ففى هذا المجال لابد من لقاء الضوء على أحد العوامل الأساسية المتمثل في المشاركة الفعالة لكل من النقابات العمالية والمنظمات الزراعية وبناء الجهاز الادارى الديمقراطى اللامركزى ذى الكفاءة العالية في الانجاز ، لضمان تفاعل تنفيذ استراتيجية التنمية المبرر عنها بالقدرة على ترجمة ما يتخذ من قرارات الى عمل يشترك في أدائه وانجازه كافة الطبقات الاجتماعية . وعلى ذلك يصبح تنظيم الفئات السكانية غير المنظمة شرطاً أساسياً بل واحداً من الأولويات اللازمة لنجاح عملية التنمية » (٤١) .

وعلى ذلك فلا مغالاة في القول بأن التعبئة السياسية للجماهير ليست شرطاً أساسياً وضرورياً فحسب بل انها السبيل الوحيد لتغيير مراكز الثقل في بناء القوة في المجتمعات الهامشية لما لهذه المراكز من مصالح وتطلعات تشكل أحد الفوائق السياسية الأساسية امام التنمية بصفة عامة والتنمية الذاتية بصفة خاصة .

كما تعد التعبئة السياسية للجماهير شرطاً لا يمكن اغفاله للتغلب على ظاهرة التباين الهيكلى للسوق المحلى ، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية المرجع الاصيل والسند الاساسى لتحديد الاحتياجات الحقيقية الواجبة لاشباع والمعبرة عن مطالب القاعدة السكانية العريضة .

ان للعمل السياسى الجماهيرى اهميته في المراحل المتتالية للتنمية الذاتية بصفة عامة وفي مرحلتها التنفيذية الاولى بصفة خاصة ، وذلك لما يحيط بهذه المرحلة من مخاطر قد تصبح قاتلة . ان اشد هذه المخاطر عنفاً تظهر التناقضات بين واقع القدرة الانتاجية المحدودة وسرعة نمو الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية واللازم لاشباع الاحتياجات اليومية ، مما يسبب الاختناقات فيسود نوع من عدم الرضى قد يصل الى التذمر (٤٢) . ولذا فان الاطار العام للعمل السياسى في مرحلة التنمية هذه يتحدد بضرورة

ادارة الحوار الواقعى المستنير لتعصير الجماهير بطبيعة هذه المرحلة التى تحتاج الى العمل على زيادة القدرة الانتاجية لامكان اشباع الاحتياجات الضرورية والمشروعة من السلع الاستهلاكية .

بالاضافة الى ما سبق لابد من التأكيد على ضرورة الاعلان عن السياسة المتبعة فى المجالات المختلفة والنتائج المستهدفة منها ، والمستندة الى المعرفة الواقعية والحقيقية للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويجب فى هذا الحرص الشديد على الالتزام الدقيق لتطابق الأقوال بالأفعال ، مما يكسب استراتيجيية التنمية الذاتية والقائمين عليها الثقة الواجبة .

ثمة حقيقة هامة يجدر الانتباه اليها ، أنه كلما طالقت فترة المواجهة بين رفع القدرة الانتاجية وتوقعات اشباع الاحتياجات الأساسية ، كلما اتاحت الفرصة امام تسرب خيبة الأمل الى نفوس الجموع الشعبية مما يؤدى الى ما يعرف بظاهرة الجنوح السياسى التى تستهدف الاجهاز على استراتيجيية التنمية . ويتم ذلك عن طريق احداث تغيير فى بناء القوى السياسية والاجتماعية من خلال القضاء على النظام السياسى المتبنى لهذه الاستراتيجية؛ واقامة نظام سياسى آخر غالبا ما يكون على نحو ديكتاتورى أو ارهابى .

استخلاصا من كل ما سبق نؤكد على أن التعبئة السياسية للجموع الشعبية ومشاركتها الفعالة فى عملية التنمية ، هما شرطان جوهريان لابد من توافرها لضمان الالتحام النعال والاتصال المستمر بين جميع المستويات على اختلافها . ويؤدى ذلك الى اتاحة الفرصة للتصحيح الدائم لمسار التنمية والذى يؤدى غيابه الى تهديد عمليتى التخطيط للتنمية والتنمية بأخطار النمو البيروقراطى وسيطرته على مقدرات عملية التنمية والذى يعنى نهايتها المحققة (٤٢) .

ان غياب المشاركة الشعبية فى المجتمع تؤدى بالضرورة الى اصابة مختلف الأبنية المجتمعية القائمة بالوهن وضعف الاستعداد للتضحية ووهن الولاء الاجتماعى وفقر الهمم فى المساهمة بالجهد المادى أو المعنوى ، وباختصار اهتراء فى القيم المجتمعية الإيجابية والتى لا يمكن الاستغناء عنها لاتجاح استراتيجيية التنمية الذاتية .

— الخلاصة :

لقد حاولت من خلال عرض استراتيجيات التنمية الذاتية واقتراح نموذج لها ، لقاء الضوء على مدى التبليغ في المبادئ الفكرية والاسس المنهجية التي تقوم عليها كل من استراتيجيات التنمية الذاتية واستراتيجيات التنمية الأخرى . ونستطيع أن نؤكد أن الفروق عميقة والهوة بينهما واسعة ، حتى يمكن القول دون تجاوز بأن التنمية الذاتية وما تستند اليه من نظريات تقف في الجهة المضادة تماما لما عداها من النظريات والاستراتيجيات القائمة على الفكر التقليدي للتنمية .

ولعلنا نشير الى ممكن الاختلافات الرئيسية بينهما بعرض لاهم وسائل استراتيجيات التنمية ذات الفكر التقليدي لتحقيق التنمية فيها يلي :

أ — المناداة باتباع سياسة الحد من الاستيراد ، وذلك بتنفيذ استراتيجية تصنيع الدول المتخلفة بهدف احلال الانتاج المحلي محل مثيله المستورد بغض النظر عما اذا كان متفقا مع الطلب القائم في السوق المحلي والمعبّر عن الاحتياجات الحقيقية للجماهير الشعبية .

ب — المناداة باتباع سياسة تنويع التصدير ، وذلك بإنتاج السلع نصف المصنعة وكاملة الصنع لتصديرها وبغض النظر عن حاجة السوق المحلي لها (٥٤) .

تلك هي الخطوط العريضة للاتجاه الفكري الذي في اطاره تتحرك استراتيجيات التنمية — وهي في نفس الوقت مواضع لاختلاف مع استراتيجيات التنمية الذاتية — والتي لا يزال يدافع عنها الكثير من علماء التنمية وينادون باتباعها . هذا مع ان الكثيرين منهم قد توصلوا — نتيجة التحليل العلمي للواقع المعاش والبحث في اسباب استمرار تدهور الاوضاع في العالم الثالث — الى ادراك طبيعة تلك العلاقة غير المتكافئة بين كل من الدول المتخلفة والدول المتقدمة بل والعمل على تدعيمها من خلال تبني الدول المتقدمة لهذه الاستراتيجيات وتشجيعها الدول المتخلفة على اتباعها .

ان المناقشات الدائرة الآن حول موضوع التنمية انما تعتبر في حد ذاتها رد الفعل الطبيعي للدعوة الى اتباع التنمية الذاتية والدفاع عنها باعتباره

البديل المنطقي لما اتبع من استراتيجيات ذات نتائج سلبية . والملاحظ إن أكثر ما يميز التنمية الذاتية عن غيرها من الاستراتيجيات مرونتها التي تتيح إمكانية استنباط العديد من النماذج مما يتناسب مع تعدد المجتمعات النامية على اختلاف عاداتها وثقافتها وأنماط استهلاكها بل وثقافتها بصفة عامة .

نقد رأينا أن القاعدة الأساسية للتنمية الذاتية بنماذجها المختلفة ، هي العمل على تحقيق التوازن بين مجموعة من العناصر المحددة تحديدا واضحا . وتتمثل هذه العناصر في بناء جهاز انتاجي متعدد الأنشطة ، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة ، وإشباع احتياجات القاعدة العريضة من السكان بما يحقق النمو الديناميكي المضطرد للسوق الداخلي . أما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية في مجال الاقتصاد والتجارة ، فهي علاقات ذات دور ثانوي محدود ، وذلك في المراحل الأولى لعملية التنمية على الأقل .

نبة ملاحظة أخيرة تجدر الإشارة إليها ، هي أن الباحث لتاريخ التنمية خلال القرون الثلاثة الماضية ينتهي الى الحقيقة التالية :

انه لا توجد حالة تنمية واحدة تم انجازها بنجاح دون الاعتماد على التوازن بين العناصر الأساسية للتنمية الذاتية والقائمة على القواعد التالية :

- ١ — النجاح في بلورة الهوية القومية ، والتي تعنى تحديد ملامح ذات الفرد والجماعة ، بل والثقافة السياسية بوجه عام .
- ٢ — تنمية القدرة على الضبط والقيادة الذاتية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية .
- ٣ — العمل على تحقيق التوسع في تنويع الأنشطة في القطاعات الاقتصادية والانتاجية المختلفة وما يستتبع ذلك من ضرورة اصلاح النظام التعليمي .
- ٤ — الاختيار المحدد الواضح المعالم لأشكال وحجم التعاون المتبادل مع الدول الأخرى بما يحقق المصالح المشتركة .

ان هذه الحقيقة بما تعبر عنه من وعى وخبرة بالأبمباد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطارها التاريخي انها تكتسب قوة اذا ما تورنت بالنتائج التي حققتها الممارسات التطبيقية المعاصرة لاستراتيجيات التنمية

المستندة على الفكر التقليدي والتي أغفلت هذه الحقيقة . فقد عملت على :

تدعيم عمليات التبادل في اطار تقسيم العمل الدولي الغير متكافئ
مما ادى الى تشويه امكانية التوسع في تنويع الأنشطة في القطاعات
الاقتصادية ، بل والقضاء على تلك الامكانية احيانا . وكان من جراء ذلك
الحد من القدرة على الضبط والقيادة الذاتية ، وكذلك الحرمان من امكانية
تحديد الهوية القومية والتوحد الحضارى والثقافى .

وهكذا ، خلقت وتدعمت تلك الاتجاهات السائدة والمحددة لسان
التنمية في الدول المتخلفة والتي يمكن ان نطلق عليها وبحق انها اتجاهات
نحو تنمية التخلف ، بل وتاصيله احيانا .

المراجع والهوامش : —

- 1) Cf. Furtado, Ulso : Externe Abhängigkeit und ökonomische Theorie, in : Senghaas, D. (ed) : Imperialismus und strukturelle Gewalt -- Analysen ueber abhängige Reproduktion, Frankfurt 1972.
- 2) Rostow, W. W. : The Stages of Economic Growth, London 1960.
- 3) Hirschman, A. O. : Die Strategie der wirtschaftlichen Entwicklung, Stuttgart, 1978.
- 4) Elkan, Walter : An Introduction to Development Economies, bangay, Suffolk, 1973 ; Dorner, K. : Probleme einer weltwirtschaftlichen Integration der Entwicklungslaender, Tuebingen 1974.
- 5) ILO : Employment in Africa ; Some critical issues, Genf, 1973. Jolly, Richard e.a. (eds.) : Third ,world employment, Bengay Suffolk, 1973.
- 6) Cf. Chenery, H. e. a : Redsitribution of Growth, Norfolk 1974 ; Lewis, K. A. : Economic Development with unlimited Supplies of Labour, The Manchester School of Economic and Social Studies, XXII 1954.
- 7) Benrendt, R. F. : Soziale Strategien fur Entwicklungslander, Frankfurt 1965 ; Apter, David, : The Politics of Modernisation, Chicago, 1967.
- 8) Cf. Huntington, Samuel. H. : Political Order in Changing Societies, New Haven, 1968 ; Organski, A. F. K. : The Stages of Political Development, New York, 1966 ; Lipset, S. M., Bokkan S. (eds.) : Party Systems and Voter Alignment, New York, 1967.
- 9) Cf. Schuhler, C. : Zur politischen Oekonomie der armen Welt, Muenchen, 1968, pp. 32f. ; Nuscheler, F. Bankrott der Modernisierungstheorien ? in : Nohlen, D., Nuscheler, F. (eds.) Handbuch der Dritten Welt, Vol. I, Hamburg 1974, pp. 195 -- 207.
- 10) Cf. United Nations Research Institute for Social Development, Report of the Expert Group Meeting on the Unified Approach to Development Analysis and Planning, Stockholm 6 -- 10 Nov. 1972, p. 1

- 11) *ibid*, p. 4
- 12) *ibid*, pp. 4, 6, 12
- 13) *ibid*, p. 11
- 14) Cf. Cocoyoc-Declaration, Bulletin of Atomic Scientists, March 1975, pp. 6 — 10.
- 15) Cf. UNCTAD-Conference in Manila/Phillipines in 1979.
- 16) Sunkel, O. : Transnationale kapitalistische Entwicklung und nationale Desintegration, in : Senghaas, D. 1972, p. 262.
- 17) Cf. Galtung, J. : Eine strukturelle Theorie des Imperialismus, in : Senghaas, D. (ed.) : 1972, pp. 29 - 104.
- 18) Cf. Furtado, in : Senghaas 1972 ; Sunkel, in : Senghaas 1972 ; Senghaas, D. : Weltwirtschaftsordnung und Entwicklungspolitik-Pladoyer für Dissoziation, Frankfurt, 1977, p. 266.
- 19) Cf. Stavenhagen, R. : Sieben falsche Thesen ueber Lateinamerika in : Frank, A.G. : Kritik des burgerlichen Antimperialismus, Berlin, 1969, pp. 15 - 30 ; Cordova, A. : Strukturelle Heterogenitaet und wirtschaftliches Wachstum, Frankfurt, 1973 p. 125.
- 20) Dag Hammerskjold-Bericht, 1975, in : Friedensanalysen fuer Theorie und Praxis 3, Schwerpunkt : Unterentwicklung, Frankfurt 1976, p. 22.
- 21) Cf. Senghaas, 1977 pp. 263 ff.
- 22) Cf. Deutsch. K. : Politische Kybernetik, Freiburg, 1969, part III.
- 23) Cf. Senghaas, 1977, pp- 266 ff.
- 24) Cf. Thomas, C. : Dependence and Transformation, The Economics of the Transition to Socialism, London, 1974, Chapt. IV.
- 25) Cf. List, F. : Das natuerliche System der politischen Oekonomie, Berlin, 1961.
- 26) Cf. Senghaas, 1977 pp. ff. ; Wohlmuth, K. : Multinationale Konzerne, nationaler Markt und Unterentwicklung, in : Senghaas, D. / Manzel, U. (eds.) : Multinationale Konzerne und Dritte Welt, Wiesbaden, 2976, pp. 67 - 102.
- 27) Cf. Fran, A. G. : Über die Begrenzung des Binnenmarktes durch internationale Arbeitsteilung und die Produktionsver-

- hältnisse, in : Gantzel, K. — J. (ed.) : Herrschaft und Befreiung in der Weltgesellschaft, Frankfurt, 1975, pp. 161 - 211.
- 28) Cf. de Bernis, Gaston Destanne : Industrializing Industries and the Economic Integration of Less - Developed Countries, in : di Marco, Luis Eugenio (ed.) : International Economics and Development, London, 1972, pp. 267 - 300 ; de Bernis : Industrie industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale, in : Economie appliquée, vol. 19, No. 3 / 4 ; Hirschman, A. O. : The Strategy of Economic Development, New Harven, 1958.
- 29) Cf. Szentes, Tamás : Politische Okomie der Entwicklungslae-der, Frankfurt, 1974, pp. 274 ff.
- 30) Cf. Steppacher, Rolf : Investitionsstruktur und wirtschaftliche Entwicklung der unterenwickelten Lander, in : Schmidt, A. (ed.) Strategien zur Überwindung von Unterentwicklung, Frankfurt, 1976, pp. 178 - 198.
- 31) Cf. Stewart, F. : Technology and Employment in LDCs, in : Edwards, E. (ed.) : Employment in Developing Nations, New York, 1974, p. 84 - 132.
- 32) Cf. Sigurdson, Jon : Rural Industry and the Internal Transfer of Technology, in : Schram, Stuart (ed.) : Authority, Participation and Cultural Change in China, Cambridge, 1973, pp. 199 - 232.
- 33) Cf. Snead, William ; Self - Reliance, Internal Trade and China's Economic Structure, in : China Quarterly, No. 62, 1975, pp. 302 - 308.
- 34) Cf. Kim il Sung : Reden und Aufsätze, Frankfurt, 1971, Vol. 1, p. 289.
- 35) Cf. Thomas, C., 1974, pp. 133 ff.
- 36) Cf. Deutsch, K. 1969 ; Evers, T. : Unterentwicklung und Staat, Bertin, 1975.
- 37) Cf. Schilling-Kaletsch, Ingrid : Wachstumspole und Washstum-zentren. Untersuchungen zu einer Theorie sektoral und regional polarisierter Entwicklung, Institut fuer Geographie und Wirtschaftsgeographie der Universitat Hamburg, Hamburg, 1976.

- 38) Cf. Hembach, K. / Hentze, H. W. : Planungsprobleme an der Peripherie von Entwicklungslaendern, in : Entwicklung und Zusammenarbeit, No. 5, 1976, pp. 17 - 19.
- 39) Cf. Lemper, A. : Handel in einer dynamischen Weltwirtschaft, Munchen, 1974, Chapt. IV.
- 40) Cf. Deutsch, K. : Nationalism and Social Communication, Cambridge, 1966.
- 41) ILO : Beschaeftigung, Wachstum und Grundbedurfnisse. Ein welt-weites Problem, Gef., 1976.
- 42) Cf. Gronemeyer, Marianne : Motivation und politisches Handeln, Hamburg, 1976.
- 43) Cf. Gray, J. : The Two Roads. Alternative Strategies of Social Change and Economic Growth in China, in : Schram, S., 1973pp. 109 - 158.
- 44) Prebisch, Raúl : Statement to the 142nd Plenary Meeting ,4. UNCTAD - Konferenz in Nairobi 1976 (Document UNCTAD IV / CA - 19. NBO. 76 - 689.

حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر في مرحلة ما قبل الرأسمالية

احمد عبد الله زايد (*)

مقدمة :

ظهرت فكرة هذا المقال من خلال قراءتى لتاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعى ، حيث تولد الاعتقاد بأن محاولة فهم السياق التاريخى للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى تثير كثيرا من التساؤلات النظرية التى يجب ان يحسمها الباحث بشكل او بآخر قبل تكوين رؤية نظرية عامة عن طبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى سياقه التاريخى او فى شكله المعاصر . من ذلك على سبيل المثال : ما هى طبيعة البناء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ؟ وما هى طبيعة التطور الرأسمالى ، ونوعية العوامل التى ساهمت فى تحويل التكوين ما قبل الرأسمالى - الى تكوين رأسمالى ؟ ما هى طبيعة البناء الفوقى ، وما علاقته بالاساس الذى يقوم عليه المجتمع ؟ ولكن حسم هذه المشكلات تمليه عوامل اخرى يمكن حصرها فى عاملين رئيسيين :

(١) أن هذه المشكلات وغيرها قد فرضت نفسها على المناقشات النظرية على المستوى العالمى . ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه المناقشات التى نأمل ان نفرد لها دراسة مستقلة . ويكفى هنا ان نشير الى اهمها برؤس موضوعات فقط . فهناك المناقشات التى اثارها الحوار بين فرانك Frank ولكلا Laclau وكتابات علماء الانثروبولوجيا الفرنسيين عن طبيعة البناء ما قبل الرأسمالى (١) . هناك - من ناحية اخرى - المناقشات التى اثارها كتاب موريس دوب M. Dobb عن التحول من الاقطاع الى الرأسمالية (٢) . وهناك من ناحية ثالثة المناقشات التى اثارها كتابات حمزة علوى H. Aloui عن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار (٣) . ولقد ذهب المشاركون فى هذه المناقشات مذهبىتين فى حسمهم للمشكلات النظرية التى اثارها المناقشات . ويفرض علينا ذلك ان نتخذ موقفا من هذه المشكلات النظرية ، ونحن بصدد تكوين رؤية نظرية عن البناء الاجتماعى السياسى لمصر الحديثة .

(ب) اتخذ بعض الباحثين المهتمين بشؤون المجتمع المصرى من المؤرخين وعلماء الاجتماع — بنائهم من هذه المناقشات النظرية أو بدونه — مراقف نظرية بشأن هذه المشكلات . وكشفت الآراء التى قدمها هؤلاء عن اختلاف وتضارب فى وجهات النظر ، أملتها فى بعض الأحيان الميول الأيديولوجية ، وفى أحيان أخرى نوعيه المادة التاريخية المتاحة ، وفى أحيان ثالثة مجالات الاهتمام التى يميل الباحث الى التركيز عليها . وفى هذه الظروف لم تساهم الآراء المختلفة فى حل أية مشكلة نظرية بقدر ما ساهمت فى تمييقها . وهنا تظهر الحاجة الى أهمية عرض وجهات النظر المختلفة ومقارنتها ونقدتها والتقريب بين ما هو أصيل منها . فذلك هو سبيلنا نحو الالتقاء على كلمة سواء فى مجال العلم .

ولا يستطيع هذا المقال أن يستوعب كل المشكلات النظرية التى تثيرها دراسة البناء الاجتماعى لمصر الحديثة فى كل مراحلها التاريخية . ولهذا فأننى سوف أركز الحديث هنا على المشكلة النظرية المتعلقة بدراسة البناء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية (الفترة التى تمتد من الحكم العثمانى وحتى غرب نهاية حكم محمد على حيث بدأ التطور الرأسمالى مرتبطا بالتحول فى شكل ملكية الأرض ، وأشكال استغلالها ، وانتشار علاقات السوق ، ونمو سوق العمل ، والتكامل التدريجى لمصر مع النسق الرأسمالى العالمى) ، على أن أتناول المشكلات الأخرى فى دراسات مستقلة . وسوف ينقسم الحديث هنا الى قسمين رئيسيين : أعرض فى القسم الأول للمواقف النظرية المختلفة التى تبناها المهتمون بدراسة المجتمع المصرى بشأن دراسة البناء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية . ثم أحاول فى القسم الثانى أن أستخدم بعض المعطيات التاريخية المتاحة لتقديم وجهة نظر فى دراسة هذا البناء .

أولا : مواقف نظرية فى تفسير البناء ما قبل الرأسمالى لمصر الحديثة :

كتب جون فيربانك John Fairbank يقول « يدرك المؤرخون اليوم ، مثلهم مثل المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، أن عملهم يمثل ضربا من النشاط الذى يعتبرون هم أنفسهم مشاركين فيه ولهذا فإن وجهات نظرهم عما يحدث « بالنسبة » تأقنا أولا عبر الحواجز اللونية — التى تصرب أحيانا وتخطئ أحيانا أخرى — للمادة المتاحة . أو عبر المكعبات المنشورية للمصلحة الخاصة ، واختيار المشكلات ونوعية التفسير الذى يروونه للوقائع » (٤) . لا يصدق قول فيربانك هذا على أى مجتمع آخر مثلها يصنف

على دراسة التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة خاصة فى مرحلة ما قبل الرأسمالية . فلدينا العديد من وجهات النظر التى تتأثر بكل العوامل التى أوردها فريمانك . وسوف أعرض فيما يلى لبعض هذه المواقف النظرية سواء لباحثين أفراد أو لمجموعات من الباحثين تنتمى كل منها لتيار فكرى معين .

١ - داب كثير من الباحثين على وصف الأساس الذى يقوم عليه التكوين ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى بأنه أساس اقطاعى . فنجد بعض الباحثين يربطون بين نظام الالتزام الذى ساد فى مصر ، وكذلك شكل الانتفاع بالأرض وبين النظام اقطاعى . ولكن هذه الطائفة من الباحثين تؤكد على القول بأن سيطرة الدولة على الأرض وتنظيمها لجمع الضرائب يخلقان نمطا خاصا من اقطاع أشبه بالقطاع الشرقى الذى تلمع فيه الدولة دورا هاما فى تنظيم عملية الانتفاع بالأرض وجباية الضرائب (٥) . ولقد دفع هذا بعضهم - مثل جبرائيل بير G. Bear - الى تبني وجهة النظر التى منداها ان البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى قد تشكل من خلال سيطرة الحكومة المركزية على تنظيم أمور الرى والزراعة (٦) ، ودفع بعضهم الآخر - مثل جب Gibb وباون Bown - الى القول بأن المجتمعات الاسلامية قد تشكلت فى عصر ما قبل التحول (أى قبل الاحتكاك بالغرب) حول الاستعباد الشرقى Oriental dispotism فقد انقسم المجتمع الى طبقتين : طبقة لها الحكم المطلق وطبقة محكومين يعيشون فى تجمعات منعزلة ذات طبيعة قروية أو بدوية أو حضرية أو تضم أفراد احد الطوائف الحرفية . ولا يحدث أى اتصال بين الحكام والمحكومين الا من خلال العلاقات الاقتصادية والدينية . وتستخدم الدولة (الطبقة الحاكمة) طوائف من الجنود والموظفين ورجال الدين لتنظيم شئونها والمحافظة على نظامها . ولا بد أن يتسم مجتمع هذا شأنه بالركود والانعزالية ، ولا بد أن تاتى قوى تميزه من الخارج (٧) .

٢ - وفى مقابل هذا يذهب بعض الباحثين الى القول بأن نظام الالتزام وما ارتبط به من نفوذ للمتزمين يمثل نمطا اقطاعيا خالصا ، بالرغم من وجود تأثير ملحوظ للدولة فى تنظيم عملية الالتزام . ومن المدافعين عن هذه الوجهة من النظر محمد أنيس الذى ذهب الى أن المتزمين قد كونوا بالفعل طبقة اقطاعية فى نظام اقطاعى . فقد كونوا طبقة عسكرية ، وكان لهم - مثلما كان للدولة الحق فى تسخير الفلاح ، ولم يكن الفلاح حرا فى ترك أرضه . وهو ان تركها أعيد اليها بالقوة . وكان نظام الانتاج يقوم على الانتاج للاستهلاك وليس للتصدير . وأخيرا فإن الضرائب كانت متنوعة وبعضها يحصلها المتزمون أنفسهم أو مساعدوهم (٨) . وقد عبر عن نفس الفكرة ايليا حريق

ولكن بأسلوب الباحث في علم الاجتماع عندما كتب يقول « يمكن أن نتشابه الظروف الاقتصادية الموجودة في المجتمع القطاعي مع تلك الموجودة في نظام الالتزام ... فالتنظيم السياسي هو الخاصية المميزة للنظام القطاعي ، أضف الى ذلك ان القوة الاقتصادية في النظام القطاعي لا تنفصل عن اقوة السياسية الى الدرجة التي يمكن معها اعتبارها ظاهرة في حد ذاتها وتصبح الملكية الخاصة في ايدي السادة القطاعيين في الوقت الذي يكون فيه اعداؤون مؤجرين أو أمتان في أرضهم . ومع هذا فان السيد القطاعي قد يتمتع بسلطة في الوقت الذي لا يكون فيه صاحب ملكية واعكس بالعكس . » (٩) . ويسمى ايليا حريق هنا الى تأكيد فكرة ان نظام الالتزام يعتبر نمطا قطاعيا نقيا طالما ان نظام الالتزام يكشف عن الارتباط بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية ، طالما ان التنظيم السياسي هو الذي يشكل الاطار الذي يوجد فيه المجتمع ، وطالما ان الملتزم يمتلك القوة والسلطة بصرف النظر عن ملكيته الفعلية للأرض .

ولكن الحديث عن القطاع في مصر لم يكن في كل الاحيان على عذا القدر من الاحكام النظرى . فقد انتقد فتحى عبد الفتاح الباحثين الذين يربطون بين تطور الملكية الخاصة للأرض وبين نمو الرأسمالية من حيث ان الملكية الخاصة توجد في النظام القطاعي مثلما توجد في النظام الرأسمالى . ويذهب فتحى عبد الفتاح الى القول بأن علاقات الانتاج المتخلفة قد ظلت قائمة في مصر حتى قرب منتصف القرن العشرين . يدل على وجهة نظره هذه بيانات عن سوء توزيع الملكية وتفتيتها وأشكال الاستغلال بالاجار خاصة . مؤكدا ان التغيرات التي فرضتها هذه الظروف لم تغير بشكل جوهري في علاقات الانتاج القائمة ، بل انها عمّت تخلف هذه العلاقات حينما وسعت من اشكال الاجار ومن أسلوب الزراعة الصغيرة (١٠) . وبالرغم من ذكر مفهوم القطاع في عنوان الفصل الذى أورد فيه عبد الفتاح هذا الكلام ، الا أنه لم يوضح ماذا يقصد بالعلاقات المتخلفة (فكلما متخلفة قد تعنى أى شكل سابق على شكل متقدم عنه فالرأسمالية تكشف عن علاقات انتاج متخلفة عن العلاقات المرتبطة بالاشتراكية) . واذا افترضنا انه يقصد بها العلاقات القطاعية (اعتمادا على عنوان الفصل) فهل هى علاقات خالصة أم أنها اختلطت في استمراريتهما الطويلة (حتى ١٩٥٠) مع علاقات أخرى ؟ يتحدث فتحى عبد الفتاح هنا عن علاقات رأسمالية ظهرت بشكل ثانوى منذ ١٨٥٠ . واذا عرفنا أن ظهور الملكية الخاصة بدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر ، فان سؤالاً هاما يثور هنا : اليس تناقضا ان نعتبر ظهور الملكية الخاصة مهيأ للقطاع والرأسمالية في آن ؟ واذا كان القطاع قد استمر حتى

١٩٥٠ فما مظاهر استمراره ؟ ولماذا عام ١٩٥٠ بالتحديد يمثل بداية لسيطرة الرأسمالية ؟ وأسئلة أخرى كثيرة لم يستطع تحليل فتحى عبد الفتاح المنصرع والمفتقد الى الأصالة النظرية ان يجيب عليها .

٢ - وإذا كان فتحى عبد الفتاح قد اتخذ موقفا متطرفا بشأن سيطرة العلاقات القطاعية (المتخلفة) . فان عبد العظيم رمضان قد اتخذ موقفا متطرفا بشأن رفض فكره وجود القطاع أصلا عند التعامل مع البناء الاجتماعى التاريخى للمجتمع المصرى . فقد ذهب الى ان القطاع لم يكن موجودا فى مصر . ويدلل على ذلك بالقول بأن أبرز معالم هذا النظام وهو تفتت المجتمع الى وحدات منفصلة تفصل بينها العوائق الاقتصادية والسياسية وتحول دون قيام انسجام بين العناصر أو نمو الشعور القومى أو قيام دولة موحدة لم توجد فى مصر التى كان الاتصال بين أجزائها من أسهل الأمور . فضلا عن ان علاقة أفلح بالملتزم لم تكن تتخذ شكلا سياسيا كالعلاقة بين الفن والسيد القطاعى (١١) . ولم يحدد عبد العظيم رمضان أى شكل من أشكال الانتاج كان سائدا فى العلاقات ما قبل الرأسمالية فى مصر . واكتفى بالقول بان البرجوازية المصرية كانت موجودة قبل القرن التاسع عشر « بقرون عديدة ولكنها لم تبرز على المسرح السياسى الا بعد انحلال نظام الاوجاقات العثمانية، وضعف سلطان المماليك كنتيجة للتطاحن المستمر بين البيوت المملوكية فى تلك الفترة » . (١٢) (التأكيد موجود فى الأصل) . ويوحى هذا النص بان العلاقات الرأسمالية لها تاريخ قديم فى البناء الاجتماعى المصرى ، ولكن عبد العظيم رمضان لم يحاول تتبع هذه العلاقات فى « القرون العديدة » التى أشار إليها ، وعلى أى أساس تعتبر العلاقة رأسمالية أم غير رأسمالية ، كما لم يوضح أى نظام انبثقت عنه هذه العلاقات ، أو اذا كان هذا النظام لم يوجد أصلا .

٤ - وإذا كان عبد العظيم رمضان شد رفض فكرة تبلور البناء الاجتماعى حول علاقات القطاع دون أى تكييف نظرى أو حتى اشارات امبريقية ، فان هناك مجموعة من الباحثين ذهبت نفس المذهب فى رفض فكرة وجود القطاع ولكن مع تأكيد نمط آخر هو القطاع الشرقى أو النمط الآسيوى (١٢) . وأول من دعا الى هذه الفكرة فى مصر هو ابراهيم عامر الذى انتقد المؤرخين الذين وصفوا بعض مراحل التطور فى المجتمع المصرى بأنها اقطاعية . وفى اعتقاده أن هؤلاء المؤرخين أساءوا فهم مفهوم «القطاع» الذى يقوم على الملكية الخاصة للأرض . ومثل هذه الملكية لم تكن موجودة فى

أى فترة من فترات التاريخ المصرى قبل الراسمالى . فقد كانت الدولة هى المالكة الوحيدة للأرض ، بل أنها كانت تسنفل مساحات واسعة من الارض استغلالا مباشرا . . ولم يتمتع الفلاحون سوى بحق الانتفاع . وفى هذه الحالة قامت الدولة بامتصاص الفائض من خلال الضرائب والسخرة . وكانت لدولة التى تسيطر على الأرض تقدم اقطاعات من الأرض لبعض الأفراد نظير خدماتهم المدنية ، والعسكرية ، والدينية (١٤) . وبناء على هذه الحقائق وحقائق أخرى مرتبطة بها كنظام الرى المركزى وضعف قوة القادة المحليين فى مقابل قوة السلطة المركزية ، دافع ابراهيم عامر عن الراى الذى مفاده أنه بالرغم من وجود أوجه شبه بين النظام ما قبل الراسمالى فى مصر ونظيره فى أوروبا إلا أن غياب الملكية الفردية للأرض وطبيعة العلاقات السياسية ووجود نظام معقد لجميع الضرائب تجعل النظام ما قبل الراسمالى فى مصر أبعد ما يكون عن النظام الاقطاعى . أنه اقرب الى النظام الاقطاعى الشرقى أو النظام الاقطاعى الآسيوى الذى أكد ماركس وجوده فى مجتمعات الشرق (١٥) . ويذهب ابراهيم عامر الى أن الاجراءات التى أدخلها محمد على والتغيرات التى حدثت فى حدوده قد كانت بمثابة مرحلة من ازواجية التطور بدأت تشتمل داخله عناصر النمط الآسيوى وتتولد داخله عناصر نظام راسمالى قائم على اقتصاد السوق ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض (١٦) .

ولقد تطور راى ابراهيم عامر فى بعض الاعمال الأخرى أهمها أعمال أنور عبد الملك الذى تبنى راى ابراهيم عامر ووصف النظام ما قبل الراسمالى فى مصر بأنه يقوم على الانتفاع الشرقى الذى يختلف عن نظيره الأوربى فى ملكية الدولة للأرض ، كما وافق على رأيه بشأن المرحلة الانتقالية لحكم محمد على . ولكنه أكد بصورة لم يتطرق إليها ابراهيم عامر على خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، وانطلق هنا أيضا من فكرة مركزية السلطة وهيمنة الدولة المستمرة (١٧) . وهنا اعتبر أنور عبد الملك المركزية بمثابة الخامسة الجوهرية أو النواة التى يتركز حولها البناء الاجتماعى ، فهى التى تحدد شكل الانتاج والاستغلال ، وهى التى تشكل العلاقات الاجتماعية ونمط إعادة انتاج البناء الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى يميل بعض الباحثين الى استخدام مفهوم نمط الانتاج الآسيوى ليعبر عن نفس ما عبر عنه مفهوم الاقطاع الشرقى عند عبد الملك وعامر . وقد ظهر هذا الميل فى سلسلة من المقالات كتبها أحمد صادق سعد بمجلة الطليعة فى أعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ . وتركزت

افكاره النظرية في المقال الاول حيث رمض مفهوم فوتفوجل عن « الاستبداد الشرقى » لأن فوتفوجل يركز على الأشكال النفسية من الاستبداد ويستنتجها من العوامل الجغرافية والبيئية استنتاجاً آلياً (١٨) . ثم يرفض فكرة الاقطاع كما طبقت في مصر طالما أن الأرض قد ظلت مملوكة ملكية مطلقة للدولة طوال فترات طويلة من التاريخ المصرى ؛ وطالما أن الأمر أو الحاكم كان يتقاضى مرتباً من الحكومة كموظف عام (١٩) . وفى مقابل هذا يحاول سعد أن يؤصل مفهوم نمط الانتاج الآسيوى كما صاغه كارل ماركس فيشير الى أن المجتمع 'آسيوى' لابد وأن يجتمع فيه أمران : (أ) جهاز دولة يعبر عن وجود طبقه مستقلة (بكسر الفين) من جهة ، (ب) ومشتركات (مشاعيات) فلاحية تعكس المستوى المنخفض للقوى الانتاجية من جهة أخرى . وتنطى الطبقة المستقلة نائض عمل انفلاحين في شكل ضرائب أو أو ريع عقارى ، ويتولى زعيم القرية توزيع اعبائها على كل أسرة من الأسر المنتمية اليه . وتصرف الدولة جزءاً من نائض العمل على الأعمال العامة ، وآخر على امتيازات الملك والموظفين ، وثالثاً على تنمية المدن والنجارة الخارجية لتوفر احتياجات الطبقة الحاكمة ، ورابعاً على الجيش والمرتبة أو العبيد الاجانب المجندين الذين يصبحون ذوى سلطة ومركز اجتماعى (٢٠) . ويميز سعد بين صورتين من صور النظام الآسيوى : (أ) النمط الآسيوى كظاهرة مرحلية عابرة ، وتوجد هذه الصورة عندما لا يصمد النمط أمام نمو الملكية الفردية التى تساهم في تحويله الى نمط آخر ، (ب) النمط الآسيوى كظاهرة مستقلة وتوجد هذه الصورة عندما يستمر النمط الآسيوى في الوجود حتى وإن طرأت بعض التغيرات على النظام السياسى . ولا تتغير هذه الصورة في اتجاه تقدمى الا اذا تهيأ من الظروف ما يؤدى الى تغيره (٢١) . (يمثل نمو حقوق الملكية أو غزو خارجى يغير البناء برمته) . وبعد تقديم هذا الاطار يقرر « ان التاريخ المصرى يقدم لنا مثالا من انقى الامثلة للنمط الآسيوى . وليس جديدا ان نلاحظ قيام دولة مركزية في بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة ، وان تتولى هذه الدولة مهاماً اقتصادية كثيرة وخاصة فيما يتعلق بالرى . ولكننا نود أن يؤكد وجود الجانب الآخر من الصورة أيضا ، وهو استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جدا امتدت حتى ١٨٥٠ بالنسبة للصعيد ، وبقاء الأرض ملكاً للدولة حتى صدور قانون المقابلة » (٢٢) . ويعنى هذا أن التاريخ ما قبل الرأسمالى لمصر قد شاهد امتداد التكوين الاجتماعى الذى يلتف حول النمط الآسيوى الذى يعد نمطاً مستقراً ومسيطراً في المجتمع المصرى منذ عهوده الاولى . كما يوحى النص بأن العامل الرئيسى وراء تحلل هذا التكوين هو الملكية الخاصة للأرض ، وأن

كان سعد لم يوضح ما اذا كان التحول القانونى فى الملكية هو العايل الحاسم ام ان هذا التحول القانونى جاء نتيجة نمو قوى اجتماعية واقتصادية فى المجتمع . كما لم يوضح اى شكل من اشكال الانتاج تحول اليه النمط الآسيوى : هل تحول الى نمط اقطاعى ام انه تحول مباشرة الى النمط الرأسمالى . فالمقالات التى نشرها تعالج فترات مبكرة من التاريخ المصرى ، ولم تتح لنا فرصة للاطلاع على أية منشورات أخرى له تعالج الفترة قبل ١٨٥٠ لكى يتسنى معرفة موقفه بالتحديد .

٥ - وأخيرا فقد ظهر فى العشر سنوات الماضية اهتمام بتحليل البناء الاجتماعى للمجتمعات العربية - فى اطار العالم الثالث - من خلال اثراث النظرى المرتبط بفكرة المركزية الاوربية . وقد أولى الباحثون المهتمون بالمجتمع المصرى ممن ينتون الى هذا التراث اهتماما بتكوينه قبل الرأسمالى . فقد ذهب سمر أمين الى القول بان النمط الاقطاعى لم يكن نمطا مسيطرا على الاطلاق فى التكوينات قبل الرأسمالية بل كان هامشيا يعيش على هامش نمط الانتاج الخراجى tributary وهو النمط السائد فى معظم التكوينات قبل الرأسمالية (٢٢) . وبناء على ذلك انكر سمر أمين سيطرة النمط الاقطاعى فى أى فترة من تاريخ الوطن العربى ككل وأكد على سيطرة النمط الخراجى - وهو يحمل بعض خصائص النمط الآسيوى (٢٤) - مرتبطا بالعلاقات التجارية والتجارة بعيدة المدى . وفى هذه الحالة فان الاقطاع لا يظهر الا فى فترات قصيرة هى الفترات التى تقتلص فيها التجارة بعيدة المدى ، والتى ارتبطت فى الوطن العربى بالفتو الاستعمارى . وفى هذه الحالة يتميز النمط الاقطاعى بعدم الاستقرار ، والاعتماد فى وجوده على السلطة المركزية . وهذا هو السبب فى الارتباط الوثيق بين منح الاتطاءات والخدمات القطاعية ، وغياب مبدأ وراثه الارض الذى يميز النمط الاقطاعى ، وان كان ظهور الاقطاع بشكل مرحلى يؤدى الى ضعف السلطة المركزية وهو امر يصاحب ظهور مبدأ الوراثة ايضا (٢٥) . ولكنه يستثنى مصر من هذه القاعدة ، فالتكوين الاجتماعى قبل الرأسمالى بها يقوم على نمط خراجى فلاحى يرتبط بسيطرة الحكومة المركزية ، وعندما تطور هذا النمط الخراجى الى شكل من اشكال الاقطاع ، ظلت الحكومة المركزية قوية ، وظل الفائض يستخلص عن طريق الدولة (٢٦) . وهنا يخرج سمر أمين الاقطاع من دائرة تحليل البناء قبل الرأسمالى فى مصر ، فوجوده يعتبر وجودا هامشيا الى حد بعيد .

وقد تبنى محمود عوده وجهة نظر سمير أمين ، ولكنه أخرج منها أى حديث عن الإقطاع . فتدأكد أن النمط الآسيوى الذى ينهض على الملكية المشاعية للأرض تحت قناع ملكية اسمية للدولة كان أساس التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى حتى منتصف القرن التاسع عشر . وبالرغم من أن عودة قد أشار الى الملتزمين قبل محمد على بأنهم شبه اقطاعيين ، إلا أنه أكد أن التنظيم الإدارى الذى كان يعمل فيه الملتزمون ومساعدوهم كان تنظيمًا خراجيًا مهمته جمع الضرائب والقروض المختلفة (٢٧) . واستمر التنظيم الخراجى للمجتمع — برغم اختفاء نظام الالتزام — حتى منتصف القرن التاسع عشر « وذلك من خلال استمرار نفس التنظيم الاجتماعى لاستنزاف فائض الانتاج الزراعى وفائض العمل الزراعى واستهلاكه ، أعنى الضرائب والسخرة بالإضافة الى الملكية المشتركة للجماعة القروية التى نختفى وراء قناع الملكية الاسمية للدولة » (٢٨) . ويذهب عودة الى أبعد من هذا عندنا يقرر أن التغيرات الرأسمالية أو حتى لاشتراكية ، لم تلغ هذا التنظيم الا فى صورته الشكلية . فما يزال الفائض ينتج ويستملك بشكل قبل رأسمالى ، ولم تؤثر الاشكال الرأسمالية الا على شكل تداوله فقط . وهذا موضوع آخر لامجال للحديث عنه هنا .

ويميل بعض الباحثين الذين ينتمون لهذا التيار الى الانطلاق من تفرقة عمانويل والشين Wallerstein بين نمطين من النظام العالمى : النظام الإمبراطورى العالمى ، والنظام الرأسمالى العالمى (٢٩) . ولقد وجدت النظم الإمبراطورية قبل ظهور النظام الرأسمالى العالمى حيث تم ادماجها داخله تدريجيا فأصابها التحلل وأصبحت ذات مركز نابع لهذا النظام . وفى هذه الحالة فإن تحليل البناء ما قبل الرأسمالى يتم من خلال ربط البناء الداخلى لى مجتمع بالفسق الإمبراطورى التابع له أن وجد ، ومن خلال دراسة الدور الذى يلعبه المجتمع فى تدعيم النظام الإمبراطورى والمحافظة عليه . على أن يتم تحليل بنائه الرأسمالى بنفس الطريقة ولكن فى ضوء العلاقة الجديدة التى نشأت مع النظام الرأسمالى العالمى . وهذا ما فعله الآن ريتشاردس Richards فى مقاله الممتاز عن « التراكم البدائى فى مصر » (٣٠) . فقد ظل البناء الرأسمالى فى مصر فى ضوء دورها الاقتصادى داخل الإمبراطورية العثمانية . ولم يشر ريتشاردس الى أى نمط إنتاجى ، وإنما اكتفى بالربط بين النظم التى ميزت التكوين ما قبل الرأسمالى فى مصر (نظام الالتزام — فقدان الفلاحين السيطرة على الأرض — النظام الإدارى — نظام

الرى) وبين دور مصر داخل النسق الإمبراطورى . وكان البناء الاجتماعى يتشكل من خلال هذا الدور ، بحيث يتحكم النسق الإمبراطورى فى إعادة انتاج المجتمع على النحو الذى يضمن استمرار الإمبراطورية كوحدة سياسية . ولكن يظهر هنا سؤال على نمدر من الاهمية : ما هى نوعية التكوين الاجتماعى داخل النسق الإمبراطورى اذا كان لا يمكن تحليله الا كوحدة سياسية واحدة ؟

اجاب على هذا السؤال باحث آخر قبل عام من نشر مقال ريتشاردس المشار اليه هنا . ففى دراسة بعنوان « تحليل نمط الانتاج الآسيوى » اكد كايدر Keyder سيطرة التنظيم الآسيوى داخل الإمبراطورية العثمانية حيث ظهرت أهمية الجوانب السياسية على الجوانب الاقتصادية ، وحيث كان انتاج الفائض واستملاكه يتم من خلال رقابة الدولة (٢١) . ولكن هذا التنظيم الآسيوى لم يستمر فى كل مرحلة ما قبل الرأسمالية ، فقد أدت تناقضات هذا النمط الى مزيد من القوة والنفوذ للممثلين المحليين للسلطة المركزية ، الأمر الذى ترتب عليه ضعف هذه السلطة وظهور عملية تحول الى النمط الاقطاعى feudalization وذلك قبل أن يتكامل نهائيا مع النظام الرأسمالى العالمى .

هذه تقريبا مجموعة المواقف النظرية التى اتخذها الباحثون بشأن البناء ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى . وهى مواقف تبدو متناقضة الى حد كبير الأمر الذى يؤكد ضرورة طرح القضية التى نحن بصدها . وسوف أحاول فيما يلى أن اعلق على هذه الآراء تعليقا عاما طارحا وجهة نظرى التى تستفيد من بعض هذه الآراء .

ثانيا : مناقشة ووجهة نظر :

تشر المواقف النظرية السابقة بعض الملاحظات أوردها فيما يلى :

١ - أن بعض هذه الآراء يحتاج الى مزيد من الايضاح النظرى والتحديد والى مزيد من التدعيم بشواهد تاريخية . من ذلك رأى فتحي عبد الفتاح حول سيطرة علاقات الاقطاع حتى منتصف القرن العشرين ، ورأى عبد العظيم رمضان حول عدم وجود الاقطاع أصلا فى التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى . .

٢ - أن بعض هذه الآراء ينطلق من رؤية مثالية للتاريخ كراى بير

وبولياك وجيب وباون وايليا حريق . فهي آراء لا تفترض تحول الاقطاع أو الاقطاع الشرقى الى تكوين رأسمالى ، انها تفترض وجود بناء اجتماعى تتلبدى يتشكل حول علاقات اقطاعية تقوم على الاوتوقراطية ، وهو بناء لا يتحول الا اذا اتصل بمصدر الثقافة الحديثة ، اعنى الثقافة الغربية .

٢ - برغم الاختلافات الطفيفة بين مجموعة الآراء هذه الا انها تنقسم بين راي يؤكد وجود الاقطاع وآخر يؤكد وجود النمط الآسيوى أو الخارجى . ويعنى ذلك أن المعطيات التاريخية يمكن استخدامها لتفضيد وجود أى من هذه الانباط ، وهو مؤشر يمكن أن نستخلص منه أن أى وجهة نظر تؤكد على وجود شكل واحد من أشكال الانتاج فى التكوين ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى تعتبر وجهة نظر قاصرة .

٤ - ويبدو أن السبب فى ذلك هو الخطأ الذى اثاره فهم ملكية الارض أو مشاعيتها أو ملكية الدولة لها . فقد رفض البعض فكرة وجود الاقطاع بناء على غياب الملكية الفردية ، ودافع البعض عن الاقطاع ولكنهم يحتفظوا على عدم وجود ملكية فردية فى النمط الشائع من الاقطاع . وأنقسم الذين رفضوا فكرة الاقطاع الى قسمين : قسم يدافع عن ملكية الدولة ، وآخر يدافع عن مشاعية الارض . وسبب الخلاف هنا يرجع الى أن معظم الباحثين قد فهموا الملكية - سواء كانت ملكية افراد أو ملكية دولة - بالمعنى القانونى . وقد يزول قدر من هذا الخلاف اذا فهمنا الملكية بمعنى السيطرة على الارض وتوريثها تحت أى شكل من الاشكال . وفى هذه الحالة تصبح الدولة مالكة للارض اذا تملك السيطرة عليها ، ويصبح الافراد مالكين لها اذا فتدت الدولة سيطرتها عليها وعلى توزيع الانتفاع بها حتى وان كانت تملكها ملكية اسمية . وفى الوقت الذى تقوى فيه شوكة الامراء المحيطين - من أماليك أو الملتزمين مثلاً - فانهم يصبحون أصحاب السيطرة الحقيقية على الارض . وهنا يفقد مبدأ الوراثة معناه ، طالما أن الارض التى ستركها ملتزم أو امر سوف تذهب الى ملتزم أو امر آخر . أما عندما يفقد هؤلاء الامراء قوتهم الفعلية نتيجة لتفسيرات سياسية فى النسق ، فان الدولة تصبح هى المسيطرة على الارض ، كما حدث فى فترة حكم محمد على . هذا عن ملكية الارض ، أما عن مشاعيتها فامرها مشكوك فيه الى حد كبير . فلكى نثبت فكرة المشاعية فاننا لابد أن نثبت أن الفلاحين كانوا يتمتعون بحقوق متساوية فى الانتفاع بالارض ، وأن

نُتبت عدم وجود امتيازات لبعض اقوياء الفلاحين في عملية استغلالهم للارض (حق استخدام السخرة ، الاعفاء من الضرائب ، الحصول على ابعاديات) ، كما لايد أن نُتبت اتعزالية المشاعيات (كان الملقم يحصل على جزء من قرية ، وجزء من قرية أخرى ، وثالث من قرية ثالثة وهكذا) . وربما تكون هذه الحدود المفروضة على فكرة وجود المشاعيات هي التي دفعت سمر أمين الى اشتقاق مفهوم نمط الانتاج الخراجي الذي لا يركز على فكرة المشاعية ، بل يركز على انقسام المجتمع الى طبقتين على أن تمثل الدولة الطبقة المستتلة للفائض في شكل خراج .

هـ - ويبدو ان احد اوجه القصور الاساسية في الكثير من المواقف السابقة هو اصرار كل منها على الدئاع عن وجود شكل انتاجي معين دون ادراك الحقيقة التي مؤداها أن البناء ما قبل الراسمالي هو تكوين اجتماعي - اقتصادي وليس مجرد شكل من أشكال الانتاج . وكما أكد سمر أمين فان أي تكوين اجتماعي لم يعرف شكلا واحدا من أشكال الانتاج ، وانما عرف اشكالا متعددة احداها مسيطر والآخرى تتفصل معه بشكل اواخر . ويؤكد أمين هنا ان دراسة التكوين الاجتماعي قبل الراسمالي يجب أن تتجه نحو كشف النمط المسيطر والانماط الهامشية (٢٢) . (وهذا ما فعله عندما اعتبر النمط الخراجي نمطا مسيطرا في علاقات ما قبل الراسمالية) .

وهنا تأتي نقطة الخلاف مع سمر أمين . فالحديث عن نمط مسيطر في التكوينات قبل الراسمالية قد يكون اكتشافا صعبا من الناحية الامبريقية . ذلك ان انتاج الفائض أو تداوله في التكوين الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل الراسمالية قد يكشف عن تجاوز لنمطين أو أكثر . وإذا سيطر احدهما على الآخر ، فان هذه السيطرة لا تستمر ازلا في التكوين ما قبل الراسمالي ، وانما يعرف الفسق شكلا من أشكال تبادل السيطرة بين الانماط قبل الراسمالية وفقا لظروف إعادة انتاج التكوين قبل الراسمالي . وبناء على ذلك فلا يمكن اكتشاف نمط مسيطر في التكوين قبل الراسمالي برمته في المجتمع المصري ، بل نجد ان السيطرة تختلف باختلاف الفترة التاريخية التي تتحكم فيها عوامل معينة . ولايعنى التحول من نمط الى آخر تحول التكوين الاجتماعي برمته ، ذلك ان السمات العامة لهذا التكوين تظل كما هي . وبناء عليه ، فان دراسة البناء الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل الراسمالية لايد أن تبدأ من تحديد السمات العامة للتكوين الاجتماعي على أن تحدد بعد ذلك نبايفاته الداخلية من خلال تحديد الانماط الانتاجية السائدة وفترات هامشيتها أو سيطرتها والسوامل الفاعلة في ذلك .

إذا حاولنا أن نحدد الخصائص العامة للتكوين الاجتماعي قبل الرأسمالي في مصر نجدها تنحصر فيما يلي :

أ - تشكل البناء الاجتماعي قبل الرأسمالي حول تكوين زراعى (فلاحى) اتسم استغلال الارض فيه بانتاج قيم استعمالية Use Values (الانحياز للاستهلاك وليس للتصدير او التبادل) ، تحول جزء منها الى قيم تبادلية مع ضم مصر الى الامبراطورية العثمانية حيث كانت مصر تصدر القمح والقمح والذرة والارز الى الاناضول وسوريا والحجاز (٢٢) .

ب - لم تتطور الصناعة والتجارة الا بالقدر الذى يساهم في اعادة انتاج هذا التكوين الزراعى قبل الرأسمالي . فقد اقتصرت الصناعة على الصناعات البدائية للنسيج والاعذية . كما تدهورت احوال التجارة واقتصرت على التبادل السلعى البسيط فى الداخل ، وتصدير بعض المحاصيل الزراعية وبعض مصنوعات النسيج الى اجزاء من الامبراطورية العثمانية . وان كانت التجارة على تدهورها قد اثرت فى طبقة من الناس لها علاقات قرابية وثيقة بالطبقة المسيطرة (٢٤) .

ج - سيطرة العلاقات القرابية وبروز دورها فى اعادة انتاج (استثمارية) الطبقة المسيطرة ، والوحدات المنتجة فى الريف والحضر على حد سواء . فعلى مستوى الطبقة المسيطرة تشير معظم الكتابات التاريخية الى سيطرة اقلية عرقية من المالك والأتراك ، يتم لها توارث النفوذ المرتبط بالسيطرة على الارض والادارة والجيش (وتعيش فى معزل عن اهل مصر بل وتكن لهم الازدراء . ولقد تخلص محمد على من نفوذ المالك ، ولكنه خلق مصادر اخرى للنفوذ للأتراك والالبانيين ، ولم يتح للمصريين المشاركة فى الادارة والجيش الا مع التطور الرأسمالى الذى بدأ فى فترة ما من حكم محمد على ايضا . ولكن هذه الطبقة المسيطرة لم تقتصر على الطبقة الارستقراطية فقط ، وانما ضمت فئات وسطى من المزارعين والموظفين والجنود وعلماء الازهر . ولقد كانت هذه الفئات هى اداة الطبقة الارستقراطية فى تنفيذ هيمنتها وسيطرتها . وكان الافراد الذين يكونوا هذه الفئات يرتبطون بالطبقة الارستقراطية بروابط قرابية تقوم على الدم والمصاهرة . ومن ناحية اخرى فقد ساهمت القرابة فى استثمارية الوحدات المنتجة فى الريف والمدينة . فقد عمق الفلاحون الروابط القرابية فيما بينهم بشكل يضمن لهم تحمل مشقة العمل الزراعى بأساليب بدائية ، والايفاء بمطالبات الطبقة المسيطرة التى كانت تعتبر القرية مسئولة مسئولية جماعية عنها (السخرة والضرائب) . وقد تجلى هذا التعميق للروابط القرابية فى اشكال الزواج

الداخلي (من داخل العائلة أو من داخل القرية) ، والمشاركة الجماعية في طقوسه ، وكذلك المشاركة الجماعية في الطقوس الدينية والشعبية كالمرالد والأعياد وغيرها . أما في المدينة فقد انتظمت الصناعة والتجارة في طوائف حرفية مغلقة يتم توارثها داخل الجماعات المندمجة فيها . وكان لكل طائفة طقوسها الخاصة ونظامها الداخلي الخاص الذي يضمن استمراريتها على هذا النحو (٢٥) .

في إطار هذا التكوين الاجتماعي العام ظهرت مجموعة من أشكال الإنتاج تختلف فيما بينها باختلاف أسلوب استنزاف الفائض والجماعات التي تستملكه، ولكن اختلافها هذا لا يمس جوهر التنظيم قبل الرأسمالي الذي حددنا عناصره فيما سبق . ويتم التحول من نمط لآخر وفقا للظروف التي تليها ضرورة إعادة إنتاج (استثمارية) التكوين قبل الرأسمالي . ولا يتم التحول من نمط إلى آخر بشكل تقدمي بحيث يلغى النمط القادم النمط الأقدم ، وإنما قد يعاود النمط في الظهور مرة أخرى وفقا لظروف استثمارية البناء قبل الرأسمالي . وفي حالة ظهور نمط وسيطرته لا يقضي نهائيا على النمط الذي كان يسيطر في الفترة السابقة وإنما يحوله فقط إلى موقف هامشي . ولقد حدث ذلك على النحو الذي نحدد خطوطه العامة فيما يلي :

عندما أشار ماكس فيبر Max Weber إلى ما أطلق عليه أقطاع المتنعمين « Feudalism of benefices — وهو نمط أقطاعي يختلف عن النمط الذي ساد في أوروبا يمنع فيه زعيم ذو سلطة أبوية Patrimonial Chet أقطاعات من الأرض لأفراد معينين (المحاربين — الأمراء — الخدم) نظير خدمات يقدمونها للدولة — عندما تحدث فيبر عن هذا النمط ضرب مثلا من مصر المملوكية (٢٦) وتشير البيانات التاريخية إلى وجود هذا النمط بالفعل في العصر المملوكي حيث قسمت الأراضي « إلى أربعة وعشرين قراطا ، اختص السلطان نفسه بأربعة قراريط والأمراء بعشرة والأجناس بالعشرة المتبقية (٢٧) . وقد أدى ذلك إلى سيطرة الأمراء المماليك وجنودهم سيطرة مطلقة على الأرض نظير خدماتهم كحاربين أو كحفاظلين على استتباب الأمن ، هذا بالرغم من عدم وجود أي حقوق لهم بشأن توريثها . وعندما احتل العثمانيون مصر كانت حاجتهم ماسة إلى عائد نقدي من أرض مصر ، فنهيا احتلالهم لمصر ، ظروفنا لإعادة إنتاج التكوين ما قبل الرأسمالي بشكل يضمن لهم مزيدا من الفائض . وفي هذه الحالة لابد من أحداث تغيير أدى أن يصبح النمط المسيطر صورة من صور النمط الخراجي . فقد فسح في شكل انتزاع الفائض وفي شكل استملاكه . وقد حدث هذا التغيير الذي

العثمانيون الاقطاعيات المملوكية الى ملكه الباب العالي (٢٨) . غير أنهم لم يدخلوا الى مصر نظامهم الاقطاعي الذي يشبه الى حد كبير الانقطاع المملوكي ، بل أنهم ابقوا على نظام الالتزام الذي كان قد بدأ يتطور في نهاية العصر المملوكي (٢٩) . ولم يكن الملتزمون يشكلون طبقة اقطاعية بالمعنى الذي عرف في عصر المماليك ، ربما يكونوا قد تمتعوا بسيطرة مشابهة لسيطرة هذه الطبقة في نهاية العصر المملوكي . اما في بدايات الحكم العثماني عقد تقتلص نفوذهم الى حد كبير ، واصبح للسلطة المركزية قدر كبير من التأثير والنفوذ ، وبدأت تحصل على معظم الفائض في شكل ضرائب واشياء عينية كانت أحيانا تنهب منها من الريف . وكان الملتزم ومساعدوه يحصلون على نصيب بسيط من هذه الاموال والاشياء ، فضلا عن اعطاء الحق لكل ملتزم في الانتفاع بمساحه صغيرة من الارض يقال لها الاثر (٤٠) . والدليل على أن الملتزمين لم يصلوا الى مرتبة الطبقة الاقطاعية في اثناء قوة الامبراطورية العثمانية أن الملتزم كان يقع في بعض الاحيان غريسة في يد السلطة مثله مثل الفلاح تماما ، فاذا كان الفلاح يحرم من حق الانتفاع بالارض عندما يعجز عن أداء الضريبة ، فان الملتزم كان يحرم من اراضى التزامه عندما يعجز عن الايفاء بمطالبات الطبقة المسيطرة من العائد النقدي (٤١) . كما يحدثنا المؤرخون ايضا عن موافق كانت الحكومة المركزية نقف فيها بجوار الفلاحين ضد الملتزمين (٤٢) . هذا فضلا عن أن الملتزمين — وبعضهم من النساء — لم يسكنوا في اراضى التزامهم ، بل كانوا يقيمون في المدينة — العاصمة في معظم الحالات — ومن ثم فلم تنشأ أى علاقة اقطاعية مباشرة بين الفلاحين وبين الملتزمين .

غير أن هذه السيطرة لنمط الانتاج الخراجي لم تستمر الا في القرن الاول من الحكم العثماني . فقد حدث أن فشلت الحامية العسكرية في حماية الارض ضد سيطرة المهنيك والبدو (٤٣) . وفي مقابل ذلك نجح هؤلاء في اكتساب قدر من السيطرة يضمن لهم استملاك جزءا كبيرا من الفائض وقد أدت هذه الظروف الى أن يتحول النمط الخراجي الى نمط هامشي ، وأن يظهر من جديد شكل من أشكال « اقطاع المتفعين » . وقد ارتبط هذا الظهور لامراء المماليك والبدو من الملتزمين وغيرهم باضمحلال الامبراطورية العثمانية ، وعجزها عن التهيمنة على اجزائها . وفي هذه الظروف لابد أن يظهر ميكانيزم جديد ليكسب التنظيم قبل الرأسمالي — والذي لم يحدث داخله أى شكل من تطور قوى الانتاج وعلاقاته — استمرارية . وفي وجود هذه الطبقة الاقطاعية القديمة ، وفي وجود سعيها الحثيث نحو الحصول على نصيب الاسد من فائض الانتاج الزراعى ، فان التنظيم قبل الرأسمالي للانتاج سوف يميل الى إعادة انتاج

نفسه من خلال سيطرة شكل من اشكال الاقطاع . وقد تجلت هذه السيطرة في قوة شوكة الملتزمين وتوريثهم الارض لابنائهم أو توزيع نفوذ الالتزام على اقاربهم ، وتسخيرهم للفلاحين في وسايلهم ، وفرضهم لضرائب أخرى غير ضريبة « الميرى » التى تحصلها الدولة من خلالها . ولقد انسرز التكويس الاجتماعى قبل الراسمالى شكلين من اشكال السيطرة على الارض مكنا الملتزمين والماليك من تحقيق سيطرة فعلية على الارض (٤٤) .

الاول : يتصل بأراضى الوقف (رزق الاحباسية) وهى الاراضى التى كانت توهب للمؤسسات الدينية أو لأفراد ذوى مكانة روحية . والوقف نظام قديم يرجع الى العصر المملوكى ، ولكنه استخدم هنا كوسيلة للسيطرة على الارض ونوريثها مع اغنائها من الضرائب .

الثانى : يتصل بالوسايل وهى اقطاعات من الارض كانت الدولة تمنحها للملتزم أو للأمير المملوكى أو لزعماء البدو أو الذين يقدمون خدمات للدولة بحيث يقوم المنفع بزراعتها بنفسه . وقد اعناد هؤلاء المنتفعون على تسخير الفلاحين للعمل بهذه الوساي .

وهكذا أدت الظروف الاجتماعية الاقتصادية التى سادت في مصر قبل تولى محمد على السلطة الى أن يصبح النمط الخراجى نمطا هامشيا ينحصر في تلقى السلطة المركزية لجزء من فائض الانتاج الزراعى ، وأصبح النمط الاقطاعى — في شكله الخاص — نمطا مسيطرًا ترك للملتزمين حرية التصرف في الارض واحتكار التزامها ، وفرض ضرائب أخرى على الفلاحين ، واستخدام فائض العمل في شكل سخرة داخل الاقطاعات التى منحت لهم .

ولكن مع تولى محمد على لم يكن لهذا النمط الاقطاعى أن يستمر ، فهو يريد مزيدا من العائد لتمويل مشروعاته وللتفاق على الجيش . ولهذا فان نظامه قد هيا الظروف لظهور النمط الخراجى من جديد ، وانحسار الاقطاع الى نمط هامشى الى حد بعيد . وقد انحصرت هذه الظروف في مجموعة الاجراءات التى اتخذها محمد على لتنظيم لانتاج عام ١٨١١ ، حيث بدأ محمد على في القضاء تدريجيا على فئة الملتزمين . فبدأ بفرض ضرائب على اراضى الرسايل وأراضى الوقف ، والمسموح (الاراضى التى كانت تمنح لمشايخ القرى مفعاة من الضرائب) ، وما أن جاء عام ١٨١٤ حتى صادر محمد على كل اراضى الالتزام . وخلال هذه الفترة كان قد أجرى مسحًا للاراضى ، وصنّفها ونظم عملية جمع الضرائب من خلال موظفين . ونظم محمد على « الرزنامة »

أو وزارة المالية بلغنا الحديثة ، وعين لها مشرفا أسماه « كاتب الذمة » (٤٥) .
 ودت لئى يضمن وصول أكبر قدر من العائد النقدى الى خزائنة ادولته .
 وهكذا ظهر النمط الخراجى من جديد حيث أصبحت العلاقة مباشرة بين الفلاح
 والدولة ممثلة فى موظفيها ، وممثليها المحليين . ولكن نظام محمد على أنرز
 نمطا جديدا فى التنظيم الاجتماعى للمجتمع المصرى يتناسب مع ما اطلق عليه
 كارل بولانى Karl Polanyi نظام إعادة التوزيع redistribution .
 System . فقد اتجه محمد على نحو توليد مزيد من الفائض عن طريق احتكار
 المحاصيل الزراعية . فقد الزم الفلاحين بتسليم المحاصيل الى الحكومة نظير
 اجر منخفض . على أن يدفعوا نفقات نقل محاصيلهم الى السومعة المركزية .
 ثم يقوم موظفوا الباشا ببيع هذه المحاصيل - التى لم تصدر - مرة أخرى
 الى الفلاحين بسعر مرتفع (٤٦) . وهكذا تضاعف النمط الخراجى مع نظام
 إعادة التوزيع على استمرارية البناء قبل الرأسمالى بشكل يضمن للحاكم
 الساموح كميات كبيرة من الفائض .

ولكن الاجراءات التى اتخذها محمد على نفسه من تنمية لعلاقات مصر
 بالسوق الخارجية ، ومن منح اقطاعات من الأرض بأشكال متعددة لمساعدية
 وموظفيه وجنوده ، ومن تطوير لقوى الانتاج قد تضافرت مع بعض الظروف
 الخارجية (التغفل الرأسمالى فى الامبراطورية العثمانية - رجل أوربا
 المريض فى ذلك الوقت - وضم أجزاءها الى شبكة العلاقات
 التجارية الرأسمالية) على أن يتوقف التكوين قبل الرأسمالى عن انتاج نفسه،
 وأن يتحول النسق برمته الى نسق رأسمالى . وان كانت بعض ملامح التنظيم
 الاجتماعى قبل الرأسمالى قد استمرت لفترات طويلة بعد ذلك .

المراجع والهوامش

١ - انظر حول هذه المناقشات :

- A. G. Frank, **Capitalism and underdevelopment in Latin America**, New York, 1967.
- Ernesto Laclau, "Feudalism and Capitalism in Latin America", **New Left Review**, May and June, 1971.
- C. Meillassoux, "From Reproduction to Production" A Marxist Approach to Economic Anthropology" **Economy and Society**, Vol. 1. No. 1, 1972.

٢ - انظر حول هذه المناقشات :

- M. Dobb, **Studies in the Development of Capitalism**, Routledge and Kegan Paul, London, 1963.
- Paul Sweezy et al, **The Transition From Feudalism to Capitalism**, NLB, London, 1976.

٣ - انظر حول هذه المناقشات :

- H. Alavi, "The State in Post-Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh", **New Left Review**, No. 74. 1972.
- J. Saul, "The State in Post-Colonial Societies : Tanzania", **Socialist Register**, 1974.
- W. Ziemann and M. Lanzendorfer, "The State in Peripheral Societies", **Socialist Register**, 1977.

٤ - انظر :

- J. K. Fairbank, **Trade and Diplomacy on the China Coast**. Quoted in Frank, **World Accumulation 1492 - 1789**, The Macmillan Press, London, 1978. P. 11.

(هـ) انظر حول بعض الدراسات التي تبين هذا الموقف :

- G. Bear, **A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1950**, London, 1962 ; **Studies in The History of Modern Egypt**, The University of Chicago Press, 1969 ; A. N. Poliak, "Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and The Lebanon 1250 - 1900", **Journal of The Royal Asiatic Society** 1939 ; "Some Notes on The Feudal System of The Mamluks", *Ibid.*, 1937.

ولقد تبني محمود متولى موقفا مشابها لهذا الموقف دون ان يذكر صراحة مصطلح الاستغلال الشرقي . انظر :

محمود متولى ، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٦ - ٢٣ . ولقد فصل محمود متولى فترة محمد على وتحدث منها في نطاق ما أسماه برأسمالية الدولة (انظر الفصل الثانى من كتابه المشار إليه) ولكنه لم بشر الى انظرون الذى يمكن ان يؤدى بالنظام الإقطاعى الى نظام أكثر تقدما من اى نظام قبل رأسمالى أو رأسمالى .

(٦) انظر مقال بير التالى :

G. Baer, "Basic Factors Affecting Social Structure, Tensions and Change in Modern Egyptian Society", in M. M. Milson (ed.) **Society and Political Structure in Arab World**, Humanities Press, N. Y., 1973.

(٧) انظر الجزء الاول من كتاب جب وياون التالى :

H. R. Gibb and H. Bowen, **Islamic Society and The West**, Oxford University Press, London 1962.

(٨) محمد انيس ، « دراسة في المجتمع المصرى من الانقطاع الى الاشتراكية » المقال الاول : « المجتمع المصرى في ظل الانقطاع » الكتاب ، عدد يونيو ١٩٦٥ ، المقال الثانى : مصر من الانقطاع الى الرأسمالية » الكتاب ، عدد يوليو ١٩٦٥ .

(٩) انظر :

I. Harik, "The Iqta System in Lebanon : A Comparative Political View", **Middle East Journal**, Vol. 19 No. 4, 1965. P. 407.

(١٠) فتخى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج ، دارالثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، الفصل الرابع : الارض بين الانقطاع والرأسمالية :

(١١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ . ص ٢٩ - ٣٠ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(١٣) تجدر الإشارة الى أن الذين يذكرون نمط الانقطاع الشرقى هنا يخطئون في اتجاههم الفكرى عن المجموعة التى اشرنا اليها من قبل . فنمط الانقطاع الشرقى عندهم أقرب الى نمط الانتاج الاسيوى منه الى فكرة الاستعباد الشرقى عند فوتوجل .

(١٤) ابراهيم عامر ، الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر ، مطبعة ادار المسرية، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٥٧ - ٥٩ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٨١ - ٨٢ .

(١٧) حول رأى انور عبد الملك من الخصومية التاريخية انظر المقال التالى :

A. Abdel - Malek, "Sociology and Economic History : An Essay on Mediation", Paper Presented to a **Conference on the Economic History of The Middle East**, University of London, 1967.

وأنظر بالعربية : أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، دار الطليعة ، بيروت ،

١٩٧٤ .

(١٨) أحمد صادق سعد ، « النمط الآسيوى للإنتاج : خطوط عامة » مجلة الطليعة ،

العدد الثانى - السنة العاشرة ، فبراير ١٩٧٤ . صص ٦٠ - ٦٢ .

(١٩) المرجع السابق ، صص ٦٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، صص ٦٢ - ٦٥ .

(٢١) المرجع السابق ، صص ٦٩ - ٧١ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ . وقد تابع أحمد صادق سعد صورة التكوين الآسيوى في

مصر في مقالات لم تكتمل . فكتب عن مصر القرونية ، وأنوبلينية ، وفي عهدالولة الأولوالثانى ،
وفذلك في أعداد مارس ١٩٧٤ ، نوفمبر ١٩٧٥ ، يناير ١٩٧٧ : مارس ١٩٧٧ من مجلة الطليعة .

(٢٣) تعد هذه القضية أحد القضايا الأساسية في نظرية النمو الملائكي . أنظر حول

هذه النظرية :

S. Amin, *Unequal Development*,

The Harvester

Press, 1976. PP. 13 - 59.

(٢٤) يضم النمط الخراجى نفس العناصر التى يضمها نمط الإنتاج الآسيوى مع عدم الاهتمام

بفكرة مشاعية الأرض التى يركز عليها النمط الآسيوى .

(٢٥) أنظر :

S. Amin, *Unequal Development*, trans. by B. Pearce. The Harvester

M. Pallis, Zed Press LTD. 1978. P. 98.

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٢٧) محمود عودة ، الفلاحون والدولة : دراسة في اساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى

للقرية المصرية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ . صص ١١٤

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢٩) تقوم الرابطة داخل كل من هذين النظامين على أساس اقتصادى ، ولكن النظام

الامبراطورى يتميز بأنه وحدة ذات نطاق سياسى متعارف عليه ، أما النظام العالى منه أوسع
نطاقات من أى وحدة سياسية حيث يضم داخله وحدات سياسية متباينة . أنظر حول شأه النظام

الراسمالى العالى :

I. Wallerstein, *The Modern World System Academic Press*, N. Y.,
1974.

(٣٠) أنظر :

A. Richards, *Primitive Accumulation in Egypt, 1798 - 1882*
Sociological Review 1, 2, 1977, PP. 3 - 49.

(٣١) انظر :

Caglar Keyder, "The Dissolution of The Asiatic Mode of Production", *Economy and Society*, Vol. 9. 1976. PP. 178 - 9.

(٣٢) انظر سمير أمين ، النمو اللامتكاني ، مرجع سابق ، ص ١٦ - ٢٦ . يضم التكوين الاجتماعي أكثر من نمط انتاجي ، كما انه يشتمل على الجماعات الاجتماعية ، والتنظيم السياسي ، والايولوجية أو المستويات انتقائية . انه اقرب الى البناء الاجتماعي أو مرادفله .

(٣٣) انظر مقال التراكم البدائي السابق الإشارة اليه ، ص ٧ .

(٣٤) انظر المرجع السابق ، وكتاب محمود متولى السابق الإشارة اليه ، ص ص ٢٢ - ٢٩ .

(٣٥) يمكن أن توجد الشواهد الدالة على هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي في كثير من الدراسات المشار اليها هنا وفي المصدرين التاليين :

David Kimcibe, "The Political Super Structure of Egypt in The Late Eighteenth Century", *Middle East Journal*, Vol. 22, No. 4. 1968 ;

C. Baer, *Egyptian Guilds in Modern Times*, The Isreal Oriental Society, Joursalem, 1964.

(٣٦) انظر :

M. Weber, *The Theory of Social and Ecnomic Organization*, The Fre Press, New York, 1947.

(٣٧) سعيد عبدالفتاح عاشور ، « الفلاح والاطناع في عصر الايوبين والمماليك » مقال في كتاب *الارض والفلاح في مصر على مر العصور* ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ . ص ٢١٨ .

(٣٨) انظر مقال بوليك ، ١٩٣٧ ، السابق الإشارة اليه ، ص ٤٠ .

(٣٩) انظر كتاب بير من تاريخ مصر للاختصاص السابق الإشارة اليه ، ص ٦٢ .

(٤٠) ابراهيم المولى ، « الارض والفلاح في العصر العثماني » مقال في كتاب *الارض والفلاح في مصر على مر العصور* السابق الإشارة الإشارة اليه ، ص ص ٢٣٦ - ٢٤١ .

(٤١) انظر كتاب جيب ويلون السابق الإشارة اليه ، ص ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤٢) انظر :

S. J. Show, "Landholding and Land - tax Revenues in Ottoman Egypt", in : P. M. Holt (ed.) *Political and Social Change in Modern Egypt*, Oxford Uni. Press 1968. P. 99.

(٤٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤٤) انظر حول احيايات الرزق والوسايا في العصر العثماني وما ارتبط بهما من نفوذ :

- هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى وزميله ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ٥٠ - ٦ .
- (٥٠) المرجع السابق ، الفصل الثالث .
- (٦١) طور بولاني هذا المفهوم في الدراسة التالية :
- K. Polanyi, Primitive, Archaic and Modern Economics, New York, 1968.
- (٤٧) انظر هيلين ريفلين ، الفصل الثالث .

البناء الطبقي في الريف المصرى

ملاحظات نقدية ورؤية واقعية

محمد ابراهيم عبد النبى (**)

تقدمة :

يلاحظ من يستعرض المحاولات التى سعت لتحديد هيكل البناء الطبقي فى الريف المصرى حداثتها النسبية (فقد ظهر معظمها بعد ١٩٧٠) . ولعل ذلك يمكن فهمه فى ضوء الوضعية العامة للقطاع الريفى من المجتمع المصرى وما عانى منه من اهمال وتخلف غرضه عليه الطبقة الحاكمة التى لم يكن يهمها الريف فى شىء سوى ما تجمعه منه من اموال أو ماتحصل عليه من ريع ، ولم يكن فى صالحها الكثيف عن حقيقة الاوضاع المؤلمة الى كان يعانى منها سكان هذا القطاع ، بؤرة استغلالهم ومرتع ظلمهم . كما يمكن ان يفهم ذلك ايضا فى ضوء رشح علم الاجتماع نفسه فى مصر وما نيز به من عدم تبلور اطار نظرى واضح يحدد للمستقلين به مواقفهم من قضايا ومشكلات مجتمعهم ويوجه دراساتهم وابحاثهم لموضوعات معينة ومنها البناء الطبقي (١) والملاحظ كذلك ان غامبية المحاولات - ان لم يكن كلها تقريبا - التى سعت الى تحديد معالم البناء الطبقي فى الريف المصرى جاءت من جانب المفكرين التقدميين (٢) . وخاصة المؤرخين منهم والاقتصاديين وبعض علماء الاجتماع . ويعد تقسيم ابراهيم عامر (١٩٥٨) اول التقسيمات التى طرحت فى ذلك المجال وهو الامر الذى يحتم البدء بالاشارة اليه ** *

١ - تقسيم ابراهيم عامر (٣) :

يرى ان خط الملكية الفردية للأراضي الزراعية هو الخط الاساسى الذى يقسم القوى الاجتماعية فى الريف المصرى ، وان التحديد الاولى لهذه القوى هو تحديد لجموعتين : مجموعة لذين يملكون والذين لا يملكون . ومن هذا التحديد الاولى ينطلق الى تحديد أكثر تخصيصا يقسم كل مجموعة الى مجموعات فرعية . فيقسم مجموعة من ياكون الى كبار ملاك ومتوسطين وسفار . ويقسم مجموعة الذين لا يملكون الى مجموعات ثلاث أيضا تضم

* * * مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الاداب - جامعة القاهرة .

الذين لا يملكون أرضا وإنما يستأجرونها لزراعتها . والذين لا يملكون أرضا يعملون أعمال (دائمين أو مؤقتين) ، والذين يعيشون على عامش لحياة الريفية .

غير أنه يرى أن هذا التقسيم الأولي الذي يتخذ من حجم الملكية أساسا له لا يعد كافيا . حيث تتداخل — في الواقع العمى — هذه المجموعات معا ويصعب وضع حدود فاصلة بينها . فكثيرا ما نجد مالكا صغيرا لا يكتفى بزراعة ما يملكه وإنما يستأجر أرضا أخرى لزراعتها أو يعمل لدى الغير كعامل زراعى ، أو نجد عاملا زراعى يستأجر قطعة صغيرة من الأرض لزراعتها بمساعدة أفراد أسرته لسد احتياجاتهم المعيشية . ومن ثم فإن الأعداد على حجم اللحية وحده لا يؤدى الفرض المطلوب . ويرى أن شكل استقلال هذه الفئة ونمط العلاقات الإنتاجية القائمة بين مختلف المجموعات في الريف يعد أكثر تعبيرا عن الأوضاع الطبقيّة . ويقسم القوى الاجتماعية في الريف على النحو التالي :

- ١ — الملاك العقاريون .
- ٢ — المزارعون الأغنياء .
- ٣ — المزارعون المتوسطون .
- ٤ — المزارعون الفقراء .
- ٥ — المعدمون والمعمال الزراعيون .

فإن الملاك العقاريون يستغلون ملكيتهم — بغض النظر عن حجم هذه الملكية — عن طريق الإيجار . والمزارعون الأغنياء يباشرون زراعة حيازاتهم — سواء كانت ملكا أم إيجارا — بأنفسهم بالاستعانة بالعمالة المأجورة ، ويسعون في القسالب لإنتاج محاصيل من أجل السوق — أما المزارعون المتوسطون فيقولون زراعة حيازاتهم بأنفسهم بالتعاون مع أفراد أسرهم دون استخدام عمالة مأجورة سوى في فترات محددة . وتنقسم هذه المجموعة — مجموعة الفلاحين المتوسطين — إلى ثلاث مجموعات فرعية مجموعة بتوافر لديها فائض اقتصادى ومن ثم يتحسن وضع أعضائها باستمرار ، ومجموعة يكاد تنفى احتياجاتها بنفسها ، وأخيرة يتدهور وضعها باستمرار لعدم كفاية إنتاج لسد احتياجات الأسرة وذلك فهم أقرب إلى وضع المزارعين الفقراء . والمزارعون الفقراء هم الذين يحوزون مساحات قزمية من الأرض يقولون زراعتها بأنفسهم لإنتاج محاصيل تكفل لهم — بالكاد — حاجياتهم . وتضطرون إلى العمل كعمال أجراء لدى الغير . أما المعدمون والمعمال

لرراعيون فهم الذين لا يملكون أرضا ولا يستأجرونها وانها يبيعون قوة عملهم
لغير كمالي دائمين أو موسمين أو تراجيل .

وينتهي من تمييزه بين هذه المجموعات الخمس الى أن أوضاع القوى
الاجتماعية في الريف المصرى حتى سنة ١٩٥٢ تشير الى وجود قوتين رئيسيتين:
قوة الملاك العقاريين والمزارعين الاغنياء في ناحية وقوة المزارعين الفقراء
والمعدمين في ناحية اخرى . ويتوسط هاتين القوتين قوة متوسطة هي قوة
المزارعين المتوسطين (٤) .

ولما عر هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ - انه يشير الى الاوضاع الطبيعية في الريف المصرى حتى سنة ١٩٥٢
ولم يتطرق الى تناول التفريات التى طرأت على أوضاع هذه القوى على اثر
التحولات التى طرأت على القطاع الريفى بعد ١٩٥٢ وكان لها اثرا واضحا
على استغلال الزراعى للأرض (وهو معيار التقسيم لديه) . فالمؤكد
ان هذه التحولات قد دفعت الكثير من الملاك العقاريين الى التحول من نمط
استغلال أراضيهم عن طريق الايجار الى زراعتها على الذمة بعد أن حددت
قوانين الادماج الزراعى القيمة الاجارية للأراضى ونشأت العلاقة بين المالك
والمستأجر . كما تحسنت أوضاع المزارعين الاغنياء نتيجة قدرتهم على شراء
جانب من الأراضى التى كانت تزيد من الحد الاقصى للملكية الذى حدده
القانون لكبار الملاك . وكان يمكن لهذا التقسيم أن يكون أكثر فائدة لو كان قد
تناول هذه التفريات وسعى الى تشخيص الآثار التى ترتبت عليها وخاصة
انه صدر سنة ١٩٥٨ وهى الفترة التى كانت فيها المصراعات الطبقة التى
التي ترتبت على الاوضاع الجديدة على أوجها ومائلة امام أعين الجميع .

٢ - أن الاعتماد على التصنيف الثلاثى لجماعات الفلاحين الذى
انتهى اليه (اغنياء ومتوسطون وفقراء) يعد تقسيما غير دقيق ، ذلك لأنه
يتخذ - فى النهاية - من الفروق النسبية فى الثروة (او الفقر) معيارا
أساسيا للتصنيف ، وهو معيار يتناقض مع طبيعة الراتب المعقد . فضلا عن
انه يظهر مجموع الفلاحين وكأنه مرتب فى درجات بعضها فوق بعض فى
نظام واحد . وهذا مدعاة للخطأ ، لأن الفلاحين المتوسطين - على سبيل
المثال - ليسوا بين الاغنياء والفقراء وانما ينتمون الى قطاع مختلف من
قطاعات الاقتصاد الزراعى (٥) .

٣ - ان هذا التقسيم رغم اشارته الى بعض الجماعات الأخرى التى

تعيش على هامش الحياة الريفية ، الا انه لم يحدد وضع هذه الجماعات والدور الذى تلعبه فى الحياة الاجتماعية فى الريف . وقد غدا لهذه الجماعات - وبصفة خاصة بعد ١٩٥٢ - ادوارا هامة فى عملية فى حماية الانتاج الزراعى والنشاط الاجتماعى فى القرى المصرية .

٤ - كما ان هذا التقسيم لم يبرز بوضوح طبيعة العلاقات الطبقة التى تربط بين مختلف الجماعات وصور التعاون والتحالف والصراع التى قد تربط بينها ومدى ادراك كل منها لحقيقة أوضاعهم الاجتماعية او وعيهم بمصالحهم الفئوية وهى أمور يجب ان يبرزها أى تصنيف بوضوح .

٢ - تقسيم جمال مجدى حسنين : (١)

لقد حاول أن يحدد المميزات العامة للتركيب الطبقي فى مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ويرى ان المعيار السليم لتحديد أى فئة اجتماعية فى الريف ليس هو حجم الملكية الزراعية بقدر ما هو أسلوب استخدام القوى العاملة بالإضافة الى معرفة نوع العلاقات الانتاجية القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية بالقرية . وانتهى الى أنه يمكن التميز بين خمس فئات اجتماعية فى القرية المصرية تتميز كل منها بشكل العلاقات الانتاجية المخالفة للأخرى وهى :

١ - كبارك ملاك الأرض (الاقطاعيون) وهم الذين يمتلكون أكثر من ٢٠ فدانا وتنوع وسائل استغلالهم للمكيتهم بتنوع المناطق واختلاف المالك .
 فمنهم من يقوم بتأجير أرضه جملة واحدة لأحد الأوسطاء مقابل اجر نقدي .
 ومنهم من يؤجرها على شكل قطع صغيرة لصغار وفقراء الفلاحين مباشرة .
 ومنهم من يتولى زراعتها بنفسه مستخدما عمالا زراعيين .

٢ - الفلاحون الاغنياء : وهم يمتلكون ما بين ١٠ - ٢٠ فدانا ، ويتولون زراعة ملكيتهم بأنفسهم مستخدمين عمالة مأجورة . ويزداد غنى هذه الفئة بافلاس وتدهور حالة الفلاحين الفقراء وانخفاض اجور عمال الزراعة .

٣ - الفلاحون المتوسطون : وهم الذين يملكون (من ٥ - ١٠ أفدنة) ويتولون زراعتها بأنفسهم دون الاستعانة بأى عمل مأجور سوى فى بعض الفترات (أوقات زرع المحصول أو حصاده) . ويتوافر لدى هذه الفئة قدر من الفائض يكمنها تحويله فى بعض السنوات الى رأسمال .

٤ — الفلاحون الفقراء : وهم صنفار المستأجرين أو الملاك الذين يحوزون قطعا صغيرة من الأرض (اقل من فدانين) يتولون زراعتها بأنفسهم لتغطية احتياجاتهم المعيشية . وكثيرا ما لا يكفى الناتج احتياجات الاسرة فيلجأ بعض افرادها الى العمل المرسوم المأجور لدى أغنياء ومتوسطى الفلاحين .

٥ — العمال الزراعيون : وهم أكبر الفئات الاجتماعية حجما ويكونون مع صنفار وفقراء الفلاحين الغالبية العظمى من سكان الريف . وهم لا يحوزون أرضا ، ولا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير كعمال زراعيين (موسمين أو دائمين أو تراجيل) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ — أنه لم يختلف كثيرا عن سابقه . وعلى الرغم من صدوره في عام ١٩٧١ — أى بعد مرور ما يقرب من تسعة عشر عاما على قيام الثورة — فانه لم يتطرق لتناول الأوضاع الطبقية في الثرية المصرية بعدد ١٩٥٢ . ولاشك أن القطاع الريفي من المجتمع المصري قد شهد خلال هذه الفترة العديد من الأحداث التى أثرت على الفوارن الطبقي الذى كان سائدا فيما قبل ١٩٥٢ . وهو ما سوف نشير اليه فيما بعد .

٢ — مع تأكيد هذا التقسيم على أن المعيار السليم لتحديد أى نسبة اجتماعية في الريف ليس هو حجم الملكية بقدر ما هو أسلوب استخدام القوى العاملة ونوعية العلاقات الانتاجية القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية ، الا انه اعتمد في الواقع على حجم الملكية واستخدام العمل المأجور دون ابراز لنوعية العلاقات الاجتماعية التى تربط بين مختلف الفئات القائمة او تحديد لطبيعة العلاقات الطبقية التى تربط بينها ودور كل منها في الحياة الاجتماعية في الريف . وهو الامر الذى جعل منه تقسيما اثرب الى الوصف الاستاتيكي لهيكل البناء الطبقي في الريف المصرى عشية ثورة ١٩٥٢ . دون الاهتمام بالجانب الدينامي الذى يبرز التفاعلات القائمة بين مختلف الفئات . ولعل ذلك يرجع الى عدم ابراز التقسيم للخلفية التاريخية التى شكلت هيكل البناء الطبقي والعوامل المعاصرة التى تحكم توازنه .

٤ — أن حجم الملكية أو حتى نمط استغلالها لم يعد يلعب الدور الاساسي في تحديد التمايز الطبقي في الريف المصرى ، وذلك بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على القطاع الريفي بعد ١٩٥٢ . وانما

غدت الحيازة — سواء اكانت ملكا ام ايجارا — ونمط التركيب المحصولي القائم بها ودرجة تكثيف استخدام رأس المال في الزراعة عوامل حاسمة في ذلك المجال .

٥ — هذا بالإضافة الى أن هذا التقسيم لم يبرز اوضاع العديد من الجماعات الاجتماعية التي تعيش في الريف كالموظفين والحرفيين والتجار وغيرهم ولاشك أن هذه الجماعات تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية في الريف .

٣ — تقسيم فتحي عبد الفتاح : (٧)

يرى صاحب هذا التقسيم أن الأوضاع الطبقة والعلاقات الاجتماعية في القرية المصرية ظلت تحدد من خلال حجم الملكية ونمط استغلالها حتى ١٩٥٢ ، غير أن اجراءات اصلاح الزراعي وقوانينه قد جعلت من الحيازة الزراعية — وليس الملكية — العامل الاساسي في ذلك المجال — فتد يكمون المزارع لايملك أرضا على الاطلاق ولكنه يستأجر مساحات واسعة من الأرض قد تضعه في مصاف كبار الملاك . ومايقال عن الحيازة بالاجار يقال عن شكل استقلال هذه الحيازة ايضا .

ويذهب الى أن القوى الاجتماعية في القرية المصرية كانت تتشكّل حتى ١٩٥٢ من الفئات الآتية :

- ١ — طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين .
- ٢ — فئة كبار الملاك والمستأجرين الراسماليين .
- ٣ — فئة متوسطى الملاك والمستأجرين الذين يزرعون بأنفسهم (أغنياء الفلاحين) .
- ٥ — فئة صغار الملاك .
- ٦ — عمال الزراعة والتراحيل .

١ — طبقة كبار الملاك الاقطاعيين :

وترجع الاصول التاريخية لاعضاء هذه الطبقة الى اواخر ايام محمد على وتوزيعه الابعاديات والاقطاعات على اعوانه وكبار موظفيه . ولذلك

فإن هذه الطبقة كانت تضم أصولاً غير مصرية . وحتى من خرج منهم من أصول مصرية لم يختلفوا كثيراً عن غيرهم حيث حصلوا على ملكياتهم نتيجة للتداخل مع السلطة ومعاونتهم لها (٨) . وقد مارس غالبيتهم أعمالاً تجارية وأقاموا بعض المشروعات الصناعية التي كانت تتركز في المدن (٩) . ولم تكن هذه الطبقة تقيم في الريف ، ولم يكن لأعضائها من هم تجاهه سوى الحصول على أكبر قدر ممكن من العائد . وكان معظمهم يلجأون إلى تأجير أراضيهم سواء لأحد الوسطاء جيلة واحدة أو قطعاً صغيرة أصغار الزراعة مباشرة وبشروط تجعل هذا الإيجار يبلع الجانب الأكبر من الناتج الحقيقي للأرض . وقد ظلت هذه الطبقة مسيطرة على السلطة السياسية والإدارية في البلاد . وساءدهم ذلك على امتصاص جهد الفلاح بأساليب لا تختلف كثيراً عن نظام السخرة الذي انقضى رسمياً في أواخر القرن التاسع عشر .

٢ — فئة كبار الملاك والمستأجرين الرأسماليين :

ولا تختلف الأصول الاجتماعية لأعضاء هذه الفئة عن أصول الطبقة السابقة ، غير أن هؤلاء قد اتجهوا إلى الاهتمام بعملية الاستغلال الزراعي ومباشرتها لحسابهم مستعينين بالعمالة المأجورة والآلات الزراعية الحديثة . انتاج المحاصيل النقدية من أجل السوق . وقاموا باستثمار الجزء الأكبر من أرباحهم في إقامة مشاريع تجارية وصناعية . وشكلوا بذلك النواة الحقيقية لتكوين رأسمالية مصرية . وعلى الرغم من التباين الواضح بين مصالح هذه الفئة ومصالح طبقة كبار الملاك الإقطاعيين ، إلا أنه كان يجمعهما التناقض الأساسي بين مصالحهما ومصالح جماهير الفلاحين والعمال الزراعيين .

٣ — متوسطو الملاك الفائيين :

وتضم هذه الفئة الموظفين في المناصب الوسطى والتجار ساكني المدن وتحتصر ملكية أعضائها بين خمسة أئدنة وخمسين فدانا ، وتتميز هذه الفئة ببعدها عن عملية الانتاج وعلاقاتها التي لم تكن تختلف كثيراً عن علاقات كبار الملاك الإقطاعيين بالأرض والفلاح . حيث كان أعضاء هذه الفئة يلجأون إلى استغلال ملكيتهم عن طريق الإيجار النقدي أو العيني . ولم يكن يربطهم بقراهم سوى مواسم تحصيل الإيجارات . وكان لهذه الفئة دور سياسي واجتماعي في الحركة الوطنية قبل الثورة . فقد تبنى أعضاؤها

الانكار الاصلاحية المناقضة لانكار كبار الملاك والمعادية للفلاحين المعدمين في الوقت نفسه (١٠) .

٤ — متوسطو الملاك العاملون في الأرض (اغنياء الفلاحين) :

وتتميز هذه الفئة عن الفئات السابقة بالصغر النسبى لحجم الحيازة حيث تتراوح حيازة اعضائها ما بين ٥ — ٢٠ فدان . بالإضافة الى أنهم مرتبطين بعملية الانتاج الزراعى ويعملون في حيازاتهم — سواء اكانت ملكا ام ايجارا — مستعنيين بالعمال الزراعيين (دائمين او مؤقتين — ويعيش أعضاء هذه الفئة بين الفلاحين ويمثلون أعلى المستويات فى قراهم . ولذلك كثيرا ما يطلق عليهم اغنياء الريف . ونجدهم يحتكرون المناصب السياسية والادارية الهامة فى قراهم . ولهم نفوذهم وسلطانهم القوى فى القرى . وتتناقض مصالح هذه الفئة مع مصالح طبقة كبار الملاك الفلايين حيث يرون انهم احق بزراعة او ادارة اراضى هذه الطبقة . وفى نفس الوقت تتناقض مصالحهم مع مصالح فئة صغار وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، حيث يسعون الى تسخيرهم للعمل فى اراضيهم بدون اجر او باجور منخفضة . ويتطلع أعضاء هذه الفئة للعودة يوما ما الى مرتبة كبار الملاك وفى نفس الوقت يخشون من تدهور اوضاعهم والتردى الى مرتبة صغار المزارعين . ولعل ذلك الوضع المارجح بين كلا الفئتين هو الذى اوقع أعضاء هذه الفئة فيما يعانون منه من تناقض واضح فى مواقفهم وصيغ اسلوبهم بطابع محافظ فى الغالب والتلقى الواضح لأجهزة السلطة (١١) .

٥ — صغار الملاك :

وهم الذين يحوزون من ١ — ٥ أفدنة ، ويشكلون مع العمال الزراعيين القاعدة العريضة للسكان فى اى قرية مصرية . ويتولى أعضاء هذه الفئة زراعة اراضيهم بأنفسهم بالتعاون مع افراد أسرهم — دون الاستعانة بعمال زراعيين — وبأساليب فنية بالغة التدنى لاتختلف كثيرا عن تلك التى كانت مستخدمة أيام قدماء المصريين ، وينجسون محاصيل تقليدية تخصص فى معظمها للاستهلاك الذاتى . وقد ظلت هذه الفئة قبل وبعد قوانين الملكية الزراعية قاعدة لكل استفلال واضطهاد فى مصر . وكانت كافة التنظيمات السياسية تقريبا بعيدة كل البعد عنها او حتى التعبير الجزئى من مصالحها .

٦ - عمال الزراعة والتراخيل :

وهم لا يملكون شيئا سوى بيع قوة عملهم . وهناك بعضهم يحوز مساحات قزمية (لانتجاوز بضعة قراريط) مما يربطهم بالعمل في قراهم أو القرى المجاورة كعمال دائمين أو مؤقتين . وهم لذلك أفضل حالا من عمال التراخيل الذين لا يجوزون شيئا على الإطلاق ويجمعون عن طريق متاولى الانفار ويساقون للعمل في أماكن بعيدة لمدة شهور متصلة في ظل أوضاع بالغة السوء (١٢) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ - أن هذا التقسيم لم يقف عند مجرد تقديم صورة لأوضاع القوى الاجتماعية في الريف المصرى فيما قبل ١٩٥٢ وانما سعى أيضا الى تقديم عرض تاريخى للأصول الاجتماعية لكل فئة منها والعلاقات التى كانت تربط بينها ، ودور كل منها في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع . وهو الأمر الذى يتيح لنا فرصة التعرف ليس على هيكل البناء الطبقي القائم فحسب بل وديناميات حركته وتوازنه .

٢ - أنه لم يعتمد على حجم الملكية الزراعية كمعيار للتقسيم الطبقي وانما استعان بحجم الحيازة ونمط استغلالها وهو معيار أكثر صدقا وتعبيرا عن الأوضاع الطبقيّة من معيار حجم الملكية . كما أنه لم يكتف بمعيار الحيازة وانما استعان أيضا بمعيار أخرى كاستخدام العمل الماجور ونمط التركيب المحصولي ومدى توفر فائض زراعى وطرق استخدامه . وهو الأمر الذى يجعل منه أقرب التقسيمات الطبقيّة التى قدمت للتعبير عن الأوضاع الطبقيّة في الريف المصرى حتى ١٩٥٢ .

٣ - غير أن هذا التقسيم - كسابقه - لم يتعرض للتغيرات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بعد ١٩٥٢ - وخصوصا أنه صدر في عام ١٩٧٣ ، أى بعد مرور واحد وعشرين عاما على الثورة - وعلى الرغم من أن هذا التقسيم قد أدرج طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وفئة الملاك الفأئبين - الذين لا يقيمون أصلا في الريف ولا تربطهم به سوى ما يحصلون عليه من ايجار - في هيكل البناء الطبقي في الريف ، إلا أنه لم يبرز وضع العديد من الشرائح الاجتماعية أو الجماعات الذين يعيشون في الريف ولهم أنشطة واضحة في الحياة الاجتماعية بالقرى كالحرفيين والتجار والموظفين وغيرهم .

٤ - أن تحديد معيار كمى لحجم الملكية أو الحيازة - على سبيل المثال

من ١ - ٥ افدنة لفئة صغار المزارعين - هو معيار غير دقيق . حيث أنه يتجاهل ظروف التفتيت التي تطرا على أوضاع الملكية أو الحيازة في الريف المصرى ، فهناك العديد من القرى لا يتجاوز سقف الحيازة فيها خمسة افدنة . كما أن هذا المعيار يتجاهل عوامل عديدة أخرى لها تأثير واضح في ذلك المجال كدرجة خصوبة الأرض وطرق الري ونمط التركيب المحصولي الذي يزرع بها وهى عوامل تفوق في أهميتها مجرد التحديد الكمي لحجم الحيازة .

٥ - أن هذا التقسيم يشوبه غير قليل من الخلط في استخدام كل من مفهوم الطبقة والفئة الاجتماعية . فكثيرا ما نلاحظ استخدام مفهوم الطبقة للإشارة إلى الفئة والعكس . ومن الثابت أن الفئة الاجتماعية تشير إلى جماعة من الجماعات التي تحتوى عليها الطبقة .

٤ - تقسيم عمرو محي الدين : (١٦)

ويرفض صاحب هذا التقسيم في البداية ما درج عليه الكتاب عند تقسيمهم للقوى الاجتماعية في الريف إلى أغنياء ومتوسطين وفقراء . ويشير إلى أهمية تحديد الأوضاع الطبقيّة في الريف المصرى للوقوف على الآثار التي أحدثتها قوانين الإصلاح الزراعى على كل منها . ويرى أن أكثر التقسيمات الاقتصادية - الاجتماعية لهذه القوى الاجتماعية دقة على النحو التالى :

١ - ملاك الأراضي : Land Owners

وتتميز هذه الفئة بتأجير أراضيها لغيرهم . ويعد الإيجار المصدر الوحيد لدخل هذه الفئة . وهى فئة الملاك الغائبين التي كانت أكثر الفئات الاجتماعية قوة في المجال الاجتماعى والسياسى قبل ١٩٥٢ .

٢ - مزارعون رأسماليون : Capitalist Farmers

وتتميز هذه الفئة بتولى أعضائها - سواء أكانوا ملاك أم مستأجرين - الإشراف المباشر على استقلال حيازتهم بأنفسهم وفقا لنمط الاستغلال الرأسمالى ، الذى يقوم على أساس استخدام العمل المأجور والسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح وتكثيف استخدام رأس المال في الزراعة . ويمكن التمييز في إطار هذه الفئة بين رأسمالية صغيرة ومتوسطة وكبيرة وفقا لحجم وحدات الإنتاج ومدى استخدام العمال الزراعيين .

٣ — فلاحون ملاك : Owner Peasants

وأهم ما يميز أعضاء هذه الفئة أن أعضاءها يتولون مباشرة استقلال ملكياتهم بأنفسهم . وأن عملية الإنتاج تتم في إطار عائلي دون استخدام عمال . وأن هذه الفئة هي التي يطلق عليها في العادة فئة متوسطى الفلاحين

٤ — مزارعون مستأجرون : Tenant Cultivators

ولاتختلف هذه الفئة عن الفئة السابقة سوى في أنه يكون عليها أن تدفع إيجار الاراضى التى تتولى استغلالها . ومن ثم ينخفض نصيبها من الناتج الزراعى بمقدار ما تدفعه من إيجار — كان كثيرا مايزيد عن ٧٥ ٪ من ناتج الأرض فيما قبل ١٩٥٢ — وهذه الفئة هي ما يطلق عليها فئة فقراء الفلاحين .

٥ — عمال اجراء ومعدمون : Wage Labour & Landless

وتعرف هذه الفئة بعدم ملكيتها أو حيازتها لأى أرض . وأن قوة عمل أفرادها هي المصدر الوحيد لما يتلقونه من أجور . ويمكن تقسيمها الى عمال دائمين ومؤقتين وتراخيل .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ — أنه لم يخرج في حقيقته عن الخط العام في التقسيمات السابقة . حيث يتخذ من نمط الاستغلال الزراعى للملكية أو الحيازة ومدى استخدام العمل المأجور أساسا للتقسيم الطبقي . غير أن اغفاله لحجم الوحدة الانتاجية قد أدى به الى أن يضم في فئة ملاك الاراضى — على سبيل المثال — كلا من كبار ملاك الاراضى والموظف والتاجر الذى لا يملك سوى بضع قراريط أو أفدنة ويتولى تأجيرها للغير ، على الرغم من البون الشاسع الذى يفصل بين كل منهما .

٢ — أن هذا التقسيم لم يأخذ في الاعتبار دور كل من ملكية الآلات الزراعية ورؤوس الماشية أو غيرها من الأصول الرأسمالية كعوامل للتمايز الطبقي بين سكان الريف رغم مالها من أهمية بالغة في ذلك المجال .

٣ — أنه اقتصر في تحديده لميكال البناء الطبقي على فئات الزراعة دون الإشارة الى أوضاع مختلف الفئات أو الجماعات الاجتماعية الأخرى التى تعيش في الريف ويرتبط نشاطها بالزراعة أو غيرها من الحرف والمهن الأخرى الموجودة بالقرى .

٤ — كما أنه لم يبرز التحولات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية فى الريف المصرى بعد ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٥ تاريخ نشره .

٥ — تقسيم محمد الجوهري (١٤) :

ويبدأ تقسيمه بالتأكيد على خصوصية الوضع الطبقي المصرى . ويرفض التصنيفات التى وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمع . ويرى أن تحديد معالم البناء الطبقي فى الريف المصرى يجب أن ينبع من الواقع المصرى ويراعى ما يتميز به من تنوع وتداخل فى علاقات الإنتاج . وفى ضوء ذلك يقدم تقسيما مقترحا لا يعتبره يمثل رأيا نهائيا وإنما كخطيطة أولى يحتاج الى العديد من الدراسات الواقعية للتأكد من صحته . وهذا التقسيم المقترح يرى البناء الطبقي فى الريف المصرى يضم الطبقات الآتية :

١ — كبار الملاك الزراعيين (ومن فى حكمهم) : وتضم من يجوزون من ٢٠ — ٥٠ فداناً ، علاوة على كبار الموظفين .

٢ — متوسطو الملاك الزراعيين : وتضم من يجوزون من ١٠ — ٢٠ فداناً ، علاوة على أصحاب الورش الكبيرة (التى تستخدم أكثر من خمسة عمال) وكذلك صغار ومتوسطى الموظفين .

٣ — صغار الملاك الزراعيين : وتضم أصحاب الحيازات التى تتروح بين ٥ — ١٠ أفدنة ، الى جانب أصحاب الورش الصغيرة (التى تستخدم أقل من خمسة عمال) .

٤ — العمال الزراعيون (ومن فى حكمهم) وتضم هذه الطبقة الفئات الآتية :

— صغار الحائزين (من ١ — ٥ أفدنة) .

— من يجوزون أقل من فدان (أشباه المدممين) .

— العمال الحكوميون .

— عمال الورش والحرفيين .

— العمال الاجراء .

ويلاحظ على هذا التقسيم ما يلى :

١ — أنه أول تقسيم يتناول الأوضاع الطبقيّة فى الريف المصرى نيما

بعد ١٩٥٢ وحتى ١٩٧١ (تاريخ تقديمه) . ولذلك نجده قد راعى التأثيرات التى أحدثتها قوانين الإصلاح الزراعى وخاصة فى مجال تحديد سقف الملكية الزراعية بخمسين فدانا (وان كان قد اشار الى امكانية تجاوز ملكية الاسرة لهذا الحد) . كما أنه راعى تأثير هذه القوانين على نمط الاستغلال الزراعى للأرض ، حيث يشير الى استخدام كم الامدنة فى التقسيم ينصب على الحيازة وليس الملكية . وهذه نقطة هامة ترتبت على قوانين تحديد القيمة الاجارية ، حيث أنه من المؤكد أن هناك فرقا بين من يمتلك أرضا ولكنه لايجوز شيئا ويؤجر أرضه للآخرين وفقا لنمط الاجار النقدي — الذى تحدده القوانين — وبين من لايمتلك شيئا ولكنه يستأجر مساحات كبيرة من الأرض يتولى استغلالها وفقا لنمط الاستغلال الرأسمالى . فلاشك أن الدخل والوضع القانونى للمستأجر فى هذه الحالة يكون افضل بكثير من وضع المالك أو حتى المستأجر فيما قبل ١٩٥٢ .

٢ — أن هذا التقسيم يعد أكثر شمولاً وتفصيلاً حيث يأخذ فى الاعتبار الوضع الطبقي للعديد من الجماعات الاجتماعية التى تعيش فى الريف وتلعب أدواراً متباينة فى الحياة الاجتماعية بقرامهم ، كأصحاب السوروش والموظفين والعمال الحكوميين وغيرهم . وهو ما أغفلته التقسيمات السابقة .

٣ — أن هذا التقسيم فى التحليل الاخير لا يخرج عن طبقتين أساسيتين فى القرية . طبقة الملاك أو الحائزين (بفئاتها المختلفة) ، وطبقة غير الحائزين أو العمال (بفئاتها وشرائحها المختلفة أيضا) .

٤ — أن هذا التقسيم وان كان قد اتخذ من حجم الحيازة وليس الملكية اساساً للتقسيم الا أن حجم الحيازة وحدة لم يعد كافياً فى تحديد الوان التمايز الطبقي فى القطاع الزراعى . فهناك عوامل أخرى تؤثر فى حجم هذه الحيازة وعلى كمية الناتج منها ، كتنوع التربة أو درجة خصوبة الأرض ، وسهولة طرق الري المستخدمة ، ونمط التركيب المحصولى القائم بها . فهناك فارق بين مساحة تزرع بمحاصيل تقليدية ذات ربحية منخفضة وتخضع لنظام التسليم الاجبارى للمحصول أو جزء منه ، وبين نفس المساحة اذا كانت تزرع بمحاصيل غير تقليدية كالخضر والفاكهة ذات الربحية العالية والتى لاتخضع لنظام التسليم الاجبارى . كما أن هناك فارقاً بين حائز يجوز قطعة من الأرض ويسعى الى تكثيف استخدام رأس المال فى زراعتها عن طريق الاستعانة بالاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاستعانة

بالمليكة الزراعية وآخر يحوز قطعة أرض مساوية في الحجم ولكنه لا يملك رأس مال كاف أو لا يسمى لاستخدامه في الزراعة كالأول . فلا شك ان الحائز الأول يحصل على ناتج من حيازته يفوق ما يحصل عليه الثانى وبالتالى يكون فى وضع طبقى افضل . هذا بالإضافة الى ان هناك عوامل أخرى تكشف عن التمايز الطبقي بين الفلاحين غير حجم الحيازة ونمط استغلالها مثل ملكية الآلات الزراعية (كالجارات ومكينات الري والدرس وغيرها التى يتولى اصحابها — بالإضافة الى استخدامها فى زراعة حيازتهم — تأجيرها للزراع ويحققون من وراء ذلك ارباحا طائلة . وكذلك ملكية رؤوس الماشية ومشروعات تربية الدواجن واقامة الفنادق ومصانع الالبان والتجارة فى الحبوب والاعلاف وغيرها من أوجه الاستثمار الريفى التى تعاطم دورها فى تحديد التمايز الطبقي فى الريف فى الآونة الأخيرة . وهو الامر الذى يحتم ضرورة تدعيم هذا التقسيم بعوامل التمايز التى استحدثت فى القطاع الريفى .

٥ — أن هذا التقسيم لم يسع الى ابراز طبيعة العلاقات الطبقيّة التى تربط بين مختلف الفئات الاجتماعية القائم بالريف ، وبيان مدى التوافق أو التعارض القائم بين مصالحها واهتماماتها الفئويّة ، ومدى ادراك كل منها لحقيقة أوضاعها الاجتماعية وسعيها نحو تأكيد أو تغيير هذه الأوضاع بعبارة أخرى لم يبرز دور الوعى الطبقي فى تحديد الأوضاع الطبقيّة فى الريف المصرى ودور كل فئة فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع الريفى .

٦ — تقسيم عبد الباسط عبد المعطى (١٥) .

يرى صاحب هذا التقسيم أن فهم اسلوب الانتاج السائد فى القرية المصرية يمثل نقطة الانطلاق الاساسية — علميا وواقعيا — لفهم القوى الاجتماعية بها . ويقتضى فهم هذا الاسلوب فحص علاقات وقوى الانتاج فى القرية المصرية . وينتهى من استعراض مختلف الآراء التى تقدم تشخيصا لنمط الانتاج السائد فى الريف المصرى الى وجود رأسمالية فى الزراعة المصرية قبل ١٩٥٢ يعيش بجوارها علاقات اقطاعية . ومع الاصلاحات الزراعية التى تمت بعد ١٩٥٢ وتوزيع أراضي الاصلاح الزراعى ونمو الملكية التزمية قضى على الكثير من بقايا العلاقات الاقطاعية ولغت العلاقات الرأسمالية وسيطرت فى الريف المصرى (١٦) .

ويرى صاحب هذا التقسيم — متفقا فى ذلك مع الباحث البولندى

جالسكى — وجود طبقة ريفية واحدة ذات خصائص انتاجية متميزة ترتبط بالاعمال الزراعية ، ولها صفة انتاجية واحدة تاتى من الاعتماد على الزراعة كنشاط اقتصادى ، فضلا عن الوضع التاريخى الخاص بسكان الريف . وفى اطار هذه الطبقة يمكن التميز بين جماعات طبقية مختلفة . وفى اطار ذلك يرى أن الريف المصرى يضم طبقتين أساسيتين : طبقة من يحوزون الأرض ومن لا يحوزونها وتضم كل منهما جماعات طبقية مختلفة . فطبقة الحائزين تضم الجماعات الآتية :

- ١ — البرجوازية الزراعية : التى تحوز أرضا بين ٢٠ — ٥٠ فداناً وتستثمرها استثماراً رأسمالياً .
 - ٢ — شبه الاقطاعية : التى تجوز أرضاً من ٢٠ — ٥٠ فداناً وتستغل أرضها وفقاً للأسلوب الاقطاعى .
 - ٣ — متوسطو الملاك : من يحوزون أرضاً ما بين ٨ — لأقل من ٢٠ فداناً .
 - ٤ — صغار الملاك : من يحوزون من ٢ — ٧ أفدنة .
 - ٥ — اشباه المعدمين : من يحوزون ما بين فدان لأقل من ثلاثة .
- أما طبقة غير الحائزين (أو العمال) فتشمل :
- ١ — العمال الاجراء أو الذين يحوزون أقل من فدان .
 - ٢ — عمال الحكومة والقطاع العام الذين يعيشون فى الريف .
 - ٣ — العمال المهرة الذين يعيشون فى الريف .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

- ١ — أن تقسيم طبقة الحائزين لا يخرج عن كونه تقسيماً لثلاث فئات أو جماعات طبقية (كبار ومتوسطين وصغار) تتباين أوضاع كل منها الطبقيّة وفقاً لحجم الحيازة ونقط استغلالها . ومع ما لهذه المعيارين من أهمية إلا أن هناك معايير أخرى غدت أكثر أهمية فى ذلك المجال (انظر ملاحظتنا رقم ٤ حول التقسيم السابق) .

٢ — أن قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتحديد القيمة الاجارية للأرض الزراعية التى طرأت على الريف المصرى بعد ١٩٥٢ قد أدت الى تغير الوضع القانونى للمستأجر أمام المالك ومن ثم الى تغير

ملحوظ في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت تربط بينهما من قبل مما يجعل من الصعب أن نشير الى وجود علاقات اقطاعية او شبه اقطاعية في الريف المصرى اليوم .

٣ - أنه لا يمكن على ضوء التفتت الذى نتزايد وطاته يوما بعد يوم على حجم الملكية أو الحيازة الزراعية في الريف المصرى أن نفتقر من يحوز من ٣ - ٧ أفدنة من صغار الحائزين . فهناك الكثير من القرى المصرىة لا يتجاوز سقف الحيازة فيها خمسة أفدنة . وهو الأمر الذى يجعلنا نؤكد أن العبارة ليست بحجم الحيازة بقدر ما هو النمط الشائع لحجم الحيازات بالقرية ودرجة خصوبة التربة ونمط التركيب المحصولى وتكثيف استخدام رأس المال في هذه الحيازة .

٤ - أن هذا التقسيم ينظر الى الموظفين أو عمال الحكومة واقطاع العام الذين يعيشون في الريف كجماعة طبقية في اطار طبقة العمال غير أن الوضع الفعلى لهذه الجماعة يتخلل الكثير من الجماعات الطبقية الأخرى الموجودة بالريف . فكثيرا ما نجد موظفا أو عاملا بالحكومة أو القطاع العام ممن يعيشون في الريف يحوز مساحة من الأرض بأشرف زراعتها بنفسه مع أفراد أسرته أو عن طريق الاستعانة بعمال زراعيين أو يتولى تأجيرها للغير وفقا لأنماط إيجار مختلفة الأمر الذى ينعكس على وضعه الطبقي داخل القرية ، ولذلك فانه من الأفضل أن ننظر الى هذه الجماعة ليس ككتلة اجتماعية وإنما كشريحة تتخلل مختلف الشرائح الاجتماعية الأخرى كما أوضح ذلك محمد الجوهري في تقسيمه .

٥ - أن هذا التقسيم لم يبرز العلاقات التي تربط بين مختلف الجماعات الطبقية التي حددها في الريف المصرى ، واللوان التفاعل الاجتماعى الدائر بينها ، ودور كل منها في الحياة الاجتماعية بالقرى ، ودرجة وعى كل منها بمصالحها الطبقية ، وهى أمور في غاية الأهمية بالنسبة لآى تقسيم طبقى . يتبنى وجهة النظر المادية التاريخية التي ينطلق منها صاحب هذا التقسيم .

٦ - ومن الجدير بالذكر أن صاحب هذا التقسيم قد سعى - في محاولة نشرت له حديثا (١٧) لتطوير تقسيمه على ضوء التغيرات التي طرأت على الأوضاع الطبقية في الريف المصرى في الآونة الأخيرة . وعلى الرغم من أنه لم يقدم في هذه المحاولة تقسيما جديدا إلا أنه أكد ضرورة ربط حجم الحيازة بدرجة التكثيف الراسمالى في الزراعة واستخدام الفس

الانتاجى وملكية رؤوس الماشية على اعتبار أن هذه العوامل أصبحت تلعب دوراً هاماً في تحديد أشكال التمايز الطبقي بين جماعات الفقراء والأغنياء في الريف ، كما أوضح في إطار هذه المحاولة أيضاً امكانية تقديم خريطة طبقية للقرية المصرية على ضوء التقسيم الاجتماعى للعمل (١٨) .

٧ - تقسيم محمود عبد الفضيل (١٩) :

ويقوم تحديده لهيكل البناء الطبقي في الريف المصرى على اساس معيار مركب يجمع بالاضافة الى حجم الحيازة الزراعية ثلاث معايير أخرى هي :

- ١ - الوزن النسبى للعمل المأجور .
- ٢ - كثافة استخدام الآلات الزراعية .
- ٣ - درجة الاختلاف في التركيب المحصولى .

وفي إطار هذه المعايير يرى أن البناء الطبقي في الريف المصرى يضم الفئات الآتية :

١ - الفلاحون المعدمون : وهم أكثر أفراد المجتمع الريفى يؤسسا وليس بوسعتهم سوى بيع قشرة عملهم . وينقسمون الى عمال مستديمين وموسمين وتراهيل .

٢ - فقراء الفلاحين : وهم حائزو فدانين فأقل سواء بالملك أو الإيجار ، وتضم هذه الفئة فيما تضم انفلاح الذى يستأجر قطعة صغيرة من الأرض ليتفادى العمل لدى الفير بصفة أساسية كاجير زراعى . ولا يختلف وضع هذه الفئة كثيراً عن وضع المعدمين . حيث أن الناتج الزراعى من الأرض لا يكتفى لسد احتياجاتهم واعالة أسرهم . ومن ثم يضطرون لمزاولة أعمال اضافية أخرى من بينها العمل لدى الفير في بعض المواسم .

٣ - صفار الحائزين : وهم حائزو أكثر من فدانين حتى خمسة أفدنة . ولعل ما يميز هذه الفئة تولى أفراد العائلة كوحدة أساسية للانتاج القيام بأعمال الزراعة في حيازتهم دون الاستعانة بعمال زراعيين سوى في بعض المواسم . وتكفى الزراعة في معظم الأحوال - بالكادر - تلبية احتياجاتهم المعيشية .

٤ - متوسطو الفلاحين : وهم حائزو من خمسة أفدنة الى عشرين

فدانا . ونظرا لاتساع حجم حيازاتهم يلجأون الى الاستعانة بالعمال الزراعيين المستديمين والمؤقتين . وينتجون محاصيل تزيد عن احتياجاتهم بخصص معظمها من اجل السوق . ولذلك فانهم يتجهون لزراعة محاصيل اكثر ربحية كالخضروات ويتوفر لدى اعضاء هذه الفئة فائض زراعى يزيد عن احتياجاتهم غالبا ما يستخدمونه فى أنشطة أخرى مربحه داخل القرية .

٥ - اغنياء الفلاحين : وهم حائزو من ٢٠ - ٥٠ فدانا ، ويعتمدون اساسا فى زراعة حيازتهم على استخدام العمل المأجور ، ويلجأ غاليهم الى اساليب الزراعة الرأسمالية المتقدمة ولاسيما استخدام الآلات الزراعية حيث يمتلكون ما يزيد عن ٧٥ ٪ من مجموع الجرارات الزراعية العاملة فى الريف (٢٠) ، كما يتجهون للانتاج من اجل السوق ، وزراعة محاصيل غير تقليدية اساسا كالخضروات والفاكهة تخصص للسوق المحلى او للتصدير . ويستثمرون اموالهم فى اقامة مشروعات انتاجية او تجارية يحققون من ورائها ارباحا طائلة . وهم بذلك يشكلون « رأسمالية زراعية » بمعنى الكلمة . ويشير صاحب هذا التقسيم الى ان ميزان القوى الاقتصادية والاجتماعية فى الريف قد تحول فى الوقت الراهن لصالح هذه الطبقة ، واصبحت هى الوريث لما كانت تتمتع به الاستقرارية الزراعية فيما قبل ١٩٥٢ ، بل وحصل أعضاؤها على ما هو أكثر من ذلك عن طريق استغلال ثغرات قوانين التعاون والائتمان الزراعى والتهرب من التزاماتهم المحددة وفقا لنظم السياسة الزراعية فى الريف . وتشجيع الدولة للاستثمار السريع والنمو الرأسمالى لتحقيق الأمن الغذائى (٢١) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ - انه يعد اقرب التقسيمات المطروحة تعبيرا عن الاوضاع الفعلية لفئات الزراع « فى الريف المصرى على اثر التحولات التى طرأت على القطاع الزراعى بعد ١٩٥٢ حتى ١٩٧٨ تاريخ نشره .

٢ - أن هذا التقسيم فى اطار اهتمامه بتحديد التمايز بين فئات الزراع « وما طرأ على اوضاع كل منهم من تغيرات قد اهلل الانتسار الى اوضاع العديد من الجماعات الاجتماعية الأخرى التى تعيش فى الريف - فالموظفين والحرفيين والتجار وغيرهم - مع مالهذه الجماعات من أهمية متزايدة فى الحياة الاجتماعية فى الريف فى الوقت الحاضر .

٣ - ان هذا التقسيم - فى اطار تخصص صاحبة فى الجوانب الاقتصادية

— قد ركر على التحولات التى طرأت فى مجال الانتاج والاستثمار ودورها فى التمايزات الاجتماعية ، ومع مالهذه العوامل من أهمية الا انه تجدر الإشارة الى مجموعة من التحولات الاجتماعية التى صاحبت هذه التحولات الاقتصادية كان لها اثر بالغ فى التفسيرات التى طرأت على اوضاع مختلف الفئات الاجتماعية وعلاقاتها الطبقيّة ولعبت دورا لا يمكن انكاره فى التوازن الطبقيّ القائم . وهو ما سوف نشير الى جانب منه فى الفترة التالية .

وفى ختام عرضنا لهذه التقسيمات التى قدمت للأوضاع الطبقيّة فى الريف المصرى تجدر الإشارة الى أن هناك تقسيمات أخرى قدمت من جانب دراسيين وباحثين آخرين الا أننا وجدت أن ماتقدمه لا يخرج عن الإطار العام الذى ورد بالتقسيمات السابقة ، ولذلك رأيت أن عرضها سوف يكون من قبيل التكرار . وكما لا بد وأن يكون قد لاحظ القارئ أن التقسيمات التى عرضناها هنا بها الكثير من التداخل والتكرار ، وقد يرجع ذلك لاتطلائها جميعا من إطار نظرى واحد وصدورها فى فترات زمنية متقاربة ، وأن الاختلافات التى قد تلاحظ فيما بينها ما هى الانتاج لاختلاف تخصص متديها وتركيز كل على مجال تخصصه أو للفترة الزمنية التى يركز عليها صاحب التقسيم .

الأوضاع الطبقيّة فى القرية المصرية . رؤية واقعية :

لن نسمى هنا لطرح تقسيم جديد لهيكل البناء الطبقيّ فى القرية المصرية ، ذلك لأن طرح مثل هذا التقسيم يتطلب القيام بالعديد من الدراسات الواقعية التى تجرى على مختلف أنماط قرى الريف المصرى وتراعى الظروف الخاصة والنوعية بكل منها . ان ما نأمل فى تقديمه فى هذا المجال هو عرض صورة واقعية — نابعة من الخبرة العملية والمعيشة الفعلية لكاتب هذه السطور لجماهير القرويين — لأوضاع مختلف الفئات الاجتماعية القائمة بالريف والتفسيرات التى طرأت على أوضاع كل منها على امتداد سنوات الثورة وبصفة خاصة خلال العشر سنوات الماضية .

لقد عايش القطاع الريفى من المجتمع المصرى العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد ١٩٥٢ لعل أبرزها ما أقدمت عليه حكومة الثورة — بعد مضي أقل من شهرين من قيامها — من إجراءات ، أعبى قانون الإصلاح

الزراعى الأول الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وما تبعه من اجراءات وما استحدثت فى اطاره من سياسات ونظم اثرت بدون شك على هيكل البناء الزراعى القائم وأوضاع مختلف القوى الاجتماعية بالقطاع الريفى .

لقد كان هذا القانون اول اجراء اتخذته حكومة الثورة ادى الى اهتزاز مفهوم « قدسية الملكية » ولذلك كان يمكن أن يكون بداية مناسبة لسلسلة من حلقات « **التغير الاجتماعى التقدمى** » الذى يقود الى تحقيق تطبيق اشتراكى حقيقى فى الريف . غير أن تطبيقات القانون واجراءاته المكملة قد سارت فى طريق آخر يسعى لضرب القطاعات العليا من الملكية الكبيرة وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة مع الاستفادة المطلقة فى كل الاحوال للملكية المتوسطة . وهو الامر الذى انعكست آثاره فى تقلص قوة كبار الملاك شبه الاقطاعيين وتدهور أوضاعهم الاجتماعية والحد من نشاطاتهم السياسية ودورهم فى الحياة الاجتماعية ، وذلك بسبب خفض المتتابع لسقف الملكية من جهة وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر من جهة أخرى وغيرها من الاجراءات التى مابت اظافر طبقة كبار الملاك شبه الاقطاعيين ، وقد ادى ذلك الى تحسن نسبى واكبر الانتشار الحدود فى توزيع الثروة (الأرض) فى أوضاع العمال الزراعيين الذين استفادوا من جراء توزيع الأراضى عليهم ، وكذلك فئة المستأجرين الذين تحسن دخلهم ووضعهم القانونى أمام المالك نتيجة لقوانين تحديد القيمة الاجبارية للأراضى الزراعية وتقنين العلاقة بين المالك والمستأجر . بينما استفاد متوسطو الملاك اكبر فائدة وذلك عن طريق قدرتهم على شراء بعض أراضى كبار الملاك التى كانت تزيد عن الحد الأقصى للملكية الذى يحدده القانون ، او عن طريق اجراءات السياسة الزراعية ونظم الائتمان الزراعى التى طبقت فى الريف فيما بعد ، حيث استطاعت هذه الفئة أن تستغل نفوذها وعلاقاتها بالاجهزة الادارية التى انتشرت فى الريف فى السيطرة على الجمعيات التعاونية الزراعية ، واصبحت عضوية مجالس ادارة هذه الجمعيات تكاد تكون مقصورة على فئتهم ، وبالتالي وجهوا هذه الاجهزة لخدمة مصالحهم واستأثروا بالجانب الأعظم من خدماتها ، واستطاعوا التهرب من التزاماتهم المقررة وفقا لنظم الدورة الزراعية والتسويق التعاونى والتسليم الجبارى لبعض المحاصيل أو جانب منها .

وفى اطار ذلك تدعمت الاوضاع الاقتصادية لهذه الفئة ، قوى نفوذ أعضائها وتزايد تأثيرهم فى الحياة الاجتماعية والسياسية بقراهم . فوجدناهم

يستأثرون بعضوية لجان فض المنازعات التى انشئت للبت فى النزاعات التى تقع بين الملاك والمستأجرين فى القرى ، ولجان الاتحاد الاشتراكى العربى — فى ذلك الوقت — وغيرها من اللجان التى كانت تقتضى اجراءات الثورة تشكيلا فى القرى . وقد ساعدتهم هذه السيطرة السياسية من جهة أخرى على تدعيم اوضاعهم وحماية مصالحهم واستطاعوا فى اطارها ان يستصدروا بعض التشريعات التى لاتخدم سوى مئتهم (كالقانون الخاص بنظام التأمين على الماشية والتعديلات التى استحدثت فى قانون التعاون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ وقرارات حرمان من يملك أقل من ١٥ فدان من البذور المنتقاء وغيرها) . وقد عملت السياسة الزراعية المصرية على خدمة مصالح هذه الفئة . فنظام تجميع الاستغلال الزراعى « التوحيد » وتنظيم الدورة الزراعية مع ماله من فوائد عامة تعود على جميع الفئات الا انه يساعد بلا شك فئة كبار ومتوسطى الحائزين الذين تقع حيازاتهم — نظرا لاتساعها أو كبر حجمها — فى احواض متفرقة على تلافى الأضرار الناتجة عن تجاوز عدة محاصيل تحتاج الى ألوان مختلفة من الرى والرمسية ، وبهلت عليهم سبل استخدام الآلات ، فى الوقت الذى ألحقت فيه الضرر بصغار الحائزين وسببت لهم العديد من المشاكل لعدم توفر محاصيل معينة يعتمدون عليها فى استهلاكهم الذاتى أو كغذاء لماشيتهم فى حالة وقوع حيازاتهم — التى تقع فى الغالب نظرا لصغرها فى حوض واحد وبالتالي فى اطار دورة واحدة — فى الدورة قطنا . مما يدفعهم الى البحث عن قطع ارض لاستئجارها بنظام « الزرعة » — الذى يزيد ايجار القراط الواحد فيه على عشرة جنيهات — وذلك لسد احتياجاتهم من هذه المحاصيل . ومن ناحية أخرى نجد ان كبار ومتوسطى الزراع يمكنهم التهرب فى العادة من التزاماتهم المقررة وفقا لنظام التسليم الاجبارى للمحصول أو جانب منه — الذى يعد بمثابة ضرائب غير مباشرة على الزراع — وذلك من خلال تحويل جانب من حيازاتهم لزراعة الخضروات والفاكهة التى لا تخضع لهذا النظام وتحقق أرباحا طائلة ، فى حين لانقوى على زراعتها صغار الزراع بل هى محرمة بحكم قوانين الايجار على المزارعين المستأجرين الذين لايمكنهم تحويل اراضيهم الى بساتين بدون تصريح من المالك . وهكذا يقع العبء الأكبر لهذا النظام على كاهل صغار وفقراء الزراع ولصالح برجوازية المدينة (٢٢) .

وفى اطار ذلك يمكن القول أن التحولات التى طرأت على النظام الاقتصادى فى الريف المصرى قد عملت على ضرب فئة كبار الملاك شسبه

الاقطاعيين وتحسن نسبى فى أوضاع المساجرين مع الاستفادة المطلقة لتوسطى الفلاحين أو « اغنياء الريف » أو « عناصر الرأسمالية الزراعية » التى تأكد دورها فى الآونة الأخيرة فى إطار الحرية الاقتصادية وسمى الحكومة نحو فتح مزيد من فرص الاستثمار الزراعى فى الريف لتحقيق سياسة الأمن الغذائى ، وهو الأمر الذى وفر جوا من الأمان والاطمئنان لقدامى كبار الملاك لمحاولة العودة لمباشرة نشاطاتهم من جديد ولكن بطرق أخرى تتنوع بتنوع المفاظق ، ولكن يجمع بينها السعى لاستثمار رؤوس أموالهم فى إقامة مشروعات إنتاجية تحقق أرباحا طائلة كمشروعات تربية الدواجن ورؤوس الماشية وإقامة المناحل ومعامل الألبان وشراء وتاجير الآلات الزراعية لصغار الزراع واستغلال حيازاتهم أو ما يمكنهم استئجاره عن طريق « نظام الزرعة » فى زراعة الخضروات سواء للسوق المحلى أو للتصدير . وهو الأمر الذى يجعلنا نرى أن الريف المصرى يشهد اليوم نهجا رأسماليا واضحا تكاملت فيه « الرأسمالية الزراعية » والفئات المرتبطة بها ليس مع السوق المحلية فحسب بل والسوق العالمية أيضا .

وقد واكب هذه التحولات الاقتصادية تحولات اجتماعية عملت على خدمة هذا الاتجاه وساعدت فى الوقت نفسه على تغير أوضاع بعض الفئات الاجتماعية الأخرى بالريف . فقد تطلبت إجراءات التحول فى النظام الاقتصادى واستحداثاته إنشاء العديد من المنظمات والأجهزة الحكومية بالريف كالجسميات التعاونية الزراعية وفروع بنك التسليف الزراعى ووحدات التسويق التعاونى بالإضافة الى انتشار المدارس والوحدات الصحية والبيطرية والشئون الاجتماعية وغيرها . وقد أدى ذلك الى تزايد أعداد الموظفين العاملين بالقرى وتزايد دورهم فى الحياة الاجتماعية فى قراهم وتعاظم تأثيرهم ونفوذهم على القرويين من خلال مباشرتهم تنفيذ القوانين أو تقديم التسهيلات والخدمات الخاصة ، وقد أدى ذلك فى الوقت نفسه الى تخلى سلطات العهد والمشايخ الإدارية وتدهور أوضاعهم الاقتصادية وبالتالي انخفاض مكانتهم وهيباتهم الاجتماعية وتضاؤل تأثيرهم ونفوذهم على القرويين .

كما أدى انتشار المدارس الحكومية فى معظم القرى والكفور الى تزايد أعداد المتعلمين من أبناء الريف . بل وأصبح العديد منهم — فى إطار سياسة الحكم المحلى — يعملون كموظفين بمختلف الأجهزة الحكومية

بقراهم . ولاشك أن ذلك قد أدى الى فتح مزيد من فرص الحراك الاجتماعى أمام العديد من الامراء وتغيير فى الأوضاع الاجتماعية لاسرهم . فكثيرا ما نجد احد أبناء صفار أو فقراء المزارعين وقد عين موظفا حكوميا بأحد الأجهزة بقريته - كالجمعية التعاونية أو المجلس المحلى أو المدرسة أو غيرها - يمارس سلطات معينة ويستطيع أن يقدم خدمات للآخرين ، وهو الأمر الذى يحسن من الأوضاع المادية والاجتماعية لاسرته فى القرية . وكثيرا ما نجد العديد من هؤلاء - بعد تحسن أوضاعهم - يقيمون بيوتا على النظام الحديث على مداخل قراهم رمزا لعلو المكانة وتعبيرا عن التغير فى الأوضاع الاجتماعية .

كما ساعد ترايد احتكاك القرويين بالمرابر الحضرية وكثرة تردد العديد منهم عليها - سواء بسبب الخدمة العسكرية (٢٢) أو الخلانات التى كانت كثيرا ما تحدث بين المالك والمستاجر بسبب قوانين الإيجار أو الهجرة المؤقتة للعمل بالمدينة أو البلاد العربية - الى أن يرى العديد من انقرويين صورا والوانا من الحياة الحضرية التى لم يكن يالفوها من قبل فى قراهم وبالتالي تغيرت الكثير من المفاهيم وعناصر الثقافة التقليدية لديهم ، وتد دعم التحول فى ثقافة القطاعات العريضة من القرويين تلك القفزة الهائلة التى طرأت على أجهزة الاعلام وانتشار أجهزة الترانزستور بصورة عامة بحيث أصبح من النادر أن نجد بيتا يخلو من جهاز للراديو ، بل وبدأ التلفزيون ينتشر أيضا هذه الأيام بعد دخول التيار الكهربائى الى العديد من القرى . ولاشك أن كل ذلك قد أدى الى تغير ملحوظ فى ثقافة ومعارف مختلف الفئات الاجتماعية بالقرى ، وهو الأمر الذى أدى بلاشك الى تغير ملحوظ فى شكل العلاقات الطبقة التى كانت تربط بينهم فى الماضى ناخفتت أساليب التعذيب والقهر التى كان يمارسها كبار الملاك شبه الاتطاعيين وأنماط السخرة غير الرسمية التى كانوا يمارسونها هم وحكام قراهم . وشعرت فئات مريضة - لو نظريا - بالحرية والمساواة .

أما بالنسبة للمعتمدين والعمال الزراعيين فقد ظلت أوضاعهم الطبقة على ما هى عليه قبل ١٩٥٢ ولم يطرأ أى تحسن عليها حتى بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى . فعلى الرغم من تحديد القانون لاجر العامل الزراعى - بخمسة وعشرين قرشا فى اليوم - إلا أن الأجور الفعلية لهم ظلت دون هذا الحد خلال الخمسينيات والستينيات . غير أن الخدمة العسكرية للذكور من هذه الفئة سواء خلال حرب اليمن أو حرب

١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وسياسة توظيف العديد منهم بعد أداء الخدمة في وظائف خدمية بالأجهزة الحكومية بقراهم وهجرة العديد من العمال الزراعيين من سوء أوضاعهم بالريف للعمل بالمراكز الحضرية في المدن أو في البلاد العربية قد أدت إلى قلة المعروض من العمالة أو على الأقل نوعية خاصة منها في سوق العمل بالقرية في مقابل تزايد الطلب من جانب الرأسمالية الزراعية — التي بدأت في تدعيم أوضاعها في السبعينات — على العمل المأجور لمباشرة استثماراتها الزراعية فاخفت نظام العامل «التملى» الذي كان يعمل بصفة دائمة لدى أحد كبار أو متوسطى الملك مقابل أجر عيني عبارة عن جزء من المحصول وتحولت العمالة الزراعية إلى الأجر النقدي اليومي ، وارتفعت أجور العمال الزراعيين ارتفاعاً ملحوظاً وتحسنت إلى حد كبير شروط عملهم وعلاقاتهم بصاحب العمل، وكذلك بالنسبة لعمال التراحيل حيث فزحت أجور العديد منهم فرص العمل بمشروعات البناء والتعمير بالمدن أو البلاد العربية ، الأمر الذي أدى إلى تغير واضح في علاقاتهم بمقاول الانفاز الذي كان يتحكم فيهم ويفتتح جزءاً كبيراً من أجورهم لحسابه الخاص . ورغم موجة الغلاء والتضخم التي تلتها الجانب الأكبر من أجورهم إلا أن تحسناً فعلياً قد طرأ على أوضاع هذه الفئة المعيشية عن ذي قبل وأنماط استهلاكهم .

بما أثرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع العمال الحرفيين الموجودين بالريف — كالبنايين والحدادين والنجارين والخياطين والحلاقين .. وغيرهم . فقد أثار « عاطف غيث » في دراسته للتغير الاجتماعي في المجتمع القروي إلى انخفاض مكانة هذه الفئات في نظر القرويين في القرى التي درسها في الماضي (٣٤) ، غير أن أوضاع هذه الفئات أخذت تندعم ويتأكد دورها في الحياة الاجتماعية بقراهم في السبعينات وذلك نظراً لتزايد الطلب على خدماتهم من جهة والندرة النسبية في تخصصاتهم من جهة أخرى وهو الأمر الذي أدى لارتفاع في أسعار خدماتهم وتحسن ملموس في أوضاعهم المادية في القرى واتجهوا إلى شراء الأراضي والعقارات بقراهم مما دعم مكانتهم الاجتماعية عن ذي قبل .

وفي إطار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وقلة المعروض منها في القرى — حتى بالنسبة للدقيق والأرز التي كان الريف يعد منتجاً ومصدراً لها — نشطت فئة التجار والسماسرة في القرى وسعوا للتجار في هذه المواد التموينية وأعلاف الماشية في الأسواق السوداء مستغلين طبيعة العلاقات الأولية التي تربطهم بأبناء قراهم ، وفي ظل غياب الرقابة الحكومية أو صعوبة

أحكامها في الريف نجد أن أسعار العديد من السلع والمواد التموينية — دليسكر والارز والشاي والصابون . . . الخ تتباع بأسعار تفوق الاسعار المقررة . وفي اطار ضغط الحكومة لاحكام الرقابة على الاسعار في المدن عدا الريف المصرى المجال الأمن لتجار السوق السوداء والحقل الخصيب لمباشرة استغلالهم . ولاشك أن العبء الأكبر في كل ذلك يقع على عاتق صغار وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين دون غيرهم ، حيث يتمكن اغنياء القرى وذو السلطان والنفوذ بها من الحصول على احتياجاتهم اما من خلال سيطرتهم ومعارفهم على المجالس المحلية التى يعهد اليها في العادة مهمة الاشراف على مثل هذه الامور ، او عن طريق صلاتهم المتكررة والمباشرة بالاراكز الحضرية ، او عن طريق استخدام نفوذهم لدى تجار قراهم الذين يلجأون الى مجاملتهم على حساب عامة القرويين .

وفي اطار ذلك العرض للتغيرات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى يمكن القول أنه مع التحسن الملحوظ الذى طرأ على أوضاع بعض الفئات والتغير الواضح في شكل العلاقات الاجتماعية التى تربط بينها ، الا أن الريف المصرى يشهد اليوم تمايزا طبقيًا واضحًا ومتزايدًا يقوم على دعائم جديدة لا تلعب فيها حجم الملكية أو الحيازة ونمط استغلالها الدور الرئيسى وإنما غذا لراس المال السائد والمنقول بالإضافة الى السيطرة على مواقع السلطة واتخاذ القرار دورا واضحا في ذلك المجال . ويشهد الريف المصرى اليوم نموا راسماليا متزايدا تلعب في اطاره « فئة الرأسمالية الزراعية » بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان دورا رئيسيا احتلت في اطاره مواقع كبار الملاك شبه الاقطاعيين وأصبحت تمارس دورهم . ورغم التغير الذى يمكن أن يلهمه المشاهد الخارجى في شكل العلاقات الطبقيّة التى تربطهم بغيرهم من الفئات الأخرى الموجودة بالقرى ، الا أن جوهر العلاقة مازال مستمرا ولكن بصور أخرى تحتاج الى دراسات مستقلة .

المراجع والهوامش

- (١) محمد الجوهري « علم الاجتماع والمسألة الطبقة في مصر » ، محاضرة غير منشورة كُتلت في السمينار — الذى نظمه كلبه الآداب — جامعة — شمس حول وضع علم الاجتماع في مصر ، أبريل ١٩٨٠ .
- (٢) لم نتج أيدينا سوى على محاولة واحدة نطلق من نظرية التدرج الاجتماعى لتحديد اوضاع الطبقة الوسطى في مصر . انظر :
H. El-Saady, Middle class in Egypt, 1955.
- (٣) تجدر الإشارة الى أن هناك العديد من الكتاب والمؤرخين الذين اعتنوا بتقرير الأوضاع الطبقة في الريف المصرى في معرض كتاباتهم كالجبرى والرائى وطه حسين ، غير أن اهتمامهم كان ينصب دائما على مجالات تخصصهم : ومن ثم كانت محاولاتهم بعيدة عن أن تكون دراسات متخصصة في البناء الطبقي .
- (٤) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح والمسألة الزراعية في مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .
- (٦) حمزة علوى ، الفلاحين والثورة ، ترجمة صالح عبد الرحمن ، دار الطائفة للطباعة والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- (٧) جمال مجدى حسنين ، « الميزات العامة للتكوين الطبقي في مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو » مقال بمجلة الطبقة القاهرية : عدد أبريل ، ١٩٧١ . وايضا لنفس المؤلف :
ثورة ٢٣ يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (٨) فتحي عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- (٩) للوقوف على مزيد من التفصيل حول الأوضاع الاجتماعية لطبقة كبار الملاك راجع : محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع . مكتبة سعيد رانت ، القاهرة ، ١٩٧٢ . وكذلك رموف عباس حامد ، النظام الاجتماعى في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، دار الفكر العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- (١٠) للوقوف على دور هذه الطبقة في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصرى ، راجع : حاتم الدوسى ، كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- (١١) فتحي عبد الفتاح ، مرجع سابق .
- (١٢) فتحي عبد الفتاح ، مرجع سابق .
- (١٣) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول ظروف عمل ومعيشة هذه الفئة وما يتعرضون له من استغلال انظر : عطية الصيرى ، عمال التراحيل ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ . وكذلك حسن البرادعى ، عمال التراحيل في مصر ، كتاب العمل ، العدد ١٠٢ ، ١٩٧٢ .
- (١٤) عمرو محيى الدين ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاصلاح الزراعى في مصر

« باللغة الانجليزية » في أعمال مؤتمر انقانون والتغير الاجتماعى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، خريف ١٩٧٥ .

(١٤) محمد الجوهري ، البناء الطبقي في البلاد النيلية في دراسات في التنمية الاجتماعية، تأليف السيد الحسيني وآخرون ، دار المعارف ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢١٢ .
وانظر كذلك لنفس المؤلف : علم الاجتماع وتنشأ التنمية في العالم الثالث ، الباب الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

(١٥) عبد الباسط عبد المعطى ، التركيب الطبقي وبعض مشكلات التنمية في الريف المصرى ، أعمال مؤتمر : علم الاجتماع والتنمية في مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مايو ١٩٧٣ ، وكذلك للمؤلف : توزيع الفقر في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(١٦) عبد الباسط عبد المعطى ، المرجع السابق ، ص ٣٢ . وللوقوف على مزيد من التفاصيل حول تشخيص نمط الانتاج السائد في القرية المصرية ، انظر : محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دراسة في اساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية : دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(١٧) عبد الباسط عبد المعطى ، توزيع الفقر في القرية المصرية ، مرجع سابق .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٤ .

(١٩) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٢٠) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق .

(٢١) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق .

(٢٢) كريمة كريم ، توزيع الدخول بين الحضر والريف ، أعمال : المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .

(٢٣) للوقوف على أهمية ذلك العامل انظر : حسن الخولى ، الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين امريين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٢٤) انظر : محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعى في المجتمع القروى ، الدار التوفيقية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٢١٠ - ٢٣٢ .

obeikandi.com

مفهوم التوازن الاجتماعى وصلته بقضية السلام الاجتماعى

دكتورة سامية مصطفى الخشاب (✽)

يحاول هذا المقال ان يوضح كيف تسهم حالة التوازن فى الواقع الاجتماعى فى خلق جو من السلام الاجتماعى داخل المجتمع . ومعالجتنا لهذا الموضوع تتطلب منا الوقوف على ثلاث نقاط أساسية :

- أولا : المقصود بالتوازن الاجتماعى .
- ثانيا : الاشارة الى نقاط هامة حول مفهوم السلام الاجتماعى .
- ثالثا : كيف تسهم حالة التوازن فى وجود السلام الاجتماعى .

أولا : المقصود بالتوازن الاجتماعى :

لايعتبر مفهوم التوازن من المفاهيم الجديدة على الفكر الانسانى ، فقد ظهر المفهوم منذ القدم عند الفلاسفة والمفكرين ، وان كان يتلون بطابع يختلف من عصر الى عصر . فقد اخذ هذا المفهوم الطابع الفلسفى من الفكر اليونانى عند كل من افلاطون وارسطو . وبالنسبة للاول يظهر فى فكرته عن تحقيق العدالة فى المدينة ، اذ يرى ان وجود العدالة يحقق التوازن داخل المجتمع كما تفعل الفضيلة فى النفس الانسانية . ويرى أرسطو أن توزيع السلطات واختصاصاتها وعدم تركيزها فى يد واحدة من شأنه ان يحقق توازنا عادلا فى المجتمع .

واذا نظرنا أيضا للاستخدامات المبكرة للمفهوم ، فسوف نجدها فى اعمال عدد كبير من الاقتصاديين . فقد قدم فريتز ماثلب F. Machlup تعريفا للتوازن فى التحليل الاقتصادى على النحو التالى : « التوازن هو بمثابة مجموعة من المتغيرات المنتجة المترابطة والمتداخلة والتي يكون كل منها متكيفا ومتوائما مع الأخرى ، حيث لا يكون هناك ميل الى تغير العناصر الغالبة الدائمة فى النموذج الذى يكون هذه المتغيرات » (١) .

(✽) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

وغالبا ماتمنى كلمة توازن فى الاقتصاد تساوى قوتين فى الوزن على كل من ذراعى الميزان ، حيث يذهب الاقتصاديون الى ان النسق يكون فى حالة توازن عندما تكون القوى المؤثرة فيه ليس لديها اى ميل الى التغير او الحركة . فحالة التوازن عند الاقتصاديين هى وضع يدل على الثبات عند مستوى معين ، فلا يكون هناك من القوى الاقتصادية ما يعمل على قلقة هذا الوضع المستقر .

وفى القرن الثامن عشر اخذ المفهوم يحمل طابعا سياسيا . وظهر هذا بوضوح عند مونتسكيو Montesquieu فى « نظرية التوازن بين السلطات » فقد وجد مونتسكيو « ان الامسلاح السياسى والاجتماعى لا يتحقق الا عندما يتمتع الشعب بالحرية التامة ، وان يكون لكل انسان الحق والمقدرة فى ان يعمل كل مانجزه القوانين . فيجب ان يتمتع بالحرية الدينية والشخصية وحرية الفكر والقول والكتابة . ويجب ان يتمتع فوق ذلك بالحرية السياسية . ويجب ان تنقل الحرية من الفرد الى الدولة فيتمتع دستورها بالحرية . والدستور الحر فى نظره هو الدستور الذى يقرر عمل كل سلطة من السلطات الحاكمة ويحدد لها وظيفتها . وليس معنى تحديد الوظيفة ان هناك فصل بين السلطات ، بل يرى ان الضرورة السياسية تقضى بوجوب التدخل فى جوهر الوظيفة . ولذلك يطلق على نظريته نظرية « التوازن بين السلطات » ، لأنها تؤدى الى اعتدال كل منها فى استعمال الحقوق المخولة لها (٢) .

اما عن استخدام مفهوم التوازن بالمعنى الاجتماعى فهناك اشارات اليه بدأ ورودها فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر . فقد استخدمه هربرت سبنسر فى كتابه « الأسس أو المبادئ الأولى » . وأن كان من اكثر الصياغات تأثيرا فى استخدام مفهوم التوازن الاجتماعى تلك التى قدمها باريتو Pareto فالمجتمع فى نظر « باريتو » مجموع منظم من الجزئيات الانسانية تربطهم علاقات متبادلة معقدة . وكل نظام اجتماعى تعمل فيه قوتان متكافئتان احدهما تحاول هدمه والاخرى تحاول اعادة التوازن فيه . ومن فعل هاتين القوتين ينتج ما اسماه « باريتو » بالتوازن الاجتماعى (٣) .

وهناك ثلاث عوامل ساعدت على استخدام مفهوم التوازن فى علم الاجتماع :

— ارتبط الاول بجهود الانثروبولوجيين من خلال تحليلهم التاريخي للعلاقات الثابتة في البناءات الاجتماعية للمجتمعات البدائية .

— وتمثل الثانى ، من خلال الاهتمام بعمل « باريتو » .

— أما الثالث ، فقد نتج عن الالتقاء المثير بين عمل البيولوجيين والسوسيولوجيين مما ادى الى وجود اهتمام تام بالخواص المنتظمة ذاتيا في الانساق البيولوجية والاجتماعية . الأمر الذى ترتب عليه ظهور واستخدام مصطلح التوازن .

ويعتبر تالكوت بارسونز T. Parsons من أكثر علماء الاجتماع المعاصرين معالجة لمفهوم التوازن . ويتضح هذا في تحليله للنسق الاجتماعى ، فقد ذهب الى أن كل نسق اجتماعى يميل أو يتجه الى حالة التوازن .

وفي ضوء الإشارة السريعة للاستخدامات المبكرة لمفهوم التوازن ، يتضح أن المفهوم ظهر في صيغ مختلفة واستخدم استخدامات تختلف من عصر الى عصر . فتجسد أولا في صورة فلسفية مطلقة ، ثم أخذ الطابع الاقتصادى في القرن السابع عشر ، ثم ظهر في طابع سياسى في القرنين السابع عشر والثامن عشر الى أن استعاره الاجتماعيون وطوعوه لمفاهيم متعددة تختلف باختلاف وجهات نظر كل منهم فيه .

ورغم أصالة هذا المفهوم في الفكر الانسانى والاجتماعى ، إلا أنه يعتبر من المفاهيم التى دار حولها الجدل وتعددت بشأنها الآراء ، وذلك نتيجة الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى . فالتوازن ليس الثبات ولا يعنى الاستقرار . فالثبات يقصد به عدم التغير مع الوقت . فقد يخطئ البعض ويظن أن مادام التوازن هو وضع تكون فيه كل الأشياء متكيفة مع بعضها ، فهذا يعنى أن هذه الأشياء يمكن أن تستمر وتسير بلا تغير . وهذا يتضمن الثبات مع الوقت أى مع الزمن ، وهو مايسميه البعض بثبات التوازن Stability of Equilibrium (٤) . وقد ادى هذا الاعتقاد الخاطىء الى قدر من الخلط في توضيح مفهوم التوازن . فالتوازن هو شىء مختلف تماما عن الثبات . فقد درج كثير من العلماء على تقسيم التوازن الى نوعين :

— توازن استاتيكي : وهو يشير الى موقف يكون فيه بناء النسق ثابتا غير متغير .

— **توازن دينامي** : وهو يتضمن وجود فاعلية وتغير . وهذا النوع من التوازن هو الذى يسود الانساق الاجتماعية لسببين :

(أ) أن هناك عمليات تفاعل مستمرة داخل النسق بين رحداته المكونة مما قد يترتب عليه وقوع تغير معين .

(ب) هناك عنصر التتابع والسيولة فى الموقف الخارجى ، الذى قد يولد من العوامل ما يكون كافيا للقضاء على توازن النسق ، وبذلك لا يعنى التوازن الدينامى بقاء النسق فى حالة مستقرة دائما ، بقدر ما يعنى قدرة النسق على الرجوع الى الحالة التى كانت قبل اهتزاز توازنه باجراء بعض التكيفات الملائمة عن طريق قيام ميكانيزمات معينة .

ولاشك ان نموذج التوازن الدينامى هو الأساس الذى يأخذ به علماء الاجتماع فى تفسيرهم لهذا المفهوم .

وكثيرا ما ينظر الى مفهوم التوازن كمرادف **للتكامل** . ولكن هناك أيضا اختلاف كبير بين المفهومين . فالتوازن ليس التكامل ، لأن التوازن هو عملية يحققها النسق باستمرار . فكلما اختلف توازنه يسعى لتحقيقه من جديد ، بينما التكامل حالة يندر تحقيقها .

على ان هناك علاقة بين **التوازن والتغير** . وتوضيحا لعلاقة التوازن بالتغير فى النسق الاجتماعى . فقد حاول العالم الاجتماعى « ديفس Davis » فى كتابه المجتمع البشرى « ان يوضح المقدمات الضرورية لاعتبار انساق الاجتماعى فى توازن متحرك . ولذلك فقد ميز العناصر الرئيسية المكونة للمستوى الثقافى — الاجتماعى ، ومن بينها :

(أ) عناصر الفعل الاجتماعى : العواطف ، القيم ، الغايات .

(ب) أنواع الفعل المختلفة التى ترتبط بهذه العناصر .

(ج) المواصفات المعيارية المتعلقة بتطبيق أنواع الفعل هذه فى مواقف متنوعة : طرق شعبية ، أعراف ، قوانين ، نظم .

(د) عمليات التفاعل التى تبرز هذه المبادئ وتحفظها : الاتصال ، الصراع ، المنافسة ، التكيف .

وتبعا لهذه الفئة من المقاييس التصورية ، يمكننا معالجة أى مجتمع

على أساس أنه في حالة من التوازن المحرك . ومن شأن دراسة هذه المتغيرات الرئيسية التي تشكل هذا النوع من التوازن أن تمكننا من تفسير التغير (٥) .

فحالة التوازن لا تعنى عدم وجود تغيرات . فالتغيرات تامة في المجتمع في كل وقت من الأوقات وتظهر انعكاسات التغير في جميع جوانب الحياة الاجتماعية . ولكن لابد من وجود التلاؤم لتلك التغيرات الذي يحقق توازن النسق (فإذا لم تحدث تلك التلاؤمات فإن النسق سيكون في حالة من اختلال التوازن) .

مما سبق يتضح لنا أن التوازن ذا صلة كبيرة بالتغير ، بل أن الحركة المتوازنة داخل المجتمع تعنى أن التغير سنة وحتمية من حتميات النسق ، فالتغير الذي يصيب عناصر النسق معها بدا نمطه أو اتجاهه يعطى للنسق ككل امكانية التجديد والاستمرار لمواجهة طبيعة التحول الذي يمد جانباً أساسياً من جوانب البناء الاجتماعى . كما أن كل مظهر من مظاهر التغير داخل أى عنصر من عناصر النسق مادياً كان أو اجتماعياً أو ثقافياً يستتبع بالضرورة حركة متوازنة في باقى العناصر بحيث يحفظ للمجتمع استقراره (٦) .

والأبعد من ذلك أن هناك وشائج صلة قوية بين مفهوم التوازن والصراع ، (ومفهوم الصراع لا تعنى به فقط الهدم والتخريب ، وإنما نستخدم هذا المصطلح للدلالة على الاختلافات في الراى والتعارض في النواحي المزاجية بين الأفراد) لأن دراسة أى من المفهومين تتطلب تناول المفهوم الآخر . وهناك افتراض خاطئ يذهب الى أن وجود الصراع يؤدي الى افتقار المجتمع الى حالة التوازن . ولكن الصراع هو أحد أبعاد الواقع الاجتماعى الذي لا يمكن تجاهله ، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا من المجتمعات الإنسانية ينتفى فيه وجود الصراع سواء أكان صراعاً داخلياً أو صراعاً خارجياً ، والا كانت تصوراتنا تصورات يوتوبية بعيدة عن الواقع الاجتماعى .

فالصراع موجود على مستوى الفرد ، وعلى مستوى المجتمع . فلو نظرنا الى الفرد كوحدة نجد أن الفرد لا يمكن أن يحقق وحدة جامعة مانعة لشخصيته عن طريق تحقيق الانسجام التام بين مكونات شخصية . ذلك لأن هناك نوعاً من التناقض والصراع يكمن في داخل الفرد يؤثر في وجود هذه الوحدة . هذا على مستوى الفرد . أما لو نظرنا على مستوى المجتمع ، فسوف نجد أن هذا الذي ينطبق على الفرد ينطبق أيضاً على المجتمع .

فالتقول بأن هناك جماعات تسودها الوحدة والانسجام دون أن تتعرض للتغير والتبدل ضرب من الخيال . فلا يمكن أن يتحقق الانسجام التام بين الأفراد ، ولابد أن يوجد نوع من الاختلاف في اتجاهات التفكير وفي النواحي المزاجية للأفراد .

ولكى يصل المجتمع الى شكل محدد ، لابد أن يتوافر بداخله قسط من الانسجام ووجه من عدم الانسجام ، وتظهر فيه المنافسة والتداعى ، وأن يجمع بين نزعات الحب والكراهية وبين المودة والجفاء . فالمجتمع ليس نتيجة لعوامل ايجابية أو سلبية ، إنما المجتمع هو نتيجة للتفاعل بين الحالتين (الانسجام والصراع) بحيث يظهر في النهاية في صورة كيان كلى ايجابى (٧) . هذه الصورة الكلية الايجابية للمجتمع تعبر عن وضع المجتمع في حالة توازن .

ثانيا : حول مفهوم السلام الاجتماعى :

تعنى كلمة سلام الشعور بالأمس ، فإذا كنا نقصد بالسلام السياسى تأمين حدود الدولة ، فإن السلام الاجتماعى تعبير يقصد به اكتمال الصحة النفسية والاجتماعية للمجتمع . ويجدر بنا أن نشير الى عدد من النقاط الهامة حول مفهوم السلام الاجتماعى :

١ - ان الديمقراطية الكاملة ، ودخول الآراء فى حوار حر هو المدخل الحقيقى الى خلق جو من السلام الاجتماعى . ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن غياب الديمقراطية كان هو الطريق الى مناعب بغير حدود . فالمشاركة السياسية الواسعة للشعوب عن طريق التعبير عن آرائها واتخاذ القرارات المصرية واختيار طريق المستقبل هو السبيل الى تحقيق السلام الاجتماعى .

٢ - أن وجود السلام الاجتماعى لا يهضى بديلا وحده لمواجهة فكرة الصراع الطبقي . فالصراع الطبقي لا يمكن الغاؤه ، كما أن تجاهله لا يعنى اختفائه . ولكن المطلوب أن يكون هناك عملية منظمة لظهور الصراع أو عملية اباحة لاثقة لظهوره ، كما يجب أن تتمتع البناءات الاجتماعية بدرجة من اللبونة . فالذى يهدد التوازن فى المجتمع ليس الصراع فى حد ذاته ، ولكن صرامة وصلابة البناء الذى يسمح بتراكم العداءات التى تزداد وتعمق

ويتخذ خطأ واحدا الى أن تنفجر في شكل صراع عنيف محطم يهدد السلام الاجتماعى .

٣ - يفترض سبيل السلام الاجتماعى كثير من المعوقات ، نوجود

الصراعات داخل أجهزة الدولة من شأنها أن تعمل على تفتيت الوحدة والتضامن وإشاعة روح الحقد الاجتماعى بين الأفراد . وفى هذا الجو تنمو محاولات الاستغلال . كما أن التعقيد البيروقراطى المفرط والروتين الجامد ، وصور الإهمال والتسيب المختلفة ، كل هذه أمور تهدد السلام الاجتماعى وتخلق جواً من التناقض بين الفرد ومن حوله .

٤ - وأتساقا مع النقطة السابقة ، يجب المواجهة الحاسمة والعقوبة المشددة لجرائم الاعتداء على السلام الاجتماعى ، ويجب على الدولة أن تتدخل لحماية الأفراد . ولا يعنى هذا التدخل انتقاصا من الديمقراطية أو حدا من حرية الأفراد بل هو دعم حقيقى لها . لأن استغلال بعض العناصر للمناخ الديمقراطى ومحاولة تهديد ركائز السلام الاجتماعى من شأنه أن يؤدى الى اختلاف توازن المجتمع .

٥ - أن تحقيق السلام الاجتماعى يتطلب ايجابية الانسان ازاء مجتمعه ، والتمسك بالقيم الاجتماعية العملية التى تتناسب مع الحلول المطروحة لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : كيف تسهم حالة التوازن الاجتماعى فى خلق جو من السلام الاجتماعى :

غنى عن البيان أن التوازن حالة مطلوبة فى كل مجال من مجالات الواقع الاجتماعى . لأنها تعبر عن الحالة السوية والصحية لهذا الواقع . فلو نظرنا الى قطاع من قطاعات الواقع الاجتماعى وليكن القطاع السكانى ، فسوف نجد أن عدم توازن توازن سكانى فى مجتمع من المجتمعات يجلب عليه مشكلات جمه . فزيادة السكان بمعدل كبير ينتج عنه انعدام توازن بين عدد السكان والانتاج . وهذا يؤدى بدوره الى شروخ اجتماعية نظرا لارتباط المسألة السكانية بالنواحي السياسية والاجتماعية فى المجتمع .

كما أن انعدام التوازن فى الهيكل العمرى لسكان ، له عميق الأثر فى الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للمجتمع . فمن الملاحظ أن نسبة السكان من الأعمار المنتجة فى مجموعة الدول النامية تقل كثيرا عن نظيرتها فى مجموعة الدول المتقدمة . وتوضح هذه المقارنة أن انعدام التوازن بين فئات

العمر المختلفة له أثر سىء على الانتاج مما يترتب عليه مشكلات اقتصادية كثيرة .

فما لا شك فيه أن انعدام التوازن بين الزيادة الهائلة المطردة في السكان في مجتمعنا المصرى وبين صور الانتاج المختلفة ، انما يمثل مشكلة تشيع في نفوسنا الخوف من المستقبل . وتعد محاولات الباحثين التنبؤ بمستقبل السكان دليلا على الشعور بالقلق آزاء هذه المشكلة ، وأجراس للتحذير بما هو قادم . كما أن الدراسات التى تقوم بها الدولة حول تحقيق الأمن الغذائى تعد حلولا لاشاعة الأحساس بالامن والطمانية بين الأفراد .

ولو انتقلنا الى قطاع آخر من قطاعات الواقع الاجتماعى كقطاع الصناعة ، فسوف نجد أن التوازن هام وضرورى داخل أى تنظيم صناعى لكى يتمكن التنظيم من العمل وزيادة الانتاج لأن وجود صراعات داخل المنظمة الصناعية من شأنه أن يعوق عملية الانتاج ، ولقد أدرك كثير من علماء علم الاجتماع الصناعى أهمية تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعى بحيث تبدو الوحدة الصناعية كأنساق متوازنة Equilibrium systems ومنهم تشستر برنارد S. Barnard ، الذى أسهم فى هذا الموضوع بنظريته التى أطلق عليها « النسق التعاونى » Co-operative system (٧) إذ ينظر برنارد الى التنظيمات على أنها أنساق متعاونة تقوم على الجهد المنسقة للأفراد . وتعمل تلك الجهود المنسقة على تحقيق المشاركة الداخلية على أساس الدافع . وتوضح نظرية برنارد أن وجود الجوانب الثلاثة المتمثلة فى كل من الاتصال ، والجهد التعاونى الدافع ودرجة الارتباط بينهم تعطى فى النهاية حالة توازن للتنظيم ، سواء بالنسبة للبيئة الخارجية الموجود بها أو فى داخل التنظيم .

ويؤكد « سـلـزـنـيـك » Selznick ضرورة تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعى . وقد حدد الحتميات التى تؤدى الى وجود هذا التوازن فى النقاط التالية :

(١) تأمين التنظيم ككل فى علاقته بالقوى الاجتماعية والبيئية المحيطة به .

(ب) استقرار خطوط السلطة والاتصال .

(ج) استقرار العلاقات غير الرسمية داخل التنظيم .

(د) تجانس النظرة بين معنى ودور التنظيم (٩) .

ويركز سلزننيك على أن المام أعضاء التنظيم بلوائحه وأهدافه وأهمية هذه اللوائح في تحقيق دور التنظيم ، كلها عوامل تساعد على استمرار حالة التوازن . فمما لا شك فيه أن اختلال التوازن داخل المنظمة الذي ينتج من عدم إدراك الأفراد لأهمية الدور الذي يقومون به ، أو إلى توتر العلاقة السائدة بين المستويات الرئيسية ، يترتب عليه ضعف الانتاجية بجانب أن يصبح جو المنظمة مرتعا خصبا لنشاط العناصر الهدامة . وهذا من شأنه تهديد السلام الاجتماعي في المجتمع .

وإذا وقفنا على مستوى ثالث من مستويات الواقع الاجتماعي ، الخاص بخطط التنمية ، فسوف نجد أن مسألة التوازن من المسائل الهامة التي يجب توافرها في خطة التنمية حتى تستطيع أن تحقق أهدافها بنجاح . وأقصد أن خطة التنمية يجب أن تتناول مختلف الأبنية الوظيفية في المجتمع في توازن يسمح بتحقيق النمو في الجوانب الاقتصادية والتعليمية والصحية والأسرية والدينية دون أن يتعرض المجتمع لمظهر أو أكثر من مظاهر التخلف أو التفكك .

كما أن توافر التوازن في قطاع الخدمات هام وضروري لأن انعدام التوازن في توزيع الخدمات تنعكس صورته في الاهتمام الزائد بالمدن الكبرى وأغفال الريف . فضلا على أنه يجبر على المدن الكبرى متاعب شديدة إذ تصبح مناطق جذب سكاني ، فانه يتنافى مع مبادئ العدالة الاجتماعية بما يخلقه من هوة كبيرة بين الريف والحضر .

ومما سبق يتضح لنا أن حالة التوازن وضع يسعى كل قطاع من قطاعات المجتمع إلى تحقيقه حتى تستقيم أموره ويسهم اسهاما ايجابيا في تنمية المجتمع . وإذا تمكن كل قطاع في المجتمع من أن يتمتع بهذا الوضع الصحي السوي ، فهذا من شأنه أن يخلق جوا من السلام الاجتماعي داخل المجتمع .

الهوامش

- 1) Fritz Machlup, Equilibrium and Disequilibrium, in : System change and Conflict, by : N. J. Demerath & R. A. Peterson, N. Y. 1967, p. 445.
- (٢) مصطفى الخشاب ، النظريات والمذاهب السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٨ .
- 3) Sorokin, P., Contemporary Sociological Theories, N. Y., Harper & Row, Chp. I, p. 9.
- 4) Machlup, Equilibrium and disequilibrium, op. cit., p. 446.
- 5) Davis, K., Human Society, Macmillanm, N. Y. 1967, p. 633.
- 6) Ely Chinoy : An Introduction to Sociology, Second Edition, N.Y. 1967, p. 109.
- 7) Simmel G., Conflict as Sociation, In : Sociological Theory by Lewis Coser, Macmillan Comp., N. Y. 1964, p. 201.
- 8) Barnard C. J., Decision - Making in Organizations, In : Human Relation in Administration with Reading, by Dubin R., New Delhi, 1970 p. 348.
- 9) Selznick Ph., Foundations of the Theory of Organizations, A. S. R., Vol. 13, sp. 1958, p. 93.

دراسة عادات الطعام وآداب المائدة

في الوطن العربي

دكتور/ه/ علياء شكري (✽)

أولاً - مقدمة : دراسة عادات الطعام وآداب الطعام :

من الواضح أن هذه الدراسة تندرج تحت أحد الأقسام الرئيسية في علم الفولكلور ، واعنى دراسة العادات الشعبية . وقد عرفت كتب المدخل في علم الفولكلور العادة بأنها ظاهرة أساسية من ظواهر الحياة الاجتماعية الإنسانية ، وأنها حقيقة أصيلة من حقائق الوجود الاجتماعى . فنصادفها في كل مجتمع ، تؤدي الكثير من الوظائف الاجتماعية الهامة ، عند الشعوب البدائية ، كما عند الشعوب المتقدمة ، عند الشعوب في حالة الاستقرار وفي حالات الانتقال والاضطراب والنحول . وهى موجودة في المجتمعات التقليدية التى يتمتع فيها التراث بقوة قاهرة وإرادة مطلقة ، كما أنها استطاعت أن تحافظ على كيانها ووجودها في ظل مجتمعاتنا الحديثة المتطورة ، وابتكرت لذلك عديداً من الأشكال والصور الجديدة التى تناسب العصر . ولذلك فمن الخطأ الكبير الاعتقاد بأننا لا يمكن أن نلتزم العادات الشعبية (أى العادات الاجتماعية) إلا في التقاليد العتيقة المتوارثة فحسب ، كما أنه من العبث الاقتصاد عند محاولة تفسيرها على أرجاعها الى صورها القديمة وأصولها الغابرة فالعادات الشعبية ظاهرة تاريخية ومعاصرة في نفس الوقت . وقد تبدو لنا في بعض الأحيان خلوا من المعنى . ولكن من الخطأ التماس معناها في صورتها الأصلية والقديمة فقط . فهي تتعرض لعملية تغير دائم يتجدد بتجدد الحياة الاجتماعية واستمرارها وهى في كل طور من أطوار حياة المجتمع تؤدي وظيفة وتشبع حاجات ملحة . ومن البديهي أنها في أدائها لهذه الوظيفة في مجتمع معين (محدود بزمان معين ومكان معين) ترتبط بظروف هذا المجتمع وواقعه (١) .

وسرى فيما يلى تفصيلا كيف أن هذا التعريف ينطبق بكل تفاصيله على عادات الطعام وآداب المائدة . فهى جزء أساسى راسخ من التراث التقليدى المتوارث في كل مجتمع . ومع أنه مستمد من التراث ، إلا أنه يعيش في تفاعل كامل مع الواقع الحى للمجتمع ، يتطور ويوجد بتجدد الحياة في هذا المجتمع .

(✽) أستاذ علم الاجتماع — بكلية البنات — جامعة عين شمس .

ولا يمكن أن تتكامل أماننا الصورة عن تراث أى مجتمع وعن خطوط الصغير فيه بنون أن نتعمق في دراسة عادات الطعام فيه ، فهو في نظرنا تفوق في أهميتها عادات دورة الحياة (الزواج وال ميلاد والموت) لأن الأخيرة لا تتكرر في حياة الفرد سوى مرة أو مرات قليلة . أما عادات الطعام فتتلازم مرات في اليوم الواحد ، ولا تنتضى ساعة من يومه دون أن يمر بتجربة تنطوي على طعام أو شراب ، داخل بيته أو عند مضيف له . . الخ . وسوف استعرض بالتفصيل وجوه أهمية دراسة هذا الموضوع بالذات .

وأكنى أود قبل ذلك أن أؤكد أن عادات الطعام لا تتف تائمة بمفردها ولا يمكن أن تدرس بمعزل عن الاطار العام للمجتمع الذى نمارس فيه . وعلى هذا تتشابه مع كل عناصر التراث الشعبى . ولكن الذى أود إبرازه بالنسبة لعادات الطعام بوجه خاص أنها تتداخل مع عناصر التراث الشعبى الأخرى . وسوف نرى أن مظاهر أهمية دراسة موضوع عادات الطعام وأداب المائدة أنها تتقاطع وتتداخل مع عناصر شتى من التراث ومع موضوعات قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة الصلة بموضوع من صميم ميدان العادات الشعبية . فعادات الطعام كما رأينا وثيقة الصلة بالجانب المادى من التراث لأن الطعام كما سنرى مكون من عناصر مادية وبعد بأدوات ويحفظ فى أواني ويقدم فى أوان وعلى موائد . . الخ .

كما تقودنا دراسة عادات الطعام الى ميدان الأدب الشعبى على اتساعه فاعداد بعض مواد الطعام كالعمل أمام الفرن أو على الرحاية . . الخ مجال لترديد بعض الاغانى الشعبية التى تحمل مضمونا خصباً ، وتسند هدف التخفيف من مشقة العمل ، وتزجية الوقت الطويل الذى تستغرقه تلك العمليات . ثم أن هذا الميدان يرتبط ببعض الظواهر المتميزة التى تجد تعبيراً عنها فى الامثال الشعبية : فالأكل والخجول والمرأة المجتهدة وتلك الخاملة ذات المهارة الضئيلة فى اعداد الطعام . . الخ . كل تلك صور يسجلها المثل الشعبى ، وتتردد عند المناسبة التى ترتبط بها تدعيماً لوجهة نظر قائل المثل فى تقييم الموقف المعاش .

أما الارتباط بين موضوع عادات الطعام وميدان المعتقدات الشعبية فتقوى ومتشعب . ذلك أن كثيراً من الآداب التى نصادفها إنما تركز على طائفة من القيم المتأصلة فى الثقافة الشعبية (كالعلاقة بين الصغير والكبير — وبين الرجل والمرأة ، والكرم ، والبخل . . الخ .) وهى أمور سوف تلفت دراسة عادات الطعام نظرنا إليها بأقصى قدر من الوضوح . ثم أن كثيراً من العادات والممارسات المتبعة تعكس أيماننا من ممارستها بالحسد والعين الشريرة . . وما الى ذلك ، وهى أيضاً أمور ستبدو بجلاء حتى من نظرة سريعة

الى أسئلة الدليل الذى وضعناه لدراسة عادات الطعام وآداب المائدة .
اما الارتباط القوى بين موضوعنا والدين فسوف نخص بالذكر فى اثر من
موضع من هذه الورقة وقد أكدته كل الدراسات السابقة بما لم يعد معه فى
حاجة الى مزيد من الايضاح .

ونجد مظهر آخر للارتباط بميدان المعتقدات الشعبية فى العلاقة الوثيقة
بين بعض الممارسات الغذائية وميدان الطب الشعبى ، فهناك ممارسات تتم
لاعتبارات الفوائد والخصائص الطبية ، وإكالات تفضل واصناف تكره ،
ونصائح توجه ، وما الى ذلك من اعتبارات تملحها اعتبارات المصلحة والفائدة
من وجهة نظر التراث الطبى الشعبى فى المجتمع .

نلك نبذة سريعة تؤكد لنا مدى الشمول والاتساع الذى يتميز به موضوعنا
فى داخله وترابطه مع شتى عناصر التراث الشعبى الأخرى (٢) .

تلك هى المكاتبة العامة لموضوع عادات الطعام وآداب المائدة كجزء من
ميدان دراسة العادات الشعبية الواسع . وسانتقل فيما يلى الى استعراض
بعض مظاهر أهمية دراسة عادات الطعام .

ثانياً - أهمية دراسة عادات الطعام وآداب المائدة :

١ - يلاحظ المتأمل لموضوع الطعام ان المأكولات التى يتناولها الناس فى
المجتمع تنتهى فى العادة بانتهاء الوجبة التى تعد لها ، او تنتهى بعد بضعة
ساعات او أيام قليلة حسب قدرتها على مغالبة عوامل الفساد والتحلل .
ولكن القاعدة العامة انها تختفى ، بحيث لا يبقى منها أى اثر يمكن ان
ينتقل من جيل الى جيل . فنحن لا نعرف الآن ماذا كان آباؤنا او اجدادنا يأكلون
الا من مصادر ثانوية ، أى عن طريقة حديثهم هم ووصفهم للطرق التى كانت
متبعة فى اعداد أصناف الطعام المختلفة . اما تلك الأصناف نفسها ، اما مذاقتها ،
اما شكلها فلا نستطيع ان نراها بأنفسنا رؤية مباشرة . وتظل معلوماتنا عنها
كما تلت معلومات من مصادر ثانوية . والجزء الأكثر دواما من مكونات الطعام
هو الادوات والوانى المستخدمة فى اعدادها ، وهذه نقطة سنناقشها فى موضع
لاحق من هذه الفترة .

لهذا فان تلك السمة الاساسية لموضوع الطعام تفرض علينا ضرورة
الاهتمام المركز بدراسة كل ما يتصل به من عادات وادوات . لأن تلك العادات
لا تمارس الا فى وجود الطعام « وعلى الطبيعة » - ان صح القول . وإذا
كنا نضع ترتيب أولويات لموضوعات دراسة التراث الشعبى ، فلا بد أن يأتى

موضوع عادات الطعام وآداب المائدة على رأس تلك القائمة للاعتبارات التي أوضحناها ، والتي تدفعنا الى أن نولى أكبر اهتمام للموضوعات الأكثر عرضة للاختفاء والضياع .

٢ - هناك نقطة أخرى تمثل عنصرا من عناصر أهمية موضوعنا ، ذلك أن ظهور أصناف جديدة من الوان الطعام وظهور مظاهر جديدة من آداب الطعام يترتب في كثير من الاحوال على تأثير الاتصال بثقافات أخرى . حقيقة أن الابتداع والتجديد - من داخل الثقافة - يلعب كما نعلم دورا في تجديدنا وتطورها ، ولكن النقل والاستعارة يلعبان دورا بارزا بوجه خاص في ميدان الطعام ، فتدخل الى الثقافة أصناف جديدة لم تكن معروفة وادوات ومعدات لم تكون موجودة ، فيتغير عالم الطعام تغيرا جوهريا نتيجة ذلك الاتصال . ومن البديهي أن اختفاء بعض العناصر والسمات المحلية قد يترتب هو الآخر على الاتصال بثقافات أجنبية ، وذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . الطريق المباشر أن نأخذ عن تلك الثقافات استهجانها لبعض تلك الألوان أو العادات ، فننتحلي نحن عنها . وغير المباشر أن يؤدي استعارة أصناف وعادات جديدة الى « ازاحة » عناصر تقليدية أو أصناف تقليدية كانت موجودة في الماضي ، ولم نستطع أن نثبت وجودها وتدعم استمرارها في وجه تيارات التجديد .

رتبنا لعملية الثبات والتغير (التغير بزرع عناصر جديدة ، أو التخلي عن عناصر تقليدية قديمة) سوف يكشف لنا بجلاء خطوط الاتصال الثقافي أو الاحتكاك الذي تم بين ثقافتنا التي ندرسها والثقافات الأخرى القريبة منها أو البعيدة . ولعل استعراض بعض الوان الطعام وبعض عناصر الآداب المتصلة بها في منطقة كالحجاز سوف تكشف لنا تيارات التأثير الثقافي التي تعرضت لها تلك المنطقة على امتداد تاريخها البعيد والقريب (٢) . في الماضي تعرضت لتأثيرات ثقافات شرقية (آسيوية وأفريقية وأوروبية) ، واليوم تتعرض لثقافات شرقية وغربية (علاوة على السابقة الثقافات الأوروبية والأمريكية) والتحليل المفصل سوف يضع لنا النقط على الحروف في هذا الموضوع .

٣ - لا يخفى على أحد من يطالع أحد المصادر الدينية التي تعرضت بشيء من التفصيل لموضوع عادات الطعام وآداب المائدة مدى الاهمية التي يمثلها هذا الموضوع من وجهة النظر الدينية . ونضرب مثالا على ذلك بمؤلف الغزالي الشهير : « احياء علوم الدين » (الذي خصص كتابا عن العادات لدراسة هذا الموضوع وإيضاح وجهة النظر الدينية فيه) .

٤ - تعد عادات الطعام وآداب المائدة - كما يدل على ذلك كل سؤال من أسئلة الدليل - ظاهرة اجتماعية وثيقة الاتصال بالظواهر الاجتماعية الأخرى . فهي انعكاس لوضع الأسرة الطبقي اى مكانتها على سلم التدرج الاجتماعى القائم . وهى فى كثير من الاحوال صدى لنوع المهنة التى تمارسها الزوجة أو يمارسها رب الأسرة ، أو كليهما معا ، حيث يتدخل ذلك فى تحديد عدد الوجبات ، ومكوناتها ، وطبيعة الوجبة الرئيسية وتمييزها عن الوجبات لأخرى .. الخ . وعادات الطعام من أكثر الظواهر حساسية لعوامل التغير التكنولوجى الدائر فى المجتمع . فهى تستفيد منه وتتأثر به سلبا أو ايجابا . وتوضح أسئلة الدليل ضرورة الكشف عن مظاهر الأخذ بالمستحدثات التكنولوجية فى اعداد الطعام وحفظه .. الخ . كما ان التجديد التكنولوجى قد عمل على اختفاء اصناف وبعث اصناف .. وهكذا .

هذه مجرد أسئلة تكشف لنا هذا البعد الاجتماعى الهام لموضوعنا وهو فى نفس الوقت المحور الذى ستدور حوله كل تحليلات هذه الدراسة فى المستقبل . من أجل ذلك جاء التنبيه فى أكثر من موضع من مواضعها الى ضرورة ارتباط هذه الظاهرة أو تلك بالوضع الطبقي الاجتماعى للأسرة ، أو بمهنة رب الأسرة أو ببعد الرجل والمرأة (فيما يختص بإطعمة للرجال وأخرى للنساء ، وكذلك مهمة اعداد الطعام ، وتقديره .. الخ .) أو ببعد الصغار والكبار .. الخ فنحن وان كنا قد أبرزنا الإشارة فى مواضع معينة الى هذا البعد ، الا أننا نؤكد على الجامع ضرورة مراعاته فى كل ما يجمعه من معلومات أو يسجله من ملاحظات (٤) .

٥ - ومن وجوه أهمية موضوعنا كثرة تكرارها بالمقارنة بكل عناصر التراث الشعبى الأخرى . حيث المحت سابقا الى أن عادات دورة الحياة قد تتكرر مرة واحدة فى حياة الانسان ، وقد يشهدها هو (بالنسبة لغيره) بنسخ عشرة مرة ، ولكن عادات الطعام تتفوق على كل هذا من حيث كثافة ممارستها . فهى تمارس مرات ومرات فى اليوم الواحد ، وهى لذلك حاضرة فى فكر وأسلوب كل شخص يعيش فى مجتمع .

٦ - كما ان من الأبعاد الهامة لهذا الموضوع انه يعد أداة هامة للكشف عن الفروق البدوية الحضرية من ناحية والريفية الحضرية من ناحية أخرى . فكثير من اصناف الطعام وما يرتبط بها من عادات وآداب مميزة بطبيعتها للبيئة الريفية ، وهناك أخرى مميزة للبيئة الحضرية . فالحبز فى القرن داخل البيت ظاهرة ريفية خالصة ، وطحن الحبوب داخل البيت ، وتربية الطيور فى البيت .. الخ . كل ذلك ظواهر ريفية متميزة . فى مقابل هذا نجد اعتماد

البيئة الحضرية على شراء الخبز من السوق ، وشراء الاطعمة نصف المصنعة أو الجاهزة ، والاعتماد على المعلبات وعلى اللحوم المحفوظة والمثلجة .. الخ . وبين البيئتين — كما هو معروف بداهة — تفاعل حي دائم لا ينقطع ، حيث سنرى ان البيئة الريفية أخذت تعرف الاعتماد الجزئى على الخبز الجاهز وعلى اللحوم المحفوظة والمثلجة .. الخ . ويفضل التقدم التكنولوجى أخذت بعض الاصناف التقليدية تستعيد حياتها من جديد كالرقاق والشعرية .. الخ . والشخص الريفى الذى يعيش فى المدينة نستطيع ان نستدل على ثقافته وعلى مدى تمسكه بها من واقع معرفتنا بعادات طعامه ونظام وجباته .. الخ . ولذلك تتبنى هذه الدراسة — ضمن منظورها السوسىولوجى العام — الاهتمام ببعد البدو والريف والحضر من خلال استخدام مؤثر عادات الطعام وآداب المائدة .

٧ — ان اهتمامنا بدراسة هذا الموضوع الهام أصبح واجبا وطنيا وضرورة علمية بسبب ما تعرض له هذا الموضوع فى الماضى من اهمال ومن تقصير من جانب الدارسين . اذ يعد الاهتمام العلمى بدراسة عادات الطعام وآداب المائدة من الظواهر الحديثة فى علم الفولكلور والعلوم الثقافية بصفة عامة . ذلك ان هذا الميدان قد حرم فترة طويلة من اهتمام الدارسين الجادين ، وترك دون تطوير فى الوقت الذى انطلقت دراسات الادب الشعبى وغيرها من موضوعات علم الفولكلور . فما هو سبب فى ذلك ؟

هناك بعض الاسباب ذات الطبيعة العلمية ، كما ان هناك اسبابا اجتماعية عامة ، لا ترجع الى ظروف تطور علم الفولكلور أو الى تقصير من جانب المشتغلين بهذا العلم . ففيما يتعلق بعلم الفولكلور نعرف ان هذا العلم قد بدا فى اول مرة كدراسة للادب الشعبى ، وظل يفهم كذلك لئلا بعيد وفى كثير من البيئات العلمية التى نشأ فيها . وطفئت دراسة الادب الشعبى فى تلك البيئات على دراسة بقية عناصر التراث الشعبى الاخرى . ولم يستطع ان يلحق بميدان الادب الشعبى — ولكن بفارق كبير — سوى ميدان العادات والتقاليد ، ثم معه او بعده بقليل ميدان المعتقدات الشعبية . وظل ميدان الثقافة المادية والفنون الشعبية من المجالات التى لم تحظ بنصيبها الحق من الدراسة ومن الاهتمام الا فى وقت متأخر .

ومع ذلك لم يستطع موضوع عادات الطعام — وهو فى اساسه عنصر من عناصر العادات — ان يلحق بالتقدم فى ميدان دراسة العادات والتقاليد الشعبية . فدراسة الطعام والغذاء لها طبيعة خاصة لم تساعد على تحقيق

تلك الاندفاع . فالمواد الغذائية وأصناف الطعام بطبيعتها عناصر قصيرة العمر لا تدوم أكثر من ساعات أو أيام . ولذلك لم تلق أى اهتمام من جانب أصحاب المتاحف الأثنولوجية أو الفولكلورية . ومن ثم لم يجد رجل الفولكلور من تراث الماضى فى هذا الموضوع ما يمكن أن يحفزه الى التخصص فيه والانتكباب عليه . ولم يكن هناك من سبيل أمام من يود التعق فى هذا الباب من أبواب العادات الشعبية سوى أن يتجه بكليته الى الحاضر . . الى الواقع المعاش لكى يرصد حركته ويعرف اتجاهاته ويسجل ما يراه ليقيحه لنفسه وللآخرين كى يكملوا تحليله وتحقيق كل جوانبه .

وهنا نصل الى تبين صعوبة أخرى من الصعوبات التى عاقت تقدم البحث فى هذا الميدان . ان الرواد الأوائل لعلم الفولكلور لم يكونوا ليجنوا فى انفسهم الشجاعة الأدبية الكافية لطرق هذا الموضوع على اعتبار أنه من « موضوعات النساء » . . كل الاخباريين من النساء ، وكل الوصفات لابدلها من عقلية نسائية تسجلها وتحللها وترن كل جزئية فيها بميزان النقد السليم لاننا كما يعلم القارئ لا نأخذ فى الدراسة الأثنولوجية أقوال الاخبارى كما هى بغتها وسمينها دون تحليل وتحريض ولا دون مراجعة وتدقيق . وهكذا ظلت تلك النقطة بمثابة عقبة فى سبيل تطوير دراسة هذا الموضوع الهام من موضوعات تراثنا الشعبى ، ليس فى العالم العربى او فى مصر نحسب ، بل فى العالم أجمع .

٨ — اشرنا من قبل فى أكثر من موضع الى أن دراسة مثل هذا الموضوع الهام تكشف جوانب كثيرة وحاسمة من ظاهرة التغير الثقافى والاجتماعى . ويمكننا بغض عديد من الدراسات المونوجرافية أن نشيد مثل هذه النظريات على نطاق محدود (اقليم او منطقة معينة داخل المجتمع مثلاً) . وبفضل اجراء مزيد من الدراسات على عديد من المناطق ، يمكن توسيع نطاق تلك التعليقات النظرية بحيث نستطيع تشييد نظريات متوسطة المدى فى التغير الثقافى والاجتماعى . وهكذا يتسع نطاق الدراسات فيتسع نطاق الشواهد وصولاً الى نظريات عامة (ربما على مستوى الوطن العربى ككل) فى التغير .

٩ — ان من شأن تطبيق دراسة أطلسية عن عادات الطعام وآداب المائدة أن يتسع نطاق التغطية الذى نستمد منه شواهد الدراسة ، بحيث تتحدد بدرجة أكبر من الموضوع مناطق الابتداء (أو التجديد) Innovation والفروق الإقليمية ، والعلاقات بين البادية والحضر وبين الريف والحضر ،

والمناطق الهامشية .. الخ . وذلك هو هدف الدراسة في علم الفولكلور بصفة عامة ، ولكن موضوع عادات الطعام وآداب المائدة يحقق هذه الرسالة بشكل عظيم الكفاءة كبير الدقة . (عن أطالس الفولكلور انظر محمد الجوهري ، علم الفولكلور ، الطبعة الرابعة دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، الفصل العاشر : « الاتجاه الجغرافى وأطالس الفولكلور » من ٢٢١ — ٢٨١ .

١٠ — تعد دراسة موضوعنا هذا بمثابة مؤشر هام قادر على القاء الضوء على تطور مكانة المرأة في المجتمع . فالمرأة هي للبطل الذى لا ينافس في ميدان اعداد الطعام وتقديمه وتلفين الصغار آداب المائدة . وهى التى تقوم بالدور الاكبر في تنفيذ التجديدات التى تطرا على هذا الميدان ، وهى التى تؤثر بدخولها الى ميدان العمل العام (خارج البيت) باحداث تعديلات هامة على حياة البيت ومن فيه ، وفي مقدمة ذلك عادات الطعام وآداب المائدة . وهناك عديد من أسئلة الدليل تستهدف القاء الضوء على هذا الجانب من جوانب الموضوع . فالمرأة العاملة — في الريف أو في الحضر — لا يمكن أن تجلس الى الفرن تخبز الخبز ، وهى لا يمكن أن تقوم بطحن الحبوب بنفسها ، وهى نالغ — سواء صرحت أم كابت — عن اعداد الاصناف المعقدة أو التى يستغرق اعدادها وقتا طويلا (اللهم الا في المناسبات أو في أيام الاجازات) ، وهى لابد أن تطلب النعم من أولادها ومن زوجها .. الخ . ولا نجد موضوعا ملموسا يمكن أن يقدم لنا كل هذه التفاصيل عن تطور مكانة المرأة في البيت وفي المجتمع مثل موضوعنا هذا الذى نفوى دراسته بواسطة هذا الدليل .

١١ — هناك نقطة أخيرة تتصل بالقيمة التطبيقية العملية لمثل هذه الدراسة ، وهى نقطة مفيدة لكل من يتساءل عن قيمة بحث علمي معين ، خاصة من بحوث الدراسات الانسانية . ذلك لاننا نرى أن اسهام مثل هذه الدراسة في القاء الضوء على حياة الناس وعلى ثقافتهم وتطورها هو في نفسه قيمة كبرى للدراسة .

ولكننا مع ذلك نقول لمن يتساءل عن القيمة التطبيقية العملية : ان اجراء هذه الدراسة سيوصلنا الى فهم العادات الغذائية لمن أجريت عليهم الدراسة . وهذا امر له أهميته على المستوى الوطنى العام لانه سيكون بمثابة الخلفية أو الاطار الذى بنى عليه تخطيطنا الغذائى ووضع السياسة المثللى لترشيد هذا الغذاء . وهى كلها أمور ستكون لها قيمة كبرى في علاج كل العيوب أو نواحي القصور في النظام الغذائى للمجتمع (من حيث

ثثرة الشرب على الاكل — أو كثرة اكل النشويات — أو نقص الخضروات أو نقص الفاكهة — أو الاعتماد على اصناف دور اخرى بشكل مبالغ فيه مما يخلق حالة عدم توازن غذائى .. الخ) . وستكون لتلك المعلومات قيمة كبرى ايضا فى الاتجاه الوقائى من اجل حفظ الصحة العامة للمواطنين والارتفاع بمستواها .

ثالثا — ملاحظات الباحث الذى يجمع مادة علمية بواسطة هذا الدليل (٥) :

هذه ملاحظات عامة لا يجمعها خط واحد ولا تدور حول قضية بالذات ، ولكنها تستهدف ان تنبه الباحث الميدانى الى بعض النقاط النظرية التى ركزت عليها اسئلة الدليل وقد يجد الباحث ذلك امرا غير مفهوم ، ولذلك قدمنا له بعض الايضاحات . وهناك ملاحظات اخرى تنبه الباحث الى بعض الخطوات أو القواعد العملية التى يحسن به الالتزام بها ومراعاتها أثناء عمله الميدانى . وقد يلتقى بعضها الآخر الضوء على بعض المفاهيم أو المصطلحات التى استخدمت بشكل مكثف فى أسئلة الدليل ، ولابد من ايضاحها بقدر كاف فى ذهن الجامع ، لئى تضمن ان يسأل عن الموضوعات والظواهر الصحيحة .

١ — سيلاحظ الباحث ان أسئلة الدليل قد تركز فى بعض جوانبها على العناصر المادية أو على الاشياء objects .

نحن نحاول فى هذه الدراسة تقديم جانب من جوانب عاداتنا وتقاليدينا وقيم مجتمعتنا المرتبطة بالطعام . اى اننا لا نسعى الى تقديم دراسة فى الثقافة المادية اى فى الأدوات والجانب المادى من الثقافة . ولكن القارئ قد يتساءل وهو يطالع هذا الدليل ويقرأ الدراسة : ولماذا اذن ذلك الاهتمام الواضح بأوائى الطهى ومعداته ، وبالفرن ومختلف أنواع المواعد ، وبالمائدة ووصفها .. الخ . ليست تلك جوانب مادية واضحة . ولكن الحقيقة التى تد لا يتبينها المرء لأول وهلة هى أننا لن نستطيع ان نفهم العادات والتقاليد والقيم المرتبطة بالطعام ما لم نفهم كل تلك الجوانب المادية المحيطة به . فالطعام نفسه ظاهرة مادية . اغذية تعد بأدوات وتقدم فى أوائى فوق موائد .. وهكذا . والعادات والقيم المرتبطة بذلك انما هى نظرة تقليدية أو مواقف معنوية متداخلة فى تلك العناصر المادية ومرتبطة بها ومصبة عليها . فكل الجوانب المادية هى الاطار الخارجى للصورة التى نحاول ان نرسمها لعادات الطعام وآداب المائدة .

يضاف الى هذا بعد هام ، وهو اننا فى دراستنا لتلك الأمور نفتح

لأنفسنا سبيلا جديد لمعرفة تيارات التبادل الثقافي، وانتقال العناصر الثقافية — مادية أو غير مادية — من دائرة إلى أخرى ومن عصر إلى آخر . نرصد حركة تلك العناصر المادية يقودنا مباشرة إلى احراز نجاح مؤكد في رصد حركة التغير الثقافي ومعاله .

٢ — ويلاحظ الجامع كذلك أن موضوع الخبز يحظى باهتمام أسئلة الدليل ، إذ يعد موضوع الخبز من موضوعات عادات الطعام التي حظيت بأكثر قدر من اهتمام الدارسين الأنثروبولوجيين الأجانب للمجتمعات العربية المختلفة . كما كانت دراساتهم لهذا الموضوع على أكبر قدر من النجاح والدقة ، والسبب الواضح لتوفيقهم هذا أن العملية تتم بشكل حي مجسد يسهل ملاحظته ، كما يسهل ملاحظة الأدوات المستخدمة فيه ، وتوزيع الأدوار في عملية الإعداد ، وسماع الأقوال والأدعية التي تتردد عند إعداده . الخ .

ومنذ القدم وموضوع الخبز يحظى بأكثر قدر من الاهتمام فيما يتصل بموضوع الطعام بصفة عامة ، ولعل الدليل على ذلك الدور الكبير الذي يلعبه الخبز في الطقوس ، والمنزلة التي يحظى بها في الكتابات الدينية ، أو اثرات الاعتقادي عند كل شعوب العالم .

على أنه ليس هذا الأساس الديني هو وحده الاعتبار الاوحد فيما ينبثق به الخبز من مكانة في نظر المعتقد الشعبي . حيث أنه كان وما يزال العمود الفقري للغذاء عند قطاعات ضخمة من الشعب ، وبدونه لا يكون الطعام طعاما ، وبدونه لا يكون هناك اطمئنان من الانسان على استمرار وجوده المادي وقدرته على الحياة .

وقد تدهورت مكانة الخبز في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وظهرت بعض الحركات والدعوات الرامية إلى احياء مكانته القديمة ، ودعوة الناس إلى العودة إليه .

كما أن سلعة الخبز والدقيق بصفة عامة من السلع التي تتمتع بدعم حكومي في جميع انحاء العالم تقريبا ، شرقيها وغربيها لتصل إلى المواطن أعادي بسعر رخيص نظرا لما يتمتع به الخبز من مكانة ، ولأن توفره ورخصه يعد مقياسا لنجاح أي حكم ، خاصة في البلاد النامية التي أصبحت تجد صعوبة في توفير هذه السلعة للأعداد المتزايدة من سكانها .

هذا وقد أصبح القمح والحبوب بصفة عامة من السلع الصعبة على المستوى العالمي ، بعد أن عجزت كثير من البلاد النامية عن توفير احتياجاتها

الخاصة من الحبوب ، وبدأت تعتمد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة . فأصبح القمح وغيره من الحبوب من السلع التي تهدد بها الدول المتقدمة أو تلوح بها للبلاد التابعة أو الصغيرة لحثها على نهج طريق سياسى معين أو تأييد خط أيديولوجى معين . فباتت الحبوب من السلع الصعبة ، بل من أصعبها على الإطلاق . . احتمالات تفاقم هذا الوضع على المستوى العالمى وإن تزداد معاناة البلاد النامية من جراء ذلك .

هناك علاوة على هذا بعض الاعتبارات السوسولوجية التى تبرز أهمية دراسة كل ما يتعلق بالخبز ، نضرب مثالا على ذلك باستخدام كمية الخبز التى يتناولها الفرد المادى فى كل وجبة كمؤشر للوضع الطبقي اليوم (فكلما انخفض هذا الوضع ازداد الاعتماد على الخبز كمكون رئيسى فى الوجبة « والمكس بالعكس ») .

كما أن نوع الخبز المستخدم كان ومازال فى بعض المناطق يعد هو الآخر مؤشرا على الوضع الاقتصادى والمكانة الاجتماعية (عيش السن ، عيش التمح الأبيض . خبز الذرة . الخ .)

كذلك يلاحظ أن عملية صنع العيش من العمليات المرهقة ولذلك نجد أن كل عملية من العمليات يصاحبها ادعية معينة لتسهيل هذه العملية من ناحية . ولكى لا يكون تعب من يقوم بهذه العملية من الاسباب التى تجعله يتقن على من لا يشترك فيها ويأكل دون معاناة . الخ .

٣ - ملاحظات حول ميزانية الاسرة وسياسة الاتفاق :

من الاهمية بمكان أن نلقى أكبر ضوء ممكن على بنود ميزانية الاسرة بصفة عامة (لكى نحدد موقع بنود الطعام فيها) وتفاصيل بنود الطعام بصفة خاصة .

ذلك أن دراسة الميزانية بصفة عامة ومعرفة بنودها تعد من المؤشرات الهامة لتحديد الانتماء الطبقي للأسرة ، فالانفاق على اللحوم ، والبروتينات والفواكه يتزايد مع ارتفاع الوضع الاقتصادى والاجتماعى وينخفض بانخفاضه . والعكس بالنسبة للخبز فكميته المستهلكة على مائدة تعكس فى تزايدها انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة والعكس بالعكس .

كما تعد دراسة ميزانية الاسرة وتحديد بنودها من أهم المؤشرات المفيدة فى الوقوف على توزيع الادوار داخل الاسرة ، خاصة بالنسبة للدور

الكبير الذى كان يلعبه الزوج فى الماضى (كمائل الاسرة الوحيد — أو ابناؤه الذكور — معه أو من بعده) ، ثم تعاضد دور الزوجة داخل الاسرة بصفة عامة باكتسابها للتعليم ودخولها ميدان العمل وتحولها الى قوة اقتصادية مؤثرة وازدياد وعى المرأة بمكانتها الاجتماعية بصفة عامة (حتى ولو لم تكن قد نالت تعليمها أو قدرة على الكسب) .

فقد كانت فى الماضى المجال الوحيد الذى تمارس فيه الزوجة تنوذاها داخل الاسرة ، وفرصة تعاملها الوحيد فى النقود ، وربما مجال تعاملها مع الباعة أو مع أطراف خارج الاسرة .. الخ .

كما تفيدنا دراسة بنود ميزانية الاسرة الخاصة بالطعام فى تحديد مستوى الوعى الغذائى لدى الشعب بوجه عام ، فهناك شعوب (باكلها وعى اختلاف مستوياتها الاقتصادية الاجتماعية) تعتمد على النشويات فى الطعام ، وأخرى تكثر من اللحوم والبروتينات بوجه عام وهكذا . ولا شك أن الأمر لا يتوقف دائما على الامكانيات الاقتصادية وحدها ، وإنما يتوقف فى أغلب الاحوال على توفر الوعى الغذائى الصحى السليم .. وهو أمر يجب أن يحظى بأعظم الاهتمام من كل مشغل بالتخطيط للتنمية الاجتماعية الشاملة .

وهناك جدوى علمية فنية على جانب كبير من الاهمية لدراسة ميزانية الطعام ، إذ انها تعكس فروقا واضحة بين المناطق البدوية والحضرية وبين المناطق الريفية والحضرية ، لانه من المؤكد أن الصورة العامة لتلك الميزانية تختلف من بيئة الى أخرى ، وأن هذا الاختلاف ليس راجعا الى ظروف فردية أو عشوائية ، ولكنه نتاج للايكولوجيا ، ولخطوط واتجاهات التجديد الثقافى والمستوى تطور البادية والريف وتقدم الحضر . فدراسة هذا الموضوع مؤثر ووسيلة للوصول الى تحديد وفهم الفروق البدوية الحضرية والريفية الحضرية ، وسوف نجد علاوة على هذا أن الميزانية تعكس الظروف البيئية بصفة عامة فحضر السواحل بنود غذائهم تختلف عن حضر الداخل وريف السواحل كذلك ، وسكان القرى الواقعة على أطراف الصحراء .. الخ .

٤ - يصادف الجامع كثرة تردد مصطلح اكالات المناسبات والمقاسد اكالات المناسبات تلك التى تعد بمناسبة موسم معين كالاعیاد ، أو بمناسبة خاصة كميلاد أو زواج أو وفاة ، أو بمناسبة قدوم ضيوف اعراس لهم مكانة خاصة عند الاسرة . وقد اشرنا الى كل تلك المناسبات بانها اكالات المناسبات ، وعلى الباحث أن يخصص فى كل حالة المناسبة التى يتناول فيها هذا الصنف أو ذاك باسمها ويحددها تحديدا دقيقا .

٥ - من المفيد أن يتساعل الجامع عن انتشار القهوة في دوائر معينة تختلف عن الدوائر التي ينتشر فيها تناول الشاي .

(مثلا : في بعض المجتمعات يشيع تناول القهوة على نطاق المجتمع كله ، على حين يقتصر تناول الشاي على دوائر أضيق - ربما ذات مستوى اقتصادي اجتماعي أرفع - حيث يتمتع الشاي بدائرة انتشار أوسع ، ويقتصر تناول القهوة بانتظام على دوائر أضيق بين كبار السن ، أو الخاصة ، أو في مناسبات معينة كالعزاء أو الضيافة بصفة عامة) .

كما أن هذه العلاقة بين مدى انتشار كل من القهوة والشاي ليست ثابتة أو دائمة ، ولكنها تتغير ، بل من الممكن أن يتبادل المشروبان مكانتهما نتيجة ظروف تاريخية اجتماعية معينة . تتبع بالتفصيل عوامل النمو أو الانحسار في كل حالة .

٦ - الارتداد الى التراث في بعض المناسبات وفي بعض القطاعات مخالفا بذلك الاتجاه السام لفسيان جوانب كثيرة من التراث وتجاهلها بفعل ظروف التغير الاجتماعي العام : الاتجاه العام للتغير الاجتماعي في كل ما هو مصنوع باليد ، ومتوارث عن القدماء .. فظروف المسكن الحضري الضيق وتحول الأسرة الى الشكل النووي ، وتضاؤل القطاع الزراعي (سكانيا وليس اقتصاديا) ، وتحضر الريف ، وانتشار المستحدثات الصناعية ، واشتغال المرأة .. الخ . كل ذلك يبعثنا بوجه عام عن الالتزام بالعادات الشعبية أو مظاهر الاحتفال بالمناسبات التقليدية من أعياد واحتفالات وغيرها .

ولكن الملاحظ أن المجتمع يجتاز مرحلة التخلي عن التراث هذه بسرعة ، ويقطع في فترة وجيزة نسبيا مرحلة الوصول الى الرفاهية (سواء على المستوى الاجتماعي العام أو على مستوى طبقي فقط ، وهذا هو الفرق بين المجتمعات الصناعية الغربية التي حققت الرفاهية لشعبها كله ، والمجتمعات الأخرى التي لم تحقق ذلك الا لشريحة صغيرة منها فقط) . المهم أن المجتمع ما أن يبلغ مرحلة الرفاهية ويعيش حياة الامتلاء ، حتى تبدأ تعاوده الميول الرومانسية ، وبحركة الحنين الى احياء الماضي . فنجد تلك المجتمعات تعرف على نطاق واسع ما يعرف بالنزعة الفولكلورية المتطرفة Folklorism نزعة احياء بعض عناصر التراث الشعبي بشكل متعمد ، وربما لاغراض تجارية أو سياحية .. الخ ولكنها تلعب كلها على وتر الحنين الى الماضي راغزازه وتبجيله .. الخ عند الجماهير الريفية .

فنجد من تلك المظاهر :

— العودة الى بعض الاكلات الشعبية وانتشارها والتمسك بها ربما بعد تطويرها .

— العودة الى الموسيقى الشعبية ويعد كثير من الترنيمات اللحنية واستخدام مطالع اغنيات شعبية قديمة في الاغاني المستخدمة .

— العودة الى تأكيد الاحتفال ببعض الاعياد الشعبية ، والمبالغة في بعض مظاهر الاحتفال بها — في مصر مثلا : كالمسرك الفني الذي نعيشه في رمضان أو الفوازير وغيرها وكانها رمضان قد شرع مناسبة للفوازير .
والتمثيليات والمسرحيات الهزلية والحفلات الغنائية والسهر حتى الصباح .

— العودة الى بعض قطع الازياء الشعبية وانتشارها — بعد تطوير معين في القصة والقماش — بين القطاعات العليا من المجتمع ، كما نرى في لبس الجلباب البلدى الصوف الانيق وربما العباءة بين كبار القوم في مصر في مطلع السبعينات (يصل سعر تفصيل الجلباب الواحد ثلاثين جنيا أو يزيد أى يعادل تكلفة تفصيل بدلة كاملة أنيقة) .

٧ — سيصادف الجامع أثناء دراسته بعض أصناف الأطعمة والماكولات التى كانت تحتل في الماضى مكانة اجتماعية دنيا ، وينظر الناس الى من يأكلها أو بالذات من يكثر من أكلها نظرة دنيا . ثم حدثت وطأة عوامل متباينة أن تغيرت تلك النظرة ، بل نقول انعكست تماما . من تلك الظروف الارتفاع الرهيب في أسعار المواد الخام التى تعد منها تلك الماكولات ، كما لعبت العواطف والمشاعر الرومانسية دورا كبيرا في الاقبال عليها (فالحضري يشعر في تناولها اقترابا من بيئته الريفية ، والمغترب يرى في الاقبال عوبا ردا لحينه الى وطنه ، والمشتغلون بالسياحة أصبحوا يعتبرونها رمزا للاطعمة الوطنية .. الخ تلك الاعتبارات .

٨ — هناك مجتمعات بأكملها أو أسر معينة تخلت منذ زمن عن صنع الخبز أو تربية طيور الذبح أو حيوانات الذبح . ولكنها تقلع عن ذلك في مناسبات بعينها فترتد الى سابق عهدها فتصنع مثلا رقاق العيد بالمنزل أو تكلف احدى السيدات التى لديها فرن بعمله بأجر) .. وبالنسبة لخروف العيد يفضل أن تشتري الذبيحة قبل العيد بفترة لعلفه وتسمينه قبل العيد ، فلا يصح أن تشتري اللحم من الجزار مباشرة صباح يوم العيد .

والمعروف أن الاتجاه العام للتطور في المجتمع كله يسير في الاتجاه

المعاكس ، فالناس تشتري الاشياء الجاهزة حتى في الريف بدأ شراء الخبز الجاهز ينتشر ويتسع ، فما بالك بالارتاق . وكذلك لم تعد امكانيات القطاع الاكبر من سكان الحضر تسمح لهم بشراء خروف خاص بهم (لا يقل عن ٥٠ جنيه) ، ويصل الى مائة) ، ناهيك عن وجود مكان لتربيته دون ان يؤثر ذلك على نظافة البيت ، او يهدد وجود الخروف نفسه بتعرضه للسرقة (اذا ما وضع مثلاً بسطح المنزل) .

ومن هنا نلفت النظر الى ان الاسر التي تعود — برغم هذا الإيجاب العام للتطور — وترتد الى التراث مرة أخرى ، انها تثبت لنفسها ولنا مكانة تلك المناسبات في نفوسها . ويكون ذلك الارتداد الى الماضي تأكيداً منها لتمسكها باحياء تلك المناسبة .

٩ — الاسرة الممتدة المعدلة واكلات المناسبات والاجازات :

سيصاف الجامع مصطلحى الاسرة النووية والاسرة الممتدة داخلة في كثير من اسئلة الدليل . ولذلك يجب الانتباه الى مدلول كل مصطلح بدقة ، والاجاءت المعلومات بعيدة عن الحقيقة ، مستحيلة على المقارنة ، ذلك ان توحيد المفاهيم لدى الجامعين ضمان لنجاح البحث وضمان للوصول الى معلومات مقننة وموحدة . الاسرة النووية في أبسط تعريفها هي الاسرة الزوجية التي تقوم على الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين ، أما الاسرة الممتدة فهي تلك التي تضم عدداً من الاسر النووية تجمعهم صلة قرابة في خط الذكور مثلاً أى ان يزوج الرجل — رب الاسرة الكبير — أبناء الذكور ، ثم يسكنهم معه في البيت الكبير ، ويعيشون حياة مشتركة . وقد يشتركون في المسكن وفي الطعام وفي الميزانية .. الخ . ويمثل هذا الشكل الصورة النمطية لهذا النوع من الاسرة حيث يتكفل رب الاسرة — سواء كان والد ارباب الاسرة النووية المشتركة او اخاهم الاكبر — يتكفل بتدبير امور المعيشة ورسم الميزانية ، فالكمل يعمل في ارض الاسرة وهو الذى تتجمع عنده كل دخول الاسر المشتركة في الاسرة الكبيرة ، ومنها يتولى الاتفاق على الجميع لكل حسب حاجته . وهناك فيما عدا هذا اشكال وسط بين الاثنين ، او صور معدلة من هذه او تلك ، (راجع علياء شكرى وآخرون الاسرة ومشكلاتها ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٤) .

ونريد من الجامع ان يلاحظ ان مناسبة الاعياد والاجازات تمثل فرصة ينتهزها راس الاسرة الممتدة لى يجمع شمل افراد الاسرة ، ليس شرطاً في

خط الرجل أو في خط المرأة ، وذلك عن طريق إقامة وليمة منتظمة في أيام الاجازات أو في الاعياد وعلى فترات دورية اطول من الاسبوع .

وتعد تلك المناسبة فرصة التقاء افراد الاسرة في الحضر ، حيث ان ظروف اشتغال الرجل والمرأة لم تعد تتح فرصة الزيارات المنزلية بكثرة ، كما ان المرأة أصبحت تستشعر الحاجة الى الراحة أيام الاجازات ، فمثل هذه الوليمة مناسبة لتحقيق ذلك .

وقد تساهم تلك الولائم من ناحية أخرى في احياء التراث فيما يتعلق بميدان الطعام ، حيث تحرص الام — سواء بمبادرة منها أو بطلب من اولادها — على اعداد الاصناف الصعبة المعقدة التي لم يعد وقت المرأة العاملة يسمح لها باعدادها أيام الاسبوع العادية . وبذلك تظل تلك الاصناف كالمحش بأنواعه — الفتة بشكلها التقليدي — البصارة — الرقاق — الحمام المحشى .. الخ) ، حية في ذاكرة الاجيال الجديدة « الاحفاد » .

هل تساعد هذه الظاهرة على تشجيع الاتجاه العام الذي اشترت اليه من الصورة الى الاسرة الممتدة بشكل معدل ، وتوثيق الروابط من جديد بين الاسر النووية التي استقلت عن أسرة واحدة ممتدة في الماضي (١) ؟ .

كذلك يمكن ان تتم تلك الظاهرة على نحو آخر في حالة ما اذا كانت الاسرة الكبيرة ما زالت تعيش في الريف ، فينتقل الإبناء أو البنات بأسرهم الى القرية في المناسبات (الاعياد أو الاجازات الصيفية) لتحقيق نفس فرصة اللقاء . وبذلك يصبح الطعام والاستضافة في الريف محورا لتجديد جمع الشمل .

كما نلاحظ علاوة على هذا ان الوجبات كانت تمثل في الماضي (وفي الريف حتى عهد قريب) مناسبة التقاء كل افراد الاسرة ، ومع انتشار التعليم أصبح الاولاد يبيرون في الافطار والغذاء والعشاء احيانا ، وبالتالي لم تعد الوجبات تمثل مناسبة التقاء افراد الاسرة معا .

واقترنت وظيفة الوجبات في تجميع افراد الاسرة على وجبات أيام الاجازات أو وجبات المناسبات (الولائم) . هل يعني ذلك ان تتحول وجبات أيام الاجازات الى ولائم أو يلقي اعدادها اهتماما خاصا من ربة البيت ؟

١٠ — لابد ان يأخذ الجامع في اعتباره ان دارس عادات الطعام وآداب

المائدة يمكن أن يصادف بعض العقبات . وهى لا تزيد عن كونها صعوبات . — قد تزيد عمله صعوبة — ولكنها لا يمكن أن تحول بينه وبين تحقيق أغراضه من دراسته . ومن هذه العقبات أو الصعوبات ان اغلب الناس العاديين يعتقدون أن هذا الموضوع من الأمور التى لا مبرر لدخولها فى نطاق البحث العلمى . فما هو الشيء المثير فى معرفة تفاصيل طعام الناس وشرابهم وكيفية جلوسهم الى الطعام ، وكيف يعدون « السلطة » ، وهل يغسلون أيديهم قبل الأكل أم لا . الخ . وتشبه هذه الصعوبات تلك التى واجهت رواد دراسة الاسرة فى جتل علم الاجتماع . حيث اعتبر الناس فى ذلك الحين ان أمور حياتهم الاسرية من شئونهم الشخصية التى لا تهم سواهم ، وليست لها أى دلالة أو قيمة علمية معينة . وتذليل تلك الصعوبة يتم عن طريق ايضاح أهداف الدراسة وأن البحث العلمى يكشف وراء تلك التفاصيل وهذه الخصوصيات بعض الملامح العامة التى ستكون لها قيمتها فى فهم الحياة الاجتماعية لأولئك الناس فهما افضل ، وبالتالي تخطيط تلك الحياة على نحو أكثر كفاءة كما قد ترى الاسرة — حتى لو قبلت مبدأ البحث — أن هناك بعض الأمور التى لا يحق للباحث السؤال عنها لأنها من أسرار البيت كالسؤال عن كميات الطعام وتوزيعها . الخ .

كما أن الباحث الرجل فى هذا الموضوع سوف يجد حوله كثيرا من التعليقات التى تسخر من اهتمام رجل بموضوع يدخل فى دائرة اهتمام النساء . وهل يصح لرجل أن يسأل عن طرق طهى الطعام وترتيب المائدة . الخ . والرد على ذلك ان البحث العلمى المتقدم لا يعرف اليوم تفريقا بين الرجل والمرأة ، لان القضية منهج ، وأهداف علمية نضعها نصب أعيننا ، وإذا التزمنا بها فان الرجل يستطيع أن يحصل على نفس الثمرة كالمرأة تماما .

كما سيعتقد كثير من الناس أن بعض الآداب والقواعد السلوكية التى تسأل عنها فقرات الدليل تمثل السلوك الأمثل أو السلوك المتحضر ، ومن ثم يود أن يجيب عن تلك الاسئلة بالإيجاب فى كل حالة لكى يظهر نفسه بمظهر المتحضر . فيقتصر ان الأكل بالشوكة والسكينة من الأمور التى يجب أن يحظى بها ، مع أننا نعرف أنها عادات غريبة وأغدة على ثقافتنا ، وأن ممارستنا لها ليس مقياسا للتحضر الحقيقى ، كما أن تركها ليس دليلا على التخلف .

سوف يواجه الباحث كذلك صعوبة العثور على آلة حية على بعض أصناف الطعام أو الشراب ، خاصة تلك التى اختفت ، فربما كانت تلك الأصناف تصنع من مواد مستوردة من خارج البيئة ، أو من مواد كانت نزرع

في البيئة ثم لم تعد كذلك . ثم ان الناس الذين كانوا يمارسونها بأنفسهم ربما لا يكونون على قيد الحياة ، أو ليس من المتاح للاخبارى لقاؤهم ، مثل تلك الاصناف سيكون من المستحيل على الباحث ان يجمع ادلة حية على تلك المواد .

يرتبط بتلك المشكلة صعوبة أخرى وهى ان الباحث قد يتحتم عليه في بعض الاحيان ان يحكم على بعض الاصناف برؤيتها أو حتى بتذوقها وبدون هذا لا يستطيع ان يقدم لنا وصفا دقيقا لشكلها أو لمكوناتها . وتلك مشكلة تنقل ولا شك من كفاءة البيانات الميدانية ، ولكن من الممكن علاجها من سبيل آخر ، بالوصول الى الاخباريين المناسبين الذين يمكنهم تقديم بيانات دقيقة موثوق بها . وان كان تحقق ذلك التذوق المباشر يجعل للبيادة الميدانية درجة من اليقين والدقة يستحيل ان تتصف بها أى دراسة أخرى .

ومن الصعوبات الهامة ان طرق اعداد الطعام قد تتنوع تنوعا شديدا من أسرة الى أخرى ، ومن بيت الى آخر داخل نفس المجتمع المحلى ونفس المستوى الاجتماعى الاقتصادى . الامر الذى يجعل من الصعب التوصل الى ترميز عام يمكن وصفه بعبارات محددة وموحدة . فالكثافة على سبيل المثال يمكن ان تختلف طرق اعدادها اكبر الاختلاف من أسرة الى أخرى . وقد تعرف الاسرة الواحدة عدة طرق لاعدادها . تعدها تارة بهذه الطريقة ، وتارة بطريقة أخرى . لان هذا يعجب البعض ، وذلك يعجب البعض الآخر .. وهكذا .

والوجه الآخر لتلك المشكلة ان نجد داخل المنطقة الواحدة تنوعا شديدا في اصناف الطعام : أو قل في « ثقافات الطعام » . فهناك اصناف ترجع الى أصول تركية ، وأخرى ترجع الى أصول أوربية ، وثالثة ترجع الى أصول آسيوية .. الخ . ولذلك يختار الباحث في اختيار الطريقة أو الاصناف التى تعتبر نمطية Typical أو ممثلة لهذا المجتمع . والمثال الواضح على هذا الموقف بيئة المنطقة العربية (الحجاز) — خاصة جده ومكة والدينة — حيث تجد تنوعا كبيرا في الثقافات الغذائية ، أولا بسبب تنوع الاصول السكانية من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب وجود الحجاج لفترات طويلة (ممثلة في بقايا الحجاج) الذين يمكنهم بعد قضاء الفريضة (في الماضى طبعا) ويجلبون معهم ألوان طعامهم الوطنية ، ويمارسونها فترة طويلة ، فنتولد فترة « العرض » أو التقديم التى يقدم فيها هذا الطعام نفسه الى السكان المحليين . ومن الطبيعى بعد هذا ان تجد بعض الاصناف هوى في نفوس السكان المحليين ، ويتبنونها ويعتبرونها جزءا من طعامهم ويمرور الوقت يتعذر معرفة الاصيل من الدخيل . وقد يزيد الموقف تعقيدا ان يحدث تطعيم

أو مزج بين القديم والجديد ، وتتكون اصناف جديدة هي ثمرة امتزاج ثقافتين . ولم تكن بصورتها تلك موجودة في أى بيئة قبل ذلك . مما يزيد صعوبة التحليل التاريخي . وصعوبة عملية التنهيط .

تلك نماذج من الصعوبات التي يمكن ان تصادف الباحث في عادات الطعام يمكن ان نستعرض في عرضها ، ولكن يكفي ان نأخذ في المرحلة الحالية فكرة أولية عنها . وقد يجد الباحث أن بعضها لا يمثل مشكلة بالنسبة له . كما قد تبرز أمامه صعوبات جديدة لم نتطرق إليها في هذا العرض السريع وحسن اختيار الباحث لموضوعه ، وحسن اختياره للاخباريين ، ولباقته واخلاصه لدراسته . . كل ذلك كفيلا بنجاحه في تحقيق كل اهدافه من الدراسة والوصول الى النجاح المنشود .

١١ — من المفيد ان يستعين الباحث بكتب الطهي الموجودة ، ليس حبا في دراستها في ذاتها ، فهذا بعيد عن مجال اهتمامه ، وانما لكي يتتبع دورها وتأثيرها على ثقافات الطعام في البيئات التي تعيش فيها . ولذلك تمثل كتب الطهي أحد مجالات الدراسة الهامة للمهتم بهذا الموضوع . هذا مع ادراكنا الواضح أنها ليست دراسات ، وليس لها أى طابع علمي ، ولم يستهدف اصحابها الاسهام في مجال العلم . الا أننا ندرك مع ذلك الدور الذي تلعبه على محورين :

الأول : الاسهام في نقل تراث الطعام وبعض الاصناف والاكلات وبعض طرق الطهي الى الاجيال الجديدة مستفيدين بوسائل الاتصال الحديثة ، حيث أصبح الكتاب يخرج مزودا بعشرات ومئات الصور — العادية والمونة — وتطبع منه عشرات أو مئات الآلاف ، فيوصل الى دوائر اوسع من وسائل الاتصال أو الانتشار التقليدي ، متجاوزا بقوة الحدود المحلية الضيقة لانتشار الصنف أو الطريقة في الماضي .

الثاني : الاسهام بأكبر دور في تطوير التراث في هذا الميدان . وذلك باقتراح افكار اصناف جديدة ، وابتكار طرق طهي مستحدثة ، وذلك سواء من ابتكار صاحب الكتاب أو صاحبه ، أو نقلا عن مطبخ شعب آخر . وفي جميع الاحوال تعمل كتب الطهي في هذه الناحية على أحداث ثورة بعيدة المدى ببيئة الايقاع عميقة الجذور في ميدان اعداد الطعام وتزيين المائدة .

١٢ — لابد أن يولي الجامع أكبر اهتمامه بهراعاة الابعاد الثلاثة — الزمنية أو التاريخية والجغرافية والاجتماعية — للبيانات التي يجمعها .

عماذا كنا سيمعنا مثلا ان الكثافة تمثل اليوم صنفا هاما على موائد الطعام .
غلابد ان نسال عن مكانة هذا الصنف في الماضي (البعد التاريخي) ، وعن
اختلاف هذه المكانة بين المجتمعات المختلفة او بين البادية والحضر او الريف
والحضر (البعد الجغرافى) ، واختلاف تلك المكانة بين المستويات الاجتماعية
المختلفة كالطبقات والمهن وفئات العمر . . الخ . (البعد الاجتماعى) .
(انظر علم الفولكلور - مرجع سابق ، ص ٢٨٢ حيث تجد عرضا لتلك الابعاد
المختلفة) .

والتوقع من الجامع ان يهتم بربط كل معلومة يحصل عليها بهذه الابعاد
الثلاثة دون ان يطلب منه ذلك صراحة . ولكن الجامع سيلاحظ اننا برسم
هذا التأكيد قد طلبنا صراحة في بعض الاسئلة الاهتمام بالبعد التاريخى .
او بالبعد الطبقي الاجتماعى . وذلك في الحالة الاولى بالنسبة للظواهر التى
تكشف ابعاد التغير ومعالمه واتجاهاته . وفي الحالة الثانية بسبب أهمية
الملاحظة الكبرى في ارتباط آداب او قواعد او اصناف معينة بجماعة او مستوى
اجتماعى معين . ففى مثل هذه الاسئلة ليس الهدف هو الحصول على
المعلومات فى ذاتها ، بقدر اهميتها فى تحليل التغير ، او التحليل الاجتماعى .

ويلاحظ الجامع بصفة عامة ان الاتجاه العام الذى تتبناه هذه الدراسة
والذى على اساسه صيغت كل اسئلة الدليل هو الاتجاه الجماعى ، وذن
ثم يتوقع منه ان يولى البعد الاجتماعى الاهتمام الواجب دون ان يطلب
منه ذلك .

١٣ - بالنسبة لمفهوم أو تعبير « مائدة الطعام » الذى ورد فى عديد
من الاسئلة ، غلابد ان يدرك الجامع اننا لا نقصد المائدة كمنضدة او طاولة
يوضع عليها الاكل ، وانما نقصد جلسة الطعام نفسها ، او الوضع الذى ترتب
به اصناف الطعام امام الاكلين . اذ من الطبيعى اننا لا نفترض ان كل الناس
يتناولون طعامهم على مائدة او على منضدة .

المراجع والنوامش

(١) انظر مزيداً من تفاصيل هذا التعريف ومناقشة لجوانبه المختلفة عند : محمد الجوهري ، علم الفولكلور ، دراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠ م ص ٦٤ - ٦٥ وكذلك ص ٦٥ وما بعدها .

(٢) انظر بيليجرافيا الفولكلور العربى التى ساهمت كتابة هذه السطور في اعدادها ، مصادر دراسة الفولكلور العربى ، قائمة بيليجرافية مشروحة ، اشراف د . محمد الجوهري ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، حيث يتضمن قسم عادات الطعام عزيذا من المؤلفات حول عادات الطعام بعضها من كتب التراث ومن الدراسات المعاصرة على بعض البيئات العربية .

(٣) قامت كتابة هذه السطور بإجراء مجموعة من الدراسات الميدانية المركزة لعادات الطعام وآداب المائدة في عدد من المجمعات المحلية في منطقة الحجاز وذلك خلال عامى ١٩٧٨/٧٧ . وسوف اوالى نشرها تباعاً بانن الله . انظر الاشارة اليها في : علياء شكرى ، بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافي في الوطن العربى ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

(٤) انظر كل التفاصيل المتعلقة بهذا الأسلوب من التحليل عند : محمد الجوهري ، علم الفولكلور ، مرجع سابق - الفصل الحادى عشر ، الاتجاه الاجتماعى والسوسىولوجى .

(٥) وضعت كتابة هذه السطور طيلاً منملاً لدراسة عادات الطعام وآداب المائدة في البيئات العربية يتضمن حوالى ٣٥٠ سؤالاً تنطبق الى كل جزئية من جزئيات تلك الممارسات الشعبية ، والهدف منه أن يتيح أداة موحدة للدراسة يمكن أن تيسر عملية القارنة فيما بعد .

(٦) انظر : علياء شكرى ، الأسرة النووية والتعنيع ، فصل في الكتاب التالى : السيد الحسنى وزملاؤه ، دراسات في التنمية الاجتماعية : الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

obeikandi.com

الجريمة في مجتمع المملكة العربية السعودية

حجمها واتجاهاتها

د. ابراهيم أبو الفار (*)

عندما استقر الأمر في ربوع شبه جزيرة العرب وتوحدت أرجاؤها المتراكمة في ظل دولة لها حاكم يحمل على عاتقه مسؤولية إعلاء كلمة الله ، حتى شرع في التطبيق المنظم للتشريع الاسلامي في كافة مجالات الحياة ، وأولى الجانب المنظم للأمن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية ما يستحقه من أولوية في التنفيذ . فتحوّلت البلاد من الفوضى الى النظام ومن الفوضى وغارات القبائل الى الاستقرار . ومن الخوف على النفس والمال والعرس الى الاطمئنان والشعور بالأمان . وبعد أن كانت الغلبة للقوى صار المواطنون جميعهم سواء امام النظام وهو شرع الله المنظم ولأول مرة منذ انهيار الدولة الاسلامية شعر الناس بالعدالة الاجتماعية والسلام .

تفسير السلوك الاجرامى في نظر الاسلام :

نبين في هذا المقام وجهة نظر الاسلام في تفسير ظاهرة السلوك الاجرامى والقواعد التى يستند عليها حتى يتبين أن الاسلام قد تناول مشكلة السلوك الاجرامى بالحل وفقا لقواعد علمية متينة ، قبل أن يتطرق اليها علماء الاجرام بزمن بعيد .

ان الاسلام في تفسير ظاهرة الجريمة ينبثق من نظريته الشاملة الى الانسان والحياة والكون ، وهى نظرة الفطرة ، فطرة الله التى فطر الله الناس عليها (١) .

وقد اشار الرسول (صلعم) الى هذا المعنى بقوله « ما من مولود الا ويولد على الفطرة ، فلبواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه ، فان كانا مسلمين فهمنظم » .

لذا فان الاسلام يعتبر السلوك الاجرامى خروجاً على الفطرة التى

(*) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

فطر الله الناس عليها ويرجعه الى اسباب قد تكون من داخل النفس الانسانية ، أو من خارجها ، تساهم تكوين السلوك المنحرف . قال تعالى « ونفس وما سواها فآلهمها فجورها وتقوها ، قد افلح من زكاها وقد خاب من دساها (٢) » . وكما وهب الانسان ملكة اللغة والحواس الظاهرة ، فانه زود ايضا ببصرة اخلاقية « بل الانسان على نفسه ببصرة ولو اتى معاذيره » ومن وجهة اخرى فان الاسلام هدى الانسان طريقى الفضيلة والرديلة « ألم نجعل له عينين ولسانا وشفقتين وهديناه التجدين فلا اقتحم العقبة » .

وعلى هذا نرى ان الاسلام قد حدد طريق الخير والشر للانسان وله الخيار فى أن يفعل ما يشاء طالما وهبه الله ملكة العقل والتفكير وبعد ذلك يحاسبه يوم القيامة « وكل انسان الزمناه طائفة فى عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرا كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا » .

الشريعة الاسلامية والعقاب :

ان الله سبحانه وتعالى قد شرع لنا من الدين ما فيه صلاح للناس ، ولا بد أن نؤمن ايماننا كاملا « بكمال باشرعه الخالق ونقص ما انتهى اليه المخلوق (٣) » . ففيما يتصل بأمور الناس من ناحية العقيدة أو الاخلاق أو التشريع فقد قاد الاسلام فيها العقل ورسم طريق السر ، وكان الاسلام صارما فيما يتعلق بمبادئ التشريع يقول تعالى :
« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون »
« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون »

وقد شرعت فى الاسلام العقوبات الرادعة للآثمين ، والأساس الذى تقوم عليه العقوبات الاسلامية هو القصاص بالتساوى بين الفعل الآثم الذى يرتكب ، والعقوبة الرادعة ، ولذلك عبر القرآن الكريم عن العقوبات بالمثلث ، فقال الله تعالى فى شأن عقابه الذى أنزله بالأمم التى فسقت عن أمر ربها بقوله « ويستعجلونك بالسبي قبل الحسنه » وقد خلت من قبلهم المثلثات « أى العقوبات المماثلة للذنوب التى وقع فيها من سبقوهم ، ومع ذلك لم يعتبروا أو يتعظوا . وعلى ذلك فان العقوبات الاسلامية تقوم أساسا على المساواة بين الجرم وعقابه ، ولذلك تسمى قصاصا ، ولوحظ فى أن تكون النتيجة للقصاص هى الرحمة بالناس ، وأن تكون الحياة هادئة مطمئنة سعيدة لا يعكرها الاذى أو الأفعال الآثمة ، ولذلك قال الله تعالى : « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » .

ويتضح لنا أن العقوبات السماوية تسمو وتتجه نحو الفضيلة المجردة .
وهي بذلك تختلف عن العقوبات ، التي يضعها البشر ويحكمون الجماعة على
أساسها . ذلك لأن العقوبات التي تضعها الحكومات المختلفة مشتقة من أوضاع
الناس وما تعارفوا عليه . وتعمل على حماية الحكومة لنفسها في كثير من
الأحيان . بينما شريعة الله لا تتجه إلى أعراف الناس وما تواضعوا عليه خيرا
أو شرا ، بل تتجه إلى الحقيقة المجردة ، فتتجه إلى الفضائل تحميها ، وإلى
الردائل تمنعها وتقضي عليها (٤) .

ومن أهم المزايا التي يتميز بها الشرع الاسلامي من احكام الجنايات انه
عام يعم الحاكم والمحكوم ، ولقد صاح محمد (صلعم) بهذه الحقيقة عندما
دخلت قريش في الاسلام وارادوا ان يعفوا شريفة من حدود الله لشرنها ،
فصاح فيهم محمد (صلعم) « انما اهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق
الشريف تركوه ، واذا سرق الضعيف اقاموا عليه الحد ، وايم الله لو أن فاطمة
بنت محمد سرقت لقطعت يدها » (٥) .

وتعاليم الاسلام فيها ما هو محدد تحديدا قاطعا لا مجال للبحث فيه
الا فيما يتصل بفهم الحكمة منه ، والاسباب التي دعت اليه كالحدود المقررة
للزنا والقتل والردة عن الاسلام . ومثل قواعد الميراث .

وفيهما ما يترك المجال فيه للاجتهاد في اطار القوانين العامة والمبادئ
الاسلامية وذلك في الامور التي تحدث في المجتمع .

وتنقسم الجريمة الى ثلاثة أنواع من حيث جسامة العقوبة وهي :
الحدود ، والقصاص او الدية ، والتعزير .

والحدود يقصد بها العقوبة المقدرة حقا لله تعالى ، فليس للعقوبة
حد اعلى او حد ادنى . كما انها حق لله تعالى لا تقبل الاسقاط لا من الافراد
او الجماعة . ويقول الله فيها : « تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله
فاولئك هم الظالمون » (البقرة ٢٢٩) .

اما جرائم القصاص والدية ، فهي التي يكون العقاب عليها بالقصاص
او الدية وهذا النوع يكون الحق فيه للأفراد لا للجماعة ، فللمجنى عليه
ان يعفو عنها كما له ان يقتص او يأخذ الدية .

وجرائم القصاص والدية على أنواع : القتل العمد ، القتل شبه العمد ،
القتل الخطأ ، الجناية على ما دون النفس عمدا (الاعتداء الذي لا يؤدي

للموت كالجرح والضرب) ، الجنائية على ما دون النفس خطأ .

نما جرائم التعازير فهي الجرائم التي ليس لها عقوبة محددة ، والشرعية الإسلامية لم تحدد عقوبات جرائم التعازير واكتفت بتقرير مجموعة من العقوبات لهذه الجرائم تبدأ بالأخف من العقوبات وتنتهي بأشدّها . كما تركت للقاضي أن يختار هذه العقوبات حسب ما يراه صالحا فيطبقه على الجريمة بما يلائم ظروف الجريمة وظروف المجرم .

تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة :

نطبق المملكة العربية السعودية التشريع الجنائي الإسلامي تطبيقاً كاملاً بالنسبة لجرائم الحدود والقصاص والعقوبات التعزيرية (١) ويتولى الفصل في جرائم الحدود والقصاص والديات ، المحاكم الشرعية ذات الاختصاص القضائي الأصلي ، وفقاً لكتاب الله وسنة رسوله والاجماع . أما بالنسبة للجرائم التعزيرية فقد لجأت الدولة تبعاً لمقتضيات التطور إلى إصدار عدد من الأنظمة التعزيرية بشأن بعض الجرائم الهامة التي تمثل مساساً خطيراً بمصالح المجتمع الحيوية خارج إطار الحدود والقصاص . وقد حددت هذه الأنظمة الجهات القضائية التي تتولى الفصل في كل جريمة على حدة ، وتعتبر هذه الجهات أجهزة شبه قضائية ، حيث تشكل وتعمل في إطار إداري قضائي (٢) .

١* - أهم ما صدر في المملكة من أنظمة جنائية تعزيرية :

- X نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٥ بتاريخ ١٢٨٢/٣/٧ هـ
- X نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١٤ في ١٢٨٠/١/٢٦ هـ ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم ٥٢ في ١٢٨٢/١١/٥ هـ
- X نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٥ في ١٢٨١/٨/١١ هـ
- X نظام الجمارك الصادر برقم ٤٢٥ في ١٩٧٢/٣/٥ هـ
- X نظام الأوراق التجارية (جرائم الشيكات) الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٧ في ١٢٨٣/١٠/١١ هـ
- X نظام منع الاتجار بالمواد المخدرة والعقوبات الملحقة به بشأن تهريب وتعاطي المخدرات والمصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١١ في ١٢٧٤/٢/١ هـ
- X نظام سلاح الصيد وجلبه واستعماله الصادر بالوائحة السامية رقم ٢٦ في ١٣٦٦/١/١٣ هـ
- X نظام منع بيع الأسلحة واقتنائها الصادر بالوائحة السامية رقم ٢/١/١ في ١٣٥٤/٧/١٣ هـ

وفيماء يلى عرض لحجم الجريمة واتجاهاتها فى المملكة وتتناول فى هذا المجال الاحصاءات الخاصة بمعدلات وقوع الجرائم منسوبا الى عدد السكان ، وأنواع الجرائم والمتهمين فى عشر سنوات وعدد الجرائم والمتهمين موزعين على مناطق المملكة المختلفة فى عشر سنوات ، ثم المتهمين بارتكاب الجرائم فى المملكة موزعين حسب الجنس والجنسية والعمر وأنواع الجرائم (٧) .

ويوضح الجدول التالى معدلات وتوزيع الجرائم فى المملكة فى عشر سنوات منسوبا الى عدد السكان .

× نظام المرور (جرائم المرور) الصادر بالمرسوم الملكى رقم (م ٤٩) بتاريخ ١٢٩١/١١/٦ هـ
 × نظام ائتمانية الجنىح والاممال الاخرى المرتكبة على متن الطائرة الصادر بالمرسوم الملكى رقم م/٢٧ بتاريخ ١٣٨٦/٨/٢٢ هـ .
 × نظام محاكمة الوزراء الصادر بالمرسوم الملكى رقم ٨٨ بتاريخ ١٣٨٠/٩/٢٢ هـ .
 هذا الى جانب بعض النصوص الجنائية الاخرى التى وردت فى أنظمة غير جنائية لتبيين العقوبة التى توقع عن مخالفة احكامها كنظام الالة ، ونظام الجنسية ، ونظام دةسرة النفوس الخ ..
 وقد صاحب صدور الانظمة الجنائية التعزيرية تشكيل اللجان والهيئات التى تذهب بالنصل فى القضايا المتعلقة بها ، وبعض هذه اللجان والهيئات يشكل بصفة دائمة ، وبعضها بشكل بصفة مؤقتة .

اهم اللجان أو الهيئات شبه القضائية :

- ديوان المظالم — هيئة الحكم فى قضايا الرشوة .
- هيئة الحكم فى قضايا القزوير — اللجان الجهركية .
- لجان النفس التجارى . — لجنة الاوراق التجارية (جرائم الشيكات) هـ .
- لجنة المنازعات العمالية . — هيئة حسم المنازعات التجارية .
- هيئة الرقابة والتحقيق . — هيئة تاديب المواطنين .
- هيئة التاديب لقوات الامن الداخلى . — هيئة محاكمة الوزراء .

جنول رقم (١) يوضح الجرائم المبلغه وعدد المتهمين بارتكابها في المملكة خلال
الاعوام (١٣٨٦ - ١٣٩٥) (٨)

السنة	عدد سكان المملكة «بالآلف»	عدد الجرائم	نسبة الجرائم الى عدد السكان «بالآلف»
١٣٨٦ هـ	٥٦٦٢	١٨٥٠	٣٢
١٣٨٧ هـ	٥٨١٥	١٦٧٠	٢٨
١٣٨٨ هـ	٥٩٧٣	١٣٧٧	٢٣
١٣٨٩ هـ	٦١٣٥	١٢٢٩	٢٠
١٣٩٠ هـ	٦٣٠١	١٤٠١	٣٣
١٣٩١ هـ	٦٤٧٢	١٢٣٤	١٩
١٣٩٢ هـ	٦٦٤٧	١٤٢٤	٢٢
١٣٩٣ هـ	٦٨٢٧	١٣٧٦	٢٠
١٣٩٤ هـ	٧٠١٢	١٣٧٠	١٩
١٣٩٥ هـ	٧٢٠١	١٣٠٤	١٨

يوضح لنا الجدول السابق معدلات الجريمة بالمملكة في عشر سنوات
مذعوبا الى عدد السكان ، ويشير الى ان معدلات الجريمة تسير الى
الانخفاض بشكل عام حيث يلاحظ ان نسبة الجرائم المرتكبة منسوبة الى
عدد السكان كانت ٣٢ ر عام ١٣٨٦ هـ واصبحت هذه النسبة عام ١٣٩٥ ،
١٨ ، الا انه يلاحظ ان هناك ارتفاعا في هذه النسبة عام ١٣٩٠ حيث بلغت
٣٣ . وهذا الانخفاض الملحوظ لمعدلات الجريمة في المملكة يؤكد ان تطبيق
الشريعة الاسلامية لها دور كبير في هذا . ومن جهة اخرى فانه عقد مؤتمر
وزراء العدل بالقاهرة في شهر ديسمبر ١٩٧٨ م واعلن وزير العدل السعودي
احصائية اعدتها هيئة الامم المتحدة من معدل الجريمة في بلاد تطبق احكام
الشريعة الاسلامية هي السعودية بمثله في البلاد الغربية . وتقول الاحصائية
التي اعدتها المنظمة انه من بين كل مليون نسمة يرتكب الجريمة (٩) :

- × ٣٢ شخص في فرنسا .
- × ٦٣ شخص في بلنجا .
- × ٢٢ شخصا فقط في السعودية .
- × ٧٥ شخص في كندا .
- × ٤٢ شخص في ألمانيا الغربية .

ويؤكد هذا الاستاذ محمد ابو زهرة حيث يقول بأن التجربة الاجنبية التي طبقت فيها الشريعة تطبيقا كاملا تعطينا صورة حية لمقدار التفاوت بين شريعة السماء وشرائع الانسان . ولعل ذلك يتضح اذا القينا نظرة واحدة لاحوال جماعة تطبيق الشريعة ومقدار الامن في ربوعها .

وهذه النظرة ترينا ان الاجرام يسير مع الحضارة سيرا مطردا ، فكلما اتسع العمران كثرت فنون الاجرام ، بخلاف الجماعات التي تطبق الشريعة الاسلامية ، فاته كلما اتسع العمران مع الايمان ازدادت القلوب تهذبا فيقل مع ذلك الاجرام (١٠) .

ونحاول في الجدول التالى تحديد الجرائم المبلغه وعدد المتهمين بارتكابها خلال الاعوام ١٣٨٦ — ١٣٩٥ هـ .

[illegible]

يوضح لنا الجدول السابق ما يلي :

انه في عام ١٢٨٦ كان عدد الجرائم بالملكة ١٨٥٠ جريمة ارتكبتها ٢٧٢١ متهما . وان جرائم الاعتداء على الاموال كانت تحتل مكان الصدارة اذ بلغت ٨٧٩ جريمة ارتكبتها ١١٩٥ متهما اي انها بلغت ٤٧.٥ ٪ من نسبة الجرائم التي تم ارتكابها في ذلك العام . ويلى جرائم الاعتداء على الاموال والسرقه الجرائم الخلقية اذ بلغت ٣٨٠ جريمة ارتكبتها ٦٢٩ مجرما بنسبة ٢٠.٥ ٪ اما جرائم القتل فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث وقعت ١٦٩ حالة قتل ارتكبتها ٣٢٩ متهما بنسبة ٩.١ ٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبت في هذه السنة اما جرائم المخدرات فقد كان موقعها في المرتبة الرابعة حيث بلغت ١٢٨ جريمة ارتكبتها ١٢٨ متهما بنسبة ٧ ٪ بينما جرائم الاحتيال والتزوير جاءت في نفس الترتيب مع جرائم التهريب والجرائم الاخرى . وبلغت جرائم الاحتيال والتزوير ١١٧ جريمة ارتكبتها ١٧٦ شخصا بنسبة ٦.٣ ٪ ، اما جرائم التهريب والجرائم الاخرى فقد بلغت ١٧٧ جريمة ارتكبتها ٢٦٤ مجرما بنسبة ٩.٦ ٪ .

اما في عام ١٣٨٧ فقد انخفض معدل الجرائم حيث بلغت ١٦٧٠ جريمة ارتكبتها ٢٣٣٥ متهما . وتوزيع هذه الجرائم حسب نوعية الحوادث كان كالآتي :

كان الاعتداء على المال أيضا هو المسيطر حيث بلغت جرائمه ٩٠٥ حالة ارتكبتها ١٢٣٥ متهما بنسبة ٥٤.٢ ٪ اما الحوادث الاخلاقية فقد بلغت ٤٥٠ جريمة ارتكبتها ٦٧١ متهما بنسبة ٢٧ ٪ اما جرائم القتل فقد بلغت ١٥٤ حالة ارتكبتها ١٩٥ متهما بنسبة ٩.٢ ٪ ، اما جرائم التهريب والجرائم الاخرى فقد بلغت ٦٤ جريمة ارتكبتها ١١٧ متهما بنسبة ٣.٠ ٪ . وقد بلغت جرائم المخدرات ٤٩ جريمة ارتكبتها ٤٩ متهما بنسبة ٣.٠ ٪ . اما جرائم احتيال والتزوير فقد جاءت في المؤخرة حيث بلغت ٤٨ جريمة ارتكبتها ٦٨ متهما بنسبة ٢.٨ ٪ .

وفي سنة ١٣٨٨ هـ بلغت الجرائم ١٢٧٧ بينما كان عدد المتهمين ١٧٣٣ متهما . وكانت جرائم السرقه والاعتداء على الاموال في المقدمة اذ بلغت ٩٠٥ جريمة ارتكبتها ١٠٥٤ متهما بنسبة ٦٥.٧ ٪ من مجموع الجرائم . اما الجرائم الاخلاقية فقد بلغت ٣٠٠ جريمة ارتكبتها ٨٩ متهما بنسبة ٥.٤ ٪ . بينما جرائم المخدرات كانت ٣٤ جريمة ارتكبتها ٣٨ متهما بنسبة ٢.٥ ٪ ، وتساوت معها جرائم التهريب والجرائم الاخرى بينما ارتكبتها ٥٣ متهما ، اما

جرائم الاحتيال والتزوير فقد بلغت في ذلك العام ٣٠ جريمة ارتكبتها ٤٦ متهمه بنسبة ٢٠٪ .

أما في سنة ١٣٨٩ بلغت الجرائم ١٢٢٩ أي بفارق ١٤٨ جريمة عن العام السابق وقد ارتكب هذه الجرائم ١٥٩٤ منها ٠ وقد بلغت جرائم الاعتداء على الأموال ٧٩١ جريمة ارتكبتها ٨٦٠ منها بنسبة ٦٤٣٪ . وتلتى الجرائم الخلقية في المرتبة الثانية إذ بلغت ٣٢١ جريمة ارتكبتها ٥٩٠ منها بنسبة ٢٦٪ . أما جرائم المخدرات فقد بلغت ٦٠ جريمة ارتكبتها ٦٠ منها بنسبة ٤٩٪ . وجرائم القتل في هذا العام كان عددها ٤٠ جريمة ارتكبتها ٢٣ منها بنسبة ١٣٪ ، أما جرائم التهريب فقد كانت نسبة لاتذكر إذ كانت حالة واحدة ارتكبتها شخصان فقط ونسبتها ٠.٨٪ .

وفي سنة ١٣٩٠ كلن عدد الجرائم في المملكة ١٤٠١ جريمة ، أي زيادة قدرها ١٧٢ جريمة عن العام الماضي ، ارتكبتها ١٧٢٨ متهمًا ، وكما هو ملاحظ فإن جرائم المال تأتي دائما في مركز الصدارة إذ بلغت ٨٥٤ جريمة ارتكبتها ٩٢٣ شخصا بنسبة ٦١٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبت في ذلك العام . بينما كانت الجرائم الاخلاقية ٣٩٢ جريمة ارتكبتها ٦٦٧ متهمًا بنسبة ٢٨٪ . أما جرائم المخدرات فقد كانت ٥٦ جريمة ارتكبتها ٥٦ شخصا بنسبة ٤٪ ، في حين كانت جرائم القتل ٤٩ جريمة قام بارتكابها ٦٧ شخصا بنسبة ٣٢٪ ، أما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٤٧ جريمة ارتكبتها ٥٣ شخصا بنسبة ٣٪ ، أما جرائم التهريب فكانت ثلاثة فقط ارتكبتها ست أشخاص بنسبة ٢٪ .

وفي سنة ١٣٩١ بلغ عدد الجرائم في المملكة ١٢٣٤ جريمة أي بانخفاض قدره ١٦٧ جريمة عن العام السابق . وكانت جرائم الاعتداء على الاموال في هذا العام ٧٩١ جريمة ارتكبتها ٧٩١ متهمًا بنسبة ٦٤٣٪ ، بينما جرائم الاخلاق بلغت ٣٤٥ جريمة ارتكبتها ٥٣٨ متهمًا بنسبة ٢٨٪ . وفي حين كانت جرائم القتل ٤١ جريمة ارتكبتها ٤٤ شخصا بنسبة ٣٢٪ كانت جرائم الاحتيال والتزوير ٢١ جريمة ارتكبتها ٢٥ شخصا بنسبة ١٧٪ أما جرائم التهريب فقد كانت ٣٦ جريمة ارتكبتها ٤٢ متهمًا بنسبة ٢٩٪ ، ويلاحظ أن جرائم المخدرات لم يكن لها وجود في ذلك العام .

وإذا نظرنا الى الاحصاءات المتعلقة بعام ١٣٩٢ يلفت نظرنا ان عدد

الجرائم بلغ ١٤٢٤ بزيادة قدرها ١٩٠ جريمة ، بينما الذين قاموا بارتكاب هذه الجرائم بلغ عددهم ١٧٧٦ مجرماً . كما يلاحظ أيضاً أن جرائم الاعتداء على الأموال قد زادت عن السنوات الماضية فقد وصلت ٩٨٠ جريمة بنسبة ٦٨٨ / ٪ . أما الجرائم الأخلاقية فقد كانت ٣٤٦ جريمة ارتكبها ٤٨٢ بنسبة ٢٤٣ / ٪ . في حين كانت جرائم القتل ٥٤ جريمة ارتكبها ٨٠ مجرماً بنسبة ٢٨ / ٪ ، أما جرائم الاحتيال والتزوير فقد بلغت ٣١ جريمة ارتكبها ٥٧ مجرماً بنسبة ٢١ / ٪ ، أما جرائم التهريب فكانت ١٣ جريمة بنسبة ١ / ٪ . كما يلاحظ أنه لم يتم ارتكاب جريمة مخدرات واحدة كما هو في العام السابق .

وتلنا احصاءات عام ١٣٩٢ هـ بأن عدد الجرائم قد تراجع قليلاً حيث بلغ ١٣٧٦ جريمة أي أقل من العام الماضي ٤٨ جريمة ، وقد ارتكب هذه الجرائم ١٧٤٩ شخصاً . ويلاحظ ارتفاع في جرائم الاعتداء على الأموال عن العام الماضي فقد بلغت ٩٧٣ جريمة ارتكبها ١١٢٢ متهم بنسبة ٧١ / ٪ ، بينما الجرائم الأخلاقية انخفضت قليلاً عن العام الماضي فقد كانت ٢٢٣ جريمة ارتكبها ٥٣٠ متهم بنسبة ٢٣٦ / ٪ أما جرائم القتل فكانت ٣٩ جريمة بنسبة ٣٣ / ٪ ، بينما كانت جرائم الاحتيال والتزوير ١٩١ / ٪ أما جرائم التهريب فقد كانت ١٩١ / ٪ .

أما احصاءات عام ١٣٩٤ فتقول بأن الجرائم التي تم ارتكابها في ذلك العام بلغت ١٣٧٠ جريمة ارتكبها ١٨٨٧ متهماً . ويلاحظ أيضاً أن هناك ارتفاعاً في جرائم السرقة حيث بلغت الجرائم ٩٤٨ جريمة بنسبة ٦٩٢ / ٪ ، أما الجرائم الأخلاقية فقد بلغت ٣٣٩ بنسبة ٢٤٧ / ٪ ، أما جرائم القتل فقد كانت ٤٥ جريمة بنسبة ٣٣ / ٪ أما الاحتيال وجرائم التزوير فكانت ٣٨ جريمة بنسبة ٢٨ / ٪ .

وفي عام ١٣٩٥ وهي السنة العاشرة بالنسبة للاحصاءات التي اعتمدت عليها فقد أكدت تراجعاً في معدلات الجريمة إذ بلغ عدد الجرائم ١٣٠٤ جريمة ، أي أقل من العام الماضي ٦٦ جريمة ، بينما ارتكب هذه الجرائم ١٨٠٧ متهماً . وفي نفس الوقت يلاحظ أن جرائم الاعتداء على الأموال كانت في المقدمة حيث بلغت ٨٧٣ جريمة ارتكبها ١٠٧٦ بنسبة ٦٧ / ٪ من مجموع الجرائم التي تم ارتكابها في ذلك العام . أما الجرائم الأخلاقية فقد كانت ٣٢٨ جريمة ارتكبها ٥٧٥ متهم بنسبة ٢٥٨ / ٪ . وتأتي جريمة القتل في المرحلة الثالثة إذ بلغت ٧٠ جريمة ارتكبها ١٠٦ متهم بنسبة ٥٤ / ٪ . أما جرائم الاحتيال والتزوير فقد كانت ١٩ جريمة ارتكبها ٣٠ متهم بنسبة ١٥ / ٪ . وفي المؤخرة تأتي

جرائم التهريب والجرائم الأخرى وكانت تمثل ١٤ جريمة ارتكبتها ٢٠ متوما بنسبة ١ ٪ . ويلاحظ أيضا أن جرائم المخدرات قد انعدمت في ذلك العام كمناسبة .

نخلص من الجدول السابق الى أن جرائم الاعتداء على الأموال ، والتي تشمل السرقة والرشوة وكل ما يتعلق بهذا الشأن ، كانت في مقدمة الجرائم في المملكة على مدى عشر سنوات من (١٣٨٦ - ١٣٩٥) بشكل ملفت حتى أن عددها بلغ ٨٨٩٩ جريمة من مجموع الجرائم الكلية التي ارتكبت في نفس الفترة أي بنسبة ٦٢ ٪ وهى نسبة مرتفعة الى حد كبير اذ تقترب من ثلثي الجرائم كلها . فضلا عن ذلك فإن الجرائم الأخلاقية ويدخل في نطاقها الاعتداء على الأعراض ، أتت في المرتبة الثانية فقد بلغت ٣٢٥٤ جريمة بنسبة ٢٤ ٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبت في نفس الفترة .

وعلى هذا تمثل جرائم الاعتداء على الأموال والجرائم الأخلاقية ٨٧ ٪ من نسبة الجرائم أي أن نوعين فقط من الجرائم استحوذا على ٨٧ ٪ ، بينما ٢٣ ٪ فقط شملت جرائم القتل والمخدرات والاحتيال والتهريب . وهذا يبرهن على أن الجرائم المالية والأخلاقية تأتي في القمة على مدى العشر سنوات التي اعتمدنا فيها على الإحصاءات ، رغم أن المملكة تطبق شريعة الله تطبيقا كاملا ، وهذا يدعو الى ضرورة البحث والتحليل للوقوف على الدوافع الحقيقية وراء ذلك .

[illegible]

ويوضح لنا الجدول السابق توزيع الجرائم بالملكة حسب المناطق المختلة
بها ، ويلاحظ ما يلي :

في عام ١٣٨٦ كانت مكة المكرمة على أعلى مكان ترتفع فيه نسبة
الجرائم في المملكة اذ بلغت ٥٥٣ بنسبة ٢٩٩٩ / من مجموع الجرائم
التي وقعت في ذلك العام ، وربما يفسر ذلك بأن مكة المكرمة فيها بيت الله
الحرام وتعتبر منطقة جذب للهجرات التي تتم في المواسم الدينية (الحج
والعمرة) ، ولا شك أن هذا يعتبر من بين العوامل الأساسية لارتفاع نسبة
الجرائم فيها لاسيما اذا تأكد لنا أن منطقة مكة المكرمة هي أكثر المناطق في
المملكة ارتفاعا في نسبة الجرائم على مدى السنوات العشر التي استخدمتها
مقياسا لدراستنا هذه ، اذ كانت نسبتها سنة ١٣٨٧ هـ ٣٤٢٢ / .
و ارا سنة ١٣٨٨ ، ٣٤٩٩ / سنة ١٣٨٩ ، ٣٢ / سنة ١٣٩٠ .
٣٦٦٦ / سنة ١٣٩١ ، ٣٠٤٤ / سنة ١٣٩٢ ، ٣٢٢٢ / سنة ١٣٩٣ ،
٣٥٥٥ / سنة ١٣٩٤ واخيرا كانت ٣٤٩٩ / سنة ١٣٩٥ .

وتلى منطقة مكة في ترتيب الجرائم الرياض وهي العاصمة اذ يلاحظ أن
نسبة الجرائم فيها كان ١٩٨٨ / سنة ١٣٨٦ وانخفضت سنة ١٣٩٥ الى
١٤٣٣ / .

اما المنطقة الشرقية فيقع ترتيبها في المركز الثالث في ارتكاب الجرائم
اذ بلغت فيها هذه النسبة ١٣٢٤ / سنة ١٣٨٦ ، وتدرجت هذه النسبة
ما بين انخفاض وارتفاع حتى وصلت ٢١ / سنة ١٣٩٥ .

ويلى ذلك في الترتيب منطقة جيزان اذ كانت نسبة الجرائم فيها ٩٣٣ /
سنة ١٣٨٦ وقد لوحظ تدرج هذه النسبة في الانخفاض حتى بلغت ٣٧٧ /
سنة ١٣٩٥ .

اما منطقة المدينة المنورة فقد اتت بعد جيزان حيث كانت نسبة الجرائم
بها ٦٩٩ / سنة ١٣٨٦ وانتهت الى ٥٩٩ / سنة ١٣٩٥ .

ويأتى ترتيب منطقة عسير بعد ذلك اذ بلغت نسبة الجرائم فيها ٤٤ /
عام ١٣٨٦ ، الا انه يلاحظ أن نسبة الجرائم قد تراجعت بين الزيادة
والنقصان حتى بلغت ١٠٨٨ / سنة ١٣٩٥ .

بينما منطقة القصيم كانت فيها نسبة الجرائم ٣٦٦ / ووصلت الى نسبة
لاتذكر سنة ١٣٩٥ فقد كانت النسبة ٩٠٩ / فقط .

أما منطقة الباحة فنسبة الجرائم فيها كانت ٣ ٪ سنة ١٣٨٦ وانتهت إلى ٩ ٪ سنة ١٣٩٥ وهى نسبة تكاد تكون منعدمة .

أما بقية المناطق الأخرى مثل تبوك وبيشة والحائل والقريات ونجران الجوف فهى مناطق تعتبر فيها الجرائم منعدمة ولا تمثل شيئا يذكر ذلك لان هذه المناطق مناطق بدوية ومعروف أن العلاقات فى مثل هذه المجتمعات تتميز بالعلاقات الشخصية الوطيدة حيث تكون الحياة محدودة فيها ، ويحافظ كل انسان على مشاعر أخيه . ويحرص البناء القبلى القائم على أداء وظيفة الضبط بشكل كامل ، بحيث لا يبلغ عن أى جرائم تقع الا فى النادر ، أو لا يبلغ على الاطلاق ، اذ يعتبر ذلك دليلا على ضعف سلطة شيخ القبيلة .

نخلص من هذا الجدول المتعلق بتوزيع الجرائم بالملكة وفقا للمناطق المختلفة فيها الى أن منطقة مكة المكرمة تعتبر اعلى المناطق بالملكة ارتفاعا فى نسبة الجرائم فى السنوات العشر مجال هذه الدراسة . فضلا عن ذلك فان منطقة الجوف كانت اقل المناطق فى حالات الجريمة على نفس المدى بينما تختلف نسب الجرائم فى المناطق المختلفة بصور واشكال مختلفة كما سبق القول .

تصنيف المتهمين بالملكة حسب الجنسية والجنس والعمر

للسنوات من ١٣٨٦ هـ الى ١٣٩٥ هـ

يتناول الجدول التالى حصرا كاملا للمتهمين بالملكة موزعين وفقا للجنسية والجنس والعمر فى عشر سنوات بدءا من ١٣٨٦ هـ ، وسوف نعرض تحليلا للمتهمين فى كل عام على حدة موضحين تصنيف الجرائم وعددا المتهمين فى كل جريمة ونسبهم المئوية لكل جريمة منسوبة الى العدد الكلى فى كل حالة على حدة .

جدول رقم (٤) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر في ثلاث سنوات
من ١٣٨٦ الى ١٣٨٨ هـ

انواع الجرائم							
الاعوام المتهمون قتل	الاموال مخدرات	على	اعتداء	احتيال	اخرى	المجموع	
سعودى	٢٨٧	٦٨١	١٠١	٤٥٨	٩٨	٢٠٥	١٨٣٠
غيرسعودى	٤٢	٥١٤	٢٧	١٧١	٧٨	٥٩	٨٩١
ذكر	٣١٨	١١٨٩	١٢٨	٥١٠	١٧٣	٢٦٤	٢٥٨٢
١٣٨٦ أنثى	١١	٦	—	١١٩	٣	—	١٣٩
بالغ	٣١٧	١١٣٥	١٢٨	٥٦٨	١٦٩	٢٥٨	٢٥٧٥
حدث	١٢	٦٠	—	٦١	٧	٦	١٤٦
سعودى	١٥٦	٨١١	٤٣	٤٩٢	٤٢	٨٥	١٦٢٨
غيرسعودى	٣٩	٤٢٤	٧	١٧٩	٢٦	٣٢	٧٠٧
ذكر	١٩١	١٢١٣	٤٩	٦١٤	٦٥	١١٥	٢٢٤٧
١٣٨٧ أنثى	٤	٢٢	—	٥٧	٣	٢	٨٨
بالغ	١٩١	١١٦١	٤٩	٦٠٩	٦٧	١١٦	٢١٩٣
حدث	٤	٧٤	—	٦٢	١	١	١٤٢
سعودى	٧٥	٦٥٨	٢٦	٣٣٤	٣٢	٥٢	١١٧٧
غيرسعودى	١٤	٣٩٦	١٢	١١٩	١٤	١	٥٥٦
ذكر	٨٦	١٠٤٥	٢٨	٤٣١	٤٤	٥٣	١٦٩٧
١٣٨٨ أنثى	٣	٩	—	٢٢	٢	—	٣٦
بالغ	٨١	٨٦٩	٢٨	٣٩٩	٤٦	٥٣	١٤٨٦
حدث	٨	١٨٥	—	٥٤	—	—	٢٤٧

في عام ١٣٨٦ هـ يتضح الآتى :

— من حيث الجنسية يتضح ان نسبة ٦٧٣٪ من مجموع المتهمين من السعوديين ، ٣٢٧٪ من غير السعوديين . ويلاحظ أن جرائم المال كانت في المركز الاول بنسبة ٣٧٣٪ عند السعوديين ، ٥٧٦٪ عند غير

السعوديين . أما جرائم الاخلاق فقد أتت في المركز الثانى بنسبة ٢٥ ٪
للسعوديين ، ١٩٣ ٪ لغير السعوديين . وتأتى جرائم القتل في المركز
الثالث للسعوديين بنسبة ١٥٦ ٪ ، وفي المركز الرابع لغير السعوديين
بنسبة ٤٧ ٪ ، أما جرائم المخدرات فجاءت في المركز الرابع للسعوديين بنسبة
٥٥ ٪ ، وفي المركز الخامس لغير السعوديين بنسبة ٣ ٪ . وتأتى جرائم
الاحتيال والتزوير في المركز الخامس للسعوديين بنسبة ٣٥ ٪ ، في المركز
الثالث لغير السعوديين بنسبة ٨٧ ٪ ، عدا جرائم أخرى متنوعة بنسبة
١١٢ ٪ للسعوديين ، ٦٧ ٪ لغير السعوديين .

— ومن حيث الجنس يتضح أن نسبة ٩٤٨ ٪ من مجموع المتهمين
من الذكور ، ٢٥ ٪ من الإناث . ومن حيث تصنيف الجرائم بين المتهمين يتبين
أن جرائم المال قد تصدرت قائمة الجرائم عند الذكور بنسبة ٥٣٩ ٪ ،
والمركز الثالث بعد جرائم الاخلاق والقتل عند الإناث بنسبة ٤٣ ٪ . وتأتى
جرائم الاخلاق في المركز الثانى عند الذكور بنسبة ١٩٧ ٪ في حين تحتل
المركز الاول عند الإناث بنسبة ٨٥٦ ٪ . وتأتى جرائم القتل في المركز
الثالث عند الذكور ١٢٣ ٪ ، وتمثل المركز الثانى عند الإناث بنسبة ٧٩ ٪ .
وتأتى جرائم الاحتيال في المركز الرابع عند الذكور بنسبة ٦٧ ٪ ، وفي نفس
المركز لدى الإناث بنسبة ٢ ٪ . وتأتى جرائم المخدرات في المركز الخامس
والاخير للذكور بنسبة ٤٩ ٪ ، ولا وجود لهذه الجريمة عند الإناث . وهناك
جرائم متفرقة بين الذكور بنسبة ١٠٢ ٪ .

— وبالنسبة للعمر يوضح الجدول أن نسبة ٩٤٦ ٪ من مجموع
المتهمين من البالغين ، ونسبة ٥٤ ٪ من الاحداث ، ويلاحظ أن تقسيم
السن قد تم على أساس الكبار والصغار فقط ولم يتناول فئات العمر في
مراحلها المختلفة .

ومن حيث تصنيف الجرائم يلاحظ أن جرائم المال تأتى في الصدارة عند
البالغين بنسبة ٤٤ ٪ ، في حين تمثل المركز الثانى لدى الاحداث بنسبة
٤١ ٪ وتأتى الجرائم الخلقية في المركز الثانى عند البالغين بنسبة ٢٢ ٪ ،
وفي المركز الاول عند الاحداث بنسبة ٤١٧ ٪ ، وتأتى جرائم القتل في المركز
الثالث عند البالغين بنسبة ١٢٣ ٪ ، وفي نفس المركز لدى الاحداث
بنسبة ٨٢ ٪ ، في حين تمثل جرائم الاحتيال المركز الرابع بنسبة ٦٥ ٪
عند الكبار ، وفي نفس المركز عند الاحداث بنسبة ٤٧ ٪ . أما جرائم
المخدرات فتأتى في المركز الخامس لدى البالغين بنسبة ٤٩ ٪ ، ولا وجود

لهذه الجريمة عند الاحداث . فضلا ان هناك جرائم متنوعة بنسبة ١٠ ٪ لدى البالغين ، ٤٢ ٪ عند الاحداث .

في عام ١٣٨٧ هـ يتضح ما يلي :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول ان معدل المتهمين السعوديين ٦٩٫٧ ٪ ، ونسبة غير السعوديين ٣٠٫٢ ٪ . ويلاحظ ارتفاع في نسبة المتهمين السعوديين عن العام الماضي بنسبة ٢٫٤ ٪ .

ويتضح من تصنيف الجرائم ان جرائم المال قد تصدرت المركز الاول بين المتهمين بصفة عامة ، اذ بلغت ٤٩٫٨ ٪ من السعوديين ، ٥٩٫٩ ٪ من غير السعوديين . اما جرائم الاخلاق فتحتل المركز الثاني بين المتهمين اذ تمثل ٣٫٢ ٪ من السعوديين ، ٢٥٫٣ ٪ من غير السعوديين . في حين ان جرائم القتل تأتي في المرتبة الثالثة ، فهي ٩٫٥ ٪ من السعوديين ، ٥٫٥ ٪ عند غير السعوديين . وتأتي جرائم المخدرات والاحتيال في مركز واحد عند السعوديين بنسبة ٢٫٥ ٪ لكل منهما . في حين ان جرائم الاحتيال تحتل المركز الرابع من غير السعوديين بنسبة ٣٫٦ ٪ ، ونسبة جرائم المخدرات ٩ ٪ ، وهي نسبة منخفضة .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول ان من المتهمين ٩٦٫٢ ٪ من الذكور ، ٣٫٨ ٪ من الاناث . وتصدر جرائم المال المقدمة عند الذكور بنسبة ٥٣٫٩ ٪ ، وتقابلها في الاناث ٢٥ ٪ . وتأتي جرائم الاخلاق في المركز الثاني عند الذكور بنسبة ٢٧٫٣ ٪ ، والمركز الاول عند الاناث بنسبة ٦٤٫٧ ٪ . اما جرائم القتل فتأتي في المركز الثالث بين المتهمين ذكورا واناثا ، وهي في الذكور ٨٫٥ ٪ ، وفي الاناث ٤٫٥ ٪ . وتأتي جريمة الاحتيال في المركز الرابع عند الذكور بنسبة ٢٫٨ ٪ ، ٣٫٤ ٪ في الاناث . اما جرائم المخدرات فمركزها الخامس عند الذكور بنسبة ٢ ٪ ، ولا وجود لهذه الجريمة بين الاناث .

— بالنسبة للعمر يتضح ان نسبة ٩٣٫٣ ٪ من البالغين ، ٦٫٧ ٪ من الاحداث ، وكما هو ملاحظ تتصدر جرائم المال المقدمة بين المتهمين جميعا . فهي ٥٢٫٩ ٪ عند البالغين و ٥٢ ٪ عند الاحداث . وجرائم الاخلاق في المركز الثاني على مستوى المتهمين بنسبة ٢٧٫٧ ٪ عند البالغين ، ٤٣٫٦ ٪ عند الاحداث . في حين ان جرائم القتل تأتي في المركز الثالث عند الفريقين بنسبة ٨٫٧ ٪ عند البالغين ، ٢٫٨ ٪ عند الاحداث . وتمثل جرائم الاحتيال والتزوير نسبة ٣ ٪ من البالغين ، ٧ ٪ من الاحداث .

في عام ١٣٨٨ هـ يتضح ما يلي :

— من حيث الجنسية يتضح أنه من بين المتهمين ٦٧٣٪ من السعوديين و ٣٢٧٪ من غير السعوديين . وفيما يختص بتصنيف الجرائم بين المتهمين يلاحظ أن نسبة من ارتكب جرائم مالية من السعوديين ٥٥٩٪ ، ومن غير السعوديين ٧١٢٪ . ونسبة جرائم الاخلاق ٢٨٣٪ عند السعوديين ، ٢١٤٪ عند غير السعوديين . في حين أن نسبة جرائم القتل ٦٣٪ عند السعوديين ، ٢٥٪ عند غير السعوديين .

أما جرائم الاحتيال والمخدرات فهي بالنتابع ٢٧٪ ، ٢٢٪ عند السعوديين ، ٢٥٪ و ٢٪ عند غير السعوديين . فضلا عن بعض الجرائم الاخرى المتفرقة .

— ومن حيث الجنس يتضح أنه من بين المتهمين ٧٩٩٪ من الذكور ، ٢١٪ من الاناث . ويلاحظ نقصان نسبة النساء المتهمات عن العامين السابقين بصورة ملحوظة .

ومن حيث الجرائم ، يلاحظ أن جرائم المال تمثل ٦١٥٪ من الذكور ، ٢٥٪ من الاناث . وتأتي جرائم الاخلاق في المركز الثاني عند الذكور بنسبة ٢٥٣٪ ، وفي المركز الاول عند الاناث بنسبة ٦١٪ . وتمثل جرائم القتل ٥٪ من الذكور ، ٨٣٪ من الاناث في حين أن جرائم الاحتيال تمثل نسبة ٢٥٪ من الذكور ، فانها بنسبة ٥٥٪ من الاناث . ولا وجود لجرائم المخدرات لدى الاناث بينما تمثل ٢٢٪ من الذكور .

— ومن حيث العمر ، أوضح الجدول أن من بين المتهمين ٨٥٧٪ من البالغين ، ١٤٣٪ من الاحداث . ويلاحظ ارتفاع نسبة الاحداث المتهمين عن العامين السابقين بنسبة ٧٦٪ . أما عن توزيع المتهمين وفقا للجرائم يلاحظ أن نسبة جرائم المال ٥٨٤٪ من البالغين ، ٧٤٨٪ من الاحداث . أما جرائم الاخلاق فهي ٢٦٨٪ من البالغين ٢١٨٪ من الاحداث . وتأتي جرائم القتل بنسبة ٤٤٪ من البالغين ، ٣٢٪ من الاحداث في حين أن جرائم الاحتيال والمخدرات تأتي بنسبة ٣٪ ، ٢٥٪ على التوالي من الذكور ، بينما لا وجود لهذين الجريمتين بين الاحداث .

جدول رقم (٥) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر في ثلاث سنوات
من ١٣٨٩ إلى ١٣٩١

انواع الجرائم							
الاعوام	المتهمون	قتل	الاموال مخدرات اخلاقية وتزوير	احتيال	اعتداء على	اخرى المجموع	
سعودى	٥٤	٥٣٥	٥١	٤١٠	١٥	٢	١٠٦٧
غيرسعودى	٥	٣٢٥	٩	١٨٠	٨	—	٥٢٧
ذكر	٥٥	٨٤١	٦٠	٤٧٥	٢٣	٢	١٤٥٦
١٣٨٩ أنثى	٤	١٩	—	١١٥	—	—	١٣٨
بالسغ	٥٣	٦٧	٦٠	٤٨٦	٢١	—	١٢٨٧
حدث	٦	١٩٣	—	١٠٤	٢	٢	٣٠٧
سعودى	٥٥	٦١٣	٤٩	٤٧٦	٣٣	٦	١٢٣٢
غيرسعودى	١٢	٣٢٠	٧	١٩١	٢٠	—	٥٥٠
ذكر	٦٤	٩٢٢	٥٥	٥٧٢	٥٢	٥	١٦٧٠
١٣٩٠ أنثى	٣	١١	١	٩٥	١	١	١١٢
بالسغ	٥٥	٦٧٨	٥٦	٥٧٨	٥٠	٦	١٤٢٣
حدث	١٢	٥٥	—	٨٩	٣	—	٣٥٩
سعودى	٣٨	٥٠٣	—	٣٨٤	١٧	٣١	٩٧٣
غيرسعودى	٦	٣٦٣	—	١٥٤	٨	١١	٥٤٢
ذكر	٤٤	٨٥٠	—	٤٦٥	٢٥	٣٠	١٤١٤
١٣٩١ أنثى	—	١٦	—	٧٣	—	١٢	١٠١
بالسغ	٣٧	٦٧٢	—	٤٧٤	٢٥	٣٦	١٢٤٤
حدث	٧	١٩٤	—	٦٤	١٥	٦	٢٧١

في عام ١٣٨٩ هـ يتضح ما يلى :

— من حيث الجنس يوضح الجدول انه من بين المتهمين ٦٦٩٩ / من السعوديين ، ٣٣١ / من غير السعوديين .

ومن حيث تصنيف الجرائم على المتهمين يتبين أن نسبة ٥٠.٧ / من

السعوديين المتهمين بارتكاب جرائم مالية ، وتمثل هذه النسبة ٦١٦٦ ٪ عند غير السعوديين ، أما جرائم الاخلاق فتأتى بعد ذلك بنسبة ٣٨٤٤ ٪ من السعوديين المتهمين ، ١٦٨٨ ٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فتتمثل ٥ ٪ من السعوديين ، ٩ ٪ من غير السعوديين . بينما جرائم المخدرات تمثل ٤٧ ٪ من السعوديين ، ٨ ٪ من غير السعوديين ، واخيراً فان جرائم الاحتيال تمثل ١٤ ٪ من السعوديين ، ١٥ ٪ من غير السعوديين .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول أن من بين المتهمين ٩١٣ ٪ من الذكور ، وأن ٨٧ ٪ من الإناث .

ويلاحظ أن جرائم المال تأتى في مركز الصدارة عند الذكور بنسبة ٥٧٧ ٪ ، بنسبة ١٣٧ ٪ من الإناث . أما جرائم الاخلاق فتأتى في المركز الثانى عند الذكور بنسبة ٣٢٦ ٪ ، بينما تحتل المركز الاول عند الإناث بنسبة ٨٣٣ ٪ وتحظى جرائم المخدرات بالمركز الثالث بين الذكور بنسبة ٤٩ ٪ ، في حين لا وجود لهذه الجريمة بين المتهمات من الإناث .

— ومن حيث العمر ، يتضح أن من بين المتهمين ٨٠٧ ٪ من البالغين . ١٩٣ ٪ من الاحداث ، ويلاحظ ، أيضاً ، ارتفاع في نسبة الاحداث المتهمين عن العام الماضى .

ويلاحظ هنا أن الجرائم الخلقية تأتى في المركز الاول بين المتهمين البالغين بنسبة ٣٧٧ ٪ ، وهذا يختلف عن السنوات السابقة إذ يتضح أن الجرائم المالية هي التي كانت تحتل مركز الصدارة دائماً ، وتأتى هذه الجريمة في المركز الثانى عند الاحداث بنسبة ٣٣٨ ٪ . أما جرائم المال فتتمثل ٥٢ ٪ من البالغين ، ٦٢٨ ٪ من الاحداث . وتأتى جرائم المخدرات بنسبة ٤٦ ٪ من البالغين ، ولا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث . في حين أن جرائم القتل تمثل ٤١ ٪ من البالغين ، ١٩٦ ٪ من الاحداث . واخيراً فان جرائم الاحتيال تأتى في المركز الاخير بنسبة ١٦ ٪ من البالغين ، ٦٦ ٪ من الاحداث .

في عام ١٣٩٠ هـ يتضح الآتى :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول أن ٦٩ ٪ من بين المتهمين سعوديين ، ٣١ ٪ من غير السعوديين . ومن حيث تصنيف الجرائم فان جرائم المال جاءت في المركز الاول بين السعوديين بنسبة ٤٩٧ ٪ ونسبة

٥٨ ٪ من غير السعوديين . وتأتى جرائم الاخلاق فى المرتبة الثانية لدى السعوديين بنسبة ٣٨٦ ٪ وتمثل المركز الثالث عند غير السعوديين بنسبة ١٤٧ ٪ أما جرائم القتل فتتمثل ٤٤ ٪ عند السعوديين . واخيرا فإن جرائم المخدرات تمثل ٣٩ ٪ عند السعوديين ٣٩ ٪ عند غير السعوديين . وتوجد بعض الجرائم الاخرى لدى السعوديين بنسبة بسيطة .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان ٩٣٧ ٪ من المتهمين من الذكور ، ٦٣ ٪ من المتهمين من الاناث ، وهذا يدل على أن نسبة المتهمات آخذة فى النقصان ايضا . ومن حيث تصنيف الجرائم بين الذكور والاناث يوضح الجدول ان جرائم المال حدثت بنسبة ٥٥٢ ٪ بين الذكور ، ونسبة ٩٨ ٪ بين الاناث . اما جرائم الاخلاق فتأتى فى المركز الثانى لدى الذكور بنسبة ٣٤٢ ٪ ، وفى المركز الاول للاناث بنسبة ٨٤٨ ٪ ويأتى ذلك جرائم القتل بنسبة ٣٨ ٪ فى الذكور ، ٢٦ ٪ فى الاناث . وتأتى جرائم المخدرات بعد ذلك بنسبة ٢٩ ٪ فى الذكور ونسبة ٨٨ ٪ للاناث . وهى نسبة منخفضة للغاية أما جرائم الاحتيال والتزوير فتتمثل ٣ ٪ عند الذكور ، ٨ ٪ عند الاناث .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان من بين المتهمين نسبة ٨٢٣ ٪ من البالغين ، ١٧٧ ٪ من الاحداث . وينضح ان هناك انخفاضاً فى نسبة الاحداث المنحرفين عن العام الماضى .

كما يوضح الجدول ان جرائم المال تمت بين المتهمين البالغين بنسبة ٤٧٦ ٪ ، ونسبة ٧١ ٪ من بين المتهمين الاحداث . اما الجرائم الخلقية فتأتى فى المركز الثانى بنسبة ٤٠٦ ٪ بين البالغين ، ونسبة ٢٤٧ ٪ بين الاحداث . وتأتى جرائم المخدرات بعد ذلك بالنسبة للبالغين بنسبة ٣٩ ٪ ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

اما جرائم القتل فقد حدثت بنسبة ٣٨ ٪ بين البالغين ، ٣٣ ٪ بين الاحداث . وتبقى بعد ذلك جريمة الاحتيال وكانت نسبتها ٣٥ ٪ بين البالغين ، ٨ ٪ بين الاحداث .

عام ١٣٩١ هـ :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول ان من بين المتهمين نسبة ٦٤٢ ٪ من السعوديين ، نسبة ٤٥٨ ٪ من غير السعوديين ، وهذا يعنى أن معدل الجريمة انخفض بين السعوديين فى ذلك العام بنسبة ٤٨ ٪ ، بينما حقق عده

الزيادة بين غير السعوديين . ومن حيث تصنيف الجرائم فانه يلاحظ ان جرائم الاخلاق احتلت المركز الثانى بين السعوديين بنسبة ٣٩٥ / ٤ ، ٢٨٤ / بين غير السعوديين . بينما كانت نسبة جرائم القتل ٣٧ / عند السعوديين ، ١ / عند غير السعوديين . فى حين كانت نسبة مرتكبى جرائم الاحتيال ١٧ / من السعوديين ، ١٤ / من غير السعوديين . ويلاحظ انه لا وجود لجرائم المخدرات بين الفريقين .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول ان من بين المتهمين نسبة ٩٣٢ / من الذكور ونسبة ٦٧ / من الاناث .

كما يوضح الجدول ان نسبة جرائم المال كانت ٦٠ / بين الذكور ، ١٥٨ / بين الاناث . وأن نسبة الجرائم الخلقية ٣٢٨ / بين الذكور ، ٧٢٢ / بين الاناث . ويلي ذلك جرائم القتل بنسبة ٣ / ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاناث . اما جرائم الاحتيال والتزوير فقد تمت فقط بين الذكور بنسبة ١٧ / ولا وجود لها ايضا بين الاناث .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان نسبة المتهمين البالغين ٨٢١ / ، ونسبة المتهمين الاحداث ١٧٩ / ، وهذه النسب توازى العام السابق تقريبا . ومن حيث تصنيف الجرائم فان نسبة جرائم المال كانت ٥٤ / بين البالغين . ٧١٥ / بين الاحداث الصغار ، وكانت جرائم الاخلاق ٣٨ / بين البالغين ، ٢٣٦ / بين الاحداث . اما جرائم القتل فكانت نسيدها ٢٩ / بين البالغين ، ٢٥ / بين الاحداث . وتأتى بعد ذلك جرائم التزوير بنسبة ٢ / بين البالغين ، ولا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

جدول رقم (٦) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر في أربع سنوات
من ١٣٩٢ إلى ١٣٩٥

أنواع الجرائم						
الاعوام	المتهمون	اعتداء				
		مقتل	الاموال	اخلاقية وتزوير	احتيايل	اخرى المجموع
سعودى	٦٣	٦٦١	٣٢٣	٢٢	٢٠	١٠٨٩
غيرسعودى	١٧	٤٧٢	١٥٩	٣٥	٤	٦٨٧
ذكر	٧٦	١١١١	٤٤٥	٥٦	٢٢	١٧١٠
١٣٩٢ أنثى	٤	٢٢	٣٧	١	٢	٦٦
بالسف	٧٤	٨٥٢	٤٠٠	٥٦	٢٠	١٤٠٢
حدث	٦	٢٨١	٨٢	١	٤	٣٧٤
سعودى	٤١	٦٤٤	٣٧٨	٢٠	٥	١٠٨٨
غيرسعودى	٨	٤٧٨	١٥٢	١٥	٨	٦٦١
ذكر	٤٨	١١٠٠	٤٧٠	٣٢	١١	١٦٦١
١٣٩٣ أنثى	١	٢٢	٦٠	٣	٢	٨٨
بالسف	٤٥	٨٤٥	٤٤٣	٣٤	١٣	١٣٨٠
حدث	٤	٢٧٧	٨٧	١	—	٣٦٩
سعودى	٦١	٦١٧	٤٤٧	٨	٢٢	١١٥٥
غيرسعودى	١٠	٥١٨	١٩١	٩	٤	٧٣٢
ذكر	٦٩	١٠٧٦	٥٤٢	١٧	٢١	١٧٢٥
١٣٩٤ أنثى	٢	٥٩	٩٦	—	٥	١٦٢
بالسف	٦٦	٨٩١	٤٨٨	١٧	٢١	١٤٨٣
حدث	٥	٢٤٤	١٥٠	—	٥	٤٠٤
سعودى	٨٧	٦٠٢	٤٤٤	٢٤	١٨	١١٧٥
غيرسعودى	١٩	٣٧٤	١٣١	٦	٢	٦٣٢
ذكر	١٠١	١٠٤٢	٥١٠	٢٩	١٩	١٧٠١
١٣٩٥ أنثى	٥	٣٤	٦٥	١	١	١٠٦
بالسف	٨٨	٨٠٢	٤٦٩	٣٠	١٩	١٤٠٨
حدث	١٨	٢٧٤	١٠٦	—	١	٣٩٩

في عام ١٣٩٢ هـ يتضح ما يلي :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول ان نسبة المتهمين السعوديين كانت ٦١٣٪ ، ونسبة غير السعوديين ٣٨٧٪ ، وبالمقارنة بالعام الماضي يلاحظ ان معدل المتهمين السعوديين قد انخفض بنسبة ٢٩٪ ، بينما حدثت زيادة في عدد المتهمين غير السعوديين بنفس هذه النسبة .

ومن حيث تصنيف الجرائم فان نسبة جرائم المال كانت ٦٠٦٪ بين السعوديين ، ٦٨٧٪ من غير السعوديين . وأن نسبة الجرائم الخلقية كانت ٢٩٦٪ بين السعوديين ٢٣١٪ من غير السعوديين . في حين كانت نسبة جرائم القتل ٥٧٪ من السعوديين ، ٢٤٪ من غير السعوديين . وأخيرا فان جرائم الاحتيال كانت ٢٢٪ من السعوديين ، ٥٪ من غير السعوديين .

— ومن حيث الجنس يلاحظ أن نسبة ٩٦٢٪ من المتهمين كانت من الذكور ، ونسبة ٣٨٪ من الاناث ، وهذا يؤكد ان نسبة التهمات آخذة في النقصان عاما بعد عام .

وبالنسبة لتصنيف الجرائم يلاحظ ان نسبة جرائم المال كانت ٦٤٩٪ بين الذكور ، ٣٣٣٪ بين الاناث . وجرائم الاخلاق ٢٦٪ بين الذكور ، ٥٦٪ بين الاناث ، وكانت نسبة جرائم القتل ٤٤٪ بين الذكور ٦٠٪ بين الاناث . اما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٣٢٪ بين الذكور ، ١٥٪ بين الاناث .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان نسبة المتهمين البالغين كانت ٧٨٩٪ ، ونسبة الاحداث ٢١٪ . ويلاحظ ارتفاع نسبة الاحداث المتهمين في ذلك العام عن العام الماضي بمعدل ٣٢٪ .

ومن حيث تصنيف الجرائم يلاحظ ان نسبة جرائم المال كانت ٦٠٧٪ بين البالغين ٧٥٪ بين الاحداث . ونسبة جرائم الاخلاق ٢٨٥٪ بين البالغين ، ٢١٩٪ بين الاحداث . وتأتي جرائم القتل بعد ذلك بنسبة ٥٢٪ بين البالغين ، نسبة ١٦٪ بين الاحداث . وأخيرا تأتي جرائم الاحتيال والتزوير بنسبة ٣٩٪ بين البالغين ، ٢٪ بين الاحداث .

في عام ١٣٩٢ هـ يتضح ما يلي :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول أن نسبة المتهمين السعوديين ٦٢٫٢ ٪ ، بينما نسبة غير السعوديين ٣٧٫٨ ٪ .

ويلاحظ أن نسبة جرائم المال كانت ٥٩ ٪ من السعوديين ، ٧٢٫٢ ٪ من غير السعوديين . في حين كانت جرائم الاخلاق ٣٤٫٧ ٪ من السعوديين ، ٢٢٫٩ ٪ من غير السعوديين . وتأتي جرائم القتل بعد ذلك بنسبة ٣٫٧ ٪ من السعوديين ، ٢٫٢ ٪ من غير السعوديين . وأخيرا تأتي جرائم الاحتيال بنسبة ١٫٨ ٪ من السعوديين ، ٢٫٢ ٪ من غير السعوديين .

— أما من حيث الجنس تبين أن نسبة ٩٥ ٪ من الذكور ، ٥ ٪ من الاناث . ويلاحظ ارتفاع نسبة النساء المتهمات عن العام الماضي بمعدل ٢٫٢ ٪ من الماضي . كما يوضح الجدول أن نسبة جرائم المال كانت ٦٦٫٢ ٪ من الذكور ، ٢٥ ٪ من الاناث . وأن جرائم الاخلاق كانت بنسبة ٢٨٫٢ ٪ من الذكور ، ٦٨ ٪ من الاناث . أما جرائم القتل فكانت ٢٫٨ ٪ من الذكور ، ١ ٪ من الاناث . وأخيرا فإن جرائم الاحتيال والتزوير كانت ١٫٩ ٪ من الذكور ، ٣٫٤ ٪ من الاناث .

— من حيث العمر يوضح الجدول أن نسبة المتهمين البالغين ٨٠ ٪ ، ونسبة المتهمين الاحداث ٢١ ٪ ، وتبين هنا ارتفاع معدل الاحداث المتهمين بنسبة ٢٫١ ٪ عن العام الماضي .

كما يتضح أن نسبة جرائم المال ٦١٫٢ ٪ من البالغين ، ٧٥ ٪ من الاحداث . وأن نسبة جرائم الاخلاق ٣٢ ٪ من البالغين ، ٢٣٫٥ ٪ من الاحداث . أما جرائم القتل فتمثل ٣٫٢ ٪ من البالغين ، ١ ٪ من الاحداث . وأخيرا فإن جرائم الاحتيال والتزوير تمثل ٢٫٤ ٪ من البالغين ، ٣ ٪ من الاحداث .

في عام ١٣٩٤ هـ يتضح الآتي :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول أن عدد المتهمين قد زادوا عن العام الماضي بمقدار ١٣٨ متهمًا ، وأن نسبة المتهمين السعوديين ٦١٫٢ ٪ ، وغير السعوديين ٣٨٫٧ ٪ .

ومن حيث الجرائم ، فان نسبة جرائم المال تمثل ٥٣٤٪ من المتهمين من السعوديين ، ٤٤٨٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فتتمثل ٥٢٪ من السعوديين ، ١٣٪ من غير السعوديين . وأخيرا فان جرائم التزوير والاحتيال تمثل نسبة ضئيلة فهي ٦٪ عند السعوديين ، ١٢٪ عند غير السعوديين .

— وبالنسبة للجنس تبين ان ٩١٤٪ من المتهمين من الذكور ، ٨٦٪ اناث ، ويلاحظ ارتفاع نسبة النساء المتهمات عن العام الماضي بمعدل ٣٦٪. ومن حيث الجرائم ، يلاحظ أن نسبة جرائم المال كانت ٦٢٣٪ من بين المتهمين الذكور ، ٣٦٤٪ من بين المتهمين الاناث . بينما جرائم القتل تمثل ٤٪ في الذكور، ١٢٪ في الاناث . وأخيرا فان جرائم الاحتيال تمثل نسبة ٩٪ عند الذكور ، ولاوجود لهذه الجريمة عند الاناث .

— ومن حيث العمر ، ينضح أن نسبة المتهمين البالغين ٧٨٥٪ ، ونسبة المتهمين من الاحداث ٢٢٥٪ .

كما يتضح ان نسبة المتهمين البالغين في جرائم المال ٦٠٪ ، ومن المتهمين الاحداث ٦٠٢٪ . وجرائم الاخلاق ٣٢٩٪ من البالغين ، ٣٧٪ من الاحداث . اما جرائم القتل فتتمثل ٤٤٪ من البالغين ، ١٢٪ من الاحداث . وأخيرا تمثل جرائم الاحتيال ١٪ من الذكور ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

في عام ١٣٩٥ هـ يتضح الآتي :

— من حيث الجنسية يتبين أن نسبة المتهمين السعوديين ٦٥٪ ، ونسبة غير السعوديين ٣٥٪ . ويلاحظ ارتفاع معدل المتهمين السعوديين عن العام الماضي بنسبة ٣٧٪ .

كما يلاحظ ان نسبة جرائم المال كانت ٥١٢٪ من السعوديين ، ٥٩٪ من غير السعوديين ، بينما كانت نسبة جرائم الاخلاق ٣٧٧٪ من السعوديين ، ٢٠٧٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فكانت ٧٤٪ من السعوديين ، ٣٪ من غير السعوديين . وأخيرا كانت جرائم الاحتيال والتزوير ٢٪ من السعوديين ، ٩٪ من غير السعوديين .

— وبالنسبة للجنس يتضح أن نسبة المتهمين الذكور ٩٤ ٪ ، ونسبة الإناث ٦ ٪ ، ويلاحظ انخفاض معدل الإناث المتهمات بنسبة ٢٦ ٪ عن العام الماضي .

كما يلاحظ أن نسبة جرائم المال كانت ٦١٢ ٪ من الذكور ، ٣٢ ٪ من الإناث . بينما جرائم الأخلاق كانت ٢٩٩ ٪ من الذكور ، ٦١٣ ٪ من الإناث . أما جرائم القتل فكانت ٥٩ ٪ من الذكور ، ٤٧ ٪ من الإناث . وأخيراً فإن جرائم التزوير تمثل ١٧ ٪ من الذكور ، ٩ ٪ من الإناث .

— ومن حيث العمر فإن نسبة البالغين كانت ٧٨ ٪ ، بينما بلغت نسبة الأحداث ٢٢ ٪ .

ومن حيث تصنيف الجرائم ، فإن نسبة جرائم المال كانت ٥٩ ٪ من البالغين ، ٦٨ ٪ من الأحداث . بينما كانت نسبة جرائم الأخلاق ٣٣ ٪ من البالغين ، ٢٦ ٪ من الأحداث . أما جرائم القتل فكانت ٦ ٪ من البالغين ، ٤٥ ٪ من الأحداث . أما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٢ ٪ من البالغين ، في حين لا وجود لهذه الجريمة بين الأحداث المتهمين .

مستخلصات أساسية

تبين لنا من هذه الدراسة الإحصائية حول حجم الجريمة واتجاهاتها في المملكة العربية السعودية انخفاض ملحوظ في حجم الجريمة من عام لآخر كما أوضحت ذلك الإحصاءات التي بين أيدينا على مدى السنوات العشر التي اعتمدنا عليها بين عامي ١٣٨٦ هـ ، ١٣٩٥ هـ ، ويلاحظ أن معدل الجريمة كان ٣٢ في الألف في عام ١٣٨٦ هـ في حين كان تعداد السكان في ذلك العام خمسة ملايين ، ٦٦٢ ألف نسمة ، وقد انخفض هذا المعدل إلى ١٨ في الألف عام ١٣٩٠ هـ وكان تعداد السكان سبع ملايين ، ٢٠١ ألف نسمة .

ومن حيث اتجاهات الجريمة أوضحت الدراسة أن جرائم الاعتداء على المال ، ويدخل في نطاقها السرقة والرشوة والاختلاس ، تصدرت قائمة الجرائم إذ كان متوسط هذه الجريمة على مدى السنوات العشر ٦٢ ٪ .

أما الجرائم الأخلاقية فقد أتت ترتيبها في المركز الثاني حيث بلغ متوسطها في نفس الفترة ٢٤ ٪ . وقد أتت جريمة القتل في المركز الثالث

بمتوسط ٥٥ ٪ . بينما جاءت جريمة المخدرات في المركز الرابع بمتوسط ٢٦ ٪ ، ويلاحظ أن هذه الجريمة قد اختفت في الخمس سنوات الأخيرة بين ١٣٩١ هـ إلى ١٣٩٥ هـ . أما جرائم الاحتيال والتزوير فكان ترتيبهما في المركز الخامس بمتوسط ٢٥ ٪ في السنوات العشرة . فضلا عن أن هناك جرائم أخرى متنوعة ويدخل فيها جريمة التهريب وبلغ متوسطها ٢٦ ٪ . وهذا يوضح أن اتجاه الجريمة كان يتركز حول جرائم المال والجرائم الاخلاقية وكان مجموعها في العشر سنوات ٨٧ ٪ من مجموع الجرائم التي تم ارتكابها في تلك الفترة بينما بلغت نسبة جرائم القتل ، وجرائم المخدرات ، وجرائم الاحتيال والتزوير ، والجرائم الأخرى ٢٢ ٪ .

ومن حيث حجم الجريمة في مناطق المملكة المختلفة ، أوضحت الإحصاءات أن منطقة مكة المكرمة أتت في المركز الأول من حيث الجريمة فقد بلغت نسبة الجريمة فيها ٣٣٧ ٪ من مجموع الجرائم التي تم ارتكابها في المملكة على مدى السنوات العشر وهي تعادل ثلث الجرائم المرتكبة ، وتأتي المنطقة الشرقية في المركز الثاني حيث بلغ متوسط الجريمة فيها في تلك الفترة ١٨٧ ٪ وتأتي بعد ذلك مدينة الرياض في الترتيب حيث تحتل المركز الثالث بنسبة ١٧٥ ٪ . أما المدينة المنورة فمركزها الرابع بنسبة ٦٧ ٪ . ويأتي في الترتيب بعد ذلك مناطق عسير ثم القصيم وتبوك وحائل والباحة وبيشة ونجران والقريات ثم منطقة الحدود الشمالية وأخيرا منطقة الجوف . وعلى هذا يمكن التوصل إلى أن المناطق التي تركزت فيها الجرائم في العشر سنوات مجال الدراسة كانت مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ومدينة الرياض ، إذ أن ما يزيد على ثلثي الجرائم التي تم ارتكابها في المملكة في تلك الفترة قد حدث بها ، وتقدر هذه الجرائم بنسبة ٦٩٩ ٪ .

ومن حيث تصنيف المتهمين من حيث الجنسية تبين أن متوسط نسبة المتهمين السعوديين في العشر سنوات كانت ٦٥٦ ٪ بينما كانت نسبة غير السعوديين ٣٤٤ ٪ . ومن حيث الجنس تبين أن ٩٤٥ ٪ من المتهمين كانوا ذكورا في حين أن ٥٥ ٪ كانوا إناثا . ومن حيث العمر تبين أن نسبة المتهمين البالغين كانت ٨٤ ٪ ، في حين كانت نسبة الأحداث ١٦ ٪ .

ويرجع هذا الانخفاض في نسبة الجريمة إلى تطبيق المملكة لتشريعة الإسلام تطبيقا كاملا ، والاخذ على أيدي الجناة المنحرفين أخذًا شديداً يتفق مع جسامه الجرائم التي يرتكبوها ، وهذا يحقق الانضباط في المجتمع إلى أبعد الحدود ، ففي العقاب عظمت لمن تسول لهم أنفسهم الانحراف

عن طريق الصواب ومحاولة الحاق الاذى بالآخرين . وقد اشرت في بداية هذه الدراسة الى ما اعلنه وزير العدل السعودى فى مؤتمر وزراء العدل الذى عقد بالقاهرة ، فى شهر ديسمبر ١٩٧٨ ، من احصاءات تدور حول معدل الجريمة بين بلاد تطبيق الشريعة الاسلامية واخرى بعيدة عنها كل البعد وتعتمد على تطبيق القوانين الوضعية . فكان معدل الجريمة فى المملكة ٢٢ شخصا فى المليون ، بينما كانت فى كندا ٧٥ شخصا فى المليون ، علما بان هذه الاحصاءات صادرة عن الامم المتحدة .

فضلا عن ذلك فقد أصدر المؤتمر عدة توصيات من اهمها ضرورة البدء فى تقنين احكام الشريعة الاسلامية فى المسائل المدنية والجنائية والاحوال الشخصية .

ومما يدعو للدهشة انه على الرغم مما يتعرض له التشريع الاسلامى من هجوم من بعض المسلمين الذين يروجون بعدم انسانية القانون الاسلامى، فانه فى ندوة التشريع الاسلامى التى عقدت بالرياض عام ١٩٧٧ واشترك فيها عدد كبير من علماء القانون من ١٦ دولة اجنبية ، اصدروا نداء لكل شعوب العالم يدعوهم الى الاخذ باحكام الشريعة الاسلامية لانقاذ المجتمعات من دوامة الجريمة والاحراف .

وقد بدأت مصر منذ حوالى عشر سنوات اول خطوة ايجابية لتطبيق الشريعة الاسلامية حيث تشكلت لجنة من اعضاء مجمع البحوث الاسلامية بالازهر ، وانتهى راي هذه اللجنة الى ان تقنين الشريعة يقتضى ان تقنين المذاهب الفقهية التى يعمل بها فى البلاد الاسلامية ، وان يبدأ فى تقنين المذاهب الاربعة (الحنيفة والشافعية والمالكية والحنابلة) كل مذهب على حدة وتصاغ احكامه فى مواد ، ثم يصاغ من كل مذهب الراى الراجع فيه . وبعد الانتهاء من تقنين كل مذهب على حدة يبدأ العمل فى وضع قانون مختار من بين المذاهب جميعا . الا ان هذه اللجان لم توت ثمارها حتى الآن ، على الرغم من ان هناك لجان اخرى قد شكلت فى فترات لاحقة من اجل هذا الامر . ومن الامور التى تدعو للتساؤل هو تقاعس المسئولين فى هذا المجال، عن اخذ هذه المسألة بجدية كاملة، وفى هذا تحقيق لما جاء فى نص المادة الثانية من دستور مصر على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر التشريع » .

ومعروف انه منذ اشرق فجر الاسلام على الوطن العربى وهو يطبق

الشريعة الإسلامية ، ولكن قد لا يعلم البعض حقيقة أن العرب لم يتركوا الشريعة الإسلامية الى التشريعات الاوربية بمحض اختيارهم ، وانما اضطروا الى ذلك بعد دخول الاستعمار الى ديارهم وأجبروهم على الاخذ بقوانينهم .

ولعل ما يردده البعض من تشكيك في مدى صلاحية الشريعة الإسلامية للحكم في عصر الفضاء واعتباره ردة وتخلفا : يعتبر من الامور غير العقلية حقا . ولننظر الى العالم « ابن خلدون » فنراه قد قسم نظم الحكم الى انواع ثلاثة : حكم الهوى ، وحكم العقل ، والشريعة الإسلامية . اما حكم الهوى فهو الحكم الحكثاوري الذي يتسلط فيه حاكم على شعبه . واما حكم العقل فهو الحكم العصري أو الحكم الديمقراطي الذي يقدم العقل ويخضع لكل مقتضياته ، ولهذا فان هذا النوع من الحكم يوضع في صيغة دستور ينظم سلطات الدولة ، ويوضح العلاقة بينها ، وتصدر فيه التشريعات عن برلمانات منتخبة تقوم على تنفيذها سلطات تنفيذية وسلطات قضائية ، فما هو موضع الشريعة الإسلامية بين هذين النوعين من الحكم (١٢) .

يقول ابن خلدون أن حكم الشريعة الإسلامية لايقوم على العقل المجرد، ولكنه العقل الذي يعمل في ضوء توجيهات الله تعالى التي رسمها لعبادة على لسان رسله والتي تكمل عدم شطط العقل ، وأن بجيء التشريع انساني ملائما لكل عصر واوان . وهكذا امتاز الاسلوب الاسلامي في التشريع بأنه يقوم على اصول ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، وعلى فروع متفجرة يستمد منها المجتهدون من هذه الاصول الثابتة لمواجهة احتياجات الناس المتغيرة . وعلى هذا فان فقهاء الدين الاسلامي يقع عليهم مسؤولية جسيمة هي العمل بكل اخلاص نحو السعى الحثيث لتطبيق الشريعة الإسلامية . اذ لا شك أن القوانين الوضعية التي تنظم حياتنا العصرية ليست كخيلة بتحقيق الامن والاستقرار فكما هو واضح فان الجرائم تنتشر والخروج على القوانين قائم في صور كثيرة متكررة رغم وجود القوانين الوضعية التي هي من صنع الانسان ، أما قوانين السماء فهي قوانين رادعة تأخذ على ايدي المنحرفين بكل قوة وحزم بها لا يدع فرصة لانسان أن يفكر في ارتكاب السلوك المنحرف الا في بعض الحالات التي يسيطر فيها الشيطان على بعض الناس فيضلهم عن طريق الصواب . وعلى الرغم من وجود الجريمة في المجتمع السعودي فان معدلاتها منخفضة لانكاد تذكر بالقياس ببلاد أخرى عربية اسلامية أو غربية ، ولا شك أن العقاب يجعل النفوس التي يرأودها الشر تعرض عن ذلك . والعقاب في الشريعة الإسلامية من قبل الامر بالمعروف والنهي عن

المنكر ، فعقاب الجريمة من استنكارها ، واستنكارها حث على الفضيلة ودعوة إليها ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو السبيل لايجاد جماعة فاضلة . ويقول الله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله » .

والاسلام يشدد العقاب كلما كانت الجريمة ظاهرة معلنة ، بهدف حماية المجتمع ، ولو ترك المجرمون بغير عقاب لوجود بعض الاعذار التي يحتجون بها مع انهم عقلاء ، تعشت الجرائم وانتشرت بدون حدود ، ويذهب الحياء الاجتماعي الذي يجعل الشخص يمتنع عن الاذى استحياء من الناس . ولقد اعتبر النبي (صلعم) فقد الحياء اساس الجريمة ولذلك تنال (صلعم) : (١٢) .

« ان الله اذا اراد ان يهلك عبدا نزع منه الحياء فلم تلقه الا مقيت ، فاذا لم تلقه الا مقيتا ممقتا نزع من الامانة ، فاذا نزع من الامانة لم تلقه الا خائنا مخونا ، فاذا لم تلقه الا خائنا مخونا نزع من الرحمة ، فاذا نزع من الرحمة لم تلقه الا رجيما ملعنا فاذا لم تلقه الا رجيما ملعنا نزع من ربة الاسلام » .

وقد نظرت الشريعة الاسلامية الى معنى جليل ، وهو التناسب بين الفعل وجزائه ، وفي هذا تحقيق العدالة في العقاب ، لان نتائج الاعمال لابد ان تكون من جنسها . ولقد قال الرسول (صلعم) « من لا يرحم لا يرحم » ، فاذا كانت الجريمة عملا انسانيا يتميز بالقسوة فان العقوبة تمثل جزاء ، ونتيجتها رحمة ، ولذلك قررت الشريعة مبدا تحمل التبعات لمن يكون اهلا لها ، ولا تقدم الاعذار عن الاثمين ، ولذا قال الله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها » ، وقال تعالى « ان احسنتم احسنتم لانفسكم ، وان اساتم فلها » .

وعلى ذلك فان الشريعة الاسلامية باخذها بوجوب توقيع العقاب على الجرم نتيجة فعل ارتكبه ، تقرر نظرية حق المجتمع في انزال القصاص العادل بالمجرم ، ذلك لان المجرم روع الناس اجمعين ، فالسارق يسروع الحى الذى ارتكب فيه جريمته ، والزانى يفسد الصلات بين الرجل والمرأة ، فتكون العلاقات الائمة ، وبذلك تضعف الانساب ، والقاذف يشيع الفاحشة في الذين آمنوا ... الخ ، ومن ثم يكون من حق المجتمع ان يقرر العقوبة الرادعة لهؤلاء لقاء جريمتهم ، وفي نفس الوقت ليمنع غيرهم من مثل ما وقع

فيه هؤلاء . وفى هذا تحقيق لمصلحة المجتمع والامراد من اشاعة الامن
والطمأنينة فى نفوس الجميع .

ونحن نتطلع الى اليوم الذى تستجيب فيه دول العالم الاسلامى الى
تطبيق الشريعة الاسلامية ، وسوف نرى وقتها مدى ما سيحققه ذلك من امن
واستقرار وتخفيض لنسب الجريمة والانحراف فى تلك المجتمعات كما هو
الحال فى المملكة العربية السعودية .

المراجع

- (١) صالح عبد المالك وآخرون ، «علم الاجرام» مذكرة على الاستئسل ، مؤسسة الانوار للطباعة والنشر والتوزيع ، ابھلاء ، المكتبة العربية السعودية ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٣١
- (٢) القرآن الكريم ، سورة الشمس (٧ ، ٨) .
- (٣) على على منصور ، نظام التجريم والعقاب في الإسلام مقارنا بالقوانين الرضمية ، مؤسسة الزهراء للابيان والخير ، المدينة المنورة ، ١٩٧٦ ، المقدمة .
- (٤) محمد ابو زهرة ، الجريمة والمقوبة في الفقه الاسلامي ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٤ هـ ، ص ١٠٠ - ١٢ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ١٥ .
- (٦) عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الجزء الاول ، ص ٧٨ .
- (٧) عبد الفتاح خضر ، التعزيز والاتجاهات الجنائية الماصرة ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٢٧ .
- (٨) وزارة الداخلية ، الادارة العامة للتنظيم والبرامج ، الاحصاء المركزي ، الكتاب الاحصائي لوزارة الداخلية ، للسنوات ١٣٨٦ هـ - ١٣٩٥ هـ ، المطابع الاملية للاونست ، الرياض .
- (٩) جريدة الاهرام ، العدد الاسبوعي ، ١٥ ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١١ .
- (١٠) محمد ابو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١٥ .
- (١١) وزارة الداخلية ، الاحصاء المركزي ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
- (١٢) سليمان الطماوي ، الشريعة الاسلامية واحتياجات الانسان المعاصر ، الاهرام ، عدد ٢٣ يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٢ .
- (١٣) محمد ابو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١١ - ٤٦٢ .

الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى

الشباب القطري

دراسة استطلاعية

دكتور السيد الحسيني (*) دكتورة جهينة العيسى (***)

أولاً : موضوع الدراسة وهدفها :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والدول النامية تتعرض لتحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بالغة الحدة . وعلى الرغم من أن هذه الدول تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا فيما يتعلق بعدد السكان ، وطبيعة الموارد الاقتصادية ، والعناصر الثقافية ، إلا أن العامل الهام الذي يجمعها معا هو خضوعها لخبرة استعمارية تركت آثارا هامة على بنائها الاقتصادية والاجتماعية . وإذا كانت الدول النامية قد عاشت في الماضي في ظل السيطرة الأجنبية ، فإنها تحاول الآن — بعد حصولها على الاستقلال — تحقيق معدلات تنمية عالية حتى تتمكن من تجاوز ظروف التخلف التي فرضت عليها قرضا .

بيد أن تحقيق التنمية يتطلب — بادئ ذي بدء — التعرف على معالم البناء الاجتماعي — الثقافي في الدول النامية بهدف رصد التغيرات التي طرأت عليه وتحديد إمكانية توجيه هذه التغيرات بما يخدم الأهداف القومية بوجه عام . إن كثيرا من المهتمين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية يميلون إلى مناقشة العموميات الثقافية متجاهلين بذلك الخصوصيات الثقافية التي تميز كل دولة من الدول النامية . فبرغم العناصر المشتركة التي تميز هذه الدول ، إلا أن كلا منها يشهد واقعاً ثقافياً واجتماعياً متميزاً لا يمكن تجاهله . ونحن لا نستطيع اغفال الجهود التي بذلت في هذا المجال خلال العقدين الماضيين ، وإن كانت الدراسات التي أجريت تميل إلى التركيز على مجتمعات دون غيرها . فلقد حظيت دول أمريكا اللاتينية والهند — على سبيل المثال — بقدر كبير من اهتمام العلماء الاجتماعيين سواء في الولايات

(*) رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة عين شمس .

(***) مدرسة علم الاجتماع بجامعة قطر .

المتحدة أو أوروبا الغربية ، بينما لم تحط الدول العربية - خاصة النفطية منها - على نصيبها الضروري من الاهتمام الأكاديمي .

وتمثل دول الخليج العربي حالة خاصة يتعين الاهتمام بها . فعلى الرغم من أنها تشارك الدول النامية كثيرا من خصائصها ، إلا أنها تتميز بخصوصية اجتماعية ، واقتصادية ، وديموقراطية يجب أن تحظى بنصيبها من الدراسة . ونعني بدول الخليج العربي : المملكة العربية السعودية ، والعراق ، والكويت ، والإمارات العربية المتحدة ، وعمان ، وقطر ، والبحرين . ان من أبرز التحولات التي شهدتها هذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية ظهور النفط وتحول اقتصادياتها (باستثناء العراق) من الاعتماد على الرعى ، والغوص بحثا عن اللؤلؤ وصيد السمك إلى الاعتماد على العائدات النفطية الضخمة . ومن شأن ذلك أن يدفع هذه الدول إلى الأخذ بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على النظم الاجتماعية ، والعناصر الثقافية المميزة لهذه الدول . والملاحظ أن جانباً كبيراً من الدراسات المعنية بدول الخليج العربي تيل إلى التركيز على التحولات الاقتصادية والتكنولوجية دون الاهتمام الضروري بالعناصر الثقافية المرتبطة بهذه التحولات (وربما استثنينا من ذلك بعض الدراسات الحديثة التي سوف نشير إلى بعض منها في موضع لاحق) .

وفي ضوء هذه الاعتبارات نشأت الرغبة في اجراء هذه الدراسة . فهدفها الرئيسى هو التعرف على بعض القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى عينتين من الطلبة والطالبات بجامعة قطر . ومن الواضح ان هذا الهدف مشتق من الرغبة في دراسة بعض العناصر الثقافية في مجتمع يتعرض لتحولات اجتماعية سريعة . واذا كان بعض الدارسين يفضلون دراسة المجتمعات في أكثر مسورها اتزاناً واستقراراً ، فإن هذه الدراسة تتناسب أهميتها من منظور مخالف . ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها الآن دول النفط العربية تمثل مجالا خصبا لاختبار مدى كفاءة نظريات التغير الاجتماعى - الثقافى وقدرتها على فهم الظروف النوعية . ولاشك أن النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها في هذا المجال قد تنطوى على أهمية نظرية وأمبيريقية ، وتطبيقية في آن واحد . فمن الناحية النظرية تمثل دراسة المجتمع القطرى اضافة هامة إلى النمو النظرى المتراكم الذى تجمع خلال السنوات الاخيرة ، والذى يتعلق - أساسا - بنماذج مختلفة من المجتمعات المعاصرة . ومن الناحية الامبيريقية فإن الدراسة تمثل محاولة لاختبار كثير من المفاهيم والتصورات السائدة في علم الاجتماع عن واقع اجتماعى له سماته

الخاصة . واخيرا فان الاهمية التطبيقية للدراسة تتمثل في استخدام نتائجها كمعطيات يمكن أن تسهم في توجيه التغير الاجتماعي نحو أهداف أكثر رشدا وفعالية .

وخلال السنوات الأخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بدراسة بعض المشكلات والقضايا المتعلقة بالأسرة العربية . ويمكننا تصنيف هذا الاهتمام في ثلاث مجالات هي : البناء ، والوظيفة ، والثقافة . على أن القضية التي تعيننا هنا بدرجة أكبر ، تتمثل في القيم والاتجاهات المتعلقة بالاختيار للزواج . فلقد أوضح بيرلسون Berelson وستاينر Steiner أن الزواج في العالم العربي — شأنه شأن المجتمعات التقليدية — هو من الأعمال التي يسيطر عليها كبار السن (٢) . فثمة شواهد عديدة تشير إلى أن قضية زواج الفتى أو الفتاة قد تكون موضوعا للمناقشة حتى قبل ولادتهما . وهذا يعني أن الزواج يمثل قدرا محتملا لكل بالغ من الجنسين . ولقد أشار فولر Fuller في دراسته على قرية لبنانية إلى أن كبار السن قد يواجهون مشكلة اختيار القرينات لابنائهم ، لكن هؤلاء الأبناء يحاولون — في نفس الوقت — التأثير على هذه العملية بإبداء آرائهم (٣) . ويبدو أن عملية الاختيار للزواج تبدو في المدينة أكثر تعقيدا منها في القرية ، وذلك بسبب ضعف الطابع الشخصي للعلاقات الاجتماعية ، فضلا عن زيادة الفردية بوجه عام . ولقد أوضح هيرابا ياشي Hirabayashi واسحاق Ishaq أن عملية الاختيار للزواج في المدن العربية تتميز بقدر من الليبرالية . ففي مدينة عمان اتضح أن خمس النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن ٤٠ سنة قد شاركن في عملية اختيار ترنائهن أو بإبداء موافقتهن عليهن في مقابل ثلاثة أخماس النساء اللاتي تتراوح أعمارهن فيما بين ١٥ سنة ، و ٣٥ سنة (٤) . وفي مسح أجرى على الطلبة الجامعيين في عدة مدن بالشرق الأوسط اتضح أن الفتاة في لبنان لم تحصل فقط على مزيد من الحرية في اختيار قرينها ، ولكنها تحررت أيضا — وبدرجة كبيرة — من كثير من القيود التي كانت تحد من حريتها قبل ارتباطها بالزواج (٥) . وإلى هذه النتيجة أيضا توصلت سامية الساعاتي في دراستها على عينة مصرية (٦) . كذلك أوضح إبراهيم عثمان في دراسة حديثة تناولت المناطق الحضرية بالأردن أن الزواج من الأقارب يتقل باستمرار . ويفسر ذلك في ضوء عوامل متعددة منها : التعليم ، ونمو المدن الكبرى ، والهجرة الاضطرارية ، فضلا عن الاستقلال الاقتصادي للشباب من الذكور والاناث . لكن « عثمان » يتوصل في موضع لا حق من دراسته إلى أن ٢٧ ٪ من الزيجات في مدينة عمان تتم من الأتارب و ٢٣ ٪ من نفس القرية

او المدينة و ٢٢ ٪ من منطقة الجوار و ٢٨ ٪ من خارج هذه الفئات . فلو اعتبرنا الفئات الثلاث الاولى مؤشرا على العلاقات بين افراد الجماعة الواحدة ، امكنا القول ان زيجات الأقارب أو الجيرة تعد أكثر انماط الزواج شيوعا في عمان (٧) . وفي تونس توصل يوراوى في دراسته التي أجراها على ١٠٨٨ أسرة تونسية الى عدم وجود تماثل كبير فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للزوجين ، وان كان ذلك يختلف بين المناطق الريفية والحضرية . كذلك فلقد سجلت الدراسة ذاتها أن كثيرا ما ترتفع المرأة اجتماعيا من خلال الزواج اذا ما قورنت بالرجل . فتتوالى ثلاثة أرباع بنات أبناء العمال يتزوجن من عمال زراعيين ، أو من مزارعين ، أو من عمال ، بينما نجد حالات الزواج في الطبقة الوسطى (الحرفيين والتجار والموظفين) أكثر تنوعا وتباينا (٨) . أما جبهة العيسى فقد توصلت الى نتائج مختلفة الى حد ما . فلقد أوضحت أن النسق القرابي في قطر يقوم على قواعد حددها العرف والدين ، بمعنى أن النسب يكون فيها للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم . أما اذا كان الزواج من خارج نطاق العائلة ، فإنه يتجه الى عائلة متكافئة من حيث النسب والأصل . وغالبا ما يتم الزواج في داخل أبناء العشيرة الواحدة . والملاحظ أن مركز الشخص الاقتصادي يحتل أهمية أقل من أصله القبلي فيما يتعلق بالزواج ، لأن المجتمع القطري يتكون من عدة قبائل متصلة بالنسب وترجع جميعها الى الجزيرة العربية (٩) .

وهناك دراستان حديثتان نسبيا تؤيدان عموما ما توصلت اليه جبهة العيسى فلقد أوضح ريتشارد أنطون في دراسة له على قرية أردنية أن الزواج من الدرجة الأولى (أي بين أبناء العمومة) يؤدي أربعة وظائف ترتبط جميعها بالوحدة البنائية والنسب: اثنتان منهما اقتصاديتان، بينما الثالثة سياسية والرابعة بنائية ، وان هذه الوظائف كانت تسهم في المحافظة على الزواج القرابي ، والداخلي (١٠) ، أما الدراسة الثانية فلقد أجراها مؤاد خورى في لبنان حيث كشف عن أن الزواج المفضل هو الزواج الذي يتم بين أبناء العمومة وذلك لتحقيق المحافظة على وحدة العائلة وثروها . وفي ذلك تأكيد لما توصل اليه ليفون وليكيان بصدد تحديد العوامل المحددة (أو الرافضة) لزواج أبناء العمومة (١١) .

ومن الواضح أن الدراسات الحديثة التي تناولت عملية الاختيار للزواج تميل الى تأكيد وجود تحولات هامة من بينها زيادة الفردية حتى ولو ان الآباء ما يزالون يلعبون دورا هاما في هذا المجال . فلقد سجلت بعض

الدراسات انكماشى عملية استخدام الاقارب في اختيار القرين او القرينة . وعلى الرغم من أن بعض الباحثين قد اشاروا الى الدور الذى يلعبه كبار السن في الاختيار للزواج ، الا أن ذلك لا يعنى — بالضرورة — تجاهل رغبات وآراء الشباب الراغبين والمؤهلين للزواج . ولقد اوضح فولر Fuller — في دراسته التى اشرفنا عليها قبل قليل — أن الشباب القرويين قد يتمكنون في بعض الفرص (كالأعياد) من رؤية الفتيات ، مما قد يعينهم على اختيار أفضل للقرينات (١٢) . وربما شجع ذلك بروثرو Prothro ودياب Diab على القول بأن عملية الاختيار للزواج — فضلا عن التقييم المتعلقة بها — تتعرض في الوقت الراهن لتغيرات هامة أهمها منح القرينين مزيدا من حرية التصرف (١٣) .

ثانيا : المنهج والأدوات :

أوضحنا في موضع سابق أن الهدف الأساسى لهذه الدراسة هو التعرف على الاتجاهات والتقييم المرتبطة بالزواج لدى الشباب من التطريين والتطريات . وفي ضوء هذا الهدف اختارت الدراسة المنهج المقارن كمنهج أساسى يمكن من خلاله التعرف على الاختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بالاتجاهات والتقييم المرتبطة بالزواج ، فضلا عن الاختلافات الأخرى التى تظهر الى حيز الوجود اذا ما استخدمنا بعض المتغيرات كالسن والحالة الزوجية والجنسية .. الخ . ومن الواضح أن الدراسة ستستخدم شكلين من المقارنات : الاولى داخلية تتم داخل الفئة الواحدة ، والثانية خارجية تتم بين الفئات المختلفة . ومن الطبعى أن تمكننا هذه المقارنات من التعرف على أنماط التقييم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى الجماعات المتماثلة والمتباينة على السواء .

اما الاداة الاساسية لجمع البيانات فتتمثل في استمارة بحث تناولت بنودا عديدة : كالسن ، ومحل الميلاد ، والسنة الدراسية ، والجنسية ، ومهنة الأب ، ومستوى تعليم الأب ، وامكانية الحصول على الزوجة (أو الزوج) المناسبة ، وأدراك وجود عقبات تحول دون الزواج ، وتقدير الزواج من العائلة أو من خارجها، والمهنة المفضلة للزوج، وأخيرا معايير اختيار والموقف من عمل الزوجة ، والمهنة المفضلة للزوج ، وأخيرا معايير اختيار الزوجة (أو الزوج) . ولقد روعى في تصميم استمارة البحث توازن قدر ملحوظ من الاتساق الداخلى والترتيب المنطقى بين بنودها .

ولقد حصلنا على بيانات الدراسة بعد تطبيق استمارة البحث على

عينتين من الطلبة والطالبات بجامعة قطر خلال عام ١٩٧٩ . أما عدد أفراد عينة الطلبة فقد بلغت ٦٠ طالبا ، في حين بلغ عدد أفراد عينة الطالبات ١٠٠ طالبة . ولقد روعي في اختيار العينتين مجموعة من الاعتبارات منها : الجنسية ، والعمر ، والتخصص الدراسي ، والكلية الجامعية ، والفصل الدراسي . أما التفاوت في حجم عينتي الدراسة فنجد أنه مبررا في الحجم الأصلي للعينتين . فعدد الطالبات في جامعة قطر يفوق عدد الطلبة بوجه عام .

ثالثا : الخصائص الاجتماعية لعينتي الدراسة :

حصلت الدراسة على متوسطي أعمار كل من العينتين ، فأتضح أن متوسط عمر الطالبات يبلغ ١٩ر٧٣ سنة بانحراف معياري قدره ١ر٦٩ سنة . أما متوسط عمر الطلبة فيبلغ ٢١ر٢٢ سنة بانحراف معياري قدره ٢ر٠٣ سنة . ويبدو أن السبب الرئيسي لهذا التفاوت بين المتوسطين يكمن في اختلاف السنوات الدراسية لكل من العينتين . فلقد لوحظ أن ٥٠ ٪ من عينة الطالبات ينتمن إلى السنة الدراسية الأولى ، بينما لا نجد تمثيلا للطلبة في هذه السنة الدراسية . وفي حدود التفاوت في الانتهاء للسنوات الدراسية يمكننا تفسير ارتفاع متوسط عمر الطالبات إذا ما قورن بمتوسط عمر الطلبة . وربما أمكننا الحصول على صورة أدق لذلك إذا ما ألقينا النظر على جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

السنوات الدراسية التي ينتمي إليها أفراد العينتين

السنة الدراسية	طلبة	طالبات	
التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	—	—	٥٠
الثانية	٣٢	١٨	١٨
الثالثة	٢٤	١٢	١٢
الرابعة	٤	٢٠	٢٠
المجموع	٦٠	١٠٠	١٠٠

وفيما يتعلق بالحالة الزوجية ، لوحظ تقريبا ملحوظا بين أفراد العينتين . فالغالبية العظمى من الطالبات غير متزوجات (٩٤ ٪) في مقابل ٨٥ ٪ بالنسبة للطلبة . أما المتزوجات فقد بلغت نسبتهن ١٥ ٪ في مقابل ٦ ٪ من الطلبة . وبالإمكان تفسير هذا التفاوت الطفيف في ضوء حقيقة انخفاض سن الزواج بالنسبة للمرأة إذا ما قورن بسن الزواج للرجل . كذلك يمكننا أن نلاحظ تقريبا ملحوظا بين أفراد العينتين فيما يتعلق بالحالة المهنية . فلقد أقرت ١٠ ٪ من الطالبات أنهن يعملن ، في مقابل ١٣٣٣ ٪ بالنسبة للطلبة . ومن المتوقع أن تكون العاملات من الطالبات غير القطريات، طالما أن هناك نسبة ملحوظة منهن ينتمن إلى جنسيات غير قطرية . فلو تأملنا جدول رقم (٢) لاحظنا أن ثلثي عينة الطالبات (٦٧ ٪) ينتمين إلى الجنسية القطرية في مقابل نسبة أقل للذكور (٦١٦٧ ٪) . بيد أننا نلاحظ — مع ذلك — تفاوتاً بين المجموعتين فيما يتعلق بنسبة الطلبة والطالبات البحرينيات . فنسبة الطالبات تصل إلى ١٦٧٧ ٪ في مقابل ٧ ٪ للطلبة . وبالإمكان تفسير ذلك في ضوء القرب الجغرافي بين دولتي قطر والبحرين ، فضلاً عن أن كلية التربية للمعلمات بجامعة قطر تمثل أقرب كلية جامعية يمكن أن تلائم الطالبات البحرينيات . وكذلك يمكن تفسير ارتفاع نسبة الطالبات الفلسطينيات (١٠ ٪) وكذلك الطلبة الفلسطينيين (٦١٦٧ ٪) في ضوء حجم المجتمع الأصلي للفلسطينيين في قطر ، حيث يشكلون أقلية كبيرة نسبياً ، وأيضاً في ضوء سياسة القبول في الجامعة بالنسبة للجنسيات المختلفة .

ولقد حصلت الدراسة بعد ذلك على توزيع أفراد العينتين طبقاً لمهنة الوالد ، حيث ظهرت تفاوتات ملحوظة في هذا المجال . واستناد إلى التصنيف المهني المستخدم في هذه الدراسة أقر ٢٢ ٪ من الطالبات أن آبائهن يعملن في التجارة في مقابل ٨٣٣ ٪ بالنسبة للطلبة . (انظر جدول رقم ٣) . بيد أن التفاوت الأعظم بين العينتين يكمن في وظائف الخدمة المدنية التي يعمل بها الآباء . فلقد أشار ٤٧ ٪ من الطالبات أن آبائهن يعملون في وظائف الخدمة المدنية ، بينما لم يشر إلى ذلك أي من الطلاب . ويمكننا تفسير هذا الموقف — جزئياً — في ضوء حقيقة التوريث المهني التي تعنى ميل بعض الآباء لتوريث مهنتهم إلى أبنائهم ، فضلاً عن أن العاملين بالوظائف المدنية يكونون أكثر ميلاً لاكتساب أولادهم المؤهلات التعليمية . ويبدو ذلك أوضح ما يكون بالنسبة للأناث .

جدول رقم (٢)
توزيع أفراد العينتين طبقاً للجنسية

طالبات		الجنسية	طلبة		الجنسية
التكرار	النسبة المئوية		التكرار	النسبة المئوية	
٦٧	٦٧	قطرية	٦١٦٧	٣٧	قطري
٧	٧	بحرينية	١٦٧٧	١٠	بحريني
٤	٤	سعودية	—	—	سعودي
١	١	عمانية	٨٣٣	٥	يمنى
١٠	١٠	فلسطينية	٦٦٧	٤	فلسطيني
٣	٣	أردنية	٥	٣	أردني
٦	٦	مصرية	١٦٧	١	باكستاني
٢	٢	أخرى			
١٠٠	١٠٠	المجموع	١٠٠	٦٠	المجموع

جدول رقم (٣)
توزيع أفراد العينتين طبقاً لمهنة الآباء

طالبات		الجنسية	طلبة		مهنة الوالد
التكرار	النسبة المئوية		التكرار	النسبة المئوية	
٢٢	٢٢	٨٣٣	٥	٣٧	تاجر
٤٧	٤٧	—	—	١٠	موظف
٦	٦	٦٦٧	١٦	٤	حرفي
٢	٢	٢٨٣٠	١٧	٥	فني
١٠	١٠	٧٦٦	١٠	٣	مقاعد
١٣	١٣	٢٠	١٢	٢	متوفي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٠	١٠٠	المجموع

ويمكننا أن نجد تأييدا جزئيا للشواهد السابقة اذا ما تعرفنا على توزيع افراد المجموعتين طبقا لمستوى تعليم الأب . (انظر جدول رقم ٤) .
فلقد أشار ١٩ ٪ من الطالبات أن آباءهن قد حصلوا على مؤهلات تعليمية جامعية في مقابل ٥ ٪ بالنسبة للطلبة . كذلك فان ارتفاع المستوى التعليمي لآباء عينة الطالبات يبدو من خلال الانخفاض النسبي للذين لم يحصلوا على اية مؤهلات تعليمية (٤١ ٪ بالنسبة لعينة الطالبات في مقابل ٥٦٫٦٧ ٪ بالنسبة لعينة الطلبة) .

جدول رقم (٤)

توزيع افراد العينتين طبقا لمستوى تعليم الآباء

مستوى تعليم الاب	الترار	طالبة النسبة المئوية	الترار	طالبات النسبة المئوية
ابتدائي	١٥	٢٥	٢٩	٢٩
ثانوى	٨	١٣٫٣٣	١١	١١
جامعى	٣	— ٥	١٩	١٩
بدون	٣٤	٥٦٫٦٧	٤١	٤١
المجموع	٦٠	— ١٠٠	١٠٠	١٠٠

وعلى أية حال فان التوزيع الذى حصلنا عليه يميل الى ابراز ارتفاع الاصول التعليمية لعينة الطالبات اذا ما قورنت بعينة الطلبة . ويبدو أن عينة الطالبات قد حققت أيضا ارتفاعا ملحوظا على مستوى النشأة الحضرية . فلقد أشارت الغالبية العظمى من عينة الطالبات (٧٨ ٪) أنهن قد نشأن في مدينة كبرى ، بينما لم ينشأ في مدينة كبرى من عينة الطلبة الا أقل من النصف بقليل (٤٦٫٦٦ ٪) . وفي نفس الوقت نجد النشأة الريفية (أو البدوية) تمثل خاصية اجتماعية هامة لعينة الطلبة (٥١٫٦٧ ٪) بينما لا تحتل أهمية تذكر بالنسبة للطالبات (١١ ٪) . ولو سلما بفكرة اتساق ابعاد المكانة الاجتماعية ، لاحظنا أن الأصول الاجتماعية للطالبات أعلى بشكل واضح اذا ما قورنت بالأصول الاجتماعية للطلبة . ولقد حصلت الدراسة على مزيد من الشواهد التى تؤكد هذا لاتجاه فعند حساب متوسط دخل أسرة الطالبات ، اتضح أنه يبلغ ٤٦٫٥٣٨ ريالاً قطرياً شهرياً في

مقابل ٢٤ر٣٠٩ ريالاً قطرياً شهرياً ، مما يشير عموماً الى أن أفراد عينة الطالبات قد أتت من أصول اجتماعية - اقتصادية أعلى من تلك التي أتت منها أفراد عينة الطلبة .

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينتين طبقاً لمكان الميلاد

محل الميلاد	التركرار	طلبة		التركرار	النسبة المئوية	طالبات	
قرية	٣١	٥١ر٦٧	١١	١١	١١	١١	١١
مركز	١	١ر٦٧	١١	١١	١١	١١	١١
مدينة كبرى	٢٨	٤٦ر٦٦	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
المجموع	٦٠	— ١٠٠ر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

رابعاً : المعايير والقيم المرتبطة بالزواج :

حاولت الدراسة في البداية التعرف على آراء أفراد العينتين فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الزوج أو الزوجة المناسبة . ان مثل هذه الامكانية تعكس لنا مدى الفرص المتاحة للحصول على القرين الملائم والتيسرات الاجتماعية المصاحبة لذلك . ويوضح لنا جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينتين طبقاً لإمكانية الحصول على الزوج أو الزوجة المناسبة . ومن الواضح أن الغالبية العظمى من الجنسين قد أقرروا إمكانية الحصول على القرين أو القرينة المناسبة (٧٤ ٪ عند الطالبات في مقابل ٨٦ر٦٧ ٪ عند الطلبة) ، وان كما نلاحظ — مع ذلك — أن هذه الامكانية أعلى عند الطالبات منها عند الطلبة .

جدول رقم (٦)
توزيع أفراد المعينين طبقا لامكانية
الحصول على الزوج أو الزوجة المناسبة

الامكانية	الطلبة	الطالبات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٥٢	٨٦٦٧	٧٤	٧٤
لا	٧	١١٦٧	٢٤	٢٤
غير مبين	١	١٦٦	٢	٢
المجموع	٦٠	— ١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويبدو هذا الموقف أكثر وضوحا إذا ما قارنا بين السذين نفوا هذه الامكانية من الطلبة والطالبات (١١٦٧ في مقابل ٢٤٪ على التوالي) .
ومن اليسر تفسير هذا التفاوت في ضوء المبادرة بالزواج عند الرجل في مجتمع كالمجتمع القطري ، اذ نجد تأكيدا ملحوظا للدور الذي يلعبه الرجل عند الدخول في علاقة زواجية مما قد يخلق لديه احساسا بامكانية الحصول على الزوجة المناسبة اذا ما تمكن من الاختيار الناجح بين ممكيات عديدة .
ومن خلال هذا التفسير يمكن أيضا ادراك الدلالة التي تشير اليها نسبة الطالبات اللاتي اشرن الى عدم امكانية الحصول على الزوج المناسب .
نفسبب ضعف المبادرة والقدرة على التحكم في مختلف الظروف المحيطة بمشرع الزواج ، تجد الفتاة نفسها في موقف ضعيف نسبيا اذا ما قورن بموقف الفتى .

وربما امكنا تفسير التفاوت السابق اذا ما تعرفنا على ادراك كل من أفراد المجموعتين لوجود عقبات تحول دون الزواج (انظر جدول رقم ٧) .

جدول رقم (٧)
توزيع أفراد العينتين طبقاً لأدراكهم
وجود عقبات تحول دون الزواج

العقبات	طلبة التكرار	النسبة المئوية	طائفت التكرار	النسبة المئوية
— عدم وجود غرض للتعارف	٢٨	٢٠.٢٩	٥٨	٣٤.٧
— التكاليف الباهظة للزواج	٤٦	٣٣.٣٣	٢٩	١٧.٤
— اجبار الآباء على الزواج				
— من الأقارب	٢٧	١٩.٥٦	٢٣	١٣.٨
— عدم التكافؤ بين الأسر	٢١	١٥.٢٣	١٩	١١.٤
— عدم التكافؤ بين الفتى والفتاة	١٦	١١.٥٩	٢٩	١٧.٤
— أسباب أخرى	—	—	٨	٤.٨
المجموع	١٣٨	١٠٠.٠	١٦٧	١٠٠.٠

ومن الواضح أن ادراك العقبات التي تحول دون الحصول على الزواج الملائم تختلف باختلاف مجموعتي الدراسة ، وإن كنا — مع ذلك — نلاحظ قدراً من الاتفاق بينهما حول أهمية بعض العقبات . فعلى مستوى عينة الطلاب لوحظ أن أكبر معوقات الحصول على الزوجة الملائمة تتمثل في التكاليف الباهظة للزواج (٣٣.٣٣ ٪) وكذلك عدم وجود فرص للتعارف على الفتاة فيما قبل الزواج (٢٠.٢٩ ٪) . كما أشار حوالي خمس تكرارات عينة الطلبة (١٩.٥٦ ٪) إلى مشكلة اجبار الآباء على الزواج من الأقارب . ويبدو أن ادراك الطلبة لأهمية هذه المشكلات يعكس بالفعل وجود واقع اجتماعي لا يتيح فرصاً كافية لاختلاط الجنسين ، فضلاً عن تكمل الشباب الراغب في الزواج بجانب كبير من الالتزامات المالية الضرورية . ومن المألوف في مجتمعات الخليج العربي أن الراغب في الزواج عليه أن يواجه مشكلات مالية عديدة مصدرها ارتفاع المهور ، وتأسيس مسكن الزوجية ، فضلاً

عن الضغوط الاجتماعية التي تدفع — بل وتشجع — الى الزواج في سن مبكرة نسبيا . أما بالنسبة لعينة الطالبات فلقد لوحظ ان اكثرا من ثلث العينة (٣٤٧ ٪) قد أشارت الى عدم وجود فرص للتعارف على الشباب فيما قبل الزواج كأحد العقبات التي تحول دون الحصول على الزواج الملائم ، كما اشارت نسبتان مثويتان متساويتان (١٧٤ ٪) الى عقبتين هما : التكاليف الباهظة للزواج ، وعدم التكافؤ الثقافي بين الفتى والفتاة . ومن الواضح ان النسبة المئوية الاولى تشير الى ادراك الطالبات — بحكم مستوى ثقافتهن — الى مشكلة التكاليف الباهظة للزواج باعتبارهن طرفا واعيا فيها . أما النسبة المئوية الثانية المعبرة عن عدم التكافؤ الثقافي بين الفتى والفتاة فقد تعبر عن ظروف مجتمع متحول بدأت فيه الفتاة تحس بضرورة الحصول على زوج يتمتع بنفس مستواها الثقافي ، خاصة وان نسبة من راغبي الزواج من الشباب قد لا يعتبرون المؤهل الدراسي أو المستوى الثقافي معيارا أساسيا من معايير المكنة الاجتماعية — الاقتصادية . وهناك اتفاق واضح بين عينتي الدراسة على أهمية الاختيار الحر للقرين أو القرينة . فهناك حوالي خمس تكرارات عينة الطلبة (١٩٥٦ ٪) أشارت الى ان أحد المشكلات الأساسية التي تواجههم تتمثل في اجبار الآباء على الزواج من الأقارب في مقابل ١٣٨ ٪ بالنسبة للطالبات . وقد تبدو هذه التكرارات معبرة عن الواقع اذا ما اخذنا في اعتبارنا طبيعة التركيب الاجتماعي في المجتمع القطري والذي يستند استنادا أساسيا الى القبيلة ، وما تعبر عنه من التزامات وواجبات . وهذا يعني أن الزواج لا يعد مشروعا فرديا بقدر ما يعتبر عملا اجتماعيا بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معان . وعلى أية حال فالتكرارات التي حصلنا عليها في هذه الدراسة تميل الى ادراك واقعي للمعوقات الفعلية التي تحول دون تحقيق الزواج الملائم وأهمها : التكاليف الباهظة للزواج ، وعدم وجود فرص للتعارف بين الفتى والفتاة ، فضلا عن عدم التكافؤ الثقافي بينهما ، وأخيرا الزواج الاضطراري الذي يتمثل في اجبار الآباء ابنائهم وبناتهم على الزواج من الأقارب .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على ادراك افراد العينتين لمدى الاشباعات المختلفة التي يحققها الزواج ، حيث اتضح نتائجها ملحوظا بينهم في هذا المجال . فبينما اقر ١٥ ٪ من الطالبات أنه يحقق كل الاشباعات ، أشار الى ذلك نسبة أعلى بقليل من الطلبة (٢١٦٧ ٪) . بيد أن الحقيقة الأهم من ذلك هي رفض معظم افراد العينتين لأن يكون

الزواج محققا لكل الاشباعات (٨٥ ٪) بالنسبة للطالبات و ٧٨٫٣٣ ٪ للطلبة .
واعلم بالظن أن افراد العينتين قد ربطوا بين فكرة عدم تحقيق الزواج لكل
الاشباعات بفكرة الالتزامات المختلفة التى يفرضها الزواج والتى قد تكون
احد أسباب التفكك الاسيرى . ومن الصعب فهم هذه الاستجابات على أنها
تعنى تقليلا لأهمية الزواج كمشروع اجتماعى او أنها تعكس اتجاهها سلبيًا
نحوه . فالشيء الأقرب الى الفهم هنا هو أن الزواج فى نظر افراد العينتين —
سانه شأن أى انجاز اجتماعى آخر — ليس له وجه واحد يمكن النظر
اليه من خلاله ، وأن الحكم عليه يتوقف على الخبرات الشخصية أكثر مما
يتوقف على التأملات الذاتية .

جدول رقم (٨)
توزيع افراد العينتين طبقا لتفضيل الزواج
من العائلة او من خارجها

تفضيل الزواج		طلبة		طالبات	
من العائلة	من خارج العائلة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
٢٢	٢٨	٣٦٫٦٧	٣٣	٢٣	٢٣
٦٠	٦٠	٦٣٫٣٣	٦٧	٦٧	٦٧
٦٠	٦٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كذلك حاولت الدراسة التعرف على رغبة افراد العينتين فيما يتعلق
بالزواج من العائلة ، او من خارجها . ولقد اتضح أن نسبة مئوية كبيرة
من الطالبات (٦٧ ٪) تفضل الزواج من خارج العائلة ، وأن نسبة مئوية
كبيرة متقاربة (٦٣٫٣٣ ٪) من الطلبة تفضل ذلك أيضا . (انظر جدول
رقم ٨) . أما الطالبات اللاتى رفضن الزواج من العائلة فقد بلغت
نسبتهن ٣٣ ٪ فى مقابل ٣٦٫٦٧ ٪ بالنسبة للطلبة . وتشير هذه النسب المئوية
الى اتجاه سائد لدى افراد العينتين وهو عدم التقيد بالزواج من داخل
العائلة ، وهو اتجاه يتعارض مع النسق القيمى السائد الذى يشق وجوده
من طبيعة التنظيم القبلى فى قطر . ونحن لا نزعم أن يكون هذا الاتجاه مميزا
لكل الشباب القطرى . اذ من المؤكد أن التعليم الجامعى بما يتيح من نظرة

عالية ومن احساس بالنسبة يمثل عاملا وسيطا في تشكيل هذا الاتجاه . وعلى الرغم من أن هناك فارقا كبيرا بين الاتجاه والسلوك الفعلى ، أو بين ماهو مثالى وماهو واقعى ، فان الشيء الواضح هنا هو أن ثمة اتجاها ملحوظا لدى الطلبة والطالبات يميل الى تحبيذ الزواج من خارج العائلة ، او بلغة علم الاجتماع الزواج « الاغترابى » . ومن الصعب فهم هذا الاتجاه بمعزل من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تشهدها دولة قطر منذ اكتشاف النفط وانتاجه على نحو تجارى ، وما ترتب على ذلك من مشروعات تنموية كان احد ابعادها توافر هجرات مكثفة من مختلف الدول العربية والاوروبية . ومن الطبيعى أن يصاحب ذلك احساس ملحوظ بالهوية ، ورغبة قوية فى الاستقلال والتعبير عن الذات .

واذا كان الطلبة والطالبات قد ابدوا اتجاهات ايجابية نحو الزواج من خارج العائلة ، الا انهم — فى نفس الوقت — قد ابدوا تحفظات على الزواج من خارج قطر . حينما حصلنا على توزيع افراد العينين طبقا لرغبتهم فى الزواج من قطرى او من قطرية ، وجدنا ان اكثر من نصف الطلبة (٥٥ ٪) قد فضلوا الزواج من قطرية ، بينما فضلت ٥٩ ٪ من الطالبات الزواج من قطرى (انظر جدول رقم ٩) . لكن البيانات التى يتضمنها الجدول تشير بالاضافة الى ذلك الى موقف كل افراد العينة من جنسية القرنين او القرنين . فلقد ابدى ٢٨٣٣ ٪ من الطلبة رغبتهم فى الزواج من خليجية

جدول رقم (٩)
توزيع افراد العينتين طبقا لجنسية القرين او القرينة المفضلة

طالبات		طلبة		جنسية القرينة المفضلة
٪	اتكرار	٪	التكرار	
٥٩	٥٩	٥٥	٣٣	قطرية
١٧	١٧	٢٨٣٣	١٧	خليجية
٢٤	٢٤	١٣٣٣	٨	عربية غير خليجية
—	—	٣٣٣	٢	اجنبية
١٠٠ —	١٠٠	١٠٠ ر —	٦٠	الجموع

في مقابل ١٧ ٪ بالنسبة للطالبات اللاتي يرغبن في الزواج من خليجي . اما الطلبة الذين فضلوا الزواج من عربية غير خليجية فقد بلغت نسبتهم ١٣٣٢ ٪ في مقابل ٢٤ ٪ بالنسبة للطالبات اللاتي يفضلن الزواج من عربي غير خليجي . وبمنظرة اكثر شمولاً يتضح لنا تشابهاً كبيراً بين موقف الطلبة والطالبات من الزواج من قريفة أو قرين قطري أو خليجي . ففيما يتعلق بالطلبة تصل هذه النسبة الى ٧٣٣٢ ٪ في مقابل ٧٦ ٪ بالنسبة للطالبات .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على سن الزواج المفضل لدى العينتين ، حيث اتضح أن الغالبية العظمى من الطلبة (٧٥ ٪) يفضلون الاقتران من زوجة تصغرهم سناً ، بينما اشار فقط ٢٥ ٪ منهم الى رغبتهم في الاقتران من زوجة متاثلهم سناً . (انظر الجدول رقم ١٠) . ومن الواضح ان اتجاه الطلبة نحو عمر الزوجة المفضل يتسق عموماً مع النظرة

جدول رقم (١٠)
السن المفضل للزواج أو الزوجة لدى أفراد العينتين

طلبة		طالبات		سن الزوجة المفضل
الترار	٪	الترار	٪	
٤٥	٧٥	—	—	اصغر سناً
١٥	٢٥	٦	٦	سن مماثل
—	—	٩٤	٩٤	أكبر سناً
٦٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

العامة الشائعة التي تميل الى تفضيل أن يكون الزوج أكبر من زوجته بعدة سنوات ومع ذلك فان الاستجابات التي عبر عنها ربع أفراد عينة الطلبة (٢٥ ٪) تعكس موقفاً مختلفاً ، حيث فضلوا الزواج من قرينات متاثلهم في العمر . وليس من المستبعد ان يكون هؤلاء الطلبة قد ابدوا تفهماً للظروف الاجتماعية والتعليمية التي تمر بها المرأة في العالم العربي ، حيث نجد ميلاً متزايداً نحو تعليم الاناث ، مما قد يرفع من سن زواجهن . فضلاً عن ذلك فان تفضيل زواج الشاب من فتاة تماثله في العمر قد يعنى ضمناً توفير ظروف

النضج الشخصى للفتاة ، وزيادة قدرتها على مواجهة ظروف الحياة . وفى الوقت الذى يبدى فيه الطلبة قدرا معينا من الاهتمام بتقارب عمر كل من الزوجة والزوج ، نجد الطالبات يملن الى تفضيل الفارق الزمنى بينهما ، بمعنى ضرورة أن يكبر الزوج زوجته بمدة سنوات . ولقد أشارت الى ذلك ٩٦ ٪ من عينة الطالبات . ومن اليسر فهم دلالة هذه النسبة المثوية . ففى مجتمعات الخليج العربى ينظر الى الشباب من زاوية النضج الشخصى ، وقدرته على مواجهة الحياة الأسرية ، بما يتطلبه ذلك من التزامات اقتصادية واجتماعية . ومع أننا لم نحصل على شواهد احصائية تعبر عن مدى الفارق الزمنى بين سن الزوجين فى نظر الطالبات ، الا أنه من المحقق أنهن قد قصدن التعبير عن الالتزامات المختلفة التى يتحملها الشباب ، والتى قد تؤدى الى تأخر سن زواجهن اذا ما قورن بسن زواج الفتيات .

وتمثل المهنة المفضلة للزوج والزوجة أحد المعايير الهامة للزواج . فلقد حصلت الدراسة على توزيعين : الأول يعبر عن موقف عينة الطلبة من عمل الزوجة ، والثانى يعبر عن موقف عينة الطالبات من مهنة الزوج المفضلة . ففىما يتعلق بالموقف الأول لوحظ أن ثلثى الطلبة (٦٦٫٦٧ ٪) قد عبروا عن عدم رغبتهم فى عمل زوجاتهم حالما يتزوجون . أما الثلث الباقى منهم (٣٣٫٣٣ ٪) فقد أبدوا موافقتهم على التحاق زوجاتهم بأحدى المهن . (انظر جدول رقم ١١) . ومن الواضح أن نسبة كبيرة من الطلاب ما تزال تعتقد أن عمل الزوجة خارج المنزل يتعارض مع الحياة الأسرية المستقرة التى تعنى فى نظرهم اتجاه طاقات الرجل نحو الخارج (الحياة المهنية) بينما تتجه طاقات المرأة نحو الداخل (الحياة الأسرية) . ومن المألوف أن موقف الرجل من عمل المرأة يتوقف على ظروف ومراحل التطور الاجتماعى - الاقتصادى . ولو تأملنا الاطار البنائى لمجتمعات الخليج العربى نجده لا يزال

جدول رقم (١١)
موقف الطلبة من عمل الزوجات

موقف الطلبة	التكرار	٪
تعمل	٢٠	٣٣٫٣٣
لا تعمل	٤٠	٦٦٫٦٧
المجموع	٦٠	١٠٠٫٠٠

يؤكد نمطا من تقسيم العمل بمقتضاه تميل المرأة الى الاهتمام بالشئون المنزلية كاعداد الطعام وتربية الاطفال ، والاشراف على امور المسكن عموما ، بينما ينجح الرجل الى الاهتمام بشئون العالم الخارجى وتوفير الشروط أو الظروف المادية اللازمة لاستقرار الاسرة ودوامها . ويرتبط ذلك بمحددات الدور الوظيفى للزوجة فى المجتمع القطرى . وعلى الرغم من ان دولة قطر قد شهدت خلال السنوات الماضية تحولات هامة فيما يتعلق بتعليم الاناث والافتتاح على العالم الخارجى نتيجة لمشروعات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، الا ان تفير الاتجاهات نحو عمل المرأة لا يحدث - عادة - قبل مرور فترة معينة يمكن خلالها استيعاب المواقف والظروف الجديدة . وبرغم ذلك كله فليد اقر ثلث افراد عينة الطلبة انهم يفضلون الزواج من فتيات عاملات . ولا يعنى ذلك - بطبيعة الحال - ان تفيرا كبيرا قد طرأ على دور المرأة وعلاقتها بالرجل ، بقدر ما يعنى توفير ظروف مادية اكثر استقرارا للأسرة .

اما التوزيع الثانى الذى جصلنا عليه فيتعلق بمهنة الزوج المفضلة لدى عينة الطالبات (انظر جدول رقم ١٢) . وقبل أن نتناول بالتحليل الشواهد الاحصائية المعبرة عن ذلك يتعين ، الاشارة الى اننا لم نعتد على التفسيرات المهنية الشائعة فى الكتابات السوسولوجية ، بل حاولنا الحصول على المهن المفضلة للزوج كما عبرت عنها الطالبات ، ثم قمنا بتصنيفها فى شكل مجموعات مهنية وربما كانت هذه الطريقة الامبريقية اكثر ملائمة من دراسة

جدول رقم (١٢)
المهنة المفضلة للزوج كما عبرت عنها عينة الطالبات

المهنة المفضلة	التكرار	%
فنية عليا	٦١	٦١
ادارية كتابية	١٥	١٥
التجارة	١٤	١٤
بدون تحديد	١٠	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

مجتمعات تتعرض لمرحلة التكوين والتشكل كالمجتمع القطري . والملاحظ ان نسبة كبيرة من الطالبات (٦١ ٪) قد فضلن الزواج من أصحاب المهن الفنية العليا كالاطباء والمهندسين والمحاسبين . واذا ما أخذنا في الاعتبار الشروط الضرورية للالتحاق بالمهن الفنية العليا ، وجدنا ان الطالبات قد فضلن شرط التعليم الجامعي والالتحاق بمهنة تلقى تدرا كبيرا من الاعتراف والتقدير عند تحديد نوعية القرين ، ومن ثم لا ترتبط بالنسب والاصل الاجتماعي ، وهو من المعايير الأساسية للزواج في المجتمعات التقليدية .

ومن الواضح ان الطالبات قد اردن بذلك التعبير عن الرغبة في الحصول على ازواج يمانلن في المؤهلات الجامعية على الاقل ، مما يعنى توافر التجانس أو التكافؤ الفكري الضروري للحياة الاسرية . وفضلا عن ذلك فان الالتحاق بالمهن الفنية العليا في قطر يضمن للشخص مستوى معقولا من الدخل بحكم نظام الاجور السائد . ومن هذه الزاوية يمكن القول ان اختيار الطالبات لازواج ينتمون الى المهن الفنية العليا انما يعنى تحقيق أكبر قدر من التجانس الفكري والاستقرار الاقتصادي والاعتراف الاجتماعي . اما اللاتي اشرن الى تفضيل الزواج من ذوى المهن الادارية الكتابية (١٥ ٪) فقد عبرن عن مستوى طموح اقل . وان كان لا يعنى - بالضرورة - التخلي عن المؤهل الجامعي كاحد مواصفات القرين . وفضلا عن ذلك نجد نسبة مئوية ضئيلة - ولكنها معبرة - من الطالبات تعبر عن رغبتها في اختيار قرين يمارس التجارة . وطالما ان النشاط التجاري في قطر يمثل أحد الانشطة الاقتصادية التي تضمن تحقيق ارباح عالية ، وبالتالي مستوى معيشي أفضل ، فمن الطبيعي أن تميل بعض الطالبات الى تفضيل هذا الاختيار . ولا نستطيع أن نستنتج من ذلك استبعاد الطالبات لفكرة المؤهل الدراسي أو الجامعي للقرين الذي يعمل بالتجارة ، اذ ليس هناك تعارضا بين العمل بالتجارة والحصول على المؤهل الدراسي علن الاقل . من حيث انابدا .

ويمثل قيم الانجاب احد المظاهر الاساسية لبناء الاسرة . ولقد حصلت الدراسة على متوسط عدد الاطفال المراد انجابهم وذلك بالنسبة لعينتي الدراسة . ولقد لوحظ ان التفاوت بين افراد العينتين فيما يتعلق بمتوسط عدد الاطفال المراد انجابهم وكذلك المتوقع انجابهم كان أكثر وضوحا من التفاوت بينهما فيما يتعلق بكل خاصية على حدة ، أى توقع الانجاب والرغبة في الانجاب . فبالنسبة لعينة الطلبة كان متوسط الاطفال المراد انجابهم ٢.٩٨ طفلا بانحراف معياري قدره ١.٣٩ طفلا ، في مقابل متوسط قدره ٢.٣٤ طفلا بانحراف معياري قدره ١.٥٦ طفلا بالنسبة لعينة الطالبات . أما فيما يتعلق بمتوسط عدد الاطفال

المتوقع انجابهم بالنسبة لعينة الطلبة فقد بلغ ٤٠٤ طفلا وانحراف معياري قدره ١٦٠ طفلا بالنسبة لعينة الطالبات . ومن خلال هذه المتوسطات يمكننا ان نتوصل الى نتيجتين هامتين : الاولى ان ثمة تفاوتاً ملحوظاً بين الرغبة في الانجاب وتوقع الانجاب ، اذ ان التوقع بالنسبة لافراد العينتين اعلى من الرغبة الفعلية . اما النتيجة الثانية فهي ان متوسط حجم الاسرة كما عبر عنه افراد العينتين اقل عموماً من المتوسط العام في دولة قطر ، على الرغم من اننا لانملك شواهد احصائية مؤكدة في هذا المجال . وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السكانية المعاصرة التي تميل الى تأكيد العلاقة السلبية بين حجم الاسرة وارتفاع مستوى التعليم . ويتمين علينا ان نلاحظ ايضا الاطار الاجتماعي والثقافي الذي عبر من خلاله افراد العينتين عن اتجاهاتهم نحو قضية الانجاب وبالتالي حجم الاسرة . ففي قطر نلمس تشجيعاً - صريحاً او ضمنياً - على زيادة الانجاب بسبب الحاجة المتزايدة الى السكان لمواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، فضلاً عن ان زيادة الانجاب تجد تدعيماً وسنداً من القيم الدينية السائدة التي تمثل أحد الجوانب المعيارية الهامة في المجتمع القطري .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على معايير اختيار القرين والقرينة لدى افراد عينتي الدراسة . والاجراء الذي اتبع في هذا المجال يتمثل في الحصول على تفضيلاتهم النسبية لمعايير اختيار القرين أو القرينة . ومن الطبيعي ان تتشابه معظم هذه المعايير بالنسبة للمجموعتين ، وان كانت استمارة البحث قد تضمنت بعض المعايير المميزة لكل من عينتي الطلبة والطالبات . فمن معايير الاختيار المشتركة : الاخلاق ، والثقافة ، والتعليم ، والتدين ، والمال ، والنسب ، والسن .

اما بالنسبة لاستمارة الطالبات فقد اضيف اليها بعض المعايير الاخرى كالشخصية ، والوظيفة ، والوسامة . وفيما يتعلق باستمارة الطلبة فقد اضيف اليها الى جانب المعايير السبع المشتركة السابقة : استقلال الشخصية ، والجاذبية ، والجمال . ومن الطبيعي ان تعكس هذه الاختلافات في معايير اختيار القرين والفروق النوعية بين الجنسين . وكان على الطلبة والطالبات عند تقديم استجاباتهم ان يرتبوا معايير القرين أو القرينة ترتيباً تنازلياً ، بمعنى ان يحصل أهم معيار على رقم (١) وان يحصل اقل المعايير أهمية على رقم (١٠) . وفي حدود هذه الملاحظات المنهجية يمكننا تناول أهم النتائج التي توصلنا اليها في هذا المجال .

فالملاحظ ان الطلبة يميلون عند تحديد معايير اختيارهم لقريناتهم التأكيد

على بعض الصفات أهمها : الاخلاق ، والتدين ، والثقافة ، والتعليم ، والجمال ، ثم يقل تأكيدهم لصفات أخرى مثل : المال ، والنسب ، والسن ، واستقلال الشخصية ، والوسامة . فالذين وضعوا معيار التدين في المرتبة الاولى بين معايير اختيار الزوجة تصل نسبتهم الى ٤٨ ٪ ، وهي نسبة عالية اذا ما قورنت بالنسب الأخرى . أما الذين منحوا معيار الاخلاق المرتبة الثانية فقد بلغوا ٤٠ ٪ في مقابل معيار الجمال الذي حصل على المرتبة الثالثة لدى ٣٠ ٪ . أما التعليم فقد حصل على المرتبة الخامسة لدى ٢٣٣ ٪ ، ثم نجد الثقافة تشكل المرتبة الرابعة كما عبر عن ذلك ٣٠ ٪ من افراد العينة . وفي مقابل ذلك نجد الطلبة لا يميلون الى تأكيد معايير معينة عند اختيار قريناتهم . من ذلك المال (المرتبة العاشرة بنسبة ٥٠ ٪) والنسب (المرتبة الثامنة بنسبة ٢٠ ٪) ، والسن (المرتبة السادسة بنسبة ٢١٦ ٪) واستقلال الشخصية (المرتبة التاسعة بنسبة ٢١٦ ٪) ، والجاذبية (المرتبة التاسعة بنسبة ٢١٦ ٪) . ومن الواضح ان الطلاب يميلون في اختياراتهم لقريناتهم تأكيد المعايير المتعلقة بسمات الشخصية المكتسبة اكثر من تأكيدهم لسمات الشخصية الموروثة . واذا ما استخدمنا المفاهيم الحديثة لعلم الاجتماع قلنا ، ان ثمة تأكيدا لمعايير الانجاز على حساب معايير العزو (تأكيد التدين ، والتعليم ، والثقافة والاخلاق في مقابل المال ، والنسب والسن ، والوسامة) ، ولاشك ان المعايير التي اتّدها الطلبة تعكس قدرا كبيرا من الاتساق فيما بينها ، مما يعني تبلور الاتجاهات والقيم المتعلقة بالاختيار الزواجي . بيد ان ذلك لا يمنعنا من الإشارة الى نقطة أخرى هي ان التأكيد على الجوانب الاخلاقية والدينية والثقافية عند اختيار الزوجة يعكس لدى الشباب معاني محددة . فالتدين والاخلاق هما ممثلي اداتين لضبط السلوك والتنبؤ به ، كما ان التعليم والثقافة هما وسيلتان للاتصال والفهم وتحقيق التجانس الفكري .

أما الطالبات فقد عبرن عند اختيارهن لأزواجهن عن اتجاهات قريبة الى حد ما لتلك التي عبر عنها الطلاب عند تحديدهم لمعايير اختيار زوجاتهم ، ويمكننا التمييز بين مجموعتين من معايير اختيار الأزواج لدى الطالبات : الاولى ذات أولوية وأهمية خاصة : الأخلاق (المرتبة الثانية بنسبة ٥٢ ٪) ، والتدين (المرتبة الاولى بنسبة ٤٨ ٪) ، والشخصية (المرتبتين الثانية والثالثة بنسبتين متكافئتين هما ٢٤ ٪) ، والثقافة (المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨ ٪) ، والسن (المرتبة الخامسة بنسبة ٢٦ ٪) . أما المجموعة الثانية من معايير الزواج لدى الطالبات فهي ذات أهمية ثانوية : المال (المرتبة العاشرة

(بنسبة ٣٧٪) ، والنسب (المرتبة السابعة بنسبة ١٩٪) ، ووظيفة الزوج (المرتبة السابعة بنسبة ٢٥٪ وكذلك الثامنة بنسبة ٢٢٪) ، وأخيرا الوسامة (المرتبة التاسعة بنسبة ٢٢٪) . ومرة أخرى نلمس تأكيدا للمعايير الاخلاقية والدينية والثقافية عند اختيار القرين ، كما نلاحظ ميلا لعدم ابراز المعايير المتعلقة بالاصول الاجتماعية او الطبقيّة كالمال والنسب او حتى الرمزية كالوسامة . واذا كنا نلاحظ اختلافا بين مجموعتي الدراسة في تفاصيل الاختيار للزواج ، الا ان ذلك لا يتعارض مع النتيجة الأساسية التي تشير اليها هذه الشواهد وهي ان معايير الزواج لدى العينتين تميل الى الاعتماد على تأكيد الجوانب التي يحققها الشخص اكثر مما تميل الى تأكيد تلك التي يرثها ، او يحصل عليها من خلال انتماءاته الطبقيّة او الاجتماعية عموما . ان مثل هذه النتائج تشير - للوهلة الاولى - ان ثمة تحولات هامة تطرا على اتجاهات وقيم الشباب القطري على الأقل فيما يتعلق بالزواج . وقد تبدو هذه التحولات هامة اذا ما حللنا النسق القيمي السائد في المجتمع القطري والذي تشكل فيه التنظيمات التقليدية اساسا هاما من أسسه البنائية . ولا نستطيع ان نمزج هذه الاتجاهات والقيم التي لمسناها لدى افراد العينتين عن التحولات التي يشهدها المجتمع القطري خلال السنوات الأخيرة وربما استطعنا لقاء الضوء على هذه النقطة في مناقشتنا للنتائج .

خامسا : مناقشة النتائج :

في ضوء الشواهد الامبيريقية التي توصلت اليها الدراسة يمكننا مناقشة الدلالات النظرية التي تشير اليها . ولعل اول ما يمكن ان يقال في هذا المجال ظهور وعي قوى لدى افراد العينتين بقضية الاختيار للزواج والمشكلات المرتبطة بها . ولقد تبدي هذا الوعي من خلال التساؤلات الأساسية التي طرحتها الدراسة على افراد العينتين . ففيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون الزواج أشار ٣٣ر٣٣٪ من الطلبة و ١٧ر٤٪ من الطالبات الى التكاليف الباهظة للزواج ، كما أشار ٢٠ر٢٩٪ من الطلبة و ٣٤ر٧٪ من الطالبات الى عدم وجود فرص للتعارف بين الجنسين . ومن الواضح ان هذه الاستجابات تعني - للوهلة الاولى - ضرورة تخليص عملية الزواج من القيود المالية المفروضة عليها ، واتاحة الفرص الاجتماعية التي تساعد على اختيار افضل للقرناء والقرينات . ومن الشواهد الهامة التي تدعم ذلك موثقت افراد العينتين من الزواج من العائلة . فلقد أقر ٣٦ر٦٧٪ من الطلبة الزواج من عائلاتهم في مقابل ٦٣ر٣٣٪ من خارج عائلاتهم ، في مقابل ٢٣٪

و٦٧٪ بالنسبة للطالبات . ان ذلك يعنى اتجاها قويا نحو احداث تحول هام في معايير الزواج بالنسبة للمجتمع القطري ، الذى تحتل فيه العائلة او القبيلة مكانة بارزة داخل البناء الاجتماعى ، او بعبارة أخرى يعنى توقع تغير بعيد المدى على مستوى الاتجاهات نحو قضية الزواج . ونحن لا نزعم وجود هذه الاتجاهات — وبنفس القوة — لدى مختلف جماعات المجتمع القطري ، اذ ان عينتى الدراسة لهما خصائصهما الفريدة . لكننا لا نستطيع — فى نفس الوقت — تجاهل احتمالات التغير التى تحملها هذه الاتجاهات . ومرة أخرى نلمس هذه الاتجاهات عندما اقر ٥٥٪ من الطالبة الرغبة فى الزواج من قطرية بينما اقر ٤٥٪ منهم الرغبة فى الزواج من غير قطرية . اما النسبتان المعبرتان عن الطالبات فهما ٥٩٪ و ٤١٪ على التوالى . ان ذلك يمثل تدعيما لما اشرنا اليه قبل قليل من ان اتجاهات الطلبة والطالبات تميل الى تحرير الزواج من التزامات القبيلة بدرجة كبيرة ، والجنسية بدرجة اقل . اذ اننا نلمس بعد ذلك تفضيلا — ان لم يكن اجماعا — على توسيع نطاق الاختيار للزواج ليشمل دول الخليج بأسرها . (٣٣٪ و ٧٣٪ بالنسبة للطلبة فى مقابل ٧٦٪ بالنسبة للطالبات) . ومن الطبيعى ان يؤكد ذلك الاستنتاج الذى توصلنا اليه من ان عينتى الدراسة (اللتان يمثلان صفة فى دور التكوين) يميلان الى تأكيد البعد الفردى أو الشخصى فى عملية الاختيار للزواج فضلا عن توسيع مدى هذا الاختيار .

ولدينا بعد ذلك من الملاحظات ما يستلزم عن وجود نظرة ليبرالية نامية لدى افراد الجنسين نحو بعضهما البعض . فلقد اقر ٣٣٪ و ٢٣٪ من الطلبة اتجاها ايجابيا نحو عمل زوجاتهم . وعلى الرغم من أن هذه النسبة المؤدية عند لا تبدو كبيرة فى حد ذاتها . الا أنها تعكس نظرة ليبرالية فى ضوء الدور التقليدى الذى تلعبه المرأة القطرية وامتثل أساسا فى الاهتمام بشؤون المنزل وتربية الأبناء . اما الطالبات فقد عبرن بدورهن عن اتجاهات ليبرالية حينما اشرن الى المهن التى يفضلنها لأزواجهن . فلقد اشارت ٦١٪ منهن الى المهن الفنية العليا فى مقابل ١٥٪ للمهن الكتابية و ١٤٪ للتجارة . ولز أخذنا فى اعتبارنا طبيعة المهن الفنية العليا ومتطلباتها ، لاحظنا تأكيدا على المعرفة الفنية التى يجب ان يتمتع بها الزوج وما يرتبط بذلك من ثقافة خاصة . ولعل فى انخفاض نسبة الطالبات اللاتى يفضلن أزواجا يعملن فى التجارة (١٤٪) ما يدعم ذلك الى حد كبير . ومن الطبيعى ان تنعكس هذه الاتجاهات على معايير اختيار الزواج لدى الطلبة والطالبات حيث نلمس تقاربا ملحوظا بينهما . . ثمة تأكيد واضح على الأخلاق والتدين والالتزام والتعليم والجمال ، بينما نجد تأكيدا اقل على المال والنسب والسن

واستقلال الشخصية والوسامة . وعلى الرغم من أن هذه المعايير قد لا تشكل نمطا متميزا ، إلا أنها تشير — في نفس الوقت — الى اتجاه واضح نحو تحرر الاختيار للزواج من قيم وتقاليد قد تخضع للمناقشة واعادة النظر فيها .

ومن الواضح أن نتائج هذه الدراسة تفرض علينا إعادة النظر في بعض التصورات الشائعة المتعلقة بالأسرة والزواج في المجتمعات التقليدية . فإذا كانت هذه النتائج تعنى اتجاهات قوية نحو الفردية ، فإن الكتابات التي تؤيد الطابع القوي للاتجاهات الجمعية في المجتمعات التقليدية تصبح عرضة للجدل . والواقع أن تسجيل مظاهر التحول الاجتماعى فيما يتعلق بقيمة الزواج هو — بحد ذاته — مصدر من مصادر الشك في الدراسات التي تذهب الى أن الاستاتيكية هي أحد الملامح الهامة للمجتمع التقليدى . ومن هذا المنطلق فإن دراستنا تتفق مع بعض الدراسات المعاصرة التي تؤكد وجود تغيرات هامة تتعرض لها النظم الاجتماعية في دول الشرق الاوسط وعلى الأخص الاسرة والقرابة والزواج (١٤) .

وفي ختام هذه المقدمة نجد من الضروري الإشارة الى بعض القضايا النظرية والمنهجية التي يتعين الاهتمام بها عند دراسة الظواهر والمشكلات المتعلقة بالأسرة في مجتمعات الخليج العربى . فعلى الرغم من أن هناك محاولات حديثة قد بدأت تهتم بالأسرة في هذه المجتمعات ، إلا أنها لا تزال ثلينة للغاية ، كما أنها تعكس اهتماما محدودا خالصا . ومن الضروري في دراسة الأسرة تتبع الظواهر والمشكلات سواء على المستوى التاريخى أو المكائى ، وأن تنطلق هذه الدراسة من منظور أكثر رحابة يأخذ في اعتباره التحولات التاريخية والأوضاع الراهنة والتطورات المستقبلية . أن ذلك يمكننا في المدى القريب من صياغة اطار نظرى يمكننا من دراسة الواقع الأسمى في مجتمعات الخليج العربى . ذلك أن الأسرة في هذه المجتمعات تتعرض لتغيرات سريعة وعميقة : أما آتية من الخارج بفضل الهجرة ووسائل الاتصال المتطورة ، أو صادرة عن الداخل نتيجة للتفاعلات المعقدة الناجمة عن محاولات التكيف مع الواقع الجديد . وتتبقى بعد ذلك عدة تساؤلات يتعين على الدراسات المقبلة الاجابة عليها . من ذلك : كيف تواجه الأسرة الخليجية التغيرات التي تتعرض لها ؟ ما هي ميكانزمات ووسائل مواجهة هذه التغيرات ؟ ما هي صور التفكك الأسرى وكيفية مواجهتها ؟ وما هو الدور الذى تلعبه الجماعات القرابية في المحافظة على الأسرة وصيانتها ؟ وكيف تحلل تقاليد أسرة جديدة محل أخرى قديمة ؟ وما هي التسميات

المختلفة التي تقدم للتحويلات التي تطرأ على الأسرة ؟ وكيف يمكن التوفيق بين الأجيال المختلفة في النظر إلى المشكلات الأسرية ؟ وما هو الدور الذي تلعبه القيم الدينية والأخلاقية في مواجهة التغيرات التي تطرأ على الأسرة ؟ ان الإجابة على مثل هذه التساؤلات تمكنا من صياغة احكام أكثر صدقا عن واقع الأسرة في مجتمعات الخليج العربي ، والتغيرات المحتملة التي يمكن ان تتعرض لها .

المراجع والهوامش

- (١) جبهة العيسى ، التحديث في المجتمع القطري المعاصر ، الكويت ، شركة كاتلمة للنشر والتوزيع والترجمة ، ١٩٧٩ ، ص ١١٦ وما بعدها .
- (2) Berelson, B., Steiner, G., Human Behavior : An Inventory of Scientific Findings, New York : Harcourt, Brace World, 1964.
- (3) Fuller, A., Buarij : Bortrait of a Lebanese Muslim Village , Harvard Middle East Monographs, No. 6. Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1961.
- (4) Hirabayashi, G., Ishaq, May, "Social Change in Jordan : A quantitative approach in a non-census area" American Journal of Sociology, Vol. 64, 1958, PP. 36 - 40.
- (5) Prothro, T, Diab, L., Changing Family Patterns in the Arab East, American University of beirut, 1974.
- (٦) سامية الساعاتي ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .
- (٧) إبراهيم عثمان ، البناء الاسري المتغير في حفر الآرون ، من منشورات الحلقة الدراسية عن الأسرة والقرابة ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦ .
- (٨) عبد الحميد يوراوي ، اختيار الزواج : بحث دراسي عن الاصليين الاجتماعيين والثقافي للزوجين التونسيين ، من منشورات الحلقة الدراسية عن الأسرة والقرابة ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦ .
- (٩) جبهة العيسى ، الالتقاء الحضاري وأثره في البناء الاجتماعي للأسرة في قطر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، وانظر كذلك :
- Almelikian, L., Al-Easa, J., Some Predictions about the Qatari Family, in the Family in the Moslem World, edited by Sing, Forthcoming, 1980.
- (10) Antoun, R., Arab Village, Indiana University Press, Bloomington, London, 1972, P. 139.
- (11) Khuri, F., Parellel Cousin Marriage Reconsidered : A Middle Eastern Practice that nullifies the Effect of Marriage on the

Intensity of the Family Relationships, Man Vol. 5, No. 4.
December, 1970, PP. 597, 618.

(12) Fuller, A., op. cit.

(13) Prothro, T., Diab, L., op. cit ; P. 30.

(14) Ibid ; P. 41 Passim ; Hirabayashi, G. Ishaq, May, op. cit.,
Melikien, L., Al Easa, J., op. cit.

obeikandi.com

أنثروبولوجى فى العنبر

دراسة ميدانية التنظيم والتفاعل والعلاقات فى عنبر جراحة رجال

بمستشفى كينجزتون — بانجلترا

مكتور / نبيل صبحى حنا (*)

تنتمى هذه الدراسة الى أحد فروع علم الاجتماع المتميزة ، الا وهو « علم الاجتماع الطبى » ، الذى يحاول أن يتناول الظواهر المرتبطة بصحة الانسان ، والهيئات والتنظيمات الصحية، وان يدرسها من منظور سوسيولوجى كما تنتمى أيضا الى مجال الانثروبولوجيا الطبية حيث أجريت الدراسة فى أحد العنابر باستخدام المنهج الانثروبولوجى التقليدى كما سنوضح فيما بعد . وإذا كانت دراسات عديدة قد أجريت فى العالم الغربى وتناولت الظواهر المتعلقة بصحة الانسان من منظور سوسيولوجى او أنثروبولوجى فان المتخصصين فى مجتمعنا لم يهتموا لأن اهتماما أساسيا بأجراء البحوث والدراسات فى هذا المجال مستخدمين النظريات ومناهج البحث المتداولة فى هذين المجالين . ومما لا شك فيه أن الظروف والأوضاع التى تمر بها المجتمعات النامية بصفة عامة ومجتمعنا المصرى بصفة خاصة تفرز مشكلات ترتبط من قريب أو من بعيد بصحة الانسان ، وتضفى على موضوع الصحة والمرضى لونا خاصا يحتاج الى دراسات متعمقة لتشخيص الظواهر الصحية السائدة ، وتحديد ملامقتها ببقية اجزاء البناء الاجتماعى تمهيدا لبدء الراى فى حل المشكلات الصحية او التخطيط لتحسين صحة الانسان ، ووقايته من المرض .

وقد امتد اهتمام علماء الاجتماع والانثروبولوجيين المهتمين بالمجال الصحى الى دراسة المؤسسات العلاجية كالمستشفيات والوحدات الصحية وغيرها بهدف وصف التنظيم والحكم على مدى كفايته ، أو بهدف تحليل البناء الاجتماعى للوحدة الصحية والتعرف على نوعية العلاقات السائدة فى هذا النوع من الوحدات الاجتماعية . والدراسة التى نقدمها الآن هى نوع من الدراسات التى تهتم بتحليل الظواهر السائدة فى قطاع حيوى من مستشفى وهو «العنبر» . والسبب الرئيسى الذى كان وراء اهتمام الكاتب بالموضوع هو إيمانه بأن نوعية التنظيم والعلاقات السائدة بين الفريق المعالج والمريض تؤثر تأثيرا أساسيا على

(*) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

عملية العلاج نفسها ، ، واقتناعه بأننا نستطيع أن نصل الى فهم أفضل وأعمق لهذه الظواهر اذا درسناها مستخدمين المنهج المناسب ، الامر الذى يمكننا بعد ذلك من اقتراح الحلول المفيدة . رادف كانت الدراسة قد اجريت في مستشفى بانجلترا الا ان الواقع المصرى لم يكن غائبا عن ذهن الكاتب اثناء صياغته لموضوعه . ولهذا فان الملاحظات والتعليقات التى وردت في الدراسة كتبت أساسا لكي تخدم مجتمعنا المصرى .

دوفسوع الدراسة :

تحاول هذه لدراسة أن تصف وتحلل بعض الظواهر السائدة في عنبر جراحة رجال . وينتقل بعض هذه الظواهر بالتفاعل الاجتماعى داخل العنبر سواء كان بين فريق التمريض ، أو بينهم وبين المرضى ، أو بين المرضى وبعضهم . على أن الاهتمام الأكبر كان موجها لوصف العلاقات بين فريق التمريض وبين المرضى نظرا لأن فريق التمريض هو الوسيط الفعال بين فئة الأطباء وبين المرضى . وهو يتكون من الأفراد الذين يتفاعلون تفاعلا مكثفا مع المرضى أكثر مما تفعل أى فئة أخرى في المستشفى وتوضح الدراسة في هذا المجال تأثير بعض جوانب مهنة التمريض على كفاءة عملية العلاج . كما تهتم بالجانب التنظيمى في أداء الأعمال داخل العنبر . سواء ما يتعلق بالتواعد نفسها أو بطريقة تطبيقها وعلاقتها ذلك بتحقيق أهداف المستشفى بصفة عامة . في ضوء ذلك تضمنت الدراسة وصفا وتحليلا لبعض إجراءات الضبط داخل العنبر ، وتأثيرها على نجاح فريق التمريض في القيام بالمهمة . وتضمنت أيضا أيضا تأثير بعض الظواهر الفيزيائية مثل المبنى وتقسيماته الأساسية على كفاءة أداء العمل وعلى بعض الظواهر الاجتماعية السائدة .

وتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية خالصة إذ تم تسجيل المادة الواردة فيها من داخل عنبر جراحة الرجال بمستشفى كينجزتون Kingston مدينة هل Hull بانجلترا حيث أمضى كاتب الدراسة مدة أسبوعين مقيما إقامة كاملة بدائية — كمرضى — في العنبر المذكور . وهناك بعض الملاحظات الخاصة بالمسألة الواردة في الدراسة :

١ — أن المادة الواردة في الدراسة تتعلق بتلك الظواهر التى تسود في عنابر جراحة لرجال بصفة خاصة . ويمكن أن تختلف وتتباين الظواهر التى تسود في عنابر الجراحة عن تلك الظواهر التى تسود في عنابر أمراض باطنية أو في عنبر أمراض نسائية أو أمراض عصبية . بل من المتوقع أن تختلف الظواهر السائدة في عنبر جراحة رجال — ولو اختلافا

لطيفاً — عن تلك التى تسود فى عنابر جراحة النساء . وترجع أهمية هذه الملاحظة الى امرين : الاول هو أننا يجب الا نذهب بالتعميمات التى نخرج بها من هذه الدراسة الى أبعد مما يجب . والثانى هو أن نشر الى أهمية اجراء دراسات أخرى نستطيع منها أن نقارن المسألة الواردة فى هذا المقال مع دراسات أخرى تجرى فى عنبر امراض باطنية أو نساء مثلاً .

٢ — على الرغم من أن الدراسة تركز على الظواهر السائدة فى العنبر إلا أنها تضمنت الكثير من المناقشات والتعليقات التى قاد إليها تحليل الظواهر التى تمت ملاحظتها . ذلك أن الوجود فى العنبر والنامل فى الظواهر السائدة فيه أعطى فرصة للخروج الى نطاق أوسع . وهو نطاق المستشفى والعلاقات السائدة فيه بصفة عامة . وقد ساعد على الخوض فى هذا المجال وإبداء الملاحظات المتعددة الخاصة بالعلاقات السائدة فى المستشفى بعض الخبرات التى استطاع الباحث أن يكتسبها من خلال تواجده فى هذه المجالات .

٣ — إذا كان القارئ سوف يلاحظ اشارات الى مدى كفاءة تنظيم العنبر . او الى طابع العلاقات الانسانية التى كانت تميز التعامل بين فريق التمريض والمرضى . فيجب ألا يظن أن ذلك نوعاً من الدعاية لهذا العنبر بالذات أو يظن أنه ناتج عن التأثير بخبرة شخصية خاصة . فالقول عبارة عن محاولة لوصف وتحليل ما كان سائداً فى العنبر بشئ من الدقة والامانة . مع محاولة التحقق من نتائج وأثار نوعية معينة من التنظيم على المريض وعلى عملية العلاج نفسها .

الملاحظة المشاركة كمنهج للدراسة :

كان المنهج الاساسى الذى اتبع فى هذه الدراسة هو منهج الملاحظة 'اشارية' بكل ما يضمنه هذا المنهج من أساليب وكل ما يتطلبه من اجراءات . فالمباحث كان مشاركا مشاركة كاملة فى الموقف . وكان أحد أعضائه . وكان الموقف طبيعياً . وكان السلوك تلقائياً . اذ لم يكن أحد يعلم أن الانثروبولوجى المريض كان يسجل الظواهر التى تدور حوله . على أنه قد أجريت بعض المقابلات مع المرضى وأعضاء فريق التمريض كما سأذكر فيما بعد .

وقد أجريت الدراسة بعد أن تقرر دخولى مستشفى كينجزتون العام لاجراء جراحة . ومكثت فى العنبر مدة أسبوعين منذ لحظة دخولى المستشفى الى وقت مغادرتى لها بعد تهاثلى للشفاء . وقد ساعدنى موقفى الزدوج كمرضى وكأنتروبولوجى على ملاحظة الظواهر التى تحدث فى العنبر فى كل

لحظة . وقد تحققت في هذه الدراسة المعاناة والخبرة العميقة التي يجب على الباحث أن يجتازها لكي يصف الموقف . ولم تكن هناك صعوبة تحتاج الى أن افكر في كيف اكون مشاركا في الموقف ، كما لم تكن هناك حاجة لافعال الاندماج فيه أو الاحساس بمشاعر من يوجودون به . وإذا كانت الملاحظات الاولى (الخام) قد كتبت في العنبر اثناء اجتياز الخبرة ، فان الصياغة النهائية والتعليقات والمناقشات التي وردت في المقال قد سجلت بعد الخروج من المستشفى مباشرة . وكانت هذه الفترة بمثابة اجترار للخبرة الميدانية . ومحاولة للتأمل في ابعادها المختلفة . وعلى الرغم من أن خبرة المرض واجراء الجراحات يمكن أن تكون خبرة غير سارة بالنسبة لاي شخص ، فأننى كنت اشعر منذ ابدية أن هذه هي فرصتى لدراسة ظواهر كنت أود دراسيا منذ سنوات . وقد كنت في موقف سمح لى أن لاحظ الظواهر وأحاطها وأنا داخل **الموقف وخارجه** في نفس الوقت . ففى معظم الاحيان كنت اشعر بما يشعر به كل مريض ، وأعامل من هيئة التمريض كما يعامل أى مريض ، وأفقد عويسى وقدترتى على التصرف الحر كما يحدث مع كل مريض وقد انتابتنى عوامل القلق والملل والضيق والنظرة المتظلمة التي ينظر بها الناس أحيانا الى من يقدم السلطة والى من يملكون أن يأمرونا ولا بد أن نطيعهم سواء كان ذلك رعا عنا أو كنا سلمنا لهم أنفسنا طواعية . وفى نفس الوقت كنت لاحظ تفاصيل الموقف كشخص خارجى بسبب أننى تعمدت منذ البداية أن آخذ موقف الانثروبولوجى وأن أنظر الى الموقف بعين المثل وكأننى خارج عنه . وبصفة عامة كانت فترة العمل اليدانى — فترة المرض — هى مزيج من الدخول والاندماج فى الموقف ثم محاولة الاختلاء الى النفس وتسجيل الظواهر ، ومحاولة ملاحظة ما يدور حولى بعين الدارس .

وقد كان ترتيب الاسبوعين كما يلى : قضيت يومين قبل اجراء الجراحة . وستة أيام بعد اجرائها فى العنبر الاساسى . ثم قضيت بقية المدة فى عنبر صغير ملحق بالعنبر الاساسى . ولم اقض أى وقت من هذه المدة — وهذا لحسن حظى — فى حجرة مستقلة . فقد كان تواجدى بين بقية المرضى ضروريا لاتباع الدراسة . فالانثروبولوجى يحتاج أن يوجد بين الناس أكثر مما يحتاج أن يكون مستقلا عنهم حتى ولو ادى ذلك الى تهديد راحته .

والسؤال الذى قد يفكر فيه البعض هو مدى كفاية الاسبوعين لاتمام **الدراسة** . والاجابة هى أن الاسبوعين يعتبران مدة كافية لاجراء دراسة قصيرة لبعض الظواهر المسائدة فى عنبر جراحة . بجانب أن الحالات التي كانت تعد الى العنبر كان معظمها فى حاجة الى جراحات صغيرة متشابهة ، وهذه لم تكن تتطلب أن يبتلى المريض فى العنبر أكثر من عشرة أيام أو اسبوعين على الأكثر .

وعلى ذلك فقد كانت امامى فرصة لى الاخذ بدخول حالات الى العنبر - (وهى الحالات التى وفدت الى العنبر بعد دخولى) وخروج حالات أخرى تماثلت للشفاء (وهى الحالات التى تقرر خروجها اثناء وجودى فى العنبر) . وقد أتاح لى هذا الفرصة للملاحظة الظواهر المرتبطة بالمراحل المختلفة التى يمرون بها اثناء فترة العلاج والجراحة . وقد دخلت العنبر ايضا فى تلك الفترة بعض الحالات الخاصة والحوادث وغيرها .

وقد حاولت استغلال الاسبوعين استغلالا جيدا وساعدنى على ذلك اننى كنت متفرغا تفرغا تاما للملاحظة ليلا ونهارا ، ذلك اننى لم اكن اعانى من آلام تمنعنى عن القيام بمهمة الملاحظة ، كما ان اجراءات العلاج لم تكن تحتاج الى أكثر من دقائق فى اليوم الواحد . ونظرا لانها كانت المرة الاولى التى ادخل فيها مستشفى فقد كنت شديد التركيز والانتباه والاحساس بالخبرة بكل مناصيلها كما اننى كأجبنى كنت شديد الملاحظة للعالم الغريب - بالنسبة لخبرتى الشخصية - الذى كان يحيط بى فى هذه الفترة . واذا كنت قد حاولت أن اشغل معظم ساعات النهار بالملاحظة ، فقد تعمدت أيضا فى بعض الليالى البقاء يغظا الى ساعة متأخرة من الليل للملاحظة الظواهر المرتبطة بأعمال المساء .

بناء على ذلك فان مادة هذه الدراسة هى محصلة الملاحظات الشخصية ، وملاحظات المرضى الآخرين التى أمكننى التمرغ عليها من خلال المناقشات التى أجريتها معهم . ذلك اننى كنت اتعمد فى بعض الاحيان التساؤل عن بعض الظواهر التى لاحظتها او عن تفسيراتها لى أقارن بين ملاحظاتى وتفسيراتى وبين ملاحظات وتفسيرات المرضى المحيطين بى . كما كنت أوجه بعض التساؤلات الى أعضاء فريق التمريض ، وكنت حريصا أن يتم ذلك بطريقة طبيعية تضمن الاجابة الصادقة . وتعمدت فى بعض الاحيان تكرار بعض الاسئلة لاشخاص مختلفين لمقارنة الاجابات ببعضها . وقد شجع موقفى كمرضى أعضاء فريق التمريض على الاجابة على أسئلتى دون تحفظات كما شجعهم موقفى كأجبنى على الاجابة على أسئلتى التى كانت تخرج عن نطاق اهتماماتى بموضوع مرضى . وقد تضمن المقال أيضا بعض المعلومات التى جمعتها عن طريق استماعى الى مناقشات أعضاء فريق التمريض مع بعضهم مصادفة ، تلك التى عبرت عن كثير من الاتجاهات والمعانى المتعلقة بأداء عملهم .

ولم يكن احد يعلم فى البداية اننى اقوم بتسجيل هذه الملاحظات ضمنا لاستمرار سير الامور بطريقة طبيعية . ذلك أن علم الناس بأن شخصا ما يلاحظهم ويسجل سلوكهم قد يزدى الى التلق ، او يدفعهم الى السلوك

بطريقة متحفظة . غير اننى قد اخبرت رئيسة العنبر في نهاية المدة اننى انوى كتابة مقال عن الظواهر السائدة في عنبر جراحة مستفيدا من المادة التى دونتها كملاحظات اثناء وجودى في العنبر . وقد كنت مطمئنا ان ذلك كافيا للوفاء بامانة الباحث ، وفي نفس الوقت ضمان توفير طبيعية الظواهر وتلقائية السلوك .

العنبر رقم ٨

ينقسم العنبر الى ثلاثة اجزاء رئيسية ، هى : المدخل ، والعنبر الرئيسى . ثم الملحق .

الجزء الاول : المدخل :

ويبدأ المدخل من باب العنبر الخارجى . ويتكون من حجرتين مقابلتين لبعضهما — تتعان بعد الباب مباشرة — احدهما تستخدم كمكتب يدار منه العنبر ، وعادة ما تجلس فيه الحكمة رئيسة العنبر . وتضم هذه الحجرة مكتبا صغيرا وعددا من المقاعد ، وبعض الرفوف والادراج التى توضع بها اوراق المرضى . اما الحجرة المقابلة فهي حجرة العناية المركزة ، ويرقد بها المرضى الذين يحتاجون الى عناية خاصة ، او الذين يحتاجون ان يظلوا بمعزل عن العنبر ، او الحالات شديدة الخطورة . وبجانب حجرة العناية المركزة (من ناحية باب العنبر) يوجد ركن صغير يستخدم كحجرة استقبال حيث وضعت به بعض المقاعد ومنضدة صغيرة . وهذا الركن مخصص لاستقبال زوار المرضى او زوار فريق التمريض الذين يمكن ان يصلوا الى العنبر في غير اوقات الزيارة الرسمية ، وعادة ما تكون هذه الزيارات طارئة لا يمكن للزوار غيرها الانتظار الى ان يحين الموعد الرسمي للزيارة . ويستخدم هذا المكان ايضا كحجرة استقبال ومكان انتظار للمرضى الجدد الى ان يتم تجهيز أماكنهم داخل العنبر .

ومن السهل على من يحاول ملاحظة طريقة العمل في العنبر ان يدرك ان هذا الجزء الاول من العنبر « المدخل بما يحتوى عليه » يقوم بوظيفة هامة بالنسبة لكل ما يجرى داخل العنبر . فمكتب الرئيسة قد وضع في موقع يمكنها منه مراقبة كل من يدخل العنبر ، ويسهل عليها وعلى اى ممرضة تجلس في المكتب ملاحظة المريض الذى يرقد في الحجرة المقابلة « حجرة العناية المركزة » باستمرار . ومن هذا المكتب يتم توجيه كل التعليمات لفريق التمريض ولاى عمل يتم داخل العنبر . ومن هذا الموقع أيضا تستقبل الرئيسة — او من يحل

محلها — اية بيانات أو تعليمات أو مكالمات آتية الى العنبر من المستشفى أو من خارج المستشفى . ولهذا فإن مدخل العنبر يعتبر نقطة مراقبة وحلقة اتصال بين المعائم الخارجى (المستشفى أو الاقارب أو .. الخ) وبين المقيمين فى العنبر .

ويتميز موقع المدخل ايضا بأنه شديد القرب من العنبر الرئيسى . وهذا يسهل عملية الاتصال بين ادارة العنبر وبين من يعملون فيه أو من يوجدون فيه من المرضى . فقد كان من السهل مثلا أن يسمع من هم بالعنبر أى نداء يوجه من الحجرة ، خاصة وأنه لا يوجد باب أو حاجز يفصل بين المدخل وبين العنبر الرئيسى . ومن الواضح ان المشكلة الناتجة عن رغبة ادارة العنبر فى عدم رفض الزائر الذى يأتى الى العنبر فى ظروف طارئة فى غير مواعيد الزيارة الرسمية ، مع رغبتها فى الحفاظ على النظام داخل العنبر يمكن ان نحلها بسهولة عن طريق استخدام حجرة الاستقبال كمكان يلتقى فيه الزوار بمرضاها فى الحالات الطارئة .

الجزء الثانى : العنبر الرئيسى :

العنبر الرئيسى عبارة عن صالة كبيرة مستطيلة الشكل ، نحتوى على صفين من الاسرة المواجهة لبعضها بحيث يحتوى العنبر على ما يقرب من عشرين سريرا . ويفصل بين كل سرير وآخر مسافة تبلغ حوالى متر أو اكثر قليلا . وتعتبر هذه المسافة مسافة مناسبة تتيح للمريض فرصة الاتصال بالمريض الذى يجاوره حينما يريد ذلك ، وان يحقق نوعا من الاستقلال عن المريض المجاور حينما لا يريد الاتصال . ومن الطبيعى أن المريض يحتاج الى الاتصال بالمرضى الآخرين فى كثير من الاحيان ، فهو يحتاج أن يتكلم مع جاره حينما يشعر بالملل ، وقد يحتاج أن يشتكى اليه من بعض مما يضايقه سرا . وقد كان قرب المسافة بين الاسرة فى هذا العنبر عاملا من عوامل حدوث كثير من الاتصالات اللفظية بين المرضى فى موضوعات شتى . ويلاحظ أن المسافة اذا كانت شديدة القرب بين الاسرة فقد يؤدى ذلك الى المضايقات أو الارعاج خاصة فى اوقات الزيارات . ويشعر بالارعاج بصفة خاصة المرضى شديدا الحساسية ، أو من يحرصون دائما على التمتع بقدر من الاستقلال عن الآخرين ، أو هؤلاء الذين لا يحبون ان يراقبهم احد . أما اذا كانت المسافة التى تفصل بين كل سرير وآخر مسافة مناسبة — ليست شديدة البعد أو شديدة القرب — ساعد ذلك على وجود علاقات أقوى بين مجموعة المرضى الذين يشغلون أسرة متجاورة ، وساعد

ايضا على سهولة توصيل تعليمات هيئة التمريض اليهم .

ويفصل بين كل سرير وآخر نافذة ، كما أن هناك دولا ب صغير « كومودينو » لكل سرير ، وهذا الدولا ب يرتكر على رولان بلى . ولهذا غقى حالة نقل المريض من سرير الى آخر لم يكن يستدعى ذلك نقل ملايسه وادواته من دولا ب الى آخر ، اذ كان يتم تحريك الدولا ب ونقله بسهولة الى حوار السرير الذى انتقل اليه المريض ، واعادة الدولا ب الآخر مكانه . وقد كان ارتفاع هذا الدولا ب عن الارض ارتفاعا مناسباً بالنسبة لارتفاع السرير ، فقد كان المريض يمكنه بسهولة فتح الدولا ب . وتناول ما يريده منه وهو على سريريه . وبالإضافة الى ذلك انتشرت فى اماكن متفرقة من العنبر بعض الاحواض والصنابير لتتمكن الممرضات من غسل ايديهن بسهولة بعد اقيام بأى عمل دون الحاجة الى الخروج من العنبر . كما احتوى العنبر ايضا على مكان مخصص لائقاء بقايا العينات التى تؤخذ من المرضى وكل النفايات التى يودون التخلص منها .

الجزء الثالث : الملحق :

ينتهى العنبر الرئيسى بحائل وكأنه بوابة تفصل بين العنبر الرئيسى وبين الملحق . وتوجد خلف الحائل (المتحرك) حجرة تعتبر بمثابة « كشك للقيارات » بها سرير للكشف ، وبها بعض الملابس التى يرتديها أعضاء فريق التمريض عند القيام بأى عملية غيار للمريض . وبها ايضا بعض الاجهزة والادوات التى تستخدم فى الاجراءات الطبية كالقيار على الجروح ، وانتزاع « الغرز » ، وبقية العمليات التمريضية التى لا تستدعى نقل المريض الى حجرة العمليات . وعلى ذلك فهذه الحجرة أشبه بحجرة عمليات مبسطة خاصة بفريق التمريض .

وبعد هذه الحجرة يوجد عنبر صغير عبارة عن ملحق للعنبر الاساسى ويطلق عليه « الملحق » ، ويضم ستة أسرة . وينتهى العنبر الملحق بحجرة أخرى عبارة عن حجرة جلوس صغيرة لاستراحة المرضى الذين يمكنهم مغادرة السرير . وعادة ما يستخدم هذه الحجرة كل المرضى المقيمين فى الملحق اذ أن معظمهم يكون فى حالة أفضل من مرضى العنبر الاساسى ، فكل منهم ينتظر انتقام الجرح وتنام الشفاء .

وفى مقابل العنبر الملحق توجد المرافت ودورات المياه والحمامات والادشاش . وقد صممت هذه المرافت بطريقة تلائم المرضى الذين يعانون من متاعب خاصة بعد العمليات . وعلى سبيل المثال توجد بالحمامات متابض مثبتة فى الحائط يمكن للمريض الإمساك بها لى لا ينزلق . كما توجد وسائل معينة ماثلة فى دورات المياه لى يتمكن المريض من الإمساك بها او الاستناد اليها عندما يحاول الجلوس او النهوض . وهناك ايضا مقابض معدنية ثبتت

في الحائط لكي يمسك بها المريض الذي يعاني من متاعب أثناء قضاء حاجته .

وينترك المرضى وأعضاء فريق التمريض أن العنبر الملحق هو الطريق المؤدى إلى الخروج من المستشفى ، خاصة وأن أخصائى الجراحة الكبير يأمر بخروج المريض من هذا المكان ، ولهذا يشعر كل مريض يتم نقله الى العنبر الملحق أنه تماثل للشفاء . ويحدث الاحباط لدى أى مريض عندما يأمر الطبيب بعادته الى العنبر الرئيسى . وعادة ما يأمر بذلك عندما تحدث مضاعفات ، او عندما يملوث الجرح ، او عندما تستدعى حالة أى مريض مزيدا من العناية او الهدوء نظرا لان العناية في العنبر الرئيسى أشد تركيزا من العناية في الملحق . وقد حدث ذلك مرة بالنسبة لمريض كان قد نقل الى العنبر الملحق ، وقد أحس هذا المريض ان اعادته الى العنبر الرئيسى يعنى تدهور حالته .

ويشترك مرضى العنبر الصغير في بعض السمات والخصائص . وعلى سبيل المثال فانهم يشتركون في أن درجة قلقهم على انفسهم وعلى مسألة شغلهم تعتبر أقل من درجة قلق من يعيشون في العنبر الاساسى ، خاصة اذا قارناهم بمن ينتظرون اجراء الجراحة ، او من اجريت لهم الجراحة حديثا . ولم يكشف عن الجرح بعد ، او اذا قارناهم بمن يعانون من ألم ما . ويدل على انخفاض نسبة القلق في العنبر الصغير ظهور بعض الظواهر التى قل ان تظهر في العنبر الاساسى . فالمريض في العنبر الملحق لا يمكث كل الوقت في سريره مثل مريض العنبر الاساسى . وعادة ما يتناقش مرضى الملحق بصوت أعلى وبكم أكثر كثافة من هؤلاء الذين يرقدون في العنبر الاساسى .

وهناك بعض المشكلات التى ظهرت في العنبر الملحق ولكنها يصعب ان تظهر في العنبر الاساسى ، فقد أدى احساس المرضى بالتماثل للشفاء ، وزيادة تحركهم ومناقشتهم الى حدوث بعض المضايقات بالنسبة لمرضى اخرين نقلوا الى الملحق لكنهم يودون أن يظل الجو هادئا ، او يودون النوم مبكرا في الوقت الذى يظل فيه بقية المرضى يتحدثون الى بعضهم او يشاهدون برامج التلفزيون في الحجرة المجاورة . ولكن كانت هذه المشكلات تحل بسهولة اذ عادة ما كان المرضى الذين يرغبون في مزيد من الهدوء يشكون الى الممرضة سرا ، وكانت هى تبلغ بدورها الرئيسة التى كانت تقوم بالتنبيه على المرضى للالتزام الهدوء ومراعاة شعور غيرهم . وقد نشأت بعض المشكلات أيضا وتتعلق بالازعاج الذى يسببه التلفزيون وحاول اثر ذلك المرضى الذين يرغبون في مشاهدته اغلاق حجرة التلفزيون لفصلها عن بقية العنبر ، ولكن اشتكى أيضا المرضى الآخرين بأن الصوت يصلهم ، ولهذا لا يستطيعون النوم . وكان هذا يتطلب دائما تصرفا حكيما من فريق التمريض للتوفيق بين الرغبات المتعارضة . وتعكس مثل

هذه الظواهر والمشكلات اثر قرب حجرة الجلوس التى يوجد بها التلفزيون من العنبر الملحق ، الامر الذى يؤكد أهمية الاعداد المسبق والتنسيق بين وحدات المبنى فى ضوء طبيعة استخدامها .

ومن نماذج السلوك التى يشترك فيها المقيمون فى العنبر الصغير ايضا هو أنهم يعتقدون وداع كل مريض يأمر الطبيب بخروجه من المستشفى ويهتزونه . كذلك يشتركون فى تهينة المريض الذى يأمر الطبيب بنقله من العنبر الرئيسى الى العنبر الملحق .

والعلاقات التى تسود بين مرضى العنبر الملحق أكثر قوة وأقل مللا ، خاصة اذا قارناها بالعلاقات التى تسود بين المرضى فى العنبر الرئيسى . أما التلق فهو يتدرج من حجرة العناية المركزة ، الى العنبر الاساسى . الى ان يصل الى أقل درجة فى العنبر الملحق . واذا كان انخفاض درجة القلق ترجع الى اطمئنان المرضى على حالتهم ، فانها ترجع ايضا الى وجود روح جماعية . وقدر من الاتصال المشترك بين المرضى مما يؤدي الى تحقيق قدر من المشاركة يساعد على تخفيف الالم والقلق .

وينص نظام المستشفى على ان المريض لا يمكن ان يغادر المستشفى وحده . بل لابد ان يأتى ذويه لاصطحابه ، وان لم يكن ممكنا ان يأتى أحد اقرابه فلا بد ان يأتى أحد أصدقائه لاصطحابه من المستشفى . وقد اعتاد مرضى العنبر الملحق على ان يستقبلوا اهالى واصدقاء المرضى الذين تقرر خروجهم . ويشيع هذا جوا من البهجة اذ يحرس كل مريض على ان يقدم ذويه الى المرضى الآخرين . وعادة ما يحاول المرضى مساعدته — مع ذويه ومع أعضاء فريق التمريض — على ترتيب حقييته ، وجمع حاجاته وتجهيزه لمفادرة العنبر . ولكن لوحظ ان المرضى بعد ان يودعون المريض الذى تم شفاؤه فانهم يجلسون فترة ما صامتين . وغالبا ما يفكر كل منهم فى اللحظة التى يأمر فيها الطبيب بخروجه من المستشفى . وقد يشعر البعض بالغيرة . وقد يفكر البعض فى كم ستكون سعادة زوجته وأولاده به عندما يخرج من المستشفى . وبعد فترة من الصمت عادة ما يبدأ أحد المرضى الحديث لكى يقطع تدفق الافكار والاحاسيس المؤلة .

وعلى الرغم من ان العلاقات بين المرضى فى العنبر الاساسى والمرضى فى الملحق عادة ما تكون مقطوعة نسبيا ، إلا ان بعض مرضى العنبر الرئيسى الذين يشعرون بمقدرتهم على مفادرة السرير — ويسمح لهم بذلك — أو من ينتظرون اجراء الجراحة عادة ما ينتقلون الى الملحق لمساعدة برامج التلفزيون أو تناول الطعام . فقد لوحظ ان فريق التمريض لا يسمح للمريض بتناول الطعام فى السرير

الا عندما لا يكون قادرا على مقاديرته . ولهذا فتعتبر فترة تناول الطعام هي فترة لقاء مرضى العنبر الرئيسى (القادرين على الحركة) بمرضى الملحق . وعندما يلتقى مرضى الملحق بالمرضى الجدد فانهم يشعرون بالتمقوق عليهم نظرا لانهم أكثر خبرة بالمستشفى ، وينظماها ، ويجراء الجراحات . وعادة ما يحاول المرضى الجدد الانصتات الى احاديث مرضى الملحق عن المستشفى ونظماها ، وعن اجراء الجراحات ، وعن الالم والاحساس به . . الخ .

والملاحظ بصفة عامة على المبنى وتقسيم العنبر الى وحداته التى تم شرحها ، أن هذا التقسيم يرتبط ارتباطا شديدا بمراحل اجراء الجراحة . وهو مصمم بطريقة تسهل آداء العمل ، وتحقيق اتباع التنظيم وطرق العلاج التى تحددها المستشفى بما فى ذلك طرق العلاج والتفذية وغيرها . ومن المتوقع أن تكون تصميقات مباني العنابر الاخرى — التى تضم مرضى يعانون من امراض اخرى — مختلفة بحيث يتناسب شكل المبنى ونمسيقاته مع نوعية المرضى واجراءات ومراحل العلاج . وغنى عن البيان أن المشكلات التى سبق الاشارة اليها تدل — ضمن ما تدل عليه — على اهمية تنسيق المبنى وتقسيمه الى وحدات تؤدي كل وحدة وظيفة محددة ، أو تستخدم فى غرض خاص .

والملاحظ ايضا أن هذه التقسيمات المادية ترتبط فى ذهن الإنسان بمعان يخلطها على المكان نتيجة اجتيازه خبرات معينة أثناء وجوده فى هذا المكان . فحجرة العناية المركزة ترتبط بشدة المرض ، كما يرتبط العنبر الرئيسى بالجراحات ومواعيد اجرائها وبالحالات التى تحتاج الى عناية كبيرة . ويرتبط الملحق بالشفاء والخروج من المستشفى .

التنظيم والتعاون وتقسيم العمل

يعتبر تنظيم الخدمة الطبية ، والخدمات المرتبطة بها ، وطريقة تقديمها أمرا على جانب كبير من الاهمية . وقد كان فريق التمريض فى هذا العنبر شديد الاهتمام بتقديم الخدمة الطبية فى موعدها المحدد . كما كان هناك اهتمام بتقديم الغذاء والشاى ووسائل الترفيه فى مواعيد محددة ايضا . حتى أن المريض كان يمكنه التنبؤ — بعد فترة من وجوده فى العنبر — بما سيحدث فى ساعات النهار المختلفة . وقد نظم أعضاء فريق التمريض أنفسهم بحيث يتواجد عدد منهم فى العنبر طوال ساعات النهار والليل . وحتى بالنسبة لآوقات تناولهم لوجباتهم اليومية ، فقد نظم أعضاء الفريق أنفسهم على المناوب بحيث يوجد عدد منهم بجوار المرضى أثناء تناول الآخرين للطعام . وقد حقق ذلك للمرضى

نوعا من الاطمئنان اذ لم يعد هناك داع لان يشعر اى مريض بالتلق اذا احتاج الى اى منهم .

ويقتضى نظام العنبر ان تظل الحكيمة والمرضات الاواتى يقمن بالعمل ليلا ساهرات . وقد كن يبدین اهتماما شديدا بالمرضى من حيث تقديم العلاج ، والتأكد من أن كل مريض قد نام بالفعل . وكان يفترض أن تقوم الرئيسية بالمرور على الاسرة كل فترة من الوقت . ويساعد ذلك على سرعة اكتشاف الحالات الطارئة او المفاجئة ، وعلاجها . أما الوقت المتبقى فقد كانت الممرضة — او الحكيمة — تقضيه في القراءة .

أما نمط الاتصال بين مختلف تدرجات فريق التمريض فقد كان على درجة عالية من التنظيم ، وكان شديد الضبط والاحكام . فالمعلومات عن المرضى نص في سرعة من الممرضة الى الحكيمة ثم الى الطبيب . وتنفيذ الاوامر الطبية يتم في سرعة ايضا في الاتجاه المعاكس (الطبيب — الحكيمة — الممرضة) . وقد ساعد هذا على الاستجابة للحالات الطارئة ، وسرعة تنفيذ القرارات الطبية .

كذلك كانت هناك درجة عالية من الضبط فيما يتعلق بعملية تنفيذ قرارات العلاج نفسها ، وعلى العملية الاساسية التي وجد المريض من أجلها في المستشفى . فقد كانت كل انواع الادوية الخاصة بالمرضى موضوعة في دولاب جره عجلات بحيث يمكن تحريكه بسهولة في اى مكان في العنبر . ولابد ان يبقى الدولاب مغلقا والمفتاح مع الحكيمة . وفي الوقت الذي لا يستخدم فيه الدولاب كان يشد الى الحائط بقل بحيث لا يمكن لاحد ان يحركه او يأخذ منه شيء دون اذن من الحكيمة . ويقتضى النظام ايضا عدم ترك اى نوع من الدراء بجانب المريض ، كما ان الممرضة تتأكد دائما من ان المريض قد أخذ علاجه ايام عيניה ، فهي لا تغادر السرير مثلا الا عندما ترى المريض ورشد اتباع الاقراص . وتتعرف الممرضة على نوعية العلاج المقرر لكل مريض عن طريق قائمة موجودة في الدولاب ، مدون بها تفاصيل علاج كل مريض والمواعيد الخاصة بذلك .

ومن شأن هذا النوع من التنظيم والضبط أن يمنع حدوث أية أخطاء في إعطاء العلاج أو في جرعاته . ويؤدي أيضا الى التخلف على مشكلات المرضى الذين يمنعون أحيانا عن تناول العلاج المقرر . فقد حاول بعض المرضى — على سبيل المثال — الامتناع عن تناول الاقراص المساعدة على النوم بدعوى أنهم يرغبون في النوم بطريقة طبيعية . وقد كان من السهل على الممرضة مناقشتهم واقتناعهم بأهمية تناول الاقراص . ومن الطبيعي ان ذلك

كان يمكن الا يحدث اذا كانت الاقراص تعطى للمريض فقط ثم يترك وشأنه . بعد ذلك .

واللاحظ لما يوجد في هذا العنبر وطريقة العمل فيه يمكنه ان يدرك تماما أن وجود اجهزة وأنوات واستعدادات داخل العنبر تعتبر جانباً أساسياً لاكتمال الخدمة الطبية . ولكن هذه الاجهزة والاستعدادات لن تعمل من ذاتها . بل انها يمكن ان تكون عديمة القيمة ، بل ضارة ، اذا أسئ استخدامها ، واذا لم يكن هناك قدر من التنظيم والالتزام والاهتمام الشخصى لدى من يستخدمها كما سبق وذكرنا ، بحيث يتعرف على الطريقة المثلى لاستخدامها ، والحالات التى تستخدم فيها بحيث يؤدي ذلك الى افضل نتيجة .

وعلى الرغم من أن التدرج في المركز في العنبر وجد لكى يحقق عملية ضبط النظام التى تؤدي في النهاية الى تحقيق خدمة المريض ، فإن طابع شخصية الفرد يمكن أن يؤثر على امكانية قيامه بتنظيم وضبط العمل داخل العنبر . فقد لوحظ أن توفر بعض الصفات التى في الافراد الذين يشوؤن مكانة عالية ويتوقع منهم قيادة غيرهم في أداء الاعمال في العنبر قد يسهل أو تعقد يوفق آداءهم للدوار المتوقعة منهم بالطريقة التى يقرها التنظيم . وعلى سبيل المثال فإن بعض الرؤيات قد تكن متشدات في اصدار الاوامر وتطبيق العقوبات على المرضات . في هذه الحالة سوف تحاول المرضات ارتكاب الاخطاء والمخالفات التى يمكنهن ارتكابها بعيدا عن اعين الرئيسة ، او أن يغلطن في غيابها ما لا يستطعن فعله في حضورها اذ أن ذلك يصبح تعويضا عما يلاقونه منها من تعسف ، وهن يمكن ان يعلقن بعض التعليقات عليها عن طريق الهمس الذى لا يمكن أن تسمعه . وكذلك الحال بالنسبة للرئيسة التى لا تتصف بالحزم اللازم . او التى تنهاون عن مطالبة المرضات بتنفيذ التعليمات . بهذا يمكن أن يؤدي الى أن يعود افراد الفريق الذى ترأسه على الاهمال والتهاون . وبالمثل فإن سمة التردد في اتخاذ القرارات — خاصة في الحالات الطارئة — تفقد أعضاء الفريق الثقة في قدرة الرئيسة على سياسة أمور العنبر ، ويعطى ذلك الفرصة لبعض أعضاء الفريق في اتخاذ قرارات فردية او انصرف في الحالات الخاصة دون الرجوع الى الرئاسة . اما اذا اشتهرت احدى الرئيسات باى نوع من التحيز لاحدى أعضاء فريق التمريض أو ضد اى منهم ، او اذا ظهر ان لها علاقات شخصية خاصة مع احداهن وانعكس هذا على سياسة الأمور واصدار الاوامر داخل العنبر فإن ذلك سيلفت نظر بقية افراد الفريق في سرعة ، وسوف يتبع ذلك سيل من التعليقات بعضها يقال للشخصية موضوع اهتمام الرئيسة ، وبعضها يقال سرا ، وسوف يتيح ذلك للبعض الفرصة لانتقادها ، وسوف يؤثر على قدرتها على ضبط كل أعضاء الفريق .

وقد لوحظ أيضا أن وجود درجة من التفاوت بين التشدد في إصدار القرار وبين متابعة تنفيذه يؤدي إلى التعمود على عدم تنفيذ القرارات . فإذا كانت الرئيسة تصدر الأوامر ولكنها لا تتابع تنفيذها . فإن الممرضات سيتعمدون على التهاون في تنفيذ الأوامر . فقد يسمح لبعض المرضى بأداء ما هو غير مسموح به على مستوى التنظيم وذلك في غياب الرئيسة . وسوف لا تنفذ كثير من القرارات . وسوف يعود المرضى سماع الرئيسة وهي تصدر أوامر يدركون أنها لن تنفذ .

وقد لوحظ أيضا أن فريق التمريض يستجيب بطريقة ايجابية لطبع شخصية الرئيسة فإذا كانت حازمة ساد العنبر نوع من الدقة في تنفيذ قراراتها والعكس صحيح . ونفس الشيء بالنسبة للمرضى . فإذا كانت الممرضة حريصة على تنفيذ الأوامر بدقة أدى هذا إلى التزام المرضى بها . أما إذا كانت متهاونة فسوف يشجع هذا المرضى على التهاون .

على الرغم من أن تقسيم العمل يزيد من درجة اتقان الفرد للعمل الذي يؤديه . إلا أنه لوحظ في أداء الأعمال المختلفة داخل العنبر أن كل شخص كان مدربا على العمل الذي يؤديه الآخر . بجانب أن كل فرد من أعضاء فريق التمريض كان عليه أن يقوم بأعمال متعددة . وقد أدى هذا إلى سرعة إنجاز المهام المطلوبة من فريق التمريض بصرف النظر عن وجود شخص محدد . فقد ساد في هذا العنبر ما يمكن أن نطلق عليه « مزج بين تقسيم العمل والتعاون » في أداء العمل .

وعنى سبيل المثال إذا كانت مهمة رئيسة العنبر هي ضبط كل الأنشطة داخل العنبر وإبلاغ أحوال المرضى إلى الأطباء ، وإذا كانت مهمة مساعدتها هي أداء بعض أعمال التمريض وتعليم الممرضات الحديثات ، وإذا كانت هناك بعض الأعمال البسيطة توكل إلى التلميذات الصغيرات فإن كل هذه الفئات كانت تتعاون معا في أداء معظم الأعمال في العنبر . ولم يكن هناك اعتبار للترتبة في أداء كثير من الأعمال ، فالرئيسة قد ترفع ورقة ملقاه على الأرض لتلقيها في سلة المهملات أو تنظف دولا ب مريض ، أو تساعد مريضا في ارتداء ملابسه ، أو تجمع الزجاجات التي بها عينات البول من المرضى لتحليلها . ولكن لم يحدث أن امتد هذا إلى أن يتحرف — من ليس له حق التصرف — في مسألة العلاج الطبي ، فحالات إصابة الجروح بميكروبات ، أو حالات التدهور المفاجئة ترفع إلى الطبيب ، أما الحالات التي تحتاج إلى أقراص منومه أو غيرها — مما يسمح للرئيسة أن تقرره دون رجوع إلى الطبيب — فلم يكن

ممكنا لاي ممرضة ان تؤديه دون الرجوع الى الرئيسة . وكل ما لوحظ .
ان المعلومات كانت تصل في سرعة فائقة من اى شخص تصل اليه شكوى
المريض الى الرئيسة او الى الطبيب .

وقد كان من السهل على الملاحظ المدقق ان يدرك ان هذا التعاون
قد ظهر بسبب وجود شعور مشترك بين هذا الفريق هو الاحساس بأن
« العنبر هو مسئوليتنا جميعا » فكل عضو في الفريق مسئول عن كل شيء
ويحرص على اداء عمله على اكمل وجه ، فقد لوحظ ان اعضاء كل « نوبة »
يحرصون على التعاون والعمل الجاد قبل نهاية نوبتهم ، لكى يتركوا العنبر
نظيفا ومعدا ، ويتركون التعليمات واضحة لاعضاء النوبة التى تليهم ، واثناء
ذلك يمكن للرئيسة ان تنظف العنبر او ترتب الاسرة . ويشجع ذلك صفار
الممرضات على ان يقمن بأعمال ليست من اختصاصهن بل من اختصاص عمال
النظافة .. وهكذا . وبصفة عامة فان هذا الفريق كان يحرص على العمل
كوحدة وليس كافراد .

اما من حيث محددات ومتطلبات الدور ، والصراع الذى يمكن ان يحدث
بعض الذين يؤدون ادوارهم فى العنبر فانتا نود ان نشير الى ان هناك
اختلاف فى بعض جوانب الدور الذى تؤديه الممرضة فى مستشفى فى بلد مثل
انجلترا ، والدور الذى تؤديه الممرضة فى مجتمعنا . كما ان هناك اختلاف
فيما يتعلق بالمشكلات التى ترتبط بكل دور وفقا لتباين الظروف . فالمشكلات
التي سنناقشها هنا وتتعلق بالادوار تختلف عن تلك المشكلات التى ترتبط
بنفس الادوار فى مجتمعنا المصرى . ومع ذلك فنحن نهتم بتحليلها لانها تلقى
ضوءا على ابعاد المشكلة مع اتفاقنا على اختلاف التطبيق تبعاً للظروف
الاجتماعية . وعلى سبيل المثال تتطلب محددات دور الممرضة ان تمتنع عن
بعض انواع السلوك ، وان تفصل بين ادائها للدور الذى يتطلب منها التفاعل
الكامل مع المريض ، وبين ما ينشأ فى نفسها من مشاعر تجاه العمل الذى
تؤديه او تجاه المريض الذى تتعامل معه . كما ان عليها ان تكف عن التمييز
بين شخص وآخر بناء على ارتياحها او عدم ارتياحها له . هذا على الرغم
من انها تؤدى واجبها فى العنبر كممرضة وانسانية ايضا ، ومن الواضح ان
هذا الاعتبار المزدوج يعرضها للعديد من المشكلات والمواقف الصعبة .

وقد كان من اوضح محددات دور الممرضة فى هذا المستشفى الاتقبل مالا
او مقابلا فى أية صورة من مريض ، والاتقبل الهدايا ، والا شرب النبيذ
او الخمر فى العنبر اذا دعيت الى تناول كأس . فقد كانت الحدود المسموحة
هى ان تأخذ قطعة من الشيكولاته اذا قدمها اليها مريض . كما كان محظورا

على الممرضة اقامة علاقات مع المرضى خارج نطاق المستشفى بعد اتمام الشفاء .

وتبدو محددات الدور صعبة التنفيذ او مربكة حينما يكون على الممرضة ان تحقق توازنا كفوا بين انفعالاتها بمشكلات المرضى ، بين محددات الدور التي نامرها بالا يصل انفعالاتها بالمرضى وانشغالها به الى مستوى العاطفة ، وأن تساوى في المعاملة بين من تتفعل بمشكلاته ، ومن لا تجد لمشكلاته صدق في نفسها . وعليها ان تتحكم في نفسها وفي مشاعرها وسلوكها حينما تجد ان ذلك سوف يجعلها تخرج عن حدود الدور المرسوم . ويتحتم عليها الاختيار الصعب أيضا عندما تؤدي الخدمة على اكمل وجه فيطلب منها المرضى ان تقبل هدية ، كهدية وليس كرشوة ، فهي يجب عليها ان ترفض على الرغم من انها تردك ان المريض يسر عندما تقبل منه شيئا . وهي — لا شك — كاتسائة يعجبها ان تسمع كلمات الاعجاب ، ولكن اذا استجابت لها استجابات معينة فيمكن ان تفقد هيبتها ومكانتها . بل ان الاختيار الصعب يمكن ان يصل الى مستوى الصراع عندما يطلب منها احد المرضى استمرار العلاقة بعد مرحلة الشفاء . واثيانا يطلب المرضى ذلك . ويحدث الصراع حينما تكون الممرضة — لسبب او لآخر — لديها نفس الرغبة او تكون قد حملت له نفس المشاعر بسبب تفاعلها مع مشكلته او بسبب طول فترة اقامته في العنبر . ويحدث هذا على وجه الخصوص مع المرضى الذين يدخلون المستشفى مصابين في حوادث او في حالات خطرة . في هذه الحالة تقوم هيئة التمريض بدور فعال في اعادة المريض الى حالته الطبيعية . ففي هذه الفترة تتولد لدى المرضى مشاعر وانفعالات يصعب معها ان يتصور ان علاقته بنؤلاء ستنتهي بمجرد خروجه من المستشفى وتزداد هذه المواقف حدة حينما يكون هناك تقارب في السن أو المستوى الاجتماعي بين المريض والممرضة . ولا يخفى علينا ان نفس هذه المواقف يمكن ان تتكون بين الطبيب ومريضة ، الامر الذي يتطلب منه دائما قدرا من الحرص بحيث يحقق دائما الاقتراب من مريضة والابتعاد عنه لكي يستطيع ان يحافظ على القواعد الخاصة بدوره .

ويمكن ان يؤدي دور الممرضة الى الصراع أيضا بسبب انه يفترض ان الخدمة تقدم لكل مريض شخصيا ، ويفترض ان يشعر كل مريض انه يعامل معاملة حسنة . واثيانا يؤدي مراعاة الممرضة لهذا الجانب من دورها ان يشمر بعض المرضى ان هذه المعاملة معاملة شخصية ، وربما يشكون في نية الممرضة .

ويمكننا ان نلاحظ سوء التكيف في اداء الدور لدى المرضى . فالمرضى

عندما يدخل الى العنبر عادة لا يمكنه التكيف لدوره كمريض كما تحدده المستشفى . فهو يظل يشعر انه « فلان » وليس « المريض » . ولهذا كثيرا ما كانت كلمة « المريض » او « العيان » التي تستخدم كثيرا في المستشفيات كلمة مؤلمة بالنسبة له (ويلاحظ انها نادرا ما تستخدم في العيادات الخاصة) وقد اهتمت الممرضات في هذا العنبر بأن ينادى كل مريض باسمه . ويدل على حساسية المريض للكلمات وعدم قبوله لدوره كمريض ما ذكره احد المرضى من أنه عندما قابل الممرضة في الكنيسة تضايق لانها قدمته الى صديقتها على انه « المريض فلان » ، وقد كان يود أن تكتفى بتعريفه على أنه « فلان » .

وينتاب المرضى في هذه الفترة مشاعر متباينة يجب وضعها في الاعتبار لكي يستطيع الفريق المعالج أن يتقبل المريض على نحو يساعده على أن يقدم الخدمة على اكمل وجه . فبعض المرضى — وخاصة هؤلاء الذين لم يعتادوا أن يأمرهم أحد — يجدون أنفسهم في هذا الموقف مطالبون بتنفيذ كل ما يؤمرون به . ونظرا لانهم يشعرون في هذه الحالة وكأنهم أصبحوا أطفالا فانهم يشعرون يفقدان الهوية وبأنهم غير قادرين على التكيف والتكامل مع هذا الوسط . لهذا يعيشون طوال فترة وجودهم في المستشفى فيما يشبه الاكتئاب . وهؤلاء يحتاجون الى معاملة خاصة .

كما يرغب بعض المرضى في الحفاظ على استقلالهم في فترة العلاج أيضا . فهم يفضلون أن يغيروا ملابسهم بأنفسهم ، أو يذهبوا الى المرحاض سرياً على أقدامهم ولا يفضلون الذهاب على كرسي متحرك أو محمولين . وقد لوحظ أن البول يحتبس لدى بعض المرضى حينما يطلبوا بالتبول في السرير حينما تستدعى حالتهم ذلك ، وتختفى هذه الظاهرة غالبا بمجرد أن يتمكن المريض من الذهاب الى المرحاض . وفي هذه الحالات التي بود فيها المريض أن يظل مستقلا يكون عمل هيئة التمريض هو المباشرة والمراقبة والتأكد من اداء المريض اسما يريده .

ويعانى بعض المرضى في فترة المرض من تضخم الاحساس بالذات ، اذ تصبح نفسه هي مركز اهتمامه . لهذا يشعر بالضيق من تأخر أى طلب ، كما يشعر بالضيق اذا اهتم الفريق المعالج بغيره أكثر من الاهتمام به . ويحدث هذا على وجه الخصوص عندما يبدأ في التماثل للشفاء حيث أنه يتوقع استثمار نفس الرعاية التي كان يلقتها في شدة المرض .

ويحتاج الفريق الذي يعمل في العنبر دائما أن يدرك أن عدم تكيف المريض لدوره وتلقه على نفسه ينبغى أن يقابل بالصبر والبشاشة . فبعض المرضى يسألون عشرات الاسئلة عن مرضهم ، وعن علاجهم ، وعن الاحتمالات المتوقعة

التي تتعلق بتطور حالتهم الصحية . ويزيد من قلقهم وضيقهم احساسهم بتكاسل
اعضاء فريق العلاج عن الاجابة السريعة والمريحة . وقد اعتادت احدى
الحكيمات تشجيع مريض كان يسأل اسئلة كثيرة عن حالته ولكنه كان يشعر
بالحرج من ذلك بقولها « لو كنت محلك كنت سألت نفس الاسئلة .. الاذكاء
دائما هم الذين يسألون » .

العلاقات داخل العنبر

علاقة فريق التمريض بالمرضى :

من الطبيعي أن تأدية العمل كواجب والتزام يعد مطلباً أساسياً في أية
مهنة . ولكن تأدية العمل في قطاع خدمة المرضى يتطلب أكثر من ذلك ، نظراً
لأن هذا العمل يؤدي من خلال علاقة بين القائمين بالخدمة الطبية وبين المرضى .
ونظراً لحساسية موقف المريض فهو يتوقع قدراً من العلاقات الإنسانية ،
وقدراً من الاهتمام يوجه اليه ممن يؤدون الخدمة . وعلى سبيل المثال فقد لوحظ
أن سرعة الاستجابة لطلبات المريض تؤدي إلى احساسه بالأمن ، كما أن
تقديم الخدمة بوجه باس لا يدع للمريض فرصة الاحساس بأنه شخص مقلق .

وفي هذا العنبر ، على الرغم من أن كل سرير لم يكن مزوداً بجرس
لاستدعاء الممرضة ، إلا أن النشاط الدائم وتكرار مرور الممرضات في العنبر
أدى إلى الاستجابة السريعة لأي نداء ، والتصرف السريع في أية مضاعفات .
وقد لاحظ المرضى الذين استدعوا اعضاء فريق التمريض الساهرين طوال
الليل أنهم يعملون بنشاط وكأنهم في الصباح ، فلم يدع هذا فرصة للمرضى لأن
يشعروا أنهم أقلقوا الممرضة من نومها ، بعكس الحال إذا ما كانت الممرضة
تأتي للمريض وهي شبه نائمة . وقد لوحظ أن الحكمة كانت تطلب من
الممرضات أداء عملهن والاستجابة للمرضى بهمة ونشاط . وكانت تعطى
نموذجاً للجميع بأنهما لم تكن تسير في العنبر ببطء على الإطلاق . كذلك لم يلاحظ
أحد انشغال الممرضات أو الحكمة عن المرضى بسبب الحديث مع الأطباء .

وبقدر ما كان فريق التمريض حريصاً على أداء الخدمة في أوقات منتظمة ،
فقد كان حريصاً على تعليم المرضى نظام العنبر بالسلوك وليس بالكلام .
فجميع اعضاء فريق التمريض يتكلمون بالهمس أو بصوت شديد الانخفاض ،
خاصة ليلاً وبعد اطفاء أنوار العنبر . وكانوا يحرصون على تغطية السرير
بالبستائر إذا أراد مريض أن يظل ساهراً للقراءة . وكان هناك حرص على
التردد على المريض الذي لم يتم في موعده حتى يتم التأكد أنه قد نام بالفعل .

وقد كانت هناك بعض التصرفات التي تشعر المرضى باهتمام فريق التمريض بهم . وعلى سبيل المثال كانت الممرضة تهتم بالزهور التي تصل المرضى من ذويهم . فقد كانت الممرضة تضع الزهور في زهرية ، وتهتم بها يوميا من ذاتها . هذا بجانب عبارات الثناء الخاصة باختيار نوعية الورود وما الى ذلك . وكانت الممرضة حريصة على ترتيب سرير المريض كلما غادره الى اى مكان . فبمجرد أن يغادر المريض سريره ، تأتي ممرضتان ، وفي اقصر وقت ممكن تتعاونان في ترتيب السرير مرة اخرى .

ومن اهم الامور التي كان يهتم بها أعضاء فريق التمريض هي معاملة جميع المرضى معاملة من نوع واحد . فقد كان كل مريض يشعر انه يوجه اليه اهتمام خاص منذ اللحظة التي يدخل فيها العنبر الى لحظة مغادرته العنبر . فعلى تدر ما كان فريق التمريض حريصا على العناية بالمريض خلال فترة العلاج ، كان هذا الاهتمام يظل الى الوقت الذي يأمر فيه الطبيب بخروج المريض . فعندما يأمر الطبيب بخروج المريض كان يجد مساعدة فعالة في تجهيز حاجاته ، وتحضير الادوية التي قد يحتاج اليها بعد خروجه من المستشفى ، والاتصال بذويه للحضور الى المستشفى واستلامه ، أو احضار التليفون له للاتصال بهم . وقد كانت الممرضة التي تتوقع خروج مريض من المستشفى اثناء قيامها بأجازة تحرص على توديعه قبل قيامها بالاجازة .

وقد كان طبيب التخدير حريصا على مقابلة المريض قبل اجراء الجراحة بيوم ، بحيث يقوم بشرح ماذا سيتم في اليوم التالي (يوم اجراء الجراحة) . ويجب على أسئلته . وتتوم مساعدة طبيب التخدير (وهي طبيبة أيضا) باجراء مقابلة مع المريض حيث تلقنه التعليمات التي يجب ان يتبعها لكي يتجنب حدوث اية متاعب (مثل الكحة) وهو في حالة تخدير . وقد قرر المرضى ان مقابلة طبيب التخدير ومساعدته قبل اجراء الجراحة كان لها اثر هام على اطمئنانهم وتبديد كثير من الالهام والتخوفات التي كانت تراودهم . ويلاحظ ان طبيب التخدير هو الشخص الوحيد الذي يقابل المريض في حجرة صغيرة قبل دخوله حجرة العمليات حيث يحقنه بالمخدر . وعلى الرغم من أن مقابلة المريض للطبيب على باب حجرة العمليات لا تستغرق أكثر من دقيقة وبعدها لا يشعر المريض بنفسه ، الا أن المرضى ذكروا أن المقابلة التي تمت في اليوم السابق للعملية تؤدي الى وجود احساس بالراحة لدى المريض عند مقابلته . وما يحدث هو أن المريض ينشغل في الرد على تحية الطبيب ، وتذكر مقابلة الامس ، وفي هذه اللحظة يكون قد تم تخديره فلا تكون هناك فرصة للاضطراب .

وقد كانت هناك بعض الكلمات والعبارات التي تعود مرضى العنبر على

الاستماع اليها بصفة دائمة ، وهي تدل كلها على شدة الاهتمام بالمرضى .
وعلى الرغم من أن هذه العبارات لا تدخل ضمن المتضمنات الرسمية لاداء
الوظيفة بالنسبة للممرضة . الا انها كانت تستخدم بكثرة في العنبر ، وكانت
تستخدم مع كل مريض . وعلى سبيل المثال ، كان المريض يسمع بعد تناوله
طعامه دائما من الشخص الذى يجمع الاطباق وينظف المائدة السؤال الآتى :
« هل استمتعت بهذه الوجبة ؟ » واذا كانت الاجابة بنعم فان الرد يكون
عادة : « حسنا » . وعندما يريد المريض وضع السكر فى الشاى — على الرغم
من أن السكر قد يكون شديد القرب من المريض ويمكنه تناوله بسهولة —
الا أن من يقدم له الشاى عادة ما يسأله « هل تريد سكر ؟ » . واذا
أجاب المريض بنعم فانه يسمع السؤال الثانى : « هل يمكنك تناوله ؟ » .
وهى تعنى الاستعداد للمساعدة فى تناول السكر .

ونظرا لأن النظام فى العنبر كان يقتضى أن يتم ترتيب سرير كل مريض
قبل النوم ، فان محاولة الممرضة أو الحكيمة القائمة بالعمل ترتيبه بأفضل
صورة ، ومحاولتها الإشتراك فى تغطية المريض ، ثم سؤالها : « هل تشعر
بالراحة ؟ » . كانت كلها تعنى مزيدا من الاهتمام بالمريض ، الأمر الذى يؤثر
فى العلاقة بين فريق التمريض ، وبين المرضى . وقد تعودت بعض الحكيمات
المسنولات عن العمل فى العنبر فى المساء أن تخبر المريض فى صباح اليوم
التالى انه قد نام نوما عميقا . كذلك فان حرص الممرضات على ترتيب غل
الأسرة قبل نوم المرضى ، وجعلها فى أحسن صورة ممكنة ، وحرصهن على
وضع الوسادة فى الوضع الذى يريح المريض دون محاولة لإظهار التعب أو الملل
كان عاملا أساسيا من عوامل توفر العلاقات الحسنة ، مع عدم ترك الفرصة
للمريض أن يشعر بأنه عبء على فريق التمريض .

أما المرضى الذين يعانون من الألم ، أو هؤلاء الذين اجتازوا مرحلة خسارة
فهم عادة ما يكونون فى حاجة الى مزيد من الاهتمام والرعاية الطبية والنفسية
عن غيرهم من المرضى . وقد تعود هؤلاء المرضى أن يسمموا اعضاء فريق
التمريض يسألونهم دائما (عند مرورهم على السرير لاداء أى عمل) السؤال
التالى : « هل أنت بحالة جيدة ؟ » . أو « هل تشعر بتحسن ؟ » . واذا
كانت الاجابة بالإيجاب فان المريض يسمع دائما كلمة « حسنا » . أما المرضى
الذين كانوا يعانون من الألم فقد كانوا يسممون دائما هذه العبارة :
« لا تقلق . . أين ابتسامتك ؟ » .

كما ذكرت قبل ذلك كان العنبر هو عنبر جراحة رجال . وكان فريق
التمريض يتكون من اثنا عشر عدا اثنين من الرجال يعمل كل منهما ممرضا فى

العنبر . وعلى الرغم من أن الرجال قد اقتصوا ببعض أعمال التمريض ، إلا أن الممرضات الاناث كن أكثر اتصالا — بحكم عددهن — من الذكور بالمرضى .

ونظرا لان العنبر عادة يضم مرضى من مستويات وثقافات واعمار .متفاوتة فان اتجاهاتهم نحو الممرضات كانت متفاوتة أيضا . وهى يمكن أن تتدرج من مستوى الاحترام الشديد للموقف وقبول الممرضة على أساس انها تقوم بمهمة خاصة ، الى مستوى المعاكسة المتذلة . (يظهر هذا بصفة خاصة فى عاير الجراحة حيث الاجراءات الطبية الخاصة ، وعندما يكون من المرضى اقرب الى سن الشباب ، وعندما يكون المريض من جنس يختلف عن جنس القائم بعملية التمريض) . ولكن على الرغم من أن الكلمات والتلميحات والمضايقات يمكن أن تصدر عن المرضى ، فان العامل الحاسم فى استمرارها أو توقفها هو الاستجابة من جهة الممرضة . فهى يمكن أن تبتسم لكلمة الدبح اننى تسمعها وتسرها ، وهى يمكن الا تلتفت الى كلمة غير لائقة على أساس انها صادرة من شخص يعيش فترة معاناة ، ولكنها يمكن ان تنسحب من الموقف بسرعة أو تمتنع عن التعليق حينما ترى أن الشخص قد تخطى الحدود اللائقة . أما اذا لم تكن الممرضة شديدة الحزم ، أو أبدت أية استجابة لا تتفق وأخلاقيات المهنة فان ذلك يمكن أن يقلب العنبر رأسا على عقب . وقد يتوقع منها غيره المثل . ويلاحظ أن المرضى عادة ما يكونوا شديدي الملاحظة لسلوك الممرضة أو الحكمة مع الطبيب وهم اذا لاحظوا سلوكا غير مقبول فقد يتوقعون أن تسلك معهم أيضا بنفس الطريقة . وقد لوحظ بصفة عامة أن المرضى يميلون الى التحدث كثيرا الى الممرضة الجميلة . أو التى تتصف بأية صفة أخرى مثل أن يكون صونها جميلا أو تكون معاملتها حانية .

وتسود لدى المرضى تصورات عن كل واحدة فى هيئة التمريض ، ويؤثر فى ذلك وعيهم بالتدرج المهنى ، فهم يتصورون مثلا أن الممرضة يمكن أن تتبادل معهم الكلمات العاطفية ، لكنهم يستبعدون ذلك من الحكمة ، لهذا لا يحاولون اظهار أى سلوك من هذا القبيل نحوها .

وقد صدرت من المرضى تعليقات وأنواع من السلوك تدل كلها على احتلال الجنس مكانة هامة فى تفكيرهم أثناء فترة وجودهم فى العنبر ، وتدل أيضا على حساسيتهم لكل ما هو جميل أو قبيح فى الجنس الآخر الذى لا يرون منه الا الممرضات . فقد كان البعض يخلطون الحجج لاستدعاء الممرضة والتحدث اليها ، حتى ولو كان ذلك يصل الى حد افتعال أنه يعانى من الألم . وقد كان البعض الآخر يسعد بالاجراءات الطبية التى تجربها له الممرضة ، ويحاول

أن ينكلم معها طوال فترة وجودها بجوار سريرته . وقد تمنى مريض أن يأخذ حماما بمساعدة الممرضة ، أو أن يقرر له الطبيب علاجاً طبياً لكي تتولاه الممرضة .

ومن الواضح أن كل هذه النماذج من السلوك ترتبط بخلفيات المرضى ونمط تنشئتهم ومستواهم التعليمي . وهى تعبر عن أن المريض يحاول — كما يحزن في مجالات أخرى خارج المستشفى — أن يستعيد على نحو ما من وجود الجنس الآخر في العنبر . كما يدل على أن العلاج والرغبة في الشفاء لا تكون هى الشاغل الوحيد للمرضى في فترة وجودهم في العنبر ، بل هناك اهتمامات أخرى يمكن أن تظهر في هذا المجال ، وأن كانت تتصف بأنها مؤقتة .

وهناك ملاحظتان :

الاولى : هو أن الزى الموحد الذى ترتديه الممرضات يساعد — الى حد ما — على تقليل التمايز في مظهرهن . وعلى الرغم من أنه لا يلغى التمايز في الشكل إلا أنه يقلل من فرصة الممرضة في اظهار تميزها أو ارتفاع مستواها الاقتصادي خاصة اذا كانت هناك تعليمات موحدة متعلقة بطريقة تفصيل الزى ، وطريقة ارتدائه ، ونوعية الاثمنة . الخ .

والثانية : لوحظ أن اهتمام بعض المرضى بالتحدث الى الممرضات أو التحدث عنهن يبدأ بعد اجراء الجراحة وليس قبلها . فالفترة قبل اجراء العملية عادة ما تكون قصيرة ومقلقة بسبب ما يقتاب المريض فيها من انفعالات ، أما الفترة التالية للعملية وخاصة بعد أن يلتئم الجرح ففى الفترة التى يشعر فيها المريض أنه أصبح طبيعياً ، ويسلك بطريقته المعتادة ، وذلك بسبب تخلصه من التوتر . وقد كانت الفترة التى يقضيها المرضى في الملحق في هذا العنبر هى الفترة التى تظهر فيها هذه التصرفات بصورة واضحة بسبب وجود وقت فراغ لدى المرضى ، وبسبب عزلتهم النفسية عن مكان ادارة العنبر الامر الذى يسمح لهم بمزيد من الحرية في التصرف والمناقشة والتعبير .

العلاقة بين المرضى :

لا شك أن اقامة عدد من المرضى في العنبر يؤدي الى ظهور كثير من أنواع العلاقات بينهم . وتنوع هذه العلاقات وتختلف في درجة قوتها حسب نوعية الأشخاص وتباينهم أو توافقهم ، كما تختلف حسب نوعية المرض ، وحسب الفترة الزمنية التى يقضيها المريض في المستشفى . فبعض المرضى أكثر انفعالية ويستطيعون اجراء اتصال مباشر بالآخرين بمجرد دخولهم العنبر . وبعضهم فضولى ، وهذا النوع ايضا يمكنه أن يتصل بالآخرين بسرعة . ولكن علاقاته

تتميل إلى أن تأخذ اتجاهها واحدا وهو سؤال الآخرين عن أحوالهم وعن أوضاعهم وظروفهم . وعادة لا يجد المرضى الذين من هذا النوع استجابة ممن يحبون أن يستغلوا لأنفسهم بأسرارهم . وهناك نوع من المرضى شديد التعاون يحاول أن يساعد غيره حتى ولو كان هو في حاجة إلى المساعدة ، وهذا النوع قادر على تكوين علاقات مع الآخرين أكثر من غيره . وإذا كان عامل الزمن يعد عابلا أساسيا في المساعدة على تكوين العلاقات ، إلا أنه لوحظ أن المرضى قد يحاولون إقامة علاقات مع المريض الجديد بأكثر سرعة يدعمهم إلى ذلك احساسهم بأنه قريب على هذا الوسط ويجب تعريفه بما سبق لهم أن عرفوه ، ويضمنهم أيضا إلى ذلك احساسهم بأنهم قد اجتازوا خبرة يجب أن ينقلوها إلى المريض الجديد . وهم يشعرون في ذلك أنهم يشغلون مكانة غير رسمية في العنبر . وهذه تسمح لهم بأن يخبروا المريض الجديد ببعض أسرار العنبر ، وبنوعية الشخصيات العاملة فيه ومدى تعاونها ، وبالجوانب السلبية والإيجابية فيه . وطبيعى أن المريض لا يستطيع أن يعرف ذلك إلا منهم وذلك بسبب الطبيعة الرسمية التى يفرضها الدور على هيئة التمريض .

كذلك لوحظ أن بعض المرضى — سواء بسبب طبيعة شخصيتهم ، أو بسبب ظروف مرضهم — لا يحبون إقامة علاقات مع مرضى آخرين مهما طالبت فترة إقامتهم في العنبر .

وبصفة عامة تنشأ أنماط من التعاطف بين من ينتمون إلى خلفية اجتماعية واحدة ، أو بين من تتشابه أمراضهم أو تتشابه العمليات التى تجرى لهم . وينشأ شعور مشترك أيضا بين من تجرى لهم الجراحة في يوم واحد ، وذلك بسبب الاحساس المشترك بمواجهة موقف شديد الوطأة على النفس ، وبسبب ارتباطهم ببعض في أوقات كثيرة مثل أوقات اخذ العينات للتحليل ، أو كشف الأشعة . كما أنهم غالبا ما يخضعون لنظام موحد في التغذية قبل العملية ، ويسمعون تعليمات مشتركة . ولكن لوحظ أيضا أن التواصل الوجداني والتفاعل الاجتماعى والتعامل الشخصى يكاد ينقطع في يوم إجراء الجراحة نفسه ، فكل منهم يميل إلى أن يفكر في نفسه ، وفيما سيحدث له . ويحاول كل منهم أن يدقق النظر في غيره وهو ذاهب إلى حجرة العمليات . بل وتظهر بعض المشاعر الفردية عند كل منهم فقد يفكر أحدهم أنه كان يود لو أنه كان أول من أجريت لهم الجراحة بدل أن ينتظر الساعات الطوال ويتعذب عندما يرى غيره مقادا إلى حجرة العمليات .

ويميل المرضى أيضا إلى إقامة علاقات مع من يعانون من الاحساس بالغربة ، كما أنهم يكونون أكثر تعاطفا مع صغار السن . خاصة إذا ضم العنبر في نفس الوقت عددا كبيرا من البالغين ، وعددا صغيرا من الأطفال ، أو صغار السن الذين تجرى لهم نفس الجراحات .

ويتدخل نظام العنبر ، وروتين العمل اليومي فيه في تحديد علاقات المريض ببعضهم بحيث يسمح بها في وقت معين ، ويمنعها في وقت آخر حتى ولو أراد المريض تحقيق أى قدر من الاتصال بينهم . فاوقات توزيع العلاج ، وممرور الاطباء لفحص المرضى ، واوقات الزيارات والوقت القصير قبل انزيارها كلها اوقات لا يمكن للمرضى ان يتصلوا ببعضهم فيها . وفى العنبر الاساسى يعتبر وقت تناول الغذاء وقتا لا يتم فيه اتصال بين المرضى نظرا لان كلا منهم يتناول طعامه على سريره منفردا ، اما فى الملحق فان المرضى يجلسون حول الموائد الصغيرة ، ويتناولون طعامهم . وفى هذه الحالة يمكنهم ان يتجادلوا بالراف الحديث .

وتدور احاديث المرضى حول موضوعات شتى . حول الجراحات التى تجرى فى العنبر وحول نوعية الغذاء الذى تقدمه المستشفى ، وحول المرضى الذين يهايون اجراء الجراحة ، وحول المرضى الجدد او الذين غادروا المستشفى ، وحول مهارة الاطباء ، وحول الممرضات ، فهم يعلقون على من تؤدى واجبها بهمة ونشاط ، ومن تتعالى على المرضى ، او الفخورة بنفسها . وعلى الرغم من ان اتجاهات المرضى قد تختلف نحو شخص او آخر من أعضاء فريق المستشفى الا انه عادة ما يكون هناك اتفاق عام على الصفات الاساسية المميزة لكل شخصية . ونظرا لان المرضى يدركون ان آراءهم واحكامهم لن تغير شيئا فانهم يكتفون بأن يكون هدفها هو الاستهلاك المحلى او التسلية وقضاء الوقت .

وهناك اوقات تتأثر فيها العلاقات وقنوات التفاعل بين المرضى وينعكس هذا على مشاعرهم . فالريض الذى يلاحظ الورد الذى تصل الى غيره من اصدقائه وذويه قد يتأثر بسبب عدم وجود من يرسل اليه وردا مماثلا . وبؤدى دور القرار بخروج مريض من المستشفى الى مشاعر متباينة لدى غيره من مرضى العنبر ، فقد يشعر مريض باسى أثناء وداع صديق رافقه في فترة عصيبة من حياته ، وقد يشعر آخر بالحزن لانه لم يعاف بعد ولم يصدر قرار الافراج عنه . كذلك يثير منظر المريض بعد خروجه من حجرة العمليات ووصله الى العنبر مشاعر متباينة في نفوس زملائه ، فهم يدققون النظر فيه ، ويحاولون ان يستمعوا الى هلوساته ، والى طريقة ايقاظه ثم يفوص كل منهم في تفكير عميق حول ما سيحدث له بعد فترة من الوقت (١) . وكل هذه صور للاتصال الشخصى

(١) على الرغم من أن فريق التمريض كان حريصا في هذه المستشفى على جذب الستار التى تعزل المريض الآتى من حجرة العمليات عن غيره من المرضى فى العنبر ، الا أن المرضى كانوا شديدي الملاحظة حتى لتحركات الستارة التى تعنى أن عملا معيناً يجري داخلها . كما كانوا شديدي الصنعة لكل ما يصدر من اصوات ، ومن الطبيعى أن الستار لا يمكن أن تمنع هذه الاصوات .

والروحي والوجداني بين أهالي العنبر .

أما العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين المرضى خارج حدود العنبر فهي قليلة . فقد ثبت أن كثيراً من المرضى لا يودون استمرار علاقتهم مع مرضى آخرين بعد خروجهم من المستشفى . وقد شعر البعض بالضيق ممن طلبوا منهم أرقام تليفوناتهم ، وشعروا أنه يمكن أن يكون ذلك بمثابة رزالة من الشخص الذي يطلب رقم التليفون . وقد يجد بعض المرضى أن فترة الوجود في المستشفى كانت فرصة للتعرف على شخصيات يمكن أن تقدم له خدمة في المستقبل ، ولهذا عادة ما تكون الرغبة في إقامة هذه العلاقات من طرف واحد وتهدف إلى تحقيق مصلحة شخصية . وربما ترجع عدم رغبة الشخص في إقامة علاقات بعد خروجه من المستشفى أنه يعتبر فترة وجوده بالمستشفى خبرة خاصة ليست سعيدة ، ولهذا لا يود أن تهتد الارتباطات المتصلة بها أو أن يكون لها ذكرى في حياته العملية فيما بعد .

آراء وتعليقات :

لاحظنا من المناقشة السابقة أنه إذا كان أداء الواجب يعتبر مطلباً أساسياً في انجاز أية مهنة فإن أداء العمل الطبي لا يمكن أن يحقق أغراضه إذا اقتصر على أداء الواجب . فنجاح العمل الطبي يحتاج إلى بذل أقصى الجهود ، وأن تقدم الخدمة بطريقة إنسانية . وهناك فرق بأن يشعر القائمون بأداء الخدمة الطبية أنهم أصحاب العنبر ، وبين أن يشعروا أنهم في خدمة المرضى . فكثير من أنواع السارك المتفاوت الذي يصدر عن أعضاء فريق التمريض يمكن أن يرد إلى وجود مفاهيم ومشاعر متباينة لدى من يقدمون هذه الخدمة للمرضى . وسوف يتضح ذلك من مناقشة المواقف والآراء والنقاط الآتية :

١ — هناك سؤال دائماً في هذا المجال وهو : « هل نحن نتحدث إلى المريض أم نتحدث عن المريض ؟ » ويفرض هذا السؤال الحقيقة التي مؤداها أن بعض القائمين بعلاج المريض أحياناً يتحدثون عنه وعن حالته دون أن يتحدثوا إليه ، في الوقت الذي يحتاج فيه المريض أن يعرف شيئاً عن حالته ، ويحتاج أن يجيب الناس على استفساراته لكي يشعر بالأطمئنان . أن أحاديث الأطباء ومناقشاتهم الطويلة عن المريض وهو جالس أمامهم لا يفهم شيئاً يثر قلقه ، ويزيد من حيرته خاصة إذا كانت المناقشة بين الفريق الطبي تتم بلغة لا يفهمها المريض . أننا في حاجة إلى أن نعطي قدراً — ولو ضئيلاً — من الوقت لصاحب المشكلة . وعلى الرغم من أن الجميع يدركون ضيق وقت من يقدمون الخدمة الطبية ، وعلى الرغم من أن بعض المرضى لا تنتهي أسئلتهم التي تعبر عن قلقهم

وشكهم وهم في هذه الظروف لا يقتنعون بالاجابات المباشرة والمختصرة ، الا ان قدرا من الاهتمام بالمريض يعتبر أمرا هاما في أداء هذا العمل .

والمعالج الناجح هو الذى يجيب على اسئلة المريض باجابات صادقة وترضيته في نفس الوقت . ولنعرف ان المريض الذى يسأل عن مدى تدهور حالته الصحية يريد أن يسمع الاجابة التى تنفى له ما يفكر فيه وتؤكد له تحسن حالته . والمريض الذى يحاول الاعتذار عما سببه لفريق التمريض من متاعب نتيجة سوء حالته الصحية أو نتيجة تبوله اللا ارادى يريد ان يجد وجها بشوشا يؤكد له أن هذا لم يثر الاشمزاز وأن ما قاموا به من أجله هو واجبه وهو عملهم اليومى مع كل المرضى وأنهم يؤدونه عن طيب خاطر .

وإذا استطاع من يتولون علاج المريض تكوين فكرة من حالته الصحية وظروفه الاجتماعية قبل مقابلته بحيث يصبح اللقاء معه عبارة عن مقابلة راعية وموجهة فان ذلك يمكن ان يضمن ايجابية المريض ويمكن ان يحقق لهما أفضل لظروفه ومشكلاته . ويمكن ان يحدث هذا على وجه الخصوص من المرضى الذين يدخلون المستشفيات لاجراء الجراحات ، أو للعلاج لفترات طويلة .

٢ - الاحساس بالحرج والخجل شعور يلزم المريض دائما . فهو عادة ما يشعر أنه ضيف ثقيل على هيئة المستشفى . ويزداد الاحساس بالحرج والخجل في اوقات الفحص الطبى أو الفيسار وما الى ذلك ، خاصة اذا كان المريض يتصل بأعضاء الجسم التى يفترض أنها مغطاة في الوضع العادى . وعلى الرغم من ان بعض الناس قد يفقدون الاحساس بالخجل في بعض المواقف ، إلا أنه يندر أن نجد من يفقد هذا الاحساس كلية في الموقف العلاجي . وهذا يحتاج الى حرص شديد من جانب القائمين بعملية العلاج أو بالتمريض لتجنب المتاعب النفسية التى يمكن ان يعانى منها المريض .

والواقع ان الحرص على تقليل خجل المريض بقدر ما يمكن امر حيوى في أداء الخدمة الطبية وعامل مؤثر في الشخص الذى يستقبل هذه الخدمة . فالحرص على تغطية المريض حينما لا يكون من الضروري كشفه أمرا ضروريا . وحتى في حالات الاشعة وجدنا ان في بعض المستشفيات يلبس المريض جلبابا ابيض أثناء أخذ صورة الاشعة . وقد لوحظ أن المرضى كانوا يلاحظون مدى حرص الممرضة على تغطية المريض وهو غير واع (بعد خروجه من حجرة العمليات) ومن الطبيعى انهم يتخيلون أنفسهم في نفس الموقف . فاذا لاحظوا الاهتمام أو عدم العناية بالمريض فان ذلك سيؤثر فيهم عندما يأتى دورهم .

وهناك بعض الاجراءات التى يؤدى مراعاتها الى التقليل من تخرج المرضى او اثاره خوفهم . فيمكن الحيلولة دون أن يرى المريض الحقنة التى سيحقق بها (خاصة اذا كانت « الابرة » من الحجم الكبير مثل الابرة المستخدمة فى حالات اعطاء البنج النصفى) . كذلك كانت توضع الحقنة انشرجية والتمع والخرطوم المرتبط بها عند استخدامها فى هذا العنبر فى اكياس من الورق . وحتى الورق الذى يستخدمه المريض لليصق كان يوضع ايضا فى اكياس ورتيه بحيث يصعب على المرضى التعرف على نوعية العمل الطبى الذى ستعمله الممرضة مع المريض ، اذ أن ذلك يمكن أن يثير شفقة بقية المرضى ، وقد يثير اشمئزازهم او تنذرهم .

٣ - ان الادوات والملابس والاشياء القليلة التى يأتى بها المريض الى المستشفى هى كل ممتلكاته ، وهو يحرص عليها وعلى ترتيبها ، ويود من الآخرين أن يهتموا بها ، ففى كل شئ بالنسبة له فى عالمه الصغير . ولهذا يشعر أن اهمالها هو اهمال له ، والعيب بها هو عيب بممتلكاته .

ثقافة العنبر : نمط الفكاهة

نشأت بين المرضى المقيمين فى العنبر فى هذه الفترة اشكال من الفكاهة ترتبط بالظواهر السائدة فى العنبر ، وترتبط ايضا بظروف وملابس المرضى ويتوعيته . ولا يعنى هذا أن المرضى كانوا يشاركون جميعا فى اطلاق النكات او فى الاستمتاع بسماعها ، ولكن كان يوجد عدد قليل من الاشخاص هم اصحاب النكتة وقادة التعليقات على المرضى والاطباء وفريق التمريض ، وكان بقية المرضى يتوزعون بين مشارك ومستمع ومعلق .

ويلاحظ أن معظم ما ساد فى هذه الفترة من فكاهة نشأ وتداوله المرضى فى ملحق العنبر ، فالحجرة صغيرة ، وعدد المرضى اقل ، وهذا يسمح بوجود قدر من العلاقات الاولية بجانب أن قرب الاسرة من بعضها ساعد على حدوث تفاعل أكثر كثافة بين المرضى . بجانب أن معظم المرضى فى هذا المكان هم من يقضون فترة النقاهة بعد التأم الجروح تهيدا لخروجهم من المستشفى ، ولم يكن معظمهم يشعر بأية آلام تجعله غير قادر على التفاعل مع الآخرين . بجانب عامل البعد عن الادارة الذى سبق أن ذكرناه ، أضاف الى ذلك أن الفترة الزمنية التى عادة ما يقضيها المريض فى المستشفى — وهى لا تقل عن عشرة أيام — تساعد على توطن العلاقة بين المرضى ووصولها الى مستوى أولى يسمح بتبادل النكات حتى المتعلقة بأخض الامور وأكثرها حساسية .

كما نكرت قبل ذلك كانت الفكاهة المتبادلة في العنبر نابغة من الظروف الواحدة التي يعيشها المرضى ، ومرتبطة بالاجراءات الطبية . فقد كان معظم المرضى الذين أجريت لهم جراحات في الجزء الاسفل من الجسم ، وخاصة المؤخرة يسرون بعد اجراء الجراحة بانحناء واضعين ايديهم على ظهورهم ، وكان هذا يثير ضحكات وتعليقات غيرهم ممن تخطوا هذه المرحلة . والبعض كان يحاول تقليدهم .

ونظرا لان الممرضة كانت توجه سؤالا متكررا لكل مريض في كل صباح ، وهو يتعلق بما اذا كان تبرز في الصباح أم لا ؟ فقد كانت اجابة المريض تثير ضحك الآخرين . وفي الحالات التي كان يعاني منها المرضى من امساك بعد العملية كان المرضى يصفقون ويعلنون الانتصار اذا قرر المريض انه تبرز بنجاح .

وقد كان المستشفى يصرف لكل مريض يعاني من متاعب في الشرج حلقة من المطاط لكي يجلس عليها ، وكانت هذه الحلقة سببا في اثاره التعليقات ، وكانوا يخجلونها من بعض ، ويحاولون تفريغ الهواء منها اثناء نوم المريض .

اما الحقن الشرجية التي كانت تعطى للمرضى قبل العملية فقد كانت ايضا مادة غنية للتعليقات ، فالمرضى كانوا يهددون أى مريض مشاغب بالنزاع الصمت والا تعرض لحقنة شرجيه . وكانوا يشجعون من يعانون من الامساك قائلاين « اذهب للكابينيه والا الحقنة موجودة » . وبصفة عامة كانوا يسهون الحقنة الشرجية « القنبلة » bomb .

وكان كل مريض ينادى الآخر ليس باسمه انما باسم العملية الجراحية التي أجريت له ، لهذا كان في العنبر الاستاذ بواسير ، والاستاذ ناصور ، والاستاذ فتق ، وعم قولون .

ونظرا لان الاطباء قد طلبوا من بعض المرضى الامتناع عن الممارسة الجنسية فترة معينة بعد اجراء الجراحة ، فان المرضى كانوا يستندعون أحيانا الممرضة ويتظاهرون بأنهم يسألونها بجدية ، ويلقون عليها السؤال بطريقة مستترة قائلاين : « متى نبدأ في . . » ثم ينفجرون في الضحك .

الزيارة :

كانت الزيارة ظاهرة هامة وأساسية في حياة من يقيمون في العنبر ومن يعملون فيه على السواء . فكل فريق من الفريقين كان شديد الاهتمام بالزيارة خاصة وأن نظام المستشفى كان يسمح للاهالي بزيارة مرضاهم مرتين في اليوم.

الواحد . من الساعة الحادية عشرة الى الثانية عشرة صباحا ، ومن الساعة السادسة الى السابعة بعد الظهر . وعلى ذلك كان فريق التمريض ينشغل باعداد العنبر لاستقبال الزوار مرتين يوميا . وكان هذا يتضمن مساعدة المرضى على ان يبدوا في افضل مظهر يليق باستقبال اقاربهم ، ويتضمن تنظيف العنبر وتنظيمه لكي يبدوا في ابهى صورة . ثم اعادة الجو الطبيعى للعنبر بعد انتهاء الزيارة . وقد لوحظ ان المرضى كانوا ينشغلون في تجهيز انفسهم فيقطعون الاتصال بينهم تمهيدا للاتصال بذويهم . فقد كان كل مريض يقضى فترة من الوقت قبل الزيارة منفردا مع نفسه استعدادا للاتصال بالعالم الخارجى . (بالزوار) الذى كان جزءا منه قبل ان يضطره المرض الى قبول الإقامة في العنبر والانفصال عن هذا العالم .

وبقدر ما كانت الزيارة - والاستعداد لها - تلقى اعباءا على فريق التمريض بالعنبر ، بقدر ما كان كل منهم يحاول ان يفعل كل ما يمكنه لاعداد العنبر لقبول الضيوف الذين يمكن ان يعلقوا على كل ما يلتفت انظارهم داخل العنبر . والملاحظ المدقق كان يمكن ان يرى الحركة وهى في العنبر تزداد كلما اقترب موعد الزيارة ، فاعضاء فريق التمريض يعملون على مساعدة المرضى في حلالة ذقونهم ، او غسيل وجوههم ، او تغيير ملابسهم . وبصفة عامة مهم يحاولون مساعدة كل مريض لا يمكنه الاستعداد لاستقبال زواره بمفرده . وقد لوحظ ان ما يقوم به فريق التمريض تجاه المرضى بهمة ونشاط كان يؤدي الى نوع من التوحد في المشاعر بين المرضى وفريق التمريض ، فقد كانوا يشعرون انهم يستعدون جميعا للالتقاء بالمجتمع الخارجى الذى سيفزوا العنبر . انه شعور يماثل الشعور الذى ينشأ بين افراد الاسرة من الاهمية حينما يتعاونون في ترتيب منزلهم لاستقبال زوار على درجة كبيرة من الاهمية . وقد كانت الممرضة تنادى دائما بصوت عال على جميع المرضى قبل فتح الباب للزيارة قائلة « هل كل واحد مستعد لاستقبال الزوار ؟ » .

والزيارة تقوم بوظيفة هامة بالنسبة للمريض ، وهى تتضمن معان كثيرة ايضا ، مثل الصداقة ، والمشاركة في الالم ، وما الى ذلك . وقد اتضح ان السماح بالزيارات المتكررة لمرضى تزيل الحواجز بين اهل المريض وبين المستشفى ، فلا يتطرق اليهم - او الى المريض - الاحساس بأن المستشفى عبارة عن سجن ، بل مكان للاستشفاء . وقد كان اهالى المرضى يشعرون بزيادة اللفة عندما يأتون كل يوم لزيارة مريضهم . ويتوقع ان يؤثر ذلك في اتجاهات من هم خارج المستشفى بحيث يتأكدون ان المستشفى ليست مكانا للعزلة القاسية كما يتصور البعض .

كما ان الزيارة قد تسهم في ايجاد علاقة - ولو قصيرة - بين اهل المريض وبين المستشفى تبعث على اطمئنانهم ، خاصة اذا حرصت المستشفى على ذلك . وقد كان اهالى المرضى يأتون الى هذا العنبر وفي اذهانهم الكثير من الاسئلة التى لا يمكن لمريض أن يجيب عليها ، خاصة في حالة المرضى صغار السن ، او غير القادرين على الاستفسار عن حالتهم بدقة . وعلى الرغم من أن وقت الزيارة كان وقتا مناسباً لفريق التمريض لكي يأخذ قسطاً من الراحة ، او ان ينشغل في اعمال أخرى ، الا انه كان يتواجد في العنبر دائماً عدد من الممرضات لمقابلة الزوار والاجابة على استفساراتهم . واذا كانت الاجابة على الاسئلة امراً ضرورياً ، فان مجرد وجودهن في العنبر اثناء الزيارة كان كافياً لان يعلن عن اهتمامهم بالمرضى ولو بطريقة غير مباشرة . فطريقة معاملة الزوار كانت تعطى للزوار نموذجاً لطريقة معاملة المرضى . وقد كان المرضى يتكلمون الى اعضاء فريق التمريض اثناء الزيارة بطريقة غير رسمية .

وبصفة عامة فان وقت الزيارة كان يعتبر تفكيراً في جو العنبر وفي روتينه اليومي . وقد كان يحق قدر من السعادة النفسية لكل مريض . وقد كان من السهل على من يلاحظ المرضى وهم يتطلعون الى باب العنبر بمجرد فتحه لكي تتع عين كل منهم على زواره ان يدري مدى الرغبة التى تكون لدى المريض لرؤية ذويه منذ اول لحظة لدخولهم العنبر .

وأخيراً ، اذا كنت قد حاولت في هذه الدراسة أن اقدم وصفاً للتنظيم والعلاقات والظواهر السائدة في هذا العنبر ، فائنى أتمنى أن يكون له فائدة عملية تتخطى مجرد الاهداف النظرية التى تتعلق بكتابة المقال ، وهذا هو السبب في أننى حاولت أن اضيف الى الوصف بعض التعليقات والآراء التى يمكن أن يفيد منها من لهم اهتمام بالصحة والمرض ، وتنظيم المستشفيات ، ومن يقومون على رعاية المرضى ، ويحرصون على راحة الانسان في فترة عصبية يحتاج فيها الى العمل الجاد والامین والانسانى أيضاً . واذا كنت اعترف أن هذا المقال قصير جداً بحيث انه لم يتطرق الى مناقشة ابعاد وجوانب كان لا بد من مناقشتها ، فائنى مقتنع بأن المشكلات التى اشرت باختصار يمكن أن تكون نواة لمناقشات تؤدي الى حلول عملية تتعلق بتحسين خدمة المريض . وسوف احاول أن اقدم للمهتمين بهذه الموضوعات - هلاً عليا ، سأجهد فيه أن اجمع بين النظرية العملية التحليلية وبين الاهتمام بالحلول والتطبيقات العملية المؤسسة على رؤية صادقة لواقعنا المجتمعي في القطاع الصحى ، وأتمنى أن يكون هذا العمل اوسع نطاقاً ، وأكثر شمولاً من هذه البداية المختصرة ، وأن أتمكن من تقديمه في المستقبل القريب باذن الله .

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

- ١ — نموذج للتفاعل الفكرى لتحليل الصراع الثقافى فى العلاقات الدولية .
تأليف : جليين وآخرون ، عرض : دكتور محمد الجوهري .
- ٢ — التراكم العالمى .
تأليف اندريه جندر مرنانك ، عرض : احمد زايد .
- ٣ — مجتمع الاتجار .
تأليف : دافيد ماكلياند ، عرض : محمد كمال التابعى سليم .
- ٤ — الجيش والاشتراكية فى العالم الثالث .
تأليف : بسام طيبي ، عرض : دكتور سعد جمعة .
- ٥ — المعرفة والبناء الاجتماعى . بدخل لوجهة النظر الكلاسيكية فى علم الاجتماع المعرفى .
تأليف : ب . هيلتون ، عرض : محمد عبد النبى .
- ٦ — النظرية الاجتماعية والأسرة .
تأليف : مورجان ، عرض : دكتورة سامية الخشاب .
- ٧ — مفهوم الادراك فى علم الجريمة .
تأليف : ر . هنشل وزميله ، عرض : عبد الله الصادق ابراهيم .
- ٨ — حدود علم الفولكلور .
تحرير : ويليام باسكوم ، عرض : عبد الله لؤلؤ .
- ٩ — الشعوذة .
تأليف : لوس مر ، عرض : على محمد المكاوى .
- ١٠ — سوسولوجيا المجتمعات النامية .
تأليف : هوجنلت ، عرض : دكتور محمود الكردى .

نموذج للتفاعل الفكرى لتحليل الصراع الثقافى

فى العلاقات الدولية (١)

تأليف : أ . جلين ، د . جونسون ، ب . كيميل ، ب . ودج .

عرض : دكتور محمد الجوهري

التزمنا فى عرض هذا المقال ومناقشته خطة محددة . فقد اردنا به ان يغنى القارئ عن الرجوع الى المقال . ولما كنا سنختلف مع المؤلفين فى عديد من النقاط الأساسية ، كان من الاتصاف للمؤلفين والأمانة فى عرض الموضوع الانبخل فى عرض المفاهيم والتعريفات ، وأن نركز بعد ذلك على الخطوط العامة . والعبارات الكاملة المترجمة اقتباساً من المقال هى دائماً افضل سبيل لتقريب فكر المؤلف الذى نعرض له من القارئ ، الى جانب انها تحافظ على وضوح الخط الفكرى الرئيسى .

ثم حرصنا بعد ذلك على ان ننصّل بشكل واضح بين عرض المقال (التلخيص) وبين الجزء الذى نتقدّه فيه ونضمه على مائدة المناقشة . لذلك لم نضمن الجزء الأول أى احكام خاصة لنا على فكر المؤلفين ، وتركناهم يتحدثون دون قيود أو مراجعة .

مقدمة :

يعتبر وضع النماذج أحد الاساليب التى يستعاض بها العلم أو يستكمل بها تخمينات « الذوق السليم » عند تعصّده لمعالجة مشكلات العالم الواقعى . وتستهدف هذه الدراسة تقديم نموذج يمكن الاستعانة به فى

(*) A Cognitive interaction model to analyse culture conflict in International Relations.

by : Edmund glenr, Robert johnson, Puol Kimmel and Byrant Wedge. The Journal of Conflict Resolution Vol. xiv, No 1, march 1970 PP. 35 — 48.

دراسة الصراع الثقافي ، وتحديد أنماط المواقف الدولية التي يمكن بفضل هذه الأداة المنهجية فهمها فهما أوضح وزيادة القدرة على التنبؤ بتطوراتها .

ولتوضيح فئة الظواهر التي يفيد هذا النموذج في تحليلها ودراستها سنبداً باستعراض نموذج مقابل ، هو ذلك الذي تقدمه لنا «نظرية اللعب» ولكننا نتبع هذه المقدمة القصيرة ببعض التعريفات الضرورية .

التعريفات :

يبدأ المقال بتعريف المفاهيم والأدوات الأساسية التي ستستخدم على طول الدراسة . نبدأ بالتمييز بين النماذج والنظريات ، ثم كلمة عن النموذج الذي تقدمه نظرية اللعب .

النموذج والنظرية :

النموذج عبارة عن بناء فكري نظري يتميز بدرجة من التماثل والتجانس الشكلي ، موضوع خصيصاً لأغراض البحث بحيث يمكن أن يوتدنا إلى فهم أفضل لبعض الخصائص المميزة لموضوع الدراسة الذي كان يمكن أن يظل غامضاً غير مفهوم دون استخدام هذا النموذج . لذلك يمكن اعتبار النموذج في هذه الحالة بمثابة أداة لتنفيذ مرحلة معينة من مراحل البحث العلمي . ويكون تحت يد الباحث مجموعة من النماذج ، يستخدم الواحد منها تلو الآخر ، على اعتبار أن كل برنامج رئيسي من برامج البحث قد يتطلب استخدام أكثر من واحد من تلك النماذج . ولذلك نلاحظ أن النموذج يختلف عن النظرية اختلافاً جوهرياً من حيث أنه لا يدعى مثلها بتقديم فهم كامل نسبياً ليدان بأكمله من ميادين الدراسة .

نموذج نظرية اللعب :

تستهدف نظرية اللعب اللقاء الضوئ على المواقف التي تضم طرفين على الأقل — يطلق على كل منها اسم « اللاعب » — بينهما صراع في المصالح . ويعتمد أحد هؤلاء اللاعبين على الأقل إلى انتهاز أسلوب معين في التصرف — وهو ما يطلق عليه اسم « استراتيجية » — من شأنه أن يؤدي إلى ريادة مصالحه أو مكاسبه إلى أقصى حد ممكن تسمح به ظروف الموقف وقبوده . وأهم تلك القيود التي يفرضها عليه الموقف ولاشك هي استراتيجيات اللاعبين

الآخرين الذين يشاركونه ذلك الموقف . والملاحظ عند تطبيق نظرية اللعب في تحليل استراتيجيات اللاعبين الأفراد الذين يوجد بينهم صراع في المصالح ، نلاحظ أن الفروض عادة أن يتوفر لدى اللاعبين المختلفين :

(أ) نفس الفهم الواحد لتواعد اللعبة التي يشتركون فيها .

(ب) نفس مدلول قيم المكسب والخسارة في هذا الموقف .

وتوضح لنا هذه الفروض وغيرها أن نظرية اللعب لا يمكن أن تقدم لنا نظرية شاملة لتفسير الصراعات بصفة عامة والصراعات الدولية على وجه الخصوص . ذلك أنه من المؤكد أن مختلف أطراف الصراعات الدولية لا يتفقون دائما وعلى طول لخط في فهمهم لتواعد اللعبة ولعنى قيم المكسب والخسارة . ويمكن أن نؤمن بمعنى آخر أن الصراعات ليست كلها بالضرورة صراعات في المصالح أساسا . ولو أن هذا لا ينفي طبعا أن هناك بعض المواقف في السياسة الدولية التي يتشابه فيها فهم طبيعة الموقف لدى صانعي القرارات ، كما يتشابه تقديرهم لما هو مرغوب ، وأن هذا التشابه من الكفاية بحيث يسمح لنا باستخدام نموذج نظرية اللعب كأداة فعالة من أدوات البحث في مثل تلك المواقف .

أنماط الصراع :

سوف يتضح من هذه الدراسة أن هناك كثيرا من المواقف الدولية التي لا يرجع فيها الصراع إلى تعارض المصالح (مثل ندرة المواد) بقدر ما يرجع إلى تباين طرق الفهم (مثل اختلاف الأساليب المعرفية) .

ويستطرد المؤلفون في توضيح الفروق الأساسية بين صراع المصالح، وصراع الفهم من خلال استعراض موقفين افتراضيين يتميزان بإبساطه ، وبالقائاس إلى مواقف الصراع الدولي المعقدة عامة . وهو يختار لهذا الغرض حالة صراع زوجي أخذوها عن مقال :

Kimmet and Havens, Ljame theory versus mutual identification, two criteria for assessing marital relations, Journal of Marriage and the Family, 1966. (28).

فيعرض المؤلفون لحالة زوجين — مثلا توم وسالي — بينهما خلاف في المصالح ، ثم يعرضان لهما في موقف آخر يتجلى فيه خلاف بينهما في الفهم ، وليس في مصلحة كل منهما في ذلك الموقف .

ويوضح المؤلفون أن حل الموقف الأول — صراع المصالح — يتسنى عن طريق تنازل كل من الأطراف المعنية عن جانب من مصالحه ، أو عن طريق تنازل أحد الطرفين عن مصالحه كلية لصالح الطرف الآخر ، وبذلك يتحقق السلام المنشود في ذلك الموقف .

أما بالنسبة لحمل الموقف الصراعى الثانى — صراع الفهم ، أو تعارض أسلوب كل طرف في فهم موقف الطرف الآخر — فإن السلام لا يتحقق إلا من خلال تكون بعض الأفكار الوسيطة (أو التوسيطية) — أى التى تتوسط بين الأطراف المختلفة التى يمكن أن تؤدى الى تقارب فهم كل منهما لموقف الآخر ، وبالتالي للموقف المشترك . فهذا الموقف الصراعى — الثانى — ناجم عن اختلاف الزوجين توم وسالى في فهم طبيعة الزواج ، وفي تقدير الأدوار المشتركة للزوج والزوجة داخل العلاقة الزوجية .

فلنفترض أنه يمكن تسوية الخلاف الفكرى (أو « الايديولوجى ») بينهما . أى أنهما توصلا مثلا الى أنه من الأسلم للزوجين أن يكون لهما حساب واحد مشترك في البنك ، وأن الاضطلاع بأعباء العمل المنزلى على الوجه السليم هو مسئولية الزوجة بالدرجة الأولى ، وأن عمل الزوجة يجب أن يحتل من حيث الأهمية المرتبة التالية على عمل الزوج اذا ما حدث تعارض بين اداء العمليتين على الوجه المناسب . فمثل هذه النتيجة تؤدى تلقائيا الى تسوية الصراع المشار اليه ، طالما أن العمل المنزلى يؤدى على الوجه السليم . وأن دخل سالى من عملها يتفق على الحساب المشترك في البنك ، وأن مسئولية الخدم من اختصاص الزوجة وحدها .

وهنا يصل كل من توم وسالى الى درجة من الرضا الكامل لأن تسوية هذا الصراع لم تكن نتيجة حل وسط — كالمشار اليه في موقف صراع المصالح — وإنما نتيجة اعادة تصور كل منهما للصواب والخطأ في هذا الموقف .

الأفكار الوسيطة : Mediating structures

اتضح أن العامل الذى تدخل لفض هذا الصراع الفكرى أو المعرفى ، ليس هو التحكيم ، وإنما ما يسميه المؤلفون الأفكار الوسيطة . وقد كانت الفكرة الوسيطة في الصراع المشار اليه هى فكرة الزواج ، التى يشترك فيها الزوجان مع اغلبية الناس الذين يخططون بهم في حياتهم اليومية .

ولقد كان اختلاف صورة الزواج لدى كل من توم وسالى عاملا في قيام صراع معرفي أو فكري بينهما ، أدى الى تيام صراع في المصالح في نهاية الأمر . ولما كان نظام الزواج في ثقافة ما عبارة عن نسق معين من الأنكار والمفاهيم ، لذلك نجد أن تجربة الصراع الفكري يمكن أن تقود الزوجين الى التماس الصورة النمطية أو المتوالية Modal للزواج في المجتمع الذي يعيشان فيه . ومن شأن هذه الصورة المتوالية أو تتوذهما الى إعادة ترتيب وتنظيم مفاهيم كل منهما بشكل جوهري وحاسم في تسوية الصراع . لذلك نقول ان تصور تلك الثقافة للزواج يمكن أن ينصب دورا Mediating وسيط في تسوية الصراع ، ربما على نحو اكفأ من أى وسيط آخر في هذا الموقف .

كذلك يمكن استخدام نموذج التفاعل الفكري (أو المعرفي) في تسوية الصراع الدولي تبعا لدى توفر تلك الأنساق الفكرية الوسيطة . ويمكن تعريفها بأنها : أنساق من الأفكار ، تكون بناء معرفيا جزئيا ، يشارك فيه أطراف الصراع فعلا أو يمكن تحقيق مشاركتهم فيه . ومن شأن هذه الأنساق الوسيطة أن تؤثر على صورة كل من أطراف الصراع عن نفسه . ينتقل المؤلفون بعد ذلك الى تحديد ثلاثة أمثاط لهذه الأنساق الفكرية الوسيطة فيما يتعلق بالنظام الدولي . نعرض لها فيما يلي :

أمثاط الأنساق الفكرية الوسيطة

أولا : مفهوم الدولة ذات السيادة :

ويضم النمط الأول هذا المفهوم الأساسي وما يترتب عليه من أساليب التنظيم الدولي ، والمعاهدات والتعامل الدبلوماسي ، والقانون الدولي . يشير المؤلفون الى أن المفهوم له لحظات نجاحه ولحظات فشله الواضحة في تسوية الصراعات الدولية ، وسردون اسباب ذلك النجاح وذلك الفشل فيما يلي :

١ — أهم مزايا هذا النوع أنه يحافظ على بعد كاف بين أطراف يحتمل أن يدخلوا في صراع . ومن شأن هذا البعد ان يسمح لهؤلاء الأطراف بالتحكم في قيام صراع بينها الى حد ما .

٢ — يمكن كذلك النظر الى مفهوم الدول ذات السيادة في ضوء نموذج التفاعل الفكري الذى نعرض له هنا ، وأعنى : أنه يزود كل

أطراف الموقف بصورة متوالية أو شبه متقاربة عن ذواتهم : فالبلاد دول ، والأشخاص مواطنون .

٢ - على أنه عند هذه النقطة يبدو مرة أخرى أحد أوجه القصور في هذا المنهج بشكل واضح : فمفهوم « الدولة الشرعية » ليس واحداً في كل الثقافات .

ثانياً : الثقافة المشتركة :

ومن الواضح أن تحقيق هذا النمط أصعب منالا ، ولكنه يصبح إذا تحقق أكبر فاعلية وأقوى تأثيراً كعامل وسيط . وهو يمكن أن يتحقق من خلال الاتصال الثقافي وما يترتب عليه من التقارب الثقافي مع أخذنا في الاعتبار أن هذه العملية تتم ببطء ، وتتعرض لمواقف عديدة بطبيعة الحال .

ومن الواضح أن تحقيق هذه الوحدة في الهوية الثقافية يمكن أن يقضى تماماً على الصراع الناشئ عن الاختلافات في الفهم (وليس تلك الناجمة عن تعارض المصالح) .

ويشير المؤلفون إلى نقطة هامة في هذا الصدد مؤداها أنه كلما ازدادت درجة هذا التقارب الثقافي كلما زاد احتمال تفتت المجتمع إلى جماعات متنافرة . فالاشتراك في ثقافة واحدة هو الذي يتيح للفرد أن يفكر في نفسه باعتباره يؤدي دوراً اجتماعياً معيناً ، وليس باعتباره ابن أمة معينة . ومن شأن هذا التفتت أن يؤدي إلى ظهور مزيد من الصراعات المصالح بين أبناء الثقافة الواحدة . على أن زيادة هذه الصراعات تكون مصحوبة في نفس الوقت بظاهرة تميزها جديداً وهي قلة خطرها جميعاً وتضاؤل شأنها على وجه العموم .

ولهذا الوضع تأثير خطير على الصراعات الدولية ، فحيث تكون درجة الوحدة عالية بين أبناء الدولة الواحدة نجد أن الصراع سرعان ما يستنفذ كل أبناء الدولة بكل طاقاتهم للمشاركة . أما عندما تشرذم الدولة إلى جماعات ويضطلع الفرد بعدد من الأدوار ، فإن مشاركته في أي صراع لا تكون عابدة بنفس القوة ونفس الحدة .

ولكن من المؤكد أن الصراعات بين الدول سوف تخف حدتها (وقد حدث ذلك فعلاً) بفضل الحاجة المشتركة إلى الحفاظ على قيم ثقافية مشتركة . من هذا مثلاً تغير أسلوب العمل العسكري في كثير من الحالات

من أجل الحفاظ على بعض الأعمال الفنية . وهو أمر لم يكن ممكنا دون وجود مستوى مشترك من القيم المطاوعة . ومن شأن تعدد مناطق النقاء المستويات القيمة هذه - أى تكون الثقافة المشتركة التى نتحدث عنها - أن تزداد نسبة المصالح المتقاربة بالمقارنة الى المصالح المتضاربة .

ثالثا : التقارب عن طريق المنظمات :

ويبدو هذا النوع من التقارب أوضح ما يكون فى الهيئات الدولية ، ويبدو فعلا بدرجة أكبر فى الحالات التى تكون فيها تلك الهيئات ثنائية تجمع بين دولتين وتنسق بين جهودهما وتقرب بينهما . عندئذ يتحول أعضاء تلك الهيئات فى معظم الحالات من معبرين عن ايديولوجيتهم القومية الخاصة الى خبراء فى ايديولوجية البلد الآخر ، أى حتى الى الوقوف فى صف تلك الايديولوجية الأخرى التى يمكن أن تكون أكثر نفعا وأجدى فى تحقيق رسالة منظمة ثنائية معينة .

على أن هذا لايعنى أن هؤلاء الأعضاء ينصبون انفسهم مدافعين عن ايديولوجية البلد الآخر . ذلك أن مهمهم لتلك الثقافة الأخرى لا يؤدى بهم الى استمماج internalization تلك الثقافة والاهتداء بها . ولكن الأخرى أنهم يعتبرون تلك الثقافة الأخرى شيئا يمكن التعامل معه ونوجبيهه وجهة معينة .

ويضرب المؤلفون مثلا على ذلك النوع من الانساق الوسيطة ببرامج تبادل الطلاب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن هذا النوع الثالث من الانساق الوسيطة يختلف عن النوعين الاول والثانى من حيث أنه لا يستهدف تحقيق تشابه كامل فى الانساق الفكرية ، ولا التوصل الى فلسفة واحدة فى الحياة ، وانما يهدف الى صك فئة من كل من الطرفين تنهم اساليب الآخر وحياته .

ولنا على هذه الفكرة وعلى تطبيقاتها بعض الملاحظات نوردتها ضمن ملاحظتنا فى ختام المقال .

الفهم الفكرى للإنسان :

وهنا ينزل المؤلفون بهذا التحليل من مستوى الثقافات أو التوميات الى مستوى الأفراد ، ليوضحوا لنا امكانيات قياس هذا الفهم المعرفى بين

الأفراد . فيبدأون بتعريف الموضوع هنا ، وهو الفرد ، أو ذلك الى الجانب من الفرد المراد فهمه والاقتراب منه من جانب الأفراد الآخرين .

ويلجأون في هذا الصدد الى مفهوم « الشخصية الكلية » أو Total Personality ويعرفونها بأنها العالم الواقعي لذلك الفرد ، ومجموع ما يدين به من معتقدات وما يمارسه من عادات .

ويطلقون على عناصر المعتقدات الاجرائية التى تتكون منها هذه الشخصية الكلية اسم : محددات الشكل Form Givers أو الصور Images ويفضلون استخدام المصطلح الثانى بسبب شيوعه ، خاصة فى العلوم السياسية .

ونلاحظ هنا انه اذا ما حدث تداخل وتقارب كامل بين الشخصيات الكلية لفردين أو أكثر فانه لا يمكن أن يقوم بينهم فى تلك الحالة أى صراع فكري ، وانما أى صراع بينهما يمكن ان نعزوه الى تعارض المصالح ، ومن ثم يمكن أن نطبق عليه نموذج نظرية اللعب .

التفسير المعرفى للثقافات القومية :

ثم يرتفع بنا المؤلفون مرة أخرى من مستوى الفرد الى مستوى الثقافة ، فيقابلون بين الفرد والثقافة ، على اعتبار ان الثقافة القومية تقابل فى رأيهم ما عرفناه بالنسبة للفرد على انه الشخصية الكلية .

ولا يقدم المؤلفون جديدا فى تعريف الثقافة بصفة عامة ، حيث يتبنون التعريف السائد لدى الانثروبولوجيين . كما لا يقدمون جديدا فى تعريف الثقافة القومية ، سوى اننا نفهم أنهم يقصدون بها ثقافة مجتمع معين . ويشيرون الى حقيقة بديهية لدارس الثقافة وهى تأثير الثقافة الحاسم على القرارات الجمعية وخاصة كلما تعاضلت القوة الاجرائية لفكرة من الافكار كلما زاد احتمال أن تصبح تلك الفكرة اساسا لاتخاذ القرارات . ويشيرون بعد ذلك الى العلاقة بين النظم القائمة وبين ثقافة المجتمع الذى تقوم فيه تلك النظم .

وينتهى المؤلفون الى انه لا يمكن الاستثناء عن استخدام نموذج التفاعل الفكرى فى تسوية الصراعات بين المجتمعات أو الأمم الا اذا حدث انصهار بين تلك الثقافات المتصارعة . أما طالما انها لم تنصهر بعد ، او حدثت، بينها درجة من التقارب الطفيف فان النموذج الذى نحن بصددده يمكن أن يلعب دورا مفيدا فى تسوية الصراع .

نموذج التفاعل الفكري :

يبدأ المؤلفون بالإشارة الى أهمية عنصر الفهم المتبادل بين الأطراف المتصارعة كعامل حاسم في تسوية هذا الصراع . ففى كثير من المفاوضات الدولية يمكن أن ينشأ قدر كبير من الصراع نتيجة سوء الفهم ، مما يترتب عليه رفض كل طرف للاتجاه الفكرى للطرف الآخر . وينتج عن هذا الموقف ان يسيء كل طرف الحكم على الآخر وبحجب عنه عنصر الاخلاص والثقة المتبادلة . لذلك يخلص المؤلفون الى نتيجة هامة مؤداها ان صراع الفهم غالبا ما يلون صراع المصالح وكثيرا ما يوضحه .

ويمكننا في كل الحالات التى يحدث فيها هذا ولا يكون هناك تجانس ثنائى بين الأطراف المتصارعة أن نميز بوضوح بين جانبين أساسيين للصراع: جانب صراع مصالح ، والآخر صراع معرفى (أو فكرى) . وقد اتضح من قبل أن المواقف التى لا يوجد فيها صراع فكرى ، والتى يمكن ارجاع الصراع فيها الى تعارض أو تضارب — جزئى أو كلى — فى المصالح ، يمكن تحليلها ومعالجتها من خلال نموذج نظرية اللعب .

ولكن المؤلفين يقررون هنا حقيقة هامة فيما يتعلق بإمكانية الانتفاع بنموذج التفاعل الفكرى فى تحليل وتسوية هذا النوع من صراع الفهم . يقول المؤلفون : « ولكى تقدم تحليلات فى ضوء النموذج المعرفى ، سنفترض افتراضا ثانيا مكملا للفرضية الأولى ، ننفترض أن المواقف الصراعية التى ينعدم فيها عنصر الصراع على المصالح ، بحيث يمكن تحليل الصراع بأكمله فى ضوء نموذج التفاعل الفكرى » .

بعد ذلك ينتقل المؤلفون الى تحديد بعدين أساسيين من أبعاد نموذج التفاعل الفكرى ، يضم البعد الأول قطبين متميزين ، والبعد الثانى قطبين آخرين وهذين البعدين هما : — بعد النظرة الشمولية العامة فى مقابل النظرية التفصيلية التى تنطلق من الحالة الفردية :

Universal - oriented — Case - oriented.

والبعد الثانى : البعد الترابطى فى مقابل التجريدى

associative - abstractive diemension

البعد الأول

الثقافات ذات النظرة الشمولية :

وتؤكد هذه الثقافة على أهمية التبرير اللغوى . فالقرائين هنا تعبر عن مثل عليا ، أما تنفيذها فيأتى فى المرتبة الثانية بعد محتواها المثالى هذا . كذلك تتميز هذه الثقافة بالتفكير الاستدلالي deductive ومن ثم تحتل الأفكار العامة والمثل العليا فى المرتبة الأولى وتمثل محور الارتكاز الأساسى ولذلك لا نجد هنا اهتماما كبيرا بالنزول الى مستوى التفصيل الدقيق .

ولا تميل هذه الثقافة الى الحلول الوسطى على أساس التسليم بنقاط غير مقبولة قد يفهم على أنه تسامح فى التسليم بمبادئ ناسدة . ولذلك تجد ابن مثل هذه الثقافة يتجنب فى المفاوضات الحلول الوسطى بأى شكل من الأشكال لان قبول هذه الحلول الوسطى كما قلنا يعنى له ان منطلقه الأساسى كان خاطئا على نحو أو آخر .

الثقافات ذات النظرة التفصيلية :

تتميز مثل هذه الثقافة بتحديد مجال الرؤية أو تضيق نطاق الإطار المرجعى كلما أمكن ذلك . فالمعرفة التى قد تبدو فى بعض الثقافات شاملة وكلية ومتكاملة تعالج هنا عن طريق تقسيمها الى عدد كبير من الحالات أو القضايا الفردية المستقلة . ومن ثم لا تسعى هذه النظرية الى حل قضايا ومواقف كلية دفعة واحدة ، وإنما يمكن أن تكتفى بحل مشكلات معينة تراه الفرد ، فهذا الهدف يمكن أن يكون غاية كافية لتوجيه السلوك نحوها .

وتتميز هذه الثقافة أساسا بالتفكير الاستقرائى Inductive أو محاولة استخلاص الأحكام العامة من الحالات الفردية . ومن أمثلة هذا الاتجاه استخدام الاحصاءات كأساس لاتخاذ القرارات ، على خلاف استخدام المبادئ لاثبات صحة وصواب قرارات متخذة سلفا ، كما هو الحال عند أبناء الثقافة السابق توصيفها .

ولذلك تجد المفاوض من أبناء هذه الثقافة ساعيا دائما نحو الحلول الوسطى واقتناص الامتيازات بقدر الإمكان . وعندما يخسر جدول أعمال المفاوضات عدة نقاط مختلفة ، تجده يميل الى أن ينظر الى كل نقلة

كحالة فردية مستقلة ، ويحاول مناقشتها مناقشة مستقلة عن النقاط الأخرى .

أمريكا والاتحاد السوفيتي :

ثم يعبد المؤلفون بعد توصيف هذين النهجين من أنماط الإدراك والنهم — وكما هو متوقع منذ البداية — الى المطابقة بين أحدهما وبين الثقافة السوفيتية وبين الأخرى وبين الثقافة الأمريكية ، وذلك من واقع سلوك وفدى المفاوضات في مباحثات نزع السلاح السوفيتي الأمريكي .
فالسوفيت هم أبناء الثقافة ذات النظرة الشمولية الكلية - universal oriented والأمريكيون هم أبناء الثقافة ذات النظرة التفصيلية case - oriented

وبالرغم من أن المؤلفين يستدركون بعد ذلك قائلين — أن كلا الأسلوبين من أساليب الإدراك والتفكير مجرد في كلا الثقافتين (٢٢) . ولكن عذا الحكم قد أخذ في اعتباره الطابع الغالب للإدراك والتفكير ، ولايعنى أن النوع الآخر منعدم في أى الثقافتين انعداما كلياً . فبالنسبة للروس على حين نجد أن أسلوب التفكير والإدراك عند علماء الرياضيات متقارب أو هو نفسه أسلوب التفكير عند علماء الرياضيات الأمريكيين ، إلا أن تلك النظرة الشمولية الكلية موجودة عند الروس بشكل بارز — على خلاف الأمريكيين — في مجالات السياسة ، والإدارة ، والاقتصاد والتعبير اللغوي . وعلى العموم في مجال العلاقات بين الأشخاص .

البعد الثاني

بعد التفكير الترابطى والتجريدى

ويمثل التفكير الترابطى والتجريدى البعد الثانى لنموذج التفاعل الفكرى . ويتميز أسلوب التفكير الترابطى Associative بميل الإنسان الى الاستجابة لبيئته بشكل مباشر ، غالباً ما يكون حدسياً ايضاً . بينما يتميز التفكير التجريدى Abstractive بالتفكير المنظم القائم على الاستنتاج

(*) والا لما وصلنا الى هذا المستوى المتقارب من التقدم العلمى والتكنولوجى . انظر مناقشة هذه القضية في فقرة النقد والتقييم .

من الوقائع أو المقدمات ، والمحاولات المنهجية المنظمة للتمييز بين ما هو متصل بالموضوع وما ليس متصلا به .

وتتمثل الاستجابة الترابطية إما في استجابة تتم وفقا للنماذج المألوفة في الاستجابة للثمرات المألوفة (كما في الأفعال الهادفة التي تتع الملاحظة مباشرة) أو تتمثل في كونها نتيجة تداعى الأفكار كما يتمثل في السحر التعاطفى أو فى الأحلام .

إما أسلوب التفكير التجريدى فنجدته متمثلا فى العلوم الحديثة . فالنتائج نعتد على الاستعانة بمناهج ذات قيمة وكفاءة مؤكدة . ويميز هذا النوع من أنواع الفكر تمييزا حادا دقيقا بين ما هو متصل بالموضوع وما ليس متصلا ، أو بين « المعلومات » « والضوضاء » .

ويقوم المؤلفون علاوة على ذلك ببعض عمليات الربط بين أساليب التفكير الترابطى والتجريدى وبين النظرة الشمولية والنظرة التفصيلية فتتعدد بذلك أنواع التفكير وإبعادها المختلفة ، مما لا جدوى من الدخول هنا فى تفاصيله .

ولكن الذى يهمنى هنا حقيقة هو ربطهم بين هذه الأنواع من أنواع التفكير وبين أساليب بعض المناهج الطريفة ، التى لا نستطيع مع ذلك أن نسلم بها على علانها .

العلاقات بين البلاد

ثم يقدم لنا المؤلفون تحليلا لموقف فرضى يضم دولتين : مثلاس ، ص ، وفى هذا الموقف تحاول الدولة « س » أن تنفذ برنامجا معيناً لصالح الدولة « ص » . معنى هذا أن الموقف لا ينطوى على صراع فى المصالح . وبرغم تلك الحقيقة فقد نجد جزءا كبيرا من سكان الدولة « ص » يعتبرون سياسة الدولة « س » ضارة بأهم مصالحهم . ويحاول المؤلفون من خلال تحليل هذا الموقف فى ضوء نموذج التفاعل الفكرى القاء مزيد من الضوء والوضوح على مشكلات هذا الموقف .

فالدولة « ص » دولة متخلفة ، تقليدية الى حد كبير ، ولكنها تسعى مع ذلك الى تحديث نفسها . ونفترض فى نفس الوقت أن الدولة « س » ذات ثقافة متقدمة كفاء . وإذا تقصينا دوافع هذا السلوك (أى تنفيذ برنامج

التنمية المذكور (عند الدولة « س » ، وجدناه احساسا منها بأداء رسالة ، والاهتداء بحقائق ومبادئ عامة تؤمن بصحتها ، وبضرورة انتشارها بين كل الناس وكل الشعوب . ومن هنا يمكن أن تتخذ تلك الثقافة ذات الرسالة صورة عدوانية (بمعنى مجازي للكلمة) ، حيث ترى من واجبها ان تحدد لأبناء الثقافة الأضعف (ص) ما هو الصواب وما هو الحق لأجل مصلحتهم هم (※) . وينساب تأثيرها الثقافي على أبناء الثقافة الأضعف الأكثر تخلفا مخاطبا إياهم : « غيروا هويتكم ، حاولوا أن تصبحوا كشمب الدولة س » ، « حاولوا أن تفعلوا الأشياء المفيدة ، وتصبحوا أكفاء في أعمالكم » ، « حاولوا أن تتحركوا ، فان شعبيكم سوف يفضّل ثقافتى على ثقافتكم » . ويؤكد المؤلفون أن المزايا السياسية والاقتصادية المصاحبة لهذا العدوان الثقافى والمرتبطة به لا يمكن أن تحجب عن نظرنا النفور الذى يشيره ، والصراعات التى يمكن أن يفجرها .

ومن الطبيعى أن رد فعل الثقافة « ص » على هذه الدعوة يمكن أن يتخذ اشكالا متعددة ، بعضها ثقافى ، وبعضها سياسى .. الخ .

ولا شك أن تحديد ما اذا كانت العلاقات بين الدولتين «ص» و «س» سوف تصطبغ بطابع الصراع أو الاتفاق لا يمكن أن يتم بشكل يقينى الا من خلال التوصل الى مزيد من الدقة والأحكام على نموذج التفاعل الفكرى . وذلك عن طريق ملاحظة مزيد من الحالات الخاصة المحددة .

تحليل بعض الصراعات العالمية

القائمة فعلا

يتناول نموذج التفاعل الفكرى صور التباين المتطرفة فى الاتجاهات، داخل كل جماعة بشرية وبالتالي داخل كل أمة من الأمم . وربما توقعنا أن نجد صلة بين نوع الصراعات الموجودة بين الأمم — والتى يحددها النموذج المذكور — وبين نوع الصراعات الدولية القائمة فى نفس الوقت .

(※) غنى عن البيان أن محاولة أضفاء مثل هذه المسحة المثالية الخيرة على سلوك البلاد الاستعمارية المتقدمة لتبرير استغلالها للشعوب المقهورة لا تنطلى على أحد مهما البست من ثوب علمى .

وتوضيحا لهذه القضية يحاول أن يربط المؤلفون بين سياسة عبد الناصر أو سوكارنو الخارجية وبين الأوضاع الداخلية في بلديهما آنذاك . فالاتجاهات التي اتخذتها بلداهما على مسرح السياسة الدولية توضح أن السياسة الخارجية كانت تستهدف في الغالب — وإن لم يكن دائما طبعها — توسيع وتدعيم تلك المناطق الواقعة خارج الحدود القومية التي تتفق اتجاهاتها السياسية والاجتماعية السائدة مع الاتجاهات السائدة في الداخل .

ثم ينتقل المؤلفون بعد ذلك الى مناقشة سريعة كنا نتوقعها منذ بداية المقال للصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء خطهم الفكرى الذى اتضحت معالمه بشكل كاف حتى الآن . ويقولون لو أن هذا الصراع كان مجرد تضارب مصالح ، أى مجرد خسارة جزء من أرض فلسطين (وهى دولة لم تكن قائمة أصلا آنذاك !!) لأمكن حلها عن طريق تقديم تمويزات مناسبة فى صور مساعدات اقتصادية قادرة على زيادة انتاجية الأرض بالفدر الذى يعوض الجزء المفقود منها ، وكذلك فى صورة ضمانات سياسية ضد العدوان الخارجى .

أم هل هذا الصراع عبارة عن صراع فى الفهم راجع الى زرع دولة ذات ثقافة تجريدية (متقدمة) وسط منطقة ذات ثقافة ترابطية (متخلفة حسب التعريفات السابقة) ، وإن أساليب معيشة هذه الدولة الجديدة يهدد الفهم الترابطى (المتخلف) لمعنى المشروعية وللإحساس بالهوية ؟ .

ويخلص المؤلفون الى أن تسوية الصراع تصبح أمرا أكثر صعوبة فى الحالة الأخيرة . فالواقع أنه لا يمكن التوصل الى حل دائم سريع ، سواء كان هذا اختفاء اسرائيل من الوجود تماما أو استيعاب اللاجئين الفلسطينيين فى العرب تماما .

ثم يستطرد المؤلفون فى تحليل نمط هذا الصراع باعتباره تضاربا فى الفهم وليس صراع مصالح . ويصلون الى أن أساليب تسوية الصراع تختلف بطبيعة الحال تبعاً لنتيجة التحليل الذى يتم التوصل اليه . فبصفة هذا الصراع فالصراع على المصالح يتطلب لتسويته مجرد تعديل اتجاهات الطرفين ازاء بعضهما البعض . أما صراع الفهم فيحتاج حدوث تحولات فى طبيعة الأطراف نفسها .

تسوية صراع الفهم في ضوء الانساق الوسيطية السابق تحديدها

فكيف يمكن اذن الاستعانة بنموذج التفاعل الفكرى في تسوية الصراعات الدولية من خلال تلك الانساق الوسيطية السابق تحديدها ؟

يتطلب النسق الوسيط الأول -- وهو الدول ذات السيادة -- تحقق نوع من التماثل المعرفى Cognitive Symmetry . ووجه القصور في هذا الحل هو درجة تحقيق هذا المطلب تحقيقا كاملا .

اما النسق الوسيط الثانى -- وهو خلق ثقافة واحدة بين الأطراف المتصارعة -- فيهدف في مرحلته النهائية الى خلق تماثل حقيقى بين ثقافات الأطراف المتصارعة . على أننا نجد في الواقع العملى أن هذه العملية قد تميزت بتدفق المعلومات في اتجاه واحد بصنفة عامة ، أى دون حدوث تبادل في المعلومات بين كلا الطرفين ، أو بين الأطراف المتصارعة . كما أن التطور من أم تقليدية الى ثقافة موحدة عملية بطيئة كل البطء . بل أن عملية التغير الثقافى نفسها يمكن أن تؤدى كما رأينا الى إثارة صراعات خطيرة ، وإثارة احقاد بين الثقافات . الخ .

ولذلك تصبح المشكلة هي تحقيق قدر من التوازن بين الرغبة في تحقيق ثقافة موحدة وبين الرغبة في التضاء على الصراعات الفكرية . ولعل ادراكنا أن تلك هي طبيعة أخطر المشكلات التى تواجه الجهود الرامية الى خلق نظام دولى موحد اليوم ، لعل ادراكنا ذلك يمثل أحد الاسهامات الهامة التى يمكن أن يقدمها الدينا نموذج التفاعل الفكرى .

ومن النقاط التى ينبغى اليها المؤلفون هنا أن الأمم ذات الثقافات المتقاربة تكون أكثر وعيا بمجالات التقاء المصالح بينها وأسرع في ادراك ذلك من البلاد ذات الثقافات المتباعدة . ولذلك يجب علينا توصيل الأعمال الرامية الى خدمة المصالح المشتركة والتى تبذلها الثقافات الأكثر تقدما توصيلا دقيقا وبمناية فائقة الى الثقافات الأدنى . والا اعتبرت تلك البرامج عاملا في تدعيم المصالح المتنافرة . ومن ثم نظرت اليها تلك الثقافات الأقل تقدما على أنها أعمال عدوانية .

أما فيما يتعلق بالنسق الوسيط الثالث - وهو المنظمات الدولية المتخصصة - فيقوم على خلاف النمطين الأول والثاني على التسليم بوجود عدم تجانس فكري . فيلعب ممثلو البلد « أ » دور الخبراء في أمور البلد « ب » والعكس بالعكس . ومثل هذا النظام يتيح تدفق المعلومات بين البلدين في كلا الاتجاهين ، أى من الثقافة الأرقى الى الثقافة الأدنى والعكس . ومن ثم تكون تلك المنظمات بمثابة « فرملة » للعدوانية الثقافية من جانب الثقافة الأرقى والعدوانية السياسية من جانب الثقافة الأدنى .

خلاصة المؤلفين

ثم يناقش المؤلفون على عجل ناعلية كل من هذه الأنساق الثلاثة في تسوية صراعات الفهم او الصراعات الفكرية . فيلاحظون ان النسق الاول - أى الدول ذات السيادة - يتجاهل هذا التباين الموجود في الأنساق الفكرية ، مما يوضح قلة جدواه في تحليل الصراع العربى الاسرائيلى . أما النسق الثانى فيميل الى ترجيح كفة الثقافات الراقية ازاء الثقافات الأدنى مما يجعله أداة غير صالحة في الوقت الراهن . ومن ثم يبقى النسق الثالث - المنظمات الدولية المتخصصة - كأداة مميّدة في هذا الموقف . ومن ثم يجب التأكيد على أهمية وفاعلية تكوين « نسق من الأبنية الثالثة » ، أى توسيع نطاق المنطقة المشتركة ، « أى ما نسميه اليوم سياسة إقامة الجسور » وزيادة نقط الالتقاء .. الخ فمن شأن هذه الجسور ونقط الالتقاء أن تضعف الضغوط الصادرة من الداخل والرامية الى تسخين هذا الصراع .

ويضرب المؤلفون بعض الأمثلة لمثل هذه الأجهزة التى يمكن أن تقوم على المستويين الرسمى وغير الرسمى . ومنها : التبادل التجارى ، وتبادل رؤوس الأموال ، تبادل وسائل الاتصال ، التبادل الاعلامى والعلمى ، وما الى ذلك من الجسور .

نقد وتقييم

المؤلفون :

نادرة تلك المغالات العلمية التى يحتشد لكتابتها مثل هذا العدد الكبير الذى اجتمع لهذا المقال الذى عرضنا له . فقد اشترك في تأليفه

أدمون جلين E. glenn من جامعة دالوار Delawae وروبرت جونسون R. Johnson من جامعة كولجيت Colgate وباول كيميل P. Kimmel من معهد بحوث التربية والتدريب التابع للجامعة الأمريكية ، وأخيرا بريانت ويدج B. Wedge بمعهد القانون والديبلوماسية (التابع لجامعة تفتس Tufts) .

وقد سبق للمؤلفين الأربعة أخراج أكثر من دراسة متصلة بالموضوع الذى يدور حوله المقال . ويمكن للفارئ الرجوع الى قائمة مراجع المقال للاستزادة من تلك الدراسات . ولكن أهمية هذه الحقيقة بالنسبة لنا هنا أن تلك ليست المرة الأولى التى يتصدى فيها المؤلفون لمعالجة هذا الموضوع الصعب ، وإنما مقالنا هذا هو فى الحقيقة بمثابة خلاصة تتجمع فيها نتائج بحوث المؤلفين الأربعة ، وجماع خبراتهم النظرية والعلمية (بحكم أوضاع بعضهم فى مراكز البحوث والمعاهد المتخصصة) .

هل الصراع الثقافى فقط ؟

يحدد المقال الذى نعرض له الموضوع على نحو دقيق . فهو لا يتناول الصراع الثقافى بكافة أشكاله ، ولكنه يقتصر على ذلك النوع من الصراع الثقافى المرتبط بالعلاقات الدولية على نحو أو آخر . ذلك أن هناك أنواعا أخرى من الصراع الثقافى التى يمكن أن تثور بين أبناء ثقافات مختلفة متعارضة أو متصارعة ، ولكن هذا الصراع يتم داخل إطار دولة واحدة ، أو كيان سياسى واحد ، وبالتالي لا يكون له انعكاس على العلاقات الدولية . وهذا النوع من الصراعات الثقافية وغيره — رغم أهميته — لا يدخل فى موضوع هذا المقال . ومن هذه الصراعات الثقافية مثلا ذلك الصراع الثقافى بين بعض القوميات فى يوغوسلافيا أو فى الاتحاد السوفيسى ، أو غيرها من الدول والذى لا يندرج تحت موضوع المقال .

ورغم سعادتنا بالتخصص واحترامنا لهذا التدقيق فى النظر الى موضوع البحث إلا أن مثل هذا التأكيد على الجانب الثقافى بهذا الشكل يمكن أن يخفى عن نظر الباحث — خاصة عديم الخبرة المباشرة بأحد موضوعات الصراع الدولى — الجوانب الاقتصادية والسياسية للصراعات الدولية . وبعض هذه الجوانب الاقتصادية والسياسية لا يرجع الى عوامل ثقافية مباشرة ، أى أنه ليس « صراع فهم » أو « تضاريا فى أساليب التفكير » انشئنا استخدام لفظة المؤلفين . لذلك يجب الانتباه الى أن هذا النوع

لا يمثل سوى شريحة ضئيلة من الصراعات الدولية الراهنة ، أو جانباً واحداً من جوانب طائفة أوسع من الصراعات الدولية .

وقد انتبه المؤلفون أنفسهم الى خطورة هذا التحديد . فقد لاحظوا انه لا يمكن تطبيق نموذج التفاعل الفكرى بنجاح وفاعلية الا فى الحالات التى ينعدم فيها صراع المصالح تماماً ، ويكون الصراع خلافاً فى النهم أو تضارباً فى اساليب التفكير فقط . ومن الواضح أن هذا الحكم المحدد القاطع من جانب المؤلفين يحدد لنا فى نفس الوقت أهمية وجدوى تطبيق هذا النموذج أو الانتفاع به فى تحليل الصراع العربى الاسرائيلى الذى اعتبره صراعاً فى المصالح بالدرجة الأولى ، ثم يجوز اعتباره صراعاً ثقافياً بعد ذلك . خاصة وأن الغربيين عموماً يتصورون أن اعترافنا بإسرائيل وتعاملنا معها معاملة اللد للند سيكون فى صالح الفريقين (ازدهار الصناعة والتجارة ، واستصلاح الأراضى البور واستزراع الصحراء واستثمار ثرواتها . الخ) وأن المشكلة هى مجرد مشكلة فكرية أو أزمة نهم من جانب العرب ، ولذلك يتركز كل اهتمامهم وامثلتهم على تسوية هذا الخلاف الفكرى (أو المعرفى) .

تلك نقطة خلاف أساسية مع المؤلفين أردنا أن نحددها بشكل واضح فى بداية هذا النقد ، وهو خلاف ذو شقين : الشق الأول صعوبة أن يكون الصراع — فى أى حالة من الحالات — صراعاً ثقافياً خالصاً ، أو على الأقل بالنسبة للصراعات الدولية البارزة . الشق الثانى خطورة تبسيط الصراع العربى الاسرائيلى يجعله صراعاً ثقافياً فقط ، فهو بالدرجة الأولى صراع اقتصادى (أى صراع مصالح) سياسى ثقافى بعد ذلك .

نظرة تقييمية الى الأساق الوسيطة

على أن هذا الخلاف الرئيسى مع المؤلفين لا يمنعنا مع ذلك أن نناقش بشئ من الصبر أبرز النتائج التى خلصوا اليها . ولعل تلك الأنساق الوسيطة الثلاثة هى أبرز ما توصلوا اليه كأدوات لتسوية صراع النهم أو التضارب فى اساليب التفسير بين الدول المتصارعة .

النمط الوسيط الأول :

وهو ما يسمونه الدول ذات السيادة ، إذ لا شك أن فكرة كل سولة عن الدول الأخرى الداخلة معها فى صراع على أنها دولة ذات سيادة كقبل بفرض

بعض الضوابط على سلوك كل منها ازاء الأخرى ، وبإتاحة بعض فرص تسوية الصراع اذا نشب .

النسق الوسيط الثاني :

ويستهدف هذا النسق خلق ثقافة مشتركة بين الأطراف المتصارعة ، فمن شأن هذا الاقتراب الثقافي أن تخف ضغوط الصراع من الداخل ، وتقل نقاط الاختلاف ، وتكثر نقاط الالتقاء . وهي دعوة ظاهرها حق ، وباطنها باطل وفاسد كل الفساد . ذلك أن الدعوة الى تسوية الخلافات القائمة في أساليب التفكير والادراك تنطوي على مخالطة خطيرة . فإذا كان هناك شعب متقدم ومتطور (بالتالي أكثر قوة وأكثر كفاءة) يطالب شعباً آخر (أقل تقدماً وكفاءة) بأن يتبنى أسلوبه الكفاء في التفكير والادراك ، فهي دعوة استعمارية صريحة ومدمرة .

حقيقة أن الدعوة الى تبني أسلوب متقدم أمر طيب ومشروع ، ولكن هذه الاستعارة الفكرية لا تتم هكذا على المستوى النظري والتجريدي فقط . أي أن الشعب الأضعف لن يستعير من الشعب الأقوى قوالب نظرية ومخططات فكرية مجردة ، وإنما هو يستعير أساليب وطرائق في العمل والسلوك . فالفكر يتجسد دائماً في سلوك . وهنا يظهر لنا الجانب الفاسد في تلك الدعوة . فإنا اطالب الشعب الأضعف بأن يلغى هويته وأن يتبنى أساليب وسلوك الشعب الأقوى ، أي اطالب بأن أجعل من هذا الشعب الأضعف صورة من الشعب الأقوى وذيلاً من ذيله . وهذا بالتحديد هو غاية النمط الجديد العصري والذكي من أنماط الاستعمار الغربي ، والأمريكي بصفة خاصة ، إلا وهو استعمار الناس من داخلهم استعمار عقولهم وأذواقهم .

والمؤسف أنه حتى لو اجزنا هذه الدعوة الى تبني أساليب الشعب الأقوى تبنيًا كاملاً فإنا نجد أن ذلك لا يتحقق في الواقع العملي حتى لو أردناه . لأن الشعب الأضعف سيعمد - كما تدلنا الشواهد الواقعية العربية - الى استعارة الجوانب الظاهرية والمفرية والخلاية (اللسان والكوكاكولا ، والبنطلونات الضيقة ، والشعور الطويلة .. الخ) مهملات الجوانب الإيجابية حيث لا تسمح له موارده وظروف البناء الاقتصادي بتقليد الثقافة الأمريكية واستيحاء النموذج الرأسمالي في التنمية ، استيحاء كاملاً .

ونحن لم نقم هذا الاستنتاج من عندنا ، ولم نتوهم ان المؤلفين يطالبون كل الشعوب المختلفة بتقليد الثقافة الامريكية . فهم يصورون اساليب الادراك والتفكير السائدة في الثقافة السوفيتية (الشيوعية) بصورة مختلفة مكروهة . على حين يصورون الثقافة الامريكية على العكس من ذلك تماما . يصورونها بصورة محببة مرغوبة يجب ان تنشدها جميع الشعوب الفقيرة والمتخلفة والمقهورة .

النسق الوسيط الثالث :

وهو المنظمات الدولية المشتركة بين الاطراف المتصارعة . وهو اقل الاساليب الثلاثة تدخلا في شئون الطرف الآخر مباشرة ، وأكثرها جميعا مراعاة لهوية كل طرف من الاطراف . وهي في نفس الوقت الوسيلة التي يخلص المؤلفون الى انها اكثر الوسائل جدوى وفاعلية في الوقت الراهن لصنوية الصراعات الدولية .

ولا يخفى انهم يقيسون فاعليتها وعينهم على الصراع الامريكي السوفيتي والصراع العربي الاسرائيلي في نفس الوقت . والواقع انه لا يمكن الا لمكابر ان ينكر قيمة هذه الوسيلة رفضا كليا . فنحن نقبلها ولكن بتحفظات هامة . فنقول انها فعالة وناجعة في حالة الدول المتكافئة فقط ، واعنى هنا التكافؤ في مستوى التقدم العلمى والفنى بوجه خاص . اما اذا تعددت هذه المؤسسات المشتركة بين دول غير متكافئة — كما هو الحال بالنسبة لأمريكا ، ودول أمريكا اللاتينية — فانها لا تؤدي الى ما يذهب اليه المؤلفون . بل على العكس تؤدي الى جعل أعضاء تلك المنظمات من الثقافة الأضعف مدافعين عن الثقافة الأقوى أمام مجتمعهم ، بل وعملاء لها في نهاية الأمر .

وواضح لنا ان المثال الذى ضربه لنا المؤلفون مضلل فبرنامج تبادل الطلاب الامريكي السوفيتي مختلف بالطبع عن تبادل الطلاب بين أمريكا وأوغنده أو أمريكا وبيرو مثلا . ذلك ان النتيجة مختلفة دون شك .

ملاحظات عامة :

حاولنا أن نتركز ملاحظتنا على مناقشة جدوى المخطط الفكرى الذى يقدمه المؤلفون بالنظر الى الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو ما نعتقد الدافع الاصلى وراء لاهتمام بعرض مقال كهذا .

ولكن هذا الاهتمام الخاص لا يمنعنا من ان نبدي بعض الملاحظات العامة على فكر المؤلفين واتجاههم الفكرى ، وهو أمر وان بدا بعيدا عن قضية الصراع العربى الاسرائيلى الا انه متصل فى نهاية الأمر بالقضية بشكل غير مباشر .

اول تلك الملاحظات نظرة تتم عن نوع من التعصب للثقافة القومية او « التبركز نحو السلالة » Ethnocenteism (**) فالمؤلفون يميزون باسهاب بين الثقافة ذات النظرة انكفية التمولوية ، وتلك ذات النظرة التفصيلية التى تنظر الى كل نقطة كحالة مستقلة . ونحن نستنتج من عرضهم ان النظرة الاولى متخلفة غير عصرية ، والثانية متقدمة وعصرية . ثم نجدهم يطابقون بين الثقافة السوفيتية والنظرة الاولى ، وبين الثقافة الأمريكية والنظرة الثانية . فهذه المطابقة تتم فى رأينا عن انتقال واضح من مكانة الاتحاد السوفيتى ، بل وعن سخيرية به وتهجم عليه . وفى نفس الوقت تشير الى تمجيد صريح للثقافة الأمريكية ، وتعصب صارخ من جانب المؤلفين .

والخلفية الأساسية للمؤلفين اذن تمجيد للثقافة الأمريكية . ثم نلاحظ بعد ذلك — وترتبطا على النظرة السابقة — تمجيدا للاستعمار العالمى .

فالمؤلفون يقررون صراحة (انظر ص ٤٤ من المقال) ان حكومات البلاد ذات الثقافة التجريدية والنظرة التفصيلية (أى الرأىية المتقدمة) قد لا تكون عدوانية من الناحية السياسية والعسكرية . وهو أمر تكذيبه كل وقائع تاريخ الاستعمار فى العالم .

ويكفى ان نقرر فى ختام مناقشتنا ان هذه الخلفية الأمريكية والاستعمارية هى منطلق المؤلفين الذى تصدر عنه معالجتهم لموضوعنا المحدد « الصراع الثقافى » وما اوجبنا دائما الى ان نضع كل نبضة من نبضات الفكر الانسانى — مهما بدت موضوعيتها وعلميتها — فى اطارها السياسى والفكرى الأعم حتى نكون أكثر قدرة على فهم دوافعه ومراميهِ القريبة والبعيدة على السواء .

(**) تارن تاموس مصطلحات الانتولوجيا والفولكلور ، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامى ، القاهرة ١٩٧٢ مادة : « التبركز حول السلالة » .

obeikandi.com

التراكم العالمى (*)

١٤٩٢ - ١٧٨٩

تأليف : أندريه جندر فرانك

عرض : احمد عبد الله زايد (***)

كثيرة تلك الدراسات التاريخية التى تهتم بسرد أحداث تاريخية مفصلة فى فترة تاريخية بعينها وفى مكان معين . ولكن قليلة تلك الدراسات التى تربط بين أحداث تاريخية مختلفة فى أماكن عديدة من خلال رؤية نظرية لمسار التاريخ وتطوره والعوامل الفاعلة فى هذا التطور . ويكشف تاريخ العلوم الاجتماعية عن أن أشهر الأعمال وأكثرها بقاء مع الزمن . هى تلك الدراسات التى تنطلق من منظور شامل لا يهتم بسرد الأحداث الفريدة أو وصف الظواهر المجترأة ، وإنما يهتم بالربط بين كم هائل من الأحداث والظواهر لتدعيم وجهة نظر معينة حول بناء المجتمع وتغيره . ويكفى أن نشير فى هذا السياق الى أعمال كارل ماركس ، وماكس غير ، وأرنولد توينبى ، وآدم سميث .

والكتاب الذى نعرضه هنا يضع نفسه بجدارة — على صغر حجمه — وسط هذا النوع من الأعمال . وإذا كان أى من هذه الأعمال قد طور موقفا نظريا محددا يختلف عن نظيره فى الأعمال الأخرى أو يتشابه معها . فإن كتاب فرانك من التراكم العالمى ينطلق من موقف نظرى محدد يرتبط بتراث نظرية التبعية الذى ساهم فرانك نفسه فى تأصيله . ظهرت نظرية التبعية فى المستعمرات لتدحض نظرية التنمية الغربية ، وتقدم أساسا جديدا لتفسير ظاهرة التخلف فى العالم الثالث يقوم على قضية أساسية مفادها أن علاقة التبعية والاستغلال التى تعرض لها العالم الثالث من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤد الى أى شكل من أشكال التنمية ، وإنما أدت الى مزيد من التخلف فى هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة . وهذا أمر منطقي طالما أن الفائض المنتج فى البلدان

* Andre Gunder Frank, World Accumulation 1492 - 1989, The Macmillan Press LTD., London, 1978.

(**) مدرس بقسم الاجتماع — كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

التابعة — أيا كان شكل انتاجه — ينقل باستمرار الى مركز العالم الرأسمالى، المتقدم . وقد اهتم فرائك فى دراساته الصادرة قبل هذا الكتاب بتحليل هذه القضية الاساسية وما يرتبط بها من قضايا أخرى مع الاشارة الى مجتمعات امريكا اللاتينية التى يوليهما اهتماما خاصا . وهنا تأتى أهمية الالمام بأعمال فرائك السابقة ، والالمام بتراث نظرية التبعية كما تطور فى أعمال كتاب آخرين وخاصة أعمال سمير أمين وعمانويل والشتين قبل قراءة الكتاب الذى نعرض له هنا .

نقد ظهر كتاب « التراكم العالمى » كمحاولة لتطوير وتنقيح القضايا النظرية المتعلقة بالتبعية ، وتدعيمها بشواهد تاريخية عديدة تخرج عن نطاق امريكا اللاتينية لتشتمل العالم بأسره بمجتمعاته المتقدمة والمتخلفة على حد سواء . وقد كان ذلك مطلباً ضرورياً لنظرية التبعية طالما اننا نفترض أن العالم وحدة لا تتجزأ وأن تاريخه واحد من حيث أن العملية التاريخية التى حكمت تطوره واحدة ، واعنى تنمية التخلف فى المجتمعات التابعة ، وتنمية التنمية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

وينقلنا ذلك مباشرة لموضوع الكتاب . فإذا كان التخلف والتنمية وجهين لعملة واحدة ، فإن نقل رأس مال الدول الخاضعة وتراكمه فى الدول الرأسمالية هو العملية الخفية المسببة لكل من التنمية (فى مركز العالم) والتخلف (فى التوابع) . فتاريخ التراكم هو تاريخ التنمية والتخلف . بتاريخه هو تاريخ النسق الرأسمالى العالمى وما طرأ عليه من تحولات . ويتتبع الكتاب بدايات عملية التراكم وتطوره . وما احاط به من محاولات لاكتشاف العالم وغزوه . ومن ازدهار وكساد ، ومن ثورات وحروب ، من توسع فى طرق التجارة وتغير فى اتجاهاتها ، ومن تحولات اجتماعية داخل النسق العالمى يبرأكره وتوابعه ، بحيث بدأ التاريخ وكأنه سلسلة متصلة انحلقات من كل هذه العمليات المختلفة والمتناقضة ، ولكنها تؤدى فى النهاية الى نتيجة واحدة : مزيد من تراكم رأس المال فى مركز العالم ، ومزيد من استنزافه ونهبه فى التوابع .

يشتمل الكتاب على ستة فصول وخاتمة . جاء الفصل الاول بعنوان « التوسع فى القرن السادس عشر » . ويبحث فى الظروف التاريخية التى أدت الى ظهور النسق الرأسمالى العالمى ، وبداية عملية التراكم . ولاشك

أن التاريخ الذي بدأ منه فرانك تحليله له دلالاته الخاصة . فهو تاريخ اكتشاف العالم الجديد ، أو بالأحرى تاريخ التوسع الأوربي ناحية الغرب . وهو أمر ترتب عليه تغيرات كثيرة في العالم كله (في أوروبا الشرقية ، وحوض البحر المتوسط ، وأفريقيا ، والهند) . ومن الطبيعي أن يبدأ فرانك هذا الفصل بتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السابقة على التوسع الأوربي سواء في أوروبا (تحول النظام الإقطاعي وتلبور الحاجة نحو اكتشاف طرق جديدة للتجارة ومصادر جديدة للمعادن الثمينة) ، أو في بقية أجزاء العالم (الإمبراطوريات القديمة في العالم الجديد ، والإمبراطوريات والحضارات في العالم القديم) . ثم بدأ في شرح عملية التوسع نفسها ، فربط بين اكتشاف العالم الجديد وبين حاجة أوروبا إلى طرق تجارة جديدة إلى الهند ، وحاجتها في نفس الوقت إلى النقود والمعادن الثمينة . ولقد ترتب على اكتشاف العالم الجديد عملية تراكم يدائي في أوروبا كانت الأساس الذي نهضت عليه الرأسمالية في مرحلتها التجارية الأولى . وهنا حسم فرانك قضية نظرية أثارها نظرية التبعية منذ ظهورها ، تلك هي قضية المؤثرات الخارجية والداخلية في تحول النسق إلى نسق رأسمالي . واضطر فرانك هنا إلى التحدث عن علاقة جلية بين هذين النوعين من المؤثرات ، طارحا القضية التالية : تصبح العوامل الخارجية على درجة عالية من الأهمية عندما تنشط التجارة ، والعكس بالعكس . ودلل على ذلك من خلال بعض الشواهد التاريخية . فقد أدى ازدهار التجارة إلى تغيرات نظامية في كل من أوروبا الغربية والشرقية وأجزاء أخرى من العالم في القرن السادس عشر ، وعندما تعثر التوسع التجارى في القرن السابع عشر بدأ الكساد في أوروبا واحتلت التغيرات في علاقات الإنتاج الداخلية أولوية في عملية التحول .

وتناول الفصل الثانی هذا الكساد الذى ساد فى القرن السابع عشر ، فرد مظاهر هذا الكساد إلى تدهور أسبانيا وإيطاليا ، وتدهور الأحوال فى الإمبراطورية العثمانية ، ونشوب الحرب فى ألمانيا ، وجميعها أحداث ليست منفصلة وإنما تعبر عن أزمة عالمية واحدة . ويفهم فرانك هذه الإزمة على أنها حل ضرورى تطلبه التطور الرأسمالى حيث كانت أساسا قام عليه التطور فى المرحلة اللاحقة من التراكم الرأسمالى فى القرن الثامن عشر .

وفى ضوء هذا الفهم يخصص فرانك فترات مستقلة من هذا الفصل لمعالجة مظاهر الكساد فى مناطق محددة . فتحدث عن الكساد فى حوض البحر المتوسط ، والكساد فى شمال غرب أوروبا ، وتأثير ذلك على التطور فى آسيا وأفريقيا والأمريكتين . وفى الفترة الأخيرة من هذا الفصل يتحدث فرانك عن تأثير هذا الكساد على التحولات التى طرأت على النسق الرأسمالى،

ويعود مجددا الى قضية المؤثرات الخارجية والداخلية . فاذا كان النمو الرأسمالى قد تأثر فى القرن السابق بتراكم رأسى المال المتحول من المستعمرات فان النمو فى هذا القرن قد تم أساسا فى علاقات الانتاج والامتاط الداخلية له . فالعوامل الخارجية التى تسبب التحول — التجارة فيها وراء البحار ونقل الفائض وتراكمه — قد أصابها أزمة مؤقتة .

وجاء الفصل الثالث ليعالج التوسع الذى بدأ من جديد فى القرن الثامن عشر وما أثاره هذا التوسع من حروب وعداوة وتنافس بين الدول المتوسعة . ولقد تم تمويل هذا التوسع الجديد من خلال المعادن النفيسة التى تم جلبها من عملية تجديد انتاج الفضة فى المناطق التعدينية القديمة فى أمريكا الإسبانية وفى بعض الاحيان من مناجم الذهب فى البرازيل البرتغالية .

وكان هدف هذا التوسع التنافسى بين الدول الرأسمالية مزيد من تراكم المال . وقد استلزم ذلك ابداع اساليب جديدة للاستغلال وتطوير طرق التجارة . وقد حدث ذلك بالفعل حيث تطورت طرق التجارة بين جزر الهند الغربية ، وأوربا وأفريقيا ، وأمريكا الشمالية . وحملت خطوط التجارة هذه أفواجا من العبيد ليتم زرعهم فى العالم الجديد من أجل انتاج السكر وغيره . ولقد عالج هذا الفصل كل هذه الموضوعات بالتفصيل . فهناك حديث مفصل عن الحروب التى نشبت بين دول أوربا بسبب التنافس على التوسع واقتسام العالم ، وآخر عن عمليات البحث عن الذهب فى البرازيل ، وثالث عن زراعة السكر والعبيد فى البحر الكاريبى ، ورابع عن تجارة العبيد فى أفريقيا . وأكد فرانك فى هذا الفصل على أن التراكم الذى حدث فى هذا القرن هو الذى أحدث التحول الرأسمالى الحقيقى المتمثل فى الثورة الصناعية ، وذلك على حساب تخلف الدول التى نهبت منها هذه الاموال او ساهمت فى انتاجها .

وخصص فرانك الفصل الرابع لدراسة التغير فى المجتمع الهندى وآسيا بصفة عامة فى اطار عملية التحول العالمى . فبيدا بمناقشة الغزو الأوروبى لآسيا من خلال الشركات التجارية ، ويعرض للآراء المختلفة حول نمط الانتاج الذى كان سائدا فى آسيا فى فترة ما قبل الثورة الصناعية . ثم يركز حديثه عن الهند فيؤكد على اندماج الهند فى النسق الرأسمالى فى الفترة ما بين ١٧٦٢ — ١٧٨٩ التى سبقت الثورة الصناعية ، ويربط بين هذا وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى حدثت فى الهند وعلاقة ذلك بعملية التراكم البدائى على مستوى العالم . ويهتم فرانك

ببعض النقاط التفصيلية في هذه العملية فيفرد فقرة خاصة عن نهب البنغال عن طريق شركة الهند الشرقية عام ١٧٩٣ . وأخرى عن التفريعات التي تركتها هذه العملية على الزراعة في الفترة من ١٧٥٧ — ١٧٩٣ ، وثالثة للتجارة والحرف ، ورابعة لمشروعات الاستثمار الخاصة .

ويغلى الفصل الخامس الفترة من ١٧٦٢ — ١٧٨٩ وهي تجيزت في تطور النسق الرأسمالي العالمي والتراكم العامل داخله بكساد ظاهر . ولكنها كانت فترة حاسمة في تاريخ البشرية حيث ظهرت مجموعة من الأحداث أدت الى ثورة في العالم كله : ظهور عصر التنوير في أوروبا ، ظهور الاختراعات الميكانيكية التي صاحبت الثورة الصناعية في إنجلترا ، الثورة الفرنسية . الحرب الامريكية وعلان الاستقلال ، بداية الهجوم على تجارة الرقيق — ، التعمق في غزو الهند ونهبها ، ادخال نجارة الاينيون في الصين ، اكتشافات أوروبا في المحيط الهادى والتوسع الروسى جنوبا وشرقا ، تيقظ الامبراطورية العثمانية والاسبانية ، وباختصار تلهور الرأسمالية الصناعية كما نعرفها اليوم . وكان الكساد قد اعطى للنظام الرأسمالى دفعة في الداخل والخارج أدت الى أن يقف على قدميه من جديد .

وفي الفصل السادس يتحدث فرانك عن الثورة التجارية في القرن الثامن عشر حيث بدأ التوسع في طرق التجارة وتنويعها وتغيير اتجاهاتها . وتعرض فرانك هنا للتغيرات التي طرأت على طرق التجارة وما ترتب على ذلك من ارباح في عملية تراكم رأس المال في شمال غرب أوروبا (خاصة بريطانيا) وفي الجزء الشمالى الشرقى من أمريكا . ولقد ساعدت هذه الثورة في طرق التجارة على النمو المتعظم للصادرات المصنعة الامر الذى أدى الى ازدهار الصناعة ، كما ارتبطت التجارة بالحروب ارتباطا وثيقا ، ولكنها خلقت ثورة في عملية التراكم على أى حال .

وفي النهاية يعرض فرانك في خانة الكتاب لبعض القضايا النظرية التى يثيرها تحليل النسق الرأسمالى . فيتحدث عن أشكال التراكم وارتباط كل شكل بمرحلة تاريخية معينة ، وعن علاقات الانتاج غير المتكافئة داخل النسق الرأسمالى وكيفية تحويل قيمة الاستعمال use value الى قيمة تبادلية exchange value من خلال التداول والتراكم وتأثير ذلك على تحول علاقات الانتاج غير المتكافئة ، وعن مراحل تطور النسق العالمى وأزماته ، وعن الصراع الطبقي داخله .

وبعد هذا العرض لفصول الكتاب فان فرائك يؤكد هنا — مثلما يؤكد في دراساته السابقة — على ان علاقات التبعية وما يصاحبها من تراكم في رأس المال في مركز العالم لا تؤثر فقط على تشكيل البناء الاقتصادي المتخلف لبلدان العالم الثالث ، وانما تؤثر وتشكل ثقافة هذه البلدان وايدولوجياتها ونظام الدولة بها ولكنه لم يقدم في هذا الكتاب — ولا في كتبه السابقة — تحليل عميق للمستويات الثقافية والايدولوجية والسياسية لمجتمعات العالم الثالث ، الامر الذي يجعل نقاده يتهمون به انه من انصار الرد الاقتصادي . ترى هل سيسد فرائك هذه الثغرة في اطاره النظرى ام انه سيتركها مجالا مفتوحا للبحث امام غيره من الباحثين ؟ المستقبل وحده هو الكفيل بالاجابة على هذا السؤال .

مجتمع الانجاز (*)

تأليف : دافيد ماكليلاند

عرض : محمد كمال النابعى سليم (***)

دافيد ماكليلاند عالم نفسى أمريكى بجامعة هارفارد ، حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة ليل ، وسافر وحاضر فى كثير من بلدان العالم وأشرف على بحوث متعددة تناولت بالدراسة والتحليل الجوانب المختلفة للدواعى الانسانية . كما ألف واشترك فى كثير من المؤلفات من بينها The Roots of consciousness, Personality, The Achievement Motive, The Achieving Society.

وسيركز هذا العرض على الكتاب الآخر .
مجتمع الانجاز ، تلك الدراسة التى تتناول قضية على جانب كبير من الاهمية ، وهى قضية التنمية الاقتصادية مع التركيز بصفة أساسية على الجانب السيكولوجى . فال مؤلف يحاول فى هذه الدراسة الربط بين الدوافع النفسية ولاسيما الدافع الى الانجاز والتنمية الاقتصادية موضحا أن الدافع الى الانجاز يؤدي الى النمو الاقتصادى ، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع من المجتمعات البشرية يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من المنظمين الاقتصاديين ذوى بناء نفسى خاص يشجعهم ويدفعهم الى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة والانجاز بغية تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل فى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية . كما تربط هذه الدراسة أيضا بين التنمية الاقتصادية والقيم . حيث تذهب الى أن المجتمع المتخلف اذا اراد البدء فى تنمية نفسه اقتصاديا ، فلا بد لمن دعم الشعور بالحاجة الى الانجاز لدى الأفراد من خلال التربية والنفثة الاجتماعية فى المدرسة والاسرة والمجتمع ، وتشجيع المجهدين والمجددين على الدخول فى ساحة العمل الاقتصادى . هذا بالإضافة الى تغير القيم والمعايير التقليدية التى يكون بعض منها قيدا مشبعا واستبدالها بقيم مستحدثة ايجابية تدفع بشدة عجلة التحديث الاقتصادى . كما قدمت لنا هذه الدراسة أيضا تقييما للنظريات الاقتصادية والتاريخية

* David C. Macclelland, The Achieving Society, 1st edition, Van Nostrand company Inc., U.S.A. 1967.

(***) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

والسوسيوولوجية التى تفسر نشأة واضمحلال الحضارات ، ولفقت النظر إلى التغيرات السوسيوسيكلوجية المتأخبة لعملية التنمية الاقتصادية . كما ذهبت الدراسة إلى أن للقيم دورا ايجابيا فى التنمية الاقتصادية يتمثل فى أنها تعد مصدرا من مصادر تشكيل الحاجة إلى الاتجار ، ومحددا من محدودات السلوك الإنسانى ، وضرورة لاغنى عنها فى انجاح البرامج التنموية الاقتصادية والتعجيل بها . وسوف تشتمل معالجتنا لهذه الدراسة على بيان الإجراءات المنهجية التى اتبعها ماكلياند فى دراسته ، وعرض النتائج العلمية التى خلص إليها ، وتحليل هذه الدراسة تحليلا نقديا .

(أولا) الإجراءات المنهجية فى دراسة دافيد ماكلياند :

اتبع ماكلياند — فى دراسته للعوامل التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى وتدهوره إجراءات منهجية يمكننا القاء الضوء عليها فى السطور التالية :

(١) هدف الدراسة :

يتمثل هدف هذه الدراسة فى البحث عن العوامل التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى وتدهوره ، والكشف عن العلاقة بين الدافع إلى الانجاز والقيم والتنمية الاقتصادية . وهذا معناه أن ماكلياند يركز فى دراسته هذه على الجوانب السوسيو — سيكلوجية للتنمية الاقتصادية . ولقد استحوذت هذه القضية على اهتمامه فأتجه إلى تحديد متغيرات الدراسة التى تمثلت فى الدافع إلى الانجاز كمتغير مستقل والنمو الاقتصادى كمتغير تابع .

(٢) المفاهيم الأساسية فى الدراسة :

حدد ماكلياند — فى دراسته هذه ، بعض المفاهيم التى يستخدمها والتى تعينه على تحديد أبعاد الدراسة . وتمثل هذه المفاهيم فى مفهوم — مجتمع الانجاز — الذى يقصد به تلك المجتمعات التى تتحقق فيها التنمية الاقتصادية أسرع من غيرها . ومفهوم المنظم Entrepreneur الذى يشير إلى كل شخص لديه قدرة السيطرة على وسائل الإنتاج ، وينتج أكثر مما يستهلك ، كما يبيع الفائض أو يبادل سعيه إلى دخل أكثر . أما المنظم المتفرغ كل الوقت فهو الشخص الذى يحصل على ما لا يقل عن ٧٥ ٪ من دخله

من النشاط التنظيمية عادة ، وأغلب المنظمين اما تجار (اى لا ينتجون بل يحصلون على السلع لبيعها او تأجيرها) ، واما عمال مهرة متخصصون يعملون لحسابهم الخاص مثل صانعى الاحذية وعمال الادوات المعدنية والتجارين ، واما من رجال الاعمال مثل ملاك الارض المصدرين ومبرى المائمية . ومفهوم النمو الاقتصادى الذى يشير الى نمو الانتاج والخدمات وتطبيق احدث الوسائل التكنولوجية فى فترة زمنية - (ماكليلاند ، مجتمع الانجاز ، صص ٦٢ - ٨٥) .

(٢) مجال الدراسة :

لقد حدد ماكليلاند المجال الجغرافى والبشرى والزمنى لدراسته . ويتمثل المجال الجغرافى لهذه الدراسة فى أنها أجريت فى مجموعة متباينة من البلدان متباينة شديداً هي : الاتحاد السوفيتى ، اليونان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، البرازيل ، ألمانيا ، استراليا ، بولندا ، ايطاليا ، كندا ، سويسرا ، الأرجنتين ، المجر ، بلجيكا ، هولندا ، أمريكا الشمالية ، أمريكا الجنوبية ، فرنسا ، النمسا ، النرويج ، الدانمرك ، المكسيك ، نيوزيلندة ، فنلندة ، ايرلندة ، البرتغال ، اتحاد جنوب افريقيا ، سوريا ، اسرائيل ، بلغاريا ، باكستان ، الهند ، تركيا والعراق . واستبعد ماكليلاند الدول التى تقع فى المناطق الاستوائية والنائية التى لا يمكن الحصول منها على قصص الاطفال . اما المجال البشرى فيتمثل فى دراسة عينة من الاولاد بالدارس الثانوية والكليات ، وعينة من الالمات وعينة من رجال الاعمال . اما المجال الزمنى ، فيمكن القول أن الدراسة أجريت فى عام ١٩٦١ .

(٤) فروض الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة اخبار صحة فرض اساسى مؤداة ، أن الدافع الى الانجاز مسئول عن النمو الاقتصادى الى حد ما . اى ان هناك ارتباطا بين الدافع الى الانجاز والنمو الاقتصادى . وينبثق هذا الفرض من سياق أحداث تاريخية خاصة حدثت فى اوربا الغربية ، وملاحظة العلاقة بين حركة الإصلاح البروتستانتي وظهور الرأسمالية . وبالإضافة الى هذا الفرض الاساسى حاولت الدراسة اختبار بعض الفروض المتعلقة بتأثير الحاجة الى الانتماء ، والحاجة الى السلطة فى التنمية الاقتصادية . كما اتجهت الى صياغة أربعة عشر فرضا تدور حول تأثير عوامل عديدة ذات علاقة هامة بالتنمية الاقتصادية ، ولم يتحقق من هذه الفروض سوى خمسة فروض

نقط . وتدور هذه الفروض حول بعض القيم التى يذعب علماء الاجتماع الى أهمية وجودها فى المجتمعات المتقدمة مثل التعاون والتفاؤل والقدرة على التخطيط والتنظيم ، وأهمية المكائنة المكتسبة ، والعمومية ، وتحدد علاقات الادوار والحياد العاطفى ... الخ . (ماكلياند ، المرجع السابق صص ١٥٩ - ١٦٠) .

(٥) طرق وادوات البحث المستخدمة فى الدراسة :

استخدم ماكلياند فى دراسته هذه مجموعة من الطرق وادوات البحث المختلفة تنسق وطبيعة اهداف الدراسة ، وتتمثل هذه الطرق والادوات البحثية فى استخدام الاختبارات بقصد قياس تأثير دافع الانجاز على التنمية الاقتصادية والخيال ، والحكايات الشعبية والقصص بقصد تقدير مستويات الانجاز فى المجتمعات البدائية والمتقدمة ، والمؤشرات والمقاييس فى الدراسة بقصد تحديد معدلات النمو الاقتصادى والكشف عن العلاقة بين الحاجة الى الانجاز والنمو الاقتصادى . ومن هذه المؤشرات والمقاييس التكنولوجيا ، طبقة المنظمين ، نظام الملكية الخاصة ، مقدار الكهرباء المولدة فى بلد معين ، والزيادة الاقتصادية فى الدخل والانتاج فى ضوء الزيادة المتوقعة . كما استخدمت الدراسة ايضا الطريقة المقارنة ، الطريقة الاحصائية ، الطريقة التجريبية ، دراسة الحالة ، الطريقة الوصفية والملاحظة واسلوب العينة وتحليل المضمون وكشف البحث . كما انطلقت الدراسة من منظور سوسيو - سيكلوجى يؤكد بصفة أساسية على أهمية الدوافع الانسانية فى التنمية الاقتصادية ، فى الوقت الذى يؤمن فيه بأهمية العديد من المتغيرات الأخرى التى تصاحب عملية التنمية الاقتصادية . (المرجع السابق ، صص ٢٩ - ١٥٧) .

(ثانيا) نتائج دراسة ماكلياند :

خلص ماكلياند الى العديد من النتائج الهامة التى تكشف لنا عن طبيعة العلاقة بين الدافع الى الانجاز والقيم والتنمية الاقتصادية ، نعرض لها فيما يلى :

(١) الحاجة الى تفسيرات سيكولوجية وسوسولوجية للنمو الاقتصادى :

خلص ماكلياند الى أن العلماء حاولوا تقديم تفسيرات عامة تساعد على فهم النمو الاقتصادى ، من هذه التفسيرات نظرية الانتشار الثقافى ، ونظرية السلالات والمناخ ، والتفسيرات الاقتصادية التى ظهرت فى النظرية الاقتصادية فى القرن التاسع عشر خلال الحقبة الاولى من الثورة الصناعية فى إنجلترا . ورغم تباین هذه التفسيرات فانها تعتمد على مقولات أساسية هى تراكم رأس المال (ويشمل التحسينات التكنولوجية) والتغيرات السكانية ، وتضخيم العمل والعمليّة التنظيمية . ومن أهم الاقتصاديين الذين قدموا هذه التفسيرات آدم سميث ، وديكاردو ، وكارل ماركس وشومبيتر . ويذهب ماكلياند الى أن وبالرغم من الاسهامات التى ساهمت بها النظريات الاقتصادية فى تفسير النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية إلا أنها تفسيرات عقلانية تهتم بالمتغيرات العقلية ، ولا تدرك أهمية العوامل اللاعقلية التى تتمثل فى المتغيرات السيكولوجية والاجتماعية . ومن هذا المنطلق فنحن فى حاجة الى تفسيرات سيكولوجية للنمو الاقتصادى تتفاعل مع التفسيرات الاقتصادية ، حتى نتمكن من فهم النمو الاقتصادى فهما متكاملًا يكشف كل أبعاد الحقيقة الاقتصادية . (ماكلياند ، المرجع السابق ، ص ١ - ١٥) .

(٢) الدافع الى الانجاز والنمو الاقتصادى :

اشار ماكلياند الى أن الدافع الى الانجاز يدفع الشخص الى أداء افضل كلما كان الانجاز ممكنا . وإن الناس اذا وجدت لديهم دوافع قوية الى الانجاز فى ثقافة معينة وزمن معين ، فسيبحثون عن مواقف يشبعون من خلالها هذا الدافع ، كما سيضعون لانفسهم مستويات ومعايير لهذا الانجاز . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه وينتريونوم Winterbottom — عالمة لنفس الامريكية — والتى كشفت عن الارتباط بين الدافع الى الانجاز والنمو الاقتصادى . كما تتفق أيضا مع ما توصل اليه ماكس فيبر فى دراسته « الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » حيث ذهب الى أن حركة الإصلاح البروتستانتي قادت الى تدريب الطفل على الاستقلال المبكر واتقان العمل اللذين بدورهما يكونان دافعا أعظم الى الانجاز . والذي يؤدي من ثم الى ظهور الرأسمالية الحديثة . (ماكلياند ، المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٤٩)

(٣) الدافع الى الانجاز والتكنولوجيا :

خلص ماكلياند من خلال دراسته لعينة من الثقافات البدائية الى أن الحاجة الى الانجاز ترتبط ارتباطا جوهريا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد

في ثقافة المجتمع ، وأن ثمة دليلا على أن الثقافات التي اظهرت ارتفاعا في مستويات الحاجة الى الانجاز تطبق أعلى مستوى من التكنولوجيا . وهذا معناه أن الدافع الى الانجاز يقود الى الأخذ بالاساليب التكنولوجية والأنشطة التنظيمية التي تتحقق من خلال جهود المنظمين . المرجع السابق . ص ٦٨ — ٦٩ .

(٤) الدافع الى الانجاز والدين :

اتضح له أن الثقافات التي تظهر ضعفا في الحاجة الى الانجاز ، قد تتفوق في شيء آخر . فالثقافات التي حققت انخفاضا في الحاجة الى الانجاز غالبا ما ترفع من مكانة الكهنة ورجال الدين . وهذا معناه أن ضعف الحاجة الى الانجاز يمكن أن يرتبط بالنشاط الكهنوتي التقليدي ، أي أن الثقافات التي اظهرت ضعفا في الحاجة الى الانجاز تكون أكثر اهتماما بالمحافظة على التقاليد بصفة عامة ، والتقاليد الدينية بصفة خاصة . (ص ٦٩ — ٧٠)

(٥) الرأي العام والتنمية الاقتصادية :

خلص ماكلياند — الى أن الرأي العام في المجتمعات التي تمارس التنمية الاقتصادية السريعة ، يمثل القوة الوحيدة الاساسية (وليست التقاليد) في تحديد السلوك . وهذا معناه أن هذه المجتمعات المتقدمة تظل من شأن وسطوة التقاليد وتصوغ علاقات الافراد وفقا لرأي الامسراد ورغباتهم . ولذا تتميز هذه المجتمعات بانتشار التعليم وتقدم الاشكال المختلفة للاتصال مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون التي تؤثر في المجتمع كله تأثيرا فعالا . وبذلك تتخلص هذه المجتمعات من تأثير القيم التقليدية التي تفرض قيودا في المعاملات الاقتصادية من شأنها اضعاف السوق . (ص ١٩٢ — ١٩٥) .

(٦) المنظمون والسلوك التنظيمي :

اشار ماكلياند الى أن المجتمع الذي يشعر بالحاجة الى الانجاز بدرجة عالية ينتج منظمين أكثر قدرة على تحقيق تنمية اقتصادية أسرع . ويتميز هؤلاء المنظمون بسمات خاصة وقيم يركز عليها علماء الاقتصاد والاجتماع ويرون ضرورة توافرها حتى يتمكنوا من تحقيق الاهداف المأمولة من ورائهم بنجاح . وتتمثل هذه الخصائص والقيم في المخاطرة المعتدلة ، والنشاط الفعال والابداعي ، والايان بالمسؤولية الفردية ، والقدرة على معرفة نتائج

القرارات والاهتمام بالمال كمقياس للنتائج والقدرة على التخطيط والتنظيم والاقبال على المهن التنظيمية ، (صص ٢٠٥ - ٢٠٦) .

(٧) مصادر الانجاز :

خلص ماكلياند الى ان الدافع الى الانجاز يتشكل من خلال مجموعة متفاعلة من المصادر ، وتمثل هذه المصادر في البيئة واسلوب التنشئة الاجتماعية للطفل والقيم الدينية والطبقة الاجتماعية والتكوين الجسدى (جسم الانسان) ، وبناء العائلة ، والمكانة المهنية والمناخ . ولقد حذر ماكلياند من المبالغة في تقدير تأثير المتغيرات البيئية والمناخية على مستوى الدافع الى الانجاز . (صص ٣٣٧ - ٣٨٧) .

(٨) عوامل التعجيل بالنمو الاقتصادى :

اشار ماكلياند الى ان البلدان التى ترغب في التعجيل بالتنمية الاقتصادية، ينبغي عليها وضع مجموعة من السياسات والخطط الائتمانية التى تجعل من التنمية عملية ميسرة وممكنة ، والتى تضع في اعتبارها أهمية القيم والدوافع فى الاسراع بالتنمية الاقتصادية . كما ينبغي ايضا ان تركز هذه السياسات والخطط على عدة ركائز تمثل فى ضرورة تغيير القيم والاتجاهات والمعايير التقليدية وذلك من خلال وسائل الاتصال المختلفة التى تمثل مطلبا أساسيا لاحداث هذا التغيير ، وتكوين رأى عام مستنير وتحريض المرأة . وزيادة الحاجة الى الانجاز والتقليل من سيطرة الاب والاهتمام بالتغيير الايديولوجى والتعليم وذلك لتأثيره الفعّال على الحاجة للانجاز ، وضرورة الاستفادة بفعلى الحاجة الى الانجاز بطريقة أكثر فاعلية . كما اشد ماكلياند ايضا بضرورة تغيير النظرة الى بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهمية فى التنمية الاقتصادية مثل المصادر الطبيعية التى ينظر اليها العلماء على انها تعد عاملا هاما فى تحديد امكانية نمو البلدان النامية وهذه نظرة تقليدية بينما يذهب ماكلياند الى ما ذهب اليه شولتز Schultz من ان الاهمية لا تكمن فى المصادر الطبيعية ، بل تكمن فى الطريقة التى يستغل بها الانسان بيئته ومصادره الطبيعية .

كذلك يرى ماكلياند ضرورة الاهتمام بالسكان وان نتخلص من الانكار

التقليدية التى تصور الزيادة السكانية كمشكلة خطيرة وان خفض معدل النمو السكانى هو السبيل الى التعجيل بالتنمية الاقتصادية ، وذلك لان هذا التصور خاطئ . فسياسة ضبط النسل سياسة قاصرة لاتها تقلال بطريقة غير مباشرة من عدد الافراد الذين قد يتحولون الى منظمين وذوى اتجاز عل فى المستقبل ويساهمون بفاعلية فى التنمية الاقتصادية . كما نوه ماكلياند بضرورة توفير البيئة الاقتصادية الملائمة للانجاز ، واختيار المشروعات الاستثمارية التى تكفل تحقيق مريد من الدامعية الى الانجاز وندد بالمعونات الاجنبية التى لا تساهم فى غرس القيم والمعايير التى تزيد من عدد المنظمين . وطالب بضرورة وضع خطة عامة للتعجيل بالنمو الاقتصادى تتفق وظروف المجتمع السيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية . واشاد بدور القطاع الخاص والتعاقدات الفرعية فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية .

ثالثا — التحليل النقدى لدراسة دافيد ماكلياند :

ويمثل تحليلنا النقدى لهذه الدراسة فيما يلى :

١ — ايجابيات الدراسة :

١ — لقد أصاب ماكلياند — كيد الحقيقة — عندما كشف فى دراسته عن قصور التفسيرات الاقتصادية والجغرافية والسلالية وغيرها فى تفسير النمو الاقتصادى ، وأوضح ان هناك حاجة ماسة الى تفسيرات سيكولوجية وسوسولوجية للنمو الاقتصادى ، وذلك لان عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى تعد من العمليات المعقدة التى تساهم فى تشكيلها مجموعة متفاعلة من المتغيرات الاقتصادية والطبيعية والسيكولوجية والاجتماعية . الخ . ومن هذا المنطلق فانه عند تفسير النمو الاقتصادى ينبغى تفسيره تفسيراً متكاملًا يستند الى كل المتغيرات المتفاعلة معا فى احداث النمو الاقتصادى . وان اى تفسير يتجاهل هذه النظرة التكاملية يعد تفسيراً مبتورا ولا يعكس كل أبعاد الحقيقة .

٢ — اشاد ماكلياند بدور الحاجة الى الانجاز فى النمو الاقتصادى واعتبرها مطلباً أساسياً لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية . موضحاً ان هذه الحاجة الى الانجاز اذا وجدت لدى شعب من الشعوب فى ثقافة معينة، فانها ستدفعه الى مزيد من العمل الدائب والنشاط الخلاق . وهذا أمر له

وجاهته ، حيث تركز الاتجاهات المعاصرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة توافر رغبة المجتمع في التنمية واحساس كل فرد بحاجته الى التنمية ومشاركة المجتمع في التنمية، كما يركز العلماء أيضا على ضرورة المبادأة المحلية في التنمية ، تلك المبادأة التي تجسد الحاجة الى الاتجار . كما تتطلب هذه الحاجة الى الانجاز وهذه الرغبة الاطار الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى والادارى الذى يكفل تحويل هذه الرغبة من أمل كامن فى النفوس لرواد الخيال الى واقع ملموس يخبره كل أفراد المجتمع .

٣ — اشاد ماكليلاند بأهمية التكنولوجيا في التنمية موضحا ان هناك ارتباطا طرديا بين الحاجة الى الانجاز واستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة . كما اشاد بأهمية الراى العام كحدد للسلوك في المجتمعات المتقدمة . وهذه الامور على قدر كبير من الاهمية . وتدل على ان ماكليلاند يتفق مع النظريات والاتجاهات الحديثة التي تبرز أهمية التكنولوجيا والراى العام في المجتمعات الحديثة ، وتعتبرها ركيزة اساسية في انجاح البرامج الامثائية .

٤ — خلص ماكليلاند — الى ان المجتمع الذى يشعر بالحاجة العالية الى الانجاز ينتج منظمين قادرين على تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة . ولا شك في ان هذه الفكرة تتفق ومعطيات الواقع ، حيث نجد ان المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء لا تستطيع تحقيق أهدافها المتفاه الا من خلال أفرادها المنظمين الذين على قدر كبير من المهارة والفطنة والتدرة على التخطيط والتنظيم . وبذلك يتفق ماكليلاند مع ريكاردو الذى اشاد بأهمية العملية التنظيمية في الانتاج . وشومبيتر الذى يعتبر اول من مجد دور الماظم واعتبره القوة الاساسية في التنمية الاقتصادية .

٥ — لقد اشاد ماكليلاند بدور القيم الايجابية في التنمية الاقتصادية واعتبرها مصدرا من مصادر الانجاز . وهذا أمر له وجاهته لانه بذلك يتفق مع علماء الاجتماع الذين يبرزون أهمية القيم ويعتبرونها من المصادر الاساسية للسلوك الانسانى ومفتاح مهم الثقافة . كذلك يمكن القول — ان ماكليلاند — قد اصاب كبد الحقيقة عندما اشاد بأهمية التخطيط وضرورة وضع سياسة وخطة امثائية للتعجيل بالنمو الاقتصادى . وعندما طالب بضرورة تغيير النظرة التقليدية الى بعض المنغرات الاقتصادية والاجتماعية مثل المصادر الطبيعية والسكان كما اوضحنا آنفا .

ب - سليلات الدراسة :

بالرغم من العناصر الإيجابية التي انطوت عليها دراسة ماكلياند ، إلا أنها انطوت أيضا على بعض جوانب الضعف ، حيث خلصت الى بعض التعميمات التي لا تتفق والواقع . وسنلقى الضوء في السطور التالية على أهم هذه النقائص : -

١ - انطوت دراسة ماكلياند على بعض التناقضات ، نمثلا في الوقت الذي خلص فيه الى أن القيم الدينية بصفة خاصة تمثل مصدرا من مصادر الحاجة الى الانجاز ، أى أن للقيم دورا ايجابيا في التنمية والانتاج . نجده يشير في موضوع آخر الى أن نتائج الدراسة قد كشفت عن أن الثقافات التي اظهرت ضعفا في الحاجة الى الانتاج تكون أكثر اهتماما بالمحافظة على التقاليد بصفة عامة والتقاليد الدينية بصفة خاصة . وكأنه بذلك يصور الدين على أنه من العوامل المؤدية الى خفض مستويات الانتاج . وهذا امر لا يتفق ومعطيلت الواقع ، والديانات السماوية (اليهودية والمسيحية والاسلام) جميعها تحث على العمل الدائب والانتاج . ولكن اذا حدث أن تخلفت بعض هذه المجتمعات فان ذلك لا يعزى الى الدين ، ولكن الى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيش هذا المجتمع في اطرافها .

٢ - لقد اتجه ماكلياند في دراسته الى التقليل من شأن المال والاحتياجات المادية ، موضحا أن نتائج الدراسة قد كشفت عن ذلك ، نمثلا عندما طلب من الاولاد حل بعض المسائل الحسابية كان انجازهم عاليا في حالة عدم تقديم جوائز مالية ، ولكن عندما ارتبط الحل بالجوائز المادية انخفض معدل الانتاج . وائنى لا أتفق مع ماكلياند في هذه النتيجة ، بل اشك فيما وصل اليه بالنسبة للجوائز المادية . حقيقة ان المال ليس هو الحافز الوحيد للانجاز والاداء الانضلي ، ولكننى أرى أنه من أهم الحوافز التي تدعم الفرد الى مزيد من الانتاج سواء في البلدان النامية او المتقدمة على السواء .

٣ - انطوت دراسة ماكلياند على خطأ منهجي يتمثل في تضارب بعض النتائج التي تتعلق بالهند وبنان واليابان . حيث نالت قصص الاطفال الهندية واللبثائية درجات عالية في الحاجة الى الانتاج أكثر من الدرجات التي نالتها قصص الاطفال اليابانيين . وفي نفس الوقت اظهر اليابانيون دافعية الى الانتاج أعلى بكثير من الطلاب الهنود واللبثائيين في الاختبارات

التي أجريت . ولقد حاول ماكلياند تبرير هذا التضارب وتأكيد صحته . ولكننى أرى أن التبرير الذى قدمه ماكلياند هو فى حد ذاته دليل على الخلط المنهجي الذى وقع فيه ، حيث اظهر تبريره أنه أقام تعميماته على نتائج متضاربة لم يتوفر فيها الثبات الذى يعد مقولة أساسية فى منطق البحث العلمى .

٤ — لقد تحيز ماكلياند فى دراسته الى الطوائف البروتستانتية ، وكشف أن هناك علامة قوية بين ارتفاع معدلات الحاجة الى الانجاز والمذهب البروتستانتى . وفى نفس الوقت بين أن الطلاب الذين تلقوا تعليمهم فى مدارس اسلامية نالوا درجات منخفضة فى الحاجة الى الانجاز . وهذا امر كان ينبغى ألا يكون . لأن انخفاض معدلات الانجاز التى حدث للتلاميذ المسلمين لا يعزى الى الاسلام بقدر ما يعزى الى الظروف الاقتصادية والسياسية والاستعمارية التى واجهتها المجتمعات الاسلامية وتواجهها حتى الآن . .

٥ — لقد فسر لنا ماكلياند من خلال دراسته هذه عملية التنمية الاقتصادية — التى تعد من العمليات المعقدة التى تتحقق من خلال مجموعة متفاعلة من المتغيرات — بطريقة دوجماتيقية ، فى ضوء الدافع الى الانجاز باعتباره مفتاح فهم التنمية والركيزة الرئيسية التى بدونها لا تتحقق التنمية . وأثنى لا أتفق مع ماكلياند فى هذا التفسير . وذلك لان أهمية المتغيرات تختلف باختلاف الزمان والمكان . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الحاجة الى الانجاز التى صورها ماكلياند على أنها الأساس والمحدد الرئيسى الذى يتحدد من خلاله الفعل الاجتماعى . يعتمد هو الآخر على ركائز أساسية أخرى تتمثل فى الإطار الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى الذى يعيش فيه المجتمع . وأبسط مثال على ذلك مشكلة هجرة العقول التى تعاني منها البلدان النامية . حيث نجد أفراد ذوى درجة عالية من الانجاز ، ولكنهم لا يلقون التشجيع من القادة السياسيين والاداريين ، ولا تتوفر لهم الظروف التى تكفل لهم الانطلاق . وحينئذ يهاجرون الى حيث يجدون الإطار الاجتماعى والثقافى والظروف الاقتصادية التى تسمح لهم بالزيد من الانجاز .

obeikandi.com

الجيش والاستراتيجية في العالم الثالث (*)

تأليف : بسام طيبي

عرض : دكتور سعد جمعه (***)

يعرض المؤلف (***) في الكتاب محاولته في تحليل « الدور الحقيقي للجيش » والذي يتولى السلطة في العديد من الدول المتخلفة ، ويحاول الإجابة على « ما إذا كان الجيش ينتمى موضوعيا الى تلك القوى التقدمية المحركة للعمليات التحررية للشعوب المستعمرة » .

نطبقا للنظريات المعاصرة لعلم الاجتماع العسكري ، فان الجيش في الدول المتخلفة يلعب دوره المحدد باعتباره « العامل المسبب للتحديث » وبالتالي « فانه المحرك للتغير الاجتماعي » (النظريات الامريكية) او أنه « طليعة الثورة الوطنية الديمقراطية » (النظريات السوفيتية) .

ويوجه المؤلف نقده للنظريات الامريكية في علم لاجتماع العسكري خاصة الاساس العلمى القائمة عليه تلك النظريات ، وهى نظريات التحديث، وكذلك الاتجاه المنهجي لاصحاب تلك النظريات مثل باي Pye ، وهانتجتون * ، والذين ينتهون بنظرياتهم الى مطلوبات متحيزة بل وخاطئة ، ذلك أنهم يستندون في تحليلاتهم الى مدلولات قائمة على تاويلاتهم الذاتية بدلا من الاعتماد على التحليل التاريخي ، ويرجع طيبي ذلك الى الانتهازية السياسية الكامنة وراء هذه البحوث مما ينتهى بهذه النظريات الى افتقاد وظيفتها التوضيحية لسلوك العسكريين في الدول المتخلفة بقدر ما تصبح أداة لخدمة السلوك الامبريالى للقوى العالمية المتعاونة مع العديد من الحكومات العسكرية لاضفاء الشرعية عليها .

* Bassam Tibi ; Militaer und Sozialismus in der dritten welt, Suhtkamp Verlag, Frankfurt, 1973.

(**) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الاداب جامعة القاهرة .

(***) بسام طيبي سورى الجنسية حصل على درجة الدكتوراة في العلوم الاجتماعية من جامعة جوتينجن ، وله العديد من المؤلفات التى تتناول المجتمعات النامية (وهى منشورة بالالمانية) .

ويستمر المؤلف في نفس الاتجاه ناقدا النظريات السوفيتية . ويشير الى ابعاد سياسة الاتحاد السوفيتي التي تبدو في دعواه بان لدى كل دولة مختلفة امكانية اتباع « الطريق اللامالي للتنمية » اذا ما اتحدت مع الشعوب الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي .

يعمد طبيبى في محاولته التوضيحية الى الاستناد الى منهج التحليل التاريخى مع الاستفادة من وجهات النظر في كل من علم اجتماع التنظيم ، والدراسة الاجتماعية للطبقات ، وعلم اجتماع السلطة ، وعلم النفس الاجتماعى ، والقائمة بالدرجة الاولى على تحليل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للدول المختلفة في اطار نظام السيادة العالمى .

ويستند في كل ذلك على البحث الذى قام به نوردلنجر Nordlinger وينخذه مرجعا اساسيا له . وكذلك النتيجة التى توصل اليها والتى تقول ان نظام الحكم العسكرى لا يلعب دائما وبالضرورة دور المفسر الاجتماعى ذا التأثير الايجابى ، وان « فئة الضباط السياسيين بصفة عامة لا يميلون الى احداث تغييرات اقتصادية او اصلاحية . حقيقة انهم قد يبدون استجابات في بعض المواقف التى تقوم فيها المنظمات المدنية وبعض الطبقات بممارسة الضغوط لتحقيق تلك التغييرات ، ولكنهم يتجهون فيما بعد لاتخاذ الاجراءات ضد هؤلاء جميعا . ومع ذلك فلا بد من تعديل هذا القول عن طريق اضافة انه يمكن في بيئة اجتماعية وسياسية محددة (اى عندما تكون الطبقة المتوسطة في مرحلة التكوين وافتقاد الطبقة العاملة للتعصب السياسية ، ان تسمح الحكومة العسكرية بالتحديث الاقتصادى بل وتقوم بادارته . » ان احد الحركات الاساسية للانجاز التقدمى للجيش باعتباره مؤسسة عسكرية تتمثل في تحقيق مصالحه والتى لا تتعارض مع مصالح الطبقات التى ينتمى اليها افراده .

ويقدم طبيبى - مستعينا بتصنيف يانوفتس Innowitz - تصنيف - لجيوش البلاد غير الغربية استنادا لاسباب توليها السلطة وانماط سلوكها خاصة ، وذلك على النحو التالى :

- ١ - جيوش ما قبل الاستعمار ، والتى تتحدد وظيفتها الاساسية في الفتوحات بقوة السلاح وهى قل ما توجد في وقتنا الحاضر .
- ٢ - جيوش ما بعد الاستعمار وهى تعتبر الامتداد الطبيعى للجيوش في فترة الاستعمار مع امتداد صلاحياتها الوظيفية كثوى بوليسية تعمل على ابقاء الاوضاع القائمة على ما هى عليه في اطار الاستقلال الشكلى .

٣ — جيوش ما بعد الاستعمار بما لها من نسيج طبقي جديد ناضلت لتحقيق الاستقلال .

٤ — جيوش مكونة بهدف التحرير والتي تعتبر جزءا من الحركة الثورية او نتاجا لها اثر تغيير السلطة الحاكمة .

هذه الجيوش نماذجها المتعددة لها نسيجها الطبقي الداخلى المحدد والمرتبط باطار مجتمعاتها ، مما يتيح تصنيف اشكال تغيير السلطة عسكريا في ثلاث فئات :

١ — قيام الجماعة العسكرية المنتمية للطبقة الحاكمة بالانقلاب وذلك لمجرد تغيير الاشخاص ولذلك لا ينتظر منها اجراء تغييرات في البنية الاجتماعية او شكل السلطة السياسية .

٢ — قيام جماعة من الضباط المفتين للطبقة الرجعية بالانقلاب ضد النظام التقدمى نسبيا .

٣ — قيام جماعة من الضباط بالانقلاب ضد الطبقة الاوليغاركية الحاكمة والتي تعوق حركة التغيير الاجتماعى ، هؤلاء الضباط يعلنون ادعائهم بأنهم ثوريون .

ومن خلال هذا التصنيف يقوم المؤلف بعرض محاولته التحليلية بالتطبيق على الدول العربية . فبدأ بالجيش فى المملكة المغربية والذي يعتبره جيش ما بعد الاستعمار بما له من وظيفة بوليسية لمساندة الطبقة الحاكمة والحفاظ على البناء الاجتماعى والسياسى القائم وخدمته . أما فيما يتعلق ببعض الاجراءات الثورية المشتتة فى المجالات المتفرقة والتي تأخذ شكل الاصلاح المظهرى فيصنفها طيبى بأنها ردود افعال لبعض الضغوط من هنا او هناك بهدف الحفاظ على الهدوء والسكينة والاستقرار الداخلى . ويستطرد طيبى ملقيا الضوء على الانقلاب فى كل من سننى ٧١ ، ١٩٧٢ ويراهما صراعا على السلطة بين جماعات الطبقة الحاكمة . أما اشتراك بعض العسكريين القوميين فى تلك الانقلابات فكان نتيجة حداثهم بالوعود الكاذبة من بعض جماعات الصراع .

ثم ينتقل الى استعراض نموذج الجيش المكون بهدف التحرير ويسوق جيش التحرير الجزائرى كمثال تطبيقى لجيش تكون فى اطار حركة التحرر والاستقلال ، والذي قام بمساعدة الجموع الشعبية المعابة بالقضاء على الابنية الاستعمارية القائمة ، ثم عمل على استبدالها بابنية تحقق مصالح

المجاهدين العاملين في جيش التحرير ، والذين أصبحوا يمثلون الطبقة الجديدة لكبار الملاك الزراعيين ، والمهينين على قطاع الصناعة ، والتخوتراطيون وممثلوا الوظائف الادارية العليا في الدولة . واصبحت كل حركة تفسير تقدمية تواجه بالضرب دون رحمة وبالتصفية .

ويختتم المؤلف كتابه بالحديث عن الجيش في مصر كمثال للتجليل والتفريقة ، وذلك لما للجيش المصري من تقاليد عريقة في الحركة القومية التحررية المصرية . ويستند في تحليله الى اهم العوامل التاريخية والتي جعلت من هذا الجيش قوة تقدمية في الحركة القومية ويسردها فيها يلي :

— منذ بداية تكوين هذا الجيش اثناء حكم محمد علي ، على احدث النظم التي تناقض الازواض الاجتماعية الاقطاعية بيناتها المختلفة ، وما كان لهذه النظم الحديثة من آثار سواء كانت تعليمية او اقتصادية او على التركيب الطبقي للمجتمع المصري وسيجبه الاجتماعي .

— أدت الضغوط المتزايدة للقوى الاستعمارية على الطبقة الحاكمة ، والنقد المضطرد للمصريين لتقلد الرتب العالية في الجيش ، الى تسييس العاملين في الجيش والمتمثل في العداء للاستعمار والايان بالحركة القومية .

— أدى عدم وجود حركة قومية كما أدى غياب الوعي الطبقي للطبقة العاملة (البروليتاريا) الى أن أصبح للجيش دورا طليعيا في قيادة الحركة القومية .

مع استمرار تزايد سلطات الضباط الاجانب ونجاحهم الى حد كبير في الاقلال من شأن المصريين داخل الجيش المصري ، بلغت الحركة مداها ١٨٨١/١٨٨٢ وكانت ثورة عرابي والتي ضربت بعنف من جانب القوى الاستعمارية .

مع حلول عام ١٩٣٦ وجدت الحركة القومية مساندة قوية بعد الاجراءات التحررية وتعديل شروط الالتحاق بالكليات العسكرية من العاملين بالجيش ، حتى أن مجموعة الضباط الاحرار التي قامت بالانسلاء على السلطة عام ١٩٥٢ اعتبرت نفسها الامتداد الطبيعي للثورة العرابية . بل انهم ذهبوا الى تبرير حركتهم بانهم المجموعة الوحيدة التي كانت في وضع يسمح لها — في ذلك الوقت — بالتخلص من الاستعمار وأن الجيش هو الطليعة التي يمكن لها أن تدافع عن مصالح كافة الطبقات في المجتمع .

ويطرح المؤلف محاولته لتحليل الواقع في تلك الفترة ويرى أن استيلاء الضباط الاحرار على السلطة هو نتيجة الصراع القائم بين الطبقة المتوسطة — والتي ينتمى اليها الضباط الاحرار — والطبقة الاوليجاركية الحاكمة ، مع اعتبار أن الجيش هو الجناح المسلح للبرجوازية الثورية الصغيرة التي تتمثل ايدولوجيتها في انعذاء للاستعمار — هذه الايدولوجية هي ذاتها ما يعتنقه الضباط الاحرار والذين استطاعوا بوجودهم في الجيش حسم الصراع لصالح تلك الطبقة التي ينتمون اليها . الا أن اقامة النظام السياسى ذى الطابع الثورى بشكله الديموقراطى القومى لم يكن متاحا بعد نجاح الضباط الاحرار فى الاستيلاء على السلطة ، وذلك لانهم استطاعوا الحصول على السلطة السياسية دون التمكن من السلطة الاقتصادية . ويستمر طبيى فى عرض الاساس الذى يستند اليه فى تحليله وهو أن هناك شرطا اساسيا لاستمرار التمكن من السلطة ، الا وهو الارتباط والالتحام بالجموع الشعبية والذى لايمكن أن يتم الا بتعبئة الجماهير سياسيا . وهو ما يؤدى بالضرورة الى الثورة الاشتراكية التى تتعارض مع مصالح كل من الجيش (الذى يرى فى تماسكه ضرورة حيوية) والطبقة المتوسطة (التى ترى فى الثورة الاشتراكية تناقضا مع سلطاتها السياسية والاقتصادية) .

ثم يقدم بعد ذلك تحليله للسياسة التى اتبعها النظام العسكرى فيما بعد عام ١٩٥٢ — على الرغم من كل ما كان يؤكد النظام — والتي تتمثل فى اتباع السياسة الرأسمالية التى تتضح فى التحالف مع الملكية الصناعية الخاصة ضد ملاك الاراضى الزراعيين ، والنسب وجدت نهايتها بارساء قواعد رأسمالية الدولة المتمثلة فى اعلان قوانين التأميم الموجه لصالح الطبقة المتوسطة . وقد تم ذلك تحت شعار الاشتراكية ، الذى لم يكن يعنى فى رأى طبيى أكثر من اضافة الشرعية واثارة انطباع الاستقرار بين الطبقة الجديدة المنهذة لرأسمالية الدولة والمحققة لمصالحها من خلال ذلك .

ويرى المؤلف أن قوانين الإصلاح الزراعى — التى تعتبر الحجر الاساسى الحقيقى للاشتراكية المصرية — قد أدت الى زيادة انتاج الارض الزراعية نتيجة استخدام الميكنة الزراعية . ولكنها فشلت فى تغيير البناء الاجتماعى فى القطاع الزراعى تغييرا جذريا ، حيث انتقلت السيطرة من كبار الملاك الزراعيين على الفلاحين الى سيطرة الدولة عليهم .

ويصل طبيى فى بحثه الى نهايته بعرض وجهة نظره فى الموقف بعد

وفاة عبد الناصر الذى استطاع دون منازع طوال هذه الفترة أن يقوِّم الجماعات المتنافسة وأن يعمل على تماسكها وذلك بقدرته الراحية على حفظ التوازن والتنسيق الدائم لعلاقات القوى المتعددة داخل السلطة .
 فب وفاة عبد الناصر وغيا ب ادارته ظهرت الصراعات على السلطة ، والتي استطاع الرئيس الجديد أن يحسمها ويعيد توحيد القيادة تحت زعامته .
 ويضيف المؤلف محددا ملامح سياسة الرئيس الجديد والتي كان طابعها المميز - فى رايه - ضمان ولاء الجيش .

ويقرر طبيبى أنه يلاحظ وحتى عام ١٩٧٢ (تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب) ازدياد قوة التحالف بين كل من البرجوازية المصرية ذات الاتجاه المحافظ والجيش .

ويتوقع طبيبى استنادا الى استعراضه لظروف المعارضة احتدام الصراع على السلطة فى المستقبل وتنافس الجماعات والتكتلات على الاستحواذ على الامتيازات .

المعرفة والبناء الاجتماعى

مدخل لوجهة النظر الكلاسيكية فى علم الاجتماع المعرفى(*)

ناكيف : بتر هميلتون

عرض : محمد عبد النبى(*)

تعد قضية العلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى القضية المحورية التى يدور حولها النقاش والجدل فى ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذى يطلق عليه علم الاجتماع المعرفى Sociology of Knowledge وتكشف المناقشات الدائرة فى هذا المجال عن وجود ثقافة مشتركة بين الفلاسفة والفكرين — على اختلاف منطلقاتهم الفكرية — بوجود رابطة ما بين المعرفة بأشكالها ومستوياتها المختلفة والاطر الاجتماعية التى توجد فيها . غير ان المتبع لهذه المناقشات سرعان ما يكشف وجود تباين بل وتناقض فى مواقف هؤلاء الفلاسفة والفكرين عند تحديدهم لطبيعة هذه العلاقة والعوامل الفاعلة فيها . فريق يرى المعرفة باعتبارها شيئا أزليا سابقا على الوجود أو كمتغير مستقل يؤدي تطورها الى أحداث تغيرات لاحقة فى البناء الاجتماعى . ومن ثم نجدهم يربطون بين سيادة انماط معينة من المعرفة (دينية أو ميتافيزيقية أو وضعية .. الخ) وبين ظهور اشكال معينة من النظم الاجتماعية . ويطلق على هؤلاء انصار الاتجاه المثالى . وفريق آخر يرى المعرفة كمتغير تابع أو ظاهرة لاحقة Epiphenomenon أو نتاج لاضاع مادية قائمة وان وجودها وتطورها يرتبط بوجود هذه الاوضاع وتغيرها ، ويطلق على هؤلاء انصار الاتجاه المادى . وي طرح كل فريق منهما نمودجا تحليليا paradigm يرى انه اكثر كفاءة فى تناول العلاقة القائمة بين المعرفة والبناء الاجتماعى .

ويأتى الكتاب الذى نعرض له هنا ليشير الى العديد من الاسهامات التى ابرزت معالم علم الاجتماع المعرفى ، وحددت طبيعة المناقشات الدائرة فى ميدانه . ويعترف المؤلف منذ البداية ان ما قدمه فى ثنايا كتابه لا يعد عرضا شاملا لهذه الاسهامات ، وانما هو مجرد جولة فكرية يلتقط خلالها أبرز هذه الاسهامات التى يرى — المؤلف — انه كان لها الانثر الاكبر فى تطور المناقشات التى

* Hamilton, P., Knowledge and Social Structure : An introduction to the classical argument in sociology of knowledge, Rutledge and Kegan Paul ; London, 1977.

(**) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

تعرضت للعلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى . وقد حاول المؤلف خلال هذه الجولة أن يشير الى المنطلق الفلسفى لكل اتجاه والمؤثرات الفكرية التى طور فى اطارها انصاره انكارهم وجوهر الاسهام الذى يضيفه كل منهم فى هذا المجال . وند جاء الكتاب متضمنا تسعة فصول وخاتمة .

يتناول الفصل الاول فلسفة التنوير Enlightenment وبدايات العلم الاجتماعى ، يشير المؤلف خلاله الى الادراك المبكر من جانب عدد من المفكرين — أمثال فيكو Vico فى مؤلفه « العلم الجديد » ومونتسكيو Montesquieu فى مؤلفه « روح القوانين » — للروابط القائمة بين المعرفة والبناء الاجتماعى بصفة عامة ، وكيف أن فلسفة التنوير قد شكلت ايدىولوجية محددة جعلت بدايات العلم الاجتماعى بعامة وعلم الاجتماع المعرفى بخاصة مرتبطة بنشأة النظرية الاجتماعية . ان اهمية التنوير — سواء كحركة فكرية او فترة تطور فكرى شامل — تزيد عن مجرد الاشارة اليها على انها قد شكلت بداية علم الاجتماع وعلم الاجتماع المعرفى ، ذلك لان فلاسفة التنوير قد وجهوا كل اهتمامهم — فى اطار حركة النقد العقلى التى يدعو اليها — نحو التحليل العقلانى لكافة النظم الاجتماعية القائمة ، واهتموا بمناقشة القيم والانكار والمعتقدات التى كانت سائدة فى المجتمع الاوروبى خلال تلك الفترة بصفة خاصة . وقد نبع اهتمامهم هذا من سعيهم للقضاء على الفلسفة الاخلاقية والسياسية السائدة واقامة فلسفة علمانية ذات عناصر عقلانية فى المحل الاول . وعلى الرغم من ذلك فان النتيجة لم تكن علمية تماما ، حيث احتوت روح النقد العقلى — الى درجة ما — على بعض الاحكام القيمة التى أدت الى قلب التعقل والعلم الى عالم من الآراء والانكار العامة او النظرات الفلسفية لجرى التاريخ والتطور البشرى ارتبطت بانكارهم حول التقدم والتغير والانسانية والعالمية ونمو كل ذلك بالحرية وحقوق الامراء فى تقرير قيمهم ومعتقداتهم . وعلى اى حال لقد كانت فلسفة التنوير تشكل ايدىولوجية معينة تسمى الى تغير نظرة الامراء الى العالم بصفة عامة والى امور الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكومين ومصادر القانون والعدالة والنظام والحقوق والواجبات بصفة خاصة من اطار الفلسفة الاخلاقية الدينية لينظر الى كل هذه الامور فى اطار غير دينى (١) . ولذلك نجد أن العديد من فلاسفة التنوير قد اهتموا بدراسة وقائع وممارسات

(١) للوقوف على مزيد من التفصيل — باللغة العربية — حول هذا الموضوع راجع : أحمد أبوزيد ، العلوم الانسانية والصراع الايدىولوجى ، مجلة عالم الفكر الكويتية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ١٩٧١ . وكذلك محمود عوده : علم الاجتماع بين الرومانسية والراдикаلية ، مكتبة سعيد رافنت ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

النفاس اليومية ومدى انتظام حدوثها ، وظهرت في اطار ذلك الفلسفة الوضعية Positivism كاستجابة محافظة لحركة التنوير او النقد العقلى ، وسعت الى تحقيق معرفة امبريقية في اطار نموذج ادعى انصاره انه يماثل نموذج العلم الطبيعى . وقد نادى انصار هذه الفلسفة بضرورة دراسة الوقائع الاجتماعيه باعتبارها اشياء خارجة عن ذات الانسان ، واكدوا ضرورة فصل الذات الفاعلة (الفرد او الباحث) عن موضوع المعرفة او قضية الدراسة ، واعتبروا ذلك هو الضمان لتحقيق الموضوعية في العلم الاجتماعى . وسوف يتضح لنا من خلال مناقشة مؤلف الكتاب لآراء مختلف العلماء الذين تناولهم فيما بعد كيف ان موقف هؤلاء لم يكن سوى وهم خادع . وقد شكلت الفلسفة الوضعية الاساس لايدولوجية لتشكل الفكر البرجوازى والسعى للمحافظة على النظام وتدعيمه . .

ويتناول المؤلف الفكر الماركسى — حول العلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى — والتطورات التى طرأت عليه في ثلاثة فصول متتالية يعرض فيها لمواقف كل من هيجل وكارس ماركس وجورج لوكاش . فيشير الى ان فلسفة هيجل Hegel تعد امتدادا للفلسفة المثالية الالمانية التى كان يمثلها كانت Kant من قبل . وكيف ان هيجل في اطار تطبيق منهجه الجدلى على المعرفة قد نظّر الى المعتقدات الدينية والفلسفية باعتبارهما يشكلان (الموضوع ونقيضه) ويتيح تفاعلها الوصول الى مركب جديد رآه هيجل في « الروح الكلية » التى تمثل الحقيقة المطلقة . وقد انقسمت الحركة الهيجلية الى ثلاث اتجاهات رئيسية فيما بعد حددها ستروس Strauss في اليمين والوسط واليسار . ولقد كان لاعمال انصار الاتجاه الاخير — اليسار — والذين عرفوا فيما بعد بالهيجليين الشبان تأثيرا واضحا على تطور الفكر الهيجلى أكثر من غيرهم . وقد طور ماركس العديد من أفكاره بينهم على الرغم من اختلافه معهم . حيث ذهب ماركس الى انه على خلاف الهيجليين الشبان قد استخدم جدل هيجل بطريقة عملية . وتناول المجتمع بوصفه واقعا تاريخيا وكناء من العلاقات الاجتماعية الواقعية أكثر من مجرد كونه فكرة مجردة « الذات الكلية » او « الوعى الكلى » كما فعل الهيجليون الشبان ، وأكثر من كونه — أى المجتمع — واقعا حسيا ملموسا وفقا لمفهوم نيورباخ .

ولقد أوضح ماركس في تحليله للعلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى انه في المراحل الاولى للوجود الاجتماعى كان تشكل الافكار والوعى يتم بصورة ترتبط مباشرة بالنشاط المادى ومجرى الحياة اليومية للأفراد واسلوب حياتهم ، ومن ثم كان الافراد هم الذين يطورون أفكارهم ومفاهيمهم . ولم يكن وعيهم أكثر من مجرد ادراكهم للوجود . ومع تطور الحياة المادية وانفصال العمل

الفكرى أو العتلى عن العمل اليدوى ، طورت الفئة المسيطرة مجموعة من الآراء والانكار والقيم التى تعبر عن اهتماماتها ومصالحها وسعت الى فرضها على باقى الامراد اى شكلت لنفسها ايدىولوجية خاصة بها . وتعد هذه الفكرة أساس النموذج التحليلى لعلم الاجتماع المعرفى لدى ماركس والتى تطورت عنها الافكار الماركسية حول العلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى . وهكذا يمكن القول ان ماركس رأى المعرفة والوعى كانعكاس للواقع الاجتماعى التاريخى الذى يعيشه الافراد . وربط محتوى المعرفة وطرق تشكلها ببناء القوة السائد فى المجتمع . ويقرر ان الطبقة التى تسيطر على القوى المسابية فى المجتمع تمتد سيطرتها ايضا الى مجال المعرفة والثقافة تنظم وتشكل افكار عصرها . وذهب الى ان الفكر والمعرفة لا يمكن أن يتغير من خلال طرق عقبيه وانما من خلال تحول الاوضاع المادية التى يوجد فى اطارها . ولذلك رأى الثورة وليس انتغير العتلى هى القوة المحركة للتاريخ ، وان هذه الثورة مسندلة الحدوث بدون توافر كل من الشروط الموضوعية (المادية) والذاتية (المعرفة العقلية) اللازمة لانجاحها . بمعنى لابد ان يكون هناك طبقة ثورية - البروليتاريا فى المجتمع الراسمالى - وان يكون لدى افرادها وعى بفكرة الثورة .

وهكذا يرى ماركس ان الرابطة بين الفكر والوجود - او المعرفة والبناء الاجتماعى - ليست رابطة بين عنصرين منعزلين تماما ، وانما هى رابطة تجمع بين عنصرين بينهما علاقة تآثر متبادلة ، غير ان بعض الماركسيين قد طوروا انكار ماركس فى اتجاه ماذى بحث يقوم على حتمية متطرفة ترى المعرفة كانعكاس ميكانيكى او مباشر للحياة المادية ، الامر الذى ادى الى عجز تحليلاتهم عن تقديم تفسيرات مقنعة لسيادة اشكال خاصة من الوعى وانماط معينة من المعرفة لدى بعض الطبقات الاجتماعية وفى تكوينات اجتماعية محددة تتناقض مع الواقع المادى الذى يعيشونه .

ويتناول الفصل الثالث اسهامات جورج لوكاشس Lukacs فى تطوير الانكار الماركسية حول العلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى وذلك فى مؤلفه الذائع السبىط « التاريخ والوعى الطبقي » History and Class-consciousness . ويبدأ الفصل بالاشارة الى الاصول الفكرية التى طور فى اطارها لوكاشس افكاره فيشير المؤلف الى تأثيره بأفكار كل من ماكس فيبر وجورج زيمل وافكار الكاثنية الحديثة فى ألمانيا بصفة عامة التى تهتم بالفهم الداخلى او التأويل الذاتى اكثر من اهتمامها بالنماذج السببية . بالاضافة الى تأثيره بماركس ويشير المؤلف الى ان كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » يتضمن ثلاثة جوانب هامة . يتضمن الجانب الاول مفهوم الوعى الطبقي الذى طرره لوكاشس من قراءاته لهيجل وتعرض

بصفة خاصة لفكرة دلثي Diltthey — وهو هيجل محدث — حول علم الروح science of "spirit" ومفهومة — دلثي — عن «روح الشعب» spirit of the People ويتضمن الجانب الثانى من الكتاب وهو الجانب الذى يعكس تأثر لوكاش بأفكار فيبر وزيمل تأكيداً لضرورة فهم الظواهر الاجتماعية فى إطار منهج أو أسلوب التأويل والفهم الذاتى . وقد عالج لوكاش فى هذا الجزء وعى البروليتاريا فى ضوء فهمها للواقع بدلاً من تفسير ذلك الوعى أورده للإطار الاجتماعى الذى توجد فيه . أما الجانب الثالث والذى يعكس تأثر لوكاش بكارل ماركس فهو النموذج التحليلى لماركس أو المنهج الجدلى الذى صاغ فى إطار لوكاش أفكاره .

ان ما قدمه لوكاش — باختصار — هو إعادة تقديم فكر ماركس كما يرى فى عيني هيجل مع تطعيمها بعناصر أخرى مستمدة من الفهم الفيبرى للراسمالية الرشيده .

ويتناول الفصل الرابع أفكار مدرسة فرانكفورت فى ألمانيا ويكشف المؤلف عن تأثيرها بالأفكار الماركسية الهيجلية كما ظهرت فى أعمال لوكاش ، كما يتضمن الفصل ذاته أفكار جولدمان Goldman فى فرنسا وسعيه لتطوير الكثير من الجوانب النظرية فى فكر لوكاش فى اتجاه انساني وتأسيسه لما يعرف باسم علم اجتماع الادب Sociology of Literature ويشترك جولدمان مع مدرسة فرانكفورت فى رفضهما للمعرفة الوضعية ولذا كان لأعمالهما آثار واضحة على تطور علم الاجتماع النقدي . ولقد اعتبر جولدمان أن علم الاجتماع فى صورته غير الماركسية قد أصبح خادماً للراسمالية ساعياً نحو تدعيم الاهداف التى تسعى اليها ، وهو الامر الذى جعل بحوثه ودراساته تتجه نحو الكشف عن المشكلات والقضايا الميكروسوسيولوجية Micro-Sociology وتفتقد بالتالى القدرة على النظرة الكلية ورؤية التغيرات الكيفية للابنية الاجتماعية والابعاد التاريخية للحقائق الاجتماعية . وقد اعتبر جولدمان علم الاجتماع المعرفى الاساس الذى يمكن من خلاله نقد التيار الوضعى فى علم الاجتماع ، طالما انه — أى علم الاجتماع المعرفى — يسعى الى تحليل الاسس الواعية للمراحل السوسيولوجية . وفى اعتقاد جولدمان ان علم الاجتماع المعرفى يتضمن شكلاً من اشكال علم الاجتماع الفلسفى التاريخى الانسانى فى مقابل علم الاجتماع الوضعى . واهتم جولدمان بتحليل الادب والفن ، وحاول تعريف الطبقة فى ضوء الوعى ورأى ان اساس الفلسفة والادب والفن يكمن فى الطبقة وعلاقتها بالمجتمع . وان الحد الاقصى للوعى الممكن Potential consciousness يشكل نظرات للعالم يمكن التعبير عنها فى مجال الدين والفلسفة والفن وهو جماع ما اطلق عليه الايديولوجية .

ويتناول الفصل الخامس اسهامات ماكس شيلر Max Scheler في موضوع المؤلف انه على الرغم من انه يشترك مع لوكانس ومدرسة فرانكفورت وجولدمان في وجهة نظرهم حول دور العلم انوضى كخادم للاراسمالية والمجتمع الغربي ، الا انه قد تميز عنهم بانه نظر الى علم الاجتماع المعرفي كاداة سياسية يمين أن يقدم أساسا للممارسة السياسية ، وكاستلوب يساعد في حل الصراعات الايديولوجية عن طريق تمكينه كل طرف من أطراف الصراع من معرفة أوجه القصور في وجهة نظره . واعتبر شيلر الوضعية فلسفة أحادية تعبر عن مصالح البرجوازية ، كما اعتبر الماركسية فلسفة أحادية أيضا ، الا انه اعتبرها أكثر التحليلات الأحادية دقة وصدقا في الكشف عن التوترات القائمة في المجتمع الرأسمالي والمعرفة التي تكتسبها كل من الطبقات الاجتماعية حول البناء الاجتماعي .

وتكشف آراء شيلر في محاولته التوفيق بين الماركسية والمثالية عن تبنية لموقف فينو مينولوجي حاول من خلاله أن يفسر ارتباط العلاقات الاستيمولوجية (المعرفية) التي تربط بين البشر بالاطار الكوني الذي يحيط بهم بها يشمل عليه من عوامل مادية وفكرية على حد سواء .

ويتناول الفصل السادس جماع آراء ماكس فيبر Weber ويكشف عن جوهر اسهامه ، ويبدأ الفصل بالإشارة الى أن فيبر قد تأثر بالكانتية المحدثه عند ريكتر والنسبية التاريخية عند دلتى بالإضافة الى أفكار ماركس ، فقد عارض فيبر النزعة الكلية holistic واعتبر التردد وحدة التحليل أو الدراسة ورأى أن سلوك الأفراد يمكن فهمه في إطار ما أطلق عليه علم الاجتماع التأويلي interpretive sociology من خلال فكرة الفهم الذاتي Verstehen التي أشار اليها دلتى بل واعتبرها فيبر الاسلوب الوحيد الذي يتيح الكشف عن معاني السلوك ، كما قبل بعض تفسيرات ماركس لبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

وعلى الرغم من أن فيبر قد أضفى أهمية كبيرة على دور الفكر والمعرفة في تضر البناء الاجتماعي ، الا انه لم يقدم تحليلا أحاديا للعلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعي ، وأكد على أهمية الكشف عن ارتباط مجموعة كبيرة من العوامل في أي موقف أميريقي . ويرى المؤلف أن السبب في افسفاء هذه الأهمية على الأفكار والمعرفة من جانب فيبر يرجع الى اهتمامه بعملية الرشد في المجتمع الرأسمالي الذي كرس كل أعماله لدراستها .

ويتناول الفصل السابع موقف دور كايم Durkheim من العلاقة بين الفكر والبناء الاجتماعي ويعرض لذلك من خلال كتابه « الصور الأولية للحياة

الدينية « حيث يحوى نظرية دوركايم فى المعرفة ، وتقوم هذه النظرية على أساس أن المعرفة كظاهرة سوسولوجية لا يمكن تفسيرها الا بظواهر جمعية . واعتبر دوركايم الدين الصورة المرفية الاولى التى تطورت منها كل أشكال المعرفة ، وأن الدين ما هو الا تجسيد رمزى للمجتمع ، وتعبير معرفى عن العلاقة بين التنظيم الاجتماعى والبيئة الطبيعية التى يوجد فيها . واعتبر الدبانات البدائية — الصورة الاولى للدين — كتجسيد حى يكشف عن هذه العلاقة (ولعل ذلك يفسر لنا سر اهتمامه بدراسة الصور الاولى للديانة الدينية والتوتمية على وجه الخصوص) .

أما مناهج دوركايم فى انتساب وتحصيل المعرفة عن الواقع والتى حددها فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » فتؤكد ضرورة معالجة الواقع الاجتماعى كاشياء وطالب بفصل الذات عن موضوع الدراسة وهو الامر الذى يكشف عن اتجاهه وضعى خالص يؤكد النزعة العلمية المرفية التى أصبحت موضوعا للنقد من جانب علم الاجتماع المرفى .

ويتناول الفصل الثامن اسهامات كارل مانهايم Karl Mannheim باعتباره امتدادا لكل من فيبر وماركس ، والقضية الاساسية التى يقوم عليها تصور مانهايم للعلاقة بين الفكر والبناء الاجتماعى تقوم على أساس أن الافكار ليست نتاجا للحقيقة الكلية بل انها ترتبط ارتباطا مائرا بالاطر الاجتماعية التى توجد فيها . ومن ثم رأى أن الفكر يختلف باختلاف هذه الاطر الاجتماعية . واتجهت أعمال مانهايم للكشف عن الاسس الاجتماعية للافكار والايديولوجيات وركز على دور جماعات الصفوة حيث رآها هى التحكم فى كل شىء وهى التى تقرر مكونات المعرفة وهى التى تحدد الاطر العام للصراع بين الايديولوجيا واليوتوبيا فى الممارسة السياسية بين مختلف الصفوات الفكرية التى تمثل بدورها مختلف الشرائع الاجتماعية . ولذلك رأى مانهايم أن علم الاجتماع المرفى ذا هدف مزدوج ، فهو من ناحية منهج للبحث عن العلاقة بين الفكر والبناء الاجتماعى وهو فى الوقت نفسه أداة سياسية للكشف عن الاسس السياسية والمصالح الفئوية المرتبطة بالافكار الايديولوجية المختلفة .

ويعرض الفصل التاسع والاخر للاتجاهات السوسيوفينومينولوجية فى علم اجتماع المعرفة (١) . فيشير المؤلف خلاله الى اصول هذه الاتجاهات فى أعمال

(١) للوقوف على مزيد من التفصيل — كتب بالعربية — حول مضمون أفكار انصار هذه الاتجاهات ومدى اسهامها فى تطور النظرية الاجتماعية راجع : أحمد زايد ، الاتجاهات النقدية فى علم الاجتماع الغربى . دراسة لمشكلة النظام ، تحت الطبع ، دار المعارف ، القاهرة . وكذلك سمير نعيم ، النظرية فى علم الاجتماع دراسة نقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

هوسرل والفرد شوتز وكيف تطورت هذه الاتجاهات فيها بعد في أعمال بيرجر ولاكمان اللذان اكدا انه لا يمكن فهم الواقع الا من خلال الوقوف على معرفة الافراد الذين يعيشونه .

ثم يتناول الفصل ايضا التطور الذي لحق بهذه الاتجاهات على يد جورج هربرت ميد وتاكيدته على ان اكتساب المعرفة بالواقع يتم من خلال عملية التفاعل الرمزي في المجتمع . ويشير المؤلف لكيفية تجمع هذه الاتجاهات فيما يطلق عليه الانثوميثودولوجي Ethnomethodology وهو اتجاه يسعى للكشف عن القواعد التي تنظم السلوك كما تتبدى في اسلوب الحياة اليومية للأفراد .

تلك باختصار هي اهم الافكار الواردة في فصول هذا الكتاب وفي ختام عرضنا لها ترى هل سيتيح علم الاجتماع المعرفي تخليص علم الاجتماع من مضامينه الايديولوجية من خلال الكشف عن انتماءاته الفكرية والسياسية ؟ أم سيظل علم الاجتماع علما ايديولوجيا يستخدم كسلاح من جانب مختلف الاطراف المتصارعة ؟ وهل يفلح علم الاجتماع المعرفي في تقديم أسس معرفية للممارسات السياسية وحل الصراعات الايديولوجية ؟ أم انه سوف يستخدم كسلاح لقمع هذه الصراعات ؟ ان ذلك ما سوف تكشف عنه التطورات المقبلة في هذا الفرع من فروع علم الاجتماع .

النظرية الاجتماعية والاسرة (**)

تأليف : د. مورجان

عرض : د. سامية الخشاب (**)

مقدمة :

أشار المؤلف في مقدمة كتابه الى أنه يشعر بوجود هوة بين دراسة الاسرة من حيث وظائفها وأدوارها في قاعات الدرس وبين الاسرة التي نعيشها بعيدا عن هذه القاعات . وقد حدد المشاكل التي تواجه دراسة وتدريس الاسرة في ثلاث مشاكل اساسية :

١ — العلاقة الضعيفة بترائها النظرى .

٢ — الصلة المفقودة بترائها النقدى .

٣ — المشاكل التطبيقية التي تتعرض لها بحوث الاسرة .

وقد اشار المؤلف الى ان دراسات الاسرة محتاجة الى توافر الموضوعية والخصوصية والى صياغة قضايا عامة على مستوى واسع من التطبيق .

هدف الكتاب :

يهدف الكتاب الى عرض عديد من النظريات التي عالجت الاسرة ، فلم يقتصر على الاشارة الى النظريات الوظيفية في دراسة الاسرة وانما يشير كذلك الى ما اسماه المؤلف بالوجهة النقدية في دراسة الاسرة .

محتويات الكتاب :

يحتوى الكتاب على جزئين : يضم كل منهما ثلاثة فصول تناول المؤلف في الفصل الاول عرض وجهات نظر عديد من المفكرين أدرجهم تحت لواء الاتجاه الوطنى وهم : ميردوك Murdok .

يوضح المؤلف وجهة نظر ميردوك في الاسرة المستمدة من دراساته الامبريقية على مائتين وخمسين مجتمع والتي تقوم على اساس ثقافى مقارن .

* D. H. J. Morgan, social thory and the Family, R. K. P., London, 1975.

(**) (**) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة والمؤلف هو

د . ه . ج مورجان استاذ علم الاجتماع بجامعة مانشستر .

رينر ميردوك الى الاسرة على اعتبار انها جماعة اجتماعية تقيم في مكان محدد يضم البالغين من الجنسين والاطفال نتاج الصلات الجنسية وتحتار بالتعاون الاقتصادي بين أفرادها ويحدد ميردوك وظائف الاسرة في أربعة وظائف هي :

- ١ - الوظيفة الجنسية .
- ٢ - الوظيفة الاقتصادية .
- ٣ - الوظيفة التناسلية .
- ٤ - الوظيفة التربوية .

كروزر Coser

تبنى كروزر اطارا وتلفيا راضحا في صياغة افكاره عن الاسرة ، وقد نذر كروزر الى الاسرة على انها مؤسسة تتسم بالحميمية ولكن هذه الحميمية لا تميز من خلال وظائفها الظاهرة التي تتمثل في الانشطة الاقتصادية ، او الوظيفة التناسلية او وظيفة التنشئة ، فهو يرى ان هذه الوظائف الظاهرة يمكن ان تنجز خارج الاسرة ، ولكن هناك وظائف أساسية للأسرة هي :

- ✧ اقرار الابوة الاجتماعية .
- ✧ ترسيخ مفهوم الزواج الخارجى .
- ✧ الزامية المعايير الاجتماعية على البناء العضوى .
- ✧ منح الذاتية الاجتماعية لعضائها .

باريسونز Parsons

أشار المؤلف الى ان اسهام باريسونز في علم الاجتماع الاسرى واضحا وقد عالج عديدا من الموضوعات منها :

- ✧ العلاقة بين الاسرة والجمع الصناعى الحديث .
- ✧ عملية التنشئة الاجتماعية .
- ✧ نظام المحرمات .

وقد أوضح المؤلف ان باريسونز قد اقتبس تحليله لبناء الاسرة الحديثة من دراسات بيلز Bales عن الجماعات الصغيرة . وقد شبه باريسونز التباين

في الاسرة بالتباين في الجماعات الصغيرة ، فالجماعات الصغيرة تتباين بناء على محورين :

- ١ — المحور الراسي الذي يركز على التباين في القوة .
 - ٢ — المحور الانثى الذي يركز على التميز بين الادوار الوظيفية Instrumental والادوار المعبرة Expressive
- اما عملية التشبث الاجتماعية ، فقد نذر الريها بارموني على انها تؤدي وظيفتين :

- ١ — تحقق التفاعل الداخلي للثقافة داخل الاسرة الصغيرة .
- ٢ — تحقق اجتماعية الفرد ، لكن يصبح له دور مستقل .

بل وفوجل : Bell and Vogel

تقدم بل وفوجل تفسيراً وظيفياً للأسرة مأخوذاً من كتابات سميلسر Smelser وبارسوتز حيث أوليا اهتماماً كبيراً بدراسة التغيرات الداخلية بين الاسرة كمنسق وبين الجوانب المختلفة للانسان الاخرى .

وقد اشار المؤلفان في نهاية هذا الفصل الى محاولة رالف ترنر Ralph Turner خلق مدخل نظري لدراسة الاسرة مزجها مزيد اهتمامه الى دراسة مصادر الصراع داخل الاسرة والطرق التي تتحكم عن طريقها في هذا الصراع . كما يذهب ترنر الى ان عملية التشبث ليست عبارة عن استقرار أو ترسيخ لانماط مقبولة ومتعارف عليها ولكنها تخلق اشياء متغيرة ومتنوعة .

وفي الفصل الثالث عالج المؤلف موضوع النسق القرباني تحت عنوان لماذا القربانية ؟ وقد تناول في شكل عرض جدلي بين اتجاهين احدهما يرى أن القربانية قد امتدت مناهما في المجتمع الحضري والمجتمع الصناعي . حيث يرى اصحاب هذا الاتجاه استبدال النسق القرباني بمصطلح امتداد النسق الاسري . فالراسمالية قد اضعفت ليس فقط الروابط القربانية بل الاسرة نفسها ، وهناك الاتجاه الآخر الذي يؤكد على ضرورة وجود النسق القرباني كما يبدو في نموذج دوركاهم عن التماسك العضوي .

وفي الفصل الثالث : تحت عنوان الاسرة الحديثة قصة نجاح : عالج المؤلف نظرة الاتجاهات المختلفة الى الاسرة الحديثة وعرض لاربعة مواقف :

يتموقف يرى ان الاسرة الحديثة تعانى من حالة انحلال ونحطاط وهذا

يضر بالمجتمع ، وهذا الانحلال الذى تعاني منه الاسر يصاحبه صور الانحراف وانعدام النظام .

❖ موقف يرى أن الاسرة الحديثة تعاني من التدهور والانحلال ويفسر هذا على أنه مرحلة طبيعية في التطور التاريخي للنوع الانساني ، وقد تبني هذا الموقف بارينجتون مور B. Moore .

❖ الموقف الثالث يرى أن الاسرة الحديثة ليست في حالة من الانحلال والتدهور ولكنها تتطور للأحسن حيث أنها على وعى أكثر بمتطلبات أفرادها . ويمثل هذا الموقف فلنشر Fletcher وآرون Aron .

❖ الموقف الرابع يرى أن الاسرة ليست في حالة من التأخر والانحلال وهذا الوضع ضار بالفرد والمجتمع ، وهذا الموقف يعبر عنه وجهات النظر الراديكالية والتي تظهر عند لانج Laing وكوبر Cooper .

الفصل الرابع : علاج فيه المؤلف وجهة نظر لانج في الاسرة حيث اتبع لانج مدخلا وجوديا في دراسة الاسرة فهو يرى أن صورة الاسرة الحقيقية لها جانبان : احدهما يتسم بالدفء والحب والهدوء ، والآخر بالعنف والصراع والخبث .

وحيث أن لانج يمثل اتجاهها راديكاليا ووجهة نظر نقدية في دراسة الاسرة ، فقد ركز على دراسة صور الاختلال الوظيفي Dysfunctions للاسرة بالنسبة للفرد والمجتمع .

في الفصل الخامس : تحت عنوان المرأة كطبقة اجتماعية : عرض المؤلف لبعض الحركات النسائية الراديكالية ومطالبتها بحرية المرأة . وعرض المؤلف في هذا الفصل وجهة النظر الماركسية في دراسة الاسرة .

وفي الفصل السادس والآخر بعنوان الجنس والراسمالية يقدم المؤلف اتجاهها راديكاليا ثالثا تمثل في مدرسة فرانكفورت وهى التى تركز على دراسة استقلال الفرد في ظل النظام الراسمالي .

مفهوم الادراك في علم الجريمة (**)

تأليف ريتشارد هنشيل وروبرت سلفرمان

عرض : عبد الله الصادق ابراهيم (***)

حوى هذا الكتاب ثلاثة اجزاء رئيسية : تضمن الجزء الاول : مقدمة وعرضا لبعض الموضوعات الاساسية منها : الملاحظة كمسلك منهجى يلجأ اليه رواد نظرية رد الفعل الاجتماعى وأداة تعين هؤلاء فى دراسـة ظواهرهم خاصة الانحراف والمعوقات التى تحول بين الفرد وتكيفه مع المحيط الاجتماعى المباشر ، والجزاءات التى يوقعها المجتمع أو القانون على الفرد المجرم . هذا وقد تناول هذا الجزء بعض الدراسات الميدانية لمعرفة مسببات الجريمة واجراء المقارنات بين المنحرفين وغيرهم لمعرفة دوافع الجريمة ومدى ورائية هذا السلوك أو اكتسابه ، ونوع العقاب الذى يوقعه المجتمع أو القانون فى حالة جرم السلوك .

تضمن الجزء الثانى من هذا الكتاب اشارة الى مفهوم العدالة والقانون الجنائى والمعنى العام لمصطلح الجريمة والاتجاهات العامة فى تفسير السلوك الاجرامى ، وحكم القانون فى حالة الاحتجاج أو المعارضة ، ومدى شرعية أو منطقية الحكم على جرم السلوك . وعقد مقارنات بين أعمال الجرمين فى بعض البلاد مثل أمريكا وبريطانيا وبين شرعية ومنطقية الحكم على جرم تلك الافعال فى تلك البلاد ، وما هى المسؤولية الجنائية المترتبة على هذا الفعل ؟ وما هى الاسباب الكامنة وراء ارتكاب هذا السلوك .

شمل الجزء الثالث من هذا الكتاب توضيحا لرد الفعل الاجتماعى تجاه السلوك المنحرف . ويتضمن هذا دراسة الواقع الاجتماعى للجريمة ، ودور الشرطة فى تضخيم عملية الانحراف ، ومدى استجابات الافراد تجاه هذا السلوك ، واجراء بعض الدراسات عن نظرية الوصمات وهى احدى نظريات رد الفعل الاجتماعى ومؤدى تلك النظرية أن المجتمع هو الذى يسم أو يدمغ السلوك بسمة معينة لان السلوك فى مضمونه واحد لا يتغير لكن

* Richard L. Henschel and Robert A. Silverman, Perception in Criminology, Columbia Un. Press, N. Y. 1975.

(***) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

الذى يتغير هو مدى الحكم على طبيعة هذا السلوك ، وتركيز الاهتمام نحو دراسة المنحرفين . وفي النهاية محاولة نقدية تظهر موقع نظرية رد الفعل الاجتماعى بين النظريات الفسرة للجريمة .

تصور مفهوم الادراك مقدمة الكتاب ، وقد حظى هذا المفهوم باهتمام علماء الاجتماع والفلاسفة الاجتماعيين أمثال « ماكس فيبر » و « توماس » و « جورج ميد » الذين يبحثون دائما عن الحقيقة وراء كل شيء ، وكذلك فلاسفة البراجماتية أمثال « كارل مانتهايم » و « الداروين » للتقويمات والاحساس ، وقد تناولت مقدمة هذا الكتاب مفهوم رد الفعل Labeling أى الادماغ ومؤدى هذا أن المجتمع هو الذى يدمج السلوك أو يسميه بسمة معينة بأنه إجرامى من عدمه على سبيل المثال ، وهنا يظهر مفهوم الادراك ذا أهمية كبرى فى الميدان الاجتماعى والفلسفى ، وفي هذا الصدد حاول « ريتشارد هنشل » و « روبرت سلفرمان » توضيح ذلك المفهوم وإزالة اللبس والفهموض حوله وذلك لخدمة علم دراسة السلوك الإجرامى بصفة خاصة وخدمة كافة أشكال السلوك الإنسانى بصفة عامة .

يلاحظ أن استخدام علماء النفس لمفهوم الادراك يظهر بصورة واضحة عن استخدام علماء الاجتماع له يبدو ذلك واضحا فى عمليات التفسير النفسى وقياس القدرات العقلية . ولذلك فقد أعطى علماء الاجتماع لهذا المفهوم اهتماما بالغا ويبدو ذلك واضحا فى تركيزهم على تلك الفكرة التى مؤداها : أنه يوجد لدى الناس أفكار ووجهات نظر عديدة حول طبيعة الأفعال الاجتماعية ، وكذلك حول طبيعة التفاعل الاجتماعى وينطبق هذا القول على الفرد والجماعة . وفى هذا يقول المؤلفان أن بؤرة الاهتمام تنصب حول ما هو كائن وليس حول ما كان وما هو فى الماضى وأن الشيء الهام أو الفكرة النافعة هى تلك التى تحقق فائدة . وفى هذا اتفاق واضح مع فلاسفة البراجماتية الذين يؤمنون بأن الفكرة تكون صادقة اذا حققت من وجودها نمطا وهذا هو قلب اهتمام نظرية الحق أو الصدق البرجماتى .

فالادراك هو ما يحمله الناس من مواقف الرضا والافتقار وهنا يبدو الشيء الهام هو كيف يرى الناس العالم من حولهم وكيف يدرك الإنسان العالم المحيط به أو كيف يكون هذا العالم واضحا امام البشر فالمدرسات تختلف باختلاف البشر ، وفى هذا يحاول « أرون بوتشر » Arwin Beutcher ادراك حقيقة الخلافات والصراعات التى تدور حول ما نفعله وما يجب أن نفعله وما نقوله وما يجب أن نقوله وما هو عام وخاص وكان الهدف من تلك الدراسة التعرف على ما يدور داخل الفرد نفسه وما يعتقده

وما يفعله وما يجب أن يفعله تجاه هذا السلوك .

وقد ساهمت نظرية الإدراك في إثراء علم دراسة السلوك الإجرامى اسهاما عظيما وأن كانت قد تعثرت منذ البداية لما واجهته من صعوبات حالت بينها وبين تقدمها وانتشارها بالدرجة التى يمكن القول معها أنه ليس هناك جهود مجتمعة حول المصادر الأولية المتصلة بنظرية الإدراك فى علم دراسة الجريمة . وجاءت نظرية رد الفعل الاجتماعى لتحل مكانتها بين تلك النظريات التى

قدمت اسهامات عظيمة الشأن فى تفسير السلوك الإجرامى بصفة خاصة وفى تفسير السلوك الانسانى بعمامة . ومن هذا المنطلق جاءت نظرية الإدراك لكى تثرى تلك الاعمال وتنظم تلك الجهود المبثرة وتجدد الامل فى اعادة تجميع المادة على أسس معرفية ومنهجية سليمة ووضعها فى اطار موحد شامل . وحاولت تلك النظرية ايضا ادماج المفهومات المشتقة فى بعضها مثل مفهوم **رد الفعل المادى** labeling material ومفهوم الإدراك فى علم الجريمة ومفهوم الإدراك فى العدانة الجنائية . ومفهوم الإرادة مثل هذه المفاهيم سوف يقدم التسهيلات المحوطة فى عمليات البحث والدراسة لعلم الجريمة فى معالجة موضوعات تتصل بهيدان هذا العلم وبمبادئ أخرى .

وقد تضمن هذا الكتاب بعض الموضوعات منها :-

- ١ - نقد الاحصاءات الجنائية .
- ٢ - دراسة الواقع الاجتماعى للجريمة .
- ٣ - الاتجاه الميكانيكى فى تفسير السلوك الإجرامى .
- ٤ - الاتجاه الارادى فى تفسير السلوك الإجرامى .
- ٥ - الخلاف بين الاتجاه الميكانيكى والارادى فى تفسير السلوك الإجرامى .
- ٦ - الاهتمام بالذهب العقلاى فى تفسير السلوك الإجرامى .

فيمكن الاعتماد على الاحصاءات الجنائية فى تقديم بيانات واقعية عن طبيعة السلوك الإجرامى سواء كان ذلك فى صورة كمية أو كيفية مثال ذلك التقارير الرسمية للمجرمين والمسنون وهذه مؤشرات على وجود الجريمة، وربما لا تمثل تلك الاحصاءات الجنائية الواقع الاجتماعى للجريمة من هنا كان امر دراسة الواقع الاجتماعى للجريمة وجمع المعلومات من خلال معايشة الظاهرة فى غاية الاهمية . وفى هذا يقول « جونسون » أن الاحصاءات

الجنائية يمكن ان تصحح بعض الاخطاء التى وقع فيها البعض وهو يجمع معلومات عن بعض ظواهر الجريمة . وفى هذا ينود « بيكر » الى ان البيانات التى جمعها بعض علماء الاجتماع وعلماء دراسة السلوك الاجرامى بصفة خاصة يمكن ان تلتبس العذر للاحصاءات الجنائية وتخفف عنها النقد الموجه اليها .

وقد حاولت النظرية الميكانيكية تقديم تفسير لطبيعة السلوك الاجرامى مؤادة ان الظواهر التى تحدث مصاحبة للسلوك تقترب بوجود هذا النمط من السلوك وليست خالقة له ، فالمفهوم الميكانيكى هنا يشير الى الطبيعة الدينامية الفعالة للسلوك ، وتذهب تلك النظرية الى ان هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التقليدية تلعب دورها فى تشكيل هذا السلوك . وتمثل تلك العوامل فى الطبقة الاجتماعية ودرجة القرابة وأعمار الوالدين ونظام الميلاد . هذا الى جانب وجود عوامل أخرى مثل العامل الجغرافى تلعب دورها أيضا فى تشكيل هذا السلوك .

وجاءت نظرية الارادة لتقدم تفسيراً آخر للسلوك الاجرامى هادفة للمعنى الكامن وراء هذا السلوك ، فالسلوك يحمل معنى ذاتى فحينما يؤدي الفرد بعض الحركات المادية كالمشى والركوع والسجود فان هذه الحركات المادية تنطوى على معنى معين . وان الركوع والسجود والمشى ينطوى تحت قيمة معينة هى قيمة التدين ، وهذه القيمة ترتبط ببناء اجتماعى وثقافى معين هو ثقافة المجتمع المسلم . فاذا كان السلوك يؤدي وظيفة معينة وقد تشكل هذا السلوك بفعل متغيرات او عوامل معينة فان لهذا السلوك معنى أيضا . وهنا يأتى دور العوامل الاجتماعية فى تفسير السلوك لتحل محل العوامل الميكانيكية فى تفسير السلوك . وهكذا جاءت وجهة النظر الاجتماعية لدحض الاتجاه الميكانيكى فى تفسير السلوك .

واذا كان هناك تأكيد على دور الاتجاه الميكانيكى والارادى فى تفسير السلوك الاجرامى فانه يظهر دور آخر لاتجاه جديد هو الاتجاه العقلى . وفى اطار ذلك الاتجاه تظهر التيم والاتجاهات والاهداف التى يحملها كل فرد . بل أصبح هذا الاتجاه علامة مميزة نحو كل هدف يسعى الفرد الوصول اليه . وعلى هذا يمكن القول ان مفهوم الادراك جاء من وحى عقل الكاتب ولم يأت من خلال البحث عن الحقيقة الكامنة خلف هذا الاطار .

قدم « شيف » Scheff اسهامات عظيمة لتوضيح رد الفعل تركزت حول الخلل الوظيفى الذى يصيب العقل فى مرحلة معينة وفى وقت معين ، وفى

هذا سلك « والتر بيكلي » Welter Buckley نفس الخط الذى سلكه شيف وقد أضاف الكثير . وتمثل تلك الاضافات فى امكانية تفسير مفهوم الادراك وفقا لما يراه انصار تلك النظرية بوجهتين من النظر :-

الاولى : تتلخص فى عرض انطباعات الانفراد الآخرين تجاه الفرد المنحرف وما يحمله هؤلاء عن ذلك الفرد .

الثانية : يمكن عرضها بطريقة توضح مدى التغيرات والتطورات المحتملة فى مدركات الفرد المنحرف للموقف المحيط به والظروف التى يعيشها هو نفسه هذا فضلا عن الكشف عن انطباعاته الشخصية عن الآخرين واتجاهاتهم نحوه . وهنا يبدو رد الفعل الاجتماعى فى مدى حكم الغير على الفرد وانطباع الاخير عن الآخرين .

وقد تكون الاسباب الكامنة وراء السلوك الاجرامى بيولوجية او سيكولوجية او اجتماعية فقد يتصرف الانفراد فى بعض الاوقات بطريقة غير عادية وينظر اليهم على انهم فعلا غير عاديين وسلوكهم هذا خاطيء . لكن هذا السلوك لا يستمر فترة طويلة الا وتحدث تغيرات فى جو العائلة او فى النطاق الاجتماعى المحيط بالفرد . وهنا يطالب الفرد والجماعة بالعدول عن هذا السلوك والانصياع لقالب الحياة الاجتماعية . مثل تلك الاستجابات تمارس اثرا على الفرد وتشكله - وتجعله ينسجم مع القوالب الاجتماعية وتكون تلك العملية ثمرتها فى فترة التنشئة الاجتماعية . وهكذا يمكن القول بوجود رد الفعل الاجتماعى تجاه الذلل الوظيفى للعقل أى أنه حينما يشرذم العقل ويسلك مسلكا منافيا لنواميس المجتمع فان المجتمع يرد على هذا الفرد بالعدول عن هذا المسلك . هذا فى الوقت الذى يرى فيه الفرد آثار تلك العملية بنوع من الضرر يدفعه الى التشرذم . وقد يحدث هذا ايضا خلال التنشئة الاجتماعية . من هنا نقول ان هذا الفرد شاذ فى سلوكه ومنحرف .

هناك دليل قائم على قوة القانون فى الحياة الاجتماعية فمعظم الناس الخارجين على نظام الكون يتعرضون لطائلة العقاب اما بالقبض عليهم فى حالة ارتكابهم هذا العمل الاجرامى ، واما يرد المجتمع عليهم بنوع من العقاب الرادع وفق ما تحكم به قيم المجتمع ومعايره . وهنا يتساءل « جار فنكل » الى اى مدى تنهار معايير مجتمع يمشى اقتصاده على طريقة تقليدية وسلبية وما يصاحب ذلك من انهيار فى القواعد القانونية التى تسود تلك المجتمعات وترتب على ذلك وجود رد فعل مباشر تجاه تلك الانفعال التى تعتمد أساسا

على عدم الادراك وسوء الفهم لطبيعة الظروف المحيطة بالفرد والتي يعتبرها انهيار القيم المجتمعية . وقد اهتم « سلاستر » Claster بعمل بحث امبريقي يفترض فيه ان المنحرفين يدركون قوة القانون بصورة اوضح وبأثار اقل من غير المنحرفين . وقد توصل الى تلك الحقيقة من خلال استبيان حصل منه على استجابات العامة نحو قوة القانون حيث قارن بين المنحرفين وغيرهم من السكان بغية الوصول الى مدى الاستجابة للانحراف . وقد اعتبر هذا مقياسا عاما للادراك وفهم لطبيعة العقاب وان كان ذلك يختلف باختلاف الظروف والأحوال .

وهناك العديد من الدراسات الحديثة التي اهتمت بدراسة الآثار المترتبة على عدم ادراك طبيعة العقاب وكانت أحد الاسباب المؤدية الى ذلك هو جهل الافراد بخطورة العقاب وعدم اتاحة البيانات الدالة على وجود العقاب وكيف يحفظ الفرد نفسه من الوقوع تحت طائفته ، وعدم وجود المتابيس الموضوعية في تحديد طبيعة العقاب . وفي هذا قام تيفان Teevan بجمع بيانات عن بعض طلاب الجامعة الكندية لكي يتحقق من ادراك الافراد للعقاب وخطورته . وقد دلت الاستجابات التي قال بها المستبوعون ان التفكير في العقاب اثابة وخطورة كان سلبيا بعض الشيء فلم يفكر في العقاب وخطورته لا للافراد انفسهم او لاصدقائهم او حتى لمن يشتبهون فيهم .

فبصرف النظر من طبيعة الجريمة الا ان الصورة القالبة والدينامية للانحراف تأتي من الخارج ونتيجة للتفاعل الاجتماعي . فقد يولد الفرد ولديه اعتماد لممارسة السلوك المنحرف لكنه في الوقت نفسه قد يكتسب هذا السلوك من خلال المعاشية والظروف المحيطة بالفرد .

حدود علم الفولكلور (١)

المشرف على تحرير : ويليام باسكوم

عرض : عبد الله أولو

الكتاب الذي نعرض له يعالج عديداً من القضايا الجوهرية التي تمس بعض الموضوعات النظرية والمنهجية في علم الفولكلور ، تلك الموضوعات التي ينبغي أن تنال من المشتغلين بالدراسات الفولكلورية ذوى الاتجاهات المتعددة — الأدبية منها والأنثروبولوجية بوجه خاص — قدراً من الاهتمام ، وقسطاً وفيراً من التحريض ، أملاً في أن يشهد هذا العلم مزيداً من التقدم ، وتزداد اتقانه رسوخاً في مجال العلوم الاجتماعية .

وتبلغ صفحات هذا الكتاب حوالى مائتى صفحة تشتمل على خمس مقالات ، يعالج كل منها موضوعاً أو اثنين من الموضوعات التي المحنا إليها . ونود أن نشير إلى أن هذه المقالات هى عرض لوجهات نظر بعض الفولكلوريين الأكاديميين ، بعضها نعرض له بصورة مفصلة بعض الشيء ، والآخر نسرده في إيجاز .

وفي المقالة الأولى التي أوردها وليام باسكوم ، يوضح الموقف الحالي لعلم الفولكلور في الجامعات الأوروبية ، والتطور الهائل الذي طرأ على البرامج الدراسية في تلك الجامعات ، والعدد المتزايد للدرجات العلمية التي حظى بها كثير من الفولكلوريين في مختلف التخصصات ، ومن بينهم دن بن أموس وهارولد شيب اللذان نعرض لبعض آرائهما الواردة في هذا الكتاب .

وقد حاول وليام باسكوم أن يوضح القضايا الأساسية عن طريق استعراض تاريخي للنظريات الفولكلورية منذ بداية القرن التاسع عشر ، وأهم القضايا الأساسية التي نثرها تلك النظريات ، ويمثل هذا العرض في الوقت نفسه أجابة على عديد من التساؤلات التي طرحها باسكوم حول الحكايات الشعبية . ومن بين هذه التساؤلات : كيف يمكن تفسير الحكايات الشعبية في مجتمعات مختلفة : هل هذه الحكايات انتشرت مع الإنسان

* W. Bascom, ed., Frontiers of Folklore, 1977.

منذ بداية البشرية ؟ هل تفسر في ضوء الوحدة النفسية للبشرية ؟ أم في ضوء الصدفة التاريخية ، أم في ضوء الانتشار أو الاستعارة أو الهجرة أو الاختراع (النشأة) المستقل ؟

وقد أشار باسكوم الى جهود عديد من الفولكلوريين الذين قدموا تفسيرات عديدة لمثل هذه التساؤلات ومن بينهم الأخوان جريم ، ويتودور بنفى ممثل المدرسة الانتشارية وخلفه ايمانويل كوست . وانكد على انهما جذبا الانتباه الى عملية الانتشار الهامة ، وهذا هو اسهامهما الرئيسى . ثم أورد آراء مدرسة الاستعارات الرمزية ، واكد على ان آراءها لم يكتب لها البقاء نظرا للتعارض القائم حول التفسيرات التى تقدمها ، هذا فوق انه لا يوجد برهان يدعم أفكار رواد هذه المدرسة . ثم نوه بعد ذلك الى جهود المدرسة الأنثروبولوجية وروادها تايلور ، وفريزر وركز على آراء فرانز يواس الذى أورد تفسيراته للقصص والحكايات الشعبية نتيجة لدراسته لثقافات التسمثيان والكواكتيل . ثم أوضح كيف انها تعكس ثقافتهم ، وتعطى صورة ثاقبة لحياتهم . وفي موضع آخر يشير باسكوم الى التحليل البنائى الذى يعد أكثر الاتجاهات تطورا ، وركز على آراء المدرسة الفنلندية التى يتزعمها فيلاديمير بروب وأوضح منهجه في دراسة الحكايات الشعبية . وأشار الى أن ذىوع التحليل البنائى في دراسة الأدب الشعبى . ومن بين المستخدمين له كل من آلان وندس ، ومارانداس Marandas .

وعن الوظيفة يشير باسكوم بالتفصيل الى أن عناصر الفولكلور وخاصة ما يعرف منها باسم Verbal Arts (الفن القولى) لها وظائف عديدة تختلف من مجتمع الى آخر ، ومن جيل الى جيل وهذه الوظائف تتجاوز التسلية البسيطة التى تعد واحدة من الوظائف الرئيسية . وقد أعطى أمثلة لوظائف الأساطير ، الأمثال والخرافات الروائية . وهذه تتمثل في مجال التربية خاصة في المجتمعات البدائية ، وانها تساهم في نقل الثقافة من جيل الى جيل ، وتقدم على انها شكل من أشكال الضبط الاجتماعى ، وتقدم كوسيلة للاطراء على الذين يتواعمون مع المعايير الثقافية ولذم الذين ينحرفون عنها .

وقد قدم باسكوم بعد عرضه لهذه الآراء بعضا من الملاحظات تعدد في جوهرها لب القضايا المثارة ، ذلك أنه رأى أن رواد تلك المدارس المتعددة لم يلتوا بالآ الى العديد من العناصر الفولكلورية مثل الطب الشعبى والرقص

الشعبى والعادات الشعبية وغيرها من العناصر التى يدرجها الفولكلوريون ضمن علمهم . ورأى أنه لم تنجم عن هذه الموضوعات أية نظرية يمكن مقارنتها بنظائرها الموجودة فى الفولكلور القصصى . وأن الاهتمام به لم يتجاوز البحث عن أصولها وتطورها .

كما أكد باسكوم على أن هذه المدارس فى تناولها للعناصر الشعبية قد أولت اهتماما متزايدا للنصوص (Texts) فقط ، فى الوقت الذى أغفلت فيه السياق الثقافى — الاجتماعى الذى وردت واستخدمت فيه تلك النصوص . وأشار الى أن الأنثروبولوجيين لم يغفلوا هذا الموضوع ، وأعطى مثالا لدراسة مالدنوفسكى لوظائف الأساطير فى ثقافات التروبرياندا ، إذ اهتم بأداء وسياقات الموضوعات القصصية . كما اهتم ببيان كيف تعكس النصوص المسجلة بناء خط الانتساب الأمومى فى المجتمع التروبرياندى .

ونوه باسكوم فى النهاية الى ضرورة التعاون بين الفولكلوريين ذوى التخصصات المختلفة ، الأمر الذى يساعد على إعطاء علم الفولكلور مكانة أكثر تميزا ، وذلك عن طريق مجالات جديدة يمكن عن طريقها سد الفجوات القائمة بين تلك التخصصات ، والاهتمام المشترك بالمشاكل الشائعة ، وهذا — فى رأيه — أخرى مما كان فى الماضى من الاهتمام بتناول ودراسة موضوعات مقيمة .

وفى الفصل الثانى يطرح آلان دندس موضوعا هاما وجديرا بالاهتمام، ويشير الى أنه من أهم القضايا المحورية فى علم الفولكلور . ويتعلق بالاستفسار عن الجماعات الشعبية ، أو بمعنى آخر عن مفهوم « الفولك » (x) Who is Folk ؟ ويتساءل هل هذا المفهوم يقصد به الريفيون الذين درسهم جريم فى بدايات القرن التاسع عشر ؟ . ومن المعروف أن الاستعمال السائد لكلمة « شعب » يشير بصفة عامة الى الجماعة الصغيرة ، أو الجماعة التى يرتبط أفرادها بمصالح مشتركة ، أو علامة الشعب أو الفلاحين . ويرى دندس أن قبول هذا التعريف يشير الى بعض الصعوبات ، إذ أنه يحدد بشكل تعسفى ميدان علم الفولكلور ، ويربط ربطا عاطفيا بين أفكار بدائى ، وريفى ، وقومى .

(x) يمكن الرجوع الى : ايكه هو لكرانس - « قابوس مصطلحات الانثولوجيا والفولكلور » ترجمة الدكتورين محمد الجوهري ، وحسن الشامى دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ ، للوقوف على تعريفات متعددة لمفهوم « فولك » ، ص ص ٢٣٠ — ٢٣٧ .

ويشير دندس إلى أن الصعوبة القائمة في استخدامات مفهوم القرن التاسع عشر تكمن في استخدامه على أنه تابع أكثر منه مستقل . فقد استخدم في تناقض مع جماعة سكانية أخرى ، إذ نظر إلى الشعب على أنه جماعة من الناس يشكلون الطبقة الدنيا في مقابل الطبقة العليا أو الصفوة في المجتمع . ويؤكد دندس على أن هناك ترويجا لهذا المفهوم خاصة من جانب الذين يدعون إلى التميز بين المجتمعات ، وخص بالذكر روبرت ردفيلد وجورج فوستر . ويشير بعد ذلك إلى أنه لو قبل الفولكلوريون المعاصرون مفهوم القرن التاسع عشر الضيق للشعب على أنه « أمي ، ريفي ، متخلف » . وخاصة في تلك الأوقات الراهنة بعد أن أصاب القرويين التغير نتيجة للتصنيع والتحضر . وأصبحوا على الأقل متأثرين بالمراكز الحضرية مما أدنى إلى تغيير سماتهم وخصائصهم الثقافية . . هل ستصبح دراسة « الشعب » مسألة وقتية ، وبالتالي يتعرض مستقبل علم الفولكلور لأزمات حرجة ؟

ويورد دندس أجابته عن ذلك بإشارته إلى مفهوم يعتبره أكثر رحابة . وبناءا عليه ستصبح هناك إمكانية لدراسة الثقافات الشعبية في الولايات المتحدة ، كندا ، وأوروبا ، تلك الثقافات الحالية ، والتي في طريقتها إلى البعث . إذ يحدد مفهوم الشعب على أنه « جماعة من البشر تشترك على الأقل في عنصر واحد مشترك ، ويربط بينها عامل أو أكثر من عامل قد يكون اللغة ، المهنة ، الدين ، وهذه الجماعة يكون لديها تراث خاص بها . وقد تكون أمة أو أسرة ، أو اقليما ، أو دولة ، أو مدينة ، أو قرية . ويؤكد على أن هذه الجماعة تتكون من عديد من الأفراد ، الذين لا يعرف بعضهم البعض الآخر ، ولكنهم على معرفة وثيقة بجوهر التراث المشترك الذي تمتلكه تلك الجماعة ويضفي عليها طابعا خاصا . كما أن الدارس لهذه الجماعة لا يهتم بالأفراد في ذاتهم ، ولكن بتراثهم المتمثل في الحكايات ، الأساطير ، الأغاني ، الأمثال . . الخ تلك التي يشاركون فيها بطريقة جماعية .

ويشير دندس بعد ذلك إلى أن التصنيع يساعد على خلق جماعات جديدة . تساعد على الإقلال من عدد الفلاحين ، الذي يشكلون في ذلك الوقت نمطا واحدا من الشعب . وهذه الجماعات ليست ريفية ولا تشكل طبقات دنيا كما كان الأمر في القرن التاسع عشر ، بل أن بعضها أو معظمها ينتمي إلى الطبقة الوسطى الحضرية ، ويصبح لها فولكلوها الخاص ، وبالتالي يمكن الحديث عن الشعبية الريفية وكذلك الشعبية الحضرية (فولكلور المدينة) .

وعن العلاقة بين الفولكلور والتكنولوجيا يدحض دندس الانكار
الذاهبة الى ان التكنولوجيا تعد من العوامل التي تساعد على اختفاء
وتدهور ميدان الدراسة في علم الفولكلور . مبررا ذلك بان تكنولوجيا الاتصال
(تليفزيون ، راديو ، ..) قد ساعدت على سرعة انتقال العناصر
الفولكلورية من أماكن متعددة . وفوق ذلك فان التكنولوجيا نفسها قد
أصبحت موضوعا للفولكلور ، فالعلماء التجريبيون ، والمهندسون يشكلون
جماعات شعبية لها فولكلورها الخاص ، وبالتالي تخضع للدراسة من
جانب علم الفولكلور .

وفي الفصل الثالث يعالج دن بن أموس موضوعا هاما يتعلق بدراسة
الفولكلور في سياقه الثقافي — الاجتماعي . ويرى بن أموس انه بالإمكان
نهم الفولكلور على انه نسق ثقافي ذو مبادئ تكاملية تميزه . وهي مبادئ
خاضعة للكثف والتحليل ، كما تمثل نقطة انتقال من المجال التاريخي والمقارن
الى الفولكلور الوصفي (وصف الفولكلور في سياقه الثقافي) .

ويؤكد على أن كلمة سياق Context تشير الى الإطار الثقافي العام
الذي تحدث وتستخدم فيه العناصر الفولكلورية . وأن الوقوف على هذا
السياق امر ضروري لفهم تلك العناصر . ذلك لأن أي دراسة لوظائف
العناصر الفولكلورية تقتصر على توجيه الأذهان نحو نصوص تلك العناصر ،
دون الاهتمام بالسياق ، تعد دراسة جامدة وقاصرة . فهناك علاقة جوهرية
بين النص والسياق ، فالسياق يؤخذ على انه خلفية للنص الذي يعد صلب
الدراسة . وما يحدث هو تسجيل النصوص في البداية ، ثم يوصف
السياق الثقافي الذي أنتجت فيه تلك النصوص .

ويؤكد بن أموس على انه عند دراسة الأساطير قد يبدو التركيز على
النصوص فقط . ولكن امتداد تلك الدراسة لتجاوز هذه النصوص نحو
السياق ، يمكن أن يؤدي الى نهم أكثر اكتمالا للعنصر الشعبي .

ويشير بن أموس الى أن الوصف السياقي يتيح تحليل الاداء الفولكلوري
من خلال نسق فني متكامل في مجتمع خاص . وهو يؤكد على انه عند
دراسة أي نموذج شعبي في سياقه الاجتماعي ينبغي التركيز على ثلاثة
محاور هي : المحاور الشخصية ، المحاور الاجتماعية ، والمحاور الشفاهية .
وقد استعرض نموذجا مفصلا ليرضح ذلك . ولعل هذا يوضح لنا أن بن
أموس يركز اهتمامه الأساسي على عناصر الأدب الشعبي في الوقت الذي
تغاضي فيه عن الإشارة الى أي من العناصر الفولكلورية الأخرى . وهذا

يؤيد ماسبق أن الملح اليه وليام باسكوم عندما عرض وجهة نظره الخاصة بالاتجاهات النظرية في علم الفولكلور . كما أن آراءه تعد قريبة من آراء المدرسة البنائية التحليلية . فتكديده على المحاور الثلاث عند دراسة أى نموذج شعبي في سياقه الاجتماعي يؤكد ما ينبغي أن يلتفت اليه الباحث من دارسته لأى عنصر من عناصر الأدب الشعبي : نهتم بالنص ومؤديه ، وبالجمهور الذى يستمع اليه ، ثم بالموقف الذى يؤدى فيه .

ويطرق هارولد شوب ، الى موضوع آخر يندرج تحت الموضوعات الهامة في دراسة الأدب الشعبي ، فعند الحديث عن الأدب الشعبي ، يستخدم مصطلح الأداء (performance) بنفس المعنى الذى يستخدم في الدراما والمسرح . ذلك لأن أى شكل من أشكال الأدب الشعبي ، يتطلب وجود مشاهد أو مستمع أو مجموعة من المشاهدين والمستمعين ، وشخص أو أشخاص يقدمون هذا الشكل لهم . وعلى هذا فان شوب Schub يوضح هذا الموضوع بطريقة متكاملة تيعرض لتعريف الأداء والمؤدين وطريقة تحقيق التفاعل بينهما ، ويشير الى أن مصطلح « الأداء » ينظر اليه على أنه طريقة خاصة للاتصال في مجراه الصحيح . ذلك لأن الراوى أو المغنى لابد وان يتخذ وضعا معيناً لكي يتكامل مع هدفه الذى يريد تحقيقه ، وهذا الوضع له اهدافه الضمنية والظاهرة ، كالتعليم والاقناع والنصح ، وبناء على ذلك تتحدد كيفية الأداء .

كما يشير شوب Schub الى أن الأداء طريقة للاستخدام اللغوى ، وطريقة للكلام . فاللغة والأسلوب ، الى جانب قدرة المؤدى ومهاراته تشترك كلها في تشكيل النصوص الشعبية المختلفة الى حد كبير . كما يمكن استخدامها لبيان دور المؤدى في صياغة مادته وتقديمها بصورة تجعل الجماعة تنفعل به . وهو المعيار الذى يتم على أساسه الحكم على نجاحه في أن يكون مؤدياً حقيقياً متميزاً .

كما يوضح شوب كيف أن المؤدين يستخدمون الصور والنماذج لاثارة عواطف المستمعين ومشاركتهم ، ويشير الى أنهم يتميزون بتلك الاستخدامات التى عن طريقها يؤثرون في بيئتهم والبيئات الأخرى . هذا وقد استعرض شوب عدداً من النماذج للمؤدين لبعض عناصر الأدب الشعبي في افريقيا الجنوبية وركز على الشعر الحماسى .

وفي الفصل الأخير يتناول رونالد باومان R. Bauman بالتعقيب على هذه الآراء الواردة في تلك المقالات ، وأكد على أن حدود الفولكلور وقعة بين الدراسات الأدبية والأنثروبولوجية . وعلى أى الاحوال فان هذه الآراء تعكس واقعاً أيديولوجياً ينبغى على دارسى الفولكلور في دول العالم الثالث أن ينتبهوا اليه .

الشعوذة(*)

تأليف لوسى مير

عرض : على محمد المكاوي

لاتزال العلوم الاجتماعية تعاني من الاختلاف حول مدلول المصطلحات الفنية التي تستخدمها مما لايساعد على وجود الوحدة الفكرية التي ينطلق منها كل المتخصصين . بيد انه لوساد الاتفاق على هذه المصطلحات لانقاذ البحث العلمى نفسه من الفرق فى متاهات المفاهيم وانطلق فيما بعدها صروب بناء الهيكل العلمى ذاته وتشبيده على ارسى ما تكون الأسس .

واذا كان هذا الموقف يصدق على العلوم الاجتماعية بصفة عامة فانه اكثر صدقا على علم الفولكلور الوليد ، ولاسيما فى مجال من أدق واعمق موضوعاته وهو مجال « المعتقدات الشعبية » ، حيث لم تزل مصطلحاتها بعد القدر الكافى من الاهتمام والتحديد العلمى الدقيق . ولرحدث ذلك فانه يكون من جانب بعض المتخصصين وليس جميعهم . غير ان تقدم العلم وازدهاره رهين بتحقيق هذه المرحلة من النضج الفكرى الذى يتجلى ابرز صوره فى دقة المفاهيم والاتفاق على مدلولاتها .

وازاء هذه المشكلات ظهرت كتب علماء الأنثروبولوجيا ومنهم لوسى مير Lucky Mair التى تعرض لكتابتها المعنون بـ : « الشعوذة » Witchcraft . ويقع الكتاب فى مائتى وست وخمسين صفحة تضم احدى عشر فصلا تتناول بالتفصيل الشعوذة والمشعوذين من حيث دعاوى وجودهم ، والوقاية من شرورهم ، والشك والاتهام ، والشعوذة وانشطار البينة ، والتعامل معهم ، الوهم والحقيقة فى مجال محاكمات هؤلاء المشعوذين . واخيرا يعرض الكتاب عرضا وافيا لنظريات الشعوذة ، ثم ينتهى بملاحظات وببليوجرافيا للكتب والمراجع المتصلة بالموضوع مرتبة أبجديا حسب المؤلفين .

وتؤكد « لوسى مير » فى بداية مؤلفها على انتشار الاعتقاد فى معظم أنحاء العالم بأن البشر يستطيعون انزال الأذى وإيقاع الضرر بزملائهم عن طريق تسخير بعض القوى التى لا يمتلكها ولا يقوى على تسخيرها الشخص

* Lucy Mair, Witchcraft, London, Weidenfeld and Nicolson, 1973.

العداى . وهى قوى تعمل فى الخفاء بحيث يصعب اكتشافها . وهؤلاء البشر هم ما نسميهم « بالشعوذين » . وفى هذا الصدد يهتم الانثروبولوجيون بالأشياء والأفعال التى يأتونها المشعوذون ، فى حين يهتم علماء النفس بالأفكار التى تدور حول نوع المشعوذين الذين يأتون الشر المشؤم .

والدليل على ذلك اننا نقبل تفسيرات ونصائح الطبيب حول المرض العضال الذى ألم بنا ، وفى نفس الوقت الذى نقبل فيه ما يخبرنا به العرفاء من أسباب هذا المرض كغضب روح أحد الأسلاف علينا ، أو كراهية المشعوذ لنا وبالتالي فهو وراء الكواليس يلعب دوره فى اصابتنا بالمرض .

وتطرح المؤلفة تساؤلا فى غاية الأهمية مفادة هل يمكن التخلّى ببساطة من الاعتقاد فى الشعوذة ؟ وتنجلى الإجابة عليه فى ضوء المقارنة التى ساققتها بين نمطين من المجتمعات ، أولهما هو المجتمع التكنولوجى المعقد الذى نال أعضاؤه قسطا من التعليم ، فاذا أصابهم المرض سارعوا الى الطبيب وليس الى الجار لينهالوا عليه ضربا بالأيدي وركلا بالأقدام وليسحب نفوذه الشرير عليهم . وثانيهما هو المجتمع البسيط ذو المعرفة الطبية الضحلة حيث يمثل بؤرة ترتع فيها معتقدات الشعوذة ، وبالتالي تصبح سمة رئيسية تسم المجتمعات صغيرة الحجم والتكوين والعلاقات الأولية . ومن ثم نأخذ تطور ونمو الوسائل الفنية العلمية السريع ... بما فيها الوسائل الطبية — هو الذى يساعد على انحسار مدى الاعتقاد فى الشعوذة .

والملاحظ أن مجال الاعتقاد فى الشعوذة يتمثل فى الحالات الخطيرة والحظوظ العثرة كالمرض المزمن ، وعقم المرأة أو الماشية . ودمار المحصول وبواره ، فى حين يفزر عند الجيران . وحتى بعض الأحداث التى لا يمكن تفسيرها كالسقوط من على السلم ، ويرد الاعتقاد فى هذه النوازل الى كائنات شخصية personalized beings تنزل غضبها بالإنسان وتعاقبه على ما قدمت يداه . ولذلك ينظر الناس فى إفريقيا — مرتع هذه المعتقدات — الى المريض نظرة سخرية واستهجان لأن المرض عقاب رادع حل به جزاء رفاقا على ما ارتكب من الأثم والفواحش .

وتعزى هذه النوازل مباشرة الى غضب الأسلاف ، أو الأرواح الأخرى التى تتصف بالخبيث ومعامدة الحياة (عند المانوس Manus الذين درسهم برزشين Fortune) ، كما تعزى أيضا الى الإله المصادى anti-god عند شعب لوجبارا Lugbara . أما اتباع البوذية فانهم ينسبوننا الى الخطايا التى ارتكبوها فى الأيام الخوالى . فى حين يمزو الصينيون سوء الحظ الى

عوامل عديدة لا تلتقى فيها الشعوذة أية قيمة تذكر، بينما اليهود والمسيحيون يردونها الى الله العادل الذى يختبر بها درجة ايمانهم وقوة عقيدتهم .

ولا يغيب عن « مير » أن تحدد الطريقة المنهجية لدراسة الشعوذة وهى ان يعايش الباحث مجتمع بحثه فى ظروفه العادية وفى جوانب حياته فى ضوء الملاحظة بالمشاركة . وتستشهد بايفانز برتشارد Evans Pritchard الذى درس هذا الموضوع عند الزاندى بالسودان . وتوصل الى ان الشعوذة مادة موروثة كائنه فى داخل اجساد بعض الناس ، ويعتقدون بانها قوة لابذاء الشر بدون اللجوء الى وسائل مادية . ولا يمكن التحقق من وجودها عند شخص ما الا بعد وفاته وتشريع جثته .

غير أن أهم اسهامات « مير » فى هذا الصدد هو التمييز بين الشعوذة وبين السحر الضار Sorcery . وهنا تكمن الصعوبة لكونهما يشتركان فى صفة واحدة وهى « فعل الشر » . ومع ذلك فتميز السحر الضار باستخدام ممارسيه موضوعات واثياء مادية أما المشعوذ فهو لا يستخدم شيئا من ذلك ، وانما يوقع الأذى بشخص ما بمجرد الميل نحوه . ثم ان المشعوذ قد ارتبط بالشيطان وبذر نفسه ليكون خادما مخلصا له ، أما ساحر الضرر فانه — وان تلقى من الشيطان أسس فنه — يمارس السحر الضار بحرية تامة وبلا تبعية . وأخيرا فان ممارسة الشعوذة تقتصر فى الغالب على النساء ، أما السحر الضار فانه يلتصق بالرجال .

ومن مظاهر التمييز الحديثة فى السحر الضار ان ممارسيه بدأوا يشتررون الصودا الكاوية Caustic Soda — فى تسوانا Tswana — لاستخدامها ضمن الأدوية التى يعالجون بها لتزداد فاعليتها مع غيرها من الأدوية التى يدسونها فى طعام الضحية . كما أن هؤلاء الأماة قد أوجدوا أضرحة جديدة للأرواح — تحت وطأة النفيرات الاجتماعية السريعة — لتحضى من يوقرها من أذى الشعوذة . ولذلك يصفها فوريتس Fortes بأنها : « أكثر الأعراض الدرامية للاحساس المتزايد بانفقاد الأمان الاجتماعى والشخصى » .

وتدل المظاهر الأخرى على قرب انحسار الشعوذة فى المدن ، ذلك لأن طريقة الحياة الحضرية تبطل الطرق التقليدية وتعاقب من يلوذ بها على أساس أنها غير قانونية . أما الريف فلا تزال الشعوذة ترثع فيه . ومن ذلك مثلا أن المرض الفضال الذى يلم بالقروى يرده اما الى : ١ — سيرة زملاء العمل . ٢ — او غضب أسلاف أبيه (أجداده) ، ٣ — او نقمته

عليه لعدم قيامه بالطقوس الجنائزية لأعضاء شبكته القرابية ، { — أو نقمة أمه عليه لتقريطه في التزاماته حيال أقربائها .

ويستتبع ذلك سعى الأهل حديثا لاسترضاء هؤلاء جميعا . ولذلك تكون بصدد ثلاثة أنماط من أنشطة الوقاية من الشعوذة وهى .

١ — عبادة الأرواح ، أو الطلاسـم التى يعتقد بأنها تصف الداء وتحدد الدواء .

٢ — أنشطة الكشف عن المشعوذ ومواجهته بالمتبئين المنجولين .

٣ — طقوس الكنائس الجديدة التى تحلت من القواعد الصارمة التى وضعتها البعثات التبشيرية المسيحية .

وتتمثل خلاصة هذه الأنماط في الفاء الضوء على المشعوذ لمعرفة ، والوقاية البرىء من السوءات ، وقصم ظهـر من يتهـم مستقبلا بممارسة الشعوذة . ولكن الظريف أن وسائل الكشف عن المشعوذ متعددة ومنها :

— ممارسة طقس الأورديل ordeal (الامتحان الإلهى أو البشعة) .

— تغميد الناس في مياه النهر وتمييز المشعوذ من بينهم على أساس أن الماء لا يعلق بشعره وقد فعل سيمون كيمبانجو S. Kimbange بنى الكنفوا هذه الحيلة .

— نشاط اتباع مذهب الأتinja Atinga الذين يدعوهم الرؤساء لزيارتهم وتمييز المشعوذين من بين مجموع الراقصين رقصة تنجا .

— ذبح دجاجة أمام المشكوك في ممارسته للشعوذة ، وتحدد اجابته ، من خلال الطريقة التى تخربها الدجاجة صريعة ، فيستطيع العراف تمييز المشعوذة ويواجهها بالاعتراف والالـتـناك حول الأشياء التى تستخدم في السحر الضار وبذلك تم الكشف عن أربعـائة وثلاث وثمانين مشعوذة بمساعدة اتباع مذهب آتينجا .

وتنتظم نظريات الشعوذة الرئيسية في ثلاث فئات هى :

(أ) فئة تبحث في السبب والانتشار ويسأل أصحابها عن سبب وجود هذه المعتقدات وسبب انتشارها على نطاق واسع ، وكذلك سبب التشيـث بها .

(ب) فئة النظريات الوظيفية ويركز أصحابها على وظيفة هذه المعتقدات

في المجتمعات التي توجد فيها ، واسهامها في تدعيم العلاقات الاجتماعية المنظمة .

(ج) فئة ثالثة يسعى انصارها لاقامة ارتباطات بين توجيه الاتهامات بممارسة الشعوذة وبين بنية المجتمعات المختلفة .

غير ان ابرز هذه الفئات جميعا هي النظريات الوظيفية التي تنقسم الى نظريات وظيفية واسعة النطاق تبرز دور المعتقدات في الوجود الاجتماعي والوفاء به بطريقة او بآخري . اما النوع الثاني فهو نظريات وظيفية ضيقة النطاق وأقل طموحا وهي - مهما كانت نقائصها - تقدم اسهاما ما للغاية المرغوبة اجتماعيا . وتذهب هذه النظريات الى ان معتقدات الشعوذة تيسر تكيف الأفراد مع المجتمع الذي يعيشون فيه . كما انها تمكن الناس من أن يجدوا متنفسا لقلقهم ومتاعبهم النفسية ، ويجدوا اسما لما يعانون منه . وهي تقدم بديلا يحل محل العدوان والقلق . فالناس الذين يربطون لنشاجر مع آبائهم أو ذوى الأرحام - وتحول قواعد السلوك الاجتماعي دون الجهر بهذا العراك أو البدء به - يلجأون الى انزال جام غضبهم وسخطهم على شخص تخيلي تبدو مشاعر الكراهية له والخوف منه واضحة صريحة . وبالتالي يتيح الاعتقاد في الشعوذة فرصة التنفيس عن المشاعر العدوانية ضد أعضاء الجماعة القربانية في صورة أشخاص آخرين ليسوا من هذه الجماعة ولا تقيد سلوكهم العدواني ازاءهم أيه قيود اجتماعية .

وبالإضافة الى هذه الوظائف تضطلع بمعتقدات الشعوذة بوظيفة التعرف على الصراع الكامن في هذه التوترات ومحاولة حلها بالاجراءات القضائية ونمط اللفظية rudness الموجهة المسموح به في علاقات المزاح joking والاتهامات الموجهة للشعوذة . ولكن صور العداء بين أعضاء الجماعة الواحدة ذات الكيان الواحد لا تنطفئ على السطح وبالتالي فلا ينسر حلها الا باتهامات الشعوذة . كما ان الاعتقاد في الشعوذة يؤكد ويدعم التضامن عن طريق « التحديد الدرامي لما هو سيء » .

ولعل أهم الوظائف قاطبة الوظيفية الاخلاقية حيث يدفع الاعتقاد في الشعوذة الى الأخذ بالرمز المقبول للسلوك ، والاحترام والتوقير لكل ما هو معتدل ، ونبذ ما تؤتبه المشعوذات ، ومن ثم ينعكس كل ذلك في تدعيم النظام الاجتماعي . علاوة على ذلك ، يقدم الاعتقاد دليلا هاديا للتصرف

إزاء الأزمات التي تترى على كاهل المرء — حتى وإن كانت راجعة الى سوء سلوكه أو سوء تعامله — نهى تمكنه وتمكن سائر الناس من التصور بأنهم يخطون بثقة خطوات راسخة نحو الخلاص من هذه الأزمات وتلك الكوارث .

ويمثل توجيه الاتهامات ومسارها الفئة الثانية من الاتجاهات النظرية في دراسة الاعتقاد في الشعوذة . فيغلب القول بأن هذه الاتهامات ليست عشوائية إذا علمنا أن ضحايا عثرات الحظوظ وسوءاتها يلقون بالتهمة على أعدائهم مباشرة . وقد أولى الأنثروبولوجيون مزيد اهتمامهم لنوعية الأشخاص الذين تلصق بهم تهمة الشعوذة في بعض العلاقات الاجتماعية الخاصة . نقد أجرى نادل Nadel دراسة على أهل النوبة ولاحظ أن توجيه الاتهام يكون ناحية أعداء أبناء الأخت في ظل النظام الأمومي . وقد قام جو نرى Lienhardt لنيهاردت أيضا بدراسة على الدنكا بالسودان .

غير أن هذه الاتهامات تسود مجتمعات صغيرة الحجم وتوصف بأنها قبائل بلا حكام . وتمثل تلك الاتهامات لونا من المنافسة السياسية للفوزا بمكتب رئيس القبيلة . ومن هنا يظهر نمطان من أنماط التفسير النظري يبرز أولهما خصائص الاتهام ويفسرهما بالتوترات في العلاقات الاجتماعية الخاصة ويضفي ثانيهما قيمة اجتماعية على هذه التوترات لأنها (أى الاتهامات) تخفف من حدتها . ويسمى هذا النمط الوظيفي بالنظرية المسككة (أو اللطفة) Cathartic Theory .

ولكن الطريف أن هذه الاتهامات تصوب شطر النسوة من بحنة رافع الاتهام واللاتى تزوجن برجال من البحنة المنافسة . وبانتالى فإن القضية المبررة عن هذه الحالة تتلخص في « أن التوترات بين الرجال يتم التعامل معها وتناولها كما لو كانت توترات فقط بين النسوة » .

وعلى العموم تبقى الفئة الثالثة من الاتجاهات النظرية في دراسة الشعوذة ، وهى فئة تربط بين الشعوذة وبين بنية المجتمع حيث تعمل معتقدات الشعوذة على العصف بالأجزاء النخرة من البناء الاجتماعى وتلقى الضوء على اللبئات الصلدة لى تستخدم في أعداد وتطوير الأجزاء الجديدة .

وقصارى القول أننا — بعد هذا العرض — فى مسيس الحاجة الى دراسة تراثنا الشعبى ولاسيما المعتقدات الشعبية التى تضرب بجذورها فى كافة جوانب حياتنا الاجتماعية والثقافية . وهى حاجة ملحة تفرض نفسها فرضا من أجل فهم ديناميات التغير الاجتماعى فى بلادنا وفهم شخصيتنا المصرية حق الفهم . ومن ثم فنحن مطالبون بإجراء مثل هذه الدراسات لتراثنا الشعبى للتعرف على أبرز شخصاته واتجاهات تطوره .

سوسيولوجيا المجتمعات النامية(*)

تأليف : هوجفيلت

عرض : نكتور / محمود الكردي

لا يخلو مؤلف في علم الاجتماع المعاصر — او يكاد — من الاشارة الى مسألة « التنمية » وتدارسها سعيا وراء تحليل مكوناتها ، وفحص مؤشراتنا ، وتقويم خبراتها .

ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة ؛ او توارد الافكار ؛ وانما ينبع من التزام ضروري بمشكلات المجتمع وقضاياها ؛ واحساس حقيقى بها تعانیه دول العالم الثالث من تناقضات اجتماعية واقتصادية ، وسياسية ، الامر الذى خلق لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع بخاصة حالة من الالتزام — العلمى ، والاخلاقي ، والوطني في بعض الاحيان — بتبنى قضية التخلف ، والتنمية وجعلها موضوعا رئيسيا من موضوعات العلم ، فضلا عن اتصالها بكل فرع فيه ، وجزئية .

ولم تكن كل المؤلفات الواردة في هذا المجال — بطبيعة الحال — مشبعة بهذا الالتزام ، ومتبعة بذلك الحياد ، فقد تعرض التراث الاجتماعى بعامة ، والسوسيولوجى بخاصة الى ذاتية واضحة ، وتحيز شديد ، فضلا عن التفضيل ، والزيغ المتعمدين ، وكان ذلك وارد في كثير من الاعمال العلمية التى لاقت — للأسف — رواجاً كبيراً في فترة من الفترات (بين الاربعينيات ، والستينيات من هذا القرن) .

اما كتابنا الذى نعرض له فيمكن تصنيفه ضمن المجموعة الاولى التى نادت قضية التخلف والتنمية وحاولت قدر امكانها ان تراعى الموضوعية ، والحيادة العلمية ، وتقرب قدر ما تستطيع من جذور المشكلة التى تدرس .

والكتاب يقع في حوالى مائة وسبعين صفحة من القطع المتوسط بالاضافة الى تصدير ، ومقدمة ، فضلا عن ملاحظات وثبت بالمراجع ، ودليل للمؤلف ، وآخر للموضوع .

* ' Hoogvelt, A. M., The sociolog of Developing Society, The Macmillan Press Ltd, London, 1976.

وهو يحتوى على اقسام رئيسية ثلاثة تتضمن ثمان نقاط فرعية (سنعرض تفصيلاتها فيما بعد) .

ومن وجهة النظر المنهجية يمكن النظر الى هذا الكتاب على انه محاولة للتغلب على المشكلات التى واجهتها دراسة موضوع التنمية ، فقد حاول أن يحسم جانب من ذلك الجدل الدائر حول انتماء قضية التخلف والتنمية الى اى المدرستين الشهيرتين فى علم الاجتماع (ونقصد بهما : البنائية – الوظيفية . والماركسية) .

فقد كان المنهج الرئيسى للكتاب محددا فى محاولة فحص كل اتجاه او مدرسة من حيث ارتباط موضوع التخلف والتنمية بها . وكانت النماذج ، والأمثلة هى السبيل الى تدعيم الافكار وربطها بالواقع ، الامر الذى يساعد على تفهم المشكلات الحقيقية التى تعانيها الدول المتخلفة .

وتميزت نظرة الكتاب – سواء الى التنمية ، او التخلف – بالاتجاه الشمولى فلم تناقش هذه القضية فى حدود مجتمع بذاته ، وإنما سبق تلك محاولة سبر اغوار المشكلة ذاتها على المستوى العالمى . ومن ثم كانت قضية « العلاقات الدولية » هى المحور الرئيسى الذى تدور حوله عناصر الكتاب . والمثال الواضح على ذلك هو ما تعانيه اليوم الدول المتخلفة من احباطات مختلفة تنتج من ذلك التأثير الشديد للرأسمالية الدولية ، ومن تدخلاتها السافرة أحيانا ، والمستترة أحيانا أخرى ، الامر الذى يتيح الفرصة لممارسة التأثيرات الاستعمارية المحدثه على الدول المتخلفة .

وكانت كل تلك الارهاصات هى الدوافع الرئيسية لنشأة فرع جديد من فروع علم الاجتماع تكون كل مهمته منحصرة فى دراسة الجوانب السسيولوجية للتنمية بشكل يمهّد لدراسة سسيولوجية البلدان النامية .

ويقدم الكتاب تعريفا للتنمية فراها عبارة عن « عملية النمو الاقتصادى المسبحة ، والتغير الناشئ فى نظام طبقي دولى » .

وقد أتاح هذا التعريف – بما يحويه من عناصر – الفرصة لتقسيم الكتاب الى أجزاء ثلاثة بحيث يخدم كل جزء ، عنصرا من عناصر التعريف . وكانت اجزاء الكتاب على النحو التالى :

— الجزء الاول : التنمية كعملية :

ويعالج الكتاب هذا الجزء من خلال النظرة للتنمية كعملية تطورية تؤدي الى النمو ، والتطور المصاحبين للتنظيم الاجتماعى والثقائى البشرى . ويتجسد ذلك فى اختيار واحدة من النظريات التطورية المحدثه التى نشأت فى احضان المدرسة البنائية — الوظيفية وكانت المبررات وراء اختيار هذا المنهج فى التحليل موضحة للهدف من ايراد هذا الجزء . ويمكن تلخيصها فى مبررين :

الاول : ان هذه النظرية التطورية المحدثه قد اعيد صياغتها من خلال التراث الغربى المعتمد ، وكان تأثيرها واضحا فى النظرية السبيلولوجية المعاصرة بعامة .

الثانى : ان المنظورات التطورية للنظرية السبيلولوجية هى المصدر الاساسى لنظريات التحديث التى لم تنزل — حتى الآن — تمارس تأثيراتها فى صياغة الافكار الرئيسية للتغير الاجتماعى ، والتنمية فى المجتمعات النامية .

ويتطرق هذا الجزء الى استعراض الانجازات النظرية فى مسألة التطور الاجتماعى العام ، وما يرتبط بذلك من تمايز ، وتكامل اجتماعيين .

الجزء الثانى : التنمية كفاعل :

وتتجسد فى عمليتى : النمو ، والتغير اللتين تمر بهما المجتمعات ، وذلك وفق شروط خاصة للفاعل مع المجتمعات الاخرى . وفى ضوء ذلك يفحص هذا الجزء من الكتاب ، بشكل نقدى ، نظريات التحديث — التى سبق تناولها ضمن الجزء الاول — حيث لم تدرس التنمية باكثر من كونها عملية عامة تصف الدينامية الداخلية للمجتمع (وكان ذلك واضح فى النظرية التطورية المحدثه) . ومن هنا كان البعد التاريخى فى دراسة عملية التنمية محورا رئيسيا فى الدراسة حيث يكشف بوضوح التفاعل القائم بين المجتمعات .

لقد عولجت المسائل الاجتماعية ردحا طويلا من الزمان (فى علم الاجتماع) باعتبارها انسابا اجتماعية مستقلة بذاتها — وهو منهج البنائيين — الوظيفيين — ولما تبدى فشل ذلك وعدم مطابقته للواقع الاجتماعى — الاقتصادى للمجتمعات ، كان التحول الى دراسة المجتمع باعتباره جزءا مرتبطا بالنظام الطبقي الدولى امرا واجبا ، وضروريا .

واستلزم ذلك مناقشة العلاقة الجدلية القائمة بين التخلف والتنمية

خلال فترات تاريخية بدءا برأسمالية التجارة ، ومرورا بالمرحلة الاستعمارية ، وانتهاء بالاستعمار الحديث .

ولم تخرج الخلفية النظرية في مناشئة هذه المسألة عن حدود النظرية الماركسية للاقتصاد السياسى . وكانت دول العالم الثالث هى الاطار الواقعى الذى يجسد الإنكار ، ويصححها ، اذا لزم الامر . وتطلب هذا الجزء من الكتاب ، مناقشة بعض المفهومات والقضايا الواردة في موضوع علم اجتماع البلدان النامية . وكان مفهوم « تنمية التخلف » هو الاطار العام الذى ضم مسألة التغيرات التى اصابته الابنية الاجتماعية للمجتمعات البدائية يفعل الضغط الاستعماري كما تضمن قضية التأثير الذى يتعرض له نسق القيم في هذه المجتمعات ، سواء تم ذلك بشكل سائر ومباشر ، او مستتر وغير مباشر .

الجزء الثالث : التنمية كفعل :

وتشكل في عملية الوعي المخطط لضبط ظواهر النمو والتغير في المجتمعات . فقد عكف التراث النظرى المتوارث عن قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع ، على دراسة التنمية كعملية ، وكفاعل والاكتفاء بذلك دون الإشارة الى الجانب التطبيقي — العملى لاستخدام هذه المفهومات ومحاولة ايجاد صلة بينها وبين واقع المجتمعات المتخلفة . ولذا جاء هذا الجزء من الكتاب ليتعرف على امكانية ربط مسألة التنمية بالتخطيط حتى يتمكن المجتمع من تحقيق أهدافه خلال فترة زمنية محددة . ومن ثم ينبغي ان تعالج التنمية — ضمن هذا الجزء — كاستراتيجية ترتبط اساسا بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية تتفاعل معا وتتكامل بشكل يؤهل هذه الاستراتيجية كي تحقق اهداف المجتمع الشاملة .

ولعل المؤشر الواضح لمدى نجاح هذه الاستراتيجية التنموية ، يتحدد في حجم ونوعية التغيرات التى تتركها اية سياسة تخطيطية ، في تحسين مستوى الحياة لدى الغالبية العظمى من ابناء المجتمع .

وكانت بدائل هذه الاستراتيجيات محددة في اثنتين رئيسيتين : الرأسمالية والاشتراكية متجاوزين النظر اليهما كأيديولوجيتين ، ساعين الى مناقشتها كاستراتيجيتين من استراتيجيات التنمية .

الإبواب الثابتة

أولاً : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب .

ثانياً : تقارير واخبار المؤتمرات والندوات العلمية .

ثالثاً : بيان برسائل الماجستير والدكتوراة المسجلة والمجازة باقسام الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات المصرية خلال عام ١٩٧٩/١٩٨٠

رابعاً : قائمة بالكتب التي صدرت حديثا (عام ١٩٨٠) .

في علمي الاجتماع والانثروبولوجيا في مصر ١٩٨٠

خامساً : مشروعات بحثية تجريها اقسام الاجتماع بالجامعات المصرية .

obeikandi.com

أولا - مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين في هذا العلم والمنتبين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشاركتهم في الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المادة الرئيسية في الكتاب تتمثل في « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية المماثلة من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هي في الواقع شديدة الاهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، موق انها مبسرة ولا شك على القارئ كى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ - ان تظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى في مجال تخصص علم الاجتماع . وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير ان ترد المقال الى صاحبه .

٢ - لا ينبغي ان يزيد حجم المقال - باى حال من الاحوال - عن عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة . وان تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

٣ - تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم في النشاط العلمى للكتاب .

٤ - يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة اجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان بالعربية . على الا يزيد حجم هذا الملخص عن ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ - يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه الشخصى ، واهتماماته العلمية . أما الصفحة الاولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (دون ذكر المؤلف او أية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ - تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال - وليس بحواشى الصفحات - وذلك بوضع ارقام مسلسلة فى نهاية الفقرات التى نبغى احواله القارئ اليها ، او ابداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة المنهجية المعروفة ، حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ - فى حالة وجود جداول ، او خرائط ، او اشكال توضيحية ، او رسوم بيانية يوضع كل واحد منها فى صفحة مستقلة ، ويكتب اسفله : جدول رقم (—) ، يوضح —————

٨ - يبلغ عادة المشاركون فى اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحياتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . اما اولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات ، والتصحيحات فتزد اليهم مشفوعة بالملاحظات الاناجية ، خلال فترة لا تقل عن اربعة شهور قبل اصدار العدد . ولا يملك حق رفض المقال ، او قبوله بعد اضافة التعديلات ، او قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ - ان تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا ان مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، او مجلة او بحث ، كما انه لن يقدمه الى مجلة اخرى قبل ان يعرف موقف مقاله من النشر .

تقارير واخبار المؤتمرات والندوات العلمية

سوف نعرض لهذه المؤتمرات والندوات العلمية من خلال الجانبين
التاليين :

أولاً : تقارير عن مؤتمرات وندوات عقدت بالفعل (خلال عام ٧٩ — ١٩٨٠) ، وسنمطى نموذجاً لها من خلال الندوة التي عقدت بمعهد التخطيط القومى فى الفترة من ٢٣ — ٢٥ يونية ١٩٨٠ ، وناقشت الجوانب الاجتماعية والثقافية والأمراض المتوطنة .

ثانياً : قائمة بالمؤتمرات والندوات سواء التي عقدت بالفعل (عام ٧٩ — ١٩٨٠) أو المزمع عقدها خلال العام القادم (١٩٨١) .

وقد صيغت هذه القائمة من خلال أنشطة الهيئات العلمية قربية الصلة
بموضوع كتابنا وهى :

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايية .
- مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة .
- مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس .
- جمعية الاقتصاد والتشريع المصرية .

obeikandi.com

أولا : تقارير عن مؤتمرات وندوات (عقدت خلال عام ١٩٨٠/٧٩)

الجوانب الاجتماعية والثقافية ، والأمراض المتوطنة

تقرير من الحلقة النقاشية حول الأمراض المتوطنة التي عقدت

بمعهد التخطيط القومى من ٢٣ — ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٠ (**)

وجه الاستاذ الدكتور وميق اشرف حسونه — المدير الفنى للمركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية — الدعوة الى فريق من المتخصصين فى الطب ، والاقتصاد ، والاجتماع والانثروبولوجيا للمساهمة فى حلقة نقاشية عقدت فى الفترة من ٢٣ — ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٠ . وكانت هيئة الصحة المالية بجنيف (برنامج مكافحة الأمراض المتوطنة) قد طلبت من المعهد تنظيم برنامج تدريبي على النواحي الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالأمراض المتوطنة ، وذلك بالاشتراك مع وزارة الصحة . ولهذا تعتبر هذه الحلقة النقاشية بمثابة تمهيد لاعداد البرنامج المطلوب . وكانت تهدف الى :

- ١ — الاتفاق على اعداد مكونات المنهج واختيار المادة العلمية .
 - ٢ — وضع معايير اختبار وتقويم الدارسين .
 - ٣ — اختبار اماكن التدبىب الميدانى . وكان قد اقترح لها مبدئيا مركز التدريب بقلوب ومحافظة أسيوط .
- واوضح خطاب الدعوة ان البرنامج سوف يركز على قضايا البلهارسيا والملاريا والفلاريا .

وقد عقدت الحلقة بقاعة الدكتور أحمد حسنى بمعهد التخطيط القومى فى الثلاثة أيام المحددة من الساعة التاسعة والنصف صباحا حتى الساعة الثانية ظهرا . وكان برنامج كل يوم ينقسم الى جلستين يفصل بينهما نصف ساعة لتناول الشاى .

وقد كان أعضاء الندوة من المتخصصين فى الطب والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا ، وكونوا أربع مجموعات شكلت على النحو الآتى :

(**) كتب هذا التقرير د. نبيل صبحى حنا مدرس الاجتماع والانثروبولوجيا بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

١ - المجموعة الصحية :

وتكونت من د. المتر بالله مبارك (وكيل أول وزارة الصحة) رئيساً ،
د. عثمان الزميتي (مدير عام مكافحة الأمراض المتوطنة بوزارة الصحة) ،
د. محمود العلمى (مدير معهد بحوث البلهارسيا بقليوب) ، د. عائشة ردا
(مديرة مكافحة الملاريا والفيلاريا بوزارة الصحة) ، د. مصطفى حرب
(مدير مكافحة الملاريا والفيلاريا بوزارة الصحة) ، د. ابراهيم ميسماك
(مستشار بمشروع صحة الحضرة) ، د. صلاح الحق (مدير علاج البلهارسيا
بوزارة الصحة) ، د. رشدى محارب (مدير مكافحة الجذام) ، م. حسن علما
(مدير مكافحة القواقع بوزارة الصحة) .

٢ - المجموعة الاقتصادية :

وتكونت من د. صقر أحمد صقر (مستشار بمركز التخطيط الاقتصادى
رئيساً ، د. احمد الشرقاوى (خبير أول بمركز التخطيط الاقتصادى) .
د. سيد حنيا (خبير أول بالتخطيط الاقتصادى) . د. رافت شفيق (خبير أول
بالتخطيط الصناعى) .

٣ - المجموعة الانثروبولوجية الثقافية :

وتكونت من د. سنسيا نلسن (استاذ الانثروبولوجيا بالجامعة الامريكية
بالقاهرة) رئيساً ، د. نادرة وهدان (خبيرة بالتخطيط الاجتماعى) ،
السيدة زينب شاهين (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) ، السيدة
مديحة الصفتى (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) .

٤ - المجموعة الاجتماعية :

وتكونت من د. محمود الكردى (استاذ مساعد بقسم الاجتماع آداب
القاهرة) رئيساً ، د. سالم عبد العزيز (مدرس الاجتماع بكلية نسات
الازهر) ، د. صلاح بسيونى (مدرس الاجتماع بآداب عين شمس) ،
د. عبد العزيز مختار (مدرس بكلية الخدمة الاجتماعية) ، د. نبيل صبحى
حنبا (مدرس الاجتماع بآداب القاهرة) .

✽ كذلك تكونت **السكرتارية الفنية للحلقة** من : د. شادية حكيم (خبيرة
بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى) - د. سلمى جلال (خبيرة بمركز التخطيط
الاجتماعى والثقافى) ، الانسة منى خورشيد (كلية تجارة طنطا) ، السيدة
نفيسة ابو السعود (مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى) ، السيد فوزى
عبد الرحمن (مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى) (١) .

(١) افاد كاتب التقرير فى عرضه للموضوعات واسماء من شاركوا فى
الجلسات من ورقة البرنامج المقترح التى وزعت على الاعضاء قبل بداية
الجلسات .

وقد افتتح الندوة السيد الدكتور وفيق اشرف حسونة بكلمة رحب فيها بالاعضاء ، وشرح الهدف من الحلقة النقاشية . وتم في هذه الجلسة اختيار السيد الدكتور المعز بالله مبارك رئيسا . ثم قدمت مجموعة الاطباء عرضا وانبا للجوانب الصحية المتعلقة بالامراض التي سبق الاشارة اليها . من حيث طبيعة كل مرض ، ومدى انتشاره ، والخدمات المقدمة ، ثم برامج المقاومة . ويجب ان نذكر ان السادة الاطباء الذين تناوبوا عرض الموضوع قد قدموه بطريقة تفصيلية ومبسطة افادت اعضاء المجموعات الاخرى غير المتخصصين في الجوانب الطبية .

وفي اليوم الثاني قدمت المجموعة الاقتصادية لبقية المجموعات تصورها للجوانب الاقتصادية المتعلقة بالامراض المتوطنة ، من حيث اثر هذه الامراض على العمالة والانتاجية ، ومسألة التكلفة والمائد ، ثم اختيار النسق الامثل للمقاومة .

وبعدها قدمت الدكتورة سنسليا نلسن انكارها عن علاقة النواحي الثقافية بالامراض المتوطنة . وكان الهدف هو توضيح اثر القيم والعادات في انتشار المرض واساليب العلاج . وقد كانت د. نلسن فلسفية عميقة في تقديمها لوجهات نظرها .

وقد كلفت المجموعة الاجتماعية بعرض النواحي الاجتماعية المتعلقة بالامراض المتوطنة ، بما في ذلك علاقة السلوك البشري بالمرض . وقد قسم اعضاء المجموعة انفسهم بحيث يعملون ك فريق متكامل في عرض الموضوع ، فاختص كل منهم بالتركيز على جانب من الجوانب الهامة المتصلة به . فقد راس الاستاذ الدكتور محمود الكردي الجلسة وبدأ بتقديم فكرة مختصرة عن ارتباط العوامل الاجتماعية بالمرض ، ثم افصح الفرصة امام زملائه لتقديم آرائهم في الموضوع فتكلم الدكتور صلاح بسيوني عن بعض خصائص المجتمع الريفي وربط هذه الخصائص بالاصابة بالبلهارسيا . ثم تكلم الدكتور نبيل صبحي عن العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى الاصابة بالامراض وانتشارها مع بعض الاقتراحات والتوصيات الخاصة بالتنقيف الصحي والبرنامج التدريبي (انظر تفاصيل الكلمة في الجزء التالي من هذا التقرير) وتكلم الدكتور سالم عبد العزيز عن موضوع الخدمات الاصلية في المجتمع المحلي بمحاضرة الثيا ، وحاول ربطها بموضوع الندوة .

ثم تكلم الدكتور عبد العزيز مختار عن الجوانب التخطيطية للاصابة بالامراض المتوطنة .

واود ان ابدى الملاحظات الآتية :

✳ ان الجلسات والندوات التى يجتمع فيها اكثر من متخصص لمناقشة موضوع واحد يمكن أن تكون مثمرة للغاية اذا تم تنظيمها وتحديد أهدافها بدقة .

✳ كانت هذه الحلقة النقاشية منظمه الى ابعد الحدود من حيث الاعداد والتجهيزات والتنظيم وقد اعطى هذا الفرصة للاعضاء للقيام بدورهم كما توقع منهم . ونظرا لان كل عضو كان يعرف مسبقا ما سيتم مناقشته فى كل جلسة فقد كانت لديه الفرصة للاعداد للجلسة قبل موعدها .

✳ على الرغم من انه طلب من كل فريق أن يقدم وجهة نظره للآخرين ، الا انه حدث نوع من التفاعل أدى بالمناقشات ان تمتد الى أكثر من الوقت المخصص لها . وفى أحد الايام تناول الاعضاء الشاي وهم فى أماكنهم فى القاعة التى عقدت فيها الندوة .

✳ كان عامل القرب المكافئ ، وطريقة جلوس الحاضرين (حيث كانوا يجلسون حول مائدة مستطيلة) من العوامل التى جعلت المناقشة أكثر دينامية . واعتقد ان الامر كان سيختلف لو كان عدد المجمعين اكبر من ذلك ، أو كانت الجلسة قد عقدت فى مدرج ، أو كانت الموضوعات قد القيت فى صورة محاضرات .

✳ اتضح من هذه الحلقة أيضا أن كفاءة التنظيم وطريقة قيادة الجلسات عوامل هامة لنجاح العمل . وقد استطاع الاستاذ الدكتور أشرف حسونة بها له من دراية بالجوانب الطبية والاجتماعية معا أن يؤلف بين الافكار المتناثرة ، وأن يصوغها فى صورة واقعية فى سهولة ويسر . كما كان له الفضل أيضا فى الوصول الى استنتاجات مفيدة من خلال الآراء التى عرضت . وقد استطاع أن يقرب بين وجهات النظر ، وبين مختلف الآراء حينما كانت المناقشات تحدث بين من ينتمون الى تخصصات مختلفة .

العوامل الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالامراض المتوطنة

لقى كتاب هذه السطور كلمة على اعضاء المجموعات تناولت بعض عناصر الثقافة وبعض العوامل الاجتماعية ومدى ارتباطها — من قريب أو من بعيد — بالامراض المتوطنة ، من حيث مدى انتشار المرض أو الإصابة به . وإذا كانت الكلمة قد تضمنت بعض المعلومات الخاصة بالجوانب الثقافية واتصالها بالمرض . فإن المتكلم قد قدمها كمجرد امثلة استعان بها للوصول الى هدفه الاساسى وهو توجيه الانتباه الى تأثير هذا النوع من العوامل . ونظرا لان اعضاء المجموعتين الاقتصادية والطبية لم يكونوا متخصصين فى دراسة الثقافة فقد استلزم هذا تقديم بعض الاساسيات عن الثقافة وعناصرها وعلاقتها ببقية جوانب الحياة الاجتماعية فى صورة مختصرة وسريعة بالقدر الذى سمح به الوقت المتاح .

١ — الثقافة وعلاقتها بالامراض المتوطنة :

لكل شعب ثقافته التى تتضمن عاداته وتقاليده ، وقيمه ومعتقداته ، ولغته واساطيره . . الخ . وعلى الرغم من ان الشعب هو صاحب الثقافة ، ويمكن أن يكون هو الذى اخترع كثير من جوانبها المادية ، وابتدع أيضا كثير من جوانبها اللامادية ، الا ان هذه الثقافة تمارس تأثيرها عليه . فالانسان لا يمكنه فى بعض الاحيان تغيير عاداته وتقاليده بسهولة . وإذا كانت بعض العادات أو الممارسات تعرض الانسان للإصابة بأمراض معينة ، فإن الانسان يظل معرضا للإصابة طالما ظل يمارس هذه الممارسات التى يصعب عليه فى بعض الاحيان تغييرها . والانسان فى أحيان كثيرة لا يعرف ان عاداته وممارساته يمكن أن تكون سببا — ولو غير مباشر — فى أصابته ببعض الامراض . ولا يدرك أيضا أن بعض معتقداته تحجب عنه الرؤية الصحيحة للأسباب الحقيقية للمرض فتقدم له تفسيراً خاطئاً وعلاجاً غير نافع . وحتى عندما يعرف الانسان ذلك فهو يحتاج الى إرشاد وتوجيه لكى يتمكن من تغيير هذه الممارسات والتخلّى عن المعتقدات . وعلى ذلك فالانسان يحتاج الى من يوضح له الحقيقة ممن يستطيعون النفاذ الى الاسباب الحقيقية والتعرف على العوامل التى ترتبط بالمرض من بعيد . ويحتاج أيضا الى من يساعده على التخلص من عاداته التى تؤدى الى أصابته بالمرض أو معتقداته التى تبعده عن العلاج الحقيقى . وهذا هو عمل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا المهتمين بالمجال الصحى . وفى ضوء هذا الفهم فنحن نحتاج أيضا عند قيامنا

بالحالات المختلفة لمقاومة الامراض المتوطنة أن ننظر الى ذلك الجانب الهام الذى يرتبط بمثل هذه الامراض .

ومن أهم عناصر الثقافة التى ترتبط بالامراض المتوطنة فى مجتمعنا **العادات** . فلا شك أن هناك ارتباطا قويا بين عادة الاستحمام فى الترع والتعود على نزول المياه وبين الإصابة بالبلهارسيا . وهناك عادات أخرى كثيرة تعود عليها أهالى الريف تتعلق بنزولهم فى مياه الترع والمصارف تعرضهم للإصابة بامراض مختلفة مثل سمر الانسان حافى القدمين ، ونزوله فى قنوات الري والمصارف وأماكن المياه الراكدة . كما أن تعود النساء على القيام بمطبات الغسيل فى الترع فى نفس الاماكن التى يستحم ويتبول ويتبرز فيها الانسان والحيوان تؤدي أيضا الى الإصابة بالامراض .

ويجب الانتصو — بسيطة — أن هذه الممارسات بسيطة ويمكن القضاء عليها عن طريق النوعية السريعة أو بإدخال المياه النقية الى البيوت . ذلك أن عادة غسيل الملابس فى الترع لا ترتبط فقط بتوفر أو عدم توفر المياه النقية فى المنزل . فهى ترتبط بعوامل أخرى مثل منعة الحديث بين النساء وهن « على طشت الغسيل » ، وبالرغبة فى الخروج من المنزل وقضاء الوقت بعيدا عن حشرات البيت الضيقة المقتمة . وترتبط أيضا بالمتعة التى تشعربها النساء القرويات فى تبادل وتناقل أخبار القرية فى هذه الاوقات . كما أن عادة الاستحمام فى الترع ترتبط بفكرة التقليد والمحاكات فى المجتمع القروى . فالصغار يقلدون الكبار أكثر مما يحدث فى المدن ، ويرجع هذا الى احترام كبار السن وتقديرهم فى الريف . وفى القرية يسهل أن يخلع الرجل جميع ملابسه وينزل الى التربة دون قيود ، ودون خجل ، ودون حذر أيضا ولا يجد جيل الصغار ما يمنعهم من تقليد الكبار ، وإذا أضفنا الى ذلك أن الصغار يرون فى نزول التربة وسيلة للترفيه ، فأننا نتوقع — بسبب التقليد والاحساس بالمتعة — أن تنتشر هذه الممارسة من جيل الى جيل خاصة فى غياب أى توجيه أو ارشاد ويتعلق بأضرار هذه الممارسة .

وعلى ذلك فإن الإقلاع عن هذه العادات والممارسات يتطلب خطة اعلامية ، ويتطلب تغييرا فى المادة التى تحتوى عليها عملية التنشئة الاجتماعية وعلى أن يوجه ذلك الى الكبار قبل الصغار . ويتطلب أيضا إيجاد وسائل ترفيه بديلة يتعود عليها الاطفال والشباب ، ويتضمن ذلك جذبهم الى رياضات أخرى .

وتلعب معتقدات الناس دورا هاما فى تفسير المرض، وفى الوقاية منه، وفى العلاج الذى يقبله المريض . فهناك معتقدات تدفع الانسان الى تفسير

الامراض - خاصة المفاجئة او الحادة او المستعصية - تفسيرات غيبية ترجوع الى الارواح الشريرة وغيرها . وما دام التفسير غيبيا فان العلاج يجب ان يتناسب مع هذا التفسير ، بمعنى ان يكون علاجاً سحريا . وبسبب ذلك أحيانا لا يلجأ الناس الى الطب الرسمي الا بعد استئصال المرض . وتؤثر معتقدات الناس أيضا في قبول الناس لاساليب الطب الشعبي سواء كان نائما او ضارا ، كما تؤدي الافكار التي يعتقدون فيها الى وجود حواجز تحول دون انتفاعهم بالوسائل الطبية الحديثة في العلاج . فالتناسل لديهم افكار عن الطبيب والحقنة والدواء والعمليات الجراحية . وعلى سبيل المثال فقد ثبت ان مرضى البلهارسيا لا يلجأون الى العلاج الطبى الا بعد تفاقم حالة المرض . والفكرة السائدة لدى القرويين عن ان الشفاء من المرض يعنى أن الانسان لا يصاب به مرة أخرى تجعلهم يعرضون أنفسهم للإصابة بالمرض مرة أخرى دون احتراس . وعندما ينتشر في قرية معينة أن عملية أخذ عينات البول والبراز من المريض الذى يشك أنه مصاب بالبلهارسيا لا تتم في مكان مغلق يشعر فيه المريض بالامن ، فاننا نتوقع ان يمتنع بعض الرجال ، ومعظم الاناث عن الذهاب الى الوحدة او المستشفى للتحليل . كما أن الفكرة السائدة لدى بعض الناس عن أن العلاج الذى تقدمه الوحدة الصحية هو « شربه وحبائتين » يؤدي الى تساؤل عدد المتقبلين على العلاج في الوحدات وما يتبع ذلك من تأخر فرص الشفاء .

٢ - ارتباط الامراض ببعض المشكلات الاجتماعية :

وهناك ارتباط بين بعض الامراض وبين مشكلات الاجتماعية معينة . واهم هذه المشكلات مشكلة الفقر . والفقر في حد ذاته ليس عاملا مسببا للمرض ، ولكن ما يرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذى يؤدي الى الإصابة بالامراض ، او الى تفاقمها وانتشارها . وعلى سبيل المثال هناك مشكلات سوء التغذية التى يتسبب بعضها عن الفقر . وهناك الامراض المعدية التى تنتشر بسبب عدم وجود امكانيات كافية لعزل المريض او لتخصيص أدوات معينة يستخدمها دون غيره . كما أن هناك الامراض التى تنتشر في الاحياء الفقيرة والمتخلفة حيث طفق المجارى وتجمعات القمامة وهى كلها تساعد على انتشار الروائح الكريهة ، وتعتبر مصادر للتلوث بسبب قلة الامكانيات .

٣ - نشر الوعي الصحى لمقاومة الامراض المتوطنة :

قدم الكاتب بعض الآراء والمقترحات والتوصيات الخاصة بالتثقيف ونشر الوعي الصحى لمقاومة الامراض المتوطنة يمكن تلخيصها فيما يلى :

(ا) نظرا لانه لوحظ ان القائمين بالجهود الاجتماعية فى مكافحة الامراض المتوطنة أحيانا لا يكون لديهم دراية كافية ببعض المعلومات الطبية الخاصة بالمرض وعلاجه فان ذلك ادى الى أن تأتى هذه الجهود ناقصة او موجهة توجيهها خاطئا . ولهذا فمن الضرورى توفر عدد من التقارير والنشرات الصحية المعززة بالرسوم والوسائل الاخرى التى تكفل توضيح المعلومات . على أن تقدم هذه المعلومات بطريقة سهلة وبمبسطة . ويقوم باعدادها فريق طبي مستعينا بمختصين فى الاعلام وفى الاجتماع والانثروبولوجيا . ويمكن أن نتناول هذه النشرات فكرة عن المرض ، وأطواره ، وخطورته ، وكيفية الإصابة به ، ثم طرق المكافحة والعلاج ، والوقاية منه . ويمكن اعداد هذه النشرات على مستويين : مستوى مبسط يوجه الى عامة الناس ، ومستوى أعلى يكتب من أجل العاملين بالجهات الرسمية ، وقادة المجتمع المحلى ، ومن سيشاركون فى حملات التوعية والمقاومة . ولهذا ستتضمن هذه النشرات طرق التوعية والدعاية وغيرها .

(ب) يجب ان تتناسب الدعاية الاعلامية وطرق التثقيف مع مستوى البيئة الثقافى والتعليمى . فالدعاية المكتوبة لا تصلح لجمع أمى . لهذا يجب اختيار أساليب أخرى لتوعية الناس مثل الصورة والفيلم والرسوم وغيرها .

(ج) يجب أن يكون القائمين بأى خطة اعلامية أو تثقيفية فى هذا المجال على وعى بالتقاليد السائدة فى المجتمع والافانهم سيواجهون بعض الصعوبات فى تنفيذ برنامجهم ، أو على الأقل لن يتوصلوا الى النتائج المرجوة . ففى بعض المجتمعات لا يمكن جمع الرجال والنساء فى مكان واحد لتلقى محاضرة أو مشاهدة فيلم أو ما الى ذلك . وعلى ذلك فان الفريق الذى يقوم بأية حملة تثقيفية لابد أن يضم أطباء ومختصين فى الاعلام ، ولابد أن يضم أيضا الانثروبولوجيين الذين يمكنهم التعرف بسهولة على تقاليد المجتمع لكى لا يحدث اصطدام بالتقاليد أو القيم الأساسية للمجتمع ولو عن غير قصد . ولكى يقرروا ما يتناسب مع عقلية وطرق تفكير الناس المراد توعيتهم وارشادهم .

(د) يجب ان تتعدد وتنوع طرق الدعاية والجهات التى تقوم بها ، فالمدرسة والاسرة والنادى كلها جهات مدعوة للمشاركة فى التوعية . ويجب

أن يكون للوحدة الاجتماعية أيضا دور في البيئة بصفة عامة ومع من يترددون عليها بصفة خاصة . ويجب أن توجه التوعية أولا الى القاده المحليين ثم يدعون للمشاركة فيها . كما أن للمهرجانات الصحية نتائج رائعة في هذا المجال ، فالمهرجانات التي قامت بها الجمعية العامة لمكافحة البلهارسيا أتت بفوائد طيبة . وإذا كانت بعض الامراض تنتشر في مواسم معينة ، فلا بد من تكثيف برامج التوعية قبيل واثناء هذه المواسم .

٤ - توصيات خاصة بالبرنامج التدريبي :

تدم أيضا الكاتب التوصيات الآتية ، وهي تتعلق بالبرنامج التدريبي :

(أ) يجب توجيه الدارس الى أهمية الاستعانة بالموضوعات والتوصيات التي قدمت في المؤتمرات والندوات الخاصة بالامراض المتوطنة ، سواء تلك التي عقدت على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي . وعلى سبيل المثال فقد عقدت في أكتوبر سنة ١٩٧٠ ندوة علمية عن « دور الثقافة في مكافحة البلهارسيا » وعرضت فيها موضوعات يمكن الاستفادة منها ، مثل الورقة التي قدمها الدكتور عبد الحميد عطيا عن « الجوانب الاجتماعية والصحية في مشكلة البلهارسيا » ، والورقة التي قدمها الدكتور ابراهيم ميساك عن « المفاهيم الحديثة في التثقيف الصحي » .

(ب) إذا كانت بعض انواع الامراض المتوطنة تنتشر في مناطق دون اخرى ، فان البرنامج التدريبي لابد أن يتضمن أنواع الامراض التي تنتشر في البيئات التي يعمل فيها الدارسون سواء كانوا من مصر أو من خارجها .

(ج) لابد أن يتضمن البرنامج تقديم خريطة انتشار المرض وفقا للتصنيفات الاجتماعية . فيقدم موضوعات توضح ارتباط المرض بفئات عمرية معينة ، أو ارتباطه بجنس دون آخر ، أو بفئة مهنية دون غيرها .. الخ .

(د) من المهم أن يتضمن البرنامج لمحة عن الوسائل المتنوعة والحديثة للتثقيف الصحي ، وكيفية تقديمها للناس بالطريقة التي تناسب مع البيئة . والتوعية أيضا الى أهمية اشراك مختلف الجهات والهيئات في خطة التثقيف والتوعية كما سبق وذكرنا .

(هـ) يجب أن يتعلم الدارسين كيفية تنظيم حلقات تدريبية لبعض الفئات المسؤولة في المجتمع المحلي لمكافحة المرض .

وإذا كانت هذه الحلقة النقاشية قد احتوت على كثير من الأفكار القيمة المتعلقة بموضوع الأمراض المتوطنة ، فإن أكثر ما كان يميزها هو أنه — ضمت أكثر من فريق يعمل في أكثر من تخصص ولكنهم يهتمون بمشكلة واحدة ، وأن كانوا يتناولونها من زوايا مختلفة . ولعل الذين حضروا الاجتماعات أدركوا أن النتائج التي خرج بها المجتمعين تعد أفضل مما لو كانوا عملوا منفصلين عن بعضهم . ونحن في حاجة إلى مثل هذا التنظيم الجيد للدورات والمؤتمرات وحلقات المناقشة التي تعقد لحل مشكلات مجتمعا بصفة عامة ، ومشكلاتنا الصحية بصفة خاصة . أن أبسط فائدة يمكن أن تتحقق من خلال هذه اللقاءات هو تعريف كل فريق على جوانب لم يكن يلتفت إليها في المشكلة التي يعالجها ، أو على الأقل لم يكن يعرفها تفصيليا . ولعل هذا هو السبب في عدم تقدير من ينتمون إلى تخصصات معينة لأهمية الجهود التي يبذلها غيرهم من ينتمون إلى تخصصات أخرى في حل المشكلات ، وفي ظهور صور من التحيز ضد — أو لصالح — بعض التخصصات . أن مثل هذه المناقشات يجب أن تنمو ، وتكرر ، وتعمق .

ثانياً : قائمة بالمؤتمرات والندوات (سواء التي عقدت بالفعل عام (١٩٨٠/٧٩) أو المزمع عقدها خلال عام ١٩٨١) وتشمل الجهات التالية :

١ — المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

(١) المؤتمرات التي عقدت خلال عام (١٩٨٠/٧٩) :

- ١ — مؤتمر « الأبعاد الاجتماعية للتعليم في مصر » .
عقد بالمركز في الفترة من ١١/٥ الى ١٣/٥/١٩٨٠ .
وقد عقد بالتعاون مع المركز الفرنسي للدراسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية .
اشترك فيه الدكتورة زينب رضوان — الاستاذة اميرة مشهور .
- ٢ — ندوة « الحركات الاجتماعية المتطرفة في المجتمع المصري » .
عقدت بالمركز يوم ١٢/١/١٩٩٨ لمدة يوم واحد .
الفرض منها مناقشة تقارير بحث الحركات الاجتماعية المتطرفة المسئولة عنها : الدكتورة سهر لطفى .
- ٣ — الحلقة الدراسية لوحدة بحوث الاعلام « اسسهات العلوم الاجتماعية المختلفة في تطوير بحوث الاعلام » .
عقدت في المركز بالتعاون مع مركز البحوث التابع لهيئة الاستعلامات خلال شهر فبراير . المسئولة عن المؤتمر الدكتورة نادية سليم .
- ٤ — المؤتمر السنوي للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية .
عقد المؤتمر خلال شهر مارس ١٩٨٠ .
المسئولة عن المؤتمر الدكتورة : ليلي عبد الجواد .
- ٥ — ندوة العلاج النفسي في مصر .
عقدت بالمركز خلال الفترة من ٢٤/٤ الى ٢٥/٤/١٩٨٠ .
المسئول عنها الدكتور : محمد هريدى .
الفرض منها مناقشة اساليب العلاج النفسي .

(ب) المؤتمرات المزمع عقدها خلال عام ١٩٨١ :

* لم تحدد بعد نظرا لان الوحدات العلمية بالمركز لم تنته بعد من اعلان تقرير نشاطها العلمى القادم . وينتظر الانتهاء من اعلان هذه التقارير فى بداية شهر اكتوبر ١٩٨٠ .

* * *

٢ — مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة

الم يعقد المركز مسوى ندوات محلية لا تزيد مدة انعقاد الندوة عن يوم واحد . وكذلك اقتصر الاشتراك والمساهمة فيها على المتخصصين بجامعة القاهرة والمهتمين بموضوع الندوة فى مصر ، مع محاولة استبعاد اشتراك الهيئات الاجنبية فى هذه الندوات . وها هو بيان هذه الندوات :

(١) ندوات عقدت بالفعل :

* ندوة عن المشروعات المشتركة بين القطاع العام والشركات الاجنبية
— عقدت يوم ١٤/٤/١٩٨٠ .

— برئاسة السيد جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى .
— وادار الندوة متخصصون فى الموضوعات المقدمة .

* ندوة عن انعكاسات مرحلة السلام على استراتيجيات التخطيط فى مصر .

— عقدت يوم ٢٦/٤/١٩٨٠ .

— برئاسة الدكتور عبد الرازق عبد المجيد .

* « ندوة عن التنمية العمرانية بين الانتشار والتركيز » .

— عقدت فى يوم ٥/٥/١٩٨٠ .

— برئاسة المهندس حسب الله الكراوى وزير التعمير .

* « ندوة عن مشكلة الطاقات العاطلة فى القطاع الصناعى

فى مصر » .

- عقدت في يوم ١٢/٦/١٩٨٠ .
- برئاسة المهندس طه زكى وزير الصناعة .

(ب) ندوات مزعم عقدها :

- * « التأمين الصحى وامكانية تطبيقه » .
- تخاطب هيئة المركز عمداء كليات جامعة القاهرة لتحديد المتخصصين الذين يريدون المساهمة فى نشاط الندوة بتقديم اسهاماتهم العلمية .
- وبالمثل تخاطب المتخصصون والمهتمون بالجهات الاخرى المعنية بموضوع الندوة .
- لم يتحدد عنها أى شىء بعد .
- غير ان مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى يرحب بالاساتذة المنخصمين الذين يريدون عقد ندوة فى موضوع معين ومخاطبة المركز بذلك ، والاتفاق حول كل شىء بخصوصها وتقديم التيسيرات اللازمة لهذا العمل العلمى .

* * *

٢ — مركز بحوث الشرق الاوسط — جامعة عين شمس

(١) مؤتمرات وندوات عقدت بالفعل خلال ٧٩/١٩٨٠ :

- * ندوة « الفكر العربى المعاصر فى القرن التاسع عشر » .
- عقدت بمقر مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس يوم ٢٤/٢/١٩٧٩ .
- اشترك فى الندوة اربعة عشر باحثا محليا .
- * ندوة « المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى » .
- عقدت بمقر المركز بجامعة عين شمس .
- فى الفترة من ٣ — ٦ ديسمبر ١٩٧٩ .
- شارك فى الندوة باحثون محليون وأجانب من المانيا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

* المؤتمر الدولي الخامس للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية .

— عقدت جلسات المؤتمر في الفترة من ٣/٢٩ الى ٣/٤/١٩٨٠ .

(ب) مؤتمرات وندوات مزعم عقدها خلال العام ١٩٨١/٨٠ :

* مؤتمر « دور المرأة الرييفية في التنمية الاقتصادية في الشرق الاوسط » .

— سيعقد المؤتمر بمقر مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس .

— في الفترة من ١ — ١٢/٤/١٩٨٠ .

— يشارك في المؤتمر باحثون محليون واجانب من هولندا ، وسرى لانكا ، وتونس .

* ندوة « الثورة العربية » بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العربية .

— ستعقد الندوة بمقر مركز بحوث الشرق الاوسط .

— بالاشتراك مع كلية الاداب جامعة عين شمس .

— في فبراير ١٩٨١ .

— يشارك في الندوة معهد العلاقات الدولية ببون (ألمانيا) .

* ندوة « المسرح العربي وقضايا المجتمع » .

— ستعقد الندوة بمقر مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس .

— في النصف الثاني من أبريل ١٩٨١ ولدة عشرة أيام .

* * *

٤ — جمعية الاقتصاد والتشريع

(أ) مؤتمرات عقدت بالفعل :

✽ المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين وموضوعه « نظرة مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ضوء التغيرات الإقليمية والعالمية »
— عقد بمقر الجمعية الكائن برقم ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة .

— فى الفترة من ٢٧ — ٢٩ مارس ١٩٨٠ .

— وشارك فيه أسانذة متخصصون فى علمى الاقتصاد والقانون وكلهم مصريون . ولا توجه الدعوة لهيئات عالمية نظرا لان موضوع المؤتمر ينصب على نائشة قضايا مصرية خالصة .

(ب) مؤتمرات مزعم عقدها عام ١٩٨١ :

✽ لم يتحدد موضوع المؤتمر بعد نظرا لحل مجلس الاداره بحكم انتهاء مدته القانونية . وسوف ينتخب المجلس الجديد ويظل قائما لمدة عامين . وبعد انتخاب هذا المجلس يتحدد الموضوع الجديد لمؤتمر عام ١٩٨١ .

— ويعقد هذا المؤتمر غالبا فى شهر مارس من كل عام .

— وتنشر الجمعية اعلانا فى الصحف المصرية عن موضوع المؤتمر قبل موعده انعقاده بوقت كاف ، تدعو فيه السادة المتخصصين — كل فى مجاله — للمشاركة فى هذا المؤتمر ببحوثهم العلمية . ويوافقون الجمعية بملخص سريع للبحث ، يعرض على لجنة استشارية بالجمعية تنظر فيه وتقرر مدى صلاحيته وامكانية عرضه فى المؤتمر . ويرأس الدكتور زكى شامعى المشرف العام للمؤتمر لهذه اللجنة .

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراة المسجلة والمجازة باقسام
الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات المصرية خلال عام ١٩٨٠/٧٩ .

قسم الاجتماع بأداب القاهرة

١ - رسائل الماجستير المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ - البناء القبلى والتحضر فى المملكة العربية السعودية . دراسة
تطبيقية . اعداد سعيد صالح عبد الله الفامدى (سعودى) . اشراف
د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٩/٣/٢٤ .

٢ - اثر انتقال القوى العاملة المصرية الى الخارج على التنمية
الصناعية فى مصر . اعداد وفاء نهيم مرقص . اشراف د. محمد الجوهرى .
مسجل فى ١٩٧٩/٣/٢٤ .

٣ - الحركات الاجتماعية المتطرفة فى المجتمع المصرى . دراسة
سوسولوجية مركزة لاحدى هذه الحركات فى فترة النبعينيات . اعداد
منى السيد حسنى العرينى . اشراف د. احمد النكلاوى . مسجل فى
١٩٨٠/٥/٢٤ .

٤ - ملامح الظاهرة الاجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية .
اعداد : فاطمة يوسف احمد القلبنى . اشراف د. محمود فهمى الكردى .
مسجل فى ١٩٨٠/٥/٢٤ .

* * *

٢ - رسائل الماجستير المجازة (٧٩ - ١٩٨٠)

١ - المضمون الفكرى للتراث الشعبى وعلاقته بالتنمية . اعداد :
حمود صالح العودى (يمنى) . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل
فى ١٩٧٥/٤/١٩ . اجيز فى ١٩٧٩/٧/٢١ (ممتاز) .

٢ - الاتجاه التطورى فى الانثروبولوجيا الثقافية ، مع دراسة نقدية
لاراء لويس مورجان . اعداد : نوره عبد العزيز اليوسف (سعودية) .
اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٥/٥/٣ . اجيز فى ١٩٨٠/٣/٣
(جيد جدا) .

٣ — رسائل الدكتوراة المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ — المعوقات الاجتماعية والسلوكية للاداء التنظيمى . اعداد : عفاف ابراهيم محمود عبد القوى . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٧٩/٢/١٧ .

٢ — ثلاث استراتيجيات للتنمية الريفية — مالى ومصر والصين . دراسة سوسبيولوجية مقارنة بالعالم الثالث . اعداد : مكو تارانجى سيسوكو (مالى) . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٧٩/٢/١٧

٣ — ابعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى — دراسة تطبيقية مقارنة على احد المشروعات . اعداد : حمود صالح العودى (يمنى) . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٨٠/٢/١٧ .

٤ — المحددات الثقافية للشخصية المغربية — دراسة فى ضوء المضمون الاجتماعى للامثال الشعبية المغربية . اعداد : ادريس بن محمد ابن جعفر الكتانى (مغربى) . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٧٩/٧/١٧ .

٥ — اختبار الحراك الاجتماعى لدى عمال الصناعة باحد المصانع المصرية . اعداد سوزان احمد ابو رية . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٧٩/٧/١٧ .

٦ — الومى الاجتماعى لدى مختلف الفئات الاجتماعية فى الريف المصرى . اعداد محمد ابراهيم محمود عبد النبى . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٨٠/٧/٩ .

٤ — رسائل الدكتوراة المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ — جماعات الفجر فى مصر — دراسة انثروبولوجية فى الشخصية الفجرية والتكامل الاجتماعى . اعداد : نبيل صبحى حنا . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٧٤/٧/١١ . اجيز في ١٩٧٩/١٠/٢٨ (مرتبة الشرف الاولى) .

٢ — التحليل السوسبيولوجى لنسق السلطة العسكرية . اعداد : احمد ابراهيم عبد الرحمن خضر . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٧٤/٤/٢٠ . اجيز في ١٩٧٩/٧/٣١ (دكتوراة فقط) .

٣ - الاتصال الثقافي بين الجماعات الاثنية - دراسة ميدانية لـ الجالية الجزائرية في مدينة مرسيليا بفرنسا . اعداد : حافظ محمد دياب . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٧٧/٦/٨ اجزى في ١٩٨٠/٢/٢٩ (مرتبة اشرف الاولى) .

٤ - الاسس النظرية والمنهجية لنظرية الفعل الاجتماعى . اعداد : على محمود ليلة . اشرف د. محمد الجوهري . مسجل في ١٩٧٤/٥/١٥ اجزى في ١٩٨٠/٩/٤ (مرتبة الشرف الاولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الاجنبية) .

* * *

قدم الاجتماع بأداب عين شمس (١٩٨٠/٧٩)

١ - رسائل الماجستير المسجلة

١ - الاتجاهات النظرية والايديولوجية في بحوث التنمية الاجتماعية في مصر . اعداد على حسن على فرغلى . اشرف د. سمير نعيم احمد . مسجل في ١٩٨٠/٤/١٤ .

٢ - الوضع الاجتماعى للمرأة الريفية في مستويات اجتماعية مغايرة - دراسة ميدانية في قرية مصرية . اعداد فايزة عبد المنعم سليم . اشرف د. سمير نعيم احمد . مسجل في ١٩٨٠/٣/١٠ .

٣ - الامية كمعوق من معوقات التنمية الاجتماعية - دراسة ميدانية لعينة من قرية مصرية . اعداد محمد احمد قطب سليم . اشرف د. سمير نعيم احمد . مسجل في ١٩٨٠/٣/١٠ .

٤ - اثر فترة التجنيد على تغيير اتجاهات المجندين - دراسة ميدانية على ثلاث فئات من المجندين المصريين . اعداد عصام على العاصى . اشرف د. عبد الحيد لطفى . مسجل في ١٩٨٠/٤/١٤ .

٥ - الاتصال في مجال الادارة وتأثيره ايجابا وسلبا على وظائف الادارة الوسطى . اعداد آمال احمد امين . اشرف د. د. غسان زكى بدر . مسجل في ١٩٨٠/٤/١٤ .

٦ - اثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة والجنح بدولة الكويت خلال الفترة من ١٩٦١/١٩٧٨ . اعداد نضال حميد الموسوى

(كويتى) . اشرف د. سمير نعيم أحمد . مسجل في ١٤/٥/١٩٧٩ .

٧ — أزمة الاسكان كمشكلة اجتماعية : عواملها وآثارها — دراسة ميدانية على مدينة القاهرة . اعداد منى السيد حافظ عبد الرحمن . اشرف د. عبد الحميد لطفى مسجل في ١٠/٣/١٩٨٠ .

٨ — المناهج الدراسية كأسلوب للضبط الاجتماعى . اعداد سهام نعيم أحمد الغول . اشرف د. غسان زكى بدر . مسجل في ١٠/٣/١٩٨٠ .

٩ — أثر التعليم فى التنمية الريفية — مع دراسة ميدانية على مجموعة من قرى الريف المصرى . اعداد جمال مسعود حسين . اشرف د. غسان زكى بدر . مسجل في ١٠/٣/١٩٨٠ .

١٠ — الانتاج المعيشى ونمط التحول الاجتماعى — دراسة ميدانية فى قرية مصرية . اعداد امانى عزت طولان . اشرف د. سمير نعيم أحمد . مسجل في ١٠/٣/١٩٨٠ .

١ — العوامل المؤثرة على التنمية الاجتماعية فى القرية اليمينية واثارها على تغير اتجاهات القرويين . اعداد فوزية على أحمد الخورى (يمنية) . اشرف د. غسان زكى بدر . مسجل في ١٤/٥/١٩٧٩ .

٢ — رسائل ماجستير مجازة (٧٩/١٩٨٠)

١ — العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية . اعداد محمد ابراهيم محمود عبد النبى . اشرف د. سمير نعيم أحمد . مسجل في ١٠/٥/١٩٧٦ . اجيز في ٢٨/٥/١٩٧٩ . (ممتاز) .

٢ — معوقات التنمية فى القرية المصرية . اعداد صفاء ابراهيم الخولى . اشرف د. سمير نعيم أحمد . مسجل في ١٠/١١/١٩٧٥ . اجيز في ١٧/٧/١٩٨٠ . (ممتاز) .

٣ — فى سوسيولوجية التعليم عن العلاقة بين التفوق الدراسى والتمايزات الاجتماعية الاقتصادية . دراسة ميدانية فى قرية مصرية . اعداد محمد سيد حافظ فرحات . اشرف د. سمير نعيم أحمد . مسجل في ١٤/١١/١٩٧٧ . اجيز في ٢٦/٨/١٩٨٠ . (ممتاز) .

٤ — ديناميات التفاعل الاجتماعى فى المؤسسات العلاجية فى مصر —

دراسة ميدانية . اعداد ماجدة السيد حافظ . اشراف د. سمير نعيم احمد .
مسجل في ١٣/٦/١٩٧٧ . اجيز في ١٨/٨/١٩٨٠ . (ممتاز) .

٣ - رسائل دكتوراة مسجلة (٧٩/١٩٨٠)

١ - الهجرة الداخلية لمدينة البصرة واثرها على الاسرة والتنشئة الاجتماعية . اعداد بفيثة عبد القادر السواد (عراقية) . اشراف د. سمير نعيم احمد . مسجل في ١٤/٤/١٩٨٠ .

٢ - دور التكنولوجيا في تغيير البناء الاجتماعي للقرية المصرية . دراسة ميدانية في قريتين مصريتين . اعداد أحمد كمال الشافعي . اشراف د. غسان زكي بدر . مسجل في ١٠/٢/١٩٨٠ .

٣ - الضبط الاجتماعي في لبنان : بحث في تكوين مجلس النواب اللبناني ودوره كمحدد لعملية الضبط الاجتماعي منذ عام ١٩٤٣ - ١٩٧٨ دراسة في علم الاجتماع السياسي والقانوني . اعداد سامي محمود ذبيان (لبناني) . اشراف د. سمير نعيم احمد . مسجل في ٢٠/١١/١٩٧٨ .

٤ - رسائل دكتوراة مجازة (٧٩/١٩٨٠)

١ - العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على تعليم الاناث في المجتمع السعودي - دراسة ميدانية على تعليم الاناث في مدينة الرياض . اعداد مایسة محمد حامد الافندي . اشراف د. عبد الحميد لطفى . مسجل في / / / . مجاز في ٨/١٠/١٩٧٩ (دكتوراة فقط) .

٢ - الهجرة الخارجية : طبيعتها ودوافعها وآثارها - دراسة ميدانية اجتماعية مقارنة لحياة المهاجرين الفلسطينيين من معسكراتهم في سورية الى دولة الكويت . اعداد ناصر هديوى ثابت . اشراف د. على عيسى + الدكتور عبد الحميد لطفى . اجيز في ٩/٤/١٩٧٩ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٣ - التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعي مع دراسة ميدانية في مدينة بغداد . اعداد حامد عبد الحسين السالم . اشراف د. عبد الحميد لطفى . اجيز في يونيو ١٩٧٩ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٤ - التنظيمات النقابية العمالية وعلاقتها بمشكلات العمل - دراسة ميدانية بين اعضاء اللجنة النقابية في بعض المنشآت الصناعية . اعداد :

السيد حنفى عوض . اشرف د. عبد الحميد لطفى . مسجل في ١٢/٥/١٩٧٧
مجاز في ٢٥/٨/١٩٨٠ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٥ — الوضع الاجتماعى للمرأة فى القانون المصرى المعاصر ، بحث فى علم الاجتماع القانونى . اعداد : انعام سيد عبد الجواد . اشرف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٤/٦/١٩٧٦ . مجاز فى ١٦/٨/١٩٨٠ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٦ — أثر التصنيع على البناء الاجتماعى فى المجتمعات الصغيرة ، دراسة انثروبولوجية لجزيرة الذهب فى محافظة الجيزة . اعداد ثروت اسحق عبد الملك . اشرف د. عبد الحميد لطفى . مسجل فى ١٤/٢/١٩٧٧ . اجيز فى ٢٧/٨/١٩٨٠ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٧ — العلاقة بين التعليم والحراك المهنى الاجتماعى . اعداد مديحة محمد محمد السفلى . اشرف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ٨/٥/١٩٧٨ . اجيز فى ٢٤/٨/١٩٨٠ (الدكتوراة فقط) .

* * *

قسم الانثروبولوجيا بأداب الاسكندرية

١ — رسائل الماجستير المسجلة (٧٩/١٩٨٠)

١ — استثمار الطاقة البشرية فى المجتمع البدوى ، دراسة انثروبولوجية . اعداد محمد يسرى ابراهيم دعبس . اشرف د. على عيسى ب. د. محمد عبده محجوب . مسجل فى ٢٨/٣/١٩٧٩ .

٢ — التركيب المعرفى للغة — دراسة فى الانثروبولوجيا اللغوية . اعداد محمود حمدي عبد القنى . اشرف د. على عيسى ب. د. عبد الحميد عابدين ب. د. احمد أبو زيد . مسجل فى ٢٢/٥/١٩٧٩ .

٣ — وظيفة المسرح المصرى داخل البناء الاجتماعى وعلاقته بتطور النسق السياسى لثورة ١٩٥٢ . اعداد حسن جمعة حسين عامر . اشرف د. على عيسى ب. د. احمد أبو زيد . مسجل فى ٢٤/٧/١٩٧٩ .

٤ — الانتخاب الطبيعى وأثره على الانسان ، دراسة فى الانثروبولوجيا . اعداد مصطفى عوض ابراهيم حسين . اشرف د. على عيسى . مسجل فى ٢٦/٤/١٩٨٠ .

٥ - دراسة أنثروبولوجية للطب الشعبي في مصر . اعداد مرفت العشماوى عثمان العشماوى . اشراف د. على عيسى . مسجل في ١٩٨٠/٤/٢٦ .

٦ - مفهوم العمل عند المرأة الكويتية . اعداد : دلال فيصل الزين (كويتية) اشراف د. على عيسى . مسجل في ١٩٨٠/٤/٢٦ .

٧ - لغة الازندى وامثالهم - دراسة في الانثروبولوجيا اللغوية المتارنة اعداد سامية على حسنين على . اشراف د. على عيسى + د. عبد المجيد عابدين . مسجل في ١٩٨٠/٦/٧ .

٢ - رسائل الماجستير المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ - مدينة كيم الصناعية بأسوان - دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية اعداد : محمد عباس ابراهيم . اشراف د. أحمد أبو زيد . اجيز في ١٩٧٩/٩/١١ . (جيد جدا) .

٢ - الاسلوب الحدسى والحوار مع الظاهرة الانثروبولوجية . اعداد : مصطفى حمدى الشنوانى . اشراف د. أحمد أبو زيد . اجيز في ١٩٧٩/١٠/١١ (ممتاز) .

٣ - نظرية القرابة عند كلود ليفى شتراوس . اعداد : فادية فؤاد حميدو محمد . اشراف د. أحمد أبو زيد . اجيز في ١٩٧٩/١٠/١١ . (ممتاز)

٣ - رسائل الدكتوراة المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ - التغيرات المؤثرة في تطوير الضبط الاجتماعى في المجتمع الكويتى . اعداد : موسى عبد عيسى راغب (فلسطينى) . اشراف د. أحمد أبو زيد . مسجل في ١٩٧٩/٤/١٠ .

٢ - انماط التفكير : دراسة أنثروبولوجية لانماط التفكير التجريبي والغيبى في المجتمع القروى المصرى . اعداد - السيد بيومى حافظ عبد الحليم اشراف د. أحمد أبو زيد + د. على عيسى . مسجل في ١٩٧٩/٧/٢٤ .

٣ - الصفوة واتخاذ القرارات في المجتمعات التقليدية - دراسة في الانثروبولوجيا السياسية المقارنة . اعداد لبية محمد موسى حمد . اشراف

د. عبد الرحمن خليفة + د. على عيسى . مسجل في ١٩٧٩/٨/٢٨ .

٤ — التغير الثقافي في مصر فيما بين ١٩١٩ — ١٩٥٢ ، دراسة
انثروبولوجية من خلال الاعمال المسرحية . اعداد امل فضل حركة (لبنانية) .
اشراف د. احمد ابو زيد + د. على عيسى . مسجل في ١٩١٩/١٢/٢٩ .

٤ — رسائل الدكتوراة المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ — ثنائية الفقر ، دراسة تطبيقية عن الاسرة في المناطق الحضرية .
اعداد : محمد حسن غامري ابو عامر . اشراف د. احمد ابو زيد . اجيز
في ١٩٧٩/١٠/١٠ (مرتبة الشرف الثانية) .

٢ — اثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية على القيم . اعداد : الهام
عفيفي عبد الجليل . اشراف د. احمد ابو زيد . اجيز في ١٩٧٩/١٠/١٠ .
(مرتبة الشرف الاولى) .

٣ — الاسلوب المعرفي للمرأة المصرية — دراسة مقارنة بين مجتمعين
محليين . اعداد : فتحية محمد ابراهيم . اشراف د. احمد ابو زيد . اجيز
في ١٩٧٩/١٠/١١ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٤ — التبادل وعمليات الاستثمار والادخار في المجتمع التقليدي والحضري
اعداد : عبد الله عبد الفنى غانم . اشراف د. احمد ابو زيد . اجيز في
١٩٧٩/١٢/١١ (مرتبة الشرف الاولى) .

٥ — التحضر والتنشئة الاجتماعية — دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية
بمدينة بنى غازى . اعداد : مجدى احمد محمد حميدة . اشراف د. احمد
ابو زيد . اجيز في ١٩٧٩/١٢/١١ . (مرتبة الشرف الثانية) .

قسم الاجتماع بأداب الاسكندرية

١ — رسائل الماجستير المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ — دور التجربة التعاونية في تغير المجتمع اليمنى . اعداد : سهام
تائد محمد الاغبرى (يمنية) . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل في
١٩٧٩/١١/٢٣ .

٢ — الاتجاه الفينومينولوجى في علم الاجتماع — دراسة تحليلية نقدية

اعداد نادية محمد السيد عمر . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل في ١٩٨٠/٣/١٢ .

٣ — الآثار السلبية للبيروقراطية في الصناعة . اعداد : محمد فتحي عبد العزيز أبو النصر . اشراف د. محمد على محمد . مسجل في ١٩٨٠/٣/١٢ .

٤ — الايدولوجيا وعلم الاجتماع — دراسة في النظرية الاجتماعية . اعداد : احمد جعفر حسين آيل (كويتي) . اشراف د. محمد على محمد . مسجل في ١٩٨٠/٣/٢٠ .

٥ — دور التعليم في التنمية الاجتماعية بالكويت — دراسة اجتماعية . اعداد : جميل محمد حمد داود . اشراف د. محمد على محمد . مسجل في ١٩٨٠/٦/٧ .

٦ — الاتجاه الرايكالى في النظرية السوسيولوجية . اعداد : احمد سليمان أبو زيد . اشراف د. محمد عاطف غيث + د. محمد على محمد . مسجل في ١٩٨٠/٦/٧ .

٧ — دنياميات الثورة والتغير الاجتماعى ، اعداد : السيد ثحاتة السيد احمد . اشراف د. محمد على محمد . مسجل في ١٩٨٠/٦/٧ .

* * *

٢ — رسائل الماجستير المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ — التغير الاجتماعى والتنمية السياسية في المجتمعات النامية . اعداد : حسن عبد الحميد احمد . اشرف د. عاطف غيث . اجيز في ١٩٧٩/٧/٢٤ . (جيد جدا) .

* * *

٣ — رسائل الدكتوراة المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ — تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان . اعداد : محاسن محمد الحسين بدرأوى (سودانية) . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل في ١٩٧٩/٧/٢٤ .

٢ — الاتجاهات الايدولوجية السياسية بين الفلسطينيين — دراسة نظرية تطبيقية . اعداد : سمر محمد عبد الرحيم أيوب (أردنى) . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل في ١٩٧٩/١٠/١١ .

٣ — اتجاهات التغيير في سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر .
اعداد : محروس محمود على خليفة . اشرف د. محمد على محمد . مسجل
في ١٩٨٠/٣/١٢ .

٤ — الخصائص الحضرية النامية في المجتمع القروي المصرى — دراسة
مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع التطبيق على محافظة المنوفية . اعداد :
عاطف حناندا . اشرف د. محمد عاطف غيث . مسجل في ١٩٨٠/٣/١٢ .

٥ — القيم والمشاركة في تنمية المجتمع المحلى — دراسة مقارنة في القرية
المصرية . اعداد : أحمد مصطفى محمد خاطر . اشرف د. محمد على
محمد + د. سعد جمعة . مسجل في ١٩٨٠/٤/١٥ .

٦ — ممارسة التوجيه الدينى كمنظور مستقل في علاج الاحداث المنحرفين
اعداد : محمد سلامة غبارى . اشرف د. أحمد فؤاد الشربيني + د. سامية
جابر + د. عبد الفتاح عثمان . مسجل في ١٩٨٠/٤/١٥ .

٧ — صراع القيم في الاسرة المعاصرة — دراسة اجتماعية لعدد من
الاسر الحضرية في مدينة القاهرة . اعداد : نادية محمد شفيق العطار .
اشرف د. على فؤاد أحمد + د. محمد على محمد . مسجل في ١٩٨٠/٥/١٢ .

٨ — التفاعل الجماعى بين التنظير والتطبيق في العمل مع الجماعات —
دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في دور الاختصاصى . اعداد محمد صالح بهجت .
اشرف د. على فؤاد أحمد + د. غريب سيد أحمد . مسجل في ١٩٨٠/٥/٢٥ .

٩ — نظم المعلومات وأثر ذلك في التخطيط لتنمية المجتمعات الحضرية
والريفية — دراسة تحليلية لمدى فاعلية المعلومات على عمليات صنع وتنفيذ
القرارات بالوحدات الاجتماعية الريفية والحضرية بمحافظة الغربية . اعداد :
عبلة حسن على الانندى . اشرف د. محمد على محمد + د. عبد المنعم
شوقى + د. غريب سيد أحمد . مسجل في ١٩٨٠/٦/٢٩ .

٤ — رسائل الدكتوراة المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ — موقف نظريات النوازن في علم الاجتماع من قضايا التوازن
والصراع . اعداد : دياب على محمود عيوشى . اشرف د. عاطف غيث .
أجيز في ١٩٧٩/١١/١٨ . (مرتبة الشرف الاولى) .

قسم الاجتماع بأداب المنيا

١ - رسائل الماجستير المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ - الاصول الانثروبولوجية للنظرية الاجتماعية . دراسة سوسيولوجية مقارنة . اعداد مصطفى خلف عبد الجواد . اشراف د. عبد المنعم شوقي . مسجل في ١٩٧٩/١١/١٩ .

٢ - الفلاح المصرى وقضايا التغير الاجتماعى (١٩١٩ - ١٩٥٢) . دراسة تطبيقية مقارنة لقياس بعض نماذج التغيرات السلوكية للفلاح . اعداد : حسن ابراهيم حسن احمد . اشراف د. عبد المنعم شوقي + د. عبد الحميد سعد . مسجل في ١٩٧٩/١٠/٨ .

٣ - العوامل الاجتماعية الاقتصادية المؤثرة على الحراك المهنى في المجتمع الريفى ، دراسة ميدانية في قرية بمحافظة الوادى الجديد . اعداد : على عبد الرازق ابراهيم . اشراف د. عبد المنعم شوقي + د. كمال الزيات . مسجل في ١٩٧٩/١٠/٨ .

٤ - بناء القوة وتنمية المجتمع الريفى . دراسة لدور بناء القوة غير الرسمى في عمليات اتخاذ القرارات . اعداد : محمود مصطفى كمال محمد . اشراف د. عبد المنعم شوقي . مسجل في ١٩٨٠/٣/٣ .

٢ - رسائل الماجستير المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ - دور المرأة المصرية العاملة في التنمية الاجتماعية مع دراسة تطبيقية على القرية ومدينة بمحافظة المنيا . اعداد : رجاء محمد عبد الودود . اشراف د. عبد الهادى الجوهري . مسجل في ١٩٧٦/١١/٢٩ . اجيز في ١٩٨٠/٣/٣ (جيد جدا) .

٢ - التوطين والتغير الاجتماعى في المجتمعات المستحدثة مع التطبيق على منطقة غرب الموهوب بمحافظة الوادى الجديد (الواحات الداخلة) . اعداد : ماهر محمد تناوى . اشراف د. عبد الهادى الجوهري . مسجل في ١٩٧٧/٣/١٤ . اجيز في ١٩٨٠/٣/٣ (جيد جدا) .

٢ - رسائل الدكتوراة المسجلة

١ - التغير الديموجرافى والتنمية فى مصر ، دراسة تطبيقية على بعض قرى محافظة المنيا . اعداد : يسرى عبد الحميد سلامة . اشراف د. عبد المنعم شوقى . مسجل فى ١٩٧٩/١١/١٩ .

٢ - البناء الاجتماعى التقليدى واثره على حجم المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية فى المجتمع الريفى ، دراسة ميدانية لقرية جبل الطير بمحافظة المنيا . اعداد : ملك محمد محود الطحاوى . اشراف د. عبد المنعم شوقى . مسجل فى ١٩٨٠/٦/١٦ .

قسم الاجتماع بكلية بنات الأزهر

١ - رسائل الماجستير المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ - التنشئة الاجتماعية وظاهرة التحديث فى مصر . اعداد فريدة على سيد خليفة . اشراف د. عبد الباسط حسن + د. سالم عبد العزيز . مسجل فى ١٩٧٩/٣/١٤ .

٢ - تحليل مضمون القيم الاجتماعية الاسرية فى ثلاثة نجيب محفوظ ، مع دراسة ميدانية لبعض القيم الاجتماعية الاسرية بحى الجمالبة بمدينة القاهرة . اعداد : نورجيهان مرزوق . اشراف د. عبد الباسط حسن + د. عاطف أحمد فؤاد . مسجل فى ١٩٧٩/٣/١٤ .

٣ - تقسيم العمل الاجتماعى فى المجتمعات التقليدية - دراسة انثروبولوجية على مجتمع الوادى الجديد . اعداد : روضة امام عبد العزيز اشراف د. أحمد أبو زيد + د. محمد مصطفى أبو زيد . مسجل فى ١٩٧٩/١١/٢٠ .

٤ - العوامل المؤثرة على توزيع الخدمات الاجتماعية فى التخطيط الاقليمى . دراسة تطبيقية احصائية على اقليم قنساء السويس . اعداد : عفاف على على العاصى . اشراف د. عبد الباسط حسن . مسجل فى ١٩٧٩/٩/١٦ .

٢ - رسائل الماجستير المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ - القيم الاجتماعية في الاسرة الريفية والحضرية مع دراساته ميدانية مأخوذة من عينة من الريف وعينة أخرى من الحضر - دراسة مقارنة . اعداد : سنية شمس الدين الصباح . اشراف د. عبد الباسط حسن . مسجل في ١٢/٧/١٩٧٥ . أجهز في ٣/١٠/١٩٧٩ (ممتاز) .

* * *

لا توجد رسائل دكتوراة مسجلة أو مجازة (١٩٨٠/٧٩) .

* * *

رابعاً - قائمة بالكتب التى صدرت حديثاً (خلال عام ١٩٨٠)
فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا فى مصر (**)

- ١ - أحمد النكلاوى : السياسة الاجتماعية فى البلدان المتخلفة .
تعريب وتحليل نقدى . مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،
١٩٨٠ .
- ٢ - أحمد خضر : علم الاجتماع العسكرى . التحليل السوسيولوجى
لنسيق السلطة العسكرية ، الطبعة الاولى ، دار
المعارف ، ١٩٨٠ .
- ٣ - اسماعيل عبد البارى : اسس علم الاجتماع ، الطبعة الاولى ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٤ - ——— : دور المرأة فى التنمية الريفية ، الطبعة الاولى ، دار
المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٥ - ——— : الادارة المحلية ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٦ - السيد الحسينى : علم الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضايا ،
الطبعة الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٧ - ——— : المدينة . دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، الطبعة
الاولى : توزيع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٨ - ——— : التنمية والتخلف . دراسة تاريخية بنائية ، الطبعة
الاولى : توزيع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(*) تمثل هذه القائمة اجتهادات فردية فى التجميع ، ونعتذر مقدماً عما
يكون قد سقط سهواً من اسماء الكتب ، ونعد بشمول التجميع فى الاعداد
التالية من الكتاب .

٩ — — : النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٠ — السيد الحسيني وجهينه سلطان العيسى : ترجمة وتقديم ، الفكر الاجتماعي . نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موس الطبعة الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١١ — السيد الحسيني وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١١ — جمال حمدان : شخصية مصر . دراسة في عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٣ — حمود العودي : التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني ، تصدر دكتور محمد الجوهري ، مركز الدراسات اليمنية . صنعاء ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٤ — — : المتفنون في البلاد النامية . بحث في الفئات والعلاقات الطبقة . مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمني ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٥ — — : المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي ، دراسة عن المجتمع اليمني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٦ — سالم عبد العزيز : دراسات سوسيولوجية وأنثروبولوجية في المجتمع المصري ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٧ — عاطف فؤاد : الحرية والفكر السياسي في مصر ، الطبعة الاولى دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٨ — — : الزعامة السياسية في مصر . عرض تاريخي وتحليل سوسيولوجي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٩ — عبد الله الخريجي : بعض تجارب التنمية في الوطن العربي ،

دراسة لعمليات التهجير والتوطن ، الطبعة الاولى ،
دار الشروق ، جدة ، ١٩٨٠ .

٢٠ — عبد الهادى الجوهري : معجم علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق
القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢١ — عبد الهادى الجوهري وآخرون : مدخل لدراسة المجتمع ، مكتبة
نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢١ — عبد الهادى الجوهري وأبراهيم أبو الفار : دراسات فى علم اجتماع
الادارة ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٣ — عبد الهادى الجوهري وأحمد النكلاوى : (مترجمان) ، منهج البحث
فى علم الاجتماع ، تأليف ستيفن كول ، مكتبة نهضة
الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٤ — على ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة . دراسة لعلاقة
الانسان بالمجتمع ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٥ — فاروق العادلى : الانثروبولوجيا الاقتصادية . قضايا نظرية
ونماذج واقعية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٦ — محمد الجوهري : علم الفولكلور . الجزء الثانى . دراسة
المعتقدات الشعبية . الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٧ — محمد الجوهري : الانثروبولوجيا . اسس نظرية وتطبيقات
عملية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٨٠ .

٢٨ — محمد الجوهري وعلياء شكرى : علم الاجتماع الريفى والحضرى
الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٩ — محمد الجوهري وآخرون : تمهيد فى علم الاجتماع ، تأليف بوتوموز
الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٣٠ — محمد الجوهري وآخرون : (ترجمة وتقديم) ، مقدمة فى علم
الاجتماع ، تأليف اليكس انكلز ، الطبعة الرابعة ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- ٣١ - محمد سعيد فرح : البناء الاجتماعى والشخصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
- ٣٢ - محمد على محمد : اصول علم الاجتماع السياسى ، الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
- ٣٣ - محمود عودة وآخرون : ترجمة وتقديم ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، تأليف نيقولا تيماشيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف : القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٣٤ - نبيل صبحى حنا : جماعات الفجر . مع اشارة خاصة للفجر فى مصر والبلاد العربية ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

خامسا

مشروعات بحثية تجريها أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية

(١)

مشروع بحث

« ساكنو المقابر بمدينة القاهرة »

— دراسة سميو انثروبولوجية —

بدا قسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة في التخطيط لإجراء بحث ميدانى يتصل بظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة . وهى ظاهرة أثبتت من عملية النمو الحضرى المشوه الذى تتميز به مدينة القاهرة والذى نجم عنه تضخم حضرى زادت حدته بتفاقم مشكلة الاسكان .

وكان من نتيجة ذلك أن لجأ بعض سكان القاهرة الى سكنى المقابر والاستقرار بها . ولم تكن أزمة الاسكان وحدها هى الدافعة لهذا التجمع السكانى الشديد ، وانما كانت هناك أمور أخرى مشجعة لذلك لعل أهمها طبيعة تركيب العمرانى ، والمعمارى للمقابر المصرية اذ تتميز بالامتداد الأفقى المتسع فضلا عما بها من خدمات معيشية ميسرة لأقامة الوافدين اليها ، كما أن التركيب المعمارى للمقابر ذاتها — من حيث تكونها من حجرتين ومطبخ ودورة مياه فضلا عن منطقة الدفن — يشجع ولا شك على الإقامة فيها .

ولم يكن كل ذلك كافيا لاختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة اذا كان حجم المشكلة ضئيل وغير مؤثر . ولكننا عندما نضيف الى كل ما سبق عدد السكان الكلى الذى يقيم بالمقابر اقامة دائمة والذى يبلغ حوالى (٩٠٠) ألف نسمة — حسب تقدير محافظة القاهرة — لأقنينا موضوعا يستحق الدراسة، ويستاهل البحث .

وقد تحدد الهدف من هذه الدراسة فى محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية والثقافية لجماعات من البشر يتطنون منطقة متميزة فيزيقيا — هى منطقة المقابر بمدينة القاهرة — بحيث يساعدنا هذا الوصف على اقتراح تصور افضل لاوزاع هذه المناطق ، واحوال ساكنيها .

وكانت هناك متغيرات عديدة للدراسة يمكن تلخيصها فيما يلى :

- ١ - المسكن .
- ٢ - العمل ، والمهنة .
- ٣ - الدخل .
- ٤ - التعليم .
- ٥ - نسق القيم .
- ٦ - الدين .
- ٧ - الاتجاهات .
- ٨ - الثقافة النوعية .
- ٩ - المشاركة السياسية .
- ١٠ - الجريمة .

وفي ضوء المتغيرات السابقة يمكننا تصور « مصفوفة » تضم في محورها الرأسى هذه المتغيرات ، وتكرر ثانية على المحور الأفقى . ومن خلال العلاقات التبادلية بين المتغيرات بعضها البعض ، يمكن صياغة مجموعة من **المتساؤلات** التى تحاول الدراسة الإجابة عليها ، ويمكن يجازها على النحو التالى :

(١) هل يعد السكن بالمقابر محددا لنوعية المهنة التى يعمل بها الفرد ؟ وهل يرتبط ذلك بكمية الدخل الذى يحصل عليه ؟

(٢) هل يؤثر السكن بالمقابر على تشكيل نسق قيمي خاص ، يتضمن ثقافة نوعية ، لها نظرة مغايرة لبعض الخهومات والافكار (فكرة الموت مثلا) ؟ .

(٣) هل يمكن تصنيف ساكنى المقابر الى « فئات اجتماعية » تتباين في نوعية المهنة ، وكمية الدخل ، ومستوى التعليم ، كما تتفاوت في النمط السكى - ذاته - بالمقابر ، وتختلف من ثم في - مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ؟ .

(٤) هل يعتبر الفشل في توفير فرصة سكن بديلة ، هو الدافع الوحيد لسكنى المقابر ؟ . أم أن هناك أسبابا أخرى تقف وراء ذلك ؟ .

ولما كانت الدراسة تعتمد على التحليل السسيو أنثروبولوجى ، فانها تستند بالتالى الى **الأنطر المنهجية** الواردة بعلمى : الاجتماع والانثروبولوجيا . وهى من النوع الاستطلاعى الوصفى المعتمد على التحليل ، والهادف الى التوصل لنتائج عملية يمكن تضمينها في سياسة اجتماعية - تخطيطية ، ولذا فانها تستند الى النهجين : الكمى ، والكيفى معا بحيث يغطى أحدهما جوانب القصور المتضمنة في الآخر . أما الادوات التى نستخدمها فهى : استمارة الاستبيان ، والمقابلات الفردية والجماعية ، والملاحظة المشاركة .

وفيما يتعلق بمجالات الدراسة فنقسم الى الاتى :

أ - مجال جغرافى :

تنتشر المقابر بمدينة القاهرة فى نطاق كبير يمتد من شرق العاصمة ، الى جنوبها . فهى تبدأ شمالا بمقابر « الخلفاء والمجاورين » بالعباسية ، وتنتهى جنوبا بمقابر « الامام الشافعى والبساتين » وهى تتخذ محورا مائلا من جهة الجنوب الى جهة الشمال الشرقى .

وبصفة عامة يمكن تصنيف الجبانات القائمة بهذه المنطقة الى مجموعتين : الاولى تقع جهة الشرق ، والثانية تقع جهة الجنوب .

كما تنتشر قراغات مصر الجديدة جنوب ضاحية مصر الجديدة ، وغربها كما اقيمت خلال العشر سنوآت الماضية سلسلة من المقابر الجديدة الواقعة جنوب شرق مدينة نصر .

وتكاد تكون هذه المقابر — مصر الجديدة ، ومدينة نصر — خالية تماما من السكان ، وذلك لبعدها عن العمران .

ب - مجال بشرى :

نظرا لمحدودية هذه الدراسة فانها لن تستطيع القيام باجراء مسح شامل لكل المجال الجغرافى سالف الذكر . ولذا سوف تسحب عينة ممثلة بعد اجراء زيارات ميدانية للمنطقة — لكلا المنطقتين الشرقية ، والجنوبية — أما حجم العينة فسوف يتحدد بعد الاستقرار على عدد الجبانات التى تسحب كمجال للدراسة (وهى تتراوح بين ٣ ، ٥ ٪ من المجتمع الكلى للبحث) .

أما وحدة الدراسة فتمثل فى « الأسرة » .

ج - مجال زمنى :

يقترح أن تكون الفترة الزمنية لاجراء هذه الدراسة فى حدود ستة شهور تقسم الى مراحل ثلاث طول كل منها شهران وتبدأ الدراسة فى أول نوفمبر ١٩٨٠ . أما المرحلة الاولى فتتضمن تصميم الادوات واختبارها وجمع البيانات ، فى حين تنشغل المرحلة الثانية بتبويب البيانات وتحليلها ، أما الثالثة فتخصص لكتابة التقرير النهائى للدراسة .

ويقترح أن تنقسم الدراسة الى باين رئيسيين يتضمنان ستة

فصول بالاضافة الى خاتمة اما **الباب الاول** فيعالج سكان المقابر : مدخل منهجى — نظرى ويشمل فى فصوله الثلاثة :

الاطار المنهجى للدراسة ، والنمو الحضرى والامتداد العمرانى فى محر ومشكلة الاسكان وسكنى المقابر اما **الباب الثانى** فيخصص للتخطيط السسيوانثروبولوجى للنمط المعيشى لساكنى المقابر ويضم فى فصوله اختبار الفروض والتساؤلات التى سبققت صياغتها ، فضلا عن نتائج الدراسة وتفصيلاتها وتناقش الخاتمة قضية ضرورة تخطيط النمو الحضرى بهصر .

اما **مصادر الدراسة وبياناتها** فتقسم الى مستويات ثلاثة :

الاول : مادة نظرية : وتتصل بموضوعات : المدينة ، والتحضر ، والنمو والتضخم الحضرين ، والامتداد العمرانى والاسكان ... الخ .

الثانى : الاحصاءات صواء الجاهزة ، او التى تتطلب اعداد وهى تتوافر ببعض الجهات المتصلة بموضوع الدراسة مثل :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .
- منطقة شئون حى وسط القاهرة ، وحى جنوب القاهرة .
- الادارة العامة للاملاك .
- الادارة الهندسية للجباناث بمحافظة القاهرة .
- أقسام الشرطة بالاحياء التابعة لها المقابر .

الثالث : البيانات التى ستجمع من خلال استمارة الاستبيان ، والمقابلات الجماعية ، والملاحظة المشاركة .

موجز عن مشروع بحث ملامح المجتمع المصرى المعاصر

تأسست لجنة برئاسة الاستاذ الدكتور محمد الجوهري رئيس قسم الاجتماع ووكيل كلية الآداب جامعة القاهرة يشارك فيها عدد من المتخصصين فى علم الاجتماع من أعضاء هيئات التدريس بأقسام الاجتماع بالجامعات المصرية بالإضافة الى بعض الاساتذة المتخصصين فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية والانسانية . وذلك بهدف اخراج مؤلف عن المجتمع المصرى ، يحدد هويته ويساعد على توجيه العلم الاجتماعى نحو تناول قضاياها ، بحيث تكتسب هذه المهمة ابعادا علمية وقومية أساسية .

أولا : الاهداف الأساسية للمشروع :

تحدد اهداف المشروع الذى نتصدى له هذه اللجنة فى الاهداف التالية :

١ - تحديد ملامح بناء المجتمع المصرى فى مختلف جوانبه ونظمه الأساسية ، وذلك من خلال اعادة تحليل الدراسات التى أجريت عنه . وذلك بهدف التعرف على خصائصه الحالية ما هو ثابت وما هو متغير .

٢ - تحديد التوجيهات الأساسية للدراسات الاجتماعية التى تناولت المجتمع المصرى سواء ما يتعلق بقضاياها موضع التركيز والاهتمام أو ما يتصل بمنهجيتها المتبعة أو بطابعها الإيديولوجى .

٣ - اكتشاف مجالات الواقع المصرى التى لم تتوفر عنها دراسات ، ومحاولة استكمال ذلك إما عن طريق قيام اللجنة بدراسات تتناول هذه المجالات أو أحد أعضائها أو توجيه طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) وفق خطة محددة لتغطية هذه المجالات .

٤ - الكشف عن التغيرات التى تقع فى المجتمع المصرى وطبيعة وحجم هذه التغيرات ؛ وذلك عن طريق اعادة دراسة المجتمع المصرى كل خمس أو ثلاث سنوات ، حتى يمكن تحديد مدى التغير فى المجتمع واتجاهاته بما يكون له فوائد علمية وتنفيذية كبيرة .

٥ - خلق وحدة فكرية بين طلاب أقسام الاجتماع فى مختلف الجامعات المصرية بخلق حاسة الاهتمام بمجتمعهم وتعميق ارتباطهم به لمحاولة ادراكه وفهمه عن طريق تدريبهم على مكوناته ، ثوابته ومتغيراته من خلال المؤلفات

التي تتم بشكل دورى عن المجتمع المصرى ، كذا خلق اهتمام عام ووحدة فكر بين المشتغلين بالعلوم الانسانية .

٦ - من الاهداف الاساسية لهذه اللجنة بانجازها لهذا المؤلف والدراسات المرتبطة به أن تعمل على توجيه الدراسات الاجتماعية والعلم الاجتماعى نحو الاهتمام بقضايا المجتمع ، والالتزام بدراسة ما يساعد على نميته وتطويره .

٧ - أن تحديد ملامح المجتمع المصرى سوف يساعد على امكانية المقارنة بالمجتمعات الاخرى التي تمت عنها دراسات مناظرة ، قام بها المتخصصون فى العلوم الاجتماعية بما يمكن من وضع مجتمعنا على خريطة التطور العلمى .

ثانيا : استراتيجية العمل والانجاز :

لكى تحقق اللجنة الاهداف المشار اليها رأت أن يتم ذلك من خلال الاستراتيجية التالية : -

١ - اصدار مؤلف بعنوان ملامح المجتمع المصرى تحاول اللجنة من خلاله تحديد ملامح المجتمع المصرى من خلال الدراسات التى أجريت عنه ، بحيث يصدر هذا المؤلف كل ثلاثة أو خمسة سنوات للملاحقة ملامح المجتمع المصرى ، المتغير والجديد وايضا للكشف عن حجم واتجاه التغير خلال كل فترة .

٢ - اصدار سلسلة من الدراسات النظرية والامبيريقية على هامش المؤلف الرئيسى (ملامح المجتمع المصرى المعاصر) تتناول المجالات التى لم تتعرض لها الدراسات المتوفرة أما عن طريق تكلفة اللجنة وأى من أعضائها لاتجاز أى من هذه الدراسات وتوجيه طلبة الدراسات العليا نحوها .

٣ - تحاول اللجنة اصدار مؤلف تقويمى للدراسات الاجتماعية التى تمت عن المجتمع المصرى ، تحدد فيها مدى التزام هذه الدراسات بقضايا المجتمع ومدى ملائمة منهجيتها وطبيعة توجيهها الايديولوجى . وسوف يصدر ذلك فى مؤلف منفصل .

ثالثا : ما تم انجازه :

قامت اللجنة منذ تشكيلها بالمهام التالية :

١ - عقدت اللجنة خمس جلسات تقريبا ناقشت فيها مشروع البحث،

ومصادر البيانات أو أسلوب تحديد الخصائص ومنطقه . واستقرت اللجنة على الاطار العام للمشروع الذى تنوى انجازه (كتاب ملامح المجتمع المصرى المعاصر) بعد ان قامت بدراسة بعض المحاولات العالمية التى انجزها بعض علماء الاجتماع بالنسبة لمجتمعات اخرى .

٢ - قامت اللجنة بتحديد أقسام المجتمع المصرى التى سوف تتم عنها دراسات فى اطار الاقسام الاساسية التالية :

١ - القسم الأول : بعنوان (المجتمع المصرى : اطاره الجغرافى والديموجرافى) ويحتوى هذا القسم على ثلاثة وحدات أساسية :

- (١) الاطار الجغرافى للمجتمع المصرى .
- (٢) السكان من حيث بناؤهم وخصائصهم وظواهرهم .
- (٣) الوحدات الاساسية للمجتمع (الريف ، الحضر ، البدو) .

ب - القسم الثانى : بعنوان (بناء الثقافة والقيم) :

ويحتوى على الموضوعات الاساسية التالية :-

- (١) التوجيهات الايديولوجية للمجتمع المصرى ، ملامحها ومشكلاتها .
- (٢) بناء الثقافة والقيم ، مكوناتها وظواهرها .
- (٣) التراث الشعبى ، ظواهره ولامحه الاساسية .

ج - القسم الثالث : بعنوان (المجتمع المصرى ، نظمه الاساسية) :

ويحتوى على الموضوعات التالية :-

- (١) النظام الاقتصادى .
- (٢) الترتيب الطبقي .
- (٣) النظام التعليمى .
- (٥) النظام السياسى .
- (٤) النظام العائلى والقربى .
- (٦) الضبط الاجتماعى .

د - القسم الرابع : بعنوان (الشخصية المصرية ، ملامحها ومقوماتها)
ويحتوى على الموضوعات الاساسية التالية :-

- (١) الطفولة : مشكلاتها والسياسات الاجتماعية نحوها .
- (٢) الشباب المصرى : قطاعاته وظواهره الاساسية .
- (٣) المرأة المصرية : قضاياها ومشكلاتها الاساسية .
- (٤) الشخصية المصرية : ملامحها ومقوماتها .

هـ - القسم الخامس : بعنوان (القضايا والمشكلات الرئيسية) :

ويحتوى على الموضوعات الاساسية التاية :-

- (١) التحضر .
- (٢) الجريمة انماطها واتجاهاتها .
- (٣) الادمان ، عوامله وآثاره .
- (٤) التغير الاجتماعى ، اتجاهاته ومشكلاته .
- (٥) الاسكان ، مشكلاته وظواهره .
- (٦) التنمية المصرية ملامحها ومشكلاتها .

واذ تحاول اللجنة انجاز هذا العمل باعتباره مهمة علمية وقومية
مقدمة ، فانه ليحدوها الامل ان يتقدم بالمشاركة كل من تتيح له القدرة ذلك ،
ادراكا منا بضرورة بذل كل ما هو مخلص ورائع فى سبيل مصرنا الخالدة .

diseases or for hindering recovery. That led to further discussions on the issue of folk medicine.

2. The reciprocal relationship between social problems and several diseases some of which are tropical diseases. The most important problems are poverty and illiteracy.

3. Diffusion of health habits and raising the awareness against tropical diseases is considered as the most crucial preventive means in dealing with tropical diseases.

As we all know, prevention is better and much cheaper than resort to expensive remedial techniques.

Preventive measures and mass media techniques should be appropriate in order to fit the unique culture of specific population who live in a specific society. Also, Communication means should fit the educational levels, their social standards of living and their ways of life.

Practical and feasible suggestions were presented by participants of the seminar concerning training sessions for those who are involved in dealing with tropical diseases.

In that sense, a training program was proposed by Dr. Ashraf Hassouna and the seminar's participants. A decision was made that the first training session on tropical diseases will be held from September 27th. until October 9th., 1980.

Participants of the seminar appreciated Dr. Hassouna's persistent efforts to prepare for the Orientation Course Planning Workshop. They also appreciated Dr. Hassouna's humane and democratic way of leading discussions. Such discussions enabled participants to know each other and to integrate various efforts to achieve common goals.

VII

Sociocultural Aspects of Tropical Diseases :

**A Report on the Seminar of Tropical Diseases
that was held in the National Institute of Planning
from June 23rd. to June 25th., 1980**

By

Dr. Nabil Sobhy Hanna

A team of several specialists in Medicine, Economics, Social Work, Sociology, and Anthropology met together in the National Institute of Planning to participate in the Orientation Course Planning Workshop in regard to sociocultural aspects of tropical diseases.

The seminar aimed at : reaching a consensus on the curriculum components, subjects to be discussed, criteria to select and evaluate trainees, and the agreement on training places.

Dr. Nabil Sobhy Hanna - in this brief report - presents a summary about the seminar's goals as well as participated groups (medical, economic, social, and anthropological groups). He also refers to positive contributions of participant groups. Each group explained to other groups its own perspectives in relation to the problem of tropical diseases. Several viewpoints, perspectives, and ideas were presented and discussed. Participants found out that using this approach in dealing with our health problems is absolutely important ; because that provides a valuable opportunity to deal with different aspects of our health problems instead of dealing with diseases from only medical perspectives. Definitely, there are economic, social, political, cultural aspects in relation to tropical diseases. Setting up such seminars and workshops is a good opportunity to utilize the interdisciplinary approach in dealing with our societal problems.

In that seminar Dr. Nabil Sobhy Hanna disclosed the social and cultural factors that associate with tropical diseases. Subsequently, three major relevant points were discussed :

1. The relationship between culture and tropical diseases. Some habits, traditions, beliefs may be responsible for getting

obeikandi.com

II. Division of Labour and Ward Organization :

He explained how the group functions as a unity, how group members divide labour and specialization, and how they operate to fulfill their duties.

III. Relations inside the Ward :

He described the relationship between patients and nurses, attitudes of patients towards nurses, and expressions used inside the ward. He also discussed the special culture prevalent in the ward. He particularly emphasized the pattern of jokes.

IV. Visits in the Ward :

The significance of the visits in the lives of the patients was discussed. He showed how the nurses as well as the patients thought of it as an important event and went through a great deal of preparation for it. Most importantly the researcher described the feelings the patients and nurses had during such events as feelings similar to those prevalent among family members.

Though illness and surgery could be very unpleasant experience for any one, nevertheless, the researcher felt that it was a chance to conduct research using conventional anthropological methods without any pretence. In this connection the author continues, "As an insider and an outsider in the same time, I was capable of observing and analysing, I felt what other patients felt. I was treated like any other patient, and I lost my identity and freedom of act like all other patients. Oftenly I felt bored, anxious and depressed like all people when they feel that an external power or control is exerted on them. Meanwhile, I managed to observe details in the situation as an outsider since I was determined from the beginning to adopt an anthropological attitude.

Generally, the fieldwork period - the period of illness - was a combination of being in the situation and then out of it to record and to contemplate".

The researcher, in addition to his personal experiences, conducted discussions with patients and nurses. Through the deliberate inquiry on some phenomena, he compared his observations and interpretations with those of others. And his identity as foreigner encouraged the nurses to answer his questions without fear or reservations.

The author started the essay by defining the subject of study, and the limitations and extent of generalizing the findings. Then he explained his research methodology, and discussed the adequacy of two weeks as a period of field study. Furthermore, he clarified how he managed to standardize the observation and gave his opinion on the issue of ethical responsibility.

The essay was divided into the following topics :

1. "Ward No. 8" :

In this section the researcher described the three main ward divisions (the entrance, the main ward and the annex). He explained the relationship between these divisions and the existence of certain phenomena that would have not appeared if the building had another form. Also, he discussed the effects of the building on physicians and nurses' performance.

VI

FIELD STUDY ON ORGANIZATION, INTERACTION AND RELATIONSHIPS IN A SURGICAL WARD FOR MEN.

by

Dr. Nabil Sobhy Hanna (*)

The author tries in this study to describe and analysis some phenomena prevalent in a surgical ward for men. Some of these deal with social interaction inside the ward. The author was particularly concerned with analyzing the relationship between patients and nurses since he believes that this type of relationship is significant because nurses act as mediators between patients and doctors.

The study also deals with the organizational aspect of performance inside the ward. In the light of the previously mentioned objectives, the study includes a detailed description and analysis of some control measures inside the ward and their effect on nurses in performing their duties. It also elaborates on the physical effect of certain phenomena such as the building of the ward and its main divisions on the efficiency of the performance and on the prevailing phenomena in the ward.

This essay is summary report of the field study undertaken by the author in Kingston general hospital, Hull, England, during his two weeks stay as a patient. The researcher used participant observation as his methodological approach as he was a complete participant as a patient in the surgical ward. As an anthropologist and as a patient he was capable of living the experience and of feeling the situation that he was trying to describe. Therefore, pretence was not needed for access to the situation.

The first observations (raw material) was written inside the ward during his experience as a patient. Final report, comments and discussions presented in this paper were directly written after his departure from the hospital. This stage was a period of contemplation, deep rethinking and reliving the field experience from all its aspects.

(*) Assistant prof. of Sociology and Anthropology, Cairo Univ.

obeikandi.com

V

CRIME IN SAUDI ARABIA

by

Dr. Ibrahim Abu-El-Ghar (*)

Statistical analysis was undertaken to identify size and directions of crimes in Saudi Arabia. It revealed a noticeable decline in the size of crimes from one year to another in the period of ten years (from 1966 — 1975) that has been covered in this analysis. Crime rate in 1966 was 3.2%. This rate decreased to become 1.8% in 1975. Population increased from 5.662.000 to 7.20.000 between the two years.

As far as the direction of crimes is concerned, the analysis revealed the following types : (1) crimes related to bankruptcy, bribery, stealing and embezzlement which averaged 62.5% in the ten years period; (2) Ethical crimes which averaged 24.7%; (3) Homocide which averaged 5.1%; (4) Drug crimes which averaged 2.6%; (5) Forgery crimes which averaged 2.5%; (6) Other different types (including smuggling) averaged 2.6%.

The findings show that the direction of crime is centered around money and ethics. Crimes in those two categories amounted 87% of the total number of crimes committed during the ten years.

As regard to the different regions of the Kingdom, the analysis revealed that the Mecca region registered the highest number with 33.7% of the total crime number. The other regions registered the following percentages : East region (18.7%), Rhiad city (17.5%), Medina (6.7%). Asir region, Al-Kassim, Tabouk, Haa'il, Al-Baha, Bisha, Nagran, El-Korayyat, El-Gof region, and Northern border region registered the lowest number.

The comparison between Saudian and non-Saudian criminals revealed that 65.6% of crimes have been committed by Saudians while 34.4% have been committed by persons of other nationalities 94.5% of those accused were males, whereas 5.5% only were females. 84% of them were adults whereas 16% were Juveniles.

(*) Assistant prof. of sociology, Cairo University.

connect its units within the framework of the historical structural understanding of the qualitative conditions of each society and the nature of the period through which the society is passing.

In reviewing the attempts which sought to define the features of the class structure in rural Egypt, the author decided that one will notice its relative recency (most of them appeared or were published following (1970). His opinion is that this happened intentionally, as it was not in the interest of the ruling classes in Egypt to reveal the true painful class situation in which the majority of this sector used to live before the revolution. This matter can also be understood in the light of the state of sociology itself in Egypt at that time, no clear theoretical framework had yet been crystalized in a way to guide working in the field of sociology to identify their stands towards the issues of their society and to direct their studies and researches to deal with its problems, such as class structure. It is also noted that most of these attempts, which sought to define the features of the class structure in rural Egypt, were carried out by progressive thinkers, and particularly by historians, economists and some sociologists. The author reviewed and commented in his article on the attempt of Ibrahim Amer (1958), attempt of Gamal Magdi Hassanein (1971), attempt of Fathy Abd Et-Fattah (1973), attempt of Mohamed El Gawhary (1973) and Finally the attempt of Abd El Basset Abd El Mooty (1973).

If the author sees that most of these attempt did not seek to reveal the changes that affected the different social categories in the Egyptian rural areas, he tried in the last part of his article to point out the changes that happened in rural Egypt due to the social and economic evolution introduced to that sector since July 23rd revolution, and particularly during the last ten years.

After describing the changes happened in the period mentioned above, the author concluded that the rural Egypt is witnessing now a distinct class structure built up on new basis other than the size of Land ownership. The fixed and transfered capital, plus the domination of authority and decision making played a very important part in the new class structure. Class relationship which joined social categories in village also changed, however, the core of this relationship still exists, and within its framework agricultural capitalists play the role of the previous big land owners, but via different techniques and manners which need more study to reveal its patterns.

IV
CLASS STRUCTURE IN RURAL EGYPT
Critical observation and empirical Analysis

by
Mohammed Abd El-Nabi (*)

The aim of this article is to review the different attempts which sought to define the features of the class structure in the Egyptian rural areas, and to show how far each of them reflect the true class situation prevailing in this sector of the society. The article also aims at giving a realistic picture of the situation of different social forces existed in the Egyptian village after the changes which happened in this sector since the July 1952 Revolution and particularly during the last ten years.

The author tries in this article to review, criticize and evaluate the literature available on his topic. He sees that those who are interested in sociological thought can clearly visualize two major currents as regards to their theoretical point of departure and their methodological approach in reviewing the social distinctions and ways of identifying their forms. There is the dialectic materialism of Marx and the Marxists, and the ideal trend represented in the works of the pro-social stratification theory in general. The comprehensive evaluation of each of the two trends and the illustration of the extent of their suitability for studying the issue of social differences is a matter beyond the scope of this study and needs other independent research. The author's view is that the most important thing in dealing with class structure is identifying clear criteria on the basis of which the outlines of this structure can be defined. These criteria or (criterion) should emerge from the actual activities of the individuals and the nature of the social relationships which bind the different social groups, as well as the role of each in the economic, social and political life of society. This should be based on the analysis of the existing social structure and on revealing the nature of the social relations which

(*) Assistant lecturer in sociology, Cairo University.

obeikandi.com

In the light of this general view, main features of the Egyptian pre-capitalist order were illustrated :

1. The existence of an agricultural formation which produce "use value";
2. Commerce and industry did not develop except to the extent that it contributes to reproducing the pre-capitalist order ;
3. Kinship relationships played a significant role in reproducing the dominant class and the productive units in rural and urban communities.

Having illustrated these features, an attempt was made to demonstrate the variation of different modes in different eras. So, it was argued that a specific kind of feudalism (similar to what Max Weber calls "feudalism of benefices" dominates the **Mamluk** era. By the beginning of the Ottoman conquest, feudalism becomes a marginal mode in the face of a new emerging one, i.e. the tributary mode. However, the power given to Mamluks under Ottoman rule as well as their conflicts over surplus extraction have disarticulated feudalism with the tributary mode. The innovations of M. Ali's era have given new push to the tributary mode which becomes dominant, disarticulated with a system of redistribution (in Polanyi's conception) and a marginal feudalism. In the meantime, these innovations have gradually disrupted the reproduction of the pre-capitalist order which gradually integrates itself with the world capitalist system.

this view by indicating that the Egyptian society has not broken down into separate units, also the relation between tax-farmer (the Multazim) and peasants differs from that which existed between feudal lord and serfs.

- D) Writers interested in the historical specificity of Egypt such as Ibrahim Amer and Anwar Abdel-Malek have argued for a special kind of feudalism, i.e. oriental feudalism. They backed their views by stressing the domination of central government and the centrality of the irrigation system. Some writers, however, prefer to use the concept of "Asiatic mode of production" to describe the same phenomenon.
- E) Recent attempts are directed towards the analysis of pre-capitalist, social structure through the theoretical tradition of "unequal development", "dependency", and "world capitalist system" theses. So, Samir Amin stands for revealing the disarticulation between a dominant tributary mode of production and a marginal feudal one. Mahmoud Oda stresses the dominance of the tributary mode without attaching any marginality to Feudalism. Finally, Alan Richards analyses the role played by Egypt in the Ottoman world empire before its gradual integration into world capitalist system.

In the second part, an attempt was made to reveal some of the shortcomings hidden in some of these views. Most of them are inclined to describe the pre-capitalist order through a single mode of production ; also, they confused between "ownership of land" as a social concept and as a legal concept which resulted in different views about "private ownership", "state ownership" and / or "community ownership". The contention of this article is that it is difficult to specify one dominant mode of production in the social formation of pre-capitalist Egypt. So, a study of this formation has to start from defining its main features, and then, has to reveal the variation of its modes of production. It is supposed that the dominance of any of the pre-capitalist modes of production over the other depends on the mode of surplus extraction, the nature of the groups that appropriate it, and the conditions of reproduction of the pre-capitalist order.

III ON STUDYING THE SOCIAL STRUCTURE of Pre-Capitalist Egypt

by
Ahmed A. Zayed (*)

The social structure of the Egyptian society raises many theoretical problems that should be solve in the way to from a theoretical view concerning the course of it's specific development. This study is limited to a discussion of the problem of studying pre-capitalist formation in Egypt. The study aims at illustrating theoretical discussions related to the nature of the social structure of pre-capitalist Egypt, examining their aspects of differences and similarities as well as their limitations. Through this critical stance - an initial point of view is developed.

The article is divided into two parts :

The first illustrates the debates over the pre-capitalist structure of the Egyptian society. The Following views were developen in these debates :

- A) The structure of precapitilist Egypt, according to Baer, Gibb and Bown, was formed around dispostic oriental feudal relationships. state domination over all social aspects was the core of the structural analysis produced by those authors.
- B) The pre-capitalist structure of Egypt involves a pure feudal relationships regardless of the obvious state control over tax-collection. Proponents of this view differ about the nature of feudalism. Mohamed Anis relates it to the existence of feudal gentry; Harik explains it through the diffusion between economic and political power; while Fathi Abdel Fattah explains it through the backwardness of the production process and forms of rent.
- C) There was no room for feudalism in the socioeconomic formation of pre-capitalist Egypt. Abdel Azim Ramadan supports

(*) Lecturer in sociology, Cairo University.

obeikandi.com

acquire strength when compared with the results achieved by contemporary practical application of the development strategies based on traditional thought, and which endeavored to :

1. Promote the exchange between developed and developing countries with pattern of unequal international division of labour, which led to ;
2. Distorting, even distroying the potential of expansion in the different activities of the economic sector in developing countries which led to:
3. Limiting the potential of individual command and control, also ;
4. The deprivation from the possibility of determining the national identity, and from realizing the cultural and civilized identification.

Thus the prevailing trends determining the development in underdeveloped countries has been promoted and can be justly considered as endeavors to achieve progress.

339
adoption by metropolitans, and though encouraging the under-developed countries (periphery) to apply them.

The ongoing discussion on the subject of development is considered *per se* a natural reaction to the call for self reliance development, as a logical substitute to previous strategies which achieved negative results, thus making its cons, more than its pros. Flexibility is the dominant trait of self reliance development. It permits promoting numerous patterns in accordance with the diversity of developing societies with their differences in customs, tradition, patterns of consumption and culture at large.

The basic element in self reliance development is the endeavour to achieve a balance between elements clearly defined, constructing a production system with diverse activities, and achieving exemplary use of the available local resources, fulfilling the needs of the masses in order to realize the steady and dynamic growth of the internal market. As to international and economic relations it has a secondary and limited role in the first stages of development.

The success of self reliance development depends in the first place on the balance between the main elements, and in accordance with the following order :

1. The success in crystalizing the national identity, i.e. determining individual and group characteristics politically and culturally.
2. Developing the potential of self command and control in political, economic, cultural and societal grounds.
3. The endeavor to expand and diversify activities in economic and production sectors, and consequently reforming the educational system.
4. The clear and identified choice of the form and volume of the co-operation with the other countries to achieve joint interests with justice and equality.

These basic factors with their pertaining experience and awarness of political, economic and social dimensions and historcial pattern,

12

II Strategy of Self-Reliance Development

Dr. Saad Goma *

In reviewing the strategy of self-reliance based on dependency theory, and in proposing a model for it, the research tried to focus on differences between ideologies, and methodological principles on which this, and other strategies, are based. The research emphasised that the differences are deep and the gap is wide ; that one can say without exceeding that self-reliance development and the theories on which it is based are completely opposed to theories and strategies of development based on traditional thought.

We may mention here that the points of differences between them deal with methods of traditional development strategies to attain the following :

1. The call on pursuing the policy of import Substitution through adhering to a strategy of industrializing developing countries to replace certain imports by similar local production, regardless of whether it is in accordance with the actual demand in the local market, or reflecting the actual needs of the people.
2. The call on pursuing a policy of export diversification by producing semi-industrialized and fully industrialized goods for exportation regardless of the needs of local market.

This pattern of thought governs development strategies ; at the same time, it is the point of difference and disagreement with the strategy which many social scientists are defending and calling for its application, inspite of the findings achieved by many of them through scientific analysis of factual circumstances, and through investigating the reasons of the continuous deterioration of the conditions in the third world -- which led to realizing the nature of the unequivocal relation between developing and developed countries ; even further, to indeavor to promote these strategies through their

* Assistant Prof. of Sociology, Cairo Univ.

obeikandi.com

obeikandi.com

an inherited disease. Others see the environment including natural and ecological factors responsible for it.

A third group thinks that underdevelopment is the outcome of a foreign dominating force from the outside of the society.

VI. Underdevelopment and development in the studies of the Egyptian Sociology : An evaluation view :

These studies could be divided into three major divisions :

- a) Fragmented and partial studies that did not deal directly with these topics, rather they aimed at testing the validity of some theories introduced to our society,
- b) Empirical studies that follow no particular ideological direction and try to investigate the actual reality. Such studies depended extensively on statistical advanced methods.
- c) Comprehensive studies with a particular ideological direction. They use a comprehensive methodology for analyzing the phenomenon. Most of these studies had conventional approaches.

III. Underdevelopment in Sociology : Ideological influence and objective analysis :

Naturally, some sociological topics are influenced by ideology. Underdevelopment and ideology are among these topics. Debates centered on whether the influence of ideology on sociology interfered with the required objective analysis.

Actually there is no contradiction at all if ideology was consciously chosen in a way that is congruent with the social conditions.

Objective analysis needs to follow a number of variables : an investigation of the complete frame of underdeveloped regions of the world ; analysis of the economic structure ; investigation of the social complexities ; knowledge of the political system ; analysis of difference among underdeveloped societies ; perception of peculiarities of underdevelopment models ; and finally objective evaluation of development experiences in the third world countries.

IV. Neo trends in sociology for understanding underdevelopment and development :

A big number of researchers depended on available theories on development and underdevelopment to formulate their ideas with respect to this area. They were divided into two groups : The first group viewed this issue from a capitalist perspective (Bendix) and believed that underdeveloped societies would never overcome this situation. The other group (Frank, Jaleé) undertook a realistic analysis of conditions of underdeveloped societies and concluded that only through revolution, this situation will be overcome.

V. Sociology in the third world countries, and the issues of development and underdevelopment.

Classification dealing with causes of underdevelopment are numerous. Some view it as subjective emerging from the individual first, then reflecting on the surrounding environment until it spreads all over the society. It is similar to an

Underdevelopment and Development in Sociology A Critical Analysis

By

Dr. M. El-KORDY *

The common grounds that link sociology to underdevelopment and development invites an investigation of this relationship. The present research was directed towards finding out the role that sociology actually played — and still does — regarding underdevelopment. It tried to find out whether sociology seeks a solution to this phenomenon, or not.

In dealing with this issue, six points were raised :

- I. The researcher tried to clarify the histo-geographical perspective of underdevelopment and development. Naturally, history was the main source for investigating this point. It revealed the historical origin of the constitution of underdeveloped regions in the world. On the other hand, geography was represented in some of the theoretical concepts especially geographic determinism which tried to make a correlation between natural conditions such as : location, geomorphology and climate, and the degree of underdevelopment or progress. The histo-geographical analysis of underdevelopment did not truly express its real content.
- II A socio-economic analysis of social sciences' concern with this issue was undertaken. It was revealed that economics, sociology and political science were the social sciences most acquainted with this issue and most expressive of the major aspects. Accordingly, they are held responsible for resolving it issues.

In spite of these disciplines' concern with underdevelopment yet that concern does not proceed in a balanced way. Economics, for example, devoted more attention. This was not done due to ignorance of the real aspects of the problems, rather it was committed deliberately and purposely.

* Associate Prof. in Sociology, Cairo University.

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

Journal Pre-proof

List of Abstracts : *

1. Underdevelopment and Development in Sociology : A critical Analysis,
by : Dr. M. El-Kordy.
2. Strategy of Self-Reliance Development,
by : Dr. S. Goma.
3. On Studying the Social Structure of Pre-Capitalist Egypt,
by : Dr. A. Zayed.
4. Class Structure in Rural Egypt. Critical observation and Empirical Analysis,
by : M. Abdel Nabi.
5. Crime in Saudi Arabia,
by : Dr. I. Abou el-Ghar.
6. Field Study On Organization, Interaction and Relationships in a Surgical Ward For Men,
by : Dr. N. Sobhy Hanna.
7. Sociocultural Aspects of Tropical Diseases : A Report on the Seminar of Tropical Diseases held in the National Institute of Planning from June 23rd to June 25th, 1980.

* Some contributions in the Arabic section have no Abstracts below.

EGYPTIAN YEARBOOK OF SOCIOLOGY

رقم الايداع ٨١/١٩٢٤

مطبعة القاهرة الجديدة
٣٢ شارع الجيش — تليفون ٩٠٤٢٨٦

Egyptian Yearbook of Sociology

Volume No. 1

Oct. 1980

**Editor : Prof. Dr. M. El-Gawhary
Head of Sociology Department,
Cairo University**



DAR AL-MAAREF